منتهى المقا[illegible]

جعفر [illegible]

عن النبي [illegible] كل يوم [illegible]
من [illegible] و [illegible] ومنها [illegible] سبحان
[illegible] الله [illegible] الله [illegible]
[illegible] وكان [illegible] الاسلام [illegible] الليل [illegible]
[illegible] سنه ۱۲ [illegible]

[illegible] محمد

فهرس ما في هذا الكتاب من المطالب الظاهرة في بادي النظر

يكتبه بيع الجاني مصنفه الفاني

[illegible]

تم الفهرس بيد مصنفه ورب [illegible]
عنه البصر اللهم صل وسلم
على سيدنا محمد
وآله

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا من جعل في مقاصدنا نوراً من انوار وجوده ودوام بقائه وجعله مصباحاً يدل به عليه في دياجير الظلماء في ارضه وسمائه ونصلي ونسلم على من ارسله بالهدى واصطفاه على انبيائه حبيبه محمد الذي هو المظهر الاعظم من اسمائه وعلى آله مفاتيح الصواب المستضيئين بانوار الالوهية واضوائه وبعد فيقول العبد الفقير الى المولى الغني محمود بن علي اصغر المشتهر بشيخ الاسلام ابن محمد تقي القاضي الحسني الحسيني الطباطبائي التبريزي متعه الله بلطفه الخفي وظفره بعوائد موائد بره الوفي ان العلم كما نطق به الكتاب والسنة واتفق عليه عظماء الائمة لا يخفى جلالة قدره ونباهة منزلته فقد وطد الله اساسه وثبت قوانينه وشيد اركانه وارسى دعائمه وابرم عقدته واحكم عروته فمن تحلى بحقايقه واحاط بدقايقه فهو من اشياع الحق وانصاره وحزب الحق واركانه بل هو في جوار الله وذمته وعهده وذمامه وحماه وحريمه وهو في اعز جوار وامنع ذمار وذمار لا يرام وجوار لا يستضام وحمى لا يختشى وحرم لا يغشى فقد آتاه الله حكمة لمعرفته ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيراً كثيراً واني بعدما وفقني الله لتحصيله شرعت فيه الى ان قرأت من علم النحو رسائل حتى اعطاني الله للاخذ مسائله من الفهم وسائل ورأيته مع ما فيه من الرياض والحياض والخمائل والغياض والطرائق والشوارق والشعاب والصواعق قد تغيرت بهجته وتغبرت جبهته وتصوحت زهرته وخمد نوره وذهب بهاؤه وضياؤه

وذلك انه قد وقع في ايدي لفيف من الناس قلدوا الحبل التقليد واخذوا يعلمونه من غير توثيق وتسديد وتراهم غير مجيبي السائل عن المسؤول الا انهم اكتفوا بتعلم تعريف الفاعل والمفعول فاردت تأليف كتاب لتجديد ابنيته المنهدمة وترتيب مقاصده لرفعة اعلامه المنخفضة الا انه كان يعوقني عن ذلك تواتر امواج المحن وتعاقب افواج الحزن فكنت اتعلل بلعل وعسى واقدم رجلا واؤخر اخرى الى ان ادركني توفيق الله وعنايته وفضله وهدايته واعانته فصرفت شطراً من الزمان في تأليف هذا الكتاب الجامع للفضائل من كل باب وفرغت منه وانا ابن ثمانية عشر سنة فجاء بحمد الله جامعا من مسائل النحو امهاتها وشاملة من مقاصده مهماتها وحققت ان يحصل للناظر فيه من خالص النحو ومصاصه ولبابه من غير حزن وجزع فاضفت اليه ما يناسبه من لطائف ساير العلوم ليحصل سرور بعد الحزن وابتهاج بعد الجزع وبمثله تستمال القلوب النافرة وتستعرف الابصار الطامحة ولم يجر قلم القضاء لنحو مسائله كلها ولذلك تراه ناقصا والى الله المشتكى وسميته بمنتهى المقاصد والحمد لله فوق حمد الحامد وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول مستعينا من المبدئ المعبود

مقدمة

النحو في اللغة على معان منها الطريق والقصد ومد البصر الى شيء والاعتماد على شيء وفي بعض كتب اللغة المعتبرة ان نحو العربية منه بالمعنى الثاني اذ به يدرك مناهج الكلام العربي اقول لا اختصاص له باخذه منه ضرورة صحة اشتقاقه من الاول والاخيرين ايضا

الأول وأخذه منه هو الرائج في نظرى فلانه طريق لمعرفة جهات
الكلام العربي واما الثالث فلانه محط الانظار واليه رنت الابصار
واما الرابع فلان الاعتماد التام في العربية انما هو عليه وفي الاصطلاح
علم باصول وقواعد كلية تعرف بها احوال اللفظ العربي من الاعراب
والبناء ليحترز به عن الخطأ في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض وقولنا
علم جنس للعلوم وباصول فصل يخرج علم اللغة فانه علم بالجزئيات و
قولنا احوال اللفظ العربي يخرج مثل الطب اذ لا يعرف به ذلك وقولنا
من الاعراب والبناء يخرج من العلوم ما يتعلق بالالفاظ العربية لكن ليس فيه
ما يعرف به احوالها من حيث الاعراب والبناء كعلم الصرف وقولنا
ليحترز به اه اشعار بان نظر النحوى في احوال اللفظ العربي انما هو من حيث هو
مركب واشارة الى غايته ولا تخفى غاية غايته فنعلم ما فيه من الشرف
وموضوعه الفاظ عربية ذوات تركيب من حيث ما يكون فيها
من الاعراب والبناء ويصدق المركب على مجموع الجزئين وعلى كل منهما
بيان ذلك انك تقول ركبت قام زيد مثلا اى جعلته
ذا تركيب وتقول ركبت قام مع زيد وزيدا مع قام اى قام مركب
معه وبالعكس والجزء قد يكون مفردا كالاسم والفعل والحرف وقد يكون
مركبا مزجيا او اضافيا او غيرهما ولفظ المركب صادق على ذلك كله ثم
ان التركيب انما هو باسناد اصلى كما وصفه به صاحب المختصر المسمى بالوافي
فالحرف الواقع في جملة كهل قام زيد وان لم يمسه الاسناد لكنه مركب كائن مع اسناد

واقع في الجملة والمراد بالاسناد الاصلى النسبة الواقعة بين طرفى جملة مفيدة
فعلية او اسمية فخرج اسناد المصدر الى مرفوعه وكذا اسناد اسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والظرف الى مرفوعاتها اذا لم تعتمد على نفى او استفهام مثلا
ان هذا اشكال وهو ان المبنى مما يبحث عنه في هذا العلم وهو عند بعضهم كضاد
الواقع وخارج ما ناسب مبنى اصلا او وقع غير مركب والثانى ليس من عوارض
المركب باعتبار ارادته ما هو قطعا وقد يقال انما يبحث عنه من حيث صلوحه
لان يركب فانه على اى حال يكون عند التركيب فشمله قبل الوضع مركبا اذ هو
اعم من التركيب بالفعل او بالقوة فهو اوفق بمعنى المستحق للتركيب وهو معنى مجازى
يعم القسمين ومعناه الحقيقى المعنى الحقيقى والثانى المعنى المجازى اذ كل منهما مستحق
للتركيب وعلى هذا فهو من قبيل عموم المجاز لا من قبيل استعمال اللفظ في
حقيقته ومجازه كما قد يتوهم ~~وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول~~
~~متعينا بالله المعبود~~ مقصد يشتمل على فصول
الفصل الأول في تعريف الكلمة اعلم ان الكلمة في عرف
القوم لفظ موضوع مفرد واللفظ في اللغة الرمى ثم نقل في عرف النحاة الى ما يتلفظ
به كما قيل والمفهوم من كلام نجم الائمة الرضى ان اللفظ في الاصل مصدر
بمعنى التكلم ثم استعمله في الملفوظ به وهو المراد هنا كاستعمال القول بمعنى المقول
وهذا كالخلق بمعنى المخلوق... ثم ان ... مذهب ... على هذا لا يكون فيه نقل وهذا
وان كان مجازا لكنه مشهور فلا ينكر وقوعه في التعريف فان قلت ان قلنا
بكون اللفظ منقولا الى ما يتلفظ به فقد استعمل في المعنى المجازى وهل لا من علاقة

قلت نقله اليه لا يخرج اما ان يكون ابتداء او بعد نقله بمعنى الملفوظ
فالعلاقة على الاول تسمية المسبب باسم السبب او تسمية المتعلق بفتح اللام باسم
المتعلق بكسرها لان اخراج الحروف من الخارج سبب للتكلم وعلى الثاني تسمية
الخاص باسم العام ويجوز ان يجعل منقولا عن اللفظ بمعنى الرمي من الفم مطلقا
فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم نقل الى ما يتلفظ به فيكون نقلا لاسم المتعلق
الخاص الى المتعلق الخاص ثم ان اللفظ عرفه ابن هشام بانه صوت مشتمل
على بعض الحروف فخرج الصوت الساذج لعدم اشتماله على شيء من الحروف فلا يكون
لفظا قيل انه يدخل فيه مهمل الكلام من مالك وقيل يخرج منه لا يرد عليه وكلمة با
لا يشتمل الحروف الواحد كواو العطف وفائه ونحوهما ضرورة ان الشيء لا يشتمل على نفسه
مع انها الفاظ قطعا فلا يحسن تعريفه بالصوت المشتمل على مقطع واجيب
بان الصوت فيه جهة عموم وهي كونه صوتا وجهة خصوص وهي كونه لفظا
فالصوت يشتمل من جهة عمومه ويشتمل عليه من جهة خصوصه قيل الصوت
فعل الصايت لانه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية
الحاصلة من المصدر واجيب بان الصوت يستعمل بمعنى المصدر المذكور وبمعنى
الكيفية المذكورة وهو المراد هنا ثم انه يرجح الرضي بان اللفظ خاص
بما يخرج من الفم ويرجح عليه انه لا يصدق لفظ الله كما ان كلام الله ويقتضيه
كلام الجلال السيوطي ولا زهري في التصريح قيل ويكره اخذ اللفظ في
تعريف الكلام لعدم شموله كلام الله اجيب بان المراد ما يمكن ان يخرج من الفم
وان لم يخرج منه بالفعل فيشمل كلام الله والحق عندي ان اللفظ صوت ملتبس

لح

ملتبس بحرف او اكثر خرج من الفم او غيره فيدخل كلام الله والصوت الخارج من
الشجر ونحوه بلا حاجة الى التكلف المذكور لكن لا يغلب فيه الخروج من الفم ولا يجوز
لفظ الله فائدة انما سمي الصوت لفظا لحدوثه بسبب رمي الهواء من داخل الرية
الى خارجها الملابس فاطلق اسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي والوضع في اللغة
جعل الشيء في حيزه فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيز اللفظ ان قلت
قد شاع ان الالفاظ قوالب المعاني مقتضاه ان يكون اللفظ حيز المعنى اذ القالب
حيز لما هو قالب له قلنا انما جعل المعنى حيز اللفظ لسبقه عليه اذ المعنى ملحوظ
قبل النطق باللفظ فكان اللفظ طاريا على المعنى وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء
بحيث متى اطلق الشيء الاول او احس فهم منه الشيء الثاني هكذا عرفه بعضهم واورد عليه
بان الباء ان كانت داخلة على المقصور والمعنى تخصيص معنى بلفظ خرج عنه وضع
المرادف كالليث والاسد اذ ليس معنى الليث مخصوصا به بل يوجد في الاسد وان
كانت داخلة على المقصور عليه والمعنى تخصيص لفظ بمعنى خرج عنه وضع المشترك
كالعين مثلا لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما والحاصل ان
الجزء السلبي الذي هو في التخصيص لا يوجد في كل وضع واجيب اولا بتجريد
التخصيص عن الجزء السلبي وثانيا بان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما
كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الاوضاع
المترتبة الا وضاع الا الجعل الواحد والجعل الواحد وثالثا بان
التخصيص اضافي لا حقيقي وفيه ان فرد التخصيص على ثلاثة اقسام قصر افراد
وقصر القلب وقصر التعيين وهنا لا يتصور واحد منها على ان ذلك الاعتبار

من التخصيص انما هو فيما اذا كان التخصيص باداته لا بكلمة التخصيص وما يشعر به
بان معنى كل من المترادفين من حيث انه من آثار جعل ذلك المرادف لا يوجد
في المرادف الآخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد ومما ذكر
يحصل الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما والموضوع له خاصا وتقرير الشبهة
ان يقال يخرج مثل ضمير المتكلم والغائب والمخاطب واسم الاشارة عن تعريف
الوضع اذ ليس في شيء منها تخصيص شيء بشيء لانه لم يوضع ضمير المتكلم ليستعمل في
متكلم مخصوص حال الاستعمال فكان موضوعا لهذا المتكلم وذاك المتكلم وذاك وذاك
كالمشترك الذي وضع لعدة معان وكذا البواقي وتقرير الجواب انه اذا استعمل ضمير
المتكلم مثلا في متكلم مخصوص فكانه كانه وضع له ولم يوضع لغيره واذا استعمل في آخر
كان كانه جعل له ولم يجعل للآخر وهكذا الى ان يشتمل المراد بقوله احسن مما هو غير
اي ابصر
التسمع يكون مقابلا مع الملاقاة اي سمع نفيد تنبيه على شمول الموضوع من اللفظ
وغيره كالدوال الاربع يدل الاطلاق على الاول وان احساس على الثاني وانه يكفي
ان يقال بدل احسن فانه ولكنه نبه على ان سمع ليس مقابلا مع احسن ولذا جمع
كالاحساس فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد قيل الكلية
في التعريف غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشيء حتى يا ... فبعد كل
البعد ان يقال ان هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذ هي ظاهرة في ان التخصيص
بها ثبت الدلالة ومن المعلوم انه لا يكفي في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قيل
مما اطلق او احس ودعا ذلك التخصيص هذا ومعرف الوضع في التلخيص بانه
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وهذا كما ترى سالم من الايراد الوارد

على الاول فالمخرج المجاز لان دلالته بقرينة بمعنى ان تعيين اللفظ المجازي
للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا قال المحشي الجلبي اذا لم يعتبر قيد بنفسه
يوجد في المجاز وضع نوعي لثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين
للدلالة بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ارادته ذلك معين لما يتعلق بذلك المعنى
تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا
التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته
عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها انتهى وهذا بعبارته
كلام التفتازاني في التلويح وقبله الوضع النوعي قد يكون بثبوت قاعدة
دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص
يفهم منه بواسطة تعيينه له ومثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات
الشخصية باعيانها بل اكثر الحقائق من هذا القبيل وقد يكون بثبوت قاعدة
الى آخر ما ذكره الجلبي ويظهر به ان تعيين المجاز ليس للدلالة لتحققها بدونه وبه
تطرق التفتازاني على ما يرد من علماء صاحب التلخيص بانه لا حاجة في اخراج
المجاز الى قيد بنفسه لان تعيين المجاز لما يتعلق بالموضوع له ليس للدلالة بل لجواز
الاستعمال اذ الدلالة بواسطة القرينة متحققة فيه سواء عين لما يتعلق بالموضوع له
اولا وبهذا كله قد ظهر ان كلام التلويح تاييدا لما ذكره ثم قال ولكن هذا لا يعم
جميع افراد المجاز فانه قد يدل على المعنى المجازي بلا قرينة وانما القرينة ليعلم انه المراد
دون المعنى الحقيقي وذلك اذا كان المعنى المجازي جزءا من المعنى الحقيقي او لازما بينا له
وحينئذ فاخراجه من تعريف الوضع بقيد بنفسه محل تامل لان المراد به ان لا يكون

الدلالة بواسطة القرينة وفي المجاز المذكور كذلك انتهى اقول الدلالة على المعنى المجازي
بلا قرينة ممنوعة وما ذكره من التصوير لا نسلم انه ليست فيه قرينة الدلالة كيف
وقد تحقق ان في جميع اقسام المجاز يعتبر اللزوم بوجه ما ولهذا اشترط في اطلاق
الجزء على الكل استلزام الجزء الكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد
بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة
فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين
وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما
الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام واذ قد تقرر ذلك فنقول
القرينة فيما كان المعنى المجازي جزءا من المعنى الحقيقي هي ان تصور الكل بدون تصور
الجزء ممتنع فيدل على المعنى المجازي بهذه القرينة وفيما اذا كان لازما
بينا انه لا ينفك تصور اللازم عن تصور الملزوم فيدل عليه بها والقرينتان
عقليتان ثم قال ويمكن ان يقال المراد بقيد بنفسه ان لا يكون تلك
الدلالة بعد العلم بالوضع بواسطة شيء آخر والمجاز المستعمل في لازم معناه انما يدل
عليه بواسطة فهم الملزوم لكن يبقى الاشكال في المجاز المستعمل في جزء معناه لان فهمه
ليس بواسطة فهم الكل نعم فهمه على انه مراد يتوقف على فهم الكل والمذكور
في تعريف الوضع انما هو نفس الدلالة لا الدلالة على انه مراد انتهى وهو
كما ترى مبني على ما ذكرناه فالعجب منه انه كيف غفل عن حقيقة الحال بعد ذلك المقال
ثم انه لا يخفى خروج الكناية ايضا من التعريف لانها مستعملة في لازم الموضوع له
ولا يخرج على ما ذهب اليه السكاكي من كونها حقيقة حيث قال الحقيقة في المفرد

والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه لا يقال
مع قوله بنفسه احتراز عن غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ولو في محل آخر
باستعمال الآخر او من غير قرينة لفظية فيخرج المجاز دون الكناية لانا
نقول لا نسلم استلزام الاول الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع ولئن
سلم ان نقول المراد من غير قرينة مانعة من ارادة المعنى الاصلي السابق الموضوع
عليه هذا المعنى فلا يلزم الدور والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي
مع انه لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة وكذا يستلزم انحصار
قرينة الكناية في المعنوية وهو ايضا ممنوع اللهم الا ان يقال المراد انه خرج
كل فرد من افراد المجاز لا كل فرد من افراد الكناية فليتأمل وسيجيء في بحث الحرف
ان شاء الله تعالى من التحقيق ما يدفع به توهم خروج الحرف من التعريف لان المشهور
انه لا يدل على المعنى بنفسه بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واما تعين المشتقات
كاسم الفاعل ونظائره فهو وضع اتفاقي لدلالتها على معانيها بانفسها لكنه وضع
نوعي واما المشترك فتعيينه وضع كما انه متعين للدلالة على كل من المعنيين
بنفسه وعدم الدلالة على احدهما على التعيين انما هو لعارض الاشتراك فلا ينافي
الوضع وبعبارة اخرى انه يدل المشترك على كل من المعنيين على التعيين اذ يفهم منه
لكن لا يعلم المراد على التعيين لعارض الاشتراك وذلك لا مدخل له في تحقق الدلالة
بنفسه وعدم تحققها قطعا هذا آخر ما اوردناه من الكلام على الوضع وتفصيله
من الاطالة الا البصيرة للطالب فلنرجع الى ما نحن بصدده فاعلم
انه خرج بقيد اللفظ في تعريف الكلمة نحو الخط والعقد والنصب والاشارة

فانها وان كانت مشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى بالوضع لكنها ليست
بكلمات لعدم التلفظ بها فالواو ليستدرك الاحتراز بالجنس اذا كان اخص
من الفصل بوجه وهو هنا كذلك لان الموضوع لمعنى قد يكون لفظا وقد
لا يكون وقد يكون وجهه ان الجنس اذا كان اخص من الفصل بوجه كان الفصل
اعم منه بوجه فالفصل لعمومه يدخل في الحد ما ليس منه والجنس الاخص
يخرجه من جهة اخصيته فلا يرد ان الجنس للادخال لا للاخراج واعترض عليه
بان الفصل لم يذكر بعد فكيف يخرج شيئا لم يسبقه دخوله فالاولى ان
لا يحترز باللفظ اذ من المعلوم ان الكلام في الملفوظ به لا في غيره وليس بشيء
لان لك ان تقول الاحتراز هنا بعد الدخول فتامل وافهم وقيد
اللفظ ابن مالك في التسهيل بالاستقلال فخرج به ما هو بعض اسم كياء النسب
زيدي او بعض فعل كالف ضارب ان قلت تخرج بعض الاسماء كالضمائر
المتصلة مثل الهاء في زيد ضربه والكاف في زيد ضربك مثلا لكون كل منها جزء
كلمة اخرى وكذا بعض الحروف كالباء في بزيد مثلا قلنا المراد بالجزء ان يكون
متضمنا في الجزئية وليس شيء من الكاف والهاء والباء كذلك ويشهد على ذلك
ان معنى ضرب وضربه وبزيد قبل لحوق الهاء والكاف معناها بعد لحوقها
وكذا زيد في بزيد بخلاف الف ضارب مثلا فان الحروف في معناه بعد ادخال
الالف وقبله ظ مع ان الهاء والكاف والباء يمكن التلفظ بها بعنوان الاستقلال
في الجملة وذلك اذا اتيت بالمنفصل ثم انه اورد على الحد ان المنوي في
زيد ضرب مثلا كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به واجيب بتعميمه من الحقيقي والحكمي

فالمنوي من الشيخ بدليل صحة اسناد اليه وصحة تاكيده والعطف عليه والابدال منه
وغير ذلك من الحامل وادخله في التسهيل على المعرف بقوله بعد ذكر اللفظ او
منوي معناه مع اللفظ فالفاعل المستتر في افعل مثلا وان لم يكن لفظا لكنه منوي
مع اللفظ ثم قيد قوله هذا بالدلالة والاستقلال فيخرج الاعراب المقدر في عصى ونحوه
فانه منوي مع اللفظ لكنه ليس بمستقل والدال بالوضع بخلاف الفاعل في افعل كذا في
شرح التسهيل لابن عقيل ولك ان تقول ان الايراد المذكور ليس بشيء من اصله
اذ ليس المراد كون الكلمة ملفوظة بالفعل بل المراد ان يكون من شانها التلفظ
بها ولا اخرجت الدوال الاربع اذ ليس من شانها ذلك فالملفوظ اذن بمعنى
المستحق للتلفظ ثم ان المنوي ليس بحرف ولا صوت ولم يوضع له لفظ وانما
عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من هو وانت ونحوهما واجروا عليه احكام
اللفظ كالاسناد اليه وامثاله كذا ذكروا فان قيل فيلزم استعمال اللفظ في الجملة في حقيقته
ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لهما جميعا المجاز
وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف فالجواب انه مجاز مشهور كما قاله بعضهم و
ومثله يجوز في التعريف على انه يمكن ان يدعى ان الضمير المستتر عند النحاة لفظ
حقيقة لا مجازا تنبيه في المفصل وغيره من بعض الكتب النحوية الكلمة
لفظة بادخال التاء على اللفظ وليس له وجه لانه لا يخلو اما ان يراد به افراد ما
يطلق عليه اللفظ او على مخصوص يشهد اليه ويلزم الفساد على ذلك كله
وان اريد معنى اللفظ كان اللفظ اولى لانه لم يقصد الوحدة مع ان فيه
اختصارا ودفع ايهام ان قلت فاين وجوب التوافق بين المبتدأ

والخبر في التأنيث فالجواب انه لو ثبت كون التاء في الكلمة للتأنيث يتوقف
يجب التوافق بينهما اذا كان الخبر صفة مشتقة نحو هند حسنة او في حكمها كما عرفت
فاما في الجوامد فيجوز هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة نجيبة على ان اللفظ
مصدر في الاصل كما اشرنا اليه سابقا فيعتبر الاصل هنا والمصدر يستوي فيه المذكر
والمؤنث نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع
ومن هذا ظهر ان معنى قولهم المصدر من شانه ذلك انه سواء كان مشتملا على علامة
التأنيث او لا يصح حمله على المذكر والمؤنث وليس معناه انه يصح ارجاع الضمير
المذكر والمؤنث اليه اشتمل على علامة التأنيث او لم يشتمل كما توهمه اكثر الناس
قوله ثم قيل اللام في الكلمة للجنس والتاء للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك
في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل عن المعنى الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة
ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة واتيانها للتحرز من الوقوع على الكلمة
فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها قيل تجريد التاء عن معنى الوحدة بعيد لا يوجد في
الاستعمال لكونه نصا في الوحدة وفيه جواز كلمتين وثلاثين ولو سلم كونها
للوحدة فلا منافاة بينها وبين اللام لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد الجنسية
سواء كانت الوحدة طبيعية او صناعية او غير ذلك فيقال هذا الجنس واحد
وذلك الواحد جنس كذا قيل وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي
هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية واجيب بان الكلمة اللغوية اذا خصصت
بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة فيها وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان
لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر قيل

ان توهم التنافي بين اللام والتاء في الكلمة لكون الجنس ماهية كثيرة ولا يخفى
ان توهمه بعد دخول اللام لا قبله من ضيق العطن وان وقع ذلك لجم غفير من
ذوي الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة ودفعه بين
بجواز وصف الجنس بالوحدة كما ذكر ولا يخفى ان دفع المنافاة بذلك جواب
جدلي الزامي لا تحقيقي اذ التحقيق كما ذكره بعض ان التاء ليست لوحدة
جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افرادا
له حتى لا يصح جعل كلمتين معا فردا هذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها
الجنس ثم انه يجوز كون اللام في الكلمة للعهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة
في السنة النحاة لكنه ضعيف لان لام العهد تكون اشارة الى قسم من مفهوم
مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عين
مفهومها وجعل الكلمة بتاويل ما يطلق عليه الكلمة حتى تصير الكلمة النحوية بعضا
منه تكلف ولا يجوز حمله على الاستغراق اذ التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد
الا ان يقصد بيان الطرد بان يكون المراد كل لفظ وضع لمعنى مفرد فهو كلمة لكن
لا يقتضيه المقام وارادة العهد الذهني معلومة البطلان اذ لا تعرف
المهية في ضمن فرد لا على التعيين فتعين ان يكون اللام لماهية الجنس من غير
دلالة على القلة والكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تع لئن اكله الذئب
ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومن هذا حصل جواب اخر
عن توهم التنافي بينها وبين التاء هذا واما قيد الوضع في التعريف فخرج
به اللفظ الدال على معنى بالطبع كدلالة اح على السعال وكذا المحرف والمهمل واذا سمع

لمن في ورآء الجدار فانه دال على وجود اللافظ بالعقل لا بالوضع وفي هذا
اشكال وهو ان المجاز قد خرج عن تعريف الوضع كما ذكر سابقا واخذ الوضع
في تعريف الكلمة فيلزم خروج المجاز عن تعريفها الكلمة مع انه لم يقل به احد وكذا الحال
في الكناية على قول غير السكاكي ولم ادر وجها لدفعه الا ان يجعل الوضع في تعريف
الكلمة بمعنى التعيين للدلالة سواء كانت بنفسه او بقرينة او يجعل اعم من الشخصي
والنوعي كما صرح به بعض فتدخل الحقيقة والمجاز والكناية ثم انه لا حاجة
الى قيد الدلالة في التعريف كما في المفصل والتسهيل لانه لا ادراجها في الوضع وقيل
لئلا يخرج عنه الحرف قبل ضم ضميمة وفيه ان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة
كما في الكافية وغيره
ثم انه على ما فسرنا الوضع لا حاجة الى ذكر المعنى بعده لانه لا يكون الا
لمعنى الا ان يعتبر بصوغ اللفظ مهملا كان او لا مع قصد التوالي او لا فيحتاج
ح الى ذكره لاخراج المهمل فبعد ذكره يبنى على جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا
يعني كما يفهم من سياق كلام الشيخ الرضي انه لبيان الواقع او على تجريد الوضع عنه حتى
يكون المراد تخصيص شيء بشيء بدون ذكر الشيء الثاني والشرطية لقصد لا لنفي قيد
مقيس الى الشيء المتروك فهو مستدرك لتركها وبذكر المعنى يعود معنى الوضع وانما
يبنى ح على التجريد لانه لا يتصور ارتباط المعنى بالوضع باشتماله عليه اولا لانه لا يحتاج
اليه وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ لقربه من الحقيقة وشيوع
امره في امثاله وكون ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم على ان ذكر اللفظ مغن
عن الصوغ اذ ما من لفظ الا وله صوغ ثم انه قيد جماعة المعنى بالمراد ليخرج المركب
كغلام زيد وعبد الله والاكثرون على خلافه وهو المشهور وهو مبني عندهم

على ان المركبات ليست بموضوعة فخرج بقيد الوضع وليس بسديد عند المحققين
لان الواضع كما وضع المفردات كذلك وضع قانونا كليا تعرف به المركبات القياسية
كما يقال ان الفعل مقدم على الفاعل والمضاف مقدم على المضاف اليه وغير ذلك
من كيفية تركيب اجزاء الكلام فلا يستقيم سلب الوضع عن المركب بالكلية فائدة
المعنى في الاصطلاح ما يقصد من الشيء ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا بحسب الوضع
او لا فدخل فيه المعاني الثلث وغيرها من المحرفات والاغلاط كقول العامة
ميشوم للمشؤم وغير ذلك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشيء
ولم اجد من فرق بينهما بل يفهم من كلام بعض عدم الفرق حيث قال وقد
يكتفي فيه بصحة القصد ولك ان تفرق بان المحرفات والاغلاط [illegible]
اذ لا يصح قصدها اصلا منها تعليم المفرد بعد ذكر المعنى يحتمل ان يكون مجرورا
على انه صفة للمعنى ويعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه فالمعنى المركب على هذا
هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه كضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما في
العلمية فمعناهما مفرد ويحتمل ان يكون مرفوعا صفة للفظ ويعني به ما لا يدل جزء لفظه
على جزء معناه فنحو ضرب زيد وعبد الله علمين لفظهما مفرد لانهما كذلك فاللفظ المركب
على خلافه وهذا الوجه اولى من الاول لانه يقتضي اقتضاء بينا ان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما هو قبل الوضع وليس كذلك فيه تجوز نحوه في نحو قتل
قتيل ولا يستبعد انه قول اذا ثبت بانهم من كلام الرضي من ان الافراد صفة
للمعنى عند النحاة وصفة للفظ عند المنطقيين لكن المشهور ان الافراد في عرف
النحاة صفة اللفظ بالذات والمعنى بالعرض فائدة واما المفرد عند المنطقيين

على اربعة اقسام احدها ان لا يكون له جزء اصلا نحو ق علمًا والثاني ما له جزء
لكن لا يكون [redacted] والثالث ما له جزء دال لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علمًا
والرابع ما له جزء دال على جزء معناه لكن لا يكون الدلالة مرادة كالحيوان الناطق
علمًا على معناه الماهية التي تتساوى مع الشخص ثم انه خرج بقيد الافراد المركب
كالرجل قيل وكذا رجل بالتنوين لان لام التعريف والتنوين من حروف المعنى
اتفاقًا فالتنوين كاللام كلمة ورجل كلمتان علمًا كلمة واحدة لشدة الامتزاج فلا
يصح ان يخرج امثاله بانه وواو المؤذن بدل التاء في اللفظ عند التعريف بها دون
بعض بان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلها كلمة واحدة
واما تاء التانيث المتحركة والفاء وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع فقد
ذهب الرضي وجماعة الى انها من حروف المعنى وذهب جماعة الى انها من حروف
المبنى وجعلوا مجموع الصيغة دالة على المعنى المقصود لكن لما كانت تلك الدلالة
بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها كالطلب الى سين استفعل والمطاوعة
الى نون انفعل ثم انه بقي نحو عبد الله علمًا داخلا لعدم دلالة جزء لفظه على
معناه فيدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد وشذ لا يعد كلمة بل كلمتين
بدليل انهم اعربوهما في قولك جاءني عبد الله والكلمة الواحدة لا تعرب باعرابين
ومن هذا حصل الجواب عن ان يقال ليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء
في اللفظ ان عرفناها اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد ٭
تنبيه في الكلمة ثلث لغات الاولى بفتح الاول وسكون الثاني الثانية
فتحه وكسره الثالثة كسره وسكونه وهي قد تطلق ويراد بها الكلام مجازًا

لذ

كقوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل
وكما يطلق كلمة التوحيد ويراد بها لا اله الا الله وكلمة الشهادة ويراد لا اله
الا الله محمد رسول الله وهذا من باب تسمية الشيء باسم جزئه كتسميتهم ربيئة
القوم عينا وفي التوضيح وذلك كثير لا قليل والمفهوم من قول ابن مالك وكلمة
بها كلام قد يؤم ورود ذلك قليلا لان قد في عرف المصنفين للتقليل كما صرح
به بعضهم وقال ابن هشام في تعليقه ان قد في كلام الناظم للتكثير دافعا
به اعتراض من اعترض عليه بانه ان كانت للتقليل بالنسبة الى اللغة فممنوع لانه
كثير او الى الاصطلاح فكذلك لانه معدوم ورد بما ذكر ويمكن التوفيق بينهما بما
قاله في تذكرته من ان اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا في نفسه لكنه
قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات ثم اختلف في هذا الاطلاق
فصرح في التوضيح بانه في اللغة وبعضهم بانه في الاصطلاح معدوم كالتوضيح ومن
بعض انه حقيقة لغوية وذهب بعض الى وروده في الاصطلاح قليلا
قال ويؤيد هذا ان هذا من باب تسمية الشيء باسم جزئه ولعل مراده ان
الكلمة في الاصطلاح جزء من الكلام فكونه من هذا الباب يؤيد وقوعه في الاصطلاح
والصواب هو القول الثالث قوله تذنيب الكلمات جمع الكلمة بفتح الكاف وسكون
اللام وهي جمع قلة يشاكل العشرة فما دونها واما الكلم بفتح الاول وكسر
الثاني فقد اختلف فيه فذهب الجمهور وابن هشام في التوضيح والشيخ الرضي الى
انه اسم جنس واستدل له في التوضيح بانه يدل على الماهية من حيث هي ولم يستعمل
الا فيما فوق الاثنين فليس بواحد اتفاقا واستدل بعض بانه يفرق

بلبنة وبين واحده بالتاء وهذا من خواص الجنس وان الجمع على هذا الوزن
لم يعهد منهم وكلاهما مصادرة بالمطلوب اما الاول فلانه لم يثبت كونه جنسا
حتى يكون التاء للفرق الا ترى كلمة خيم فانها ليست للجنس فالتاء في خيمة ليست
للفرق واما الثاني فلانه صادق اذا كانت اشباله جنسا لا جمعا واما اذا
كانت جمعا كما هو المدعى فلا ثم ان كونه اسم جنس انما هو بحسب الوضع وكونه
جمعا بحسب الاستعمال كما اشار اليه كلام التوضيح فلا يرد ان اسم الجنس موضوع
للماهية وذلك مناف لكونه جمعا لكن يرد لزوم كونه مجازا دائما واللفظ انه غير
مجاز وان قيل بكون استعماله في الافراد حقيقة اشكل بان وضعه انما هو للجنس
وقد ثبت انه استعمل في الجنس في ضمن افراد ثلثة فاكثر نظير لام الاستغراق وهو
بعيد ومن الناس من توهم ان اسم الجنس الجمعي موضوع للافراد وهو فاسد
كما لا يخفى وذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب وصاحب المشذور الى
كونه جمعا لا ان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجنس خلافه فذلك ولانه
لا يقع الا على الثلثة فصاعدا وكلاهما لا يغني من الجموع شيئا واورد عليه انه لو كان
جمعا لانث نعته في قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب واجيب بتاويل بعض
الكلم فان الصاعد الحقيقي العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلم التوحيد
لا الخبيث قال بعض المحشين ونعم ما قال هذا التاويل بعيد عن مظان الاستعمال
جدا اذ ليس من دأب البلغاء ان يوقع في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب
فيتقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لغوا لان الطيب من الكلم بعض نعم
فكانه لهذا رجح القول بكونه جنسا ويمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى

التاويل سيما مثل هذا التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان
لام التعريف تبطل معنى الجمعية فلما بطل بها معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف
لا يكون هنا معنى الجمعية متروكا ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة
الطيبة الواحدة ما لم تنضم جماعة من الكلم انتهى كلامه ويمكن رد شاهد الجنس
بان يقال قد يطلق الكلم لغة ويراد به الكلام ومنه الكلم الطيب صرح به في التصريح
فلا استشهاد به وذهب بعضهم الى انه اسم جمع وهو ضعيف فلما بطل هذا
القول والقول الاول ثبت القول الثاني والله يعلم

الفصل الثاني

في تقسيم الكلمة اعلم ان الكلمة اسم وفعل وحرف فهو جنس تحته ثلثة انواع
صرح بها ابن الحاجب وقال الفخر الرازي لا يصح ان يكون الكلمة جنسا لهذه الانواع
الثلثة لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلثة بفصل وجودي
مع ان الحرف يمتاز عن قسيميه والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل
والاسم ايضا يمتاز من الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمان المعين انتهى
وحاصل كلامه ان الماهيات لا تتقوم بالعدم وقال العلامة التفتازاني اذا عني بالجنس
مجرد القدر المشترك بين هذه الثلثة فهي ليستقيم انتهى وقد يمنع ما ذكره من ان صلة
في الماهيات الاعتبارية والاصطلاحية كما هنا اشتهر ان الكلمة منحصر في هذه الثلثة
والدليل عليه على ما صرح به الرضي وابن الحاجب في الايضاح ان الكلمة اما ان تدل على
معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يدل على الاقتران باحد الازمنة
الثلثة او لا الاول الفعل والثاني الاسم وعلى وفقه في الكافية واكثر الكتب النحوية
منه ان الدليل على الحصر عقلي وقال الدماميني في المنهل دليل الحصر الاستقراء لا هذا

التقسيم انتهى وصرح به السيوطي لقه وغيره من بعضهم وهو الصواب لان
التقسيم المذكور في قوة تقسيمين كل منهما دائر بين النفي والاثبات فيلزم ان
تكون الاقسام اربعة لكنا لم نجد الا ثلثة فكان الحصر استقرائيا

الفصل الثالث في تعريف الاقسام

قد علم من التقسيم تعريف كل من الاقسام الثلثة فالاسم كلمة دلت على معنى
بنفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وقولنا بنفسها اى بلا انضمام كلمة اخرى
اليها فالضمير فيه يرجع الى الكلمة وعرفه الزمخشري وابن الحاجب بما دل على معنى
في نفسه وقال ابن الحاجب في الايضاح ضمير في نفسه يرجع الى معنى اى ما دل
على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه
كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج ولذلك قيل في
الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتباره في متعلقه لا باعتباره
في نفسه هذا كلامه قال الرضي وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره
نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا شيء في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا
قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها انتهى فعلى هذا لا يصح ان
يراد بلفظ نفسه في التعريف ما اريد به في قولهم قيمة الدار في نفسها كذا قيل
يمكن ان يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان مؤدى في في الموضعين واحد
بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول
بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير مع كونه منشأ لحكمها
وكذا حكمها بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره تارة
اخرى وان اشار بانه يصح ان يقع المعنى ملحوظا معتبرا في نفسه او في غيره،

ولا يصح ان يقع الدار حسنة في نفسها او غيرها لان ارتباط حسنها
بغيرها اذا كان سببا له ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف
ارتباط تعلق المعنى بالغير فانه ملحوظ في ذلك الغير معتبر فيه هذا
وعن الجامي ان الكناية في نفسه ان عادت الى الدال على ان يكون
الجار والمجرور صفة معنى اى على معنى حاصل في نفسه يعني نفس الدال فذلك
مآله فائدة فيه لان حصول المدلول في الدال هو كون المدلول مدلولا لذلك
الدال فيكون المعنى الاسم ما دل على معنى هو مدلوله وهذا مما كشف الضرورة
امره مع انه ينتقض بالحرف فانه يدل على معنى هو مدلوله فيجب ان يكون اسما
وان عادت الى المدلول وهو المعبر عنه بالمعنى ويكون لفظا صفة معنى
فذلك محال لانه شائع حصول الشيء في نفسه انتهى واجيب عنه بما ذكرنا
من ابن الحاجب ونسب الى صاحب اللباب انه قال في تعليقه وقيل انه يرجع
الى الدال وفي نفسه يتعلق بدل اى دل على معنى بنفسه من غير ضميمة تحتاج
اليها في دلالتها الا زائدة بخلاف الحرف فانه يحتاج الى ضميمة في دلالته
على كمال معناه الافرادي ويرد عليه ان في لا يستعمل بهذا المعنى وان المقابل
وهو الحرف لا يصح فيه هذا لانه اذا جعل في غيره من صلة دل كان المعنى ما دل
على معنى بغيره اى بلفظ آخر معه على معنى وذا ليس بمراد بل المراد ان ما دل
الحرف يدل على معنى ثابت في غيره لفظا يكون غيره وهذا الذي يقول
ان الضمير للدال اذا جعل في غيره صفة لمعنى لا متعلقا بدل كان المعنى ما دل
على معنى حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه فينطبق الحد ان في مقصود القابل

انتهى ورده بعض الرد ابن الحاجب ايضا في الايضاح وانت تعلم ان تعريفنا
سالم من تلك الايرادات وسياتي تحقيق معنى الحرف بما يقابل هذا ويعرف حق
التحقيق في نفسه ومن الله نستعين وهو الموفق والمعين **فائدة**
قال بعض المحققين دلالة اللفظ على المعنى دلالة العسل المشاهد على حلاوته
وكما ان العسل ادرك حلاوته تارة بحس الذوق ولونه بحس البصر ثم لما
شاهده علم انه حلو لان الحلاوة تادت اليه من حس البصر بل لما ارتسم في نفسه
حلاوته فكذلك الالفاظ لما سمعت ادرك مع سماعها معنى فارتسم في النفس المعنى
واللفظ معا فكلما خطر بالبال ذلك المعنى ادرك اللفظ وكلما سمع ذلك اللفظ
ادرك المعنى لا ان اللفظ هو ذلك المعنى بل هو موصل الى ادراكه انتهى كلامه
افادة وتفريع قيد الدلالة على معنى بنفسها فصل يخرج به الحرف
وبقيد عدم الاقتران باحد الازمنة يخرج الفعل واورد على هذا الحد
امور احدها ان الغبوق والصبوح لا يدخل في هذا الحد لدلالتهما على
الزمان وهما من قبيل الاسماء بالاتفاق واجيب بان الزمان فيهما جزء
مفهومهما كما ان السواد جزء مفهوم الابلق لانهما يدلان على اللبن من الشرب
والزمان على انهما مسميان لا واحد فليس فيهما اقتران حدث بزمان لان فيهما اقتران
الشيء بالشيء ولا شيئين وبانهما لا يدلان على واحد معين من الازمنة
الثلثة وانما يدلان على الزمان الذي هو اول النهار وآخره وقد قيدنا الازمنة
بالماضي والحال والاستقبال فان قيل الافعال المضارعة لا تدل
على زمان معين من الثلثة لاحتمالها الحال والاستقبال فتدخل في الحد وهي

افعال

افعال اتفاقا قلنا لا نم كونها مشتركة بين الحال والاستقبال في الوضع بل يترجح
الحال عند الاطلاق ويتعين الاستقبال مع قرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز ولو
سلم فلا نم انها لا تدل على زمان معين منها اما اذا اطلقت مع قرينة التعيين
المراد كما هو شان المشترك فظ واما اذا اطلقت بدونها فلانه لا ينطق
العربي بها ولئن تكلم بكلامه الا وهو قاصد دلالتها على احدهما وانما يقع اللبس
على السامع لعدم قرينة التعيين وثانيها انه يخرج اسم الفاعل لدلالته
على الزمان واجيب بانه لا دلالة له في اصل وضعه على الزمان اذ هو
فيه دال على معنى في نفسه من غير زمان لكنه لا يستعمل بلا دلالة عليه
وذلك عارض والاعتبار للاصل لا للعارض وثالثها وهو اشكل ما يرد على
هذا الحد الافعال التي لا تتصرف كنعم وبئس وليس وحبذا وعسى فانها
تدل على معنى في نفسها من غير زمان وهي افعال عند البصريين واجيب بان
هذه الافعال دالة على الزمان في اصل وضعها لكنها خرجت من دلالتها
الاصلية لغرض آخر من الدلالة وهو الانشاء وذلك لا يوجب خروجها
عن حدها الا ترى انك اذا قلت بعت وانت تريد الانشاء فانه
لا دلالة له على زمان اصلا ومع ذلك نحكم بانه فعل ماض ورابعها قولهم
المستقبل والماضي فانهما يدلان على الحدث والزمان قال ابن الحاجب واجيب
بامرين احدهما ان المستقبل والماضي يراد بهما نفس الزمان فاذا قيل الفعل
مستقبل فالمعنى مستقبل زمانه ثم حذف للكثرة والثاني سلمنا انه للفعل لكن
لا دلالة له على الزمان بالوضع وانما لزم الزمان المستقبل من حيث المعقول

كقولك الاستفطار والاستقبال والمضي ونحوه لان المستقبل انما يدل على ما يدل عليه قولك
متعلق الاستقبال فلو كان له دلالة على الزمان لكان للاستقبال استقبال ورايت
في توضيح الاول ان الموصوف بالمستقبل هو الزمان فيصدق على لفظ المستقبل
انه دال على معنى دلالة مجردة عن الاقتران بالزمان اذ المراد بتجريدها عن الاقتران
كونه مدلول الدال غير ملزوم لمعنى الزمان والشيء لا يجوز ان يكون ملزوما
لنفسه اولا وهو بعيد والذي ظهر لي ان مراده ان مدلول المستقبل
والماضي هو الزمان كثيرا الا فليس فهو حدث حتى يرد على التعريف ويرشدك
الى ذلك قوله سابقا انه للفعلاء الحدث وقوله لان المستقبل الخ المراد به ان
المستقبل انما يدل على الزمان الذي يدل عليه الاستقبال لكونه متعلق الاستقبال
فلو كان للمستقبل دلالة على الزمان بالوضع لكان الاستقبال دالا عليه بالوضع ايضا
لانه مشتق منه ولا مزية للفرع على الاصل وقد ذكر ان دلالة الاستقبال
على الزمان انما هي من حيث العقل لا الوضع او ان المستقبل انما يدل على متعلق
الاستقبال وهو الزمان فدلالته عليه انما هي بواسطة الاستقبال ودلالة الاستقبال
عليه من حيث العقل فكذا دلالة المستقبل عليه او ان المستقبل انما يدل
على متعلق الاستقبال وهو الحدث فلو كان دالا على الزمان لكان للاستقبال
والله اعلم بحقيقة الحال

الفصل الرابع في خواص الاسم وهي امور كثيرة

جواز الاسناد اليه قال الرضي لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او
في الاصل ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل
على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص

التث

التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم
واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع فيها راجع
الى الاسم اشبه اذ لم يقصد تكرار معنى الفعل ولا تانيثه وفيه
ان الصفات لا تدل على الذات الا ضمنا فيجب ان لا يحكم عليها فالاولى
ان يقال لان اصل وضعه لان يخبر به وعنه واصل وضع الفعل
لان يخبر عنه والحرف لم يوضع لشيء منها تفهيم الاسناد على ما
عرفه الشارح ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم
بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه والمراد بما يجري
مجرى الكلمة المركبات التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفرد
وبالحكم المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي المفسر بالادراك
حتى يتوهم الدور وبالمفهوم الشيء ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات فلا
يرد ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم
المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد
هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب وعرفه صاحب المفتاح
بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه والاول اولى لان
متعارف النحاة وما يقتضيه ظاهر صناعة علم المعاني ان المسند والمسند اليه
من اوصاف الالفاظ فان قلت لا يصدق التعريفان على بعض
افراد الاسناد الخبري اعني اسناد الجملة الشرطية قلنا التعريف مبني
على ما ذكره الشارح من ان الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية

هو الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق
والكذب الامر الثاني الاضافة كذا في المفصل والكافية قال الرضي اعني
كون الشيء مضافا لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل او متعرف كما في
غلام زيد والتعرف والتخصص من خصايص الاسم واما الاضافة في نحو ضارب
زيد وحسن الوجه وموجب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه
فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف في مثلها الا اسما ولم
يذكر من خواص الاسم كونه مضافا اليه لانه يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله
الرسل من اضافة الظروف الى الافعال انتهى وعده صاحب الوافي
من خواصه واشترط كونه مضافا اليه لغير ظرف فالمضاف اليه الظرف زمانيا
كالمثال المذكور او مكانيا نحو من حيث خرجت لا يختص بالاسم وعده بعضهم
من خواصه مطلقا كابن الحاجب في الايضاح واعتذر من نحو المثال المذكور
بتاويله بالمصدر المدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله فالمضاف اليه في الحقيقة
هو المصدر قيل والدليل عليه تعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف
نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد قال الجمهور لا تمد واما انا فلا ارضى
صحة هذا المثال ومجيئه شذ في كلامهم قال والحق ان المضاف اليه لفظا
في نحو قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك
زمن الحجاج امير هي المضاف اليه واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه
للزمان في الجملتين انتهى والمرضي عندي هو القول الثاني لانه مدار
لاختصاص الجر بالاسم كما قيل لانه ان اراد بالجر المختص بالاسم الجر مطلقا

فهو

فهو مصادرة وان اراد الجر الظاهري فلا ينفعه بل لان المضاف اليه بالاضافة
المعنوية مجرور في التقدير بالحرف المقدر والجر به مختص بالاسم كما
لا يخفى وهذا هو الداعي الى التاويل المذكور واما الاضافة اللفظية فهي فرع
الاضافة المحضة كما سبق اولا فلا تكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل
والحرف لا يكونان كذلك والعجب من صاحب الوافي حيث عد من خواص
الاسم الجر وحرفه واول امثلة دخل حرف الجر فيها على الفعل فهو كالمصرح
باختصاص الجر الظاهري والتقديري بالاسم ثم عد منها كون الشيء مضافا
اليه ولم يأول نحو يوم يجمع الله بل قيد المضاف اليه بكونه لغير ظرف كما ذكرنا
الامر الثالث الجر ظاهرا او تقديرا قال الجمهور لانه لم قصد وان يوفروا الاسم
لاصالته في الاعراب حركاته الثلث ويشعروا ان المضارع الذي هو فرع
فيه واحدا منها فخصوه بان يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون
معموله وهو الرفع والنصب انتهى او لان حرف الجر لافضاء معنى الفعل
الى الاسم او لان المجرور مفعول في التقدير الا ترى انك تقول مررت بزيد
وعمرا بنصب المعطوف والمفعولية من خواص الاسم وفي انه فكيف او لان
زيدا في مررت بزيد مضاف اليه لان المرور اضيف اليه وفيه دور لان
اختصاص كون الشيء مضافا اليه بالاسم انما هو لاختصاص الجر به فلو كان اختصاص
الجر لاختصاص الاضافة لزم الدور او لان الجر علامة المخبر عنه والفعل والحرف
لا يخبر عنهما الامر الخامس اللام اي الة التعريف كما في المفصل وهذا ما عده ابن
الحاجب في شرحه وكما في اللباب وصرح به الشيخ الرضي لكنها لانه بمنزلة

[illegible]

الصفة والدليل عليه انك اذا قلت رجل ثم قلت الرجل فلولا الرجل معهودا
بينك وبين مخاطبك لم يكن ذلك كلاما والصفات لا تكون الا للاسماء
العرب وضعت الاسماء وضعا عاما وهو جواز الاخبار عنها وبها ووضعت الافعال
ليخبر بها والحروف لا يجوز فيه شيء من ذلك قال ابن الحاجب وقال الجمهور لانه
لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل
لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه انتهى
وعدّ الدماميني في المنهل من خواص الاسم ال باقسامه الثلث المعرفة
والموصولة والزائدة وقال واما الموصولة والزائدة فلموافقتهما المعرفة صورة
فاعطيتا حكمها واقول النزاع لفظي لان من قال بعدم اختصاص الموصولة
بالاسم قال انها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كاسماء الفاعل والمفعول
ولهذا لم تكن الداخلة على الصفات المشبهة موصولة وان قيل بعكسه ايضا
لانها للثبوت فلا تأول بالفعل وكذا الداخلة على اسم التفضيل باتفاق فهي
مختصة بما هو اسم صورة فعل تقديرا فالاولى ما ذهب اليه الدماميني سيما
على قول من قال انها في الجميع حرف تعريف وان قام الدليل على فساده
والزائدة ايضا مختصة بالاسم كالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها
لنقلها كالنضر والنعمان والحارث والعزى وكذا باقي اقسامها فلا وجه
لعدم ذكرها في بيان الخواص **تهذيب** ال حرف تعريف او اللام فقط
اختلف فيه والحاصل من كلام ابن مالك في التسهيل ان فيها ثلث مذاهب
الاول انها اللام وحدها ونسب الى المتأخرين ونسبه صاحب القطر

الى الاخفش الثاني انها ال والهمزة فيه همزة قطع ونسبه الزمخشري
وابن مالك في ذلك الكتاب الى الخليل ونسب الى ابي حيان انه انكر ان
يكون ذلك عن الخليل وانه قال ليس في كلام الخليل ما يدل على ان الهمزة
اصل مقطوعة في الوصل كهمزة ام وان ونقله ابن عصفور عن ابن كيسان
وانه قول عن بقية النحويين الثالث انها ال لكن الهمزة فيه همزة وصل
وجعله ابن مالك مذهب سيبويه ونسبه ابو الحجاج بن معزوز القيسي الى
الخليل فلا خلاف بين سيبويه والخليل في ان المعرف ال كهل وبل
وانما الخلاف بينهما في ان الهمزة زائدة ام اصلية قال ابن ولاد وسيبويه وبالكلية
الخليل ونقل عن سيبويه قول آخر نقله اكثرهم واقتصروا عليه وهو المشهور
بين النحويين وهو ان اللام وحدها حرف تعريف وان الهمزة للوصل قال
ابن عقيل في شرح التسهيل والفرق بين المذهب الاول لسيبويه و
مذهب الخليل ان الخليل يقول الموضوع للتعريف انما هو اللام وحدها ثم انه
لما لم يمكن النطق بالساكن جيء بهمزة الوصل ويقول سيبويه ان الحرف المعرف
ثنائي الوضع الا ان الهمزة همزة وصل معتد بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه
فكما لا يعد استمع رباعيا مع حذف اول مضارعه لانها اعتد بحرفه
في الوضع وان كانت همزة وصل زائدة كذلك لا تعد اداة التعريف اللام وحدها
وان قلنا ان همزتها همزة وصل زائدة انتهى كلامه وبما ذكر في تحقيق مذهب
سيبويه يندفع ما قيل ان في صحة قول سيبويه من جهة المعنى نظرا اذ لا معنى
لكون ال بجملتها معرفة الا انها موضوعة للتعريف وذلك مناف

بالضرورة لكون الهمزة زائدة والحاصل منه ان الزيادة التي تنافي الاصالة
الزيادة على الشيء لا فيه بدليل حروف المضارعة وسين الاستفعال
ونحوها فلينسبونها مع حركة ما بعدها فلو كانت الهمزة مجتلبة للنطق بالساكن
لم يثبتوها ح لعدم الحاجة اليها دقيق معنى الزيادة ان للمزيد عليه
كونا لم تكن الزائدة معه في هذا الكون وذلك الكون اما في
زمان تصور اللفظ قبل الوضع او عند الوضع فالاول كزيادة الف
ضارب والثاني كزيادة تاء تضارب فزيادة همزة ال على هذا القول باعتبار
الكون الاول وعدم زيادتها باعتبار الكون الثاني قال البعض فافهم فانه
دقيق وههنا مذهب اخر للمبرد ذكره في كتاب الشافي وهو ان
حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها للفرق بينها
وبين همزة الاستفهام ٧ حجة القول الاول ان الهمزة تحذف وصلة
ولو كانت اصلا لم تحذف فيه كهمزة ام وان ونحوهما فوجب ان يحكم بان
المعرف هو اللام قياسا على ما يلحقه همزة الوصل ذكره ابن الحاجب في الايضاح
وان الحرف المعرف ضد التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد
ساكن فكانت كذلك حملا للنقيض على النقيض مع انها اشبهت التنوين
من حيث الادغام في حروف والاظهار في اخر وانما خالف التنوين
ودخلت اولا لان الاخر يدخله الحذف كثيرا وانما كانت لاما لان
اللام تدغم كثيرا فخففت لذلك فكانت اولى لكثرة دورانها ذكره الازهري
في التصريح وان العامل الضعيف يتخطاها نحو بالرجل وذلك عند من جعلها

بالكلمة

٧ [illegible]

بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع
استقلال فلم يتخطاها العامل الضعيف واما نحو ان لا يفعل فلعلهم
لا خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة ولذا يقولون الالف
واللا انسان واما نحو بهذا وفيما حمد فان الفاصل بين العامل
والمعمول ما لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده عد الفصل كلا فصل
ذكره نجم الائمة ولا يخفى عليك ان في الكل نظرا اما في الاول
فلجواز ان يقال ان الهمزة اصلية وانما تحذف في الوصل لكثرة الاستعمال
واما في الثاني فلان كون شيء نقيضا للاخر لا يوجب حمل احدهما
على الاخر واما في الثالث فلان حرف التعريف لكونها لا دخل لها
في اعراب مدخولها كانت كالجزء منه فكما يتخطى العامل
الضعيف حرفا او حرفين او اكثر من كلمة ويعمل في اخرها فكذا في نحو
بالرجل فلا يمنع من كون حرف التعريف على حرفين وحجة
القول الثاني ان اصل همزة الوصل الكسر ففتحها فيها يعضد كونها
اصلية وانما ضمت في نحو اغزي لان اصله اغزوي بضم الزاي فابعد
الساكن ضمة اصلية ولذلك ضمت الهمزة بخلاف نحو ادعوا اذ الضم عارض
والاصل ادعيوا فتكسر الهمزة فيه على الاصل وانما ضمت في نحو انطلق به
مبنيا على ما لم يسم فاعله لان ضمة الطاء بالنسبة الى هذا البناء
اصلية وان كانت عارضة بالنسبة الى ما لم يسم فاعله وانما فتحت
في ايمن مع انها فيه همزة وصل على مذهب البصريين واكثر النحويين

لأن هذا الاسم غير متصرف غالبا ولا يستعمل الا في القسم فصار كالـ
حرف ففتح همزته تشبيها بالداخلة على اسم التعريف وقيل لانه
ناب مناب حرف القسم وهو الواو ففتح كفتحها ولانهم يقولون
وان الـ يفيد معنى في الاسماء وهي بمنزلة قد في الافعال وذلك ثنائي
فكذا هذه وان حروف المعاني ليس فيها ما وضع على حرف مفرد ساكن
فوجب ان يحمل هذا على ما ثبت دون ما لم يثبت ذكره في الايضاح
ولانهم يقولون الحمر بنقل حركة همزة احمر الى اللام قبلها فيثبتون
الهمزة مع تحرك ما بعدها ولانهم يثبتونها جوازا في القسم والنداء
نحو ها الله لافعلن ويا الله ولانهم يثبتونها في التذكر وهو ان
يلحق المتكلم آخر كلمة مدة للشعر باسترساله في الكلام فيقولون الى
اذا تذكروا ما فيه اللام كما يقولون قدي ولانهم يثبتونها
مسهلة في نحو آلذكرين والكل مدخولة اما الاول فلانه مكان لا عبرة
عنده بان فتح الهمزة انما هو لكثرتها في كلامهم كما فتحوا النون من من اذا دخلت
على ما فيه اللام وقيل انه خالفتها القياس بدخولها على الحرف واما
الثاني فلان الحركة عارضة فلا يعتد بها فانه يجوز ان يبقى الا وهي
مفردة بهذا الوضع شاملا ولحق الثالث فبان التعامل لا يوجب الاتحاد
في الحروف في الوضع واما الثالث فبانه لا يوجب كون الهمزة للقطع
بل لدفع المحذور لو كان المعرف الا بحذفها والهمزة وصلية على انه معها
مصادرة كما لا يخفى واما الرابع فبان الحركة عارضة فلا يعتد بها

واما الخامس فبان الالف واللام جعلت عوضا ههنا عن الهمزة
التي في اله ولي فيه اشكال وهو انه لم جاز قطع الهمزة في يا الله وتالله
ولم يجز في نحو والله والذي فلهج بالي جوابا عن الثاني ان قطعها
في يا الله انما هو لانه علم باللزوم وايضا لا ينادى ما فيه الالف
واللام اولانه للتفخيم وليس في نحو والله شيء من ذلك فقيل بالوصل
على الاصل ويمكن ان يبين جوابا عن الاول انه لقلة استعمال الهاء في
القسم بخلاف نحو والله واما السادس فبانه لما كثرت مصاحبة الهمزة
اللام نزل منزلة قد واما السابع فبان القطع فيه للتنبيه على شبهها
بالحرف لولا القطع كذا في التصريح ولك ان تقول القطع لصحة عطف قوله
ام انثيين عليه ووجه القول الثالث سقوط الهمزة في الدرج
وقد عرفت الجواب عنه ووجه الرابع انها جاءت لمعنى وولي
الحروف بذلك حروف العلة فصارت همزة كهمزة المتكلم وشبهها
وحركت لتعذر الابتداء بالساكن وان اللام تغير من صورتها
في لغة حمير ونفر من طي فابدل الميم منها يقولون امرجل يريدون
الرجل وروي ان النمر بن تولب سال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال امن امبر امصيام في امسفر فقال صلى الله عليه وآله وسلم
ليس من امبر امصيام في امسفر وكلا الوجهين لا يغني من الحق
شيئا قال الزجاجي في حواشيه على ديوان الادب حين يقلبون
اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي الا ان المحدثين ابدلوا

في العموم والسّفر وانما الابدال في البر فقط وربما وقع في اشعارهم
قلب اللام م المدغمة كقوله وام سلمة اشهب وقال ابن هشام وقيل
ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا يدغم لام التعريف في اولها نحو
غلام وكتاب بخلاف نحو رجل وناس ولباس وحكى لنا بعض طلبة
اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك
لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى انها في قوله ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي
ورائي بامسهم وامسلمة وفي الحديث دخلت على النوعين اشار كل من
والحق عندي مع ما رايت ان الامثلة المذكورة مدخولة ان المعرف
هو ال بجملتها لان اكثر الحروف الموضوعة على حرفين والظن يلحق الشيء
بالاعم الاغلب الامر الاول التنوين وهو في الاصل مصدر نونت
الكلمة اي ادخلت عليها نونا وفي الاصطلاح نون ساكنة زائدة
تلحق الاخر وتتبع حركته لفظا لا خطا لا لتاكيد الفعل وانما كانت ساكنة
لانها حرف مبني واصل البناء السكون واذا لاقاها ساكن تحرك بالكسر
لان الاصل في تحريك الساكن الكسر وانما لم تجعل لها في الكتابة صورة
في الرفع والجر صورة لانها لبيثه على الوقف وهي تسقط فيهما فيه
وانما سميت تنوينا لانها عارضة والمصدر هو الحادث ولذا سميه
سيبويه الحدث والحدثان فسميت الة تنوين الكلمة بالتنوين
واقسامه المختصة بالاسم اربعة احدها تنوين التمكن ويسمى تنوين — واقسامه المختصة بالاسم اربعة
الامكنية وتنوين الصرف ايضا وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف — القسم الاول

القسم الثاني
اعلاما لبقائه على اصله من الاعراب والانصراف كزيد وعمرو الثاني
تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء فرقا بين معرفتها ونكرتها
كصه وصه واية وهذا بالسماع ونحو سيبويه بالقياس ثنيه وايقاظ
قال ابن هشام تنوين رجل ونحوه من المعربات تنوين تمكين
لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا
بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير انتهى وعلى هذا
يجب ان يقيد الاسم في تعريف تنوين التنكير بالبناء كما فعله ابن هشام
وهذا الذي ذكره هو بعينه كلام ابن الحاجب في الايضاح وقال
واما زواله عند مجيء اللام للتعريف فليس لزواله لكونه للتنكير بدليل
ما ذكرناه وانما ذلك لتضاد بينه وبين اللام الا ترى انك لو سميت
رجلا بجيش فتنوينه ليس للتنكير من غير ريب ولو ادخلت اللام عليه
مع بقائه علما لزال اجماعا وليس ذلك لانه كان للتنكير فكذا ههنا
قال الدماميني وللقائل ان يقول لا نسلم ان التنوين في رجل حال علميته
هو التنوين الذي كان فيه حال تنكيره ولم لا يجوز ان يكون التنوين
قبل العلمية للتنكير وبعدها للتمكين وكونه صار بصورة اذا سمي به وحكى فان
التنوين يثبت فيه مع كونه علما وثبوته في الاصل للتنكير هذا كلامه
واجاب الشمني عن الاول بان كونه عينه هو الظاهر الذي لا يعدل عنه
الا لدليل ووجود كونه غيره لا ينافي ظهور كونه عينه اذ ظهور الشيء لا
ينافي جواز غيره وكذلك ان تقدم عليه ظهر بانه اذا جاز كونه غيره ثبت لطف

ولا ينافيه جواز كونه علمية وقوله كونه علمية هو الظاهر الذي لا يبعد اعتقاد
انه لا دليل يصرح بغفلته عن كون التنكير مغايرا للتعريف وهو هنا دليل
العدول وعن الشيخ بان الثابت في صه بعد العلمية هو حكاية
تنوين التنكير لا نفسه سر اتحاد معناه والذي لا يثبت بعد العلمية هو
نفسه لا حكايته انتهى ويمكن الجواب بما ذكره ابن هشام بان
الثابت في رجل بعد علميته هو حكاية تنوين التنكير لا نفسه فثبوت
التنوين فيه بعدها لا ينافي كونه فيه قبله للتنكير واجاب ابن الحاجب
في اماليه عن الشيخ بانه لا يخلو اما ان تحكيه او لا فان حكيته ثبت التنوين
محكيا وهو على كسره فتقول هذا صه ورايت صه ومررت بصه كما لو سميت
بسيبويه منونا فانك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير وان
لم تحكه عاملته معاملة اسم على حرفين واعربته ودخل عليه تنوين التمكين
ما لم يكن فيه علتان فان كان فيه علتان احتمل ان يجري مجرى هند لخفته
وان يثبت هو مصروف لا غير لانه اخف من باب هند وليس لهذا الاصل
يرجع اليه حتى يحمل عليه فيثبت ان كان ساكن الاوسط فهو مثل هند وان
كان متحركا فهو كسقر وانما يمكن ان يثبت ذلك مثل ايه ودع واخ اذا سمي فيه
علتان ويمكن ان يثبت ما قيل اولا انتهى ما ذكره واعلم انه اذا كان
الثابت في رجل بعد علميته هو حكاية تنوين التنكير لا يوجب ذلك
ان يكون ذلك كصه في احوال الثلث لو كان التنوين فيه بعدها
كذلك بل يكون التنوين فيه بعدها في الاول حكاية فيه قبله وكذا في الثاني

والثالث وقال الرضي رحمه الله وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين
واحد للتمكين والتنكير معا ورب حرف يفيد فائدتين كالالف
والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا
فاذا سميت به تمحض للتمكن انتهى وعلى هذا يكون تنوين
التنكير المختص بالصوت واسم الفعل هو المتمحض للدلالة على التنكير
واني رايت كثيرا من المحققين في كتبهم مجيبين بهذا الجواب او قائلين
كلامه بقبول حسن وكان في محضر حضين كشف الحق وهذا مقام يعض
من الطلبة بحسن الفهم ودقة الفهم شريفة وكان يحشي شرح الجامي
السيوطي في الفية ابن مالك فقال لي قد غلط ابن السيد في هذا المقام
لانه لا يمكن ان يكون التنوين في رجل للتنكير اذ هو يقتضي كون
رجل بلا تنوين معينا وبعده نكرة وذلك لان تنوين التنكير هو للفرق
للفرق بين المعرفة والنكرة كما في سيبويه فانك اذا اردت شخصا معينا
تقول سيبويه بلا تنوين واذا اردت شخصا غير معين مسمى بسيبويه تقول
بالتنوين ولا شبهة في ان رجلا ليس معرفة قبل دخول التنوين الخ
تنوين المقابلة وهو الذي يلحق لنحو مسلمات جعل في مقابلة النون في
مسلمين قال الرضي الذي يلحق الجمع بالحق نصب هذا الجمع تابعا
للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين الذي
في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة
لتمام الاسم فقط وليس فيها اعني التنوين شيء في النون شيء من معاني اقسام

القسم الثالث

المحسنة المذكورة فكذلك التنوين في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم
فقط وليس فيها الحض شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون
بسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى
واجلد لسبب حركتها انتهى وحاصل كلامه في التصريح عنه
انه قام مقام التنوين الذي في الواحد في كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون
قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك وما اورده
عليه بعض من انه اذا كان التنوين والنون متساويين في قيام
كل منهما مقام التنوين الذي في مفرده فاين المقابلة ليشهد
على خساسته وتحجبه لان ذلك التساوي هو عين التقابل وكذا بالعكس
كما لا يخفى ثم انه قيل هذا التنوين تنوين التمكن ولا يستقيم
اذ لو كان كذلك لوجب ان لا ينصرف جمع المؤنث اذا سمي به مؤنث
لان فيه العلمية والتأنيث باتفاق لان تنوين التمكن لا يجامع
العلتين ولهذا لو سمي بمسلمة وعرفة زال تنوينها وهو ثابت مع التسمية به
نعم ندخل في تنوين التمكن على مذهب من يقول هذه مسلمات
بغير تنوين اذا سمي به مؤنث وهو مذهب ودع بالقبول الا لبقي
ولم يصر اليه ذو تحقيق وليس بتنوين تنكير ايضا الثبوتة مع المعربات
والاعلام وقيل هو عوض من الفتحة نصبا وهو مردود بانه
يلزم ان لا يوجد في الرفع والجر واجيب بان ثبوته فيهما بطريق
الاستطراد والحمل على النصب وليس بشيء وبان الكسرة قد عوضت

عنها فما هذا العوض الثاني وحكى الرضي عن بعضهم انه يقول عوض
عن منع الفتحة فليتخيل بعض الطلبة ان هذا لا يرد معه الاعتراض المذكور
لان هذا القائل يدعي ان الكسرة عوض عن الفتحة والتنوين عوض عن
منع فتحها وهذا غير ظاهر لان منع الفتحة امر عدمي لم يلحق الكلمة فلو كان
التنوين عوضا عنه لاجتمع العوض والمعوض عنه وقد يورد
الشيخ بانه لما فقد النصب بالفتحة وكانت الكسرة نائبة عنها
فقد حصل له وهن فجبر بالتنوين وقال الزمخشري في تفسيره
فاذا افضتم من عرفات فان قلت هلا منعت الصرف وفيها السببان
التعريف والتأنيث قلت لا يخلو التأنيث اما ان يكون بالتاء
في لفظها واما بتاء مقدرة كما في سعاد فالتي في لفظها ليست للتأنيث
وانما هي مع الالف التي قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير
التاء فيها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من
تقديرها كما لا تقدر تاء التأنيث في بنت لان التاء التي هي بدل
من الواو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فابت تقديرها
انتهى وحاصله ان التنوين في نحو عرفات للصرف وبه قال
الربعي ايضا قال الرضي وفيما قال الجار الله نظر لان عرفات مؤنث
وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة
لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها
ولا يجوز مباركا فيه الا بتأويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل

ابقالها وثانيتها لتقصير عن تأنيث مصر الذي هو بتأويل البقعة
والأرض ولم يمتنع ان يثبت ان التنوين للصرف والتمكن وانما
لم يسقط في نحو عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع
النصب وهو خلف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع
فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف فالمانع هذا
كله. الرابع تنوين العوض وهو اللاحق عوضا عن حرف القسم الرابع
اصلي او ضاعف زائدا او مضاف اليه مفردا او جملة فالاول فائدة
كجوار وغواش فانه فيهما عوض عن الياء المحذوف وفاقا لكا رفعا
وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور وفسر بعضهم هذا القول بان منع
الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها
ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال
الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما
ابدل التنوين من الياء لينقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط
في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت واعترض عليه
بانه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت
بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة لان منع الصرف يقتضي حذف
التنوين وتبع الكسر له في السقوط وصيرورته فتحا وكذا ايضا
يلزم حذف الياء في حالة الجر ومررت بالجوار لان الكلمة لا تخفف
بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفسره السيرافي وهو

الى

الحق بان الاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكر واصله جواري بالتنوين
فحذف الياء للساكنين ثم وجد جمل صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا
لان المحذوف لا لاعلال كالثابت فحذف المحذوف نسيا فحذف
تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف
المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين عن الياء
وذهب المبرد الى ان التنوين في جوار بدل من حركة الياء رفعا
وفتحها النائبة عن الكسرة جرا وعلى قول الرضي منع الصرف على مذهبه
مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم بحذفها ثم بحذف الحركة
ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة لخف الثقيل بحذف الياء للساكنين
فيرد عليه ما ورد على مذهب سيبويه ورده ابن هشام بانه لو صح ذلك
لعوض من حركات نحو حبلى قال الدماميني قد يمنع هذه الملازمة بناء
على ان التعويض في نحو جوار انما هو عن حركة يمكن التلفظ بها ولكنها
حذفت استثقالا فعوض عنها والحركة في نحو حبلى متعذرة لا سبيل الى النطق
بها اصلا فترك التعويض عنها واكتفى بتقديرها وذلك ان تقول في حبلى
بالتعويض من جوار لا مانع التلفظ بالحركة فيها دون جوار انتهى
وذهب الاخفش والزجاج الى انها تنوين صرف وذلك
ان الاعلال مقدم على منع الصرف اذ الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال
الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهته غير
ظاهرة بين الاسم والفعل قالوا لما حذفت الياء سقط الجمع عن اوزان

اقصى الجموع الذى هو احد الشروط فى منع الصرف ولتحق باوزان الآحاد
كسلام وكلام فصار منصرفا واعترض عليه بان حذف الياء عارض
للتخفيف وهو منوى فى حكم الثابت بدليل ان الحرف الذى بقى اخيرا
لم يحرك بحسب العوامل وان الراء تكسر فى نحو جاءنى جوار وكسره حكم لفظى
كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم **تفريع** وينتظم
فى سلك تنوين العوض من الياء التنوين اللاحق لمثل اعيم ويعيل
علمين مصغرى اعمى ويعلى فانهما ممنوعان من الصرف لانهما يشبهان
الفعل فى زنته نحو ابيطر ويبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة
وموضع بيانها باب ما لا ينصرف **والثانى** كجندل فان تنوينه عوض
من الالف جنادل قاله ابن مالك وقال ابن هشام والذى يظهر لى
خلافه فانه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الالف
التى هى علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش انتهى **والثالث**
تنوين كل وبعض اذا قطعا عن الاضافة نحو وكلا ضربنا له الامثال و
فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكن رجع لزوال الاضافة
التى كانت تعارضه **والرابع** اللاحق لاذ فى مثل وانشقت السماء فهى يومئذ
واهية اى يوم اذ انشقت واهية فحذفت الجملة المضاف اليها ايجازا
وتحسينا للعلم بها وجيئ بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان فكسر الذال
على اصل التقائهما وقال الاخفش التنوين تنوين التمكن والكسرة
كسرة اعراب باضافة يوم اليها ورده الازهرى بان اذ ملازمة

للبناء

للبناء لشبهها بالحرف فى الافتقار الى الجملة وفى الوضع على حرفين وهو
كالمصادرة على المطلوب مع انه لا يسلم الملازمة المذكورة لكون البناء
خاصا بذكر الجملة وتعرب اذا حذفت الجملة عنه ولا يخفى فى ذلك
فان فيه رجوعا الى الاعراب الذى هو اصل فى الاسماء قال الازهرى
وليست الاضافة فى يومئذ ونحوها من اضافة احد المترادفين للاخر
خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر الاراك وفاقا
للدمامينى انتهى ولعل مراده انه يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان
اليوم للزمان واذ كذلك **تذنيب** وهذه الانواع الاربعة
من التنوين هى المشهورة بين النحاة وتدخل على الاسم فقط لدلالتها
على معان لا توجد فى غيره وزاد جماعة من النحويين على هذه الاربعة
تنوين الترنم ولا يختص بالاسم وهو اللاحق للقوافى المطلقة بدلا
عن حرف الاطلاق وهو حرف المد وهو الالف والواو والياء
وكذا للصدور المقفاة والصدور المصرعة فالاول كقول جرير
اقلى اللوم عاذل والعتابن ٭ وقولى ان اصبت لقد اصابن ٭ والاصل
العتابا واصابا فجيئ بالتنوين بدلا من الالف ولا اسم ولا
فعل وقد يدخل الحرف كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا
لما تزل برحالنا وكان قدن والاصل قدى فابدل التنوين من الياء
والثانى كقوله ٭ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ٭ والثالث
كقوله ٭ قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان **فائدة** الفرق

ثوينات الاولى

٧ ويروى ازف الترحل
ثم القافية والمعنى واحد

المصرع والمقفى انه اذا كانت العروض اي الجزء الاخير من المصراع
الاول مستحقة للمجيء على وزن مخالف لوزن الضرب اعني
الجزء الاخير من المصراع الثاني ثم اخرجت عما تستحقه والحقت بالضرب
في وزنه ورويه فهذا تصريع والبيت مصرع كما في قول امرئ القيس
الا عم صباحا ايها الطلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي *
فان عروض الطويل في غير التصريع على زنة مفاعلن المقبوض
لكنها اخرجت من تلك الحالة وجعلت على وزن مفاعيلن
التام الحاقا لها بالضرب وزنا ورويا وان كانت العروض على زنة
الضرب وانما الحقت به في الروي فقط فهي تقفية كما في قوله
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل فان العروض هنا على زنة مفاعلن المقبوض وهو وزنها
المستحق لها ووزن الضرب كذلك ولم يقع الحاقها به الا في الروي
خاصة وهو اللازم اعلم ظاهر كلام جماعة ان تنوين الترنم
تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش قائلا ان الترنم
يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وقال شارح اللباب
انما جيء به لوجوه الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق
فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم
انتهى والذي صرح به سيبويه وابن السراج في اصوله وابن مالك
في تسهيله وغيرهم من المحققين انه جيء به لقطع الترنم فان الترنم

وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق لصلوحها لذلك بما فيها من المد
فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالتنوين بالنون في مكانها لخلوها
من المد ومناسبتها اياها وعند بني تميم لغة كذلك قال ابن عقيل
في شرح التسهيل وقولهم تنوين الترنم كقولهم داود القياسي وفي الحديث
ان القدرية مجوس هذه الامة وداود القياسي ينفي القياس والقدرية
ينفون القدر ويقولون الامر انف قال ابن هشام في حواشيه
على التسهيل وليس بشيء لانهم اثبتوا القدر لانفسهم واما داود القياسي
فلا نعلمهم يقولونه قال الشيخ واول القدرية طائفة ينكرون ان الله تعالى
قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا وصار القدرية لقبا للمعتزلة لاسنادهم
افعال العباد الى انفسهم واثباتهم القدر فيها فكلام ابن عقيل بناء على الاول
وكلام ابن هشام على الثاني قال النووي في شرح مسلم في باب الايمان
واعلم ان مذهب اهل الحق اثبات القدر ومعناه ان الله تبارك وتعالى
قدر الاشياء في القدم وعلم سبحانه انها ستقع في اوقات معلومة عنده
سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى
وانكرت القدرية هذا وزعمت انه سبحانه لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه
بها وانها مستانفة العلم اي انما يعلمها سبحانه بعد وقوعها وكذبوا على الله
سبحانه وتعالى وسميت هذه الفرقة قدرية لانكارهم القدر قال اصحاب المقالات
من المتكلمين وقد انقرض القدرية القائلون بهذا القول الشنيع الباطل
ولم يبق احد من اهل القبلة عليه وصارت القدرية في الازمان

الآخرة تعتقد اثبات القدر ولكن نقول الخير من الله والشر
من غيره تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا انتهى ما ذكره الشيخ فعلى قول سيبويه
نيل الصواب آمن بيت تنوين ترك الترنم على حذف مضاف وقيل
او بيت الاضافة لادنى ملابسة والمعنى التنوين الذي يجاء به عوضا
عنه او الحاصل بسببه اي بسبب كراهته وارادة دفعه لثقله فهو كقوله تعالى
لم يلبثوا الا ساعة او ضحاها اي ضحى يومها اذ العشية لا ضحى لها وزاد
الاخفش والعروضيون تنوينا سادسا وسموه بالغالي وهو اللاحق
للقوافي المقيدة اي التي تكون حرفا رويا صحيحا ساكنا كقول رؤبة
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وسموه غاليا لتجاوزه حد الوزن
وزعم ابن الحاجب انه لقلته وفيه انه لا يعرف غلو الشيء بمعنى قلته
نعم غلو قيمة الشيء لازم من قلة وجوده وسمى الاخفش الحركة التي قبله
غلوا قال ابن هشام وفائدة هذا التنوين الفرق بين الوقف
والوصل وبه قال الجرجاني لكن قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو
قام زيد ووقع في شرح اللب ان هذا التنوين انما يلحق الكلم اذا اريد به
ترك الوقف ووصل آخر البيت لا وصله باول البيت الثاني انتهى
والتحرير هو الاول وبيان الفرق انه لو قيل المخترق باسكان
القاف على اصله لم يعلم السامع ان هذا المنشد واقف ام واصل فان
قلت كيف يتردد السامع في الوقف مع سكون القاف قلت لانه
شعر فتسكين الآخر لاجل الوزن يقتضيه لا لاجل الوقف

الثاني التنوين الغالي

الاقوال تتشدد الابيات الساكنة الاواخر موصولة بعضها ببعض من
غير وقف مع المحافظة على سكون الاخير من كل بيت فعلم ان مجيء هذا
التنوين مؤذن بالوقف تحصل الفرق بين حالة الوقف وحالة الوصل
وقال ابن يعيش فائدة الترنم كتنوين الاضافة رد على من جعله قسيم تنوين
الترنم **تعليم** المشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في صهٍ ويومئذٍ
لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر واختار ابن الحاجب الفتح حملا
على ما ثبت من تحريك ما قبل نون التاكيد بالفتح كاضربن وقال ان هذا اولى
من ان يكسر حملا على يومئذ لان ذاك لا فصل في المعنى وهو العوض
من المضاف اليه وفيه ان قياس التنوين على التنوين اولى لاتحاد
جنسهما لانهما يكونان في الاسم والنون لا تكون الا في الفعل قال ابن هشام
وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في
الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وهذا التنوين يلحق الاسم كما
في البيت المذكور والفعل كقوله * ويغدو على المرء ما يأتمرن * والحرف
كقوله * قالت بنات العم يا سلمى وانن * كان فقيرا معدما قالت وانن *
تنبيه
واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على اقوال
احدها انهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة ال والاتصال
بغير الاسم والثاني ان تنوين الترنم ليس بتنوين بل هو نون مبدلة
من حرف العلة كما مثله منه في نحو رأيت زيدا قاله ابو الحجاج بن
معزوز وزعم انه ظاهر كلام سيبويه وان الغالي كذلك ليس بتنوين

البدل لانه يكسر الوزن قال الزجاج والسيرافي وقال لعل الشاعر
كان يزيد ان في آخر الكلمة كل بيت فضعف صوته فتوهم السامع
ان النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك والثالث
انها ليسا تنوين بل هانون زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن
في الوصل والوقف وليسا واختاره ابن هشام في التوضيح وعلله
بثبوتها مع ال وفي الفعل والحرف وفي الخط والوقف وبحذفها في
الوصل وليس شيء من انواع التنوين كذلك واختاره ايضا ابن مالك
في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية قال الدماميني وقد ينازع في ذلك
في قوله ويثبت في الوقف فان الزمخشري قال في احاجيه حيث اشار
الى تنوين الترنم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان
حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لا يكون
في حالة الوقف انتهى وزاد بعضهم تنوينا سابعا
وثامنا وتاسعا فالاول تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف
كقول امرئ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت
لك الويلات انك مرجلي والمنادى المضموم كقول الاحوص
محمد بن عبد الله بن عاصم الانصاري سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام قال ابن هشام في المغني ويجوز دخول
في الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة
اباحت الصرف واما الثاني فليس بتنوين تمكين لان الاسم مبني على الضم

انتهى قال الدماميني فيه نظر لان العلتين منافيتان للصرف وانما حمله
على ذلك قولهم يجوز صرف غير المنصرف كالمنصرف للضرورة وفيه
من الاشكال ما ذكرناه فينبغي ان يحمل كلامهم على انه يجوز للمضطر ان يجعل
غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين ولا يكون هذا
التنوين تنوين الصرف لما فاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين
الضرورة هذا كله قال الشمني واقول وجود العلتين في الاسم ليس
منافيا للصرف منافاة حقيقية حتى لا يمكن اجتماعهما معه في نفس الامر
انما هو مناف له منافاة اعتبارية وقد اعتبر النحاة الاسم منصرفا باللفظ
الرابع
مع العلتين والصرف هو دخول تنوين التمكين انتهى والرابع التنوين
الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وفائدته مجرد تكثير
اللفظ كما قيل في الف قبعثرى وسماه بعضهم تنوين التكثير قال بعض
وانما سمي بذلك وان كان اولاء معرفة لان التنوين كالكاف في
افادة البعد والبعيد كالنكرة المجهولة فيكون اولاء كاولئك وقال
ابن مالك الصحيح ان هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن وليس
بتنوين قال ابن هشام وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا
فهذا دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف ونون ضيفن
ليست كذلك انتهى قال الدماميني اذا كان النظر صحيحا امكن ان يورد مثله
على ابن مالك في ان سيبويه سمى ما هو الترنم تنوينا فهو دليل على
انه سمعه في الوصل دون الوقف ويرد بذلك ما حكيناه آنفا

من الزمخشري انتهى ملخصًا من شرح ابن مالك وتوضيح ذلك أن ابن مالك
استدل على أن تنوين الترنم ليس بتنوين بثبوته في الوقف فيرد
عليه ما ذكره وأنت تعلم أنه يمكن أن يورد مثله على ابن هشام لأنه أيضًا
استدل عليه بما ذكر سابقًا و(الخامس) الثالث تنوين الحكاية مثل أن تسمي
رجلًا بعاقلة لبيبة فإنك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز
قال ابن هشام وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف لأن الذي
كان قبل التسمية حكي بعدها قال الدماميني لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين
صرف قطعًا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف
فثبت أنه قسم برأسه وإن كان المحكي تنوين صرف ونظير هذا قولك
من زيدًا في حكاية من قال ضربت زيدًا فالفتحة على الدال في لفظ من
حكيت لفظه حركة إعراب وأما في لفظك أنت فليست حركة إعراب
قطعًا وإلا لزم نصب خبر المبتدأ بلا ناسخ وإنما هي حركة حكيت بها صورة
الحركة الإعرابية وما يقتضيه العامل في كلامك من رفع الخبر مقدرًا
منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية انتهى كلامه واعترضه
الشمني بما نقل عنه آنفًا وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية أن أقسام
التنوين عشرة وجعل كلًا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف
قسمًا برأسه

الفصل الخامس في تقسيم الاسم

على قسمين معرب ومبني ولا بد
من معرفة الإعراب فاعلم أن الإعراب يطلق في اللغة على الإبانة والتحسين
والتغيير وفي الاصطلاح عبارة عن التغيير الذي في أواخر الكلم المعربة

قال ابن عقيل ذهب أكثر المتأخرين والمغاربة وهو ظاهر قول سيبويه واختيار
الأعلم وعرفه في التسهيل بأنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف
وهو ظاهر قول ابن الحاجب في الكافية والإيضاح ويسمى الأول
هو المعنوي قال في الإيضاح وقد فسره كثير بالاختلاف في أواخر الكلم
فإن أرادوا ما أردناه فلا مشاحة في التعبير وإن أرادوا الاختلاف فغير
مستقيم لثبوت ما أردناه وفساد ذلك من وجهين الأول أن الاتفاق
على أن أنواعه رفع ونصب وجر وأن الضمة في قام زيد رفع والفتحة
في ضربت زيدًا نصب والكسرة في مررت بزيد جر ونوع الجنس مستلزم
حقيقته فوجب ما ذكرناه الثاني أن الاختلاف أمر معقول لا يحصل
إلا بعد التعداد فوجب أن لا يكون الحركة الأولى في التركيب الأول
في كلمتها إعرابًا إذ لا اختلاف فيه في حالة واحدة وهو باطل ولو
قدر صحته تعسف مستغنى عنه قالوا الاتفاق على أنها حركات
الإعراب وحروف الإعراب وعلامات الإعراب يدل على
أنها غيره قلنا هذا من إضافة الأعم إلى الأخص لأن الحركات
والحركات والحروف والعلامات تكون إعرابًا وغيره فأضيفت إلى
الإعراب تخصيصًا وبيانًا بأنه المراد لا من إضافة الشيء إلى نفسه
وذلك جار بالاتفاق هذا كلامه ولا يخفى عليك أن في كليهما
نظرًا أما في الأول فلأن كونها علامات الإعراب يدل على أنها
غيره قوله هذا من إضافة الأعم إلى الأخص قلنا ما تقول لو قيل إنها

وعرفه ابن الحاجب بأنه ما اختلف آخره به صح

للاعراب علامات او علامات للاعراب واما في الشيخ
فلان لهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدري
بقولك ما اختلف آخره لمجيء ما قاله الرضي على انا نقول المراد
بالاختلاف الاختلاف بالقوة وهو حاصل في زيد في حالة واحدة
بدليل لزوم الفساد على تقدير الفعلية كما ذكره او نقول كما قال الرضي
ان لهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب
حركة الى حركة اخرى وانقلاب حرف الى حرف آخر والحق ان معنى قولنا
يختلف الآخر انه يتصف بصفة جديدة لم يكن عليها قبل فان زيدا
مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضمت الدال
بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اي انقلب من حال السكون
الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر
وانتقال الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون
الى الكسر فهاهنا ثلاث اختلافات متغاير بعضها البعض بحسب تغاير
الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف فلا حصر في
اذن ثلثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الاختلافات المذكورة
هذا اذا اعرب بالحركات وان اعرب بالحروف فالاختلاف في الآخر
اذن احد نوعين احدهما زيادة حرف مخصوص في الكلمة فقط او
زيادته مع القلب كما اذا زيدت علامة اعراب الاب بالحروف زيدت
عليه الواو المد وقت رفعها وزيدتها وقلبتها الفا في النصب وياء في الجر

وثانيها جعل العين او الحرف الاخير زيد في الآخر لغرض صحيح بعينه
اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع
في نحو مسلمان ومسلمون جعلتها علامة الرفع ايضا وجعلتها مع القلب
علامة النصب والجر وكذا في اخوه وذو مال فقد اختلف حال الالف والواو
رفعا الا انها صار الشيئين بعدما كانا الشيء واحد وينبغي ان يقدر
كل واحدة من الكسرتين في نحو المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى
فالاختلاف في آخره ثلثة اشياء كما مر ومن هذا حصل الجواب
~~عن ان الاختلاف امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والكسر لا من~~
~~كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك الاختلاف~~
~~فالاختلاف شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء~~
~~فكيف يكون الاعراب اختلافا~~ اذا عرفت هذا فاعلم ان
المعرب على ما عرفه الزمخشري ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لفظا او محلا بحركة او بحرف واعترض عليه بانه حد الشيء بما هو موقوف
على حقيقته وذلك انه انما يختلف آخره لاختلاف العوامل بعد فهم كونه
معربا فلو كان فهم كونه معربا موقوفا على معرفة اختلاف آخره توقف كل واحد
منها على الآخر وتعريفه به دور ففيه توقف التقدم فلا يتعلمها
يحصلان معا فلا دور وايضا فان التعريف يستدعي سبق المعرف
على المعرف فلا يستقيم ذلك في الحدود فان قيل قد نعقل الاختلاف
الآخر مع الذهول عن حقيقة المعرب قال ابن الحاجب المقصود حكم

يصح لغة ومعرفة هذا الاختلاف متوقفة على معرفة المعرب اولا
ذلك وما اوقعهم في ذلك شيئان احدهما ان المعرب يستلزم الاعراب
والاعراب ما يختلف الاخر به من حركة او حرف فتوهموا ان حقيقة
المعرب ما حصل فيه ذلك فعلته ابدا ولو كان الامر كذلك لوجب ان
يكون معربا بكسر الراء لا معربا الثاني ان المعرب اسم مفعول من اعربت
الكلمة اذا جعلت ذلك فيها فتوهموا انه يصح تفسيره بذلك كغيره
وهو غلط فان مفعول اعربت يغاير المعرب لغة بدليل صحة اعربت
الكلمة وهو معربة فيمن قال ضرب خالد جعفر باسكانها ولو كان كذلك
لكان ذلك تناقضا نعم سمي المعرب المخصوص معربا لانه يستلزمه
ذلك في وضع اللغة ويجب ان يفرق بين حقيقة الشيء وبين
تعليل تسميته فقد يسمى الشيء باعتبار لازم متوقف على الحقيقة وبغير
ذلك مما لا يصح تفسيره ولا يؤخذ من تعليل التسميات حقايق المسميات
ولا من لوازمها نعم لو فسرت المعرب الذي اعربته هو مفعول اعربت
حقيقة بذلك لكان مستقيما كغيره لانه مساويه والاولى في حده ذو
تركيب نسبي غير مشبه بمبني الاصل في التركيب شبه على الترتيب
وفي البناء تشبه على لما يع اشار كل مر وبهذا حده في الكافية
ولفظ المركب يطلق على المجموع وعلى كل جزء من الجزئين او الاجزاء بالنسبة
الى الاخر والاخر كما ذكرناه في صدر الكتاب والمراد هنا المعنى الثاني
كما صرح به صاحب الوافي بقوله جزء جملة وليس بمرضي لان المركب

في اصطلاحهم في المعنى الاول اشهر منه في الثاني فيوهم ان المعرب من الاسماء
لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وينبغي ان يجتنب
في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ
المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ولعله للاحتراز
عن ذلك حده في الوافي بجزء جملة كما ذكر وترك قوله نسبي في الكافية
ويرد عليه انه ليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبني الاصل معربا
بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه
ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي
لان المضاف عامله على قول والحرف المقدر على الاخر وكذا التابع مع
متبوعه وكذا العكس لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا
اسماء الحروف التي في اوائل السور نحو حم ويس وقس على
المركب وقد يبنى الاصل لا اصطلاح بمجرد تسميته مرادا به الحرف والفعل
الماضي والامر على ما شرح في الايضاح على قول الرضي وان اخذنا معنى
مبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال
وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية
فيرد عليه اسم الفاعل والمفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف نعم
ان اختار مذهب الكوفيين من كون المضارع اصيلا في الاعراب كالاسم
لتوارد المعاني عليه لم يرد عليه ذلك ولا يرد المصدر في نحو اعجبني ضرب
زيد عمرا وابان يث المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع ان

وان لم يعل فيلزم بناؤه مع انه معرب لانه مشابهة المصدر المطلق
الفعل بسبب عمله لا مشابهة للماضي بدليل عمله وان كان بمعنى الحال
والاستقبال ولهذا لم يرد غير المنصرف كـ... لانه مشابهة في الفرعية
من جهتين لمطلق الفعل لا للمبنية على الخصوص ثم ان قيد
التركيب لاخراج الاسماء المعدودة نحو واحد اثنان ثلثة ونحو
زيد عمرو بكر خالد ونحو الف با تا ثا فان ما هو من هذا القبيل
لا يصدق عليه حال كونه غير مركب انه جزء جملة فهو عند من عرف
بهذا التعريف مبنية وقيد عدم المشابهة لمبني الاصل لاخراج
نحو هؤلاء في قام هؤلاء مثلا فانه مشابه له وان كان جزء جملة وشبه
اي الموصولة في نحو اضرب ايهم ضرب لمبني الاصل عارضه لزوم الاضافة
التي هي من خواص الاسم فنفع اثر المشابهة وكانت كالمفقودة وفيه
كلام [illegible] ذكره في مبحث المنادى ان شاء الله تعالى ٢٣١
وعندي ان هذا الحد فاسد لان المعرف بهذا الحد جعل ... من
الاخر من احكام المعرب كما مر به في الكافية والوافي ولا شك ان
من احكام المبني خلافه اي اذا توارد عليه العوامل لم يتغير آخره والاسماء
المعدودة ليست كذلك فالاولى ان يعرف المعرب بانه ما لم يشبه
مبني الاصل فالاسماء المعدودة معربة وامثال هؤلاء مبنية **تقسيم**
انواع الاعراب اربعة رفع ونصب وجر وجزم والاولان
يوجدان في الاسم والفعل نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم والثالث

لتق

يختص بالاسم نحو مررت بزيد والرابع يختص بالفعل نحو لم يقم والى هذه
الاربعة اشار ابن مالك في نظمه بقوله * والرفع والنصب اجعلن اعرابا *
لاسم وفعل نحو لن اهابا * والاسم قد خصص بالجر كما * قد خصص الفعل بان
ينجزما **تبسيط** ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول فالضمة للرفع
نحو جاء زيد والفتحة للنصب نحو رايت زيدا والكسرة للجر نحو مررت بزيد
وحذف الحركة او الحرف للجزم نحو لم يقم ولم يرم واشار الى الثلثة الاول
ابن مالك بقوله فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده
يسر وعلامات فروع نائبة عن هذه الاصول وهي عشرة
ثلثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون واربعة تنوب عن
الفتحة وهي الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان
عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحدة تنوب عن حذف الحركة وهي
وهو حذف حرف العلة او حذف النون وهذه العشرة واقعة في سبعة
ابواب متفرقة **الباب الاول** باب الاسماء الستة فانها ترفع بالواو
نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة
عن الكسرة وهي اب واخ والفم اذا فارقته الميم والحم والهن وذو
بمعنى صاحب وحده ولاعرابها بهذه الحروف في غير ذو شروط اربعة
الاول ان تكون مفردة فلو ثنيت او جمعت اعربت اعراب المثنى والمجموع
بعض الحروف اللفظية الثاني ان تكون مكبرة فلو كانت مصغرة اعربت
بحركات ظاهرة الثالث ان تكون مضافة فلو افردت اعربت بالحركات

والشارح الكوفيون

الثلاث فاصح واما قول العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا
فشاذ وحذف المضاف اليه والاضافة منوية في المعطوف والمعطوف عليه
اي خياشيمها وفاها قاله ابن هشام في التوضيح قال الازهري وخرجه
عليه ابو الحسن وتابعه ابن مالك وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه
موضع لا يلحقه التنوين فحذف يعني التنوين وبقي مفردا على حرفين
اذ الالف هي المنقلبة من عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف
واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط ان تكون ملفوظة بل الملفوظة و
المنوية في ذلك سواء انتهى ويشترط في الاضافة ان تكون لغير
ياء المتكلم فان كانت اليها اعربت بالحركات المقدرة في الاحوال الثلث على الصحيح
واعلم ان جميع تلك الاسماء يضاف الى الياء الا ذو فانها لازمة للاضافة
الى غيرها من اسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة الى اشتراط
الاضافة فيها ولذا استثناها اولا فائدة قوله تعالى اني لا املك الا نفسي
واخي يحتمل الاوجه الثلثة فالرفع من ثلث اوجه احدها ان يكون عطفا
على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه ابن هشام بان
املك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر واجاب الازهري بانه
يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع
المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى واعترض على هذا
الوجه باعتراض نسبه بعض الى ابي حيان وهو انه يلزم عليه
ان موسى وهرون لا يملكان الا نفس موسى فقط وليس المعنى عليه

بل على ان موسى يملك امر نفسه وامر اخيه فقط ورده بعض بان القائل
بهذا الوجه مصرح بتقدير المفعول بعد الفاعل وايضا فان اللبس مأمون
فان كل احد يتبادر الى ذهنه انه يملك الا امر نفسه الثاني
ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف
خبره والتقدير واخي لا يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى
الاولين من عطف المفردات والنصب من وجهين احدهما ان يكون
معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفسي والجر من وجه
واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة النفس اليها
وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار فائدة
اذا كانت ذو موصولة لزمها الواو في الاحوال الثلثة غالبا والبناء
على السكون وقد تعرب بالثلثة في الثلثة كقوله فاما كرام موسرون
رأيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا على ما رواه ابو الفتح بن جني
وقس عليها اعرابها في الرفع والنصب وقيد ابن الصائغ ذلك بحالة
اعلام الجر لانه محل السماع ورواه غيره بالواو وعلى البناء واذا لم تفارق الفم
الميم الفم اعرب بالحركات افرد او اضيف وخصص الفارسي ثبوت الميم مع
الاضافة بالضرورة نحو يصبح ظمآن وفي البحر فمه ويرده قوله صلى الله
عليه وآله لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك وفيه
مع ثبوته تثليث فائه ونحو زيد نقصه وقصره ومع كل منها التضعيف
والتخفيف واتباعها الميم في الحركات كما فعل بعيني امرء وابنم فهذه

ثلث عشرة لغة وافصحها فتح فاه منقوصًا واقتصر في التسهيل
على تسع وترك المكسور المضعف المنقوص والثلثة الحاصلة من تثليث
الفاء المقصور المضعف ولعل وجه اسقاط تلك الثلثة ما قال بعض
فانه بان اللغات فيه عشرة انه لا يشدد حيث قصر لان القصر والتشديد
كليهما عوض عن المحذوف ولا يجوز اجتماع العوضين بمعنى ان يجيء من
شيء واحد بعوضين فسقطت ثلثة وبقيت عشرة واعترضه بعض العلماء
بان العوض هو لفظ ما لا الميم وان لفتح يلزم ما ذكره وهو حسن وقال بعض
اللغات فيه خمس عشرة بجعل الاتباع ثلثة تلاثا وكيس لشيء لان كلا
من الرفع والنصب والجر في الاتباع لا اتباع فله وجه لجعله قسيم الآخر

تنبيه الافصح استعمال هن مضافًا منقوصًا معربًا بالحركات ثلثة
ظاهرة ومنه الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه
ولا تكنوا وهو كذلك اكثر استعمالا وانما كان افصح قياسا لان ما كان
ناقصًا في الافراد فحقه ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد فانه حال
لا تمامه في الافراد وجعل الاعراب على ما قبلها استصحبوا ذلك حال الاضافة
فاعربت بالحركات قال في شرح الشذور فاعرابه بالحروف لغة قليلة
غير مشهورة ولذا لم يطلع عليها الفراء والزجاجي فادعيا ان العرب
بالحروف خمسة اسماء لا ستة وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه
الاسماء ولم ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف قال ابن مالك ومن لم ينبه
على قلته فليس بمصيب وان حظي من الفضل باوفر نصيب

مسئلة

قال ابن هشام في شرح شواهد ابن الناظم مسئلة في الهن مضافًا لغير
الياء اللغات الثلاث وانمرها القصر ولم ار من حكاه الا ابو البقاء في الكتاب
والاندلسي في شرح المفصل ولم يذكر له شاهدًا وله دليل في قولهم هنوان لانه
قد يكون على لغة من يستعمله بالاحرف الثلثة وقد جزم بذلك سيبويه فقال في
باب النسب ومنهم من يقول هنوك وهناك وهنيك وهنوان
وتطرف الى التثنية فيجريه مجرى الاب انتهى ومن خطه نقله بعضهم في حاشيته على التصريح

فائدة

لا يجوز النقص بالمعنى المذكور في الاب والاخ والحم لكنه على قلة ومنه
قول رؤبة ❊ بابه اقتدى عدي في الكرم ❊ ومن يشابه ابه فما ظلم ❊ وحكى ابو زيد
جاءني اخك والفراء هذا حمك فدل ذلك على انه لغة لا ضرورة ومن مطلق
النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعض العرب في تثنية
الاب والاخ المنقوصين ابان واخان كذا في التصريح قال الفراء ابان جاء
على لغة من قال هذا ابك قال ابن هشام في الحواشي وكذا قياس اخان اه
فظهر ان المسموع هو ابان فقط واخان مقيس عليه واذا جاز اخان قياسا
فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى انه
قال يقال هذا ابوك واباك وابك فمن قال هذا ابوك او اباك قال
في التثنية ابوان ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان هذا
ويجوز في الاب وتاليه القصر ايضا وهو لزوم الالف المنقلبة عن لامها
في آخرها في الاحوال الثلث فتعرب بحركات مقدرة عليها وهو اشهر فيها
من النقص كقولها وانشده ابن جني وغيره ❊ ان اباها وابا اباها

قد بلغا في المجد غايتاها وقول ابي حنش او عمرو بن العاص مكره اخاك لا بطل على مذهب جمهور البصريين وقول العرب وحكاه الاصمعي للمرأة حماة فانه يستدعي ان يقولوا للرجل حمى لان صيغة المذكر المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة **تحصيل** ما ذكرناه من اللغات هو المشهور بين النحاة وحاصله ان الاسماء الستة على ثلثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلاث لغات وهو الاب والاخ والحم فان فيها الاتمام والنقص والقصر وزاد ابن هشام في شرح الشواهد في الهن القصر كما ذكرناه فيكون فيه ثلاث لغات وابن مالك في التسهيل في الاب التشديد فيكون فيه اربع لغات وفي الاخ التشديد والاخو باسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفي الحم حموا كقرو وحماء كقراءة وحمأ كخطأ فيكون فيه ست لغات فينبغي ان يقيد كونه معربا بالحروف بكونه غير حامل لهذه الثلثة كما فعله ابن مالك لانه اذا ما ذكر شيئا منها اعرب بالحركات **تفقيح** وللعلماء في اعراب هذه الاسماء اقوال لا مجال لذكرها وانا اذهب الى ما قربه الرضي من ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعاني المختلفة المشابهة كالحركات وكذا العين في الباقيين وهما فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة او عينها وان اردت

الاطلاع على فساد الاوجه الباقية فارجع على شرح الرضي رحمه الله

تذنيب انما اعربت هذه الاسماء بالحروف دون الحركات على ما اخترنا قال الرضي توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد الحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بها لان قوعا ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف الثلثة كلها في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها وان كان كل حرف فيهما في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء لانها في نحو غد لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها اخرى كالاب للابن والاخ للاخ وذو بمعنى الصاحب للمصاحب وهذا ايضا قد يظهر في ذلك التلازم فتقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين البعض الآخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في بعضها اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد

ولم ترد الى اصلها الّا للاعراب هذا كله مدبر متقنه وقال في المنهل
لانها كثيرة الاستعمال واواخرها حروف تقبل ان تكون اعرابا فقصد
التخفيف بان جعلت تلك الحروف نفس الاعراب وتركت الحركات
لانها لو ادخلت مع وجود الحروف ازداد اللفظ فحصل الثقل انتهى ۷
الباب الثاني باب المثنى فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء
المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها وحملوا على المثنى الحقيقي اربعة الفاظ
الاول والثاني اثنان واثنتان او ثنتان سواء افردا او ركبا
مع العشرة او اضيفا الى ظاهر او مضمر الا انه يمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية
فلا يقال جاء الرجلان اثناهما وجاءت المرأتان اثنتاهما لان ضمير التثنية
نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه حكاه الازهري
عن ابن هشام في شرح اللمحة قيل الفرق بين اثنا الرجلين واثناهما
ظاهر لان الضمير منزل مما قبله منزلة الجزء فيلزم اجتماع تثنيتين بخلاف الظاهر
فلم يلزم منه محذور واورد بعض على ما حكاه الازهري وجوها احدها
انه ان اراد باتحاد معناهما كونهما عبارتين عن معنى واحد فهذا غير لازم
لجواز ان يراد بالمضاف شخصان مغايران للمضاف اليه فيحصل تلك
او غيرها كالعبدين الخاطبين في اثنا كما والفاسقين في اثناهما نعم
هو مسلم في نحو جاء الزيدان اثناهما لان معنى كل من المضاف والمضاف اليه
هو نفس الزيدين وثانيها انه يشكل بقولك كلاهما الا ان
يفرق بان المضاف يدل على معنى الكلية بخلاف المضاف اليه فانه يدل

وذكر الطوري عن جماعة في تعليل اعرابها بالحروف وجها لطيفا وهو ان الواحد على النصف والمثنى والفتح على النصف على النصف المضاف وكذلك الحركات على النصف ... من هذه الحروف لان الواو ضمة ومدة حاصلة ... والضمة ضمة في اذن ... ومدة الضمة ضمتين وكذلك الالف والياء ... جعل اعراب الواحد والفتح بالحركة ... لم اعراب المثنى والمضاف الزائد على الحركة ... عليه ... بالحروف الزوائد على الحركات ... ان ... واختصوا اهل السنة ... للاضافة المحذوف سائر المقتضيات ... هاء الى الاصول الاواخر لانها الحروف ... ها ... ان واخوان و في التثنية بمعنى ابوان ... في لا ... ان الاقيس ... الواحد ... هنا وذكروا وجوها اخرى لا حاجة الى ذكرها

بمعنى الشخصين فتغايرا وثالثها انه يشكل بما اجازه بعضهم من جاء
الزيدان نفساهما الا ان يفرق بان النفس مغايرة باعتبار الاصل
وان اريد منها هنا معنى الذات ورابعها انه يجوز جاءني رجلان اثنان
ونحو قال تعالى الهين اثنين فلو كان لفظ اثنين متحد المعنى مع المثنى لا يمتنع ذلك
على الوصفية لاشتراط التغاير بين الصفة والموصوف وعلى التاكيد لانه
ليس تاكيدا لفظيا ونحوه لا بد فيه من التغاير وخامسها انا لا نسلم
اتحاد معنى المتضايفين هنا فان مفهوم الاثنين اعم من مفهوم الضمير المضاف اليه
فهو من اضافة الاعم الى الاخص ولا يخفى عليك ان في الكل نظرا اما في الاول
فلانه اراد انه كما يدل لفظ اثنين على الاثنينية يدل عليها لفظ الضمير
مثله فاضافته اليه من اضافة الشيء الى نفسه وما ذكره المعترض من المراد
لا يفهم من كلامه اصلا واما في الثاني فللفرق بين اثناهما وكلاهما
فان المضاف في الاول نفس الاثنين والمضاف اليه صريح فيه فيلزم المحذور
وفي الثاني ليس نفسه وان كان مع المضاف اليه صريحين فيه على انه اجاب
بقوله الا ان يفرق الخ الا انه يمكن الجواب به على ابن هشام واما
في الثالث والرابع فلانه نقضا على انه يمكن ان يجاب بما ذكره في الخامس
وليست ان مفهوم الضمير اعم من مفهوم النفسين ومفهوم الاثنين اعم من مفهوم
الرجلين والالفين واما في الخامس فلانه لما اضيف الاثنان الى
الضمير لم يبق في مفهومه عموم لانه هو وان كان قبل الاضافة عاما والمراد هو
لا يغفل بعدها **الثالث والرابع** كلا وكلتا اعلم اولا انه تحقق ان كلا لكل

واصله كلو فالفه بدل من الواو وفي لكونها لام الكلمة نونين كالف سماء
المقصور كعصا ونحوه هذا هو المشهور ونسبه بعض الى سيبويه وعن
السيرافي انها بدل من الياء لسماع الامالة فيه وعند بعض انه اسم
منقوص الفه للتثنية وليست بدلا من الواو فلا ينون واما كلتا
فعلى للمؤنث وعن سيبويه ان اصله كلوى ووزنه فعلى ابدل الواو تاء
كما في اخت وبنت اشعارا بالتانيث ولم يكتف بالالف لانها تنقلب ياء
في النصب والجر ولم يكتف بالتاء لانها لم تتمحض للتانيث فلذا جاز توسطها
بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم ينفتح ما قبلها وعن الخليل وسيبويه
ان النسبة الى اخت وبنت كالنسبة الى اخ وابن لان التاء يحذف في النسبة
فيقال في اخت اخوي وفي بنت بنوي وعلى هذا يقال في كلتا كلوي بحذف
التاء ورد الواو التي ابدلت منها التاء وحذف الالف كراهة اجتماع
الواوين لو قلبت واوا او الياءين لو قلبت ياء وعن يونس انه يجب ابقاء
التاء في اخت وبنت لانها لما كانت عوضا لكونها عوضا عن المحذوف
كانها اصل فيقال اختي وبنتي وعلى مذهبه يكون النسبة الى كلتا كالنسبة
الى حبلى بحذف الالف استثقالا لو قلبت واوا وقلبها واوا تشبيها لها بالاصلية
وقلبها واوا مزيدة بينها وبين ما قبلها الف اجراء لها الفعلى مجرى فعلاء
وتقول في دنيا دنياوي وفي حمراء حمراوي فيكون الواو منقلبة من الف
التانيث والالف زائدة او الالف هو الف التانيث والواو زائدة
كلاهما محتمل فتقول عند الحذف حبلي وكلتي وعند القلب حبلوي وكلتوي

وعند البصر

وعند القلب حبلاوي وكلتاوي والاحسن هو الاول وقد وقع في اكثر
نسخ المفصل بعد حكم المذهبين في اخت وبنت وتقول كلتي وكلتوي
على المذهبين اشارة وليس بمستقيم لان المنقول من مذهب سيبويه
كلوي كما ذكره فلا وجه لكلتوي على مذهبه هذا ومن النحويين
من ذهب الى ان التاء في كلتا زائدة غير عوض وان الالف لام
ووزنه فعتل وبنوا قياس النسبة على كلتوي على الافصح وكلتي على
غير الافصح وهذا القول ليس بسديد اذ لا يعرف فعتل ولا يكون
علامة التانيث متوسطة ونسب الجاربردي الى ابن الحاجب في الشرح — الا انه قال صح
المنسوب اليه وكانه لشافية ان النسبة الى كلتا عند سيبويه كلوي
لان التاء علامة للتانيث فيحذف ويقلب اللام واوا وفيه نظر لان
هذا الكلام يدل على ان وزن كلتا عند سيبويه فعتل وليس كذلك لان
ابن الحاجب صرح في شرح المفصل بان اصل كلتا عند سيبويه كلوى على
وزنه فعلى وثانيا ان هذين الاسمين مفردان لفظا
مثنيان معنى مضافان ابدا لفظا ومعنى الى كلمة واحدة معرفة دالة على
اثنين اما بالحقيقة والتنصيص نحو كلتا الجنتين ونحو كلاهما او بالحقيقة
والاشتراك نحو كلانا او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك
وجه وقبل على حدهما في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك
قال الزمخشري فان قلت بين يقتضي شيئين فصاعدا فمن اين جاز
دخوله على ذلك قلت لانه في معنى شيئين حيث وقع مشارا به الى

ما ذكر من العارض والبكر فان قلت كيف جاز ان يشار به الى مؤنثين
وانما هو للاشارة الى واحد مذكر قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكر و
ما تقدم للاختصار في الكلام كما جعلوا فعل نائبا عن افعال جمة تذكر قبله
تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر لك افعالا كثيرة وقصة طويلة
كما تقول له ما احسن ذلك وقد يجري الضمير مجرى اسم الاشارة في
هذا قال ابو عبيدة قلت لرؤبة في قوله فيها خطوط من سواد وبلق
كأنه في الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كأنها وان اردت
السواد والبلق فقل كأنهما فقال اردت كان ذلك ويلك والذي
حسن منه ان اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها وتذكيرها وتأنيثها
ليست على الحقيقة وكذلك الموصولات ولذلك جاء الذي بمعنى الجمع
والدليل على انهما مفردان لفظا ان حقيقة التثنية والجمع فيهما مفقود
وكلتا فان الفصيح كلا الرجلين جائي ولو كان مثنى لوجب جائيا
كقولك الرجلان جائيان وكلتا فانه كان يجب ان يقال رأيت كلي
الرجلين بالياء وعند الكوفيين انهما مثنيان فان ارادوا معنى فهما
فصحيح وان ارادوا انه زيد في اخرهما ليدل لفظا كالمثنى فقال
لانه لا يعرف من كلامهم كل وكلت لشيء مفرد ولو سلم فكان يلزم
ان يكون الاثنين من المسمى بكل وكلت واما قوله في كلت رجليها
سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة فمردود ولو سلم فالمراد كلتي
والمعنى عليه والمطلوب كلت للواحدة وقولنا كلمة واحدة احتراز

من

من تعريف المثنى كقوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا فانه ضرورة
نادرة وانما لم يضافا الا الى المعارف لان وضعهما التاكيد ولا يؤكد
التاكيد المعنوي الا المعارف كما بيناه في بابه واجاز الكوفيون اضافتهما
الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان وحكوا كلتا جاريتين
مقطوعة يداها واجاز ابن الانباري اضافتهما الى المفرد بشرط
تكرارهما نحو كلاي وكلاك محسنان وينبغي ان يعلم انه يجوز مراعاة
لفظهما في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت اكلها ومراعاة معناهما وهو
قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق كلاهما حين جد الجري بينهما
قد اقلعا وكلا انفيهما رابي ويتعين مراعاة اللفظ في نحو كلاهما محب
لصاحبه لان معناه كل منهما ونحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته
ونحن اذا متنا اشد تغانيا قال ابن هشام في التوضيح انه لو اجري حكم
المعنى في المحب وضمير صاحبه او في الاول دون الثاني او في الثاني دون
الاول لزم ان يكون الاشخاص اربعة كما لا يخفى **فائدة** قال ابن هشام
في قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وزيد وعمرو كلاهما قائمان ان قدر
كلاهما تاكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ
فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا الوجه فاذا قيل ان زيدا وعمروا فان
قيل كليهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان ايضا ثم ان التفرقة بين
اضافتهما الى الظاهر واضافتهما الى المضمر هي اللغة المشهورة حيث يعرب بالحركات
المقدرة على الالف في الاول وجعله ابن الحاجب اقيسا واقلة وبالحروف

٢ في التانيات والماء الملآت

فى الشعر وجعلها كثيراً وهو من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع قال
ووجهه انهما لما اضيفا الى مضمر متصل صارا كانهما معه كلمة واحدة
فقوى امر التشبيه فيهما لفظا ومعنى فاجريتا مجرى المثنى فى الاعراب
انتهى ووراء هذه الفرقة اطلاق فان احدها الاعراب بالحروف
مطلقا وهو لغة كنانة والثانى الاعراب بالحركات مطلقا وهو لغة حكاها
الفراء الخامس ما سمى به من التثنية كزيدان علما فيرفع بالالف
وينصب ويجر بالياء ويجوز فى هذا النوع ان يجرى مجرى سلمان
فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل
عليه الالف واللام ضرورة جر بالكسرة كقوله الا ديار الحى بالسبعان
الباب الثالث باب جمع المذكر السالم الباب الرابع الجمع بالالف والتاء
الباب الخامس باب ما لا ينصرف الباب السادس الامثلة الخمسة الباب
السابع الفعل المضارع المعتل الاخر ولا مجال الان اذكر كلا منها
على ما هو عادتى من بذل وسعى وطاقتى فى تحرير المسائل محققا ومهذبا
فانتم يا سادتى ان اردتم الاطلاع عليها فارجعوا على كتب القوم الفصل
السادس فى تعريف الفعل الفعل كلمة دلت على معنى بنفسها مقترن باحد
الازمنة الثلثة وعرفه الزمخشرى بما دل على اقتران حدث بزمان ورده
ابن الحاجب بان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا وهو قد جعل
الاقتران نفسه مدلول الفعل وخرج الحدث والزمان عن الدلالة
ولا ينفعه كونهما متعلقى الاقتران لانك تقول اعجبنى اقتران زيد

وعمرو ولهما فتثبت باعتبار الاقتران ولا تثبت باعتبار متعلقه والاقتران
ليس من مدلولها البتة وانما جاء الاقتران فاذا دل على الحدث و
الزمان دلالة واحدة لزم اقترانهما اذ لا يعقل الا كذلك فلم يكن لذكر
الاقتران معنى ثم لو سلمنا ان الاقتران مدلول الفعل فالمقصود من
حدود هذه الالفاظ ان يذكر ما هو مدلولها باعتبار وضعها ولا شك
ان الحدث والزمان مدلولان لها باعتبار وضعها فكان التعرض لهما باعتبار
صناعة حدود الالفاظ هو الوجه الاليق هذا كلامه مع بادنى تغيير
وينبغى ان تعلم ان كلا اعتراض ورد على طرد حد الاسم اعنى قولنا كلما
فهو غير مقترن اعنى الاعتراض بباب الغبوق واسم الفاعل العامل و
قولهم المستقبل والماضى فهو وارد على عكس حد الفعل اعنى قولنا
كلما مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اعنى قولنا كلما غير مقترن
فهو اسم من الاعتراض باسماء الافعال الغير المتصرفة كعسى ونحوه وارد
على طرد حد الفعل اعنى قولنا كلما فعل فهو مقترن والجواب من الاعتراضات
ما ذكر فى حد الاسم وللفعل اقسام الفصل ٧ الفعل الماضى وهو ما دل
على حدث فى زمان قبل زمانك الحاضر الذى انت فيه وجرى الزمخشرى
فى حده على المنهاج الاول ويرد عليه نظير ما اورد عليه واورد على
حده قولك خلق الله الزمان فان خلق الزمان لا يكون فى زمان والا
لكان الزمان الشىء اما عين الاول فيلزم ايجاد الموجود او غيره
فينقل الكلام اليه بعين ما ذكرنا فاما ان ينقطع الزمان فيلزم المحذور

٧ السابع فى تقسيم الفعل والكلام هنا فى تسمية القسم الاول

واما ان يتسلسل الى غير النهاية وهو محال واجاب المصرى فى حاشيته
على شرح التصريف للتفتازانى بانه ان كان الزمان عدميا فهو امر اعتبارى
فخلقه بمعنى تقديره ولا استحالة فى كون كل زمان واقعا فى زمان آخر
غيره الى غير النهاية اذ الامور الاعتبارية لا استحالة فى عدم تناهيها
وان كان وجوديا فخلقه بمعنى ايجاده ونختار القسم الاول ولا استحالة
فى كون ايجاد شيء مقارنا لذلك الشيء واقعا فيه اذ لا استحالة فى
ايجاد موجود بوجود حاصل من ذلك الايجاد مقارنا له انما المحال
ايجاده بوجود سابق عليه كما حقق عند اهله هذا كلامه القسم الثانى
الفعل المضارع وهو ما دل على الزمان الحاضر او المستقبل اوله احدى
حروف انيت او نايت او اتين او ناتى تعليم لما زادوا ها
فى المضارع فرقا بينه وبين الماضى قال المصرى قد يرد عليه ان الفرق
بينهما غير حاصل بين الماضى المبدو بهمزة الوصل ومضارعه المبدو
بهمزة المتكلم انتهى قيل وانت تعلم ان بينهما فرقا بكسر همزة الماضى وفتح
همزة المضارع فتامل وانما جعلوا اختصوا الزيادة بالمضارع لانه متأخر
بالزمان عن الماضى والاصل عدم الزيادة فاخذه المتقدم قال التفتازانى
وعرفه الزمخشرى بانه ما يعتقب فى صدره الهمزة والنون والتاء والياء
اقول مفهوم ان المضارع هو ضرب مثلا بوصف دخول الياء مثلا
فى اوله وليس بمستقيم اذ المضارع هو يضرب لا ضرب بعد دخول الياء
فى اوله وبينهما بون بعيد كما لا يخفى ويشترك هذا التعريف فى الفسا

تعريف

تعريف الزنجانى فى تصريفه وهو انه ما كان فى اوله احدى الزوائد
الاربع قال التفتازانى فى شرحه عليه ما حاصله انا نعنى بالهمزة الهمزة
التى تكون للمتكلم وحده وبالنون التى تكون له مع غيره وقس عليه التاء
والياء فلا يرد ان نحو اكرم وتكسر وتباعد احدى الزوائد الاربع
فيلزم كونها مضارعا وليس بمضارع انتهى ما قال وقد يدفع بان
ارادته لا يدفع عنه الايراد المذكور لما شاع بينهم من ان المراد لا يدفع
الايراد واقول لا يدفع الايراد عن نحو تباعد لانا نعلم تريد بالتاء
التاء التى تكون للغيبة تارة وللخطاب تارة اخرى وتاء تباعد
ونحوه للغيبة فيلزم ان يكون مضارعا وليس بمضارع فائدة
المستقبل يراد به نفس الزمان والمشهور فتح باءه اسم مفعول والقياس
يقتضى كسرها اسم فاعل لانه مستقبل كما يوتى الماضى بصيغة اسم الفاعل
قال التفتازانى ولعل وجه الاول ان الزمان يستقبل فهو مستقبل
اسم مفعول لكن الاولى ان يوتى المستقبل بكسر الباء لانه الفصيح انتهى وعن
ابى البقاء ان المستقبل بكسر الباء فصيح غير مشهور والمستقبل بفتح
الباء قبيح مشهور والقبيح المشهور خير من الفصيح الغير المشهور اعلم
انما سمى الفعل المضارع مضارعا لمشابهته الاسم من جهة اللفظ والمعنى
والاستعمال اما اللفظ فلموازنته اسم الفاعل فى حركاته وسكناته وعدد حروفه
واما المعنى فمن وجوه احدها انه مشترك بين زمانى الحال والاستقبال
على ما هو المذهب المشهور ثم يختص باحدهما بدخول اللام او السين او سوف

كما ان اسم الجنس شايع فى امته ثم يختص بواحد بعلية بل بدخول لام
العهد وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم فى كونه صالحا للفاعلية
والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول احد العوامل
وثالثها انه بذلك قد شابه الاسم المشترك بين المعانى المتعددة
كالعين ونحوه ورابعها مبادرة الفهم من اطلاقه الى الحال عند
الاطلاق على ما هو المذهب المختار كما ان اسم الفاعل كذلك واما
الاستعمال فى وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم
والثانى دخول لام الابتدا على كل منهما نحو ان زيدا ليقوم وان زيدا
لقائم تحقيق وتنقيح الفعل المضارع المثبت مشترك بين الحال والاستقبال
على المشهور بين النحاة وذهب اليه الزمخشري وابن الحاجب وذهب
الرضى الى انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وذهب بعض الى
عكسه وبعض الى انه حقيقة فى الحال لا يستعمل فى الاستقبال لا حقيقة
ولا مجازا وبعض الى عكسه ونسب الى ابى حيان انه نقل هذه الاقوال
فى الارتشاف واختار المشهور وجعله ظاهر كلام سيبويه والاقوى
هو القول الثانى لانه اذا خالف القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف
الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز واحتج ابن
الحاجب على الاشتراك بانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق
المشترك وقد عرفت بطلانه وبعض بانه وضع للاخبار عن
الحدث الماضى لفظ الماضى وعن حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن

وهو حقيقة عند الزمخشري فى المستقبل [illegible]

هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من اهمات
المقاصد لم يوضع له لفظ وانت تعلم انه لا يقاوم تبادر الحال وحجة
القول الثالث ان وجود الحال خفى حتى اختلف العقلاء فيه فعن بعض
الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود فى الخارج بل هو فصل بين الزمانين
ولو كان زمانا لكان التنصيف تثليثا لانه لو لم يكن الحال الآن
موجودا لم يكن للزمان وجود اصلا لان الماضى والمستقبل من الزمان
معدومان فان الماضى صار معدوما والمستقبل لم يوجد بعد لانا نقول
لا نم الملازمة قوله لان الماضى والمستقبل معدومان قلنا لا نم بل
الماضى والمستقبل معدومان فى الحال ولا يلزم من نفيهما فى الحال
نفيهما مطلقا فان قيل ان وجد الزمان الماضى فلا بد ان يوجد
اما فى الماضى او فى الحال او فى المستقبل والاخيران ظاهرا البطلان
وكذا الاول والا لزم ان يكون للزمان زمان اخر ويكون الشيء ظرفا
لنفسه فلا يكون الماضى من الزمان موجودا اصلا وكذا المستقبل
قلنا ما ذكرتم يدل على ان الحال ايضا ليس موجودا اصلا وحل الشبهة
ان غير الزمان ان لم يوجد فيه اصلا لم يكن موجودا قطعا واما الزمان
فهو موجود فى نفسه وان لم يكن موجودا فى شيء من الازمنة كما ان
المتمكن لو لم يوجد فى شيء من الامكنة لم يكن موجودا اصلا واما المكان
فهو موجود فى نفسه وان لم يكن موجودا فى شيء من الامكنة لا يقال
لو لم يكن الحال موجودا لم يكن الزمان موجودا لان الماضى كان حالا

والمستقبل سيصير حالًا والغرض انه لا وجود لما هو حال فلا وجود
لها ايضًا لانا نقول مثلا بانا قلنا اولًا وهو ان الان زمان منذ ان يكون
الماضي حال كونه حالًا موجودًا وكذا المستقبل حال كونه حالًا واما اذا
كان الماضي ماضيًا والمستقبل مستقبلًا فلم لا يجوز ان يكونا موجودين
والشبهة بما ذكرت اولًا واردة عليه ايضًا والجواب الجواب قال
الفياض لله هجاني في حاشيته على التجريد ولا يخفى عليك ان هذا
السؤال انما يصح لو كان الزمان مركبًا من الاجزاء التي لا تتجزى والا
فكيف يسلم كون الماضي حالًا وصيرورة المستقبل حالًا والحال الذي
حدًّا متوسطًا بينهما وطرفًا لكل منهما كالنقطة المفروضة في وسط
الخط ومن البين امتناع كون النقطة امتدادًا وصيرورة الامتداد
نقطة واما اذا كان الزمان مركبًا من الانات الغير المنقسمة فيمكن
ان ينقضي الان الذي هو الحال فيصير ماضيًا او يتجدد الان الذي
هو المستقبل فيصير حالًا اي حاضرًا انتهى كلامه وقد ظهر به ان من
استدل به على وجود الجزء الذي لا يتجزى فقد صادر على المطلوب
هذا ولا يخفى عليك ان الحال عند النحاة غير الان المختلف فيه
في كونه زمانًا بل هو على جنبتي الان من الزمان مع الان سواء كان
الان ايضًا زمانًا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثمة نقول ان
يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض افعال الصلوة ماض وبعضها
باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتتالية واقعة

في الحال **تذنيب** قد علمت ان المضارع يستعمل في الحال تارة وفي
الاستقبال اخرى ويدخله سين الاستقبال وسوف ويخلصانه
للاستقبال ويختصان به وتنزلان منه منزلة الجزء ولهذا لا تعملان فيه
مع اختصاصهما به ويسميان بحرفي الاستقبال وحرفي التنفيس ايضًا
يعني نفسيًا اي وسعتا لانهما تقلبان المضارع من الزمان الضيق
وهو الحال الى الزمان الواسع وهو الاستقبال والثاني اكثر تنفيسًا
من الاول على مذهب البصريين وكانهم نظروا الى ان كثرة الحروف تدل على
كثرة المعنى وليس بمطرد كذا قال ابن هشام وهو نظير بحذر وحاذر فان
الاول ابلغ من الثاني فينتقض واجيب بان المراد اتحاد اللفظين في النوع
وليس اللفظان كذلك فان الاول صفة والثاني اسم فاعل على ان المبالغة
في حذر انما نشأت من الحاقه بالغرائز كفهم وفطن فدل على الثبوت و
ذكر بعضهم في قوله تعالى ستجدون آخرين الاية ان السين قد تاتي
للاستمرار لا للاستقبال واستدل عليه بقوله تعالى سيقول السفهاء من
الناس الاية مدعيًا ان ذلك انما نزل بعد قوله ما ولاهم قال فجاءت
السين اعلامًا بالاستمرار لا بالاستقبال وهذا الذي قاله لا يعرفه
النحويون وما استند اليه من انها نزلت بعد قولهم غير موافق عليه وفي
تفسير الزمخشري نص في نزول الاية قبل قولهم ووافقه جد الدماميني
صاحب الانتصاف على ذلك ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من
المضارع كما تقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل تريد ان

ذلك دأبه والسين مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في
المستقبل قال ابن هشام وقد يتوهم انتقاضه بنحو لو يطيعكم في كثير من الامر
في كثير من الامر اذ الاستمرار فيه بالنسبة الى الزمان الماضي ولا
انتقاض به لان المراد بالمستقبل الفعل المضارع انتهى فتامله وقال
الخليل ان سيفعل جواب لن يفعل كما ان ليفعلن جواب لا يفعل لما في
لا يفعل من اقتضاء معنى القسم فالسين للتوكيد لوقوعها في جواب لن
المفيدة لتاكيد النفي وقال في المنهل وفي كتاب سيبويه في باب من الاستفهام
ما نصه ولن اضرب نفي لقوله ساضرب وفيه اشعار بان لن لتوكيد النفي
لانه جعلها في مقابلة السين المفيدة للتوكيد انتهى وهذا يؤيد
زعم الزمخشري ان السين اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه
افادت انه واقع لا محالة ووجهه ان على ما قال ابن هشام انها
تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد او الوعيد
مقتض لتوكيده وقال ولم ار من فهم وجه ذلك انتهى وقد اومى
الزمخشري الى ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم الله ومعنى
السين ان ذلك كائن لا محالة وان تاخر الى حين وصرح به في سورة
براءة فقال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة
فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد في قولك سانتقم منك يوما يعني
انك لا تفوتني وان تباطأ ذلك ونحوه سيجعل لهم الرحمن ودا
ولسوف يعطيك ربك فترضى سوف نؤتيهم اجورهم انتهى كلامه

قال

قال الدماميني في افادته التوكيد لانه اخبار على اخبار والتعلق واحد وهو
ظاهر حيث يدخل على المحبوب الذي هو وعد واما حيث يدخل على المكروه
الذي هو وعيد فكيف يفيد تاكيده وهو الوعد المباين للوعيد وكانه
اراد بالوعد الذي يفيده السين مجرد الاخبار بوقوع ما يدخل عليه لا الوعد
المقابل للوعيد انتهى وتيقن في سوف سف بحذف الوسط وسو
بحذف الاخير وسي بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف حكاها
صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف
يعطيك ربك وبانها قد تنفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادري وسوف
اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء [illegible] قد الحرفية
تدخل على الماضي والمضارع ولها ستة معان احدها التوقع و
ادعى ابن هشام ظهوره في المضارع ومثله بقولك قد يقدم الغائب
اذا كنت تتوقع قدومه ومثل الزمخشري بمجيئه للتوقع بالماضي وقال ابن
الحاجب في الايضاح هذا كله اذا دخل على الماضي فاما اذا دخل على المضارع
فهو للتقليل على ما ذكره انتهى وانشد الاكثرون مع الماضي وعن الخليل
يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة
لان الجماعة ينتظرون لذلك وقال بعضهم تقول قد ركب الامير لمن
ينتظر ركوبه وفي التنزيل قد سمع الله قول التي تجادلك لانها كانت
تتوقع اجابة الله لدعائها وعن سيبويه واما قد فجواب هل فعل
وعند كقصة فجواب لما يفعل وههنا قولان سيجيء ذكرهما وذهب ابن

احدها ١

هشام الى قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع اصلاً قال اما
في المضارع فلان قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد
اذ الظاهر من حال المخبر عن المستقبل انه متوقع له واما في الماضي فلانه
لو صح اثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح ان يقع
في لا رجل بالفتح انه لا للاستفهام لانها لا تدخل الا جواباً لمن قال
هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما
ان الماضي بعد قد متوقع كذلك وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة
فانه قال انها تدخل على ماض متوقع ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض
للتوقع في الداخلة على المضارع البتة وهو الحق هذا كلامه وفيه
نظر اما في دليله في المضارع فلما قال الشيخ ان لقائل ان يقول ان التوقع
وان استفيد من حال المخبر عن مستقبل لكنه ليس بمعنى وضعي للمضارع
فلا ينبغي ان يضعوا له حرفاً يدل عليه معه ولما اقول ان الاطلاق ممنوع
الا ترى الى قول من قال يجيء جواباً لمن قال يجيء العدو انه لا توقع
فيه قطعاً كما لا يخفى على من له ذوق سليم ولكني اقول فيما قال الشيخ
نظر لانه كلما اخبر عن المستقبل لا ينفك التوقع عنه على قوله فلا ضرورة
بل لا حاجة داعية الى وضع حرف يدل المضارع عليه معه واما
في دليله في الماضي فلما قال الشيخ ان لقائل ان يقول انما تتم هذه الملازمة
لو كان المعنى المذكور علة لاثبات التوقع لقد ومصححاً له حتى يتعدى الى
اثبات ما يشبه هذا المعنى لما يشبه قد وهو ممنوع لجواز ان يكون مرجحاً

لاثبات

لاثبات التوقع لها ومعيناً له فلا يتعدى وبعد تسليم الملازمة لا نسلم
بطلان اللازم فانه لا مانع من ذلك نعم اتفق انه لم يقل به احد انتهى
وقال الشارح هذه الملازمة التي ذكرها لا يتم الرد بها على خصمه وذلك
لان الخصم يقول انها دخلت على الفعل الماضي دالة على انه كان متوقعاً
قبل الاخبار كما صرح به المص ولم يرد الملازمة على ذلك اصلاً ولو
اوردها على ذلك لكانت غير موجهة وبيانه انه لو قال لو صح
جعلها للتوقع باعتبار دلالتها عليه وافادتها له واقعاً من شخص آخر
لصح جعل لا للاستفهام باعتبار دخولها على مستفهم عنه من جهة شخص آخر
لكان منع الملازمة ظاهراً وذلك لانه لا يلزم من اثبات التوقع
لقد باعتبار دلالتها عليه وافادتها له واقعاً من غير المتكلم بها اثبات
الاستفهام للا بمجرد دخولها على مستفهم عنه من جهة اخرى مع كونها
غير دالة على الاستفهام البتة انتهى قال الشيخ المراد اثبات الاستفهام
للا دالة عليه واقعاً من غير المتكلم بها قياساً على اثبات التوقع لقد
دالة عليه كذلك فالملازمة تامة انتهى واقول يفهم من قوله وعبارة
ابن مالك الى قوله وهو الحق ان ما قاله ابن مالك غير ما قاله يثبت التوقع
لقد في الماضي وليس كذلك لان مقصوده هو ذلك لا غير وهو قد صرح به غير
مرة قال جواباً عن استدلال المنكر ان يكون قد للتوقع مع الماضي وهو
ان قد التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع وقد تبين بما ذكرنا ان
مراد المثبتين لذلك انها تدخل تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار

متوقعا لا انه الآن متوقع وقال عند ذكر الملازمة المذكورة يعني انها
تدخل على ما هو متوقع فالعجب انه كيف غفل عن سابق كلامه بادنى
مسافة وعندي ان دخولها على ما هو متوقع ثابت ماضيا
او مضارعا ويجوز في كليهما ان يكون التوقع من المتكلم او من غيره اما
الاول في الاول فكقول من قال قد جاء فلان وكان يتوقع قدومه
واما الثاني فيه فكقول من قال قد ركب الامير لمن ينتظر ركوبه
واما الاول في الثاني فكقولك قد يقدم الغايب اذا كنت تتوقع قدومه
واما الثاني فيه فكقولك هذا لمن يتوقع قدومه وكلام الزمخشري و
الرضي ظاهر في انه لا يكون في المضارع وكلام ابن الحاجب صريح فيه
كالعروض ويصرح كلامهما وكلام الخليل بانه اذا كان في الماضي كان
التوقع من غير المتكلم وليشارك سيبويه فيما ذهبت اليه في الشق من
الثاني وقد نقلت كلامه سابقا والمغاربة يقولون ان قد مع الماضي
حرف تحقيق ومع المضارع للتوقع وكانهم غفلوا في البواقي عن استعمالها
ولا اخاف من وحدتي اذا ساعدني الدليل **الثاني** تقريب الماضي
من الحال فقولك قام زيد يحتمل الماضي القريب والماضي البعيد
فاذا قلت قد قام اختص بالقريب قال الدماميني مثل ابن هشام
للتقريب في حواشي التسهيل بقد قامت الصلوة ثم قال ولا
افهم منه معنى التقريب قلت بل هو متحقق مفهوم فان اخبار المتكلم
بانه قامت بان الصلوة قد قامت معناه ان قيام الصلوة الذي

كان

كان منتظرا قد قرب وقوعه من زمان الحال الذي يتكلم فيه بخلاف الاولى فانه
ضرورية انهما انما يفيد التقريب للدخول في الصلوة لا في حالة الدخول فيها هذا
معنى ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه قال والذي افهم هنا معنى
التحقيق مبالغة كانه قيل قد تحقق فعل الصلوة ووقع فاشرعوا فيها
شرعكم لما اجتمعت اسبابه منزلة ما قد حصل البتة قلت وهذا معنى
يمكن اعتباره الا ان فيه مجازا وهو خلاف في اصل الشي كلامه قال
الشمني لم ينف ابن هشام من قول المؤذن قد قامت الصلوة فهم التقريب مطلقا
حتى يرد ما اورده عليه من ان التقريب مفهوم منه متحقق فيه وانما نفى عنه
فهم تقريب الماضي حقيقة لان قيام الصلوة لم يقع بعد
لا فهم تقريب الماضي لفظا انتهى واقول يمكن اعتبار المعنيين كليهما وذلك
بان يجعل قيام الصلوة بمعنى تحققها فمعنى قد قامت الصلوة على التقريب
تحققت الصلوة عن قريب وهو دخول الوقت وعلى التحقيق تحققت
الصلوة لان هذا القول من المؤذن انما هو بعد دخول وقت الصلوة
وابتنى على افادته التقريب احكام **احدها** انها لا تدخل على ماض غير
متصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها
من الحال بل هي للحال في الاستعمال ضرورة ان الانشاء ايقاع معنى بلفظ
يقارنه في الوجود فزمان هذا الوجود اي زمان حال التكلم حال وليس
الحال مفادا منها بالصيغة وضعا وظهر بهذا دليل آخر على ذلك وظهر النقض
انه لا منافاة بين دليلي ابن هشام في المغني لانهن للحال ولان صيغهن

لا يفقد الزمان ثم قال ولا يتصرف فاشبهن الاسم انتهى قال الدماميني
وفيه نظر لان عدم التصرف ليس موالياً للاسم فقد يتصرف كالصفات
المشتقة من المصدر انتهى وفيه ان مراده من القسم غير المصدر لان
المصدر يتصرف وعدم التصرف لازم لهم ثم قوله كالصفات المشتقة ظاهر في
انه مثال للتصرف ولا يخفى انه مثال للمتصرف الكثير واما قول عدي
لولا الحياء وان راسي قد عسى • فيه المشيب لزرت ام القاسم • فعسى هنا
بمعنى اشتد وليست الجامدة قال ابن هشام الثاني وجوب دخولها
على الماضي الواقع حالاً فحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول
مضمون عاملها اما ظاهرة نحو وما لنا الا نقاتل في سبيل الله وقد
اخرجنا من ديارنا وابنائنا او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت
الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم والدليل عليه قراءة من قرأ حصرةً
صدورهم وحصرات صدورهم وحاصرات صدورهم هذا عند البصريين
الا الاخفش وخالفهم الكوفيون والاخفش فقالوا لا تحتاج لذلك لكثرة
وقوعها حالاً بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله
وجعل المبرد حصرت في الاية صفة لموصوف محذوف اي او جاؤكم قوماً
حصرت صدورهم وقيل هو بيان لجاؤكم وهم بنو مدلج جاؤا رسول
الله غير مقاتلين واعترض على مذهب البصريين بان قد تقرب الماضي
من الحال الذي هو قسيم المستقبل والماضي ولا تقربه من الحال الذي
هو لفظ يبين هيئة الفاعل والمفعول وح فكيف يجب في وقوع الماضي

حالاً بالمعنى الثاني دخول قد عليه المقربة من الحال بالمعنى الاول والتحصيل
المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها واجاب
بعضهم عن ذلك بان الافعال اذا وقعت قيوداً لما له اختصاص باحد
الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك
المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم وليس ذلك بمستبعد فقد صرحوا
في بحث حتى بكون الفعل مستقبلاً نظراً الى ما قبله وان كان ماضياً
نظراً الى زمان التكلم فعلى هذا اذا قلت جائني زيد ركب كان المفهوم
منه كون الركوب ماضياً بالنسبة الى المجيء متقدماً عليه فلم تحصل مقارنة
الحال معاملها فاذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء وتفهم المقارنة
بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدماً على المجيء لكنه قارنه واما قال
الدماميني قلت قد انما تفيد المقاربة بالباء لا المقارنة بالنون
والمطلوب الاول والمعنى في الحال المعنى الثاني لا الاول انتهى الثالث
ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريباً من الحال
جيء باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وان كان بعيداً جيء
باللام وحدها كقوله • حلفت لها بالله حلفة فاجر • لناموا فما من
حديث ولا صال • ذكره ابن عصفور قال ابن هشام والظاهر
في الاية والبيت عكس ما قال اذ المراد بالاية لقد فضلك الله علينا
بالصبر وسيرة المحسنين وذلك محكوم به في الازل وهو متصف به
مذ عقل والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه هذا كله مع قال الدماميني

لا ثم ان المراد لقد آثرك الله علينا بالصبر اذ يجوز ان يكون المراد
بالحكم علينا في ارضك وذلك قريب من الحال من حال تكلمهم
بذلك واما البيت فليس المراد ان نومهم كان قبل مجيئه لان في
ذلك تنفيرا لها من قربه اذ نوم الرقباء متى كان في ابتدائه كان
غير مستثقل فيوشك ان يذهب بادنى تحرك وذلك من موجبات
الخوف المانع من الاسعاف بالامنية وانما المراد ان النوم بعد
زمنه بحيث صار ثقيلا متمكنا فهو داعية الطمانينة والامن
ثم قول ابن هشام والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه ليس منافيا
لدعوى ابن عصفور وانما ينافيه ان نومهم قبل مجيئه بالقرب منه
ولعله قال قبيل مجيئه بالتصغير فيفيد غرضه ولكن لم اقف عليه
في شيء من النسخ انتهى واجاب الشيخ عن جوابه الاول بان حلفهم
دليل على ما قال ابن هشام لان حكمه عليهم في ارضه ظاهر جلي لا فائدة
في الحلف عليه وهو حسن وما ذكره ابن هشام ماخوذ من الكشاف
وعبارته اي فضلك علينا بالتقوى والصبر وسيرة المحسنين وهو
يناسب لقوله تعالى قبله انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر
المحسنين وعن ابن عباس بالملك او بالصبر والعلم قولان وقال
ابو سليمان الدمشقي بالحلم والصفح واجاب عن جوابه الثاني بانه بعد
تسليم انهم كانوا رقباء ان النوم في ابتدائه يكون مستثقلا اذا كان
بعد تعب بالنهار وسهر بالليل كما هو عادة العرب وانت تعلم ان هذا

الجواب

الجواب لا يليق ان يتكلم به ثم انه يقتضي كلام الزمخشري انها في
نحو والله لقد كان كذا للتوقع لا للتقريب فانه قال في تفسير قوله تعالى
لقد ارسلنا نوحا في سورة الاعراف فان قلت ما بالهم لا يكادون
ينطقون بهذه اللام الا مع قد وقل عنهم نحو حلفت لها بالله حلفة
فاجر لناموا قلت انما كان ذلك لان الجملة القسمية لا تساق
الا تاكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع
الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم انتهى ومقتضى كلام
ابن مالك انها مع الماضي انما تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور
وان من شروط دخولها كون الفعل متوقعا فانه قال في التسهيل
وتدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال انتهى
الرابع دخول لام الابتداء في نحو ان زيدا لقد قام وذلك لان
الاصل دخولها على الاسم نحو ان زيدا لقائم وانما دخلت على المضارع
لشبهه بالاسم نحو وان ربك ليحكم بينهم فاذا قرب الماضي من الحال اشبه
المضارع الذي هو شبيه بالاسم فجاز دخولها عليه قاله ابن هشام
المعنى الثالث التقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق
الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه
اي ان ما هم عليه هو اقل معلوماته تعالى وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة
ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قد
بل من قولك الكذوب يصدق والبخيل يجود فانه ان حمل على ان

صدور ذلك منها قليلا كان فاسدا اذ آخر الكلام يناقض اوله
الرابع التكثير قال سيبويه واما قد فجواب لقوله لما يفعل ثم قال و
يكون بمنزلة ربما قال الهذلي * قد اترك القرن مصفرا انامله *
كان اثوابه مجت بفرصاد * كانه قال ربما هذا نصه وقال الزمخشري
في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء اي ربما نرى ومعناه
تكثير الرؤية ثم استشهد بالبيت قال ابن مالك واطلاق القول
بانها بمنزلة ربما موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف الى المضي و
اعترضه ابو حيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التي فيها قد
بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على التسوية في كل الاحكام بل ليستدل
سيبويه على نقيض ما فهم ابن مالك وهو ان قد بمنزلة ربما في التكثير
فقط ويدل عليه انشاد البيت لان الانسان لا يفخر بما يقع منه على
سبيل القلة والندرة وانما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فيكون
قد بمنزلة ربما في التكثير فقط انتهى واجيب بان الحكم بالتسوية
كاف في الدلالة على كونها في كل الاحكام وبان الانسان انما يفخر
بما يقع منه على سبيل الكثرة فيما يكون وقوعه قليلا وكثيرا فلا يفخر منه
الا بالكثير واما ما لا يقع الا قليلا فانه يقع الافتخار منه بالقليل
لاستحالة الكثرة فيه وترك القرن مصفر الانامل كان اثوابه مجت
بفرصاد مما لا يقع الا قليلا فلذلك يفتخر به لان القرن هو المقاوم
للشخص الكفو له في شجاعته واستشهد جماعة على ذلك بقوله

قد اشهد الغارة الشعواء تحملني * جرداء معروقة اللحيين
سرحوب * الخامس التحقيق نحو قد افلح المؤمنون ونحو قد افلح من
زكاها وقد مضى ان بعضهم حمل عليه قد يعلم ما انتم عليه قال
الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد
وقال غيره في ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم قد في الجملة الفعلية
المجاب بها القسم مثل ان واللام في الجملة الاسمية المجاب بها القسم في
افادة التوكيد وقد مضى نقل القول بالتقليل في الاولى والتقريب والتوقع
في قوله ولقد ارسلنا نوحا والثانية مثله قال ابن هشام والقول
بالتحقيق فيها اظهر والله اعلم السادس النفي حكى ابن سيدة
قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف وهو غريب قال ابن هشام
واليه اشار في التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها
انتهى وما رايته فيه ثم قال ومحمله عندي على خلاف ما ذكر وهو
ان يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق ثم جاء النصب بعده
نظرا الى المعنى انتهى يعني انه من اطلاق احد الضدين على الآخر على
وجه التهكم فالمعنى ما كنت في خير كما يرى في قلب الاثبات
استهزاء بالمخاطب وتهكما به فجاء النصب بعد الفاء نظرا الى المعنى
كما ذكر قال ابن هشام وان كان انما حكم بالنفي لثبوت النصب فغير
مستقيم لمجيئ قوله * سأترك منزلي لبني تميم * والحق بالحجاز فاستريحا
وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه بالنصب انتهى

الحرف كلمة دلت على معنى

بغيرها ولا يلزم من ذلك خروجها من تعريف الوضع بالتعريف
المشهور وتعريف صاحب التلخيص وقد سبق ذكرهما لان كلمة من مثلا
وضعت وضعًا واحدًا للخصوصيات الابتدائية فيها بنفسها ولا دلالة لها
اجمالية على ابتداء البصرة والكوفة وهذا وذاك وليس هذا المعنى الاجمالي
بمستقل حتى يرد على تعريف الاسم ولانه لما لم تكن الحروف مستقلة بل
بالمفهومية لعدم الاخبار عنها وبها كالاخيلة لا يصح اطلاقها الا
مع ضم كلمة اخرى اليها فاطلاق الحرف عبارة عن تركيبها مع غيرها
فيصدق عليها انها اذا اطلقت فهم منها معناها لكنه لما لم يجز
ان تكون من مثلا وحدها مطردة لاحدى الخصوصيات ومصححة
بها ومعينة لها لانه يلزم الترجيح بلا مرجح ولما ذكرنا من ان اطلاق
الحرف عبارة عن تركيبها مع غيرها فاذا اريد دلالتها على ابتداء
البصرة بخصوصها احتيج الى ضم البصرة اليها فدلالتها على هذا التعيين ليست
بنفسها بل بغيرها فلا مانع من ان يقيد المعنى في تعريفها بالمعين المراد
والعجب كل العجب من الرضي رحمه الله حيث قال ان الحرف وحده لا معنى له
اصلا مع انهم قسموا الكلمة الى اسم وفعل وحرف والكلمة لفظ موضوع
للمعنى ولا يرد على هذا الحد الاسماء اللازمة الاضافة من نحو ذو وفوق
وغير ومثل الى غير ذلك لانها موضوعة لذات ما باعتبار نسبة ما
كالصاحبية والفوقية لها نسبة تقييدية اليها فليس مفهومها

ما لا ينفصل الا بذكر متعلقه بل هو مستقل بالتعقل والالتزام للاضافة
لا يقتضي عدم الاستقلال ولذلك يقع محكومًا عليه وبه وما
اجيب به من ان الالتزام ذكر المتعلق فيها وفي الحرف لاشتراط الواضع
ذلك فيها بخلاف في وضعها بخلاف مادة النقض فان ذكر المتعلق
فيها غير مشروط وانما يذكر ليتوصل به الى ما هو الغرض من وضعه
فان ذو وضع ليتوصل به الى الوصف باسماء الاجناس في نحو
زيد ذو مال وذو فرس مردود بان الحكم بان الواضع وضع لفظة
من ولفظة الابتداء لمعنى واحد لكنه اشترط في دلالة الاول ذكر
المتعلق دون الثاني مع عدم ظهور فائدة لهذا الاشتراط تحكم
وبان الدليل على هذا الاشتراط ليس الا عدم الاستعمال بدون
المتعلق لا النص من الواضع وهو ظاهر وهذا مشترك بين الحروف
والاسماء المذكورة فالحكم بان الالتزام الذكر في احدهما الدليل وفي
الاخر لاخر ترجيح من غير مرجح هذا ما فهمته من تحقيق حد
الحرف والله اعلم بالصواب الكلام هو المركب
المفيد ولا يتأتى الا في اسمين او اسم وفعل وذلك لان التركيبات
الثنائية الممكنة بين الكلم الثلث ستة اقسام اسم واسم وفعل
وفعل وحرف وحرف واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف
فالاسم مع الاسم يفيد لصحة الاخبار عن الاسم وبه والفعل
مع الفعل لا يفيد اذ الاخبار عنه لا يجوز وكذا الحرف مع الحرف

لعدمها جميعاً والاسم مع الفعل يفيد لوجود المخبر عنه وبه والاسم
مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه او به وكذا الفعل مع الحرف
لعدم المخبر عنه فان اورد نحو يا زيد وهو حرف مع اسم وقد
افاد فالجواب ان يا قامت مقام الجملة على قول اكثر النحويين واسم
الفعل على قول بعضهم ٩ تبصرة الجملة هي الفعل وفاعله كقام
زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب
اللص على مذهب غير الزمخشري واقائم الزيدان عند كثير من المحققين
ان كل كلام جملة وليس كل جملة بكلام اذ شرطه الافادة بخلافها
ولذلك ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة
وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاماً واليه ذهب ابن هشام
في المغني حيث قال هما ليسا بمترادفين كما يتوهم كثير من الناس قال
الدماميني لا شك ان من النحاة من يرى ترادفهما بل ظاهر كلام
الاندلسي في شرح المفصل انه رأي الجميع وذلك انه قال في باب
المبتدأ والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام
ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف الكلام فقال
في مختصره الاصولي الجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا لا يحتمل
وهماً فانه اصطلاح عمل به هؤلاء وتواظبوا عليه وما قاله
ابن هشام اصطلاح لقوم آخرين فليس توهم اولئك بناء
على اعتبار اصطلاحهم باولى من توهمهم هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح

٩ ونقول الشيخ الرئيس ابو علي الحسين بن
عبد الله بن سينا في منطق الشفا ان
المركب يسمى قولاً فمنه قول تام وهو الذي
كل جزء منه لفظ تام الدلالة اسم او فعل
ليس بقول تام لانه يدعي ان اثنه
ثلاثة وقد عرفت ان التاليف من فعلين
غير ممكن لاختيار كل واحد منهما
لا الاسم ... صح

والامر في هذا قريب ولا مشاحة في الاصطلاح قال الشمني ليس هذا
من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا يتأتى المشاحة فيه وانما هو
من الاختلاف في نقل الاصطلاح فيتأتى المشاحة فيه انتهى قال
الزمخشري في المفصل بعد ان فرغ من حد الكلام ويسمى الجملة قال ابن الحاجب
يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابطه ان كل لفظين وضعا لذات
واحدة احدهما مؤنث والاخرى مذكر وتوسطهما ضمير جاز تأنيث
الضمير وتذكيره والتأنيث هنا احسن لان الجملة مؤنثة وهو خبر عنه
انتهى يشير الى ان اصل التركيب الكلام الجملة ثم دخل الفعل اعني يسمى فهي
وان كانت الآن مفعولاً ثانياً فهو خبر بحسب الاصل فالتأنيث باعتباره
احسن وفي هذا التقدير ما يشير الى ان الكلام والجملة متساويان في
المفهوم فينافي ما قاله ابن هشام ان ظاهر قول صاحب المفصل ترادف
الكلام والجملة وقال صاحب الوافي الجملة في المشهور اعم منه اذ هو
المتضمن اسناداً اصلياً مقصوداً لذاته وهي المتضمنة اياه
وان لم يكن مقصوداً لذاته فالصفات مع مرفوعها لا كلام ولا جملة
لكون اسنادها غير اصلي والجملة التي لها محل من الاعراب جملة لا كلام
لكون اسنادها لم يقصد لذاته والتي لا محل لها منه كلام وجملة ايضاً
قال الدماميني المراد بالاسناد الاصلي النسبة الواقعة بين طرفي جملة
فعلية او اسمية فخرج اسناد المصدر الى مرفوعه وكذا اسناد ما
لم يعتمد على نفي واستفهام من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

والظرف الحى مرفوعه فيرد عليه نحو اقائم الزيدان وما مضروب
اخواك اذ الصفة مع مرفوعها فى ذلك كلام وجملة وقوله كلام مركب
من جعل الاعم قسيما للاخص فى الظاهر اذ التقدير كلام مركبا فى نحو
قام زيد وجملة لا كلام مركبا فى جملة الصلة من مثل جاء الذى ابوه
فاضل فاندفع الاعتراض بان الصلة لا محل لها فكيف يكون كلاما وجملة
وقد فهم من قبل انها جملة لا كلام لان اسنادها غير مقصود لذاته
فى الكلام شائع **تقسيم** الجملة اسمية وفعلية
وظرفية الاولى هى التى صدرها اسم كزيد قائم والثانية هى التى
صدرها فعل كقام زيد والثالثة المصدرة بظرف او مجرور نحو اعندك
زيد وافى الدار زيد على ان يكون المرفوع فاعلا بالظرف هكذا قسمها ابن
هشام فى المغنى وزاد الزمخشرى وغيره الشرطية وجعلها هو من قبيل
الفعلية الا ترى ان الاصل فى نحو وان احد من المشركين استجارك
وان استجارك احد ويلزمه القول بان عامل حروف الشرط فعل
فصدر الكلام فى نحو متى تقم فانا اقوم جملة فعلية قدم ظرفها او
قلنا بان عاملها هو ما فى جوابها فصدر الكلام فى نحو اذا قام زيد
فانا اكرمه جملة اسمية واذا مقدمة من تاخير وما بعد اذا متمم لها
لانه مضاف اليه ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد انا مسافر
وعكسه قوله فبينا نحن نرقبه اتانا * معلق وفضة وزناد راع
اذا قدرت الالف فى بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية

فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى جملة اسمية
كذا ذكر ابن هشام قال الدمامينى الذى يظهر لى ان صدر الكلام فى
هذا المثال فعل سواء جعل عامل اذا شرطها او ما فى جوابها
من فعل او شبهه اما الاول فظاهر واما الثانى فلان المانع من عمل
الواقع فى جملة الجواب قائم وهو فاء الربط فانها مانعة من عمل ما بعدها
فيما قبلها فينبغى ان يقدر فعل يدل عليه الجواب اى اكرم زيدا اذا
قام وذكر ابن هشام فى فصل اذا ان العامل فى اذا فى قوله تعالى فاذا نقر
فى الناقور فذلك يومئذ يوم عسير فعل تفسيره ما بعده اى عسر الامر
اليوم اذا نقر فى الناقور فقدر فعلا مع كون الجواب جملة اسمية
فانما قدر العامل ولم يجعل قوله عسيرا عاملا فيه لكونه صفة ولا يتقدم
معمولها على الموصوف انتهى واعترضه الشمنى بان القائل بان العامل
فى اذا هو ما فى جوابها من فعل او معناه لم يعتبر الفاء فيه مانعة
من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى
الذى له الصدر جوز ذلك هذا ومن الجمل ما يحتمل الاسمية
والفعلية لاحتماله التقديرين ولاختلاف النحويين كالجمل
المذكورة عدتها فى المغنى الى عشرة وان اردت الاطلاع عليها فارجع
عليه **تنبيه** المراد بصدر الجملة المسند او المسند اليه فلا عبرة
بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو اقائم الزيدان وازيد اخوك
ولعل اباك منطلق ويا زيد قائما اسمية ومن نحو اقام زيد

وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية والمعتبر كما ما
هو صدر في الاصل ولذا كان وان احد من المشركين استجارك جملة
فعلية وكذا والانعام خلقها والليل اذا يغشى ويا عبد الله والتقدير
وخلق الانعام واقسم بالليل وادعو زيدا عبد الله **تذنيب**
تنقسم الجملة الى الصغرى والكبرى الثانية هي الاسمية التي خبرها
جملة نحو زيد قام ابوه وزيد ابوه قائم وقد ثبت كما تكون مصدرة
بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه وتكون
ذات وجه نحو هذا المثال ونحو زيد ابوه قائم وذات وجهين وهي
اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد قام ابوه وعكس ذلك نحو ظننت
زيدا ابوه قائم والاولى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها
في المثالين الاولين فالصغرى مندرجة في الكبرى وقد تكون الجملة صغرى
وكبرى باعتبارين نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة
كبرى وغلامه منطلق صغرى لانها خبر وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار
غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام قال ابن هشام ومثله
لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا هو الله ربي ففيها ثلاث مبتدآت
اذا لم يقدر هو ضمير الله سبحانه ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان
عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير شان وهو الظاهر ثم حذفت
همزة انا حذفا اعتباطيا او منقول بعضهم ان قائم واصله ان انا
قائم فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها وحذفت

بان زيد قام الاسمية لان الاصل زيد قام

الفها في

الفها في الوصل وسمع ان قائما على الاعمال وقال بعضهم نقلت حركة
الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت
النون وادغمت ورد بان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت ولهذا تقول
هذا قاض بالكسر لا بالرفع لان حذف الياء لالتقاء الساكنين فهي
مقدرة الثبوت فيمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير ومثل
هذا البحث في لكنا هو الله ربي انتهى وبني كلام الزمخشري على الحذف
المردود عنده قال ونحوه قول القائل وترمينني بالطرف اي انت مذنب
وتقلينني لكن اياك لا اقلي اي لكن انا لا اقليك وغاية ما قاله
ابن هشام ان العارض لا يعتد به وهو اصل مختلف فيه
فذهب بعض النحاة اليه وذهب بعض الى الاعتداد به
فائدة اثبات الالف في لكنا فصيح بخلاف ان قائم لان
الالف تدل على ان الاصل لكن انا وبغير الالف يلزم الالتباس
بالمشددة وانما قالوا ان اصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين
احدهما وقوع الضمير المرفوع بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشان
ليكون اسم لكن ويكون هو الله خبره لان حذف ضمير الشان
المنصوب بغير ان المفتوحة المخففة ضعيف وعن الرضي انه لا يجوز
تقدير ضمير الشان الا بعد ان المخففة قياسا الثاني انهم وقفوا
عليه بالالف ولو كان لكن بالتشديد لما جاز ذلك فهو لكن
الخفيفة وانا مبتدأ وهو مبتدأ ثان والله مبتدأ ثالث وربي

خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول
والعايد على الاول هو الياء **فائدة** قد يحتمل الكلام وغيرها
وذلك في امثلة احدها نحو انا آتيك به اذ يحتمل آتي ان يكون
فعلا مضارعا والكاف مفعوله وان يكون اسم فاعل مضافا اليه
مثل وانهم آتيهم عذاب وكلهم آتيه يوم القيمة فردا ويؤيده ان
اصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف من آتيك وذلك ممتنع على
تقدير انفعلية لها من همزة الثاني نحو زيد في الدار اذ يحتمل تقديرا استقر
نظرا الى ان الاصل في العمل الافعال فعند الاحتمال يكون الاولى
تقدير ما هو الاصل وتقدير مستقر نظرا الى انه خبر واصل الخبر ان
يكون مفردا فعند التردد يقدر ما هو الاصل الثالث انما انت سيرا
اي يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وفيه الخلاف الذي في المسئلة
قبله الرابع زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدأ وان يقدر فاعلا
بقائم **فائدة** قال ابن هشام يتعين في قوله ان عمرو ولي مستطاع
رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع
خبره والجملة في محل نصب على انها صفة له في محل رفع على انها
لان ان التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل
ان ماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك
حملا على معناه وهو اتمنى ماء وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه
فاعله لما ذكرنا ويمتنع تقدير مستطاع صفة على المحل او تقدير مستطاع

رجوعه جملة في موضع رفع على انها صفة على المحل اجراء لان لا مجرى
ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا التصاق قول سيبويه وخالف
في المسئلتين المازني والمبرد انتهى **تنبيه** التعبير بصغرى وكبرى
هو المشهور منهم قال ابن هشام والوجه استعمال فعلى افعل بال او
بالاضافة ولذلك لحن من قال كان صغرى وكبرى من فواقعها
حصباء در على ارض من الذهب وقول بعضهم ان من زائدة
وانهما مضافان علي حد قوله يا من رأى عارضا اسربه بين ذراعي
وجبهة الاسد يرده ان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع
تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة
مطابقا مع كونه مجردا قال اذا غاب عنكم اسود العين كنتم
كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام فعلى ذلك يتخرج البيت وقول
النحويين وكذا قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى انتهى
كلامه وبه اجاب ابن عقيل في شرح التسهيل وعبارته واذا صح جمع
افعل العاري المجرد عن معنى التفضيل اذا اجرى على جمع جاز تأنيثه
اذا اجري على مؤنث وعلى هذا يكون قول ابن هانئ كان كبرى وصغرى
البيت صحيحا لانه تأنيث اصغر واكبر بمعنى صغير وكبير لا بمعنى التفضيل
انتهى ونقل الدماميني عن شرح المفصل للفخر الاسفندري ما نصه
قلت لقول ابي نواس وجه تصحيح وهو ان يكون تقديره كان صغرى فواقعها
وكبرى فواقعها فحذف الاول مضافا اليه لدلالة الثاني عليه ومن

لانها للبيان ونحوه باب حديد وباب من حديد وهما بمعنى قال
الدماميني وقد ظفرت بمثل هذا التصحيح في شرح سر الصناعة في قوله ولا
يك موقف منك الوداعا اى موقفك قال الشمنى مقتضى قول النحو خلاف
من الاضافة ان كبرى في البيت مضافة الى فواقها من غير زيادة من بان
تكون بيانية وفي ذلك نظر ولا يفيده كون الاضافة وقطعها على
جعل من بيانية بمعنى واحد لان المانع صناعى لا معنوى
واما ولا يك موقف منك الوداعا فقالوا انه من القلب الذى محله
اعتبار امر من جهة اللفظ وهو وقوع موقع ما هو المبتدأ نكرة وما
هو الخبر معرفة والاصل ولا يك موقف الوداع موقفا منك انتهى

مبحثان البحث الاول

تذييل من الجمل ما لا محل لها من الاعراب وهي سبع **اولها**
الجملة المستانفة كقولك ابتداء زيد قائم ومنه الجمل المفتتح بها
السور والحوامات فان بحمد الله **الثانية** المعترضة بين شيئين لافادة
الكلام تقوية وتشديدا وتحسينا وذلك في سبعة عشر موضعا
عسى ان نذكر بعضا منها فيما يأتى ان شاء الله تعالى **فائدة**
عن ابى على انه لا يعترض باكثر من جملة ومن ابن مالك ان الزمخشري
اجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل **فائدة** للبيانيين
في الاعتراض اصطلاحات تخالف اصطلاح النحويين فمنهم من يقول
الاعتراض هو ان يؤتى في اثناء كلام او في آخره او بين كلامين
متصلين معنى او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب

لنكتة سوى

لنكتة سوى دفع الايهام قال التفتازانى ليس المراد بالكلام
هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات
والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول او
تاكيدا له او بدلا منه انتهى ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء
كلام او في آخره او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين بجملة
او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الايهام
او غيره ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة قال الزمخشري يستعمل بعضها
كقوله تعالى ونحن له مسلمون يجوز ان يكون حالا من فاعل نعبد
ومن مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وان تكون معطوفة على نعبد
وان تكون اعتراضية مؤكدة اى ومن حالنا انا له مخلصون ثم
قال ابن هشام ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا
العلم كابى حيان توهما منه انه لا اعتراض الا ما يقوله النحويون
وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين **تنبيه** كثيرا ما تشتبه
المعترضة بالحالية وتميزها منها امور لا مجال لى ان اذكرها
الآن لانى احرت الاطلاع عليها فارجع الى كتب القوم جزاهم الله خيرا
الثالثة التفسيرية كقوله تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى **الرابعة**
الجواب لها القسم نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين **الخامسة**

الواقعة جواباً للشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم يقترن بالفاء
ولا باذا الفجائية كذا ذكر ابن هشام قال بعض الفاضل وا جواب لو
ولولا ولما وكيف والثاني نحو ان يقم اقم وان قمت قمت اما الاول
فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم
الفعل لا الجملة باسرها انتهى وما ذكره في لما مبني على انها حرف وجود
لوجود كما ذهب اليه كثيرون او ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط ونسب
ذلك الى ابن مالك واما على راى من قال بانها ظرف بمعنى
حين كابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم فالظاهر انها
ليست شرطية ثم انه ذهب الدماميني الى ان جملة جواب
الشرط لا محل لها مطلقا سواء اقترنت بالفاء او لم تقترن
وسواء كانت جواباً للشرط جازم او جواباً للشرط غير جازم قال لان الجملة
انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها
والجزاء لا يكون الا جملة فلا يصح ان يقع مفرداً اصلاً ضرورة ان
حرف الشرط لا تدخل الا على جملتين دالة على انعقاد السببية
او اللزوم بينهما فيكون مضمون اولاهما سبباً في وقوع مضمون
الثانية او في الاخبار بها او يكون مضمون الثانية لازماً لمضمون
الاولى على ما اختاره بعضهم وكان الداعي لهم الى جعل جملة الجواب
ذات محل هو المحافظة على توفيرها مقتضى اداة الشرط من الجزم
اما لفظا او محلا وجوابه ان توفير ذلك انما يصح فيما قبله

والجملة

وهو ظاهر

والجملة ليست قابلة هنا لذلك لا بحسب اللفظ ولا بحسب المحل اذ
ليست واقعة في موقع المفرد كما قدمناه انتهى السابعة الواقعة
صلة لاسم او حرف فالاول نحو اعجبني ان قمت او ما قمت اذا
قلنا بحرفية ما المصدرية فيؤول الموصول وصلته في موضع كذا
لان الموصول حرف ولا اعراب له لا لفظا ولا محلا والاول
نحو جاء الذي قام ابوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها
وذلك لانها بمنزلة الجزء من الاسم وبعض الاسم لا محل له
ولانها ليست في موضع مفرد حتى يكون لها اعراب هذا
وههنا بحث وهو ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة
لا محل لها من الاعراب وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي
تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة
مطلقا كما يقول الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز في السعة
قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقول الاخفش
وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل
من الاعراب لوقوعها موقع المفرد قال الشمني لما كان وصل
ال بالجملة لا يكون الا للضرورة مطلقا عند الجمهور كان في حكم
المستثنى فلم يحتج الى استثنائه ولا نسلم ان كل جملة واقعة
موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك للواقعة موقع
المفرد بطريق الاصالة والموقع بعد ال ليس للمفرد بطريق

الاصالة لانهم قالوا ان صلة ال فعل في صورة الاسم و
لذا يعمل بمعنى الماضي ولو سلم فانما ذلك للواقعة موقع المفرد
الذي له محل والمفرد الذي هو صلة لا محل له والاعراب الذي
فيه بطريق العارية من ال فانها لما كانت في صورة الحرف
نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا بمعنى غير وقد
الغز بذلك بعض الاندلسيين فقال ؛ احاجيكم لتخبروا
ما اسمان ؛ واو اعرابه في الثاني ؛ وذاك مبني بكل حال ؛ ها
هو للناظر كالعيان ؛ الى هنا كلامه ولا يلتفت في هذا
الى قول بعض ان الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بانهما كالكلمة الواحدة
بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو ليقم ايهم في الدار ولاكرمن
ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين
اضلانا وقال العقيلي ؛ نحن اللذون صبحوا الصباحا ؛ يوم النخيل
غارة ملحاحا فائدة قد كرت هينا ان اللذون يكتب بلامين
بخلافه في لغة من الزمه الياء في جميع الحالات قيل السر فيه انه
في حالة البناء شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة
لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاثروا عدم ظهورهما خطا
في حالة الاعراب لان شبه الحرف الغى البناء واظهروها في حالة
الاعراب لان شبه الحرف الغي السابعة المعطوفة على ما لا محل له نحو
قام زيد ولم يقم عمرو فائدة العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها الا فادة

ثبوت مضمون الجملتين لان مثل قولك اضرب زيدا اكرم عمرا
بدون عطف يحتمل الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا
عطفت نص على ذلك بعضهم البحث الثاني الجمل التي
لها محل من الاعراب تسع احديها الجملة الواقعة خبرا وموضعها
رفع في بابي المبتدأ وان ونصب في بابي كان وكاد فائدة
اختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد
المبتدأ رفع على الخبرية وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء
على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا وفيه ان اضمار القول
لا يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مقولا فيه كذا فيكون المحكي
في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يقدر اقول فيه
فيكون في محل نصب ولك ان تقول لما كان المقام مقام
الامر والاستفهام فتقدير فعل التكلم انسب تقدير الكلام على وفق
ظاهره هو الاولى ولم يقبل ابن هشام ان الجملة الانشائية
لا تكون خبرا ولذا اختار القول الاول قال الخبر الذي شرطه احتمال
الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدأ
للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب
انما هو من صفات الكلام وفيه كلام اشتهر ذكره في فصلي
المبتدأ والخبر انشاء الله تعالى الثانية الواقعة حالا نحو لا تقربوا
الصلوة وانتم سكارى الثالثة الواقعة مفعولا قال ابن هشام

علقها النصب ان لم تنب عن الفاعل قال الدماميني انما الكلام
في جملة لا يراد بها لفظها فان التي يراد بها لفظها في حكم المفرد وليس
الكلام فيه فان لا يصح لقولك ان لم تنب عن الفاعل فان ما
هو نائب على حكم الجملة لا ينوب عنه قال الشمني الكلام في مطلق
الجملة الواقعة مفعولا سواء اريد بها لفظها او معناها وهو
حسن وشكر فتنبت الجملة في فصل التفاعيل السالمة
الرابعة المضاف اليها ولا يضاف الى الجملة الا اسماء ثمانية ذكرت في كتب القوم
تذكرها في فصل المناسبات انشاء الله تعالى قال الدماميني لا ينبغي
ان ينتظم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الاعراب ضرورة
ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد
بل تكون واقعة موقعه والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية
كيف وهو لا يكون الا اسما او ما هو في تاويل الاسم قال ابن
الحاجب لان المضاف اليه في المعنى محكوم عليه لا منسوب اليه
اولا ان غلام زيد في معنى زيد له غلام او مالك غلام هذا
كلامه فاذا قلت قمت حين قام زيد فالمعنى قمت حين قيام
زيد فلم يضف في الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة انتهى
قال الشمني لا نسلم ان المراد من الجمل التي لها محل من الاعراب
ما لا يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك
وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح الخامسة قال ابن هشام

هي الواقعة بعد الفاء واذا جوابا لشرط جازم كقوله تعالى من
يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على
المحل وقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون وقد عرفت مذهب الدماميني في هذا المقام وتكلم بكلام
طويل مفيد لا بأس ان نذكره برمته قال الذي في كلام الجماعة
ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها و
هذا الذي ذكره الجماعة ربما يتخيل على ظاهره ما فيه وذلك لان
الفاء وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو مصدر بمضارع لجزم فحكم
على المجموع بانه في محل جزم لهذا الاعتبار وهو معترض بان المضارع
المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة
التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير
ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب
بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان الواقعة جوابا
لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فعمرو مكرم مع انها
يمكن ان تصدر بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبر
ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل واما ما قاله
ابن هشام من ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء فلا وجه له لان
الجزم لا يحل في هذا الموضع وكيف وهذه الفاء مانعة من جزم ما بعدها
وقال الزمخشري في قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها

اذ لو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب لانتقض الطرد بالجملة التي لها محل ... تأمل

ونؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم ان يكفر قرئ بالنون
مرفوعا عطفا على محل ما بعد الفاء وعلى انه خبر مبتدأ محذوف اى و
نحن نكفر او على انه جملة من فعل وفاعل مبتدأ او مجزوما عطفا
على محل الفاء لانه جواب الشرط الى هنا كلامه فجعل المحل في حالة
الجزم محكوما به لمجموع الفاء وما دخلت عليه وفيه ما مر واما
جعله ما بعد الفاء في محل رفع فمشكل لان الجملة المرفوعة محلا
انما تكون خبرا او تابعة لمرفوع او فاعلة على الخلاف في ان الخبر
ولا شيء من ذلك يمكن اعتباره هنا فان قلت يحتمل ان يكون خبر
مبتدأ محذوف اى فاخفاؤكم هو خير لكم فلهذا حكم على محلها بالرفع
قلت ظاهر كلامه ان الضمير عائد الى الاخفاء المفهوم من الفعل
وذلك انه قال فهو خير لكم فالاخفاء خير لكم ولم ينص على ان لا فظاهره
انه ليس ثمة شيء محذوف ولو سلم كون هذه الجملة خبر مبتدأ محذوف
كما ذكره السائل لم يصح عطف نكفر عليه لعدم الربط وتقديره *
تكلف لا داعي اليه واعلم ان بعض البصريين من اصحابنا المصريين
حاول الجواب عن هذا الاشكال الذي اوردته على ادعائهم كون
الجملة الجزائية ذات محل بان قال كان هذا نشأ من ان معنى
الجملة التي لها محل من الاعراب هي التي يحل المفرد محلها انه لو اتى بمفرد
موضع تلك الجملة بقي التركيب بحاله صحيحا كقولك جاء زيد يضحك و
ضاحكا وليس هذا معنى كلامهم والا لتخلف في الحكاية مع القول والمعلق

عنها وانما معناه انه يحل محلها المفرد مع تغير التركيب تغيرا اما
او من غير تغيير اصلا اذ لا يشترط بقاء الكلام على حاله وهو هنا كذلك
فاذا قلنا ان جاء زيد فهو مكرم كان معناه اكرام زيد مرتب
على مجيئه فيما يأتي هذا كلامه قلت اظن ان منشأ الاشكال
ما ذكره ليس بظن صادق بل منشأه تصريحهم بان كل جملة ذات
محل لا بد من صحة حلول المفرد محلها وكل من الخبر والمبتدأ او الحال و
غيرها مما حكموا على الجملة فيه بانها ذات محل يصح وقوعه مفردا وليس
النظر الى خصوصية التركيب وصحة بقائه على حاله ملحظا واما قوله
والا لتخلف في الحكاية اه فهو مبني على ما ظنه وقد فهمت ما فيه
وعلى ما قررناه من انه لا بد من صحة وقوع المفرد في موضع جملة ذات
محل لا يتخلف في الحكاية ولا في المعلق عنها وذلك لان كلا منهما
مفعول به وهو يقع مفردا بلا شك الا ترى انك تقول قلت كلاما
وعرفت زيدا واما ما تكلف به من فهم كلامهم على الوجه الذي
قرره فيفضي الى كون كل من جملتي الشرط والجزاء ذات محل من الاعراب
دائما وهو باطل بل يفضي الى ان محل كل منهما الرفع ولا ريب
في خلافه فان قلت اذا كان الامر على ما ذكرته من ان جملة الجزاء
لا محل لها اشكل جزم الفعل من نحو قوله تعالى ويذرهم وقوله تعالى ويكفر
عنكم فما توجيهه قلت يحتمل ان يوجه بانه مجزوم بحرف شرط مقدر
حذف لدلالة ما تقدم عليه اى وان تفعل ذلك يذرهم وان تفعلوا

ذلك بكفر منكم فالمعطوف هو جملة الشرط والجزاء معاً لا فعل
الجزاء وحده حتى يرد عطف على المحل قاله انتهى كلام الدماميني
الجملة السادسة التابعة لمفرد وهي ثلثة انواع **احدها** المنعوت
بها كقوله تع من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه واتقوا يوما ترجعون
فيه الى الله ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه **الثاني** المعطوف
بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة
على الخبر **الثالث** المبدلة كقوله تع ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل
من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ان كان المعنى
ما يقول الله لك الا ما قد قال ... وقوله الى الله اشكوا بالمدينة حاجة
وبالشام اخرى كيف يلتقيان يحتمل ان يكون جملة الاستفهام بدلا من
حاجة واخرى اى الى الله اشكو احاجتين تعذر التقاؤهما ويحتمل ان
يكون قوله كيف يلتقيان جملة استينافية نبه بها على سبب الشكوى
وهو استبعاد اجتماع تينك الحاجتين **السابعة** الجملة التابعة
لجملة لها محل قال ابن هشام يقع ذلك في بابي النسق والبدل
خاصة فالاول نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه اذا لم يقدر الواو للحال
ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى والثاني شرطه كون الثانية
اوفى من الاولى بتادية المعنى المراد كما فى قوله تعالى واتقوا الذي امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون قال الدماميني هذا
الحصر باطل بمثل قولنا زيد قام ابوه قام ابوه فان الفعلية الثانية

فى محل رفع

فى محل رفع على انها تاكيد للجملة الخبر فهي تابعة لجملة لها محل وليست فى باب
النسق ولا فى باب البدل انتهى قيل مراد القوم من قولهم الجملة التابعة
لجملة كل جملة مغايرة للجملة الاولى تابعة لها في الاعراب كما يشهد بذلك
قاعدة الاصوليين من ان المعرفة اذا اعيدت نكرة كانت الثانية
غير الاولى والتاكيد بقسميه وعطف البيان ليسا بمغايرين لمتبوعهما
مثل النعت والبدل والنسق بل هما متحدان معنى اتيا للتقرير او التبيين
او للذات وتوضيحها **الثامنة** الجملة المستثناة عن الفراء في قراءة فشربوا
منه الا قليل منهم ان قليل مبتدء حذف خبره اى لم يشربوا
وعن ابن خروف فى قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر
فيعذبه الله ان من مبتدء ويعذبه الله الخبر والجملة فى موضع نصب على
الاستثناء المنقطع وعن الزمخشري انه استثناء منقطع اى لست بمستولي
عليهم ولكن من تولى منهم فان لله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الاكبر
الذي هو عذاب جهنم ويؤيده قراءة الا بفتح الهمزة على التنبيه وقيل
متصل فان جهاد الكفار وقتلهم تسلط وكانه اوعدهم بالجهاد في الدنيا
وقيل هو استثناء من مفعول قوله فذكر اى فذكر الا من انقطع طمعك
من ايمانه وتولى واستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض **التاسعة**
الجملة المسند اليها كقوله تعالى سواء عليهم االنذرتهم اذا اعرب سواء خبرا و
االنذرتهم مبتدأ وقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل
ان تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة بعد الظرف فى نحو

ويوم نسير الجبال وفي نحو انذرتهم في تاويل المصدر وان لم يكن معها
حرف سابك **تنبيه** اختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة
اولا وعلى القول بالجواز ينبغي ان يزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة
فاعلًا وانظر ذكر المسئلة والكلام فيها في فصل الفاعل انشاء الله تعالى

حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف اعلم انهم يقولون ان الجمل
الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها ان وقعت بعد النكرة المحضة فهي صفة
لها وان وقعت بعد المعرفة المحضة فهي حال وبعد الغير المحض منهما محتملة
لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء الموانع **مثال النوع الاول** حتى تنزل علينا
كتابا نقرؤه لم يعظون قومًا الله مهلكهم من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه
مثال النوع الثاني لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ولا تمنن تستكثر ونقض
بمثل قولهم في دعاء الباري جل شانه يا حليمًا لا يعجل ويا جوادًا لا يبخل
فان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة له
مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود قالوا وانما
وجب ان ينصب هذا النوع من المناديات وان كان غير منكور
لان اللفظ الاول لما كان محتاجًا الى اللفظ الثاني لانه الذي يتمم
معناه ويخصصه اشبه المنادى المضاف الذي لا يتم الا بالمضاف اليه
فانتصب كانتصابه وصار بمنزلة قولك يا خيرًا من زيد ويا حسنًا
وجهه ولذلك سمى النحويون هذا النوع بالمنادى المشبه بالمضاف
قال الرضي يعنون بالمضارع للمضاف اسمًا يجيء بعده شيء من تمامه

اما معمول الاول نحو يا طالعًا جبلًا ويا حسنًا وجهه ويا خيرًا من
زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع
المعطوف عليه اسمًا لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع
اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظًا
وسائر في ذلك كله ما باشره واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك
يا حليمًا لا يعجل ويا جوادًا لا يبخل قال ايا شاعرًا لا شاعر اليوم
مثله جرير ولكن في كليب تواضع وقال الا يا نخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته
علمًا او لا واذا لم تجعله علمًا جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان
لا يتعرف لعدم القصد كما جاء فتقول في النكرة يا حسنًا وجهه ظريفًا
ويا ثلثة وثلثين ظرافًا ويا عبدًا حلَّ في شعب غريبًا وتقول في المعرفة
يا حسنًا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في
الموصوف بالجملة او الظرف ايضًا ان يجوز نحو يا حليمًا لا يعجل القدوس
واما الجزولي الذي رسة الكنز كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه
بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفًا
بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليمًا لا يعجل غفارًا
للذنوب هذا كلامه وفيه ما يرشد الى جواب النقض المذكور
والحاصل ان هذا من نداء الموصوف لا من وصف المنادى **ومثال**
النوع الثالث وهذا ذكر مبارك انزلناه **ومثال النوع الرابع** كمثل الحمار
يحمل اسفارًا وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ولقد امر على اللئيم يسبني

وارث شوق باديه‌ده بو خصم
حجاج عراقی میقاتید اوصالی

فاعرف ثم اقول ما يعنيني فروع الاول ان الجملة الانشائية الواقعة
بعد النكرة المحضة والمخصصة في نحو هذا عبد بعتكه وهذا عبد
بعتكه مستانفة لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز
ان يكون خبرا الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا ونسبه ابن هشام
الى ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة و
نسبه الى ابي علي وعند من منع وقوع الانشاء خبرا ونسبه الى طائفة
من الكوفيين واما ان الانشاء لا يقع حالا فانظر تعليله في
بحث الحال انشاء الله تعالى واما كونه لا يقع نعتا فعن الرضي انه انما
وجب في الجملة التي هي صلة او صفة كونها خبرية لان نكت انما تجيء بالصفة
والصلة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان
المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة
والصلة فاذا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية اما
الانشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها والطلبية كالامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض فان يعرف المخاطب حصول مضمونها
الا بعد ذكرها وان كانت الجملة محتملة للانشائية والخبرية تعين الخبرية
الحكم باختلاف التقدير الثاني ان جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية
بالقول واشباه ذلك لا تستغني عنها بمعنى ان مقولية القول موقوفة
عليها الثالث ان نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر صفة
لكل او لشيء ولا يصح ان يكون حالا من كل لعدم ما يعمل في الحال ولا ان يكون

خبرا لانهم

خبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء ولا يجوز ان يكون في الزبر صفة كل شيء ليستقيم المعنى
فيكون وكل شيء مثبت في الزبر فعلوه لوجهين الاول انه يلزم الفصل
بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو الخبر الثاني ان المراد في هذه الاية
ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر ففعلوه صفة لكل شيء وفي الزبر الخبر
اي كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
الرابع ان المانع اربعة انواع احدها ما لولاه لكانت الجملة متعينة
للحالية ويتعين مع الاستيناف نحو وادلى زيد سالكيه اولن انسى لذلك
فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية
لا تصدر بدليل استقبال الثاني ما لولاه لكانت وصفية ويمتنع فيها الحالية
لان المعنى على تقييد المتقدم فتتعين الحالية وذلك نحو عسى ان تكرهوا
شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وقوله * مضى زمن والناس
يستشفعون بي * فهل لي الى ليلى الغداة شفيع * والمانع هو الواو فانها
لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا لمن خالف فيه الثالث
ما يمنع الوصفية والحالية نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون
الى الملأ الاعلى اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هي استيناف
نحوي ولا يكون استينافا بيانيا لفساد المعنى لصالة فهم يريدون
بالاستيناف ما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتيك حديث
ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام
ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وقوله * تزعم العواذل انني
في غمرة * صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي * كانه قيل اصدقوا ام كذبوا

ومثله يستخ له فيها بالغلبة والاصال حال نحن قرأ بالبناء للمفعول
كذا ذكر ابن هشام اخذا من الزمخشري في تفسيره وذلك ان تقول انما
المعنى بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السؤال عن العلة واما على ان
يكون جوابا للسؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لا عن السبب
المقتضي للحفظ منهم فلا يفسد المعنى على انه اذا جعل استينافا نحويا كان
اخبارا عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون غير الكلام
المذكور فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا
التقدير يصح مع جعل الجملة صفة لكن استينافا فتخصيص التقدير بها الترك
تحكم وقيل يصح في لا يسمعون ان يكون حالا والجواب عن الاشكال
المذكور هو ان عدم سماع الشياطين بسبب الحفظ منه فالشيطان حال كونه
محفوظا هو حال كونه لا يسمع واحدى الحالتين لازمة للاخرى فلا مانع
ان يجمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد
ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترض عليه
بان الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه بها
والا لم تكن كاشفة وقيل يحتمل ان الاصل لئلا يسمعوا فحذفت
اللام ثم حذفت ان فارتفع الفعل كما في قول طرفة ؛ الا ايهذا الزاجري احضر
الوغى ؛ وان اشهد اللذات هل انت مخلدي ؛ فيمن رفع احضر
واستضعف الجمع بين الحذفين واعترض بان اجتماع حذفين سائغ
كما في قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا اذ الاصل لئلا تضلوا على
ما ذكره جماعة بحذف الجار وحرف النفي قال ابن هشام فان قلت

اجعلها حالا مقدرة اى حفظا من كل شيطان مارد مقدرا عدم سماعه
اى بعد الحفظ قلت الذي يقدر وجوده مع الحال هو صاحبها كقولك
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اى مقدرا حال المرور به انه يصيد
غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه انتهى وضعف
اما اولا فبانا لا نسلم ان الذي يقدر وجوده مع الحال هو صاحبها
ولم لا يجوز ان يقدرها غيره ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه
صقر مقدرا الصيد به في الغد على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء
كان هو المقدر او غيره واما ثانيا فبانه بعد تسليم ان الذي يقدر هو
صاحبها لا يمتنع في الاية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم
بعد الحفظ لما راوه من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق
واما ثالثا فبان قوله ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدرة
لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما اذا قال الامير
لظالم ادخل السجن خالدا فيه على ما بر واجيب عن الاول بان الدليل
على ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال ضميرا عائدا
على صاحبها فيجب ان يكون هو مقدرا كذلك الرابع ما يمنع احدهما
ولولاه لكانا جائزين نحو ما جاءني احد الا قال خيرا فان جملة القول
كانت قبل وجود الا محتملة الوصفية والحالية فلما جاءت الا
امتنعت الوصفية وشذ وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون
واما وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فالوصفية مانعها
الواو والا كذا ذكر ابن هشام وعن الاخفش لا يفصل الا بين الموصوف وصفته

فان قلت ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان
راكبا صفة لبدل محذوف وعن الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا
قائم فان قلت الا قائما جاز وعن الزمخشري وابي البقاء انه ليس واحد منهما
مانعا فاثبتوا من اقسام الواو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتاكيد
لصوقها بموصوفها وافادة ان اتصافه بها امر ثابت قال ابن هشام
وحملوا على ذلك مواضع الواو كلها فيها واو الحال نحو وعسى ان تكرهوا شيئا
وهو خير لكم الاية سبعة وثامنهم كلبهم او كالذي مر على قرية وهي خاوية
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم قال والمسوغ لمجيء الحال
من النكرة في هذه الاية امران احدهما خاص بها وهو تقدم النفي والثاني
عام في بقية الايات وهو امتناع الوصفية اذ الحال متى امتنع كونها
صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو في
الدار قائما رجل وعند جمودها نحو هذا خاتم حديدا انتهى وعن ابن مالك
في شرح التسهيل ان ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة
والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف
من البصريين ولا من الكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه
وايضا انه معلل بما لا يناسب وذلك ان الواو تدل على الجمع بين
ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التاكيد
فلا يصح ان يقال للعاطف مؤكد وايضا ان الواو فصلت الاول من الثاني
ولولا هي لتلاصقا فكيف يقال انها اكدت لصوقها وايضا ان الواو لو
صلحت لتاكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع بها موضع

لا يصلح للحال نحو ان رجلا رأيته شديد لشديد وأتيته
شديد جملة نعت لها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال
بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة تصلح في موضعها للحال لانها
بعد نفي والنفي صالح لان يجعل جنسه صاحب حال بما هو صالح لان
يجعل مبتدأ وعن نجم الدين السعيد في شرح الكافية اقول على الاو
الاول ان جار الله العلامة اعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان
بالمعول عليه عدمه وعلى الثاني ان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما
والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو اكدت الالتصاق
باعتبار انها في اصلها للجمع المناسب للالتصاق اذ انها الان عاطفة
وعلى الثالث ان المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما هو
فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالواو تاكد الثاني دون الاول وعلى
الرابع ان الاية الاولى من تلك المواضع وقد جاز فيها الواو للتاكيد
قال الدماميني قوله اعرف باللغة مجرد دعوى مع انها لو سلمت لم يصلح
لرد ان هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي وانما وجه الرد
ان يقال بل هو معروف ويبين من قال به منهم والزمخشري لم ينقل
هذا المذهب عن احد من البصريين والكوفيين حتى يقال انه اعرف
باللغة ممن ادعى عدم العرفان لوجوده فيجوز ان يكون ذلك امرا اخترعه
ولم يسبقه اليه احد قال وليس ادخال الواو على الصفة مقيسا
في شيء من الاحكام اصلا بل هو امر سماعي فيحتاج في ادخالها على ما لا العلم
له بثبوت سماعه من العرب انتهى كلامه ومضى منا ما يرد ما ذكره في الرابع

مقصد في المرفوعات ويشتمل على اصول

الاصل الاول الفاعل وهو الموضوع المسند اليه فعل او فاعل نحو ضرب زيد وزيد ضارب غلامه تسهيل مفعول ما لم يسم فاعله عند الزمخشري والجرجاني وجماعة فاعل اصطلاحا وليس بفاعل فيه عند ابن الحاجب في الكافية ومحمد بن عثمان بن عمر البلخي في الوافي ولا مشاحة في الاصطلاح تحصيل الاصل فيه ان يلي الفعل لانه كالجزء منه فاذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرا عنه ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد باتفاق ولم يجز ضرب غلامه زيدا عند الجمهور لعدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واجازه الاخفش وابو الفتح ابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب الضمير وفي آخر باب النائب عن الفاعل وذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فتقوم مقام تقدمه والمستند في النثر قولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكى عن سيبويه ونسب الى البصريين وضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع حكى عن ابن كيسان وفي الشعر قول النابغة او ابي الاسود او عبد الله بن همارق جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وردّ بانه مرفوع عند المحققين او الضمير فيهما للمصدر المدلول عليه بالفعل اي الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل

وقول سليط بن سعد جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب شاذ لا يقاس عليه قال الرضي بعد ان حكى مذهب الاخفش في جواز هذه المسئلة والاولى تجويز ما ذهب اليه على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا انتهى ونقل وعن الشيخ بدر الدين ابن مالك في شرح الالفية ان النحويين ان ذلك جائز في الضرورة لا غير وقال ابن هشام في التوضيح والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وجعل الاخفش في التصريح انصافا لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه قال واما الاهمال والبدل فمستثنيان لمجيئهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشايع تقدم مفسر ضمير الغايب باعتراف ابن مالك وغيره فمجيء ما يخالفه فلا يقول عليه في قياس ما ليس من بابه عليه انتهى واليه اذهب

تنبيه اذا كان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربته لان في الانفصال تعذر الاتصال واذا كان المفعول ضميرا والفاعل اسما ظاهرا وجب عكسه كضربني زيد لامتناع فصل المتصل ولذلك وجب تقديم الفاعل اذا كان ضميرا والمفعول ظاهرا كضربت زيدا قال ابن هشام في التوضيح وكلام ابن مالك في نظمه يوهم امتناع زيدا ضربت لانه سوى بين هذه المسئلة ومسئلة ضرب موسى عيسى وهو قوله واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر وليت شعري من اين هذا الالهام

لانّ مراد ابن مالك بقوله واخر المنع اما تاخيره عن الفعل بقرينة
قوله وقد يجي المنع قبل الفعل فاذا اضمر الفاعل غير منحصر فيه نحو ضربت زيدًا
امتنع زيدًا ضربت لانه فات كون الفاعل محصورًا وليس مقصورًا افيد
ولانه صريحة على امتناعه واما تاخيره عن الفاعل فقط فلا ايهام فيه
على تاخيره عن الفعل الا من جهة امتناع نحو عيسى ضرب موسى بتقديم المنع
على الفعل كما يفهم من سياق كلام الازهري وهو غلط لان امتناعه
لئلا يتوهم ان عيسى مبتدء وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول وليس في
زيدًا ضربت شيء من هذا الالتباس فهو منه بمنزلة الاروى
من النعام **مسائل** في وجوب تقديم الفاعل على المفعول
الاولى والثانية قد سبق ذكرهما **الثالثة** ان لا تكون قرينة
تميز الفاعل من المفعول فيخشى اللبس كضرب موسى عيسى فالمقدم فاعل
والمؤخر مفعول وهي اربع صور بان يكونا مقصورين او اشارتين
او موصولين او مضافين لياء المتكلم والحاصل منها ست عشرة صورة
حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة كذا عن ابي بكر بن السراج وقاله
المتاخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك وخالفهم ابن الحاج
وعنه لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الاغراض الواهية
محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان
الاجمال من مقاصد العلماء وبانه يجوز ضرب احدهما الاخر وبان
تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الاصوليين
ولغة عند اللغويين وشرعا على الاصح وبان الزجاج نقل انه لا خلاف

في امره

مطلب الفرق بين اللبس والاجمال

في انه يجوز نحو وما زالت تلك دعويهم كون تلك اسم زالت ودعويهم
الخبر والعكس وعن بعض يمكن الجواب عما احتج به ابن الحاج خلا
الاخير بان الامور المذكورة غاية ما تنتج جواز الاجمال وما نحن فيه
لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر انه هو الفاعل فليس من الاجمال بل من اللبس
اذ الاجمال ان لا تتضح الدلالة واللبس ان يدل اللفظ على غير المراد وهذا
الفرق بينهما وان اشتهر وقد نظمه بعضهم فقال * الفرق بين
اللبس والاجمال * ما بينهم في الحظ الاقوال * فاللفظ ان افهم غيرا لمقصد *
فاحكم على استعماله بالرد * لانه اللبس واما المجمل * فهو بما يفهم منه يعقل *
وذلك ان لا توهم المخالفا * ولا سواه بل تصير واقفا * وحكمه القبول
في المراد * فاحفظه نظما اعظم الفوائد * لكن كلام ابن مالك في الخلاصة
وابن هشام في التوضيح في باب تعدي الفعل ولزومه يأباه لانهما
جعلا حذف الجار في نحو وترغبون ان تنكحوهن من اللبس مع
علمه دلالة اللفظ على غير المراد واجيب عنه بجوابين احدهما ان
يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وهو
موافق لقول ابن هشام في المغني في بحث شروط الحذف واما
وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار فيها للقرينة لقرينة
وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في
سبب نزولها فالخلف في الحقيقة في القرينة انتهى والاخر ان
يكون الحذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب
فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن

وفي الكشاف يحتمل في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن
وتبعه البيضاوي اقول ليس بشيء لان الرغبة في نكاحهن
لجمالهن رغبة عن نكاحهن لدمامتهن وكذا العكس فلو كان في
الحذف ابهام ففي الذكر ايهام والجواب عن احتجاج ابن الحاج
اما عن الاول والخامس فهو ان الالتباس التباس الفاعل بالمفعول
ليس كالتباس عمير بتصغير عمرو وعمر والتباس اسم ما زال بخبرها ودلالة
واضح على ان كلام الزجاج يشكل بقول ابن مالك في التسهيل يجب
وصل الفعل بمرفوعه ان خيف التباسه بالمنصوب مطلقا وقول
ابن عقيل في شرحه وهو ان الفاعل ونائبه واسم كان واخواتها
واما عن الثاني فهو ان من مقاصد العلماء الاجمال الذي فيه
نوع من اللطف كما لا يخفى لا الاجمال الذي فيه عمرو ويحيى واما
عن الثالث فهو ان المراد في نحو زيد سعيد وعمرو ضرب احدهما
الاخر انما هو الاخبار عن الضرب لا عن الضارب واما
عن الرابع فهو ان غيبة صدور لفظ ضرب من المتكلم وقت
الحاجة الى بيان الفاعل والمفعول كما لا يخفى على من له ادنى دراية

الرابعة ان يكون الفاعل مقصورا على المفعول بانما
نحو انما ضرب زيد عمرا والمقصود ان مضروب زيد عمرو فقط ومضروبيته
على احتمال ان يكون له ولغيره فلو قيل انما ضرب عمرا زيد انعكس المقصود
لانه يفيد ان مضروبية عمرو مخصوصة لزيد وضاربيته على الاحتمال
او الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا اذ فيه انعكاس لو انعكس هذا عند

ابي موسى الجزولي وجماعة من المتاخرين واجاز البصريون والكسائي
والفراء وابن الانباري من الكوفيين تقديم المفعول مع الا على الفاعل
كقول دعبل على الخزاعي رح ولما ابى الا جماحا فؤاده ولم يسل عن ليلى
بمال ولا اهل وقول مجنون بن عامر تزودت من ليلى بتكليم ساعة
فما زاد الا ضعف ما بي كلامها وهذا هو الفارق بينه وبين المحصور
بانما لان تقديم المحصور بانما يوجب اللبس وهو الداعي الى الاجماع عليه
دونه ونسب ابن عقيل في شرح التسهيل حكايته الى ابن النحاس
والشيخ يس بن الشيخ زين الدين العليمي الحمصي في حاشيته
على التصريح الى الجزولي وقال الدماميني في المنهل وبعض الناس يرى
اجماع البيانيين على ذلك فيتجاسر على حكاية الاجماع مطلقا في وجوب
تاخير المقصور عليه في القصر بانما ولا اجماع فقد حكى الشيخ بهاء الدين
السبكي وغيره ان مذهب الزجاج ان المقصور عليه في القصر بانما
لا يجب ان يكون هو المتاخر بل قد يكون غيره ويفهم بالقرينة
انتهى قال الرضي رح في مسئلة ما ضرب الا عمرا زيد ان اردت
ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا
زيد اختل ايضا لان مضروبية عمرو في اصل المسئلة اعني ما ضرب
زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الان لا ضارب
الا زيد ولا مضروب الا عمرو فصار ضاربية هذا مقصورة
على هذا ومضروبية هذا مقصورة على هذا مع ان استثناء شيئين

باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين اذ الاصل
فيه الا وهو حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره
فلا تقول في البدل ما سخا احد بشيء الا عمرو بدرهم ولا تقول في غير البدل
ما سخا احد بشيء الا عمرا بالدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم
فصلوا وقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين تماما
الا جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين بكونهما
بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدل منهما اي كانهما وقعا
قبل الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل
هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدل
والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما
مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الآخر
نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين
لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد بشيء الا زيدا او الا زيد السوط لم يجز
لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن
استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا
بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي
فانه لم يذكر المستثنى منه والتقدير ما نريك اتبعك احد في حال الا اراذلنا
في بادي الرأي اي بلا روية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل
مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز
فيه ما لا يجوز في غيره وان ارحت في اصل المسألة اي ما ضرب الا عمرا

زيد ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى فقط وان المراد ما ضرب زيد الا
عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا اتفاق اكثر النحاة منع
ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمولا الواقع بعد الا
المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني
الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك رأيتك اخ
لم يبق الا الموت ضاحكا وخلاف ان ما بعد الا من حيث المعنى من
جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني
غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى
ان لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف
ذلك الحيز غير متوغل فيه فلذا جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى
بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما
كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبي عن عامله اذ قولك
لم يبق الا الموت معمول رأيتك وضاحكا معمول الآخر فاذا ثبت هذا
فان وقع معمول آخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة اما مرفوع
او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم
على احد الا عليك النوائح وكقوله لا اشتهي يا قوم الا كارها باب
الامير ولا دفاع الحاجب اضمر له عاملا آخر من جنس الاول اي
قامت النوائح واشتهي باب الامير كارها والكسائي اجوز مطلقا عمل
ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان

النصب كما ذكرنا أولا كما في قولك ما مررت إلا راكبا بزيد في الشعر
أو في غيره بل تقدير لناصب ولا رافع وابن الأنباري جوز رفع ما بعد
المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا أن ما قبل إلا لا يعمل
فيما بعد المستثنى على الأصح سواء كان ذلك لفظا مستثنى أولا كما مضى
فلا يجوز في باب ما ضرب زيد إلا عمرا ما ضرب إلا عمرا زيد انتهى
كلام نجم الأئمة وقد عرفت ما فيه من الفوائد الجمة ولا غرو
أن نقلناه بطوله **فائدة** إنما كان إنما مفيد القصر لتضمنه
معنى ما وإلا فإن ما فيه كافة عن عمل النصب والرفع وزعم جماعة
من الأصوليين والبيانيين أن ما التي مع إن نافية وأن ذلك
سبب إفادتها للحصر قالوا لأن إن للإثبات وما للنفي ولا يجوز أن
يتوجها معا إلى شيء واحد لأنه تناقض ولا أن يتوجه النفي للمذكور بعدها
لأنه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الإثبات
للمذكور وهو معنى الحصر وكل المقدمتين باطل بإجماع النحويين إذ ليست إن
للإثبات وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتا كان مثل إن زيدا قائم أو نفيا
مثل إن زيدا ليس بقائم ومنه إن الله لا يظلم مثقال ذرة وليست ما
للنفي بل هي بمنزلتها في أخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنما وذكر التفتازاني
في مطوله أن إن لا تدخل إلا على الاسم وما النافية لا تنفي إلا
ما دخلت عليه بإجماع النحاة وهو يشعر بأن ما الكافة اسم بخلاف
ما النافية فعلى ما توهمه بعض الأصوليين يلزم دخول إن على ما النافية

على الحرف

على الحرف مع أنه لا تدخل إلا على الاسم لكن جعل ابن هشام في المغني ما
الكافة حرفا وصرح بعض بأنه حرف عند جمهور النحاة سوى ابن درستويه
والأصوب ما ذكر في شرح المفتاح معلوم من قواعد النحو أنها لا تدخل
على حرف النفي وقال السيد الشريف في حاشيته على المطول ولصاحب
على ما ذكره اجتماع حرفي الإثبات والنفي معا واجتماع ما الحاصلة
الكلام وتجويز إعمال إن إذا لم يكف عن العمل فإن قيل الفصل مانع
عن إعمالها قلت إن صح ذلك فما المانع من إعمال حرف النفي
فيجوز إنما زيد قائما على لغة غير بني تميم وقد يدفع هذا بانتقاض النفي
بمعنى إلا وربما يوجه ما ذكره الأصوليون لم يريدوا به أن كلا واحد
من الحرفين أعني إن وما باق حال التركيب على معناه
الأصلي المتفق عليه ما ذكرتموه بل هو بيان مناسبة لتضمن إنما معنى النفي
والإثبات بأن المفردين لما كان أحدهما حال الانفراد بمعنى
الإثبات والآخر بمعنى النفي ناسب ذلك أن تضمن المركب منهما
معنى النفي والإثبات معا وهذه المناسبة أقوى مما نقلت عن
علي بن عيسى الربعي كما في المغني اشتهر كلامه والمنقول عنه بعينه في
التفتازاني أنه لما كانت كلمة إن لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه
ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب أن تضمن معنى القصر لأن القصر
ليس إلا تأكيد الحكم على تأكيد وذلك لأن قولك زيد جاء لا عمرو
لمن يردد المجيء بينهما يفيد إثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء

وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجي لما كان مسلم الثبوت لا محالة
فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات
على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات
الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم
لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره انتهى تقويم اسند الى
متضمن معنى ما والا باوجه احدها قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة
بنصب حرم والميتة كما هو القراءة المشهورة فما كافة قطعا
اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عايد بل لا يبقى
للكلام معنى اصلا وقرئ بنصب الاول ورفع الثاني ايضا وهو
يطابق قراءة النصب لان ما فيها موصولة والعايد محذوف
والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة
وهذا يفيد الحصر لما تقرر ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد
حصر الانطلاق على زيد وانما جعلت ما على القراءة الاولى
كافة دون الثانية لان حرم مسند الى ضمير الله فلو جعل ورفع
الميتة على تقدير ما كافة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة
واين هذا التاويل من تقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة
وثمة قراءة اخرى وهو رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول
وعليها يحتمل ان تكون ما كافة وان تكون موصولة ونقل عن
ابي علي وهو عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا

الى الميتة لكن جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى
لتبقى ان عاملة على ما هو الاصل وقد يرجح كونها كافة بنسبة
الخط فان الكافة تكتب متصلة لا الموصولة وههنا كتبت متصلة
وانت خبير بان رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر في
الكتابة بل هو سنة تتبع وكم فيه من اشياء خارجة عن
القياس قياس الخط المصطلح كما اشار اليه القاضي في تفسير
اواخر سورة آل عمران وصرح به شيخ زاده في حاشيته على تفسيره
والفاضل الدماميني في شرحه على مغني ابن هشام في بحث ان
المفتوحة الساكنة وفي بحث اي مشددة وفي بحث اللام رفع
الثاني قول النحاة ان انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه
وهكذا تراه في قصر الموصوف نحو انما زيد قايم وفي قصر الصفة نحو
انما يقوم زيد قال بعض المحشين لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على
وجود معنى القصر في انما لا خصوص تضمنها معنى ما والا وكذا المباحث
التي نقلت عن علي بن عيسى الربعي انما هي مناسبة افادتها القصر لا
تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يدعى تضمنها معنى القصر
انما هو لتضمنها معنى ما والا فايدل على وجود الاول يدل على وجود
الثاني وكذا ما هو مناسبة لذلك مناسبة لهذا فتامل انتهى الثالث
صحة انفصال الضمير معه كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم
الا انا مع انه قد تقرر انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال

وفي بحث ما الكافة انتهى
اذ ان ثبت ان الاصل الرسم في
المصحف على الفصل في الوصل
مع امكانه غير سديد بل هم

ووجوههم متّفية هيهنا فليكن الغرض ان المعنى ما يقوم الا انا
وقال الفرزدق ، انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن
احسابهم انا او مثلي ، لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه
فصل الضمير واخره ولو قال انما ادافع لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم
لا عن احساب غيرهم وليس بمقصود قال التفتازاني وكان يصح ان يقول
وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد فلا يحمل على الضرورة
فان قلت كيف يجوز عطف او مثلي على المستتر في ادافع مع انه لا يصح
ادافع قلنا كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى
اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح اسكن زوجك وحله صرح
الشيخ في التوافق ما يغتفر في الاوائل وان شئت فاعتبر قولهم ضربني
هند وزيد مع عدم جواز ضربني زيد على ان لحذف الفعل وجعل العطف
في مثله من قبيل عطف الجملة بان يقدر او يدافع مثلي مساغا ،
فائدة ما ذكره التفتازاني بنى على ما ذهب ابن مالك من ان
الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني
بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون
على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب
لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم
ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة
ام لا هذا ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها لانه

الذائد اسم فاعل من الذود والدافع والطارد والذمار ككتاب ما يلزم حفظه وحمايته كالعرض . والقاموس او صحاح

لا يستقيم ان يقال انا الذائد والمدافع انا لانعكاس المقصود من اول
الكلام مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى ما وهو ظاهر في المقصود
وقد يوجه ذلك بان المراد الوصف والتقدير بما يناسب المقام
كما اشار اليه القاضي وغيره في ما في سورة الكافرون بان قال وانما
قال ما دون من لان المراد الصفة كانه قال لا اعبد الباطل ولا
تعبدون الحق قال التفتازاني ولا نسلم ان الفعل غايب حتى يلزم
اسناد الفعل الغايب الى ضمير المتكلم لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه
باعتبار المسند اليه ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام
وهو غايب اشهر وقد يجاب ايضا بان انفصال الضمير مع ان الاصل
اتصاله اعطاه حكم الاسماء الظاهرة من اسناد الفعل الغايب اليها
وبان قوله الا انا يتضمن معنى غيري فجاز اسناد الفعل اليه كما يجوز
اليه ولا يخفى بعدها كلها **شبهة** عن ابي حيان انه لا يجوز
فصل الضمير المحصور بانما وان الفصل في البيت ضرورة واستدل بقوله تعالى
قل انما اعظكم بواحدة انما اشكو بثي وحزني الى الله وانما توفون اجوركم
يوم القيمة وهو وهم لان الحصر فيها في جانب الظرف لا الفاعل اذ
المعنى ما اعظكم الا بواحدة وكذا البواقي واما ما نقل ان سيبويه
ان فصل الضمير بعد انما ممتنع فقالوا ان سيبويه ادعى انما للحصر فلذلك
منع الفصل بعدها ونقل ان الزجاج اجاز الفصل ولم يوجبه
وان ابن مالك اوجبه عند الحصر بانما **الرابع** احتمال الصفة

الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك مثل
ما قائم الا ابواك اذ لا احتمال اعتماد على شيء سوى النفي **مسائل**
في وجوب تقديم المفعول على الفاعل **احديها** ان يتصل بالفاعل ضمير
المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه ونحو يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم
وذلك لعدم جواز عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة وقد تقدم
الكلام فيه **الثانية** ان يحصر الفاعل بانما نحو انما يخشى الله
من عباده العلماء وكذا الحكم في المحصور بالا عند غير الكسائي وهم البصريون
والكوفيون وقوم منهم ابن الانباري والجزولي والشلوبين ومما
استدل به قوله * ما عاب الا اللئيم فعل ذي كرم * ولا جفا قط
الا جبا بطل * وقوله * نبئتهم عذبوا بالنار جارهم * وهل يعذب
الا الله بالنار * ولهما وجد عند غيره **الثالثة** ان يكون المفعول
ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا نحو ضربك زيد وقد تقدم نحوه
مسئلة في وجوب تقدم المفعول على الفعل والفاعل جميعا
احديها ان يكون المفعول ما له الصدر نحو فاي آيات الله تنكرون
واياما تدعو فله الاسماء الحسنى **الثانية** ان يكون الفعل بعد
الفاء الجزائية في جواب اما ظاهرة او مقدرة ولم يحصل الفصل
بين اما والفاء بشيء آخر غير المفعول نحو فاما اليتيم فلا تقهر وربك
فكبر فيجب تقديم المفعول فيهما حذرا من ان تلي الفاء اما الملفوظة
او المقدرة وما قبل الفاء ليس ما قبلها حقيقة لان رتبته التاخير

فلا يرد ان ما بعد الفاء فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها واجاب
الازهري بانه كان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدارة
ما امكن ولكنها دخلت على الفعل حذرا من ايلائها اما واعترض عليه
بان حقها انما هو الدخول على صورة الجملة وتقديم المفعول لا ينافي
صدارتها فتدبر واما اذا حصل الفصل بينهما بشيء آخر نحو اما
اليوم فاضرب زيدا واما زيدا فاكس جبة فلا يجب تقديم المفعول
تنبيهات الاول اطرد حذف الفاعل في اربعة مواضع ذكرها
الازهري في التصريح في باب النائب عن الفاعل نحو قضي الامر
وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي افعل بكسر العين في
التعجب اذا دل على متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر
نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما قال بعض فالفاعل فيه
محذوف وليس بمضمر لان المصدر لا يتحمل الضمير وعن الجلال السيوطي
انه في مثل ذلك يتحمله لان الجامد اذا اول بمشتق كاسد بمعنى شجاع
يتحمله فاطعام في تاويل ان يطعم وعن بعض يقع عليه موضع خامس
وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو لا يصدنك ونظم
بعض هذه الخمسة بقوله * تعجب ومصدر واستثنا * وباب نايب
بها يستغنى * عن فاعل لفظا كذا اذا اسكن * وبعده مسكن بلا
وهن * وقال بعض يقع موضع سادس وذلك اذا قام مقامه
حال لا نحو فلقيها رجل رجل وانفصل ملقيها الناس رجلا رجلا

فحذف الفاعل واقيم الحال او مقامه وصار كالشيء الواحد
نحو حلو حامض في الزمان وسابغ وكانت النسخة مغلوطة فلم
يتعين مثاله **الرابع** انه يجب حذف الفعل وذكر الفاعل
بقرينة كسؤال واقع كما اذا قلت زيد في جواب من سألك
فائلا هل قام احد او سؤال مقدر كقوله تعالى يسبح له بالغدو والآصال
رجال على قراءة يسبح مجهولا وكانه قيل من يسبح له فقيل رجال وكذا
قوله تعالى يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم في
قراءة يوحى مفتوح الفاء وكذا زين لكثير من المشركين قتل
اولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول والمثال المشهور في هذا
المقام قول ضرار بن نهشل او مهلهل او الحارث بن نهشل
او مزرة او مرة بن عمرو النهشلي او الحارث بن ضرار النهشلي او النهشلي
او الحارث بن نهيك ورأيت في نسخة صحيحة من شرح ... خطأ
على المغني الحارثين حرثين ولعل ابا هيا لكن اسقطت الالف
كما هو من دابهم في مثل الحارث والله تعالى يعلم وهو من ابيات الكتاب
ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح على رواية
ليبك مجهولا اى ويبكيه ضارع ولا يضر احتمال ان يكون يزيد
منادى حذف حرف النداء وضارع مفعولا ما لم يسم فاعله اى ليبك
الضارع والمختبط لفقدك يا يزيد لان الاحتمال لا يقدح في التمثيل
لبعض الوجوه الممكنة والله اعلم وقال بعض ... البيت ان يكون

٢ ان كانت الرواية بضم يا ليبك او فاعل ان كانت بفتحها ٣

من الحذف بالكلية بان يكون على انه منادى مع فتح الياء من
ليبك الى ان تثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة والآن فالمعروف
مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك من محال النزاع
في رواية الرفع نائب عن الفاعل لا منادى ونسب ابن عقيل
في شرح التسهيل والدماميني في شرح الوافي الى ابن مالك ان شرط
هذا الحذف ان لا يصلح اسناد الفعل المتقدم الى ذلك المرفوع فلذا يوعظ
يوعظ في المسجد رجال على معنى يعظ رجال لاحتماله للمفعولية
وبحث يوعظ في المسجد رجال زيد لعدم اللبس قال الدماميني وهذا
في الحقيقة قول باشتراط القرينة المعينة ولا يحسن نحو ذلك
خلاف الشهير ونسب الى الجمهور ان مثل هذا الحذف لا يقاس وان وقع
المرفوع في الابيات والبيت خبر مبتدأ محذوف والتقدير المستحق له رجال
والباكى ضارع ونسب التعدية الاول الى ابي حيان والثاني الى صاحب
البسيط وعن صالح بن اسحق ابي عمرو الجرمي وابي الفتح بن جني
من البصريين ان ذلك قياسي **الثالث** انهما قد يحذفان معا
بقرينة كما اذا قيل اقام زيد فقلت نعم اى نعم قام زيد واذا
قيل ازيد قائم فتقول نعم اى نعم زيد قائم واريد ان اذكر الفرق
بين نعم وبلى والله الموفق فنقول **اعلم اولا** ان في كتب القوم ان
في نعم اربع لغات وخمس **احدها** وهي اللغة الشايعة فتح النون والعين
الثانية فتح الاول وكسر الثاني وهو عند كنانة وغيرهم قال الدماميني كانهم

اراد وابذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا اشرف
اللفظين باخف الحركتين ثم قالوا نعم بالفتح في واحد الانعام وقد
جمع بين اللغتين من قال: دعاني عبد الله نفسي فداؤه · فيالك
من داع دعاني نعم نعم: الرواية بفتح عين الاولى وكسر عين الثانية
كذا في حواشي التسهيل لابن هشام انتهى الثالثة ابدال العين حاء مهملة
قيل انها لغة سعدية كما قالوا في عن حن وذلك لقربهما منها في
المخرج ولكونها اخف من العين لانها اقرب منها الى الفم كذا قاله
الدماميني والاول اولى لقلب الحاء عينا في حتى الرابعة كسر النون اتباعا
لكسرة العين تنزيلا لها منزلة الفعل في قولك نعم وشهد كما نزلت بلى
منزلة الفعل في الامالة كذا قال ابن هشام في المغني واليه حكاية
هذه في حواشيه على التسهيل عن ابي حيان وانه قال فيه انما اراه
اصلا لا اتباعا لان الحرف لا يليق التصريف الا ترى انه لم يجي
في ثم العاطفة ما جاز في شد ومد من اللغات الثلاث ولو صح
الاتباع لصح نعم ونعم انتهى وجعل الفقيه الرباني التسهيل نحلي
رحمه الله في كتابه تمهيد القواعد اللغات فيها خمسة بجعل الثالث
اثنين بفتح الحاء وكسرها ولم اظفر به في كتب القوم بل المصرح في بعض
ترجمة شرح القاموس نحم بالفتحتين الخامسة نعام حكاها صاحب القاموس
عن المعاني بن زكريا وقال الالة انه في جواب الواجب وثانيا
ان بلى ثلاثي الوضع اصلي الالف المقصورة وذهب جماعة قيل منهم

الفراء الى ان اصلها بل زيدت عليها الالف فلذا كانت للرجوع
عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو وبعض هؤلاء
يقول انها للتأنيث الكلمة كالتاء في ثمت وربت واستدل بامالتها كما تمال
الف حبلى ولو كانت زائدة لمجرد التكثير كالف قبعثرى لم تمل وثالثا
ان نعم تستعمل في معان منها التصديق والتقرير لما سبقها من كلام
خبري سواء كان موجبا كنعم في جواب من قال قام زيد او منفيا
كما في جوابه اذا قال ما قام زيد وبلى مختصة بايجاب النفي مفيدة
لابطاله سواء كان ذلك النفي مجردا نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا
قل بلى وربي او كان مقرونا بالاستفهام حقيقيا نحو اليس زيد بقائم
فتقول بلى او توبيخيا نحو ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى او تقريريا نحو الم يأتكم نذير
قالوا بلى الست بربكم قالوا بلى قال ابن الحاجب في الايضاح
واما قوله تعالى بلى بعد قوله لو ان الله هداني فلان معنى قوله لو ان
الله هداني ما هداني فجيء ببلى لاثبات المنفي في المعنى ولذلك حققه
بقوله قد جاءتك آياتي وهي من اعظم الهدايات فصح ان ترد بلى
لمعنى النفي ولولا ذلك لم يكن لاتيان بلى معنى صحيح ولم يأت بلى
انتهى فلو قيل لي عليك كذا فقال نعم يكون اقرارا بجحد فما
لو قال بلى ولو قال اليس لي عليك كذا فقال بلى لزمه ولو قال نعم
لم يلزمه شيء ولو قال اليس لي عليك كذا فقال بلى لزمه ولو قال نعم

لم يلزمه وذهب جماعة من الفقهاء الى انه يلزمه وجروا في ذلك
على مقتضى العرف لا اللغة كما صرح به في تمهيد القواعد وحكى الرضي
عن بعضهم جواز ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي
لفائدة التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب له فيجوز ان يقال في جواب
الست بربكم والم نشرح صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على
النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا
عنك وزرك فكانه قال قد شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك
وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام
مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام
لان جواب الاستفهام يكون بما بعد اداته بل هو كما لو قيل قام زيد
بالاخبار فتقول نعم مصدقا للخبر المثبت قال الرضي فالذي قال ابن
عباس لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا مبني على كون
نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريرا
لمدلول الهمزة مع حرف النفي فلا يتناقض القولان قال والدليل
على جواز استعمال ما قاله هذا القائل قول الشاعر * اليس الليل
يجمع ام عمرو * وايانا فذاك بنا تدان * نعم وترى الهلال كما
اراه * ويعلوها النهار كما علاني * اي ان الليل يجمع ام عمرو وايانا
نعم وقد اشتهر في العرف ما قاله هذا القائل فلو قيل لك اليس لي عليك
دينار فقلت نعم لزمك الدينار بناء على العرف الطارئ على الوضع

رواه ابن هشام في المغني بنص نعم وارى الهلال كما اراه

او نعم وارى الهلال كما اراه ويعلوها الى آخره

اشهر كلامه ومنها

ويروى البيت بنص نعم وارى الهلال كما اراه لصحاح

اشهر كلامه وحكى ابن هشام عن ابن عصفور ان نعم في بيت جحدر جواب
لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من ان الليل يجمعه
وام عمرو قال وجاز ذلك لامن اللبس لعلمه ان كل احد
يعلم ان الليل يجمعه وام عمرو وهو جواب لقوله وارى الهلال
البيت وقدمه عليه قال ابن هشام قلت او لقوله فذاك
بنا تدان وهو احسن لان نعم ح جواب عن متقدم
عليها لفظا ومعنى وحكى الرضي عن بعضهم انه اجاز استعمال
بلى بعد الايجاب تمسكا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها
بلى ان من زار القبور ليبعدا قال الرضي وهذا شاذ فلم يعبأ
به فصح ادعاء ابن هشام الاتفاق على ان بلى لا يجاب
بها الايجاب قال ولكن وقع في كتب الحديث
ما يقتضي انها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري
في كتاب الايمان انه صم قال لاصحابه اترضون ان
تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح مسلم
في كتاب الهبة ايسرك ان يكونوا في البر سواء قال بلى
قال فلا اذن وفيه ايضا انه قال انت
الذي لقيتني بمكة فقال له المجيب بلى قال
ولا يحتج بذلك لانه قليل **تفريع**
حكى الدماميني انه اخبرت بمكة في اواخر سنة

ويروى بلى وارى الهلال فلا يكون شاهدا صح

ثمان عشرة وثمانمائة واوايل سنة تسع عشرة
ان مولانا قاضي القضاة كمال الدين
ابا الفضل النويري الشافعي الناظر في الحكم العزيز
بمكة المشرفة سأل الشيخ جمال الدين ابن هشام
مصنف مغني اللبيب عما جرى به العرف في هذه
الازمنة من ان الانسان اذا طرق باب
صاحبه يقول نعم نعم مريدًا للاعلام بحضوره وهل لهذا
اصل في لسان العرب فقال نعم فقد ذكرت
ذلك في كتابي مغني اللبيب فقال لي ذلك
الحبر ولم اظفر بذلك في المغني وسألت عنه جماعة
فلم يحصل جواب قلت له هو في موضعين من كتابه
احدهما قوله في حرف النون ان نعم تقع
جوابًا لسؤال مقدر والثاني قول ابن عصفور
في حرف النون ايضًا ان نعم في بيت جحدر
جواب لغير مذكور وهو ما قدره
السائل في اعتقاده من ان الليل يجمعه
وام عمرو وكذا قول هذا الطارق نعم نعم هو جواب لما قدره في
اعتقاده من ان صاحب المنزل احساله به والقائد الذي
يسأل هل حضر فلان **فائدة** تذكرت

عند كتابة قول بعضهم في القائل ❁ رأت قمر السماء فاذكرتني ❁ ليالي
وصلنا بالرقمتين ❁ كلانا ناظر قمرًا ولكن ❁ رأيت بعينها ورأت بعيني
فاردت ان اذكر ما قيل في بيان معناه فنقول ذكره المحقق الدماميني
في شرحه على المغني في بحث التغليب في الباب الثامن منه
وقال هذا من المبالغة حيث ادعى ان القمر الحقيقي هو وجهها وان
قمر السماء ليس قمرًا حقيقيًا وانما اطلق عليه ذلك مجازًا لمشابهته
لوجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعيني يرشد اليه انتهى قال الشمني
ذكر هذا المعنى المصنف في رشف الزلال وعبارته واحسن ما يمكن
ان يقال في هذا ان معنا قمرين قمر حقيقي وهو قمر السماء وقمر مجازي
وهو وجه المحبوبة فهو يقول هي رأت القمر المجازي وهو قمر السماء وانا
رأيت وجهها وهو القمر الحقيقي لانها هي نظرت الى قمر السماء وهو نظر
الى وجهها فصح انه رأى بعينها وهي رأت بعينه وهذه مبالغة
وافراط في الوصف وهي عادة الشعراء ان يجعلوا المحبوب هو القمر الحقيقي
والذي في السماء هو القمر المجازي انتهى اقول ما ذكره مع تفصيله
مجمل ولعل مراده وكان مراده ان العاشق كان ينظر وجهها وهي تنظر
الى قمر السماء فمعنى رأيت بعينها رأيت قمر وجهها بعينها التي كانت تنظر الى
قمر السماء اي رأيته بالعين حال كونها ناظرة الى القمر وهذا
كما يقال كثيرًا رأيت فلانًا بعين ابيه اي كانه ابنه ومعنى رأت
بعيني رأت قمر السماء بعيني التي تنظر الى قمر وجهها على التقرير المذكور

ويحتمل ان يكون مراد الشاعر ادعاء كمال الظهور اتحاده بينه
وبين معشوقته والمعنى ان عينها عيني وعيني عينها فانا انظر
الى القمر بعينها وهو ينظر اليه بعيني كما قال شيخنا البهجا رحمه الله
ساقيا برخيز از روی كرم ساقيا برخيز از جام قدم
بر بهاى دين از روی كرم تا كنم شق پرده پندارها
هم بچشم يار بينم يارها قال الشمني لعلما وذكر الشيخ ابو عبد الله
محمد بن احمد بن عبد المؤمن بن اللبان الشافعي الصوفي
معنى هذين البيتين في بعض تصانيفه فقال يشير هذا الشاعر
الى ان قمر السماء من عشاق محبوبته وان محبوبته رأته ذات
ليلة فكسته برؤيتها انوار جمالها ومحاسن صفاتها والقت عليه
شبهها واعارته اسمها فاذكرت هذا العاشق بتلك الليلة
التي وصلته بالرقيتين وانها بوصالها له افنته عن صفاته
وغلبت عليه بصفاتها حتى صارت معه كالقمر الواحد وكلاهما
ينظره ولهذا قال فكل منا ناظر قمرا اى قمرا واحدا تعدد مظهره لكنها
تنظره بعينه وهو بعين المحبة لان المحب صار محبوبا وهو ينظر بعينها
لانها اعارته عينها او اهابها فكان البصير لها نفسها **تبصرة**
من احكام الفاعل انه ان كان مؤنثا انث فعله بتاء ساكنة
في آخره ان كان ماضيا جامدا كان او متصرفا تاما كان او ناقصا
وبتاء المضارعة في اوله ان كان مضارعا **تنبيه** زعم الجلولي

ساقيا برخيز از روی كرم / بر بهاى سر ز انجام قدم

ان التاء في نحو قامت اسم وهو حرف لاجماعهم قال الدماميني
وقد اغتر القاضي الصفدي من ادباء الشام من المتأخرين
بذلك فزعم في شرحه لامية العجم ان التاء من قوله اصالة الرأى
صانتني عن الخطل وحلية الفضل زانتني لدى العطل فاعل
للفعل المذكور انتهى قال ابن هشام وعليه فيأتي في الظاهر
بعدها ان يكون بدلا او مبتدأ والجملة قبله خبر ويرده ان البدل
صالح للاستغناء عن المبدل منه وان عود الضمير على ما هو
بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم قليل وان تقدم
الخبر الواقع جملة قليل نصا كقوله الى ملك ما امه من محارب
ابوه ولا كانت كليب تصاهره انتهى كلامه **درس** اعلم ان
المذكر ما خلا لفظا وتقديرا من العلامات الثلاث التاء والالف
المقصورة والالف الممدودة قال في التسهيل عند عد العلامات او الممدودة
مبدلة همزة قال ابن عقيل نحو حمراء وكون الهمزة بدلا من الف التأنيث
هو قول جمهور البصريين وقال الكوفيون والزجاجي ان الف الممدودة
على مد التأنيث انتهى وعن الكوفيين ان الياء في هذي علامة
التأنيث وذهب بعضهم الى ان هذي بكمالها صيغة موضوعة
للتأنيث وقيل الياء بدل من الهاء وعن هشام ان التاء
فيها بالكسرة وزاد بعض الهاء نظرا الى هذه وفيه ما في الاول
وتاء التأنيث هي الموقوف عليها هاء فالتاء في اخت وبنت

ونحوهما بدل من الواو وليست للتأنيث وعن الكوفيين انها
فيهما للتأنيث وكذا النون الثانية في هنت وقالوا في الالف وفي خلت
لان نون التأنيث لا يكون ما قبلها الا ساكنا وكذا الكسرة في
امت وبعضهم يقف على تاء التأنيث لفصا بالتاء ولا يقلبها هاء
نحو ظلمت ومنه قول الشاعر ما بال عيني عن كراها قد جفت
مسبلة تستن ما قد عرفت وآل الكلمى بعد حول قد عفت
بل جوز تيهاء كظهر الحجفت وقول آخر الله نجاك بكفي مسلمت
من بعد ما وبعد ما وبعد مت صارت نفوس القوم عند
الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت قال الجاربردي
والمراد بقوله بعد مت بعد ما فابدل في التقدير من الالف هاء
ثم ابدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي انتهى قالوا ان جعل هيهات
جمعا فلأن هيهات حذفت ياؤه التي هي اللام ويوقف عليه
بالتاء فوزنه فعلات والاصل فعلايات وان جعل مفردا فاصله
هيهية على فعللة من المضاعف كالقلقلة ويوقف عليه بالهاء
وعن ابن الحاجب التزام تقدير ان هيهات اسم للفعل فلا يتحقق
افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتاء التأنيث لفظا دون افراد
وجمع واما جمع المؤنث السالم كالضاربات فيوقف عليه
بالتاء لا غير على المشهور المستعمل لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المؤنث
السالم زيادتان كما في المذكر السالم في موضع لم يمكنهم ان يزيدوا الواو وكذا

مع الالف اذ لو زيد ثالثة لقلبت همزة فزادوا التاء معه لانه تصير
بدلا من الواو وصارت علامة التأنيث واغنت عن ان يقال
في مسلمة مسلمات فاثبتت في الوقف ولم تبدل هاء وما روي
عن قطرب وهو عن طي انهم يقولون كيف البنون والبنات
وكيف الاخوة والاخواه بابدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيها بتاء
التأنيث الخالصة فضعيف قال الجاربردي والعرفاة الاصل
ان فتحت تاؤه في النصب وبيت استأصل الله عرقاتهم يكون
مفردا كسعلاة فيوقف بالهاء وان كسرت يكون جمعا ويوقف
بالتاء والراء من عرقات تسكن وتكسر انتهى وقيل التأنيث
انما هو بالهاء وابدلت في الوصل تاء قال الايضاح وتاء
التأنيث ليست بهاء وان انقلبت هاء في الوقف في اللغة
الفصيحة لانه قد ثبت التلفظ بها تاء في الوصل اجماعا وليضا
فان تاء الفعل للتأنيث وهذه محمولة عليها فهي ايضا اذن تاء انتهى
واما قلبهم تاء ثلثة اربعة في الوصل هاء فاجراء للوصل
مجرى الوقف لان الفصل يحمل على الضد ثم نقلوا حركة همزة
القطع وهي همزة اربعة اليها وقالوا ثلثهربعة قال الجاربردي
وهذا بخلاف الم الله فانه ليس فيه نقل الحركة من همزة الله
بل حذفت همزة الله في الدرج والتقى ساكنان ففتح الميم محافظة
على التفخيم انتهى وانما قلبوها في الوقف هاء للفرق بينها

وبين تاء التأنيث الفعلية ولم يعكسوا لأنه لو قيل في ضربت
ضربه لالتبس بالضمير المفعول فثمرات المؤنث ما فيه علامة
التأنيث لفظاً كعايشة وقائمة او تقديراً كهند وشمس بدليل
هنيدة وشميسة **فائدة** قال في التسهيل اصل الاسم التذكير
فاستغنى عن علامة بخلاف التأنيث قال ابن عقيل وذلك
لانه ما من مذكر ومؤنث الا يقع عليه اسم الشيء وشيء مذكر فلما
ولان الثواني تحتاج الى ما يميزها كما فعل في التعريف الطارئ على
التنكير حيث جيء بال وفي النفي الطارئ على الايجاب حيث
جيء بالنافية انتهى وقيل انما اختصت زيادة العلامة بالمؤنث
لان النياحة فرع والمؤنث فرع فناسب ان يخص الفرع بالفرع
ومما يدل على فرعيته ما روي ان الله عز وجل خلق حواء عليها السلام
من ضلع آدم عليه السلام وانك اذا رأيت شخصاً من بعيد
قلت ما هذا ولم تقل ما هذه فجرى السؤال عن المذكر قبل تحققه
وان المذكر اشرف لكونه نبياً دون المؤنث وسبقه
في الخلقة لانه خلق آدم ثم حواء وقد قال الرجال قوامون على
النساء وليس الذكر كالانثى وتغليب المذكر على المؤنث كقولهم القمران
للشمس والقمر ولا يقال شمسان **تذنيب** لا يقدر من تلك العلامة
الا التاء قال الرضي لان وضعها على العروض والانفكاك فجوز
ان تحذف لفظاً وتقدر بخلاف الالف ويدل عليه رجوعها بالتصغير

كهنيدة وقديرة

كهنيدة وقديرة وقيل لكثرتها وتجيء التاء لاربعة عشر معنى
ذكرها الرضي رضي الله عنه **تقسيم** المؤنث حقيقي وغير حقيقي والاول
ما بازائه ذكر من الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة
جمل والثاني بخلافه كظلمة وعين وكذا المذكر يكون حقيقياً كالرجل
وغير حقيقي كالثوب ورأيت قصيدة نونية جمعت فيها
اسماء مؤنثة سماعية وتنسب الى ابن الحاجب وهي هذه

نفسي الفداء لسائل وافاني * بمسائل فاحت كغصن البان
اسماء تأنيث بغير علامة * هي يا فتى في عرفهم ضربان
فكان منها ما يؤنث ثم ما * هو فيه خير باختلاف معان
اما التي لا بد من تأنيثها * ستون منها العين والاذنان
والنفس ثم الدار ثم الدلو من * اعدادها والسن والكتفان
وجهنم ثم السعير وعقرب * والارض ثم الاست والعضدان
ثم الجحيم ونارها ثم العصا * والريح منها واللظى ويدان
والعرس والفردوس والفلك التي * تجري بامره وهي في القرآن
وعروض شعر والذراع وثعلب * والملح ثم الفاس والوركان
والقوس ثم المنجنيق وارنب * والخمر ثم البئر والفخذان
وكذاك في ذهب ومن حكمهم * ابدا وفي ضرب بكل بنان
والعين للينبوع والدرع التي * هي من حديد قط والقدمان
وكذاك في كبد وفي كرش وفي * سقر ومنها الحرب والنعلان

وكذاك في فرس وكاس ثم في ❊ افعى ومنها الشمس والعقبان
والعنكبوت تدب والموسى معًا ❊ ثم اليمين واصبع الانسان
والرجل منها والسراويل التي ❊ في الرجل كانت زينة العريان
وكذا الشمال من الاناث ومثلها ❊ ضبع ومنها الكف والسيقان
اما التي قد كنت فيها مخيرا ❊ فهي هناك سبعة عشر بالتبيان
السلم ثم المسك ثم الفلك في ❊ لغة ومثل الحال كل اوان
واللبيث منها والطريق وكالشحي ❊ ويق في عنق كذا ولسان
وكذاك اسماء السبيل وكالضحى ❊ وكذا السلاح لقاتل طعان
والحكم هذا في القفا ابدا وفي ❊ رحم وفي السكين والسلطان
وقصيدتي تبقى وانى الكسي ❊ ثوب الفناء وكل شيء فان

ورأيت في موضع المؤنثات السماعية على ترتيب حروف الهجاء
الهمزة اذن اصبع اروى اتان امام آن ارنب ارض الست
ارنب لثة ابهام اجاء ابل است افعى اضحى **الباء** بنصر بئر بقر
باع يجوز تذكيره وتأنيثه **التاء** تراك تمر يذكر ويؤنث **الثاء** ثمام واما
ثعلب وثعبان يذكران ويؤنثان ثمر معه الثلث قد يذكر ويؤنث
الجيم جراد جن جحيم جعار جرور جهنم جام **الحاء** حلوق حضار
حرب حمص حضاجر حرور جد وجه حانوت الحال حطام
فيذكران ويؤنثان **الخاء** خنصر خيل خمر وجميع اسماء الخمر وصفاتها
واما الخرتيت بكسر الخاء فيذكر ويؤنث **الدال** دبر دار دلو درع

اما الدرع الذي هو قميص النساء فمذكر **الذال** ذراع ذكاء
ذهب ذنوب بمعنى الدلو ذود **الراء** ريح وجميع اسمائها
كالجنوب وقد حركت والشمال وغيرهما الرجل التي هي العضو
المعروف من الحيوان والرجل التي هي قطعة من الجراد ورحى وهي
البئر راحم رحى روح بمعنى النفس واما الروح بمعنى المهجة
فمذكر **الزاي** زند زوج **السين** سن وهي الاسنان ساق
سعير سلطان سما سلم وهو الصلح سبيل سقط سكين
سراويل بساط وهو المجلس سقر سوط سرع سموم وهو الريح
الحارة في النهار **الشين** شمال شعوب وهي المؤنث شمس واما
الشعير فيذكر ويؤنث **الصاد** صاع صدر صراط صبوب
وهو مثل الحلاحل صعود ضد الصبوب واما صليف
وهو صفحة العنق فيذكر ويؤنث **الضاد** ضلع ضرب بفتح الاول
وهو العسل الابيض ضبع ضان ضحى **الطاء** طاغوت طباع
طبق طوى وهو اسم البئر طير طست طاوس **الظاء**
ظهر بضم الظاء **العين** عين عضد عجز عروض وهي
آخر المصرع الاول من البيت واسم المكة والمدينة
عقب عقرب عاتق عقاب عسير عرس وهي الزوجة
عوا بفتح العين وهو منزل من منازل القمر عصا عشا
عنكبوت عنق **الغين** غول غنم **الفاء** فخذ فحش

وهو اسم الشمس
وهي من ثلث الى عشرة من النوق
وهو السكين
وهو نجم
وهو الحوت من العلو الى السفل
وهو الموت
وهو ولد الارنب

وهي الكرش فرس فرس وهي تحت خف البعير فهر وهي
الحجر الصغير واسم قبيلة فاس القاف قلب وهي الامعا
قفا قلة قنا وهي الرمح قلب وهي الحفرة في الجبل قوس
قدام قدوم قدم قليب وهي البئر الكاف كف كراع وهي الخيل
ولما دون الركبة من الانسان ولما دون الكعب من
الدواب كبد كرش كتف كود وهي الطريق الى موضع
مرتفع صعب كاس كحل اللام لظى ليل لبوس لسان
الميم معا وهي الكرش ملح مسح موسى وهي ما يحلق
به الرأس منون وهي الموت منجنيق منخون وهي الشيء
الذي يقال له بالفارسية نورد ون النون نار ناب
وهي الجبل الكثير الشعب نبل نوى وهي البعد وجمع نواة نعل
نفس نحل نحيل نعم نعيم وهي الحلق والنفس نحل الواو وحش
ورك وعك وهي الحمى وراء الهاء هبوط مثل الحدود الياء
يمين لجميع معانيها يد يسار بمعنى اليد يعرب وهي اسم
قبيلة ورأيت في موضع ان من جسد الانسان ما يؤنث
ولا يجوز تذكيره وهو العين والاذنان والكبد والكرش
والورك والفخذ والساق والقدم والعقب والاصبع و
الضلع واليد والرجل والكف والقبت والسن واليمين والشمال
ومنه ما يذكر ولا يجوز تأنيثه وهو الرأس والجبين والخد

والفم والانف والمنخر والثغر والناب والناجذ والذقن والبطن
والمعا والشبر والباع والظفر ومنه ما يذكر ويؤنث وهو
العنق واللسان والابط والذراع والمتن والعاتق والقفاء
والضرس فمن ذكر حمله على معنى العضو ومن انث حمله على معنى الجارحة
ورأيت في موضع آخر ان كل ما كان زوجا من الاعضاء فهو مؤنث
كاليدين والرجلين ونحوهما الا الحاجب والجنب والخد وكل ما
كان واحدا فهو مذكر الا الطحال والكبد والكرش والجموع كلها
مؤنث الا جمع السلامة واسماء البلدان يجوز تذكيرها وتأنيثها
فالتذكير على تقدير الموضع والتأنيث على تقدير البقعة
وجميع حروف الهجاء والحروف المعنوية مؤنث سماعية
تعليم المؤنث الحقيقي لاصالته اقوى من غيره
فاوثر معه الحاق علامة التأنيث بالفعل المسند اليه
كجاءت هند ولم يجز جاء الا في ضرورة الشعر وغير الحقيقي ان وقع
مبتدأ يجب تأنيث خبره نحو الشمس طلعت وان وقع فاعلا
فانت بالخيار بين تأنيث فعله وتذكيره فلك ان تقول
طلعت الشمس وطلع الشمس قالوا والاول احسن وقيل اللين بدليل
قوله تعالى وجمع الشمس والقمر واجيب بانه يجوز ان يكون
التذكير لمكان المعطوف والفرق خفاء الضمير المتصل
مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر قاله الرضي وقال

الأزهري في الأول لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا
اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها وقيل لأن الراجع يجب ان
يكون من جنس ما يرجع اليه وقيل لأن طلعت واقعة موقع طالعة
ولا يقال الشمس طالع لأن الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتأنيثه
وتثنيته وجمعه فلا يجوز الشمس طالع خلافا لابن كيسان وصحح
بقوله * فلا مزنة ودقت ودقها * ولا ارض ابقل ابقالها
والشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل ورد بانا لا نسلم
ان هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بالنقل او غيره فان من العرب
من لا يجيز في الهمزة الا التحقيق وقد يعارض بالمثل بانه اذا ثبت انما
دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل
قال الازهري ويؤيد ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى في شرح
ابيات كتاب سيبويه انه روي ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة
قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان قائله يجيز النقل
قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتأويل الارض بالمكان فلا ضرورة
انتهى قال وفي هذا التأويل نظر لأن الهاء في ابقالها تاباه انتهى
مسئلة حكي عن سيبويه وهو عن بعض العرب قال فلانة استغناء
بالمؤنث الظاهر عن علامة التأنيث وعن ابن مالك وعلى هذه
اللغة جاء قول لبيد * تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما * وهل انا
الا من ربيعة او مضر * لأن الاسناد الى المثنى كالاسناد الى المفرد

بلا خلاف قال ابن هشام في التوضيح وهو شاذ لا يقاس عليه
قال الازهري وظاهر قول ابن مالك في الفيته انه يقاس على قلة
وانما جاز في الكلام الفصيح نعم المرأة وبئس المرأة قال الرضي لمشابهتهما
للحرف بعدم التصرف وقال ابن هشام في التوضيح لأن المراد بالمرأة
فيهما الجنس والجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي واليه
اشار ابن مالك بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد
الجنس فيه بين **تعليم** ان وقع في نحو طلعت الشمس فصل بين
الفعل والفاعل نحو طلع اليوم الشمس وكذا نحو حضرت القاضي امرأة
وحكاه سيبويه ومنه قوله * ان امرأ غره منكن واحدة *
بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور * فانت بالخيار بين اثبات
العلامة وتركها قال الرضي في المثال الثاني الالحاق اجود لأن
المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما
اغتفر لطول الكلام ولكون الاثبات اخذا وعدا بالشيء مع تأخر
الموعود انتهى وقيل لأن الفاعل بعد بعده عن فعله ضعفت
عناية به وجعل صاحب الوافي وغيره الاثبات في الاول احسن
قال الرضي وتبعه الدماميني اظهارا لفضل الحقيقة على غيره وقيل
لأنه اذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح فمع الفصل يحسن
وذهب الرضي وتبعه الدماميني في المنهل الصافي الى ان الاولى في الاول
احسن واليه اذهب وذلك لكثرته في الكتاب العزيز جدا

نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وضربت عليهم الذلة و
المسكنة وقالوا لن تمسنا النار الا اياما معدودة بلى من كسب سيئة
واحاطت به وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله او تاتينا
آية الذين اذا اصابتهم مصيبة وتقطعت بهم الاسباب
واذا قيل له اتق الله اخذته العزة بالاثم وما اختلف فيه
الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم البينات ولو شاء الله ما
اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات لا تاخذه
سنة ولا نوم ذلك بانهم قالوا لن تمسنا النار الا اياما معدودة
معدودات فنادته الملائكة ضربت عليهم الذلة وضربت
عليهم المسكنة ان تمسسكم حسنة تسؤهم وان تصبهم سيئة يفرحوا
بها اولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الانهار
وقد خلت من قبلكم سنن وما محمد الا رسول قد خلت من قبله
الرسل الى غير ذلك مما يزيد على مائة موضع والوارد من ذلك
في الكتاب العزيز خمسون موضعا او نحوها مثل فمن جاءه
موعظة من ربه وجاءتهم البينات والكثير اعداد الاستعمالين دليل
ارجحيته فينبغي المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك
احسن وافصح وتركها حسن فصيح **تعليم** ان فصل بين الفعل
وفاعله الا الاستثنائية نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء
في الرافع وقال الرضي لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل مرفوعا

بالفاعلية فالمستثنى قائم مقامه في الارتفاع مع الفصل بالا او نقول
المسند اليه هو الا مع المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى
انتهى وعن الاخفش ان التانيث مع خاص بالشعر قال ابن هشام
وانشد قوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم
وجوزه ابن مالك في النثر على قلة نقل والحذف مع فصل بالا
فضل كما زكى الا فتاة ابن العلاء وقرئ ان كانت الا صيحة
واحدة بالرفع وفاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم التاء ورفع مساكنهم
على النيابة عن الفاعل وعن الجاربردي ابن جني انها ضعيفة في العربية
درس من مجازي التانيث اسم الجنس كشجر واسم الجمع المعرب
كقوم والجمع المكسر كزيود وهنود لكونها في معنى الجماعة والجماعة مؤنث
مجازي وقد ذكرناه سابقا فلذلك في جاز نحو اورقت الشجر وكذبت
قبلهم قوم نوح وقالت الزيود ولا يتوقف قالت الذين آمنوا
قد افلح وانما لم يجب التانيث مع المؤنث المجازي لامرين
احدهما ان التانيث غير حقيقي فضعفت العناية به والثاني ان هذا
المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاءته كتاب
زيد اي صحيفته انتهى وسلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح اوجبت
التذكير في نحو قام الزيدون وفي التنزيل قد افلح المؤمنون والتانيث
في نحو قامت الهندات هذا عند سيبويه وجمهور البصريين واجاز
الكوفيون التذكير والتانيث فيهما وعن الفارسي من البصريين جوازه

الاعراب في جمع تصحيح المؤنث واحتج الكوفيون بنحو
الا الذي آمنت به بنو اسرائيل والفارسي بنحو اذا جاءك المؤمنات
واجيب بان البنين وكذا البنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد فان
الاصل بنون اذ الاصل بنو فحذفت لام وزيد عليه واو ونون
في التذكير والف وتاء في التانيث واستشكل بانه يقتضي
اعتبار اصل المفرد فيلزم ان يكون نحو القاضين والمصطفين
وعلات في جمع علة وجامات في جمع جمة من جموع التكسير وهو بعيد
جدا وكان يمكن ان يبين عدم السلامة بتغير الشكل في الجمع قال الرضي
وحكم البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بناء واحده
وهو ابن اشمى وبان التذكير في جاءك للفصل بالمفعول على حد قوله
حضر القاضي امرأة وبان الاصل النساء المؤمنات والنساء اسم
جمع وبان الالف واللام في المؤمنات اسم موصول مقدرة بالتي
وهي اسم جمع واعترض على جميعها اما على الاول فبان الفصل بغير الا
لا يرجح فيه التانيث وقد اجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا
اجمعوا على وجه مرجوح واما على الثاني فبانه يلزم منه حذف
الفاعل والبصريون لا يقولون به واعترض عليه بان الصحيح قامت مقام
الموصوف واما على الثالث فبان ال في نحو المؤمن والكافر معرفة
لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد ورد بان ال انما
كانت معرفة لا موصولة في المؤمن والكافر لكون المراد بها الثبوت

لا الحدوث

لا الحدوث واما المؤمنات فال فيها موصولة لانها للحدوث والمعنى
اذا جاءك اللاتي تجدد منهن الايمان وحدث بعد ان لم يكن
مسئلة الاولى طلحة جاءت اذا كانت علما لرجل بناء على انه
قصد فيه الاخراج عن موضوعه فصار التانيث فيه نسيا منسيا بالنظر
الى موضوعه العلمي فلم يلتفت الى اللفظ واعتبر المعنى فقط فلا تاثير في
تانيثه الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء وجوز بعض
الكوفيين اعتبار التانيث اللفظي فيه فيقول قامت طلحة و
طلحة قامت وليس بشيء **مسئلة** علم الرجال كزيد وعمرو ان سميت
به امرأة يجب مع الفصل اثبات التاء في الفعل لرفع الالتباس
نحو جاءت اليوم زيد ولا يجب في جاءت اليوم زيد الكريمة
لرفع الالتباس **فصل** قد يترك الفاعل للجهل به
كسرق المتاع او لغرض لفظي كان يجانس نحو قوله تعالى ذلك ومن
عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه وقوله بمثل ما عوقبتم وكاصلاح
السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد
الناس سيرته لاختلفت السجعة قاله في شرح القطر او لغرض معنوي
كما اذا كان الفاعل معلوما نحو وخلق الانسان ضعيفا او لم يتعلق
بذكره غرض نحو فان احصرتم واذا حييتم واذا قيل لكم تفسحوا
وترجم ابن مالك في التسهيل وابن هشام في التوضيح هذا الباب
بباب النائب عن الفاعل والمعروف باب المفعول الذي لم يسم

فاعله فائدة اعلم انه بعد ذكر ينوب عنه جاريا مجراه في كل ما له
من وجوب الرفع والتأخر عن الرافع والتنزل منزلة الجزء منه
لعدم خلك واحد من اشياء **الاول** المفعول به نحو ضرب
زيد وغيض الماء وقضي الامر **الثاني** الجار والمجرور نحو ولما
سقط في ايديهم وسير بزيد وغضب عليه قال الرضي ويشترط في
الظرف النائب ان يكون ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير
الملفوظ مع القرينة نحو انت في دار ضرب اي فيها وقوله تعالى
كل اولئك كان عنه مسؤلا عنه مرفوع المحل بمسؤلا المقدر
المفسر بمسؤلا الظاهر كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
لكن ليس في مسؤلا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك
لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف
اسم الفاعل والمفعول انتهى هذا مذهب الجمهور وعن ابن درستويه
وابي علي الرندي وغيرهما ان النائب ضمير المصدر المنوي من
الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو اي السقوط وسير هو
اي السير انتهى الجمهور اذا ناب عن الفاعل لا يتبع على محله
بالرفع فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو
برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا لجاز الرفع في تابعه كما جاز
في تابع الفاعل المجرور بالمصدر كقوله طلب المعقب حقه المظلوم
برفع المظلوم على محل المعقب ولانه قد يتقدم على عامله نحو

كان عنه مسؤلا

كان عنه مسؤلا والفاعل لا يتقدم عليه فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع
الا حيث يتقدم الاصل وقد يقال ان البصريين اجازوا زيدا عمرو
ضرب مع عدم جواز تقديم الفعل ولان كل ما ينوب عن الفاعل اذا
تقدم كان مبتدأ نحو الزيت كيل ورمضان صيم وضرب شديد ضرب
كما ان الفاعل كذلك نحو زيد قام والمجرور اذا تقدم لم يكن مبتدأ قال
الازهري اجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما
ولان الفعل لا يؤنث للمجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل نحو مر بهند
وكل مؤنث ينوب عن الفاعل يؤنث الفعل له نحو ضربت هند
واستدل الجمهور على نيابة المجرور بقولهم سير بزيد سيرا بالنصب فلو كان النائب
المصدر لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه اشد
ابهاما منه قال الازهري واما كونه يرجع الى المعهود فالاصل عدمه
انتهى ويرد عليه ادعاء الجمهور الرجوع الى المعهود فيما يأتي في قوله
حتى يبخل عليك ويعتل فتدبر واجاب ابن هشام في التوضيح
عن الاول بانه انما يجوز مراعاة محل يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام
نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب اتباعا للمحل قائم فانه يظهر اعرابه
محله في فصيح الكلام مرفوعا لست قائما بخلاف نحو مررت بزيد
الفاضل بالنصب اتباعا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية او مر
بزيد الفاضل بالرفع اتباعا لمحله المرفوع على النيابة فلا يجوز لا
قال الازهري خلافا لابن جني انتهى لانه لا يجوز في الفصيح حذف

الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه فلا يقال مررت زيدًا بالنصب
على المفعولية ولا مر زيد بالرفع على النيابة قال الازهري واما قوله
يسلكن في نجد وغورًا غائرًا فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف
اي ويسلكن غورًا بالعطف على محل نجد انتهى قيل يمكن ان يدعى
انه منصوب بالعطف على نجد اذ نصبه نظيره في الفصيح تقول سلكت
نجدًا في الفصيح وعن الثاني بان عنه ليس هو النائب عن الفاعل
خلافًا للزمخشري ولا ضمير المصدر كما قالوا وانما النائب ضمير راجع
الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى والنقل
مسؤولًا هو وعن الدماميني فيجب ابراز الضمير لانه يحتمل ان يكون عنه
نائبًا عن الفاعل ويحتمل ان يكون النائب ضميرًا استتر فيه مسؤولًا فيحصل
الالتباس وعن الشمني ان اللبس الذي يبرز لاجله الضمير المستتر في
الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت الصفة عليه من غير قرينة
تدل على ذلك لا مطلق اللبس باي شيء كان وعن الثالث
بان امتناع الابتداء في المجرور لعدم التجرد عن العوامل اللفظية
قال الازهري هكذا اجاب ابن عصفور واجاب الحفيد بانه قد
يتفق في بعض الفاعلين انه لا يجوز ان يتقدم مبتدأ فالنائب احق و
اجدر وذلك نحو نعم امرأة هي اذ لو قيل هي نعم امرأة لم يجز لان الجملة
يصير عائدًا على شيء من الخبر مؤخرًا انتهى وقد يتفق لبعض ما ينوب عن
الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلًا عن انه يكون مبتدأ

وكذلك انهم اجازوا النيابة في لم يضرب من احد لان الجر بالحرف
الزائد كلا جر مع امتناع من احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب
وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء وعن الرابع بقوله تعالى كفى
بالله شهيدًا فقد قالوا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند
بتانيث الفعل قال الازهري وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة
وما تخرج من ثمرة وما تحمل من انثى بتانيث الفعل مع ان فاعله مجرور
بحرف زائد انتهى قيل لم يدع ابن هشام ان كل مجرور بحرف
زائد لا يؤنث له الفعل وانما المدعى استدلال المخالف بان الفعل
لا يؤنث للمجرور بانه لا يلزم اذا كان المسند اليه مؤنثًا ان يؤنث
له الفعل دليله انه لا يقال كفت بهند بالتانيث فلا يضر ان
المجرور انث له الفعل في هذه المواضع والحاصل انه ليس كل حكم ثابت
للفاعل او نائبه اذا كان غير مجرور يجب ان يثبت له اذا كان مجرورًا
وعن الزجاج في سبب امتناع كفت بهند ان كفى مضمن معنى اكتف
وفعل الامر لا يؤنث لتانيث فاعله وعن ابن السراج ان فاعل
كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر اي كفى
الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو
منهم هذا واجاب الازهري عن الرابع بانه لم يظهر للفعل في
مر بهند تاثير في رفعه لشغله بحرف الجر فنزل منزلة الفضلة فلم
يؤنث له الفعل **الثالث** المصدر المتصرف الملفوظ به او بدله

عليه بغير العامل لغير مجرد التوكيد نحو قيم في الدار قيام طويل او قومة
او قومتان وبلى سير لمن قال ما سير سير شديد والمراد بغير المتصرف
من المصدر ما لزم النصب على المصدرية فلا يجوز في سبحان الله مثلا
ان يقدر عامله المحذوف فعلا للمجهول لان المصدر الذي لا يتصرف
لا يكون الا محذوف العامل ولا يكون الا انشائيا وافعال الانشاء
غير الطلبي لا يكون مسندة الا الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم قاله الدماميني
ولو دل عليه العامل لم ينب اذ الفعل انما يدل على الذي لمجرد التوكيد
كضرب ضرب ولا ينوب ملفوظا به فكيف ينوب منويا لانه ذكر
في كل ما يقام مقام الفاعل من فائدة متجددة والمصدر المبهم مستفاد
من الفعل قبل مجيئه لفظا ومن سيبويه والكسائي وهشام وابي حيان
جوازها في ضمير المصدر لا في صريحه كقيم وقعد وبعضهم يمنع العلة التي ذكرنا
وقد يوجد ليس في عبارة ابي حيان ما يدل على ذلك فانه قال ومضمر المصدر
يجري مجرى مظهره فيجوز ان تقول قيم وقعد فتضمر المصدر كانك قلت
قيم القيام وقعد القعود انتهى لان جريان ضمير المصدر مجرى مظهره لا يلزم
منه جواز نيابة ضمير المصدر المبهم بل يوهم انه ينوب لان مظهره لا ينوب
ويدل على ذلك قوله فيجوز ان تقول قيم وقعد فتضمر المصدر كانك قلت
قيم القيام وقعد القعود فقيده بالمعرف فدل على انه غير مبهم واذا كان
غير مبهم فجواز نيابته اتفاقا هذا وقول امرئ القيس الكندي * وقالت
متى يبخل عليك ويعتلل * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب *

ليس من هذا القبيل لان المعنى ويعتلل هو اي اعتلال المعهود فالمصدر
نوعي بطريق العهد لا تأكيد ومن سيبويه انه اجاز اضمار ضمير المصدر
النوعي لان الفعل لا يدل عليه او لانه الاصل وبعد ويعتلل اعتلال
عليك فهو مختص بعليك وحذفت للدليل عليه قال الرضي وقد
اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال لمن هو ينتظر القعود قد قعد
اي الجلوس قد جرى بناء على قرينة التوقع اي قعد القعود المتوقع انتهى
وهذا كما ترى مخالف لتلك الحكاية والله يعلم الحقيقة
او لان الاصل ويعتلل اعتلال عليك فهو مختص بعليك وحذف
للدليل **الرابع** الظرف الزماني او المكاني المختص المتصرف نحو
سير وقت طيب وجلس مكان حسن فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان
لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول
وتضمنا في الثاني ولا نحو جلس ثم وقعد عندك وعن الاخفش جوازه
فائدة مثل ابن هشام في التوضيح للظرف الزماني المختص المتصرف
بنحو صيم رمضان وظاهر كلام الاشموني في شرحه له ان رمضان وحده
علم وهو خلاف ما صرح به الزمخشري في تفسير قوله تعالى شهر رمضان
الذي انزل فيه القرآن فانه قال الرمضان مصدر رمض اذا احترق
من الرمضاء فاضيف اليه الشهر وجعل علما ومنع الصرف للتعريف
والالف والنون كما قيل ابن داية للغراب باضافة الابن الى داية
البعير لكثرة وقوعه عليها اذا دبرت انتهى وعلى هذا السياق ساق

البيضاوي كلامه وزاد عليه قوله وقوله من صام رمضان على
حذف المضاف لأمن الالتباس وهذا كما ترى صريح في انهما
مركبًا علم لهذا الشهر وفي مغرب اللغة بعد ذكر رمض ومعناه
ومنه شهر رمضان وقد جاء في الحديث محذوف المضاف للشهر قرينة منه
الحديث من صام رمضان واما تعليلهم في عدم الجواز فعليل ورد
خطأ يعني بالالف واللام انتهى وعن بعض العلماء ويكره ان يقال
جاء رمضان وشبهه اذا اريد به الشهر وليس معه قرينة تدل عليه وانما
يقال جاء شهر رمضان واستدل بحديث لا تقولوا رمضان فان
رمضان اسم من اسماء الله تعالى ولكن قولوا شهر رمضان وضعف بانه
لم ينقل عن احد من العلماء ان رمضان من اسماء الله تعالى فلا يعمل به
قال بعض الفضلاء والظاهر جوازه من غير كراهة كما ذهب اليه جماعة
من المحققين وقد ثبت في الاحاديث الصحيحة ما يدل على الجواز مطلقا
كقوله اذا جاء رمضان فتحت ابواب الجنة وغلقت ابواب النيران و
صفدت الشياطين وهو مرغوب عنه فانه في كثير من احاديث
اهل الحق النهي عن التلفظ برمضان من دون اضافة الى الشهر تعليلا
بانه من اسمائه تعالى ووقوعه في بعض الاحاديث مجردا عنه غير ضائر
لامكان قصد بيان الاباحة وهي لا تنافي الكراهة واسند بعض
الافاضل الى الكاظم عليه السلام عن ابيه عن آبائه عليهم السلام انه قال لا تقولوا
رمضان فانكم لا تدرون ما رمضان من قاله فليتصدق وليصم

كفارة لقوله

كفارة لقوله ولكن قولوا كما قال الله عز وجل شهر رمضان وعن
الازهري ان العرب تذكر الشهور كلها مجردة من لفظ شهر الا شهري
ربيع ورمضان وقال بعض ان لهذا الشهر علمين شهر رمضان
ورمضان فلا نزاع بجواز استعمالهما مع امكان ان يكون مثال ابن هشام
ومراد الازهري من قبيل من صام رمضان **فائدة** يحكى ان
العرب حين وضعت الشهور وافق الوضع الازمنة ثم كثر حتى
استعملوها في الاهلة وان لم يوافق ذلك الزمان فقالوا شهر
رمضان لما ارمضت الارض من شدة الحر وشوال لما شالت
الابل باذنابها للطروق وذو القعدة لما ذللوا القعدان
للركوب وذو الحجة لما حجوا والمحرم لما حرموا القتال او التجارة
وصفر لما غزوا وتركوا ديار القوم صفرا وشهر ربيع لما اربعت الارض
وامرعت وجمادى لما جمد الماء ورجب لما رجبوا الشجر و
شعبان لما اشعبوا العود **مسئلة** قال في التسهيل ولا يمنع
نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل
فيجوز على هذا ان تقول في اخترت زيدا الرجال اي من الرجال
اختير الرجال زيدًا برفع الرجال ونصب زيد وبالعكس قال ابن
عقيل وهذا مذهب الفراء ومذهب الجمهور تعين رفع زيد
ونصب الرجال **فروع الاول** انه منع المتقدمون من قيام
ثاني مفعولي ظننت وثالث مفاعيل اعلمت مطلقا مقام

الفاعل فلا يجوز نحو علم قائم زيدًا ولا اعلم قائم زيدًا عمرًا قالوا
لان المفعول الثاني من علمت مسند الى المفعول الاول والثالث من اعلمت
مسند الى الثاني فلو قام كل منهما مقام الفاعل والحال ان الفاعل مسند اليه
صار في حالة واحدة مسندًا ومسندًا اليه فلا يجوز قال الرضي وفيما قالوا
نظر لانه لا يمتنع ان يكون الشيء مسندًا الى شيء ومسندًا اليه شيء آخر في حالة واحدة
لا سيما كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرًا فاعجب مسند الى الضرب
وضرب مسند الى زيد وهذا كما يجوز يكون الشيء مضافًا ومضافًا
اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك ورس غلام زيد اسحق ومذهب
المتأخرين الى جواز نيابة هذين المفعولين في الامن من اللبس كما
اذا كان الثاني من الاول والثالث من الثاني نكرة والاخرين معرفة
نحو علم زيدًا قائم واعلم زيدًا عمرًا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر
في الاصل واما اذا حصل الالتباس تعين اقامة الاول نحو اعطي عمرو
زيدًا واعطي زيدًا عمرو لتوهم ان عمرًا آخذ وزيدًا مأخوذ والغرض العكس
قال الرضي والاندلسي ان النيابة في الثاني والثالث يجوز قياسًا
معرفة كان او نكرة واللبس يرتفع مع الزام كل من المفعولين مركزه
وذلك بان يكون ما كان خبرًا في الاصل بعدما كان مبتدأ فتقول
في علمت زيدًا اباك علم زيدًا ابوك وفي اعلمتك زيدًا اباك
اعلمك زيدًا ابوك وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان
يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل

فالمرفوع في المثال الاول ثاني المفعولين وفي المثال الاخير ثالث
المفاعيل ولا لبس مع لزوم المركز كما قالوا في ضرب موسى عيسى قال
هذا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الا بنيابة
اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار
احق بصقبه وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت لانه
في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرًا منطلقًا علم زيد عمرًا
منطلقًا وقال صاحب اللباب ان لم يكن الالتباس فالاول في النيابة
اولى بلا خلاف من غيره فتقول اعطي زيد درهمًا لان في الاول
معنى الفاعلية واعلم زيد الفرس سابقًا لان الاول هو المفعول
الصريح وقال الرضي وقيام ثالث مفاعيل اعلمت مقام الفاعل
اولى من حيث القياس من قيام ثانيها كما كان قيام اول
مفعولي علمت اولى ومن الكوفيين انه اذا كان الثاني من اعطيت
نكرة والاول معرفة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في
الحسن ومن الاحيان محل الخلاف اذا كان درهمًا منصوبًا باعطي
اما من جعله منصوبًا بغير اعطي وقدره فعلًا آخر تقديره يأخذ درهمًا
فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم معمولًا لاعطي لانه معمول لغيره
الرابع في انه لا ينوب خبر كان المفرد خلافًا للفراء فاجاز في
كان زيد اخاك كين اخوك قال ابن عقيل وليس هذا من كلام
العرب وهو فاسد لعدم الفائدة ولانه يستلزم وجود خبر عن

غير مذكور ولا مقدر **الثالث** انه لا ينوب التمييز خلافا للكسائي
فاجاز في طاب زيد نفسا طيب نفس وحكي بعض مطيوبه نفس
ومنعه البصريون والفراء ومنعه **الرابع** انه قال في التسهيل
ولا يجوز كين يقام ولا جعل يفعل خلافا للكسائي والفراء فيجوز عندهما
في كان زيد يقوم كين يقام ببناء كل من الفعلين للمجهول وكذا
في جعل زيد يفعل جعل يفعل ببنائهما كذلك قيل في كل من الفعلين
ضمير مجهول وقيل لا تقدير فيهما بل ترك من الاول فلزم تركه من الثاني
لانهما فعلان لاسم واحد وجعل هذه من افعال المقاربة
فلها حكم كان لانها من اخواتها قال ابن عقيل ولا يجوز شيء
من ذلك عند البصريين **الخامس** انه نقل الرضي عن ابن جني
وابي البقاء منع نيابة المفعول له وخصه بعض بما كان بلا لام وقال
لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار
بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب قيل على هذا
ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه
مشعر بالظرفية واجيب بانه انما يحصل الاشعار بالظرفية
بنفس اللفظ لكنه يمكن ان يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية
وصرح صاحب الوافي بانه لا يقوم مقام الفاعل ولو مع اللام
قال الرضي انما لم يقع المفعول له مقام الفاعل لان النايب منابه
ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى

وليس المفعول له كذلك اذ رب فعل يفعل بلا غرض لكونه عبثا
ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لا يقام مقام الفاعل
كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيئ للسمن وكذا
التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه
في الاصل فاعلا واما الحال فانها وان كانت من ضروريات
الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها عن النيابة عن الفاعل
الذي لا بد لكل فعل منه هذا نصه وهو موافق لكلام صاحب الوافي
وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم
ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم فكانه من جملة اخرى قال
الرضي وبهذا يعلل منع نيابة الحال انتهى واعترض عليه بانه
يوجب امتناع ضرب للتاديب والقول بان المنصوب جواب
لم دون المجرور تحكم قال بعض المحشين ولقائل ان يقول ايضا
انه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان
كذلك لكان معمولا لمقدر لا للمذكور فعلى قولهم ان المفعول له
جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال عن العلة
فاذا قيل لك لم ضربت او ضرب قلت للتاديب قيل عليه
يرد انه كان معمولا للمقدر فلما حذف ونسي العامل جعل
المذكور عاملا له مجازا كما جعل مثل في الدار معمولا للابتداء
مع ان عامله الاصلي هو المقدر المنسي **السادس** انه لا ينوب

المفعول معه عن الفاعل قال الرضي اذ هو مصاحب ورب
فعل يفعل بك مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف
وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو جعلتها لم يعرف
كونه مفعولا معه **تبصرة** اذا وجد المفعول به في الكلام
مع غيره مما يجئ وقوعه موقع الفاعل تعين المفعول به للقيام مقام
الفاعل تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
في داره وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه
لساير المنصوبات هذا مذهب البصريين الا الاخفش ومذهب
الكوفيين والاخفش ان قيام المفعول به مقام الفاعل في الصورة
المذكورة اولى وليس بواجب لكن الكوفيون اجازوا نيابة غيره
مطلقا كقراءة بعضهم ليجزي قوما بما كانوا يكسبون والاخفش اجازها
بشرط تقدم النائب تمسكا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن
بالنصب وبجوز الشاعر * ولو ولدت قفيرة جرو كلب * لسب
بذلك الجرو الكلابا * قال الرضي ومنع الجزولي نيابة المنصوب
بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار و
الوجه الجواز لمخالفته بالمفعول به الصريح انتهى **تبصرة** ان لم يوجد
في الكلام مفعول به فما سواه سواء في جواز الوقوع موقع الفاعل
نص عليه ابن الحاجب في الكافية وصاحب الوافي وغيرهما وقيل
ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع موقع الفاعل لانه

مفعول به واجب بانه صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل
اعني الرفع ضعف ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة وعن ابن
عصفور ان المصدر اولى لان دلالة الفعل عليه اكثر وعن ابي
حيان ان ظرف المكان ارجح لانه اقرب الى المفعول به لان
دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان وقد يتوقف ذلك
وقال الرضي والاولى ان يحث كل ما كان ادخل في عناية المتكلم
واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى في النيابة وذلك اول
مفوض الى اختياره انتهى وهذا قول حسن **تتميم** اختلف
في الفاعل ونايبه هل يكونان جملة اولا فالمشهور المنع
مطلقا وعن هشام وثعلب جوازه مطلقا نحو يعجبني قام زيد احتجاجا
بقوله * وما راعني الا يسير بشرطة * وعهدي به قينا يسير بكير *
وعن الفراء وجماعة التفصيل ونسبوه الى سيبويه وهو انه ان كان
الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد وعلم
هل قعد عمرو صح والا فلا وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما راوا
الايات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم واذا قيل لهم لا تفسدوا
ومنعوا يعجبني يقوم زيد واعترض عليه ابن هشام بان اداة
التعليق بان تكون مانعا اشبه من ان تكون مجوزة وكيف
يعلق الفعل عما هو منه كالجزء واول الاكثرون نحو الامثلة المذكورة
فقالوا في بدا ضمير البدا قال الزمخشري في تفسيره فاعله مضمر لدلالة

ما يفسره عليه وهو ليسجننه والمعنى بدا لهم بداء اي ظهر لهم رأي اشهى
ويسير على اضمار ان او فاعل راعني ضمير يعود الى ما يعود اليه
ضمير يسير وقوله يسير جملة في محل نصب على انها حال من فاعل
راعني والاستثناء مفرغ اعم راعني هو في حال من الاحوال الا
في حال كونه يسير وقيل غير ذلك ليهم واما قوله تعالى واذا قيل لهم
لا تفسدوا فالاصح وقوله م لا حول ولا قوة الا بالله كنز من
كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب وحديث بئس مطية
الرجل زعموا فليس من باب الاسناد الى الجمل اذ التي يراد بها
لفظها يحكم لها بحكم المفردات ومن هنا لم يحتج الخبر الى رابط
في نحو قولي لا اله الا الله كلام يحتاج اليه الخبر المفرد الجامد قال ابن
هشام وبعد فعندي ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة
دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف
لا الى الجملة الا ترى ان المعنى ظهر لي جواب اقام زيد اي جواب
قول القائل ذلك انتهى قال الدماميني يمكن ان يكون هذا راجعا لقول
ومن ذهب لي قوله اعني ان الاسناد في التحقيق الى مضاف
محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف المضاف واقيمت الجملة مقامه
جعل الاسناد اليها وتقدير ذلك مع كون المعلق استفهاما ما ذكره
المص واما اذا كان غير استفهام نحو ظهر لي جواب ما قام زيد فيقدر
الاصل ظهر لي مضمون ما قام زيد اي ظهر لي انتفاء قيام زيد لا

لا ان ذلك هو مضمون تلك الجملة ومعنى يعجبني يقوم زيد يعجبني قيام زيد
فلم يخرج المسند اليه بهذا التاويل عن ان يكون اسما وغاية هنا ان
التاويل وقع بغير واسطة حرف مصدري فهو كما يقولوا الكلام في نحو
قمت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة
من خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا مؤولة عندهم
بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع في هذا لانه قد وجد مطردا في
الاضافة كما مثلنا وفي باب التسوية نحو سواء علي اقمت ام
قعدت اي قيامك وقعودك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن
اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن فهشام وثعلب ومن
يقول بقولهما الحقوا مثل يعجبني يقوم زيد بتلك الابواب والبصريون
منعوا منه هذا الذي ينبغي ان يحمل كلامهم عليه فيما يظهر لي والله اعلم
انتهى كلامه في شرحه على المغني وقد تعرض ابن هشام على هذه
المسئلة في اربعة مواضع من هذا الكتاب في الباب الثاني في
الجملة المفسرة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وفيه في
الجملة الواقعة مفعولا من الجمل التي لها محل وفيه في الجملة التابعة
لجملة لها محل منها لفظا وفي الباب الخامس في النوع السادس
من الجهة السادسة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب
من جهتها **فائدة** من الغرائب كون الفاعل مجرورا وقد
الغزه نظما المحقق الدماميني بقوله ايا علماء الهند اني سائل

فنوا بتحقيق مربطه السر اي فاعله بالفعل اعرب لفظه
بجر ولا حرف يكون به الجر وليس بمحكي ولا بمجاور لدى الخفض
ولا لسان للبحث يضطر فهل له من جواب عندكم استفيده
فمن بحركم ما زال يستخرج الدر قال الشيخ سبقه الى اللغز في ذلك
ابو سعيد فرج بن قاسم النحوي الاندلسي المعروف بابن لب
في منظومته النونية في الالغاز النحوية فقال ما فاعلا بالفعل
لكن جره مع السكون فيه ثابتان وفي شرحها يعني الصنبر من
قول طرفة بجفان تعتري نادينا من سديف حين هاج الصنبر
قال الدماميني وانما نظمته مريدا به بيت طرفة اعتمادا على توجيه
ابن جني وذلك انه انشد في الخصائص له قوله بجفان البيت
والجفان جمع جفنة وهي كالقصعة وتعتري اي تغشى محتاجا
والسديف سنام البعير او الناقة والصنبر بصاد مهملة مكسورة
فنون مشددة مفتوحة فباء موحدة ساكنة فراء هو البرد قال
ابن جني في توجيه ذلك كان حق هذا اذا نقلت الحركة ان تكون
الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل
يعني المصدر كانه قال حين هيج الصنبر يعني انه نقل الكسرة
في الوقف الى الباء الساكنة وسكنت الراء وهذا من الغرائب
فان الصنبر لا شك في كونه فاعلا بهاج لكنه اعربه بالكسر نظرا
الى ان الفعل في معنى المصدر المضاف الى هذا الفاعل ثم نقل

مجلسنا

الكسرة قال

الكسرة قال الدماميني وقد استشهد الجوهري ببيت طرفة على ان الصنبر
بكسر الباء شدة البرد فجعل الكسرة اصلية لا منقولة وجوز ان تكون
الباء ساكنة في الاصل ولكن حركت بالكسر للضرورة وعلى هذا فلا يرد
اللغز عليه انتهى وفي القاموس غداة صنبر وصنبر بكسر النون
المشددة وفتحها باردة وحارة ضد والصنبر الريح الباردة والث
من ايام العجوز وصنبر الشتاء شدة برده واما قول الشاعر نطعم الشحم
والسديف ونسقي المحض في الصنبر والصراد بتشديد النون وكسر
الباء فللضرورة **مقصد في التنازع** ويسمى ايضا الاعمال
قال الازهري وهذا عند الكوفيين اشهر وحقيقته ان يتقدم عاملان
او اكثر ويتاخر معمول مطلوب لكل منهما من حيث المعنى وينبغي هيهنا
الاطلاع من امور **الامر الاول** انه اقتصر ابن الحاجب في الكافية
على ذكر الفعلين وليس بمستقيم لجهات **الاولى** انه قد يكون التنازع
بين اكثر من فعلين اربعة فاكثر كما هو ظاهر كلام ابن مالك في شرحه
وجعله ابن عقيل ظاهر كلام ابن عصفور ايضا وقيل لم يوجد اكثر
من ثلثة ومن الشلوبين الاعمال ان يتقدم عاملان او ثلثة ومن هذا
ظهر عدم استقامة اقتصاره في ايضاحه على الاثنين وعلى وفقه
في التوضيح والواقع في **الثانية** انه قد يكون التنازع بين اسمين شبيهين
بالفعل **الثالثة** انه قد يكون بين فعل واسم يشبهه ولهذا لم يستقم
قوله في الايضاح ان يذكر فعلان او شبههما وعلى وفقه في التوضيح

رابعة

الرابعة انه قد يكون بين لعل وعسى كما نقل في الايضاح
انهم قالوا في لعل وعسى زيد ان يخرج انه على اعمال الثاني لعدم صحة لعل
زيدا ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمول لعل للقرينة قال وقالوا لو
اعمل الاول لقيل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يؤتى عسى
زيد خارجا وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى انتهى واعترضه
الدماميني بان خبر لعل يقترن بان كثيرا فكيف يجب عند اعمال الاول
ان يؤتى خارجا وان محذورا في حذف منصوب عسى الثاني انه قد
لا يعرف التصريح الفعلين بكونهما مذكورين وهو يقتضي ان لا تنازع
بين العاملين المحذوفين او المحذوف احدهما وقد قال بعض لو قلت
من ضربت واكرمت فقال لك قائل زيدا اي ضربت واكرمت زيدا
كان من التنازع وقال بعض ان التنازع لا يتاتى بعد النطق وانما يكون
قبله بحسب القصد لا غير الثالث انه اختار ابن مالك في التسهيل
جواز التنازع بين فعلي تعجب فتقول ما احسن واجمل زيدا اذا اعملت
الثاني وما احسن واجمله زيدا اذا اعملت الاول قال ابن عقيل نص
على ذلك المبرد في المدخل وشرط المص في الشرح في الجواز اعمال الثاني
حتى لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله فيجوز الصورة الاولى وتمتنع
الثانية ويجوز احسن بز واعقل بزيد ويمتنع احسن واعقل به بزيد
للفصل قال وصرح بان شرط باب الاعمال جواز عمل كل من العاملين
في التنازع انتهى وجعل منع هذه المسئلة مذهب سيبويه ونسبه هو

الى بعض النحويين

الى بعض النحويين الرابع انه قال في التسهيل ولا يمنع التنازع
تعدي الى اكثر من واحد قال ابن عقيل بدليل ما حكاه سيبويه من قول العرب
متى رأيت او قلت زيدا منطلقا على اعمال رأيت ومتى رأيت او قلت
زيد منطلق على حكاية الجملة بقلت قال وقاس المازني وجماعة
ما يتعدى الى ثلاثة على ما يتعدى الى اثنين فتقول في اعمال الاول
اعلمني واعلمته اياه اياه زيدا عمرا قائما ومنع بعض النحويين في التنازع
الى اثنين او ثلاثة وصرح الجرمي وجماعة بمنعها في ما يتعدى الى ثلاثة وقالوا
لم يسمع من العرب في نظم ولا نثر وباب التنازع خارج عن القياس
فيقتصر فيه على المسموع ونقل عن الجرمي منعها في ما يتعدى الى اثنين
والسماع يرد على من منع في ما يتعدى الى اثنين والقياس في ما يتعدى الى الثلاثة
ولا نسلم خروج الباب عن القياس مطلقا انتهى الخامس
انه لا يقع التنازع بين حرفين لان الحروف لا دلالة لها على الحدث
حتى تطلب المعمول وعن ابن العلج جوازه بينهما مستدلا بقوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فتنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان
ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى
واعترض عليه بان مقتضاه انه لا يصح ان تعمل لم في تفعلوا في محل
لم تفعلوا وليس كذلك فالاظهر في الرد ان يقال لا حاجة لدعوى
التنازع لان لم طالبة لتفعلوا وان لم تفعلوا فالعامل في لم
تفعلوا لم لا ان وقيل تفعلوا مجزوم بلم لا بان لان لم عامل يليه

قال في التوضيح

عاملية

الاتصال بمعموله ولم يقع الا مع المستقبل في اللفظ وان قد يدخل على الماضي صح
في اللفظ وقد يدخل على الاسم نحو وان احد من المشركين **السادس** انه
لا تفاوت في المسئلة بين ان يكون العاملان متفقين في العمل نحو
قام وقعد زيد وضربت واكرمت عمرا واقائم وقاعد الزيدان وزيد
ضارب وقاتل عمرا اقائم وقعد زيد وزيد ضارب ويكرم عمرا
ومررت واحسنت الى زيد وبين ان يكونا مختلفين فيه نحو ضربني
وضربت الزيدين وضربت وغضبت على زيد وزيد قائم وضاحك
ابوه والامثلة الحاصلة من كون العاملين فعلين او اسمين او
مختلفين اثنا عشر مثالا والتمثيل واضح **السابع** ان التأخر
في المتنازع فيه كما اشترطناه شرطه ابن مالك في التسهيل وابن الحاجب
في الكافية والرضي وابن هشام في التوضيح وصاحب الوافي في الوافي
ونسبه ابن عقيل الى الشلوبين فلا تنازع في المعمول المتقدم على العاملين
نحو زيدا اكرمت ويكرم لان كلا منهما قد اخذ معموله وكذا في المتوسط
بينهما نحو ضربت زيدا وضربني وضربت زيدا واهنت لان العامل الاول
قد تسلط عليه ولا مخالفة للاصل في اعماله مع تساويهما في القرب واجاز
الاول بانه هيئة وعن الفارسي جوازه فيه وعن المرادي جوازه
في الصورتين واجازه بعض المغاربة في الصورة الاولى واستدل
بقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم وعلى هذا ربما وجب التقديم نحو
اي رجل ضربت وشتمت وقال بدر الرضي وعبارة قد بينا ربما

ما هو قبلها

ما هو قبلها اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت
وقعدت واياك ضربت واكرمت قال الرضي واعترضه
البدر الدماميني فقال يلزم عليه عدم اعمال الثاني تقدم ما في حيز العطف
عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو افلم
يسيروا فجعلوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت
عليه لفظا واجاب بان هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو
مقصور عليها عندهم انتهى واعترض عليه ايضا بان الحذف
في الاختيار انما هو في المتأخر لا في المتقدم لان الاول اليه
اقرب واهم **الثامن** انه اشترط ابن مالك في التسهيل كون
المعمول غير سببي مرفوع وتبعه المرادي ونسبه ابن عقيل الى ابي
الحسن ابن خروف والشلوبين فاذا قلت زيد قام وقعد ابوه
او زيد قائم وقاعد ابوه لم يكن من التنازع لانك ان اعملت
الثاني خلا الاول من ضمير المبتدأ وكذا ان اعملت الاول خلا الثاني
منه فيلزم عدم الارتباط بالمبتدأ قال ابن عقيل فان سمع مثله
حمل على ان السببي مبتدأ مخبر عنه بالعاملين السابقين والجملة خبر الاول
قال ومنه قول كثير * قضى كل ذي دين فوفى غريمه * وعزة ممطول
معنى غريمها انتهى قالوا ولو قصد فيه التنازع يلزم عدم ارتباط
رافع الضمير بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره وقال بعض
ان رفع غريمها بمعنى يكون ممطولا قد جرى على غير من هو له فيلزم

ظهور الضمير وان رفع بمطول فهو خطأ لانه قد وصف بمعنى وان اسم
الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت
بضارب ظريف زيدا هـذا فالمنصوب السببي مثلا لا يعمل فيه
التنازع نحو زيد ضرب واكرم اخاه قال ابن عقيل لانه لا يضمر بل
يحذف وقال الرضي لان الربط موجود بالضمير المستتر او بالمضاف
اليه السببي وعن الشاطبي منع التنازع في السببي المنصوب لانه ان
اعملت الاول او الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم
عندهم عليه وعن ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين
مضاف ومضاف اليه وهذا ما لا سبيل اليه وفيه انه لا شك
في جواز زيد ضرب اخاه واكرمه فالوجه الفرق بين التقديم والتأخير
والوجهان المذكوران في السببي المرفوع يأتيان في المنصوب ايضا
اما الاول فلان احد العاملين يعمل في السببي والآخر يعمل في ضميره فيلزم
عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ واما الثاني فلان في نحو زيد ضارب
ومهين اخاه ان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في
الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو
خطأ لانه قد وصف بمهين والوصف لا يعمل فالوجه امتناع التنازع
في السببي مطلقا لكنه يجوز في البيت عند البصريين لحصول الربط
بالضمير القائم مقام الظاهر او الربط بالمعنى ويجوز عند الكوفيين ايضا
على ثلاثة مذاهب لهم ذكرها الشيخ ياسين ابن الشيخ زين الدين

العليمي

العليمي الحمصي في حاشيته على التصريح فليراجع ثمة **التاسع** ان نحو
ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع وفاقا لابن
مالك والازهري وعن ابن الحاجب كذلك وادعى صاحب الوافي
عليه الاطباق قال الدماميني وفي كلام التفتازاني ما يشير الى عدم
الاتفاق فانه قال في شرح المفتاح واما ما جوزه الكسائي من حذف
الفاعل في باب التنازع والجمهور في مثل ما ضرب واكرم الا انا فلم يوجد
في كلام العرب هذه عبارته وشهادته بانه لم يوجد في كلام العرب
مرجوحة بما يأتي بعد عنا من قراءات عمر ووجه حمل المثال على الحذف انه
لو كان منه للزم ~~اخلاء الفعل الملغى~~ في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة
ضمير غائب على ضمير متكلم وعن ابن الحاجب انه لو كان من هذا الباب
لوجب ان يكون في احدهما ضمير لانهما موجهان الى الفاعل فيقال مثلا
ما ضربت وما اكرم الا انت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينفي اصل
الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه وقيل غير ذلك فهو
من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية عليه والتقدير
ما قام احد وقعد الا زيد فحذف احد كما حذف في قوله عز وجل وان
منكم الا واردها واسند قعد الى ضمير احد والا زيد بدل او هو من
باب الحذف الخاص والتقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد قال
ابن عقيل لكن يلزم على هذا حذف الفاعل وهو من قواعد البصريين
انه لا يحذف بل زعم ابن عصفور في شرح الايضاح ان حذف

الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا عند الكوفيين قال وهذا
التركيب مسموع من العرب قال يا صاحب قلبي واصباه وتيّمه الا كواعب
من ذهل بن شيبانا وقال يا جار ابا وان اجدى محاوله الا
امره لم يضع دنيا ولا دينا قال وهو مقيس وتخريج المسئلة
على مذهب الفراء في قام وقعد زيد ضعيف لضعف المذهب المذكور
انتهى فظهر ان اطلاق ابن هشام في النوع الثالث عشر من
الباب الخامس من المغني القول بامتناع حذف الفاعل مستدرك
وقد حاول بعضهم الجواب عن ذلك فقال الممتنع حذف الفاعل
لفظا ومعنى اما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه
فان الا انت مثلا فاعل لها معنى وان كانت من حيث اللفظ لا محل لها
اقول لو كان مراده حذف الفاعل لفظا ومعنى وانه هو الممتنع لكان يجب عليه
ان يعد من الحذوف الجائزة حذف الفاعل لفظا مع وجوده معنى
وما فعل ذلك في كتابه والعجب منه انه عد في الباب الخامس من الحذوف
حذف اداة الاستثناء وقال لا اعلم ان احدا اجازه الا السهيلي قال
في قوله تعالى ولا تقولن لشيء الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل
اخلم ينه عن ان يصل الا ان يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهي لانك
اذا قلت انت منهي عن ان تقوم الا ان يشاء الله فلست بمنهي
فقد سلطته على ان يقوم ويقول شاء الله ذلك وتاويل ذلك ان
الاصل الا قائلا الا ان يشاء الله وحذف القول كثير انتهى ملخصا كلامه

حذف اداة

حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا انتهى وقد عرفت من اجازه
غير السهيلي هنا وخالف بعضهم في المسئلة وقال انه من الشائع
مع قوله يحذف الفاعل قال ولكن الضرورة الجأت في المثال الا الحذف
فامتنع الاضمار لما بينا اعنى من الفساد والحذف من حيث هو حذف
لا ينافي الشايع كما في حذف الفاعل عند الكسائي وحذف المنع عند الجميع
قال اللاهيجي في المنهل الصافي واقول الممتنع هنا انما هو الاتيان بالضمير المتصل
لما يترتب عليه من فساد المعنى واما المنفصل فلا فساد مع الاتيان به فلو
قيل ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا وما قام الا هو وقعد الا زيد فقال
فان قلت وما يشكل على هذا القائل انه يلزم ان يكون الشائع في الاسم
والحرف قلت لا يلزم بل الشائع عنده انما وقع في الموجب بالحرف
فاذا اتى بضميره التي به موجبا وجب اجتلاب الحرف كما وقع التنازع
في الاسم الموصوف بحرف الجر نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة
انتهى كلامه العاشر انه لا بد من ارتباط العاملين اما بعاطف
كما في قام وقعد اخواك او عمل اولهما في محل جملة منها الثاني نحو وانه كان
يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله
احدا او كون الجملة الثانية منها الثاني جوابا للاول اما جوابية
الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتوني افرغ عليه قطرا او جوابية
السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك من اوجه
الارتباط فلا يجوز قام قعد زيد نص عليه ابن مالك في التسهيل

وابن هشام في المغني ونسبه بعض إلى ابن عصفور وعن ابن مالك
أن الثاني في المثال توكيد للأول فهو كالساقط والعمل للأول وانه
يجوز أن ينسب العمل إليهما لكونهما شيئا واحدا وعلى التقديرين ليس من
التنازع ولهذا قال ٭ فأين إلى أين النجاة ببغلتي ٭ أتاك أتاك
اللاحقون احبس احبس ٭ إذ لو كان منه لقال أتاك أتوك أو أتوك
أتاك قال ابن عقيل يحتمل أنه أضمر مفرداً كما حكى سيبويه في ضربني وضربت
قومك وعلى هذا يكون البيت من التنازع وعن الفارسي أن قوله
فهيهات هيهات العقيق وأهله من باب الإعمال وعن ابن أبي
الربيع أن قام وقعد زيد من التنازع هذا فلذلك بطل قول الكوفيين
أن من التنازع قول امرئ القيس ٭ ولو أنما أسعى لأدنى معيشة ٭
كفاني ولم أطلب قليل من المال ٭ ولكنما أسعى لمجد مؤثل ٭ وقد يدرك
المجد المؤثل أمثالي ٭ وأنه حجة على رجحان إعمال الأول لأن الشاعر
فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني وترك إعمال الثاني
مع تمكنه منه وسلامته من الحذف ووجه البطلان اختلاف
مطلوبي العاملين فإن كفاني طالب للقليل وأطلب طالب للملك محذوفاً
للدليل وليس طالباً للقليل مع أنه لو كان طالباً له يلزم فساد المعنى
لأن لو تقتضي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين أو منفيين فإن
كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود
المال منفيان وإن كانا منفيين وجب ثبوتهما لأن نفي النفي إثبات

نحو لولم

نحو لو لم تزرني لم أكرمك فالزيارة والإكرام منتفيان وإن كان أحدهما
مثبتاً دون الآخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني
أكرمك ولو شتمتني لم أكرمك فلو كان البيت من التنازع لوجب
تقديره ولم أطلب معطوفاً على كفاني وحينئذ يلزم كونه مثبتاً لأنه داخل
في حيز لو مع المفهوم من لو وإذا امتنع النفي جاء الإثبات فيكون
قد أثبت طلبه للقليل بعدما نفاه بقوله ولو أنني أسعى لأدنى
معيشة كفاني فظاهره أنه إنما يلزم التناقض لو كان السعي والطلب بمعنى
واحد وهو ممنوع فلم لا يجوز أن يكون سعيه للقليل بمعنى عمله و
اكتسابه منفياً ومجرد طلبه إياه من غير عمل واكتساب ثابتاً فلا
تناقض ولا يجوز أن يقدر لم أطلب مستأنفاً لأنه لا ارتباط حينئذ
بينه وبين كفاني ولا أن يكون الواو للحال لأنه يكون من التنازع فإنك
إذا قلت لو دعوته لأجابني غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء
والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني
فكأنه قال لو كنت ساعياً لأدنى معيشة حينئذ لكفاني القليل غير طالب له
فيكون الفعلان موجهين إلى القليل بهذا الاعتبار وقد علل الأول
وأجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجه به
قول من قال بالتنازع فيه وذلك لأن الكفاية إنما هي على تقدير
السعي لأدنى معيشة فلا يجوز تقييدها بعدم الطلب كما يشهد
به الناظر الصحيح من ذي فطرة سليمة ولأنه يلزم أن تكون

كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفة على طلبه ولأن حكم النفي اذا
دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له
خصوصًا فيلزم ان يكون لم اطلب عبثًا لكونه قيدًا للكفاف الواقع جوابًا
للو المقتضية لانتفاء جوابها ويلزم ان يكون قائل البيت غير طالب
للقليل وطالبًا له ولأن كون الواو للحال راجح بالنسبة الى كونها
للعطف والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود
لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحًا والمقصود
مرجوحًا هذا وذكر بعض المحشين في توجيه الاستدراك في البيت الخ
انه لما ذكر في البيت السابق انه لو كان يسعى في تحصيل المال لادنى
معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فربما توهم متوهم
ان سعيه ليس لحجة ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله لحجة
المجد ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلامًا طويلًا
فائدة البيان لامرء القيس من قصيدة طويلة وهي التي فيها بيته
المشهور في وصف العقاب كان قلوب الطير رطبًا ويابسًا لدى
وكرها العناب والحشف البالي قيل هي تاكل الحيات الا رؤسها
والطيور الا قلوبها وبدأ بعد هذا البيت وفيها الا عم صباحًا ايها الطلل
البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي وهل يعمن من كان احدث
عهده ثلثين شهرًا في ثلثة احوال وعن الجوهري ان عم صباحًا
كلمة تحية كانه محذوف من نعم ينعم بالكسر كما تقول كل من اكل يأكل

فحذفت الهمزة والنون استخفافًا قال الدماميني وهذا ليس بقياس وعن
بعض شارحي المعلقات ان في عم صباحًا لغات احديها
انعم صباحًا بالفتح من نعم ينعم كعلم يعلم الثانية انعم بالكسر من نعم ينعم كحسب
يحسب وانه لا ثالث لهما على الصحيح الثالثة عم بالفتح من وعم يعم كوضع
يضع الرابعة عم بالكسر من وعم يعم كوعد يعد وعلى ثبوت هاتين
الاخيرتين نعم هو وعم جاريان على القياس وعن الاعلم ان
معنى وعم كمعنى نعم وصباحًا نصب على الظرف او التميز عن النسبة
والطلل ما شخص من آثار الدار والعصر بضمتين هو الدهر وفيه لغة بضم
العين واسكان الصاد ولغة اخرى بفتح العين واسكان الصاد
وبهما جاء القرآن وعن ابن جني ان في ثلثة احوال في تقدير في عقب
ثلثة احوال ولا دليل على هذا المضاف وهذا نظير اجازته جلست زيدًا
بتقدير جلوس زيد مع احتماله لان اصله الى زيد قال الدماميني
لا معنى لقوله ثلثين شهرًا في ثلثة احوال من ارادة البعضية
اذ لا يكون الثلاثون شهرًا بعض ثلثة احوال يكون بعض اربعة
وخمسة واكثر فلا يظهر لتخصيص الثلثة بالذكر معنى طائل وان كانت هي
اول المراتب التي توجد فيها الثلاثون شهرًا نعم يمكن ان تكون من
لابتداء الغاية اي ثلاثين شهرًا ابتدءت من ثلثة احوال اي من
انقضائها فيكون المراد خمسة اعوام ونصفًا وهو المعنى الذي
ادعى فيه ان في بمعنى مع لكن بطريقة اخرى غير تلك قال

الشيء بل بنظر التخصيص الثلاثة بالذكر عند ارادة البعضية معنى طائل
غير كونها اول مراتب وجوه الثلاثين شهرا وحذف المعنى هو ناء الوزن
بها والجناس في البيت دون خلافها اشهر وقيل الاحوال جمع حال
لا حول اى في ثلثة حالات نزول المطر وتعاقب الرياح وورود
الاشهر واقول يمكن ان يكون المراد بها الماضي والحال والاستقبال
وانت تعلم ان توجيه الشيء لا يصدده درك المطلب يختار البصريون
في باب الاعمال اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول والكوفيون
اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وعن بعض النحويين انهما يتساويان
في العمل دليل البصريين ورود الاستعمال الشائع عليه وعن ابن
مالك ان اعمال الثاني مع قلته لا يكاد يوجد الا في الشعر وعن
النحاس انه حكى بعض النحويين ان الكوفيين يختارون
اعمال الاول وانه لم يجد ذلك على ما حكى وان اصل المعمول ان
يلي عامله والثاني اقرب من المعمول فالاولى ان يستبد به دون
الابعد وانه لو اعمل الاول في نحو قام وقعد زيد بالعطف لفصل بين
العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة ولعطف على الشيء وقد بقيت منه
بقية وكلاهما خلاف الاصل ودليل الكوفيين ان الاول
اول الطالبين واحتياجه الى المطلوب اقدم من احتياج الثاني
اقول يمكن المناقشة فيه بانه لما كان الاول اقدم احتياجا
الى المطلوب من الثاني فلم ينتظر الى ذكر المطلوب فاعطى مطلوبه

وانت تعلم ان [illegible]

معمولہ

مضمرا فيهما وكان العمل للثاني ولك استدلال لهم فيما تقدمت اداة القسم
على كلمات الشرط وفي عكسه فان اعتبار القسم واخذ الجواب له اولى في
الاول واعتبار الشرط اولى في الثاني لان الاول وان كان ابعد من
الثاني الا ان هذا البعيد يقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله
والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله ودليل
التساوي ان لكل منهما مرجحا والاعتضاد مع البصريين واذا
تنازع ثلثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قال الازهري
واما المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه
من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه الامران لم ار في ذلك
نقلا انتهى وعبارة ابن مالك في التسهيل في هذا المقام والاحق
بالعمل الاقرب لا الاسبق خلافا للكوفيين ومن الدلائل وما احسن
تعبيره بالاقرب والاسبق لكونه مع افادة الحكم مشعرا بالشبهة
كل من اهل البلدين ولشموله ما اذا كان التنازع في اكثر من عاملين
وان كان بصدد ذكر العاملين على الخصوص انتهى فافاد ان الثاني
اولى بالاعمال من الثالث عند الكوفيين ومن الاول عند
البصريين وعلى هذا يجب ان تحمل المسئلة هذا فان تنازعا
واعملنا الثاني اضمرنا المعمول في الاول مطابقا للاسم المتنازع
فيه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فتقول
ضربني واكرمت زيدا ضرباني واكرمت الزيدين ضربوني

واكرمت الزيدين ضربتني واكرمت هندًا ضربتها في واكرمت
الهندين ضربتني واكرمت الهندات قال بعض المحشين هذا
فيما لم يستو فيه المذكر والمؤنث نحو جريح وقتيل هند فانه لا يضمر
على وفق الظاهر بل يضمر مفردًا مذكرًا لا غير انتهى ويجب ان تجعل في
في اضمر في الاول للمعية على ما ذهب اليه البصريون في
القسم الثاني من المبتدء ولا حاجة اليه على مذهبنا فيه وسيأتي
بيانه في مبحث المبتدء ان شاء الله تعالى ولا نذكره للزوم التكرار
وليس منه اظهار المفعول في نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقًا
لا خصوصه اللفظ افرادًا وتثنية ولا لحذفه ان كان فاعلًا لعدم
جواز حذفه واما حذف فاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم
الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر فانه نسب الى سيبويه ان بهم فاعل عنه
فلان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظًا ولا تقديرًا
والمثالان من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيًا والحذف
في باب التنازع منسي كذا قيل واعترض عليه بانه لو كان منسيًا
لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدًا منزلًا منزلة
اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود
الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد وفيه ان عدم
اقتضاء المفعول بعد قطع النزاع بحذفه لا ينافي كونه من باب التنازع
وعلى وفقه اجيب عن الثاني واجيب ايضًا بان مثل ما ضرب

واكرم الا انا في

واكرم الا انا في عدا المستثنى وزيد ومن ترجيح رفع قوم
فهو منهم وبان نحو اسمع بهم وابصر في رفع المفعول للزوم الجار وكون
فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله ويلزمنا الاضمار قبل الذكر و
لا باس به لجوازه في العمدة بشرط التفسير وفصل بعض المحشين بان
الغرض ان كان منحصرًا في رفع الالتباس وازالة الحيرة كما في ضمير الشان
وضمير نعم رجلًا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نص
في كونه مرجعًا وان لم يكن منحصرًا فيه بل كان مذكورًا لكونه فاعلًا او
مفعولًا الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان في العمدة لان المفسر
لا يتعين ان يكون مرجعًا فلا تزول الحيرة ومنهم من جوز في العمدة
كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر
لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وان لم يكن نصًا فيه انتهى والمشهور
عن الكسائي حذف الفاعل حذرًا من الاضمار قبل الذكر فيقول ضربني واكرمني
الزيدان قال ابن عقيل وقال ابن هشام من الكوفيين واختاره من
المغاربة السهيلي وابو جعفر بن مضا انتهى وما فر اليه اشنع مما فر
عنه فحاله كما قيل فكنت كالساعي الى مثعب موائلًا من سبل
الراعد وعن الفراء منع اعمال الثاني اذا اقتضى الاول الفاعل قال
الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضًا
للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان تعمل العاملين في المتنازع
فيكون الاسم الواحد فاعلًا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين

على انه واحد مدلول على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات
الحقيقية قال وجاز ان ياتي بفاعل الاول ضميرا بعد المشارع نحو ضربني
واكرمني زيد هو حيث جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار
قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية
نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المشارع
كما رأيت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل
الذكر وحذف الفاعل انتهى كلامه ويخالفه ما نقله ابن هشام عن
الفراء في الباب الرابع من المغني عند عده المواضع التي تعود
الضمير فيها على ما تاخر لفظا ورتبة في نحو قام وقعد اخواك فاعلا
ونقل الشمني عن شرح التسهيل لابن ام قاسم ان المشهور عن الفراء
في هذه المسئلة وجوب اعمال الاول ومنع اعمال الثاني ونقل عنه
ابن مالك انه يجيز اعمال الاول في هذه المسئلة بشرط تاخير الضمير
فيقول ضربني وضربت قومك هم فرارا من الاضمار قبل الذكر قال ابن
النحاس ولم اقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك
وهو الثقة فيما ينقله انتهى وقد نقل ذلك ايضا بعض متاخري
المغاربة ونقل عن الفراء ايضا انه يقتصر مثل ضربني وضربت زيدا
على السماع حكاه في البسيط انتهى ما نقله عن شرحه للتسهيل وفي
شرح الايضاح في باب الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند
احد من البصريين ولا من الكوفيين وما حكاه البصريون

في اوائل الربع

عن الكسائي انه يجيز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيدين
باطل بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها هذا
وان كان الاول طالبا للمفعول واستغنى عنه يحذف
ولا يقدر مؤخرا لانه فضلة يحذف في السعة فكيف اذا احوج اليه
لزوم الاضمار قبل الذكر وقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهارا فكن في الغيب احفظ للود ضرورة عند الجمهور ومن المالكية
انه يجوز ضربته واكرمني زيد على قلة قالوا وان لم يستغن عنه
اظهر ولم يحذف نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فانه
لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون مفعولي [المفعول به م]
هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر
المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي
اعطيت فان كل واحد منهما مفعول براسه نحو قولك اعطيت زيدا
درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر
في الفضلة لا في العمدة فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا
الاظهار ذكره الرضي واعترض عليه بانه واقع لان كلا منهما في اللفظ
مفعول براسه كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة صيغة الغيبة وعلى ان يجعل
الفاعل الموصول اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر
ايها الناطق المرقش عنا عند عمرو وهل لذاك انتهاء لا تخلنا

على غرائك انا طالما قلد وشجينا نه علاء اى لا تحملنا احد الاداء
نحذف ثانيها وثانيها بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل
هي امتناع حذفه وهي متحققة هيهنا وثالثها بان امتناع الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد
الذكر واجيب عن الاول بانه يمكن ان يجعل هو في الاية من وضع
الضمير المرفوع موضع المنصوب وعن الثالث بانه يلزم الفصل
بين المبتدأ والخبر باجنبي وهو قبيح لا سيما اذا صار في تقدير اسم
مفرد ويمكن ان يجاب عن الثاني بان علة امتناع الحذف في الفاعل
اصلية وهي كونه عمدة في الاصل بخلافها في المفعول المذكور فانه
فضلة في الاصل وعمدة لعارض التركيب واقول يرد على ما ذكره
الرضي وقد جاء به ولا يحسبن الذين يبخلون الاية على قراءة
الياء التحتانية وعلى ان يجعل الفاعل ضمير الرسول او ضمير احد وعلى
قراءة التاء الفوقانية لانه يقدر على التقديرين مضاف اي
بخل الذين ولا شك ان المفعول الاول ح مركب من جزئين
المضاف والمضاف اليه وقد حذف جزء منه وهو المضاف
قال ابن عقيل في شرح التسهيل واجاز الكوفيون في نحو ظننا في
منطلقا وظننت الزيدين منطلقين مع هذا الوجه المسوق
عليه الكلام الحذف لدلالة منطلقين فتقول ظنان وظننت
الزيدين منطلقين واضماره مؤخرا على وفق الخبر عنه

لتضمن المعنى المفرد فتقول ظنانه وظننت الزيدين منطلقين اياه وفيه
مذهب آخر وهو اضماره مقدما فتقول ظننيه او اياه وظننت زيدا
منطلقا هذا وان اعمل الاول فلا يخلو الثاني من ان يكون طالبا
للفاعل او للمفعول فان كان للفاعل وجب الاضمار في الثاني على وفق
الظاهر اجماعا كقولك ضربت وضربوني الزيدين وليس اضمارا قبل الذكر
لان الزيدين معمول الفعل المتقدم فهو في المعنى متقدم على الفعل الثاني
وان كان للمفعول فالمختار عند البصريين والكوفيين كما صرح به الرضي ان
يضمر بارزا ويجوز حذفه اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين
فاذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان فلا اقل من ان يشتغل بما يقوم مقام
المطلوب ويخلص لئلا يظن لعدم تاثيره فيه مع قربه منه انه ليس مطلوبه
وانه موجه لا لغيره واما جواز الحذف فلكونه فضلة ولا حاجة تلجئ الى
ذكره ذهب اليه ابن مالك في التسهيل وابن الحاجب في الايضاح والكافية
وصاحب الوافي ونسبه ابن عقيل والازهري الى السيرافي قال بعض الحفاظ
يعني الناظرين امام النحو اشعاعد في اعمال الاول وهو يعني وقعت
شعاعه واعمل الجواذ ضميره وحذفه وصرح في التوضيح بامتناع الحذف
قال لان في حذفه تهيئة العامل عن العمل وقطعه عنه والبيت ضرورة
انتهى ونسبه ابن عقيل الى ابي علي وبعض المغاربة والتهيئة عبارة
عن ايلاء العامل ما هو معمول له معنى وقطعه عن العمل فيه هو عدم عمله
في لفظه وفيما اراده فلا يرد ان هذا الدليل يجري في الحذف من

الاول لما لم ينفصل من المعمول بالعامل الثاني وخلو الثاني عن الضمير
بعد ان كان المختار عمله في قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله
جل ذكره آتوني افرغ عليه قطرا دليل للبصرية على ان المختار اعمال
الثاني والا لكان افصح الكلام على غير المختار قالوا وان كان في
التركيب مانع من الاضمار والحذف فلا سبيل الا الى الاظهار وذلك
اذا كان ذلك المعمول احد مفعولي باب علمت نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا فلم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي
حسبت ولا اضماره لانه لو اضمر مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما
مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمر مفردا
ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول وما وجب بكل واحد
بعينه فلما امتنع الحذف والاضمار وجب الاظهار واورد ان
للشارح قدس سره في صلاحية مفعوليها واجيب بالتفاتنا في الاتصاف
بالانطلاق فالعاملان توجها الى المفعول الثاني من الجهة العامة
وبانا لا نسلم امتناع الشارح لو كان الافراد او التثنية او الجمع
او التأنيث او التذكير لان كلا للمنطلق وشيئا منها غير لازم بل هو مع
افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول
المفرد والمثنى في منطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون
منطلقا مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الآخر ان يكون

مفعوله فيبقى على افراده وفي شقي الاستدلال نزاع اما في الاول
فلما سبق من وقوع حذف احد مفعولي باب علمت واما في الثاني
فلانا لا نسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم يلتبس
المخالفة بينهما قال تعالى فان كانت واحدة وقيل فان كن نساء
والضمير لاثنتين ولا دخل للاضمار قد يأتي على المعنى المقصود فنحو حسبني و
حسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا
مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدين
قائمين وحسبت وحسبتني اياه هندا قائمة وحسبني وحسبتها
اياها هند قائما قال الرضي وفي كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي
بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدأ والخبر في الاصل
انتهى **الاصل الثاني** في المبتدأ والخبر ويشتمل على فصلين (١٧ الكلام فيهما)
وتعليقات **الفصل الاول** المبتدأ ما اخبر عنه مجردا عن
العوامل اللفظية معنى او ما اخبر به كذلك نعتا او بمنزلته رافعا
لمكتفى به عن الخبر واقعا بعد النفي او الاستفهام وقولنا
ما اخبر عنه يشمل الاسم الصريح نحو زيد قائم والمقدر نحو وان
تصوموا خير لكم **تبصرة** في اقل رجل يقول كذا الا زيد عن ابي
علي ان اقل مبتدأ حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف
اليه او هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان
وفي الاول اينما لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد

موجود كما لا يصح لقولك اقائم الزيدان موجود وقال بعضهم
نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدء
والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك
الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون قال
وانما ثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل اذا
اضيف الى النكرة فان كانت مفردة نحو مفرد وان كانت مثناة
او مجموعة نحو مثنى او مجموع بعده فيما اضيف الى المعرفة نحو افضل
الرجلين وافضل الرجال وانما ذهب الشارح في قوله الى على ما
ذهب اليه الرضي قال لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد
واقل من يقول ذلك الا زيد من نكرة لا بد لها من وصف
واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة
لما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه
في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك
البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفي الحكم عنه
ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه لطرحته
في التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالوجه بعد الا
في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل
على المعنى المؤول ابدا الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد
اي ما يقول ذلك الا زيد انتهى كلامه اعلام في رب خلاف

هل هو حرف او اسم ذهب الكوفيون والاخفش الى الثاني
واختاره الرضي ولا يخلو من قوة وياتي التفصيل في مبحث ٣٦٣ ور
حروف الجر ان شاء الله تعالى فاعرابه في التركيب رفع ابدا
على انه مبتدء ولا خبر له لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب
من النفي ولذا كان له صدر الكلام لان للنفي صدر الكلام و
لذا ايضا لا تدخل عليه النواسخ وهذا الذي اوهم البصريين
حتى قالوا بحرفيته وقولنا مجردا من قبيل ضيق فم
البئر فلا يرد ان التجريد يقتضي سبق وجوده واللام في العوامل
تصلح ان تكون للاستغراق والجنس والمراد على الاول
عموم النفي لا نفي العموم كما في قوله تعالى ان الله لا يحب كل
مختال فخور فلا يرد ان نفي الكلية يوجب نفي العموم لا عموم
النفي ولا اشكال على الثاني اذ المعنى تجرده عن ماهية
العوامل اللفظية وقولنا معنى ليشمل ما لم يكن فيه عامل لفظي
اصلا او كان لفظا وكان معدوما معنى نحو بزيد جوابا لمن
قال من قام اذ التقدير قام زيد ودخل حسبك في بحسبك
درهم من حيث ان الباء زائدة اذ وجودها كلا وجودها
وكذا من في ما في الدار من احد وكذا العلة نحو لعل ابي المغوار
منك قريب ورب في نحو رب رجل صالح كريم قائم لانها
اشبها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء واما قولهم

فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو وان عمرو معطوف على محل اسم
ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء فالجواب عنه قريب من الاول
وذلك لان لفظة ان لعدم تغيرها معنى الجملة صارت
كالحروف الزائدة التى لا فائدة لها فيها الا التاكيد — ٣ وان اخترنا
مذهب سيبويه فى لا رجل ظريف فى الدار وهو ان لا ليست
بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ ويشكل على مذهب الاخفش — ٣ فلا اشكال
والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها
منصوب الموضع ووجه ان لا ليس زايدا ولا جاريا
مجراه لتغيرها معنى الكلام بالنفى فاسمها اذن ليس بمجرد عن
العامل اللفظى وهو مبتدء والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع
و لا يفيد حمل الصفة المرفوعة على محل لا مع اسمها اذ هذا
المركب مجرد عن العوامل لانه خروج عن حد المبتدء فانه
ليس باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب
صار كاسم واحد وحذفنا قولنا معنى اولى من عدم ذكره
فيتكلف فى ادخال نحو بحسبك درهم بتخصيص العوامل بنواسخ
المبتدء وهى كان وان وظن واخواتها وما ولا كما ارتكبه
الزمخشرى وابن الحاجب لان صون الحد عن اللفظ
المجاز اولى وقولنا كلا اى مجردا عن العوامل لنخرج
نحو لا هيهات فلوبهم ان سلم انه رافع لمكتفى به وقولنا

او بمنزلته لادخال نحو اقوشى ابوك ونحو قولهم لانوك ان تفعل
لكونه مبتدء قائما مقام الفعل وهو ينبغى وان تفعل فاعل سد
مسد خبره فغلط من قال انه خبر لا فاعل لان نولك ليس
بوصف ويجيئ فيه الكلام مفصلا فى مبحث لا الشاء الله تعالى — ورح ١٣٩
ولم يصب من لم يذكره فى الحد كالزمخشرى وابن الحاجب وابن
مالك وابن هشام فى التوضيح وصاحب الوافى وقولنا
لمكتفى به لاخراج نحو اقائم ابوه زيد لعدم الفائدة مع قطع
النظر عن زيد وعدم سبق ذكره فزيد مبتدء مؤخر والوصف
خبر مقدم وابوه فاعله وقيل ان زيد مبتدء وقائم مبتدء ثان
وابوه فاعل اغنى عن الخبر والجملة خبر عن زيد نظير زيد قائم
ابوه ولم يصب ابن الحاجب فى الكافية حيث قال فى هذا القسم
رافعة لظاهر ولم يقيده بكونه مكتفى به لصدقه على
المثال المذكور على التقرير المذكور وعلى وفقه صاحب الوافى
وهو ليشمل الاسم الظاهر والضمير المنفصل نحو اراغب انت
عن الهتى ولم يتعد البصريون الى غيرهما والضمير المستتر نحو
اقائم وضارب زيد اذا اعملنا الثانى فان قائم مبتدء والضمير
المستتر فيه اغنى عن الخبر صرح به الشيخ ياسين ابن الشيخ
زين الدين العليمى الحمصى فى حاشيته على التصريح نقلا عن
بعضهم ونحو اقائم اخواك ام قاعد ان اذ لم يجعل قاعدان

خبرا لمبتدأ محذوف اى هما قاعدان فانه تركيب عربى ليس الحكم بابتدائية
الوصف الرافع للمستتر واغناء الفاعل المستتر فيه عن الخبر وانعقاد
الجملة منهما فيه ببعيد صرح به المحشى المذكور نقله والدمامينى فى شرح
الوافى وقال حكاه ابن قاسم فى شرح التسهيل عن المازنى وحكى
هو عنه ان القياس اقائم اخوك ام قاعد هما بالضمير المنفصل
ثم ذكر ما ذكرناه فلم يصب من لم يأخذ فى الحق ما يشمله كابن
الحاجب وابن مالك وصاحب الوافى ونسب الى ابن الحاجب
ادعاء الاجماع فى اماليه على ان الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا
ووافق فى ذلك الكوفيين وحجتهم ان الضمير المرتفع بالفعل
لا يجاوره منفصلا عنه لا يقال قام انت فكذا الوصف
واجيب بالفرق وذلك انه انما انفصل مع الوصف
لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل
فانه يكون معه بارزا كقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون
طلب الفعل له فلذلك احتمل معه الفصل ولان المرفوع
بالوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر
بخلاف فاعل الفعل وبالسماع ففى التنزيل اراغب انت
عن آلهتى وقال الشاعر فما باسط خيرا ولا دافع اذى
من الناس الا انتم آل دارم وقال خليلى ما واف
بعهدى انتما اذا لم تكونا لى على من اقاطع فان

القول بان الضمير

القول بان الضمير فى الآية مبتدأ كما عن الزمخشرى موقع الى فصل
العامل من معموله باجنبى والقول به فى البيت الخ موقع الى
الاخبار عن الاثنين بالواحد واعترض على الوجهين اما على
الاول فبانه يحتمل تعلق الجار فى الآية بمحذوف والتقدير اراغب
انت ترغب عن آلهتى فلا فصل بين العامل ومعموله باجنبى و
اما على الثانى فبانه يحتمل ان يكون انتما مبتدأ حذف خبره والجملة
الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله
ما واف بعهدى اى ان عدم قيامكما معى على من اقاطعه
سبب لان لا يكون احد وافيا بعهدى لان من سواكما
ليس غيركما عندى فى خلوص المودة وصدق الخلة فاذا
لم تساعدانى بالقيام على من اقاطعه بتخلف غيركما عن نصرتى
لتخلفكما وانتما احق بها فيكون ذلك داعيا لان لا يفى
احد بعهدى هذا وبعد ما علمت من ادعاء ابن الحاجب
الاجماع على ما ذكر علمت ان قول الرضى وغيره من شارحى الكافية
انه اراد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا
نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم
هما حمل لكلامه على ما هو برئ منه هذا ان قلت
ان ما ذكرت هنا من ان شرط جعل الوصف مبتدأ عند
البصريين رفعه ظاهرا او ضميرا منفصلا ينافى ما ذهب

اليه في باب التنازع من ان اعمال الثاني اولى لانه اذا وقع
التنازع في هذا الضمير نحو اقائم وذاهب انت واعمل الثاني
فان لم يضمر في الاول لزم حذف الفاعل وهو باطل عندهم
وان اضمر فات شرط جعل الوصف مبتدأ اذ لا يكون الا اذا
رفع ظاهرًا او ضميرًا منفصلًا قلنا القياس ان يؤتى
بالفاعل منفصلًا فيقال اقائم انت وضاحك انت وجرى
مثل هذا في التنازع في الظرف نحو اقائم وذاهب زيد فقول
عند اعمال الثاني اقائم هو وقاعد زيد صرح بها الدماميني
فان قلت قولهم اذا اعمل الثاني اضمر الفاعل في الاول يأبى
ما ذكرت لان الفاعل فيه ليس بمضمر في العامل قلنا
المراد فيه الاضمار بعد في للمعية كما في نحو فخرج على قومه
في زينته فحيث لا يكون مانع من استتاره يستتر فيه
ويصدق انه اتى بالفاعل مضمرًا مع العامل وحيث كان
يبرز يصدق انه اضمر فيه على معنى انه اتى بالفاعل ضميرًا معه
وانت تعلم انه لا حاجة اليه على ما ذهبنا اليه من تقسيم الكلمة
بالاقسام الثلثة **تفريع** ذكر بعض الفضلاء في مجلس بعض
الامراء قول القائل لا در در رجال خاب سعيهم يستمطرون
لدى الازمات بالعشر اجاعل انت بيقورًا مسلعةً
ذريعةً لك بين الله والمطر وان البيت الثاني مشتمل

على الاغلاط التسعة وسألني عنها فتأملت يسيرًا وانهيتها
بفضل الله وتوفيقه البهائي وقلت الغلط الاول في قوله
اجاعل انت اذ كان اللازم ان يقول اانت جاعل كما لا يخفى على
من تأمل البيت الاول الثاني فيه ليس على مذهب الكوفيين في
القسم الثاني من المبتدأ لان مذهبهم انه لا يرفع الضمير المنفصل
ولا يجوز ان يؤتى ان ما هو جوابهم في قوله اراغب انت
هو جوابنا ههنا لانه بعد ما جاز هذا قياسًا عليه يجوز غيره
ايضًا وهلم جرًّا فلا يظهر للمنع ثمرة الثالث في بيقورًا مسلعةً
لانه لا يناسب ما في البيت الاول من قوله يستمطرون لدى
الازمات بالعشر اذ مفهومه ان ذريعة المطر هي العشر الرابع
فيه ايضًا لان ذريعة المطر هي تسليع البيقور لا البيقور المسلعة
الخامس في تأنيث صفة البيقور السادس في ذريعة لك اذ
كان الواجب ان يقول ذرايع للمطر كما لا يخفى على متأمل البيت الاول
الثامن السابع في بين الله والمطر بناءً على الغلط السابع لانه لما كان
الواجب ان يقول ذرايع للمطر كان اللازم ان يقول بينك وبين
الله التاسع الثامن فيه ايضًا لانه كان الواجب ان يقول اانت
جاعل تسليع البيقور ذريعة بينك وبين المطر لان اهل
التسليع كان اعتقادهم ان نزول المطر من التسليع

كان الواجب ان يقول ذرايع بناءً على كون البيقور للجماعة التاسع في لفظ اذ
٢ او وصف البيقور لان البيقور للجماعة كما هو

لا من الله جل شأنه كما يرشد اليه البيت السابع وبعد تفرق
المجلس طالعت الاوقيانوس ترجمة القاموس فرأيت
انه ذكر البيتين ثم قال مؤلفه البيت الاول والبيت الرابع ثم
قال مؤلفه بو بنده طقوز كوبنده غلط عز وايلمكله بو غلطنه فرد
واحد واقف اولمامغين نوليدي كنديلري بر ني بيان
ايلمش اولدرايدي والاغلاط التي ذكرناها ان لم يوجد كلها
في البيت فالبعض موجود قطعا فالعجب انه كيف انكرها
والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وقولنا واقعا
بعد النفي او الاستفهام يشتمل الواقع بعد كل من ادوات النفي
صريحا او معنى اسما كان نحو غير قائم الزيدان او حرفا نحو خليلي
ما واف وبحوا نما قائم الزيدان لانه في قوة ما قائم الا الزيدان
وجعل الازهري اعم منها ومن الفعل نحو ليس قائم الزيدان
واعترض عليه بانه ليس مبتدء لخروجه عن تعريفه باشتراط التجرد
عن العوامل اللفظية وانما هو مرفوع بليس والفاعل سد مسد
خبره وكذا يقال في ما الحجازية وبانهم قالوا في باب النواسخ انه
لا يدخل على مبتدء اغنى مرفوعه عن الخبر وبعد كل من ادوات
الاستفهام اسما كان نحو متى راجع اخوانك او حرفا نحو اقائم
الزيدان اذا الواقع بعدها ايهما كان داخل في الحد التي

فلا وجه لحصر ابن الحاجب في الكافية محل وقوع الصفة فيما بعد حرف
النفي والف الاستفهام ولحصر صاحب اللباب محله فيما بعد حرف الاستفهام
وما النافية الا انه عن ابي حيان الصواب الاقتصار على ما والهمزة
اذ لم يسمع سواهما ونسب ذلك الى ابن الحاجب في وافيته لكن
الامثلة التي ذكرناها مصرح بها في كتب عربية معتبرة فائدة
قول ابي نواس • غير مأسوف على زمن • ينقضي بالهم والحزن •
يحتمل ثلثة اعاريب احدها ان غيرا مبتدء لا خبر له بل لما اضيف
اليه مرفوع يغني عن الخبر والوصف المخفوض بعده لفظا في قوة
المرفوع بالابتداء لانه في معنى النفي والظرف نائب عن الفاعل
فكانه قيل ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن ونسبه
ابن هشام الى ابن مالك وغيره الثاني ان الاصل زمن ينقضي
بالهم والحزن غير مأسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها
ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور
فاتى بالاسم الظاهر مكانه ونسبه الى ابن جني وابن الحاجب
وحذف الموصوف والصفة غير مفردة جائز وواقع في الشعر
كقول سحيم بن وثيل حين انشده الحجاج بن يوسف لما
قدم العراق بالمنبر في المسجد الجامع • انا ابن جلا وطلاع
الثنايا • متى اضع العمامة تعرفوني • فان مكاننا من حميري

مكان الليث من وسط العرين على ان المعنى انا ابن رجل جلى
الامور اى كشفها واوضحها او جلا امره واتضح وفي القاموس ابن
جلا الواضح الامر كابن اجلا ورجل معروف اه فهو منقول على
الشذ علم محكي على انه منقول من نحو قولك زيد جلا فيكون جملة لا من
قولك جلا زيد وبهذا اجيب عن استدلال عيسى بن عمر به على
مذهبه انه متى سمى بالفعل كان كونه على صيغة الفعل سببا لا
علية في منع صرفه ولذا منع منه نحو ضُرِبَ وخَرَجَ اذا سمى بهما
فذهب سيبويه والخليل وجمهور الناس على ما صرح به في الايضاح
ان المعتبر في وزن الفعل اما خصوصية وزن لا يكون الا
في الفعل واما ان يكون في اول الاسم زيادة كزيادة الفعل
سواء كان في الاصل اسما او فعلا فلا فرق بين ارنب
واخرج اذا سمى بهما في انهما غير مصروفين ولا فرق بين
جمل وقتل اذا سمى بهما في انهما مصروفان ويدل على مذهبهم
ما نقله الثقات عن العرب الفصحاء من صرف كعسب وهو
في الاصل فعل يقال كعسب الرجل اذا مشى باسراع مع
تقارب الخطو وقد جاء في تفسير بعضهم مشى باسراع
وجاء في تفسير آخرين مشى على بطء حتى ظنه قوم انه
من الاضداد وانما هو على ما ذكرناه وجاء الوهم من الفريقين

التقدير العصب وتغريم منصوب على البدل من اخوالا ولهم فيه جملة في موضع المفعول الثاني ولهم متعلق بمحذوف وعلينا متعلق بظلم ولا يمنع تقديم عليه وان كان الفارغ [illegible] فيه لانه مصدر كالنهب لا تقدم عليه ما كان في تمام وظلما مصدر في موضع الحال او مفعول له والعامل فيه محذوف وقد عليه لهم فديد والتقدير جعلوا علينا او شدوا علينا ظلما ويجوز ان يكون ظلما منصوبا على انه مفعول ثان او حال وتكون لهم فديد في موضع النعت لفديد ظلما عليه لهم فديد [illegible] لفديد ظلما عن ابن يعيش

من الاسراع وتقارب الخطو اه وفي القاموس كعسب عدا
وهرب او مشى سريعا او على بطيئا او مشى مشية السكران
وكعسب اسم ونظير البيت على كونه علما قوله نبئت اخوالي
بني يزيد ظلما علينا لهم فديد على رواية يزيد بالمثناة
التحتية فهو منقول من نحو قولك المال يزيد لا من قولك
يزيد المال والا لاعرب ومنع الصرف وكان يفتح لانه
مضاف اليه قال ابن الحاجب في الايضاح وهذا وان كان
تاويله فواجب ان يصار اليه لئلا يؤدي الى التناقض
في كلامهم لانه قد ثبت بالنقل المقطوع به عدم اعتبار
ذلك في نحو كعسب فلو اعتبرناه ههنا لادى الى التناقض
ولا تاويل يحتمله كعسب وهذا يحتمل ان يكون على ما ذكرناه
فوجب حمله عليه جمعا بين الدليلين انتهى وعن شرح
المفصل لابن يعيش انه في نسخ المفصل بالياء وصوابه
بالتاء المعجمة بنقطتين من فوقها وهو تزيد بن حلوان
ابو قبيلة معروفة اليه تنسب البرود التزيدية وعن شرح
ابن الحاجب عليه وقول من قال انما هو بالمثناة الفوقية
تنطع منه وتبجح بانه قد علم ان في العرب تزيد بالتاء
واليه تنسب البرود التزيدية وهو مردود من وجهين
احدهما ان الرواية هنا بالياء يعني بالمثناة التحتية

والشيخ ان يزيد في كلامهم مفرد لا جملة فاستعماله كالجملة خطاء

الثالث ان غيرًا خبر لمحذوف وماسوف مصدر على مفعول كالمعسور والميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير آسف على زمن هذه صفته نسبه ابن هشام الى ابن الخشاب وقال انه ظاهر التعسف وان ثبت بطريق معتبر مجيء هذا المصدر المعين من كلامهم فلا نزاع في قوله ولا تعسف اذ ليس فيه الا حذف المبتدء لقرينة وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع لغة كزيد عدل وعمرو صوم وان لم يثبت من العرب استعمال ماسوف مصدرًا فهذا الاعراب غير مقبول البتة

اعلام هل اعتماد الوصف المذكور على نفي او استفهام شرط في العمل او في الاكتفاء بالمرفوع قولان وقال بعض على كونه شرطًا في عمله النصب لا الرفع

تهذيب اشتراط اعتماده عليها مذهب جمهور البصريين الا الاخفش خلافًا له وللكوفيين وسوق كلام ابن مالك في التسهيل على انه يجوز كون الوصف مبتدء رافعًا ما يسد مسد الخبر وان لم يعتمد عليها لكنه ليس بمستحسن قال ابن عقيل ونسبه الى سيبويه وقال ومن زعم ان سيبويه منعه فقد قوله ما لم يقل اشهر وشعر به كلامه في الفيئة وقد يجوز فائز اولو الرشد وفهم الازهري من هذا الكلام انه وافق الكوفيين

في عدم الاشتراط وهو غفلة عن حقيقة الحال فعلى ما ذهب اليه ابن مالك يجوز ان يقال قائم الزيدان وجعل منه قوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا ولا يجوز ان يكون نحن مبتدء وخير خبرًا مقدمًا للزوم الفصل بالمبتدء بين افعل المفضل ومن ولا يفصل بها بينهما قال ابن عقيل والاخفش و الكوفيون يجيزون قائم الزيدان او الزيدون قياسًا وقالوا ان عمل المبتدء من مسوغات كونه نكرة فلا يلزم المحذور على مذهبهم لكنه ضعيف لقلة ما ورد من ذلك به قال ابن عقيل او لعله

تقويم ليس للوصف المذكور خبر اصلًا اذ هو في المعنى كالفعل وهو لا خبر له ومن ثم تم بفاعله ~~وكلما التفى~~ [علمه وبعدمه] لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث خلافًا لبعضهم فقال ان خبره محذوف لسد فاعله مسده وبذا تكلفوا في ادخاله في حد المبتدء الاول وليس لتمام الكلام به حتى يقدر الخبر كما في قولك ايقوم الزيدان بل ليس بصحيح لما عرفت من الدليل

تعليم للوصف المذكور مع مرفوعه حالات الاولى ان يتطابقا في الافراد ويجوز فيه كونه مبتدء ما بعده فاعله وكونه خبرًا عما بعده فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فيتساقط الاصلان ولهذا الحالم يوجد

لكن يرجح الاول وهو مع ان الضعف في كون الوصف مبتدء الان الشائع فيه كونه مسند الى ما بعده في الحقيقة مسند ولو كان امكان رفعه وان الزيدان موجب سوى الابتداء الحكم بوجود هذا القسم من الابتداء

خفيفًا العمل الاول فلا قطعًا عن بينهما خرج بينها انطباقًا فاما ان يعمل الاول في الثاني

في فهم الكلام

مانع من احد الوجهين كما في اقائم زيد واما في نحو اطالع
الشمس فيتعين ابتدائية الوصف ولا يجوز ان يكون خبرا
لوجوب تانيثه ح لاسناده الى ضمير المونث وكذا في نحو
اراغب انت عن آلهتي للزوم الفصل اذا جعلته خبرا بينه
وبين معموله الذي هو الجار متعلق به وكذا في نحو اقائم
رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدأ لعدم ما يخصص به
واجازه بعض فلم يصب من اطلق جواز الوجهين في
تلك الصورة ومن لم ينبه على عدمه كابن الحاجب في
الكافية والرضي في الشرح وابن هشام في التوضيح والازهري
في التصريح قيل لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ
بالفاعل في مثل اقائم زيد واجتنبوا عنه في مثل ازيد قام فلم
يجوزوا تاخير المبتدأ واجيب بان جواز الوجهين
ليس الا فيما اذا كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما
نحن فيه فان جعل زيد في اقائم زيد فاعلا خلاف
للاصل وهو جعل المبتدأ مسندا وجعله مبتدأ خلاف
لاصل آخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدأ والالتباس
المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا
للاصل فيسبق الذهن الا ما هو الاصل من غير معارض
فيورث التشويش والالتباس واقول خلج ببالي

جوابا عن الايراد

جوابا عن الايراد قبل ان اراه ان جواز الوجهين في اقائم
زيد هو الذي جرانا على عدم الاجتناب من الالتباس اذ
لا ازيد بعد جوازهما بخلافه في ازيد قام فانه ان تاخر المبتدأ
فيه كان الالتباس اوقع في مكانه بل لا يحتمل كونه مبتدأ مؤخرا
كيف وطلب الفعل فاعلا له في اقصى مرتبته منه ثم رأيت حاصل
الجواب المذكور واجاب بعض المحشين بعد ان اورد
السؤال في زيد قام واجاب بالجواب المذكور بانه لا ضرورة
في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي
اقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به
والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه قال ان قلت فالضرورة
قائمة في اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقام بخلاف
زيد اقائم فتأمل انتهى **الثانية** ان يطابقه في تثنية
والجمع نحو اقائمان اخواك واقائمون اخوتك ويتعين ح
ان يكون الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا ولا
يجوز ان يكون مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان
الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد
على اللغة الفصيحة الا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة **الثالثة**
ان يكون مفردا والمرفوع تثنية او جمعا نحو اقائم اخواك
واقائم اخوتك ويتعين ح ان يكون الوصف مبتدأ والمرفوع

فاعلا مغنيا عن الخبر ولا يجوز العكس لأنه لا يخبر عن المثنى والمجموع
بالمفرد هكذا اشتهر بينهم قال الدماميني والتحقيق ان هذا المبتدأ
لا خبر له اصلا ولا يتصور ان يكون مخبرا عنه وكيف وهو في
نفسه مسند الى ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الغلط
تسميته مبتدأ فظن ان كل مبتدأ مخبر عنه وليس كذلك هذا
وصرح بعض بان محل ذلك في غير نحو ما افضل منك الزيدان
لان افضل خبر مقدم وان كان ما بعده مثنى وعبارة ابن هشام
في التوضيح في بيان هذا الوجه هكذا وان لم يطابق الوصف
ما بعده تعينت ابتدائيته وعلى وفق احد مفهومي عبارة
ابن الحاجب في الكافية فان طابقه مفردا جاز الامران
وهي تشتمل بحسب الظاهر ست صور الاولى ان يكون مفردا و
ما بعده مثنى الثانية ان يكون مفردا وما بعده مجموعا وقد ذكرهما
الثالثة والرابعة ان يكون مثنى او مجموعا وما بعده مفردا الخامسة
والسادسة ان يكون مثنى وما بعده مجموعا او بالعكس والكلام
في الاربعة الاخيرة غير صحيح من اصله ولم يبال بشمول كلامه
عليها للعلم ببطلانها فتأمل **الفصل الثاني** الخبر هو الجزء من
العوامل المسند الى المتقدم لفظا او معنى قولنا الجزء يشمل الخبر
الواقع مفردا او جملة فغلط من خصه بالاسم والمتقدم لفظا كزيد في
زيد قائم ومعنى كما في قائم زيد وما قائم الا زيد وعرفه ابن مالك

في الخلاصة

في الخلاصة بقوله والخبر الجزء المتم الفائدة وهو وان لم ينتقض
بقولنا النار حارة وشعري شعري لحصول الفائدة في
الاول باصل الوضع وفي الثاني بتأويل شعري الان هو شعري
الذي تعهده لكنه ينتقض بصدقه على المبتدأ في نحو زيد قائم
وان ثمان اخواتك وعلى احد جزئي قام زيد ويقوم زيد ولا يفيد
ان مراده متم الفائدة مع المبتدأ غير الوصف بقرينة ما علم
من اول الباب الى هنا من ان الخبر صاحب المبتدأ دون غيره
لان حق كل تعريف ان لا يبتني على سابق ولا لاحق وبعدم شموله
على ذاهبة في نحو زيد جاريته ذاهبة لاشتمال المبتدأ على
ضمير الغائب الا ان يقال انه متم الفائدة في هذا التركيب اذ هو في
تقدير جاريته زيد ذاهبة وعرفه ابن الحاجب في الكافية بانه
هو الجزء المسند به المغاير للصفة المذكورة وهو ينتقض بشموله على الفاعل في
نحو يضرب زيد والماضي في ضرب زيد وعلى صفة المبتدأ في نحو لعبد
مؤمن خير **اعلم** مذهب البصريين او كثير منهم ان الابتداء
تعري الاسم من العوامل للاسناد اليه او لاسناده الى آخر ونسبه
ابن عقيل الى الجمهور لصادر من الجزولي انه جعل الاسم في صدر
الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده وكان مراد ابن
مالك في التسهيل بقوله والابتداء كون ذلك كذلك اي كون ما عدم
حقيقة او حكما عاملا لفظيا عادما كذلك بدليل ذكره الاول بعده

الكلام في رافع المبتدء والخبر اقوال الاول ان الابتداء يرفع
المبتدء والمبتدء الخبر نسبه ابن عقيل الى سيبويه وجمهور البصريين
واختاره ابن مالك في التسهيل والخلاصة الثاني انهما رفعا
بالابتداء على تفسيره الآتي ونسبه الى الاخفش وابن السراج
والرماني والازهري الى الشيخ وابي البقاء وابن الحاجب في الكافية
الى متاخري البصريين وذهب اليه الزمخشري في المفصل الثالث
انهما رفعا بتجردهما للاسناد وهو المعنى الاول للابتداء ونسبه
ابن عقيل الى الجرمي وكثير من البصريين الرابع ان المبتدء
رفع بالابتداء وهما الخبر نسبه الى ابي اسحاق واصحابه قال
ونسب الى المبرد وقيل ان قول المبرد كقول سيبويه انتهى وابن الحاجب
الى محققي البصريين الخامس انهما ترافعا اختاره الرضي ونسبه
الى الكسائي والفراء وابن الحاجب وابن عقيل الى الكوفيين وحكاه
الجلال السيوطي في نكته على الكتب الخمسة وهي الخلاصة المشهورة
بالالفية لابن مالك والكافية لابن الحاجب والشافية له
وشذور الذهب لابن هشام ونزهة الطرف في علم الصرف له
وهي كتاب ذكر فيه ما يرد على العبارة مع جوابه ان كان ونبه
على ما اختلف فيه كلام مصنفيها في سائر كتبهم ونسبه اليهم والى
ابن جني وابي حيان السادس ان المبتدء الاول يرتفع بالاسناد
الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل السابع ان المبتدء

الاول يرتفع

الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه على القول باشتراط الضمير في الخبر
الجامد لصحة ذكر هذين القولين نجم الائمة الرضي ونسب الاول
الى بعضهم والظاهر من سوق كلامه انه من البصريين والثاني الى الكوفيين
ولم يذكر فيهما عامل الخبر والراجح في نظري هو ارتفاعهما بالابتداء
لنا ان الابتداء معنى يقتضيانه اقتضاء واحدا في تحقق
الاعراب وثبوته ولولاه لانتفى هذا الاعراب فوجب ان يكون
هو العامل فيهما ولا غبار عليه على القول الثاني في الابتداء واما على
القول الاول فيه بان يوجد التجرد امر عدمي فلا يؤثر فلان
العوامل علامات في الحقيقة للتاثير لا مؤثرات والعدم الخاص
يجوز ان يكون علامة فلا ضرورة للقول بالقول الثاني في مقابل
الثالث حذرا من هذا المحذور الظاهر ويرجح على الثاني
بانه امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا ولكن ليس الخبر في
صدر الكلام فلا معنى لهذا القول على هذا القول اللهم الا ان يدعى
ان القائل به لا يقول به وما اورده الازهري عليه ان
الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين مردود بان مدار العمل على
الطلب وهو حاصل والعامل في الحقيقة هو المتكلم وكون الابتداء
عاملا انما هو باعتبار المعتبر ولا يخفى عليك انه لا يرد عليه لو فسرنا
الابتداء بقول ثالث وان لم اجد قائلا به وهو انه جعل الاسم
في اول الكلام للاسناد اليه او لاسناده او في آخره تحقيقا

او تقديرًا لأسناده الى آخر لأن هذا الاعتبار في الخبر يغايره في
المبتدأ لمغايرة متعلق الجعلين فلا رفع هيهنا لشيئ واحد لشيئين
وحجة القول الأول في ارتفاع الخبر بالمبتدأ ان اصل العمل للطلب
والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكومًا به له طلبًا لازمًا كما ان
فعل الشرط لما كان طالبًا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان
الفعل لا يعمل في الفعل واعترض عليه بان المبتدأ قد يرفع غير
الفاعل نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان رافعًا للخبر لأدى
الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعًا للآخر وبان الخبر قد يكون
نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع اخوك بزيد كان
رافعًا لنفسه بنفسه واجيب عن الأول بان طلبه للفاعل من
حيث كونه محكومًا عليه وطلبه للخبر من حيث كونه محكومًا به له فالجهتان
مختلفتان وبان الرافع لأبوه ليس المبتدأ وانما هو صلة لأن
المبتدأ هو ال الموصولة ولكن ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة
الحرف اقول قد عرفت انهما يقتضيان التجرد اقتضاء واحدًا
فجعله عاملًا في المبتدأ دون الخبر تحكم وحجة الرابع في ارتفاع
الخبر بالابتداء والمبتدأ ان الابتداء عامل ضعيف لانه عدمي
فيجب ان يقوى بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عمل جميعًا
في الجزاء عند طائفة ومُثّل لهذا القول بالنار والقدر والماء
وذلك ان النار تعمل في القدر فتحمي انهما يتناصران على العمل في

في الماء واجاب انه اقول يرد عليه اولًا ما ذكره سابقًا ان العدم
الخاص يجوز ان يكون علامة وثانيًا ما اورده عليه ابن الحاجب
انه وان كان عدميًا ففيه اعتبار الوجود وهو الاسناد فلم يكن
عدمًا صرفًا بل معه وجود وثالثًا انه ينافيه حكمه على ارتفاع
المبتدأ بالابتداء فان اجاب بالشيخ يرد عليه الشيخ ورابعًا
انه لا يجري في القسم الأول من المبتدأ لانه ليس له فيه
محل صحيح اذ لا يجيء عمل الاسم الجامد وخامسًا ما اورده عليه
الازهري ان اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد
والعجب انه كيف سمى القسم الأول منه عاملًا لكنه مردود بأن
هذا اصطلاح له ولا مشاحة فيه وسادسًا ما اورد عليه انه
يقتضي منع تقديم الخبر لانه لا يتقدم اذا كان العامل غير لفظ
متصرف وسابعًا ما ذكر آنفًا انهما يقتضيان التجرد اقتضاءً
واحدًا فجعله وحده عاملًا في المبتدأ ومع زيادة في الخبر تحكم
محض فلو صح اخذ المبتدأ عاملًا في الخبر لصح ان يكون الخبر عاملًا له
في المبتدأ وحجة الخامس ان كل واحد منهما طالب للآخر ومحتاج
فعمل فيه ونظير ذلك ادوات الشرط فانها عاملة في افعالها
الجزم وافعالها عاملة فيها النصب نحو ايًّا ما تدعوا قال الرضي
في شرح قول الكافية العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي نعني بالتقوم
نحو امن قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية وكون

الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة
والفضلة والمضاف اليه لسبب توسط العامل فالموجد لهذه
المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلاماتها
هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كانها هي الموجدة
للمعاني ولعلاماتها فلهذا سميت الآلات عوامل فالتا فالباء
في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة
آلة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض
بهذا المحل واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بوساطته
في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم
عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم
خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او
المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل
هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد
غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف
ولا يكون هيهنا عمل حرف الجر المقدر معتبرا وان ضعف مثله في
نحو خير في قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه وهو المضاف الذي
هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كما ان النصب بان المقدرة
في احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او
واو الجمع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو

والفاء وبل

والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف
وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف
مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام
لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو
الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء
لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي
والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة بين المضاف
والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا
النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو
الاسناد لا الفعل هذا كلامه برمته اقول هذا المذهب مع انه منهم
بناء على مذهبهم في ارتفاع اسم الافعال الناقصة يرد عليه بحجة
ان احتياج كل منهما للتجرد عن العوامل اشد من احتياجه للاخر
فينبغي ان يكون هو العامل فيهما ورده ابن الحاجب بانه اذا جعل
كل واحد منهما علامة على رفع الاخر ادى الى ان يكون العلامة متاخرة
عن المعلم عليه وهو خلاف القياس العقلي وبانه يلزم ان لا ينصب
المبتدأ اذا دخلت عليه كان ولا ينصب الخبر اذا دخلت عليه
كان لوجود الرافع لكل واحد منهما واما عمل ادوات الشرط في
~~افعالها وعمل افعالها فيها فلانها انما عملت من جهة تضمنها~~
~~معنى ان وكانت معمولة من جهة الاسمية فاختلفت~~

الجهتان وغيره بان الخبر في نحو زيد قائم قد رفع ضميرا مستترا فيه
فان كان هو الرافع لزيد ايضا كان العامل الواحد عاملا في شيئين
على غير وجه الاشتراك وبانه يلزمهم ان يخلو قائم من الضمير لانه
قد رفع اسما ظاهرا وبان المبتدء قد يرفع غير الخبر والخبر قد
يرفع غير المبتدء نحو القائم ابوه ضاحك اخوه فلو ترافعا لعمل
الاسم رفعين دون اتباع وبرده ليس الجواب الرابع عن الرابع
واما عمل ادوات الشرط في افعالها وعمل افعالها فيها فلانها
انما عملت من جهة تضمنها معنى ان وكانت معمولة من جهة
الاسمية فاختلفت الجهتان ولان كل واحد من اى وتدعوا
عامل بلا خلاف فعملا اما المبتدء والخبر فباقيان على الاسمية
بلا خلاف والاصل في الاسم ان لا يعمل ذكر الاول ابن الحاجب
وصاحب الاقليد شرح المفصل والشيخ الرضي وحجة القول
السادس والسابع وبطلانهما يظهران لك بالتامل اليسير
التعليق الاول جمهور النحاة على ان الاصل تعريف المقدم
الذي من قسمي المبتدء او تخصيصه بوجه ما ان كان نكرة
وقع نكرة مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام
امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل
وسلام عليك قال ابن الحاجب في الايضاح لانه محكوم عليه و
الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته واعترض عليه

الاخبار بها

الرضي بان هذه العلة مطردة في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف
ولا التخصيص قال واما قولهم ان الفاعل مخصص بالحكم المقدم عليه
فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان الحكم بغير الحكم غير
مخصص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على
الشيء لا يكون الا بعد معرفته وبهذا يرد قوله في المثال الرابع ان
ذلك لما كان في المعنى فاعلا اذ معناه ما اهر ذا ناب الا شر والفاعل
يختص بالحكم المقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا وذكر في تخصيص
الامثلة الباقية اوجها ولم يرض هو بها واختار قول ابن الدهان
وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت
وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت
جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابط تجويز الاخبار
عن المبتدء وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين محضتين
او مخصصتين شيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم
للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت
زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما
في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم يتخصص النكرة
بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال جل شانه وجوه يومئذ
ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول
قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قام

في الدار رجل فقول يقع المبتدء نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع
منها الأمثلة المذكورة غير الأول ومنها نحو نجم من عندك وما حدث
ومنها نحو ما اراك الّا شخص يضربك ومنها نحو اما غلام فليس عندي
واما جارية فلا املكها ومنها نحو قولك رجل في جواب من جاءك
اى رجل جائى لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى
وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له لكنه لا شك في ان وقوعه
معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع
بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته
التعليق الثاني اصل المبتدء التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد
من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل
ذكر الحكم عليه وتقديم الحكم في الجملة الفعلية انما هو لكونه عاملا
في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول واعتبار هذا الامر
اللفظي اعني العامل اولى من الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على
الحكم انما هو لان العامل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروء
عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقائم الزيدان على ان كل واحد
منها عامل في الآخر فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل او لكون الفعل
محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فارادوا في الجملة المركبة
منها تتميم الناقص بالكامل وقصد والصالة يؤذن من اول
الامر بانها فعلية ومن ثم جاز في داره زيد وفيه اضمار قبل

الذكر

الذكر فالتقدير زيد في داره وامتنع صاحبها في الدار الدالّ من جوّز
ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوّز هذا لان طلب المبتدء لخبره كطلب
الفعل للمفعول ان لم يكن اشدّ منه واختلف في جواز في داره
قيام زيد فمنعه بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدء ليس له التقديم
وعن الاخفش جوازه لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدء
فله حكمه وقد جاء في الكفا ندرجي الميت **تذنيب**
من المسائل ما يحتاج فيها الى معرفة المبتدء من الخبر يحكم بابتدائية
المقدم من الاسمين[2] **احدها** ان يكونا معرفتين تساوت
رتبتها نحو الله ربنا على ما ذهب اليه الاندلسيون من ان
المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في
رتبة العلم وان الاسم المشار يعني على الدرجات انه ولنا رسالة
املأناها في تحقيق التسمية وسمّيناها بمفتاح البسملة
ذكرنا فيها الاختلاف في علميته مع حكم احد الخصمين ان
ارجحت الاطلاع عنها فالزم مطالعتها او اختلفت نحو زيد
الفاضل والفاضل زيد هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير
كل منها مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم
نحو القائم زيد ونسب الى الامام الرازي ووجه بان معنى
المبتدء المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه
والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد

[2] في ثلاث مسائل

يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا واعترض عليه بان المعنى الشخص الذي
له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا
اليه والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يقال ان تاويل
زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان
يكون مشتقا ونسب الى البصريين واجيب بان الاحتياج
اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما
المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما
هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا
لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي
وان كان في الواقع منحصرا في شخص واعترض عليه بانه قد لا يعلم
الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى التاويل ان قلت
المراد اتصاف المنطلق قلت قد لا يعلم من المنطلق المعهود بان
سمع ان شخصا ما في اهل بلده انطلق فاشتبه عليه انه اي من
الاعيان وبانه انما يتم اذا كان السامع عارفا بذلك الشخص بعينه
وكان طالبا لان يعلم اتصافه بكونه صاحب الاسم اما اذا كان عارفا
بانه انطلق انسان ولم يعرفه على التعيين وكان طالبا لان يعرفه
على التعيين لا لان يعلم انه مسمى بهذا الاسم فالاحتياج الى التاويل
على مذهب البصريين دون ابائه مشروط القصد وعلى الاعتراض
الاول بان المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على

على الشخص

على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته
على معنى قائم بغيره فالمبتدأ هو الاسم او ما في تاويله وهذا هو مراد
القائل المذكور لا امتناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون
زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق ان النزاع لفظي ونقل عن شرح
التلخيص للشيخ بهاء الدين السبكي انه قد يقال ان الدال على
الوصفية انما هو منطلق اما المنطلق فالالف واللام فيه موصول
بمعنى الذي فهو في المجموع والدلالة على الذات كزيد ولذلك
يقع المنطلق وغيره من الموصولات موصوفا مباشرا للعوامل
غير محتاج الى جريانه على موصوف قبل بقي النظر فيما اذا قلنا
المنطلق زيد فهل نقول المبتدأ الالف واللام خاصة كما ان الذي في
هو المبتدأ دون صلته او نقول المبتدأ الالف واللام وما اتصل
بها فيه نظر هذا كلامه هذا قال ابن هشام التحقيق
ان المبتدأ ما كان اعرف كزيد في المثال او كان هو المعلوم عند
المخاطب كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان علمهما
وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ انتهى وفي المطول الضابط
في هذا التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف
عرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز
ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان
بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب

بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه
وتجعله مبتدأ واما اذا كان بحيث تجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب
ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال
عليه وتجعله خبرًا فاذا عرف السامع زيدًا بعينه واسمه ولا يعرف
اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك
واذا عرف اخًا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده
قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا
رأيت أسودًا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب يعني لانه
لا بد للأسود من الغاب فيكون معلومًا ولهذا قيل في بيت
السقط يخوض بحرًا نقعه ماؤه يحمله السابح في لبده
ان الصواب ماؤه نقعه لان السابح يعرف له ماء وانما يطلب
تعيينه وكذا اذا عرف زيدًا وعلم انه كان من انسان
انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت
ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان
ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول
من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر
ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون
انه اذا بلغك ان انسانًا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت
من هو قيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر

واقل تعريف

طرق التعريف انتهى وفي بعض حواشي المطول عند قوله واذا عرف اخًا له
ولا يعرفه على التعيين الى قوله ولا يصح زيد اخوك علم صحة زيد اخوك ليس
بجيد لان السامع عارف بان له اخًا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم
اللفظ الدال عليه كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء
عرف ان له اخًا الخ بل لان مراد المتكلم في هذا التصوير تعيين الاخ عند
السامع وهذا يقتضي موضوعية ذلك ومحمولية ما به التعيين كزيد كما ان
مراده في زيد اخوك ان يعرفه ان زيدًا اخوه وهذا يقتضي حمل اخوك على زيد
والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخًا يجوز تقديم اخوك وتاخيره بحسب
الاعتبارين وبهذا التقرير يسقط ما يتوهم من قول الايضاح سواء عرف
ان له اخًا انه يجوز زيد اخوك في صورة معرفة السامع ان له اخًا
مع انه قال وان عرف ان له اخًا في الجملة واردت ان تعينه عنده
قلت اخوك زيد وهل هذا الا التناقض وفيه ايضًا قيل امثال هذا السبب
من القلب وقيل المؤخر مبتدأ قدم عليه الخبر المعرف اعتمادًا على قرينة
المقام ولصحا والجواب عن طرف الزمخشري ان في تقييده الانسان
بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان ذلك الانسان
ممن تعرفهم باشخاصهم واعيانهم واسمائهم فهذا سوى المسند والمسند اليه
في المثال المذكور اعني زيد التائب في المعلومية بطريق من طرق
التعريف وليس مقصود المستخبر الا العلم بانه تائب فلان ان لنا
ان اي شخص من تلك الاشخاص ثبت له هذه التوبة المعهودة وا

تسأل انّ النائب المحذوف هل هو زيد او عمرو ثم اذا اعتبر في السؤال المذكور
اعني من هو مبتدأ والضمير الراجع اليه الى النائب اعني هو خبرا لا على ما هو المشهور
وهو مذهب سيبويه وجعل الجواب زيد النائب ليلائم المقصود الذي
هو ايراد النظير لقوله تعالى واولئك هم المفلحون **الثانية** ان يكونا نكرتين
صالحتين للابتداء بها نحو افضل منك افضل مني **الثالثة** ان يكونا مختلفين
تعريفا وتنكيرا والاوّل هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان
لم يكن له ما يسوّغ الابتداء به فهو خبر نحو خزّ ثوبك وذهب خاتمك
وان كان له مسوّغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعل المبتدأ نحو كم مالك
وخير منك زيد وحسبنا الله وجدا انّ الاصل عدم التقديم والتاخير
فانهما شبيهان بمعرفتين تاخر الاخص منهما نحو الفاضل انت وذهب ابن
هشام الى جواز الوجهين اعمالا للدليلين قال الشارح هذا مناف
لما قدمه من التحقيق الذي قرره اولا وذلك لانّ احد هذين الدليلين
هو شبه المعرفتين في المثال المذكور ونحوه بمعرفتين تاخر الاخص منهما
ولا شك ان هذا مقتض للحكم بابتدائية الاخص حينئذ على مقتضى تحقيقه
المتقدم وانما ذكر هذا توجيها للحكم بابتدائية غير الاخص فاهذا الذي قال
قال الشيخ لا منافاة لانّ ذلك التحقيق بالنظر الى اختياره دون قولهم وهذا
الاتجاه بالنظر الى دليل قول سيبويه ودليل قولهم دون اختياره ولا يخفى
انّ مراد ابن هشام بالدليلين دليل قول الجمهور ودليل قول سيبويه وان كان
لم يذكر دليل قول الجمهور لظهوره لا ما ذكره في توجيه قول سيبويه كما يفهم من كلام

الشارح لأن

الشارح لانّ مجموع ما ذكره في توجيه قول سيبويه دليل واحد مركب من شيئين
لا دليلان انتهى اقول ما معنى اتجاه قول الغير واختياره بالنظر الى الدليل
والظاهر انّ مراده بالدليلين ما ذكره في توجيه قول سيبويه اذ ليس بدليل
واحد مركب من شيئين بل دليلين واضحين ومراده انه لو اخترنا
قول الجمهور لسقط دليلا سيبويه والانصاف انه ليس من شأنه
مع سوء فهمه ردّ اعتراضات الفاضل المحقق الدماميني واكثرها
ردّها بهامش هذا الكتاب ومن طالع هامشه تحقق لديه ذلك والمسائل
الدقيقة لا ايرادها في هذا المقام والكلام عليها كثيرة لكن لا مجال لي
في ذكرها وكتب النحو بحمد الله كثيرة **التعليق الثالث** الخبر قد يكون
جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه ومنع ثعلب انه لا تقع جملة
القسم خبرا قيل في تعليله لانّ نحو لافعلنّ لا محل له فاذا بني على مبتدأ
فقيل زيد ليفعلنّ صار له موضع قال ابن هشام ليس بشيء لانه انما
منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده انّ القسم
وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا تنفك احداهما عن الاخرى و
جملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد
اقسم لافعلنّ وانما المانع عنده امّا كون جملة القسم لا ضمير فيها
فلا تكون خبرا لانّ الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لانّ
الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الاولى ولهذا منع
بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والجملة الواقعة

خبراً لابدّ من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع قوم من
الكوفيين منهم ابن الانباري ان يقال زيداً اضربه وزيد هل جاءك
وعندي انّ كلاًّ من التعليلين ملغى امّا الاوّل فلانّ الجملتين مرتبطتان
ارتباطاً فصارتا بمنزلة الجملة وان لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور انّ السماع
قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تع وان
كلاً لما ليوفينهم فانها موصولة لا زائدة والّا للزم دخول اللام على اللام
مثله وليس بشيء لانّ امتناع دخول اللام على اللام انما هو لامر لفظي
وهو ثقل التكرار والفاصل بينهما ولو كان حرفاً زائداً ولهذا اكتفى بالألف
فاصلة بين النونات في اذهبنانّ وبين الهمزتين في أأنذرتهم
وان كانت زائدة وكان الجيد ان يستدل بقوله تع وان منكم
لمن ليبطئن فان قيل يحتمل من الموصوفة اي لفريق ليبطئن
قلنا وكذا في الآية اي لقوم ليوفينهم ثم انه لا يقع صفة الا ما يقع
صلة فالاستدلال ثابت وان قلنا انها صفة فان قيل فانّ جملة
والجملة الاولى انشائية قلت جاز لانها غير مقصودة وانما
المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يؤت بجملة القسم الا لمجرد
التأكيد لا للتأسيس وامّا الثاني فلانّ الخبر الذي شرطه
احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر
المبتدأ للاتفاق على انّ اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب
انما هو من صفات الكلام وعلى جواز اين زيد وكيف عمرو وزعم

ابن مالك انّ

ابن مالك انّ السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تع والذين
آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنّهم في الصالحين والذين آمنوا
وعملوا الصالحات لنبوّئنّهم والذين جاهدوا فينا لنهدينّهم وقوله
جشأت فقلت اللذ خشيت ليأتين ٭ واذا اتاك فلات حين
مناص ٭ وعندي لما استدلّ به تأويل لطيف وهو انّ
المبتدأ في ذلك كله ضمّن معنى الشرط وخبره نزّل منزلة الجواب فاذا
قدّر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط
محذوفاً للاستغناء بجواب القسم المقدّر قبله ونظيره في الاستغناء
بجواب القسم المقدّر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو وان لم ينتهوا
عمّا يقولون ليمسّنّ التقدير والله ليمسّن لئن لم ينتهوا عسى الى هنا
كلام ابن هشام لما ساق كلامنا في انّ خبر المبتدأ لا يصح ان
يكون انشاء فلا بد من الكلام فيه فنقول توهّم كثير من النحاة
انّ الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان تكون انشائية لانّ الخبر ما يحتمل
الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتاً للمبتدأ والانشاء
ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتاً لغيره واجيب عن الاول
بما اجاب به ابن هشام كما انّ الفاعل عند النحاة ليس من فعل
شيئاً في قولك ازيد عندك يسمّون الظرف خبراً مع انه لا يحتمل الصدق
والكذب والغلط من اشتراك لفظ الخبر بين الخبرين وعن
الثاني بانّ وجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر والقضية

جشأت نفسي ... بمعنى نهضت نفس
نقول جشأت نفسي جشوءاً اذا نهضت
اليك وارتفعت من حزن او فزع
والمناص التأخر والفرار ...

[illegible]

لا مطلق خبر المبتدء لان الانشاء عندهم اعم من الاخبار عن والانشاء
ويدل على جواز كونها طلبية نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وتقدير
القول تعسف ولبعضهم هيهنا كلام لا بأس بايراده قال المبتدء
انما ذكر لينسب اليه بطريق من الطرق حال من احواله ويرتبط به
بوجه من الوجوه حكم من احكامه وبهذا فرق بين ضربت زيدا
وزيد ضربته فحكم بان زيدا في الاول مفعول به وفي الثاني
مبتدء مع ان فعل الفاعل وقع عليه في الصورتين معا وذلك لانه
ذكر في الاول بيانا لما وقع عليه الفعل وفي الثانية لينسب اليه حال
من احواله وحكم من احكامه ولذلك جوزوا بان زيد ابوه منطلق
معناه زيد منطلق الاب وعلى هذا فنقول معنى الجملة الانشائية
طلبا كان او غيره وان كان حاصلا معها لكنها ليست قائمة بالطالب
والمنشئ فاذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب قائم بك وليس
حاصله حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا
في حقه واستحقاقه ان يبحث فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه
هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه اضربه
لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يبحث فيه فيستفاد
من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدء معنى آخر لا يستفاد
من قولك اضرب زيدا والشاعر من احتمال الصدق والكذب
بحسب المعنى الاول لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني الا هنا كلام

هذا وعن الرضي ره ان المانع ان يمنع ما قالوا انما كان
اصل الخبر الافراد لان هذا القول المقتضي نسبة امر الى امر فينبغي
ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك
نسبتان او اكثر فيكون خبران لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب
غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون
شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد
فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي
تضمنته الجملة **تنبيه** عن ابن خروف ان الخبر ينقسم
الى سبعين نيف وقسما كل منها يخالف صاحبه في حكم ما وكلها
يرجع الى المفرد والجملة وقد يجب كون الخبر جملة وذلك في اماكن
اوصلها بعض الى ثمانية عشر ولا مجال لي في ذكرها وعليك بالتتبع
ان كنت من اهله وظني انك ان سألت عنها اهل عصرنا لما تجد
احدا اجابك عنها لما ان بنيان العلوم قريب في هذا العصر من
الانهدام حفظنا الله من شرهم بمحمد وآله الاطهار صلوات الله وسلامه
عليه وعليهم اجمعين **التعليق الرابع** تعدد الخبر لفظا
ومعنى لمبتدء واحد بعطف جوازه لا خلاف فيه كما صرح
به ابن عقيل في شرح التسهيل واما تعدده بدون عطف
فالاصح جوازه وفاقا لابن مالك في التسهيل والخلاصة
والزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الكافية والايضاح

وابن هشام في التوضيح ولم اجد مخالفًا في المسئلة الثانية
الا ابن عصفور على قول ابن هشام في المغني والازهري في التصريح
وهو يدعي تقديرهو للثاني من الخبرين او ان المبتدأ جامع
للصفتين لا الاخبار بكل منهما عن الاول نحو زيد فقيه وكاتب
وشاعر وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا القبيل اذ الخبر عنه
بالعالم غيره بالجاهل وكذا نحو زيد جايع نايع لانها بمعنى واحد
فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول والثاني على ضربين الاول ان
يكون الاخبار المتعددة متضادة وهو على ضربين
الاول ان يتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء
الاخر بالجزء الاخر الثاني ان يتصف مجموع المبتدأ بكل واحد منها
فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة
مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان بينهما
فرقًا من جهة ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى
مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل بخلاف في الاول
فانه يرجع الى المجموع بدليل مطابقتها له افرادًا وتثنية وجمعًا
كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود والفارق
اتصال البعضين في هذا دون الثاني والثاني نحو هذا حلو حامض
ومذهب ابن هشام في التوضيح انه ليس من هذا الباب بل من تعدد
الخبر لفظًا لا معنى قال لانهما بمعنى خبر واحد اي مز ولهذا يمتنع العطف

ان لا يكون الاخبار المتعددة متضادة كقولك
وهو العقول الموجود من العرض الخاص فقال
لا يرد نحو كل واحد يرجع الى المبتدأ
او كلاما مستقلا ودلالة على التبع

على الاصح وان يتوسط المبتدأ بينهما ومذهب الزمخشري في المفصل
وابن الحاجب في شرحه والرضي في شرح الكافية انه من هذا الباب
قال الرضي لان الضمير يرجع من كل واحد من الجزئين الى مجموع
المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه
امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل
بالانكسار كيفية متوسطة بينهما وقال ابن الحاجب ان قيل
كيف يصح الاخبار بامرين متضادين في حالة واحدة
فالجواب انه لم يرد انه حامض من كل وجه او حلو من كل وجه
وانما اريد ان فيه طرفًا من هذا وطرفًا من ذلك وهذا ليس
بمناف فان الاخبار المتعددة على قسمين قسم لا يستقل فيه المعنى
الا بالمجموع وقسم يستقل بكل واحد منهما وما يورد على نحو حلو حامض
من انه لا يصح ان كان في كل واحد منهما ضمير فهو فاسد لانه يؤدي في
الى ان يكون كل خبرًا على حياله وان كان في احدهما فتحكم وان
لم يكن فاسد فالجواب نقول بالقسم الاول ولا يلزم ان
يكون كل خبرًا على حياله لان المقصود جمع الطعمين والضمير ان
على اصلهما فالمعنى فيه حلاوة وفيه حموضة وكان القياس جمعهما
بالعطف الا ان خبر المبتدأ من نحو عالم وعاقل سائغ فيه
الامران مع الاستقلال فكان هذا اجدر وتضمنا باعتبار
معنى من ضميرًا آخر عائدًا على المبتدأ انتهى التعليق الخامس يجوز

حذف كل من المبتدء والخبر اذا دلت القرينة عليه اما
الاول فنحو وما ادريك ما الحطمة نار الله وما ادريك ما هية نار حامية
يا اصحاب اليمين في سدر مخضود ما اصحاب الشمال في سموم وحميم
هل انبئكم بشر من ذلكم النار ونحو من عمل صالحا فلنفسه ومن
اساء فعليها وان تخالطوهم فاخوانكم فان لم يصبها وابل
فطل وان مسه الشر فيؤس وكقول المبصر للهلال الهلال والله
واما الثاني فنحو وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم
حل لهم ونحو خرجت فاذا السبع على مذهب غير المبرد وعن ابن مالك
ان الحذف بعد اذا قليل ولذلك لم يرد في القرآن بعد اذا
الا وخبره ثابت وقد يحذف المبتدء وجوبا مع وجود
القرينة لكن وذلك اذا اخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح
نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين
او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين او بمصدر جيئ به بدلا من اللفظ
بالفعل نحو سمع وطاعة او بمخصوص بعد نعم او بئس مؤخرا عنهما
نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدرا خبرين وعليه يكون
قولنا نعم العبد من حذف المبتدء والخبر معا واما من جعل المخصوص
مبتدء مخبرا عنه بالجملة السابقة فلا يكون منه بل من الاول ونعم
الرجل زيد منه ومن ذلك قولهم في ذمتي لافعلن كذا اي في ذمتي
متعلق الميثاق او العهد وقد يحذف الخبر وجوبا وذلك

في الرابع

في اربع مسائل احديها ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدء واقع
بعد لولا الامتناعية وهذا على مذهب البصريين نحو لولا زيد لاتيتك
اي لولا زيد موجود ومنه لولا علي لهلك عمر ووجب الحذف لحصول
شرطيه احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لولا الدالة على ان
خبر المبتدء الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع
الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا فلو كان كونا
مقيدا وجب ذكره فلم يجز ان تقول لولا زيد قائم ولا ان تحذفه
بل تجعل مصدره هو المبتدء فتقول لولا قيام زيد لاتيتك او تدخل ان
على المبتدء فتقول لولا ان زيدا قائم وتصير ان وصلتها مبتدء محذوف
الخبر وجوبا او مبتدء لا خبر له او فاعلا لثبت محذوفا كما
قال الاكثرون وعن الرماني والشلوبين وابن مالك وغيرهم انه يكون
كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه وكونا مقيدا كالقيام والقعود
فيجب ذكره ان فقد دليله نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت
الكعبة او لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم
ويجوز الوجهان ان وجد الدليل نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم
والى هذا ذهب ابن هشام في التوضيح واستشكل بعض جواز الذكر
بان المحذوف اذا سد شيء مسده يكون الحذف واجبا وهنا قد سد
الجواب مسد الخبر وحل محله فكان ينبغي وجوب الحذف لا جوازه
كما قال ابن الرماني وغيره واجيب بانا لا نسلم انه ساد مسده

لأنّ سدّه مسدّه انما هو اذا كان الخبر عامًّا واما اذا كان خاصًّا
فهو مقصود ومراعى فهو كالمذكور فلا يسدّ مسدّه **الثانية** ان
يكون المبتدأ مما لا يستعمل الا في القسم نحو لعمرك وايمُن الله فانّ تعيّنه
لذلك دالّ على تعيّن الخبر المحذوف اي لعمرك قسمي وايمن الله يميني وجواب
القسم سادّ مسدّه وعن ابن عصفور انه يجوز في المثالين ان يقدّر
نحو لقسمي عمرك وايمن الله قسم لي فيكونان من حذف المبتدأ ورجّح الاوّل
بانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدور والاوائل ومن الاعجاز
والاواخر فالحمل على الاواخر اولى لانها هي محل التغيير غالبًا وبانّ حمل
اللام على شيء واحد لفظًا وتقديرًا اولى من جعلها داخلة في اللفظ على
شيء وفي التقدير على شيء آخر وبانّ لفظ عمرك انما وضع ليستعمل في القسم
واذا جعل خبرًا لم يستعمل كذلك بل مخبرًا به عن المقسم به وقد يقال اذا
دار الامر بين كون المحذوف المبتدأ والخبر كان الاولى حذف المبتدأ
لانّ الخبر محطّ الفائدة على احد القولين ولا يعارض الادلّة
الثالثة ان يعطف اسم على المبتدأ بواو هي نصّ في المعية
نحو كلّ رجل وضيعته والتقدير كلّ رجل وضيعته مقرونان وانما حذف الخبر
لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب لقيام الواو مقام
مع ولو جيء به مكانه كان كلامًا تامًّا واحترزنا بقيد الصراحة من واو تحتمل
المصاحبة ومطلق العطف فانه لا يجب معها الحذف فاذا قلت زيد
وعمرو مربيًا بذلك مع عمرو فهذا غير صريح في المعية فلك ان تأتي بالخبر فتقول

مقرونان

مقرونان ولك الحذف اتكالًا على انّ السامع يفهم من اقتصارك عليها
معنى المصاحبة والاقتران هذا هو مذهب البصريين الا الاخفش
ومذهب الكوفيين والاخفش انّ وضيعته خبر المبتدأ لانّ الواو بمعنى مع
فكانك قلت كلّ رجل مع ضيعته فاذا صرّحت بمع لم تحتج الى التقدير فكذا مع
الواو التي بمعناه واورد عليه انّ المعطوف لا يصحّ ان يكون خبرًا ولا
يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولًا عن الواو لكونها خبر المبتدأ كما
هو مذهب السيرافي لانّ مع اذا وقع خبرًا لا يستحق الرفع لفظًا حتى
ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبًا لفظًا على الظرفية مرفوعًا محلًّا لقيامه
مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وعلى الاول انه ليس
في هذا التقدير لفظ يسدّ مسدّ الخبر فكيف حذف وجوبًا لانّ الخبر
يقع محلّه بعد المعطوف وليس بعده لفظ فيسدّ مسدّه كذا قاله المحقق
الرضي ره واورد عليه قيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرًا
عن رجل وحيثية كونه خبرًا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن ضيعته
جاز ان يقع وضيعته سادًّا مسدّه ويكفي في النيابة حيثية
واحدة وقال ولو جاز ان تقول انّ المعطوف سادّ مسدّ الخبر
المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي
زيدًا قائمًا بضربي زيدًا قائمًا حاصل بانه ليس هناك ما يسدّ مسدّ
الخبر اذ لهم ان يقولوا الحال تأخر الحال عن محله فسدّ مسدّ الخبر قال
ولو تكلف وقلنا التقدير كلّ رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون

بضيعة وضيعة مقرونة بهم كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون
واقيم العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير
سادّ مسدّه ولجوّزان يبحث عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى
المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر
في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن
فلا يكون اخذ من هذا الباب فلا يرد اشكال انتهى كلامه واورد
نقضا على ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف في التقدير الاول
بانه من تتمة المبتدء فلا يجوز سده مسده ونسب الى ابن خروف
وابن عصفور ان هذا التركيب كلام تام لا يحتاج الى تقدير لاغناء
الواو ونسبه بعض الى الكوفيين **الرابعة** ان يكون المبتدأ
مصدرا صريحا او بمعناه ~~مضافا الى المصدر كذلك~~ مفردا او مضافا
الى المصدر كذلك ويكون المصدر الاول والثالث منسوبا الى
الفاعل او الى المفعول او اليهما ويعد ذلك حال من احدهما
او منهما فالاول مضافا الى الاول مع حال من الثاني نحو ضربي هندا
قائما وهو كذلك معه من الثاني نحو ضربي هندا قائمة وهو مضافا
الى الثاني معه من الاول نحو ضربي هند قائما وهو كذلك معه من الثاني
نحو ضربي هند قائمة وهو مضافا الى الاول معه من الاول والثاني
نحو ضربي زيدا قائمين وهو مضافا الى الثاني معه منهما نحو ضربي زيد
قائمين وهو مضافا اليهما معه منهما نحو تضاربنا قائمين والثاني

مع الاول والاول معه منه نحو ان ضربت هندا قائما
وهو معها معه من الثاني نحو ان ضربت هندا قائمة وهو مع الاول
والثاني معه من الاول نحو ان ضربتني هند قائما وهو معها معه من
الثاني نحو ان ضربتني هند قائمة وهو مع الاول والاول والثاني
معه منهما نحو ان تضاربنا قائمين وهو مع الثاني والاول والاول
معه منه نحو اكثر شربي السويق جائعا وهو معها معه
من الثاني نحو اكثر شربي السويق ملتوتا وهو مع الثاني والثاني في
والاول معه منه نحو اكثر ما افعله قراءة القرآن خاضعا
وهو معها معه من الثاني نحو اكثر ما افعله قراءة القرآن فعله مرتلا
فخبر المبتدء في هذه الامثلة كلها محذوف وفيه اقوال
الاول للاخفش واختاره ابن مالك في التسهيل وهو ان
الخبر الذي سد الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال
اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربه اياه الا هذا الضرب المقيد
وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا وهذا التقدير وان كان راجحا
لقلة الحذف الا انه يلزمه حذف المصدر وابقاء معموله واكثر النحاة
على منعه **الثاني** للكوفيين وهو ان قائما حال من معمول المصدر
لفظا او معنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدء وخبر المبتدء
مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وليس بمقبول
لانه قائم على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما

وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد من تقديرهم **الثالث** لسيبويه
وجمهور البصريين وهو ان قائما حال من معمول المصدر معنى لا لفظا
والعامل في الحال محذوف والتقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان
قائما والقرينة على حذف الخبر وتعيينه هو الاخبار عن الضرب
بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده تقييده الا بعد
حصوله واللفظ الساد مسده هو الحال فقد حصل شرطا
وجوب الحذف وليس اذا للاستقبال بل هو للاستمرار كما في
قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض تحذف حاصل
كما تحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض
في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل
فطلا في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية
فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام
الخبر ولا يجوز ان يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها
لان مثل هذا المنصوب الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط
المذكورة لا يكون الا نكرة ولم يسمع الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه
ولسمع ذلك مع طول الاستقراء قال الرضي فيه تكلفات كثيرة من
حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان
التامة وذلك لان معنى قوله حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى

الناقصة دون

الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم
في هذا واوقع غيرهم فيما زعمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها
بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف
العاملين على ما ذهب اليه المالكي فتقول تقديره ضربي زيدا حاصل
قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الياء او زيدا
فتقول حذفنا كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا
لجميع الافعال كما حذفناه في زيد عندك او في الدار لمشابهة
الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيامهما مقام العامل وفي
بعض النسخ من شرحه والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي زيدا يلابسه
قائما اذا جعلت الحال عن المفعول في المعنى وضربي زيدا يلابسني قائما
اذا كان حالا عن الفاعل في المعنى اولى ثم تقول حذف المفعول الذي
هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال
مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف
يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه
كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون
مستريحين من حذف اذا مع شرطه الذي هو العامل ولم يثبت
مثله في كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة
لا ناقصة انتهى ما ذكره **الرابع** لابن درستويه وابن
بابشاذ وهو ان هذا المبتدأ لا خبر له لانه بمعنى الفعل فمعنى ضربي

زيدًا قائمًا اضربه قائمًا فيكون نظير اقائم الزيدان عندهما ورد بانه
لو كان مثله لاقتصر فيه على الفاعل كما فيه الخامس للكسائي
والفراء وهشام وابن كيسان وهو ان الحال بنفسها هي الخبر وهو
ظاهر الضعف مسئلة يجوز اتباع المصدر المذكور وفاقا لابن
مالك ونسبه الى الكسائي فتقول ضربي زيدًا الشديد قائمًا وشرط
التوبيخ كله ملتقتا وحجته اتباع القياس وحجة المنع ان
الموضع موضع اختصار مسئلة لا يمتنع وقوع الحال المذكورة
فعلا كما نسب الى الاخفش وهشام واختاره ابن مالك في التسهيل
وعن الفراء وسيبويه المنع ولعل السماع وارد بذلك مسئلة
لا يمتنع وقوع الحال المذكورة جملة اسمية بلا واو وفاقا لابن مالك
في التسهيل ونسبه الى الكسائي فتقول ضربي زيدًا هو قائم اي وهو
قائم فحذفت الواو لانه موضع اختصار وعن الفراء منعه مسئلة
لا يمتنع وقوع الحال المذكورة جملة اسمية بالواو وفاقا لابن عقيل
في شرح التسهيل ونسبه هو الى ابن كيسان وادعاء الاجماع في ذلك
وعن سيبويه والاخفش منعه ولعل السماع وارد بالواو مسئلة
عن الاخفش والمبرد انه يجوز رفع تلك الحال سادة مسد
الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون
نحو اخطب ما يكون الامير قائم وعن سيبويه منعه واختار الرضي جوازه
قال لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازًا فجاز جعله قائمًا

وعن الكسائي كذلك

لكنها

لكنها ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة
فلا تقول ضربي زيدًا قائم اخلا مجاز في اول الكلام ولا شك في
المجاز يونس المجاز مسئلة يجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان
مضاف الى ما يكون بخلاف اكثر شرح التوبيخ وضربي زيدًا
وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف كما في قولهم ما ذر
شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم
اي اوقات كون الامير فيكون قد جعلت الوقت خطيبًا وقائمًا
كما يقال نهاره صائم وليله قائم وسمع اخطب ما يكون الامير يوم
الجمعة برفع اليوم ورجحه لكثرة وقوع ما المصدرية
زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندًا اليه الفعل الواقع فيه
كقوله وما ليل المطي بنائم مسئلة عن المبرد منع نحو قولك
احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة
زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام وعن الزجاج جوازه واختاره
الرضي لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرًا
وذلك باضافته الى ما المصدرية مقصد
في نواسخ المبتدا والخبر وهي انواع النوع الاول الافعال الناقصة
وهي ما وضعت لتقرير الفاعل الشيء على صفة غير مصدرها
وحدها ابن الحاجب في الكافية بما وضع لتقرير الفاعل
على صفة وعلى وفقه في الوافي ويرد عليه ان قوله لتقرير الفاعل

ينافي كونها ناقصة وان زيدًا في ضرب زيد ليس
متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة وتعريفنا
سالم من هذا لانها ليست للتقرير بالقيد المذكور فمعنى كان زيد
قائمًا ان زيدًا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون
اي الحصول والوجود وحاول بعض اخراج الفعل التام
بقوله ما وضع فان قام مثلًا لم يوضع لان يقرر الفاعل على صفة
بل وضع لنفس الاخبار وان كان التقرير يلزم ضمنًا ثم اعلم
ان المشهور منها من هذه الافعال كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل و
بات وآض وعاد وغدا وراح وليس وما زال وما فتئ
بالهمزة او بالياء وما انفك وما برح وما دام وزاد بعضهم
آل ورجع وحال وحار وارتد وهي من مرادفات صار
وما فتا وما افتا وما ونى وما رام وهي من مرادفات
ما زال وعن ابن مالك ان غدا وراح من اخوات اصبح لكونهما
الا ناقتين وان جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال ولم يذكر
سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والحق انها غير محصورة
وقد يجيء كثير من الافعال التامة بمعنى الناقصة كما تقول تم
التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالمًا اي صار
عالمًا كاملًا وقال جل شأنه فتمثل لها بشرًا اي صار مثل بشر

وفي هذا المقام مهمات ← المهم الاول

وجاء ما جاءت حاجتك بالنصب على المشهور اي ما كانت
حاجتك او ما صارت وما استفهامية او نافية وروى
بالرفع على انها اسم كانت وما خبرها على كونها استفهامية
تبصرة في ليس خلاف فهو فعل على المشهور وعن ابن
السراج والفارسي وابي علي في احد قوليه وابن شقير وجماعة
انها حرف بمنزلة ما وذلك لعدم تصرفها اذ الاصل في الافعال
التصرف ولان وزنها ليس على شيء من اوزان الافعال واجيب
عن الاول باتصال ضماير الرفع البارزة ولحاق تاء التانيث
الساكنة فيقال لست ولستما وليسا وليسوا وليست واعترض عليه
بان لحاق الضماير به انما هو لشبهه بالفعل لكونه على ثلثة احرف
وكونه رافعًا وناصبًا كما لحق الضمير بهات فقيل هاتيا هاتوا
هاتي مع كونه اسم فعل وذلك لمشابهة الفعل وحاصله منع
ان يكون لحاق الضمير الرفع البارز للكلمة من خصايص
الفعل وكذا التاء والظاهر منه ان اتصال الضماير بالفعل
تصرف فيه والذي يظهر من كلام الجاربردي في شرحه على
شافية ابن الحاجب انه ليس تصرفًا فيه حيث قال ليس مخفف
ليس كعلم لانه فعل لاتصال الضماير به في لست ولسنا و
لستن الى لكنهم لما لم يريدوا فيها التصرف لغلبة شبه حرف
عليه سلبوه ما للافعال من التصرف والزموه السكون

لئلا تنقلب الياء التي الفاً واجروه مجرى الحروف كليت اشعر
وقال النيسابوري في شرحه عليها ولم يقلبوها الفاً لان ذلك
تصرف في جوهر الكلمة بخلاف الاسكان فانه تصرف في هيأتها
انتهى وعن الثاني بان يائها مكسورة في الاصل ولكن سكونها
للتخفيف كذا عن الفراء وعند البعض ضمتها ولم يقبل لانه لم يوجد
في يائي العين الا في هيؤ الليل ولا تقدره فعل بالفتح لان
الفتحة لا تسكن الا ترى ان من قال في علم وظرف علم وظرف لم
يقل في قتل وضرب قتل وضرب واعترض عليه بان الياء لو كانت
متحركة في الاصل لكان يلزم ان تقلب بها الفاً لتحركها وانفتاح
ما قبلها ولعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كصيدت و
الجواب ان ذلك لمفارقتها اخواتها في عدم التصرف وقد سبق
في كلام الجاربردي اشارة الى ذلك وذهب بعض الى ان
اصله لا ايس اسقطت الهمزة ووصلت اللام بالياء ومنه
قول العرب ائتني من حيث ايس وليس اي من حيث هو ولا هو
كذا وارد في يوقان كتوره عليكم او من حيث وجد ولا
وجد كذا ايس وليس ماض مخففا اولوا وايس موجود ولا
ايس غير موجود فخففت بما ذكر ومنه المثل لا يعرف ايس من
ليس بمعنى لا يعرف الموجود من لا موجود وان لم ترد كلمة
ايس مفردة بهذا المعنى بل مجموع لا ايس بمعنى لا وجد ومحدث

في كتب اللغة

ايس وليس

ايس وليس منها واين الحكماء يريدون بها الوجود والعدم
ولبعض رسالة في بيانها فائدة عن الزجاج والكوفيين وتابعيهم
ان هذه الافعال حروف لكونها دالة على معنى في غيرها وكذا
عند المنطقيين لانها لا تصلح لان يخبر بها وحدها ولذلك قسموا
الادوات الى غير زمانية وزمانية وهي هذه الافعال حيث ذكرها
في اول باب القضايا ان الرابطة بين الموضوع والمحمول اداة
وقسموا الرابطة الى غير زمانية وهي ما لا تدل على زمان اصلا
كهو في قولك زيد قائم والى زمانية وهي ما تدل عليه ككان في
زيد كان قائما وغاية ما في الباب ان اصطلاحهم لا يطابق
اصطلاح النحاة وذلك غير لازم لان نظرهم في الالفاظ من
حيث المعنى ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ وعند تغاير
جهتي البحثين لا يلزم تطابق الاصطلاحين **المبحث الثاني**
انما سميت هذه الافعال بالناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها
كلاما بل به مع المنصوب بخلاف الافعال التامة وعن سيبويه
تقول كان عبد الله اخاك فانما اردت ان تخبر عن الاخوة
وقيل لانها تدل على الزمان دون الحدث نسبه ابن
هشام في المغني الى المبرد فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابن
برهان ثم الشلوبين قيل ولذلك عوض الخبر عن الحدث
لكون مع اخبارها في قوة الفعل الدال عليه قال الرضي وليس

بشيء لأن كان في كان زيد قائماً يدل على الكون الذي هو الحصول
المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله
فجيء اولاً بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل
فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد
مطلق الحصول اولاً ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين
الشأن مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك
الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان
معاً فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره
يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن
دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على
الزمان المطلق عقلية واما ساير الافعال الناقصة خصوصاً
الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال
ومثله اخواته ومادام الدال على معنى الكون الدائم ومازال الدال على
الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث
معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة
بالمعنى الذي قالوه انتهى واعترض عليه ايضاً بانهم لا يسمون
افعال المدح والذم ناقصة مع نقصانها عن الدلالة على الزمان
وقال المصنف في حاشيته على شرح تصريف الزنجاني معنى ليس في
النفي والمقاربة في الحال ومعنى نعم وبئس المدح والذم في الحال

وقيل لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التامة وقد عرفت
ان هذه الافعال غير محصورة وقيل لوجهين احدهما ان
فاعلها قاصر عن مرتبة الفاعل لانه لا يتم الكلام به الثاني ان
مفعولها قاصر عن مرتبة المفعول لانه ليس بفضلة لانه لا يتم
الكلام بدونه ومآلهما واحد وكذا مآلهما ومآل الوجه الاول

المبحث الثالث

هذه الافعال ترفع المبتدء مشبهاً بالفاعل و
يسمى اسمها وتنصب الخبر مشبهاً بالمفعول ويسمى خبرها هذا
مذهب البصريين ونسب الازهري الى جمهور الكوفيين الا الفراء
انها لا تعمل في المرفوع شيئاً وانما هو على ما كان مرفوعاً به قبل
دخولها اقول يناقض ما ذهبوا اليه ههنا مذهبهم في رافع المبتدء
والخبر وهو انهما يترافعان اذ لا معنى لعمل الخبر المنصوب في المبتدء
الرفع لان عمل الخبر فيه انما هو لكونه خبراً له كما يظهر من دليلهم
فبعد ان زال كونه كذلك كيف يعمل فيه ولا يستصحب العمل لعدم
بقاء الموضوع على حالته الاولى وعن الفراء ان نصب الخبر
للتشبيه بالحال وعن بقية الكوفيين انه منصوب على الحال
والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمراً ومعرفة وجامداً
ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال لا يقال يعارضه
وقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك لان الجملة تقع
موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال اني عبد الله وكذلك

شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار **المهم الرابع** هذه الافعال
على ثلثة اقسام **احدها** ما يعمل هذا العمل مطلقا وهو ثمانية
كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان
ربك قديرا **الثاني** ما يعمل بشرط ان يتقدمه نفي لفظا او تقديرا
كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ وانما جاز
حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا مع
النفي بحرف او اسم او فعل موضوع للنفي او عارض فيه بنقل
او استلزام او نهي او دعاء بلا في الماضي وبلن في المضارع
ان جاز ورودها للدعاء كما عن ابن عصفور وجماعة
وتبعهم ابن هشام في المغني وهو اربعة زال وبرح وفتئ وانفك
وانما اشترطوا فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي
انقلبت اثباتا وهو المقصود ففي ما زال زيد قائما هو قائم
فيما مضى والدليل عليه انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما يجوز
ما كان زيد الا قائما كذا عن البصريين وابي البقاء قال الرضي
لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا القيام وقال
في الايضاح لانه لا يستقيم المعنى لان وضع ما زال للاثبات
ما انتصب بها والا بعد الاثبات للنفي فيصير هذا المنصوب مثبتا
لكونه خبر ما زال ومنفيا لوقوعه مستثنى فيصير مثبتا ومنفيا
في حالة واحدة وهو محال **الثالث** ما يعمل بشرط تقدم ما المصدرية

الظرفية

الظرفية وهو دام خاصة نحو واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت
حيا والدليل على مصدرية ما انها تقدر بالمصدر وهو الدوام
وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فاصل المثال
مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كالمصدر
الصريح نحو جئتك صلوة العصر وآتيك قدوم الحاج **المهم
الخامس** يستعمل كان على ثلثة اضرب **الاول** ان تكون ناقصة
كما هو اصلها ولها معنيان **احدهما** ثبوت خبرها مقترنا بالزمان
الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا
او استقبالا وذهب بعضهم الى ان كان يدل على الاستمرار
استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضية وشبهته قوله تعالى
وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة
وجوب كون الله جل شانه سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا
ترى انه يجوز كان زيد نائما فاستيقظ واذا قلت كان
زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار **المعنى الثاني** ان تكون بمعنى صار
وهو قليل بالنسبة الى الاول ويكون في هذا الاستعمال فيها ضمير
الشأن مقدرا اسما لها والمبتدء والخبر بعدها منصوب المحل
خبرا لها وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها
ذلك المضمر الضمير اى وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة
وهذا يؤدي الى وقوع ضمير الشأن غير مبتدء في الحال والاخ

ولا فی الاصل وهو خلاف ما علم بالاستقراء من کلامهم نحو قل هو
الله احد وانه زید قائم وظننته زید قائم **الرابع** ان تکون
تامة بالمرفوع من غیر حاجة الی المنصوب بمعنی ثبت ووقع
نحو وان کان ذو عسرة وقد تقدم فیما نقلناه عن الرضی
ما یرشدک الی ان الناقصة ایضاً تامة فی المعنی **فائدة
نفیسة** قال التفتازانی فی حاشیة الکشاف عند الکلام علی قوله
تعالی فمن کان منکم مریضاً او علی سفر ومما ینبغی ان ینبه له انه اذا
قیل فی الظرف المستقر کان او کائن فهو من کان التامة بمعنی
حصل وثبت والظرف بالنسبة الیه لغو لا الناقصة والا لکان
الظرف فی موضع الخبر فیقدر کان اخری ویتسلسل التقدیرات
تفریح فی هذا المقام حکایة جرت فیما بین نحوی
وعامی وصورة ذکرها المولی جامی بالنظم الفارسی اخترت
ایرادها کذلک قال ؛ نحویی گفت در حضور عوام ؛ کان
که ناقص است و گاه تمام ؛ انکه ناقص بود خبر جار است ؛
خبرش همچو اسم ناچار است ؛ تام از اسم بهره ور باشد ؛ لیک
همواره بی‌خبر باشد ؛ عامی بانگ برکشید که هی ؛ مولوی قول
منعکس تا کی ؛ بی‌خبر را بعکس خوانی تام ؛ با خبر را بنقص دادی نام ؛
تام انکس بود که با خبر است ؛ ناقص آن کز خبر نه بهره ور است ؛
خبر آمد دلیل آگاهی ؛ جهل برهان نقص و گمراهی ؛ پیش ارباب

دانش

دانش و عرفان ؛ کی بود این تمامی آن نقصان ؛ صوفی بود
دور بنشسته ؛ نقد صحبت ز خلق بگسسته ؛ لب گشاد
و در حقیقت سفت ؛ گفت خوش نکته که نحوی گفت ؛
کامل و تام آن بود الحق ؛ که بحول که در اسم حق است مستغرق
ساخت حق را ز اسم خویش بهره ورش ؛ نیست از حالها سوی خبرش ؛
انکه ناقص فتاد ز اسم خدا ؛ نکندش بی‌خبر ز غیر و سوی ؛ نشود
فهم ز اسم حق اثرش ؛ باشد از اسم غیر حق خبرش ؛ متکلم سه
و کلام یکی ؛ نیست کس را درین مقام شکی ؛ هر کسی زان کلام
کامد پیش ؛ معنی خواسته مناسب خویش ؛ **الثالث**
ان تکون زائدة غیر مفیدة لشیء الا محض التاکید وهذا معنی زیادة
الکلمة فی کلام العرب ولمن کان له قلب شاهد الکل واما
صار فیستعمل تارة تامة للانتقال من مکان الی آخر ویتعدی
بالی واخری ناقصة له من حقیقة الی حقیقة او من عرض الی
عرض واما اصبح وامسی واضحی فلاقتران مضمون الجملة
باوقاتها وتکون ناقصة اما بمعنی صار مطلقاً من غیر اعتبار
الازمنة التی یدل علیها ترکیب الفعل اعنی الصباح والمساء والضحی بل
باعتبار الزمان الذی تدل علیه صیغة الفعل اعنی الماضی والحال
والاستقبال واما بمعنی کان فی الصبح وکان فی المساء
وکان فی الضحی فیقدر فی هذا المعنی الاخیر مصدر الخبر مضافاً

الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي تدل
عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح
في الزمان الماضي ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال
او الاستقبال وتكون تامة كقولك اصبحنا والحمد لله وامسينا
والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا
اضحينا واما ظل وبات فلاقتران مضمون الجملة بوقتيهما
وتكونان بمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وقد تجيء ظل بمعناه مجردا
من الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا قال
الرضي ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة
بمعنى طال او دام والعهدة عليه وتجيء بات تامة بمعنى اقام
ليلا ونزل سواء نام او لم ينم انتهى واما ليس فعن سيبويه
وابن السراج انه للنفي مطلقا وهو مذهب الاكثرين واختاره
ابن الحاجب في الايضاح وابن مالك في التسهيل تقول
ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم يأتيهم ليس
مصروفا عنهم في المستقبل ونسب الى جمهور النحاة انها لنفي الحال
وذهب اليه الزمخشري وابن الحاجب في الكافية قال صاحب
الوافي وقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم مجاز تنزيل
ما هو للوقوع كالواقع وليت شعري ما الذي الجاء الى هذا التأويل
التأويل مع كثرة الشواهد على ورودها للنفي باعتبار الماضي

والمستقبل وقد

والمستقبل وقد احسن الاندلسي في جمعه بين القولين بان
خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه
في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به
والحاصل ان معنى القول الاول انها لنفي الحال عند عدم
القرينة ومعنى الثاني انها تكون لنفي غير الحال عند وجود
القرينة فلا تنافي بينهما وقد اقتفى ابن هشام اثره
حيث قال في المغني ليس كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره
بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله وقول الاعشى لها فلاة
ما يغتب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا
وذكر هذا الجمع عن ابي علي الشلوبين نصا وعن جماعة
انه لا يجوز نفيها للماضي ولا للمستقبل الكائنين مع قد
فلا تقول ليس زيد قد ذهب ولا قد يذهب واما
ما زال من زال يزال وما فتئ وما انفك وما برح فلاستمرار
خبرها لفاعلها مذ قبله فمعنى قولك ما زال زيد اميرا
استمرت الامارة ودامت لزيد مذ قبلها واستأهل
واما ما دام فلتوقيت فعل وتعيينه بمدة
ثبوت مصدر خبرها لفاعلها لذلك المصدر فيكون ظرفا
لذلك الفعل والظرف فضلة فلا بد معه من تقديم جملة

جمع نافلة [illegible]
[illegible]

اسمية كانت او فعلية لفظًا او تقديرًا كغيره من الفضلة
نحو اجلس ما دام زيد جالسًا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد
فما فيه مصدرية المبحث السادس تختص كان بامور منها
انها تحذف ويقع ذلك على اربعة اوجه احدها وهو الاكثر
ان تحذف مع اسمها ضميرًا او ظاهرًا ويبقى الخبر دالًّا عليها
وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات
الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف الثاني
ان تحذف مع خبرها ويبقى الاسم وقولهم الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرًا فخير وان شرًّا فشر يحتمل الوجهين اما الاول
فبان تنصب الاول وترفع الثاني والتقدير ان كان عملهم
خيرًا او ان عملوا خيرًا فجزاؤهم خير واما الثاني فبعكسه
والتقدير ان كان في عملهم خير فكان جزاؤهم خيرًا او فيجزون
خيرًا او فيلقون خيرًا ويحتمل وجهين آخرين احدهما رفعهما
والتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير الثاني نصبهما
والتقدير ان كان عملهم خيرًا فكان جزاؤهم خيرًا او ان عملوا
خيرًا فيجزون خيرًا والاول ارجح لان فيه اضمار كان
واسمها بعد ان واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما
كثير مطرد لدلالة حرف الشرط على الاول وحرف الجزاء

على الثاني لدخولها

على الثاني لدخولها في الاغلب على جملة اسمية والثاني اضعف
لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذفها واسمها او حذف
فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما قليل غير مطرد قال الازهري
ولذا لم يذكره سيبويه والاخيران متوسطان اما الاول منهما
فلان فيه حذف كان مع خبره بعد ان وهو قليل كما في الثاني و
حذف المبتدأ بعد الفاء وهو كثير كما في الاول واما الثاني
فلان فيه حذف كان مع اسمه او حذف فعل ناصب بعد ان
وهو كثير كما في الشق الاول وحذفها واسمها او حذف فعل بعد
فاء الجزاء وهو قليل كما في الثاني وعن الشلوبين هما متكافئان
يعني على حد سواء وعن تلميذه ابن الضايع لان في كل منهما
الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف
نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول
فتساويا وعن سيبويه وابن عصفور ان رفعهما احسن من
نصبهما قيل لان في النصب حذفًا اكثر منه في الرفع وليس بشيء
لعدم جريانه على التقدير الثاني فيه الثالث ان تحذف وحدها
وكثر ذلك بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول
لاجله في كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل نحو اما انت
منطلقًا انطلقت واصله انطلقت لان كنت منطلقًا
ثم قدمت اللام وما بعدها على انطلقت للاختصاص او الاهتمام

ثم حذفت اللام الجارة للاختصار ثم حذف كان لذلك ثم زيدت
ما للتعويض ثم ادغمت النون في الميم للتقارب في المخرج ومنه
قول عباس بن مرداس ابا خراشة اما انت ذا نفر
فان قومي لم تاكلهم الضبع على ان يكون ان الشرطية
شرطية اي لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف متعلق الجار
ويجوز ان يكون قوله فان قومي الخ تعليل المحذوف اي ولا
اعتبار لفخرك بذلك فان قومي الخ ويحتمل ان يكون التقدير
لا تفخر فان قومي الخ ويحتمل غير ذلك **الرابع** ان تحذف
مع معموليها جميعا وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل
هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عنها وعن
اسمها وادغمت نون ان فيها للتقارب مخرجهما ولا هي
النافية للخبر وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله
عليه تقديره فافعل كذا ذكر ابن هشام والازهري قال الجاربردي
في شرح الشافية في باب الامالة اصل اما لا ان ما لا
ملصقة وماصلة ومعناه بالفارسية بارى تقول اخرج
فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم اي ان كنت لا تفعل الخروج
فتكلم فعلم ان لا في اما لا مغنية غناء الجملة الفعلية
هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وهو يدل على ان الهمزة
في اما مكسورة وقال بعض شارحي هذا الكتاب اما لا بفتح الهمزة

فان مع الا

فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا اي لانك
كنت فحذفت اللام ثم حذفت كان فصار الضمير المتصل منفصلا
وزيدت ما عوضا عن الفعل المحذوف وقلبت النون ميما
وادغمت في الميم انتهى قال الازهري وهو عجيب فان
صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما انت لا في اما لا
انتهى وقد تحذف كان مع معموليها من غير تعويض
وعليه قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا
معدما قالت وان اي وان كان فقيرا معدما قال الازهري
ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين انتهى وجعل
ابن هشام في المغني هذين المثالين مما حذف فيه الكلام
بجملته واعترضه الدماميني بانك اذا قلت ان جاء زيد اكرمته
فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجملتاها
وليس شيء من الجملتين حالة تعلق ان بهما وارتباطهما
كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام
واذا كان كذلك فالمحذوف في هذين الموضعين بعض
الكلام لا الكلام بجملته واعتذر الشمني بان مراده من حذف
الكلام بجملته حذفه بحيث لم تبق منه عمدة ولا فضلة ولا شك
في ان المحذوف في هذين الموضعين كذلك وان بقي
اداة شرط ونفي **المهمة السابع** يجوز باتفاق تقديم

اخبار هذه الافعال كلها على اسمائها قال ابن الحاجب لانها
افعال من حيث الجملة فيتصرف في معمولها بتقديم احدهما
على الاخر اشهى ومنه قوله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين
وقوله سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم وليس سواء عالم
وجهول لكنه ما لم يمنع مانع من التوسط بان يكون الخبر واجب
التقديم نحو اين كان زيد او واجب التاخير نحو كان فتاك
صديقي او واجب التوسط نحو ما قصد فيه حصر الاسم
كقوله تعالى ما كان حجتهم الا ان قالوا ونحو كان في الدار رجل
فتحصل ثلاثة اقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب خلافا
لابن معط في خبر ما دام ولابن درستويه في خبر ليس فذهبا
الى انه لا يتوسطان بينها وبين اسمها واما تقديم اخبارها
على انفسها فهو فيه على ضربين الاول ما لا يجوز فيها
وهو التي في اولها ما وذلك لانه لا يتقدم على النفي ما في حيزه
ونسب الى الكوفيين غير الفراء ووافقهم الكسائي ان كان من
البصريين جوازه في غير دام قال ابن الحاجب والشبهة ان
ان ما النافية لما دخلت على النفي صار معناه اثباتا فتوهم
ان حكم النفي يزول لزوال معنى النفي وليس بمستقيم فانه لو قيل
ما ابوه زيد الا كلا لكان معناه اثباتا للاكل ولو قيل اكلا
ما ابوه زيد لم يجز لان حكم النفي ثابت وانما اتفق انه دخل

على فعل معناه النفي فصار المعنى بالاخرة اثباتا وكيف يزول معنى
النفي وباعتباره حصل المعنى مثبتا فالوجه ما عليه العامة
ولذلك لم يعرف مثل ذلك واقعا في كلام من اشهر ولم يخالفوا
في ما دام لتحقق المصدرية فيه واما توسط الخبر بين
ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه واحد منهم لانها
لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز
ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد واما توسطه
بين ما ودام فالصواب جوازه ان قلنا ان الموصول الحرفي
لا يفصل عن صلته بمعمولها وان قلنا بجوازه اذا لم يكن عاملا
ونسب الى ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي
ان يجري فيه الخلاف الذي في ليس وسيذكر وان قلنا بتصرفها
فينبغي ان يجوز قطعا كذا ذكر الازهري عن ابن هشام الثاني
ما يجوز فيها وهي من كان الى راح واختلف في ليس فالاكثرون
وجعل منهم قدماء البصريين والفراء وابن برهان والشلوبين
وابن عصفور ومنهم الزمخشري في المفصل على جواز تقديم خبرها
عليها ونسب الرضي الى الكوفيين وابن عقيل اليهم والى المبرد
وابن السراج واكثر المتاخرين قال واختلف على سيبويه
وابن هشام في التوضيح الى جمهور البصريين منعه واختاره
ابن مالك في التسهيل والخلاصة وادعى ابن الحاجب

وابن عقيل موافقته للسماع قال الرضي لان مذهبهم انها حرف
كما فالحقوها بها ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظراً
الى عدم تصرفها ومشابهتها لما والنفصان فعليتها اجاز ركوبه
الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ولم يرد
عينه المكسورة باتصال الضمير كما ردت في صيد المخفف العين
فقالوا صدت ولذلك ايضاً اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما
في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع انتهى واستدل المجوز
بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفاً عنهم لان الظرف في هذه
الاية معمول خبرها وقد تقدم عليها والمعمول لا يجوز تقدمه الا
حيث يجوز تقدم عامله واجيب بمنع ان المعمول لا
يتقدم الا حيث يتقدم العامل والسند نحو زيداً لن اضرب
وعمراً لم اضرب والفعلان لا يتقدمان على لن ولم وبان المعمول
ظرف فيتسع فيه وبانه يجوز ان يكون الظرف مبنياً على الفتح لاضافته
الى الفعل في محل رفع على انه مبتدأ خبره ليس مصروفاً عنهم
وبان يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس
مصروفاً جملة حالية موكدة او مستانفة وبانه يجوز ان
يكون ظرفاً لليس ولا مانع من تعليق الظرف بالافعال الناقصة
لدلالتها على معنى الحصول والحدث كما ذكرنا سابقاً ولا تصح
هذه الدعوى الا للمبرد ومن تابعه ان كان لا ذاهباً الى فعليته

المهم الثاني من يجوز باتفاق حكاه ابن هشام في التوضيح
ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان ظرفاً او جاراً ومجروراً
وذلك للتوسع فيها نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفاً
وان لم يكن احدهما فنسب الى جمهور البصريين منعه مطلقاً لما في
ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منها قال ابن عقيل
وهذا مذهب سيبويه ولم يرد بها سماع والى الكوفيين جوازه مطلقاً
لان معمول معمولها معمولها في معنى معمولها وعن ابن السراج والفارسي
من البصريين وابن عصفور من المتاخرين التفصيل فاجاز في
ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك آكلاً زيد لان المعمول
من كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان
طعامك زيد آكلاً اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي
قاله الازهري ويتحصل من هذه المسئلة اربع وعشرون
صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل انتهى وقول الفرزدق
قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية
عودا على ظاهره حجة لهم بان عطية اسم لكان وعودا خبرها
واياهم معمول عودا فقد وليه كان وليس ظرفاً ولا جاراً
ومجروراً وخرج على زيادة كان بين الموصول وصلته
وفيه الفصل بينهما بغير الجملة الاعتراضية او اضمار الاسم
في كان مراداً به الشان وعليه اقتصر ابن مالك في الخلاصة

فقال ومضمر الشأن (اسماء) انوان وقع موقع ما استبان انه
امتنع او راجعا الى ما الموصولة **تتمة** قال في المفصل
وفصل سيبويه في تقديم الظرف وتاخيره بين اللغو منه
والمستقر فاستحسن تقديمه اذا كان مستقرا نحو قولك ما كان
فيها احد خير منك وتاخيره اذا كان لغوا نحو قولك ما كان
احد خيرا منك فيها قال ثم قال واهل الجفاء يقرؤن ولم يكن كفوا
له احد اشهى قال في الايضاح ووجه استحسانه لذلك انه
محتاج اليه فكان في تقديمه اشعار من اول الامر بانه خبر لا فضلة
وفي تاخيره ايذان بانه لغو لا خبر فلما افاد هذه الافادة
بتقديمه وتاخيره حسن ذلك فيه على حسب المعنيين وقوله
واهل الجفاء الى آخره غير سديد فانه ان كان اعتراضا صحيحا
فلا يندفع بان اهل الجفاء يقرؤن خلافه لان اهل الاجماع
يقرؤنه على خلاف ذلك والمعتمد عليه لا على نقل آحاد ان
صح النقل فيه وان لم يكن اعتراضا لازما فيجاب بما يدفعه
ويبين به انه غير لازم واولى ما يقال فيه بعد تسليم القاعدة
الاولى انه عرض ههنا مانع يمنع من حكم القاعدة المتقدمة
وهو الاهتمام بتناسب الفواصل لانه لو اخر لتغيرت الفواصل
وامرها اهم من تاخير اللغو فوجب لاجل صحة الفواصل تقديمه
وان كان لغوا فان قيل انه يمكن ان يتقدم على ما يصحح الفواصل

ع الاشعار بانه خبر والاشعار بانه لغو فضلة [illegible]

لا عليها جميعا فيحتاج الى الجواب في تقديمه عليها جميعا ولعل
سيبويه انما قصد الى الاجابة عن هذا الاعتراض خاصة
وهو لعمري غير سديد لما تقدم والجواب السديد ان يقال
انما قدم عليها جميعا لانه لما وجب تقديمه على احد كره
الفصل بين الجزئين اللذين هما مسند ومسند اليه
فقدم عليهما جميعا انتهى كلامه وقيل قدم له ولم يكن مستقرا
لانه وان لم يكن خبرا فان سقوطه يبطل معنى الكلام لانك
لو قلت لم يكن كفوا احد لم يكن له معنى فلما احتيج الى ذكره
صار بمنزلة الخبر الذي لا يستغنى عنه ولم يكن بمنزلة ما كان
فيها خير منك لانك لو حذفت فيها لم يخرج عن كونه كلاما
صحيحا وقال البيضاوي لما كان المقصود نفي المكافاة
عن ذاته تعالى قدم ويجوز ان لا يكون الظرف لغوا بان
يكون حالا من المستكن في كفوا على انه صفة له في الاصل
فلما قدم عليه انتصب حالا فاحد اسم يكن وكفوا خبره
وله حال او بان يكون خبرا ويكون كفوا منصوبا على انه
حال من احد لانه كان صفة له في الاصل فلما قدم عليه
انتصب حالا **تعليم** في رسالتي التي سميتها بمقاصد
البسملة انما سمي الظرف المستقر مستقرا لانه بعد حذف
متعلقه افضى الضمير الذي كان مستقرا فيه الى موضعه

فسمي ذلك الظرف مستقراً لاستقرار الضمير فيه فهو في الأصل
مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصاراً لكثرة دورة بينهم كقولهم
في المشترك فيه مشترك ولما كان الظرف اللغو والملغى لم ينتقل
اليه شيء من متعلقه سمي بذلك كانه لغي ولم يعتبر اعتبار الأول
وقال اليمني انما سمي مستقراً لانه يتعلق بالاستقرار فهو مستقر فيه
والظاهر انه اخذه من كلام نجم الائمة الرضي رضي الله عنه
فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه صرح بذلك
المحقق اللاهيجي في مواضع من شرحه على مغني ابن هشام
قال الرضي ره قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفاً مستحسن
ويسمى ذلك الظرف مستقراً وكذا كل ظرف عامله مقدر
لان ناصبه هو استقر مقدراً قبله فقولك كان في الدار
زيد اي كان مستقراً في الدار زيد فالظرف مستقر فيه
ثم حذف الجار كما في الحصول للمحصول منه انتهى كلامه
ولا يخفى ان اعتبار المناسبة في التسمية بما ذكرناه اولى من
اعتبار ما ذكره اما اولاً فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير
عامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت
ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له العامل المقدر
من الاستقرار دون غيره واما ثانياً فلان الظرف اللغو ايضاً
من قولنا صمت يوم الجمعة وصليت في المسجد يصدق عليه

انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وفي المسجد الصلوة
وان لم يكن متعلقه لفظ استقر كذا قيل وفيه ما لا يخفى **فائدة**
اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب عليه ان قدر راكب ابتداء
بخصوصه فهو لغو والحذف جائز وان قدر مستقر اولاً واريد
منه بحسب القرينة راكب فهو مستقر والحذف واجب
وفي حاشية الكشاف للتفتازاني اشارة الى ذلك وقد
تقرر لك مما قررناه ان الظرف المستقر ما كان متعلقه عاماً
واجب الحذف فلا يرد زيد كائن في الدار مثلاً ونقل
عن ابن جني انه قال الجواز وحكم نجم الائمة بانه لا شاهد
للجواز واما قوله تعالى فلما رآه مستقراً عنده فقيل معناه
ساكناً غير متحرك وليس بمعنى كائناً واما ما وقع في بعض
خطب امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام من قوله لم يحل في
الاشياء فيقال هو فيها كائن فكائن فيه الكون في الاشياء بمعنى
الحلول وليس من الامور العامة حتى يجب حذفه ونسب الى
سيبويه وغيره انه ما حذف متعلقه خاصاً كان او عاماً واجباً
او جائزاً لان خصوصه وجواز ذكره لا يخرجانه عن استقراره
في الظرف حينئذ لا للدلالة عليه ولو بمعونة القرينة ولك ان تقول
فعلى هذا لا يكون فرق بين الظرف المستقر واللغو الذي
هو ما كان متعلقه خاصاً سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة

صمت فيه او جار نحو زيد راكب على الفرس حذف او ذكر لا
لدلالة اللغو على متعلقه انما هو بمعونة القرينة وكذا المستقر
اذا كان متعلقه خاصًا فلا يكون لتسمية الاول بالمستقر
والثاني باللغو وجه نعم لها وجه اذا كان متعلقه عامًا و
التسمية على بعض الوجوه واستدامتها تحكم فان قلت
وقع للزمخشري في اول سورة الانبياء ان قال ونحوه ما
اورده سيبويه في باب ما يثنى فيه المستقر توكيدًا عليك زيد
حريص عليك وفيك زيد راغب فيك فسمى الظرف
مستقرًا مع ان متعلقه خاص قلت قد اعتذر عنه بانه تجوز
في الاطلاق والا فالظرف المذكور في العرف النحوي لغو
ونقل عن الطيبي للظرفين معنى آخر وهو ان الظرف المستقر
الذي يفتقر تمام الكلام اليه وذلك بان يكون خبرًا نحو ما كان
فيها خير منك واللغو ما كان الكلام تامًا بدونه نحو ما كان
خيرًا منك فيها انتهى ما في تلك الرسالة **النوع الثاني**
ما ولا المشبهتان بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر اعلم
اولًا ان في الكافية ان عملها لغة حجازية وعلى وفقه في الوافي
وفي المفصل عند ذكر خبر لا انه في قول اهل الحجاز ونسبه الازهري
لنصها اليهم والى سيبويه وطائفة من البصريين وقال الرضي في

انهم لا ينقلون

انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع
اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن اعمالها
وحدها دون لا اعمال ليس بشروط وبنو تميم لا يعملونها مطلقا
انتهى وفي التسهيل الحق الحجازيون بليس ما النافية وتلحق بها لا كثيرًا
وعن ابن هشام وابن قاسم وجماعة ان لا تعمل عمل ليس قليلة
وعلى وفقه في المفصل والتوضيح والمغني وفيه حتى ادعي انه
ليس بموجود وفي الكافية وهو شاذ ولم يتعرضوا على انه لاهل
الحجاز بل ظاهر كلام ابن مالك كما تراه انها تعمل في كل لغة وعلى
وفقه في خلاصته حيث قال في النكرات اعملت كليس لا
قال السيوطي في النكت وليس تقييده بلغة اهل الحجاز في شيء
من كتب ابن مالك ولا في جامع ابن هشام وقطره وقال في
تعليقه وفي ذهني ان بعضهم قيد اعمالها بلغة الحجازيين والقياس
يقتضي خلافه انتهى وقال ابو حيان لم يصرح بان اعمال لا بالنسبة
الى لغة مخصوصة الا صاحب المغرب ناصر المطرزي فانه قال
بنو تميم لا يعملونها دونها وفي البسيط القياس عند بني تميم
عدم اعمالها ويحتمل ان يكونوا وافقوا اهل الحجاز على اعمالها
انتهى ما في النكت واختلفوا في ما على لغتهم فعن البصريين
انها عملت في الجزئين وعن الكوفيين انها عملت في الاول
فقط واما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض وعن المبرد

والاخفش منع اعمال لا عمل ليس واليه ذهب الرضي وبنو تميم
لا يعملونها مطلقا واما ما وقع في بعض نسخ حاشية السيد
على المطول من قوله فيجوز اعمالها بل قائما على الغير بني تميم فسهو من
قلم الناسخ او هو في الاصل على الغير بني تميم فسقط غير من قلمه
وعن سيبويه في منعهم عملها انه هو القياس قال الازهري كلا اهملوا
ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قال في المغني
اشهر وصرح به في التسهيل وعن ابي عمرو بن العلاء انه ليس في الارض
تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب ولا ضمير في ليس كما
هو مذهب الجمهور وعن ابي علي ان في ليس ضمير الشان هو اسمها
والجملة من الطيب والمسك خبرها ورد بانه لو كان كذلك لقيل
ليس الا الطيب المسك كما يقال ليس كلامي الا زيد منطلق ولم
يقل ليس الطيب الا المسك كالاول ليس كلامي زيد الا منطلق
وبانه لا يطرد ذلك لو ورد في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك
بالرفع وعنه ايضا جواز ان يكون الا المسك اما بدلا من
الطيب او صفة له والخبر محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا
ورد بانه يلزم حينئذ حذف خبرها بلا ساد مسده ولم يثبت
وجه تسمية ان الحرف انما تعمل اذا كان مختصا بالاسم
كحروف الجر او بالفعل كحروف النصب والجزم واما اذا كان
داخلا على القبيلين فالقياس الا لا يعمل لان قياس العاملان

يختص بالمعمول ليؤثر اختصاصه به فيه الا ترى ان حرف العطف
والاستفهام لا تعمل شيئا واجيب بان عملها مع عدم الاختصاص
انما هو لقوة مشابهتها بليس لان معنيهما سواء في الحقيقة
وبانها اذا كانتا بمعنى ليس لم يدخلا على الافعال البتة فصح
اعمالها وبان القياس المذكور انما هو في العامل المستقل وهما تعملان
بمشابهتها بليس وبلغة اهل الحجاز جاء التنزيل قال جل شانه
ما هذا بشرا ما هن امهاتهم وعن عاصم انه رفع امهاتهم على
التميمية وقال ٭ تعز فلا شيء على الارض باقيا ٭ ولا وزر
مما قضى الله واقيا ٭ وقال سعد بن مالك ٭ من صد عن
نيرانها ٭ فانا ابن قيس لا براح ٭ قال ابن هشام وغيره في هذا
البيت وانما لم يعملها وهما مهملة والرفع بالابتداء لان لا الداخلة
على الجمل الاسمية يجب اما اعمالها او تكرارها فلما لم تتكرر علم انها
عاملة وفيه نظر لجواز ترك اعمالها وتكرارها في البيت في الشعر ورد
بان الاصل كون الكلام على غير الضرورة وقال بعض يجوز ان
تكون لا عاملة في البيت عاملة عمل ان فكانه قرأه بالسكون
ويرد البيت ~~قال ابن هشام في المغني~~ الاول ما حكي عن الزجاج
انه لم يظفر بذكر خبرها فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة
وان خبرها مرفوع وقال الرضي ايضا **تعليم** قال ابن هشام

في المغني اذا قيل لا رجل في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس ويقال في توكيده
بل امرأة وان قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس وامتنع ان تكون
مهملة والا لتكررت واحتمل ان تكون لنفي الجنس وان تكون لنفي الوحدة
ويقال في توكيده على الاول بل امرأة وعلى الثاني بل رجلان او رجال
وغلط كثير من الناس فزعموا ان العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية
للوحدة لا غير ويرد عليهم نحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا البيت
واذا قيل لا رجل ولا امرأة في الدار برفعهما احتمل كون لا الاولى
عاملة في الاصل عمل ان ثم الغيت لتكرارها فيكون ما بعدها مرفوعا
بالابتداء وان تكون عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها
وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية
تكرارا للاولى وما بعدها معطوفا فان قدرت الاولى مهملة
والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فالظرف خبر عن احدهما
وخبر الآخر محذوف كما في قولك زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا
عنهما لئلا يلزم محذور وهو كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد
عاملين على معمول واحد واذا قيل ما فيها من زيت ولا مصابيح
بالفتح احتمل كون الفتحة بناء مثلها في لا رجال وكونها علامة للخفض
بالعطف ولا مهملة فان قلت بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل
ليس وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل واما قوله تعالى

وما يعزب

وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا
اصغر من ذلك ولا اكبر فظاهر الامر جواز كون اصغر واكبر معطوفين على
لفظ مثقال او على محله وجواز كون لا مع الفتح تبرئة ومع الرفع مهملة
او عاملة عمل ليس ويقوي العطف انه لم يقرأ في سورة سبأ في قوله تعالى
عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة الآية الا بالرفع لما لم يوجد
الخفض في لفظ مثقال ولكن يشكل عليه انه يفيد ثبوت العزوب
عند ثبوت الكتاب كما انك اذا قلت ما مررت برجل الا في
الدار كان اخبارا بثبوت مرورك برجل في الدار واذا امتنع هذا
تعين ان الوقف على في السماء وان ما بعدها مستأنف واذا
ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ وان الوقف
على الارض وانه انما لم يجئ فيه الفتح اتباعا للنقل وجوز بعضهم
العطف فيهما على ان لا يكون معنى يعزب يخفى بل يخرج الى الوجود
انتهى كلامه وثانيا انه اشترط في عملها ثلاثة شروط
احدها ان لا ينتقض النفي بالا لان عملها انما كان لاجل
النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة
ولذلك وجب الرفع في قوله جل شأنه وما امرنا الا واحدة
وما محمد الا رسول ونقل عن يونس انه يجيز اعمال ما
مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك قوله ÷ وما الدهر
الا منجنونا باهله ÷ وما صاحب الحاجات الا معذبا

واجيب بانه من باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرًا عن اسم عين مبتدء على حد ما زيد الا سيرًا والتقدير وما الدهر الا يدور دور ورا منجنون فالدهر مبتدء ويدور خبره ودورا مفعول مطلق وعامله يدور محذوفًا واقيم المضاف اليه دور وراء مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعًا في الايجاب وعلى تقدير دوران ان منجنون لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للة والدولاب التي يستقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليًا وتارة يعكس واسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون آلة لها نحو ضربته سوطًا وكذا القول في العجز فانه في تقدير الا يعذب معذبًا اى تعذيبًا والباعث على نصبه الامران وعلى تاويله بالمصدر ان معذب اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما على مذهب سيبويه فلا لانه لا يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر كذا ذكر الازهرى في التصريح وعن الشيخ عبد القاهر والزمخشرى ان السموات في خلق الله السموات مفعول مطلق مع انه اسم ذات وعن ابن مالك ان الدهر البيت وارد ضد ابن هشام بان المحفوظ وما الدهر قال الدمامينى مثل هذا لا يرد به رواية ابن مالك فهو عدل ثقة حافظ هذا وما ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثانى جواز النصب مطلقا ونسب الى يونس وقد

ذكر والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا ونسب الى الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به ونسب الى بقية الكوفيين هذا ولاجل هذا الشرط ايضًا وجب الرفع بعد بل ولكن نحو ما زيد قائمًا بل قاعد ولكن قاعد على انه خبر لمبتدء محذوف اى بل هو قاعد ولم يجز النصب بالعطف على قائمًا لان الواقع بعدهما مثبت وعن المبرد وعبد الوارث اجازة كون بل ناقلة معنى النفى او النهى الى ما بعدها فيجوز على قولهما ما زيد قائمًا بل قاعدًا بالنصب لاجل العطف على الخبر ولا ايجاب لانها نقلت معنى النفى الى ما بعدها فكانه قيل بل ما زيد قاعدًا وبل قاعد بالرفع على انها جعلت ضد النفى لما بعدها فهو مثبت وح لا تكون عاطفة لوقوع الجملة بعدها اذ التقدير بل هو قاعد **تنبيه** ذكر الازهرى في باب لا النافية للجنس ان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو واستشهد بقول الحماسى فاضحى وهو عريان وقولهم ما احد الا وله نفس امارة وصرح ايضا ان له نفس امارة جملة وقعت خبرًا عن ما وهذا ينافيه ما قدمت بيانه في هذا المقام من ان ما اذا بطل نفيها بطل عملها اللهم الا ان يكون ذلك مبنيًا على القول باعمالها مطلقا وهذه المسئلة في المطول ايضًا على هذا النمط وقد نظم فيها العليمى الحمصى لغزًا وهو قوله ۞ قال الامام السعد في المطول ۞ قولًا من الاشكال ليس بالخلى ۞ خبر ما ان يقترن بالا ۞ يجوز فيه الواو حيث حلا ۞ وذا مخالف لما قد حررا ۞ بين اهل العلم قد تقررا ۞ من ان ما اذا بالا يبطل ۞ نفى لها فانها لا تعمل ۞

الثانى ان لا يتقدم الخبر على الاسم ظرفًا كان او غيره وذلك

لضعفها في العمل فلا تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وأمّا قول الفرزدق
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر بفتح مثل فعن سيبويه
أنه شاذ ولا يكاد يعرف وقيل غلط وأن الفرزدق لم يعرف شرط إعمالها
عند الحجازيين لكونه تميميا واعترض عليه بأن العربي لا يطاوعه لسانه
أن ينطق بغير لغته ونسب إلى سيبويه وقيل الذي قاله سيبويه إنما هو أن العربي
لا ينطق بالخطأ ويجوز أن ينطق بغير لغته وقيل بشر خبر ومثلهم مبتدأ
ولكن بني على الفتح لإبهامه مع إضافته للمبني والمبهم المضاف إليه يجوز بناؤه
وإعرابه ونقل في ذلك خلاف عن ابن مالك وقيل مثلهم حال وبشر
مبتدأ والخبر محذوف مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها
المعنوي أي ما في الوجود بشر مثلهم أي مماثلا لهم نسبه الأزهري إلى
المبرد قيل وعلى هذا القول ما غير عاملة للفصل بينها وبين اسمها بالأجنبي
وقيل عاملة ويوافقه قول الرضي وقيل أن خبرها محذوف فأسند الخبر
إليها فدل على أنها عاملة إذ المهملة لا خبر لها ورده ابن هشام
في المغني بأن حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع وقيل
مثلهم ظرف زمان والتقدير وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر نسبه
الأزهري إلى أبي البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير وإذ ما في مثل
مكانهم بشر ونسبها الرضي إلى الكوفيين وقال ابن هشام ردّ ابن
عصفور على من قال إن بشر مبتدأ ومثلهم نعت لمكان محذوف
خبره أي وإذ ما بشر مكانا مثل مكانهم بأن مثلا لا يختص بالمكان

فلا يليه

فلا يليه على المحذوف هذا وعن ابن عصفور والعبدي أنه لا يبطل
عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفا أو جارا أو مجرورا لكثرة التوسع فيها
ومن الربعي أن الإعمال عنده هو القليل لبقاء معنى النفي **الثالث**
أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وإلا بطل عملها إلا إذا كان ظرفا
أو جارا أو مجرورا فيجوز العمل للتوسع فيها هكذا ساق ابن هشام
كلامه في التوضيح وظاهره جواز تقديمه على الخبر نفسه وإن لم
يكن ظرفا ويبقى الكلام في معمول اسمها هل يغتفر تقديمه على الاسم
مطلقا أو إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا **وثالث** أنه شرط
في عملها خاصة أن لا يقترن اسمها بإن وإلا بطل عملها وجوبا
نسبه الأزهري إلى البصريين وذلك لأنها وإن كانت زائدة
لكنها تشابه إن النافية لفظا فكأن ما النافية دخلت على نفي
ونفي النفي إيجاب فصارت إن كإلا الناقضة لنفي ما في
نحو ما زيد إلا منطلق وللفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف
وجاء النصب والرفع في قوله * بني غدانة ما إن أنتم ذهبا
ولا صريفا ولكن أنتم الخزف * فعلى الثاني يكون ما نحن فيه
وأما على الأول فخرج على أن إن نافية مؤكدة لما لا زائدة نسبه الأخفش
إلى الكوفيين وإلى المبرد أن يجيء إن بعدها غير كافة قياس قال وأنشد أبو الفتح
على البيت قيل الفرق بينها أن الزائدة فاصل أجنبي دون النافية
المؤكدة لكن الزائدة في كلامهم هو المسوق لمحض التأكيد فلا يظهر

بينهما فرق اذا العمل للاولى في الوجهين وقيل الزائد في الكلام لتأكيد
الكلام لا لتأكيد خصوص ما بخلاف النافية فانها لتخصيص ما فيلزم فرق
ورد عليهم بان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية
والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقترنة بما النافية
زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ وبانه لا يجوز الجمع
بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما
الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق وبين
الواو ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد تشوبها معنيان آخران
وهما التقريب والتوقع فلم تكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه
ايضا **ورابعا** انه اشترط في عمل لا خاصة ان يكون المعمولان
نكرتين نحو لا احد افضل منك والى ذلك اشار ابن مالك في نظمه بقوله
في النكرات اعملت كليس لا وعن ابن جني وغيره جواز اعمالها في
المعارف وفي التسهيل ورفعها معرفة نادر وقال السيوطي اختار
ابن مالك في شرح التسهيل جواز اعمالها في المعارف اشهد على هذا
القول ظاهر قول النابغة : بدت فعل ذي ود فلما تبعتها
تولت وبقت حاجتي في فؤاديا : وحلت سواد القلب لا انا باغيا
سواها ولا في حبها متراخيا : لان قوله لا انا باغيا يمكن ان يكون
على حذف مضاف اي لا مثلي باغيا فدخول لا نكرة لان مثلا لا يتعرف
بالاضافة ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاتى به

منفصلة مرفوعا لكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر ويحتمل الوجهين
آخرين **احدهما** ان الاصل لا ارى باغيا فلما حذف الفعل انفصل
الضمير فانا مفعول لم يسم فاعله وباغيا حال **وثانيهما** ان التقدير
لا انا ارى باغيا فانا مبتدء وارى خبره وباغيا حال وحذف
الخبر وجعل الازهري هذا البيت من النوادر قال فان قلت
كيف جعلته نادرا وفي مثال سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوه
قاعدا قلت لا عمل لها بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما

تذييل اختلف في لات على امور **احدها**
حقيقتها وفي ذلك ثلثة مذاهب **احدها** انها كلمة واحدة فعل
ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين **احدهما** انها في الاصل
بمعنى نقص من قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم شيئا فانه يقال لات
يليت كما يقال الت يألت ثم استعملت للنفي كما ان قل كذلك **الثاني**
ان اصلها ليس بكسر الياء فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وابدلت السين تاء وهو ابدال شاذ كما في ست فان اصله سدس
فابدلت السين تاء وكذا الدال وعن ابن ابي الربيع انها ليس
ابدل من السين التاء ثم ابدل من الياء الالف كراهية ان تلتبس
بحرف التمني وعن الجنى الداني ويقويه قول سيبويه ان اسمها
مضمر فيها ولا يضمر الا في الافعال وضعف على القولين بان التاء
قد تكسر على اصل التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرئ

بالكسر على البناء كجير اشهى ولو كانت فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه
والثاني انها كلمتان لا النافية والتاء لتانيث اللفظ كما في ثمت
وربت وانما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين نسبه ابن هشام والاكثر
الى الجمهور وجوز الرضى ان تكون التاء للمبالغة في النفي كما في علامة
والازهرى ان تكون لهما واعترض عليه بانه يلزم اجتماع ضعيفين
متناقضين وصفا لان تاء التانيث ساكنة وضعاً وحركتها هنا
لالتقاء الساكنين وتاء المبالغة متحركة وضعاً وبعض ان تكون
زيادتها للتنبيه على مادة المدة او الساعة فيكون الكلام
في سبك ليست الساعة او المدة حين مناص والثالث انها
كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زائدة في اول
الحين لانها كانت في مصحف عثمان متصلة بها في الخط نسبه ابن
هشام والازهرى الى ابي عبيدة وابن الطراوة ولا دليل فيه
فكم في خط المصحف من اشياء خارجة عن القياس وقد ذكر
سابقاً نصا وضعف اصل المذهب بعدم شهرة تحين في اللغات
واشتهار لات حين وبانهم يقولون لات اوان ولات هنا
ولا يقولون تاوان ولا تهنا وبانه يوقف عليها بالتاء والهاء
ومما يتمسك به على زيادة التاء في اول الحين قول الشاعر
العاطفون تحين ما من عاطف * والمطعمون تحين ما
من مطعم * وعن ابن مالك ان المراد حين لات حين ما

او والمطعمون زمان ما من مطعم
او والمنعمون يدا اذا ما
انعموا

ورق
٦٧

رواه ...
والمطعمون زمان ما من مطعم
رواه ابن عقيل في شرح التسهيل بحذفه
والمنعمون يدا اذا ما انعموا

من عاطف فحذف حين مع لا وان هذا اولى من قول من قال انه
اراد العاطفونه بهاء السكت ثم اثبتها وابدلها تاء وعن ابن ام
قاسم ان القول بزيادة التاء مع الحين احسن من التخريج الثاني
وضعف الاول بان فيه حذف الحرف الناسخ وابقاء معموله وبانه
فيه اجحافاً بحذف شيئين الامر الثاني عملها وفي ذلك لهم ثلثة
مذاهب قال ابن هشام في التوضيح عملها اجماع من العرب واعترض
عليه بان العرب لا تعرف العمل وانما الحاكم به النحاة واجيب
بان المراد عملها صورة اى كون الاسم الواقع بعدها منصوباً
احدها انها لا تعمل شيئاً فان وليه مرفوع فهو مبتدء حذف خبره
او منصوب فمعمول لفعل محذوف جعله ابن هشام والازهرى
احد قولي الاخفش قال السيوطى اختار ابو حيان انها لا تعمل
شيئا لانها لم يحفظ الاتيان بعدها باسم وخبر مثبتين ولان
ليس لا يجوز حذف اسمها فلو حذف اسم لات لكانوا قد تصرفوا
في الفروع ولم يتصرفوا في الاصل انتهى وكلاهما عليل اذ لا يخفى
وفي كلامه احتمال [redacted] على جواب لو الشرطية وكانه منع لا
لا يجوز دخوله على جواب ان الشرطية صرح بالثاني في التاسع في خواص
من شرح المغني زاده على ابن هشام حيث لم يتكلم فالتقدير في
الاية على قراءة النصب لا ارى حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حين
مناص كائن لهم وضعف بان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدء

لا مواضع متعينة **الثاني** انها تعمل عمل انّ فتنصب الاسم وترفع الخبر
جعله ابن هشام والازهري قولا آخر للاخفش قال الرضي ولا يمتنع
دعوى كون لات هي لا التبرئة وتقوية لزوم تنكير ما اضيف حين اليه
فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم
محذوف اي لات حين حين مناص كما في لا عليك اشهر وظاهر كلامه
انه لم ير القول بان لات هي لا التبرئة زيدت التاء
عليها منصوصا لاحد وعن الزمخشري انها عند الاخفش لا النافية للجنس و
هذا هو الذي حكاه ابن هشام والازهري قولا ثانيا له ونسبه
ابن الحاجب في الايضاح الى الكوفيين **الثالث** انها تعمل عمل ليس نسبه
الى الجمهور وابن الحاجب الى البصريين قال الرضي لمشابهتها لا بكسع التاء
اه تقتصر على عدم حروفه ساكنة الوسط اشهر وعلى كل قول لا يذكر بعدها
الا احد المعمولين ولم يسمع اجتماعهما والغالب ان يكون المحذوف هو
المرفوع وقد يكون هو المنصوب كقراءة بعض ولات حين مناص
برفع حين على انه اسم لات والخبر محذوف اي ليس حين مناص لهم
الامر الثالث معمولها فنقل ابن هشام عن الفراء انها لا تعمل
الا في لفظ الحين وجعله ظاهر قول سيبويه وهو ظاهر كلام ابن مالك
في خلاصته حيث قال وما للات في سوى حين عمل وعن الفارسي
وجماعة انها تعمل في الحين وفيما رادفه وجزم به في التسهيل وعن
صاحب الشذور لا تعمل الا في الحين بكثرة او الآن بقلة

وذكر الرضي عن الفراء انها تكون مع الاوقات كلها فيمن نقله عنه
ونقله ابن هشام تخالف **تنبيه** قرأ بعض ولات حين مناص
بخفض الحين فعن الفراء ان لات يستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان
خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك وانشد قول ابي زبيد الطائي طلبوا
صلحنا ولات اوانٍ فاجبنا ان ليس حين بقاءٍ ونقل ذلك عن السيرافي
نصا وهو عن الكوفيين قال الرضي وليس بشيء اذ لو كان لجر غير اوان
واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص
بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معناه
يتعلق به اشهر واجيب عن البيت بجوابين **احدهما** انه على اضمار من
الاستغراقية ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته للتاكيد قوله
الا رجلٍ جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت ترجل لمتي وتقم بيتي
فيمن رواه بجر رجل **الثاني** ان الاصل ولات اوان صلح ثم بني
المضاف لقطعه عن الاضافة وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال
وزنا او لانه قدر بناؤه على السكون ثم كسر على اصل التقاء الساكنين
كامس وجير ونون للضرورة وقال الزمخشري للتعويض كيومئذ
ولو كان كما زعم لاعرب لان العوض ينزل منزلة المعوض عنه
قاله ابن هشام بعبارته وقال الرضي واوان عند السيرافي والمبرد
مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا ولات
اوانِ طلبوا الصلح ولات اوان طلبوا ثم حذف الجملة وبني

اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ
فكسرت النون لالتقاء الساكنين كما كسر ذال اذ او نقول حذفت الجملة
وبني على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين
العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان
جملة فلا يعوض في نحو من قبل اشهر واجيب عن اعتراض ابن هشام
بان ذلك انما يلزم لو كان التعويض في اوان قبل بنائه وهو ممنوع
ولو سلم فالعوض لا ينزل منزلة المعوض من كل وجه ولا يقوم مقامه
في كل حكم ومن العراقة بالجواب الاول وهو واضح وبالثاني
وتوجيهه ان الاصل حين مناصهم ثم نزل قطع المضاف اليه من مناص
منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف اليه وجعل التنوين
عوضا عن الضمير المحذوف ثم بني الحين لاضافته الى غير متمكن قاله
الزمخشري وقال ابن هشام الاولى ان يقال ان التنزيل المذكور
اقتضى بناء الحين ابتداء وان المناص معرب وان كان قد قطع عن
الاضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان فهو ككل وبعض **النوع الثالث**
لا العاملة عمل ان وتسمى النافية للجنس فان كان المراد بالنفي
الاعم ففيها نوع من التجوز لانها تنفي حكم الجنس لا نفس الجنس
قولك لا رجل في الدار وان كان المراد الخبر فلا تجوز وسيأتي عن الدماميني
ما يشعر بان المراد هو الاول قال ابن هشام وتسمى ايضا تبرئة وهي الاتكي
لانها تنفي الجنس بالتبرئة فكانها تدل على البراءة من ذلك الجنس

اشهر والمشهور لا التبرئة باضافة والاول من قبيل زيد عدل ويحتمل الثاني
ان يكون الداخل على حذف مضاف اي ذات التبرئة وان يكون لا مضاف
للتبرئة والفرق بين لا هذه ولا المشبهة بليس ان الاولى لنفي الماهية
والثانية لنفي واحد منها ومن هذا ظهر وجه تخصيص اسم التبرئة بها **كلام**
فيه فائدة ذكر الازهري في محل لا هذه عمل ان انها مشابهة لها من اربعة اوجه
احدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية **الثاني** ان كلا منهما للتوكيد
فلا لتاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات ورد عليه انه ليس في الكلام الداخلة
عليه لا قبل دخولها نفي حتى تؤكده اللهم الا ان يقال ان نحو رجل كريم في
الدار محتمل مع انه يستفاد منه الاثبات محتمل للنفي والا ما كان منفيا بعد
دخول النافي فمعنى كونها لتاكيد النفي انها تصرح بالنفي وتاتي به من القوة
الى الفعل وليتأمل قال وذكر العليمي الحمصي في حاشيته على التصريح ان نحو زيد
قائم ورجل كريم في الدار ليس مفيد باعتبار وضعه دلالة على اثبات ولا نفي
بل هو محتمل لهما على السواء وانما استفيد الاثبات من التجرد عن حرف النفي
فاجاب عن الايراد بان المراد ان لا تدل على النفي اقوى من ما ونحوها
فمعنى كونها لتاكيد النفي انها ترجح طرف النفي المحتمل في اصل القضية رجحانا
قويا اكثر من ترجيح ما مثلا وليتدبر ثم قال وظاهر كلام التلخيص و
السعد والسيد ان لا لا تدل على تاكيد اصلا حيث جعلوا لا ريب فيه
مما لا تاكيد فيه انتهى واعلم ان ليس لتاكيد الاثبات بل هي لتوكيد الكلام اثباتا
كان مثلا ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم وقد سبق ذلك في بحث

٧ هذا هو الشهير من الناس هشام
وقد ذكرنا سابقا بطلانه فيه لابن هشام
١٤ ورق

الفاعل عند الكلام على انما ومنه يظهر ضعف الوجه الثالث الذي ذكره وهو
ان لا لنقيضة ان والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وضعف وجه ثم
ذكره غيره وهو ان لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات
فعملت عملها حملا للنقيض على النقيض الرابع ان كلا منهما له الصدر في الكلام **تنبيه**
تخالف لا هذه ان من سبعة اوجه **احدها** انها لا تعمل الا في النكرات هكذا
اشتهر بين النحاة ونقض بنحو لا اباك ولا غلامي لك ولا مسلمي لك لانها مضافة
الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه كما نسب الى الخليل وسيبويه
وجمهور النحاة واجيب بانها نكرات صورة فقد حصل الشرط في الجملة
ونسب الى ابن مالك ان الاب وامثاله في نحو لا اباك لا مفردة ليست بمضافة
والمجرور باللام في موضع الصفة لها فيتعلق بمحذوف وشبه غير المضاف بالمضاف
في نزع التنوين من المفرد والنون من المثنى والمجموع على حدته وتضعيف هذا
المذهب بامور منها قولهم لا ابالك ولا اخالك اذ لو كانوا قاصدين الاضافة
لقالوا لا اب ولا اخ لك فيكسرون الباء والخاء اشعارا بانها متصلتان
بالياء تقديرا فان اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير واجيب بانهم لم
يقولوا ذلك لان عامل الجر في المضمر من نحو لا ابالك هو اللام لا الاضافة
لان اللام مجاورة لذلك احق بالعمل ولئلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل فلم
يلزم كسر ما قبل اللام لاجل الياء لانه لم يباشر آخر الاب والاخ بالاضافة
حتى يلزم كسره هذا وان كان الاسم معرفة او مفصولا بينه وبين لا
وجب الرفع والتكرير مع العاطف وكذا اذا كان ما بعدها فعلا ماضيا

لفظا او تقديرا اما بطلان العمل مع المعرفة فلان لا انما تعمل حيث يكون
المنفي الجنس ولا وجه لذلك عند دخولها على المعرفة واما وجوب التكرار
فلجبر ما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة فيكون تكرارها
عوضا عن مصاحبة ذي العموم واما العطف فلان العرب جعلتها
في جواب من سأل بالهمزة والسؤال بها لا بد فيه من العطف فكذلك
الجواب نحو لا زيد في الدار ولا عمرو واما بطلانه مع الفصل فلضعفها
ضعفها فلم يقو على العمل فيما هو بعيد عنها وذلك لانها انما تعمل
بمشابهتها ليس الحرف الذي يعمل بالمشابهة فعند وجود الفاصل تضعف
ضعفها واما وجوب التكرير معه فلان يكون منبها على كونها لنفي الجنس
لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة هذا في النكرات واما في علم
فقد ذكر وجهه وضعفه ابن عقيل وذلك لان المقصود قيام القرينة
على كونها لنفي الجنس فاذا بطل العمل مع الفصل لم يبق دليل عليه فلا بد من
التمسك بدليل لئلا يضمحل بناء دليل بالمرة ولذا لم يجب ذلك اذا اعملتها
او بنيت اسمها لان كلا منهما كاف في هذا الغرض اذ لا يكونان الا
مع لا التبرئة ونسب ابن عقيل في شرح التسهيل الى الرماني جواز النصب
في الفصل وان الفصل يبطل البناء فيقول لا فيها رجلا وابن مالك في التسهيل
وابن هشام في التوضيح الى المبرد وابن كيسان عدم وجوب التكرار ومنه
قوله * بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت * ركائبها ان لا الينا
رجوعها * وحمل على الضرورة وصاحب اللوافي الى الاول والدماميني

في شرح اللباب والثاني الرفع في الكل اي المعرفة والنكرة مع الفصل وبدونه
وعلى مذهب الجمهور ونسب الى سيبويه ايضا لا نولك في قولهم لا نولك ان
تفعل محمولا على لا ينبغي لك فلا هذه في المعنى هي الداخلة على المضارع
وتلك لا يلزم تكريرها قال الازهري لانه في معنى النكرة وقال الدماميني
فان قلت لم يكن الماضي كذلك بل اوجبوا فيه التكرير نحو فلا صدق
ولا صلى قلت لفوات مشابهة الاسم وتقريره ان لا النافية للمضارع
شبيهة بلا التبرئة من حيث كان المراد بها نفي جنس الحدث الذي يدل عليه
الفعل اذ معنى لا يقوم ولا قام لا قيام له وامتاز المضارع بمشابهة الاسم
لفظا من حيث كان كاسم الفاعل باعتبار موازنته له في الحركات والسكنات
فقوي شبه لا الداخلة عليه بلا التبرئة في نحو لا بأس عليكم فلم يجب التكرار
معه ووجب مع الماضي لما فاته من هذا الشبه الذي امتاز به المضارع
انتهى قال الرضي يجب في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل
الا في موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا
دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا او لا
رحب موضعك رحبا او اذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو
لا سلام عليك لان الدعاء بالفعل اولى فكانه قيل لا سلمت سلاما
او اذا دخلت على نولك نحو لا نولك ان تفعل اي لا ينبغي وانما لم
تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها
الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى
وثانيهما ان تكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط احدها ان تدخل

على لفظ شيء

على لفظ شيء سواء الجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر اي حرف
كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت الا كلا شيء وخلقت
من لا شيء او النصب نحو انك ولا شيئا سواء او الرفع نحو انت ولا شيء
وثانيها ان ينجر ما بعد لا بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا
لم يكن لفظ شيء الا بها من حروف الجر وثالثها ان يعطف ما بعد لا على
المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير
فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع انتهى كلام
الرضي رضي الله عنه **اتمام** نولك مبتدء وان تفعل سد مسد خبره
كما في الوصف مع مرفوعه قال الازهري الظاهر ان المرفوع هنا
نائب عن الفاعل قال الرضي النول مصدر بمعنى التناول وهو هنا
بمعنى المفعول اي ليس متناولك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله
وعن ابي حيان انه خبر لا فاعل لان نولك ليس بوصف وعن ابن هشام
لا ادري كيف يتاتى هذا مع قوله ان لا نولك مؤول بلا ينبغي ولم
ينزل كتاب باب المرفوع الساد مسد الخبر لا يرفع الا بالوصف هذا
وقال بعض الاسم الذي هو نولك لا يجوز ان يكون بمعنى الفعل لان
الفعل الذي هو ينبغي يدل على حدث هو الطلب وعلى زمان ولا شك ان
النول بمعنى التناول لا دلالة له عليها وهذا غفلة منه لان ليس متناولك
يدل عليها كما يدل عليها لا ينبغي **الثاني** ان اسمها اذا لم يكن
عاملا يكون مبنيا عن ابن عصفور انه لتضمنه من الاستغراقية معللا

بان البناء للتضمن كيف قال الدماميني لان قولك لا رجل في الدار ابلغ من
لا رجل بالرفع لما ان الاول نص في الاستغراق دون الثاني ولا يمكن تعدد
ما يكون الكلام به كذلك الا بحرف مؤكد للنفي في المسند اليه وهو من والباء
وان كانت مما يراد لتوكيد النفي الا انها لتاكيد نفي الحكم في الخبر نحو ما
زيد بمنطلق انتهى ويؤيده ظهورها في قوله فقام يذود الناس
عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند وعن ابن الضايع ان
المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها ورد بان الاستغراق
الذي هو معنى من معناه الشمول ولا شك ان ذلك مدلول النكرة
لانها في سياق النفي للعموم وقيل التركيب مع لا تركيب خمسة عشر و
يؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امراة وهو
مبني على ان علة البناء في المشبه به هو التركيب وقيل علة البناء فيه
تضمن الحرف وكلام سيبويه على ما نقله الرضي في هذا المقام محتمل لان
انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك
التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد
كخمسة عشر فعن المبرد ان معنى قوله تنصبه بغير تنوين انها نصبته
اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة
عشر للبناء اتفاقا وعن الزجاج ان مراده انه معرب لكنه مع كونه
معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر عن خمسة
فحذف التنوين مع كونه معربا لتأكد تركيبه مع عامله وعن

ابي سعيد

ابي سعيد السيرافي انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة الاستغراق
كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار
جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا
للجواب بالسؤال ثم حذفت التنوين لتأكد الكلمة بالتركيب مع كونها معربة
وما ذهب اليه المبرد اولى بأن يتخذ مذهبا لان حذف التنوين من
الاسم المنون في حالة الوصل لغير الاضافة والبناء غير معهود ولا تم الربط
بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور
ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وعن سيبويه ايضا انما حذف
التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا ومعمولها في موضع
ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها قال الرضي يعني
اختصاصها بالنكرة وكونها مع ما بعدها مبتدء سبب بناء معمولها على مذهب
من قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها
مجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها
سائر المعمولات وهذا نظير بعيد اعني بناء المعمول او حذف التنوين منه
لمخالفة العامل اخواته انتهى تعليم بناء اسمها على الفتح في نحو
لا رجل ولا قوم ولا شجر ولا رجال ولا هنود ومنه لا تثريب عليكم اليوم
قالوا لا ضير يا اهل يثرب لا مقام لكم وعلى الياء في نحو لا رجلين ولا
قائمين وعن المبرد ان المثنى والمجموع في باب لا معربان قال الرضي
بناء على ان التثنية والجمع عارضا التضمن او التركيب في علة البناء

اشهر ونقض بنحو يا زيدان ويا زيدون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين
ويا زيدين ونقل عنه انه قال لان المثنى والجموع في حكم المعطوف والمعطوف
عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف
عليه في باب لا يبنى نحو لا رجل وامرأة قال الرضي ولو ان يقول اردت بعطف
النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد نحو ثلثة وثلثين ولا
شك ان المثنى والجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا
زيدون اشهر وقيل انما قال المبرد ذلك لانه ليس شيء من الكتاب
يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع وليس بشيء اذ لم يقم دليل قاطع على ان لا تركيب مع
المنع ولو سلم فعليه اثبات ان بنائه للتركيب ولو سلم فيقول انهم يقولون
حضرموتان وحضرموتون في المسمى بحضرموت وعلى الكسر مع التنوين
في نحو لا مسلمات عند بعضهم قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة
لا للتمكن بدليل قوله جل شانه من عرفات ونقض بنحو يا مسلمات مجردا
عن التنوين وعليه مجوزا عنها عند الجمهور لانها وان لم تكن للتمكن فهي
مشبهة لما له وعن ابي عثمان المازني والفارسي الفتح فيه بلا تنوين
قال الازهري لان الحركة ليست له بل للمجموع المركب وهو لا والاسم
وهو حسن في القياس اشهر ورجحه ابن هشام في المغني جاعلا
القياس وجوب الكسر واختاره الرضي قال في تعليله حذرا من مخالفة
في الحركة لساير المبني بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها
ثم عن ابن عصفور ان الفتح في ذلك واجب وهو ظاهر سياق

لكلام الازهري

كلام الازهري حيث علله بعد قوله رابعا وهو جواز الفتح والكسر بغير
تنوين وقال وهو الفصيح لكن الذي يفهم من المغني عدم القائل بالوجوب
حيث قال وعلى الكسرة في نحو مسلمات وكان القياس وجوبها ولكنه
جاء بالفتح وهو الارجح لانها الحركة التي يستحقها المركب وعن بعض
المغاربة ان جواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا فمن قال
هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين
كسر ومن قال هي بناء كجمهور البصريين فتح هذا والحق ان
الوجهين ثابتان عن العرب مع ارجحية الفتح بنقل الثقات فلا
وجه بعد ذلك لاختلاف ولهذا قال ابن خروف لو وقفوا على
السماع ما اختلفوا **فائدة** عن الفراء ان لا جرم في نحو لا جرم
ان لهم النار مثل لا رجل والمعنى لا بد من كذا او لا محالة في كذا فحذفت
من او في وعنه ايضا ان لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة
فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا تقول لا جرم لآتينك وعن
الواحدي وضع موضع القسم في قولهم لا جرم لأفعلن كما قالوا حقا
لأفعلن وعن قطرب ابي علي محمد ابن المستنير النحوي البصري لا رد
لما ليس الامر كما وصفوا ثم ابتدأ ما بعده وجرم فعل لا اسم ومعناه
وجب وما بعده فاعل وقال قوم لا زائدة وجرم وما بعده
فعل وفاعل كما قال قطرب اي ثبت كون النار لهم وقيل جرم بمعنى
كسب فيكون فاعله ضميرا يعود الى علمهم المفهوم من السياق اي كسبهم

علمهم النار فانّ وما في حيّزها في موضع نصب على هذا ومن الفوائد
انّ لا لا تزاد لمجرد التوكيد صدرًا بل حشوًا كما انّ زيادة ما وكان كذلك
نحو فبما رحمة من الله وزيد كان فاضل وبذا ردّ على من قال بزيادتها
في قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة وذلك لانّ زيادة الشيء تفيد
صحة الاستغناء عنه وكونه اول الكلام يفيد الاعتناء به قيل ولان
قيل بزيادتها في نحو فلا اقسم بربّ المشارق والمغارب فلا اقسم
بمواقع النجوم لوقوعها بين الفاء ومعطوفها بخلاف هذه ومن اتى
على جوابه بانّ القرآن كالسورة الواحدة ولهذا يذكر شيء في سورة
وجوابه في اخرى نحو وقالوا يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون
في سورة الحجر وجوابه ما انت بنعمة ربك بمجنون في سورة ن فلا
تكون الزيادة في اول الآية او في اول السورة زيادة في الصدر
بل في الحشو وهذا الجواب غير سديد ولامرئ القيس قصيدة
زادها في مستهلّها وهو لا وابيك ولا ادري ما بعده لكن لا شك
انّ الزيادة وقعت صدرًا في مثل لحسبك درهم قال الدماميني وليس
امتناع ذلك بالقياس على ما وكان حيث لا يزاد شيء منها صدرًا
باولى من جواز ذلك بالقياس على الباء حيث زيدت في الصدر
واجاب الشمني باثبات الاولوية بانّ لا شبيهة بما في النفي والدخول على
الجمل الاسمية بخلاف الباء **فائدة** ذكر بعض محشّي المطوّل في نحو
الله لا محالة كذا انّ محالة مصدر ميمي بمعنى التحوّل من حال الى

اى تحوّل اليه وخبر لا محذوف اى لا محالة موجود والجملة معترضة
بين اسم انّ وخبرها مفيدة تاكيد العلم **فائدة** عند انّ
الواو في لا بدّ وان يكون اما داخلة بين اسم لا وخبرها التاكيد
اللصوق او للعطف على مقدّر مناسب للمقام **فائدة**
في لا جرم لغات **احديها** لا جرم بفتح الجيم والراء والميم **الثانية**
لا جرم بضمّ الراء على كرم **الثالثة** لا جرم بضمّ الجيم **الرابعة** لا جر بحذف
الميم **الخامسة** لا ذا جرم **السادسة** لا ان ذا جرم بان المفتوحة
السابعة لا عن ذا جرم **الثالث** انّ ارتفاع خبرها
عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعًا به قبل دخولها
لا بها نسب هذا الى سيبويه وعن الاخفش والاكثرين خلافه قال
الرضى ارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيًا عند جميع النحاة وان
كان اسمها مبنيًا نحو لا رجل في الدار قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر
المبتدء ولا رجل مرفوع المحلّ بالابتداء وذلك لانه لمّا صار الاسم
الذي كان معربًا بسببها مبنيًا وصار دخولها عليه سبب بنائه
مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها
اعرابًا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا
كما كان مع اسمها المنصوب بها انتهى ولعله اراد بجميع النحاة
جميع نحاة البصرة والّا ينافيه قوله قبله وعند الكوفيين انّ خبر انّ
واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدء

لا بالحروف لضعفها عن عملين **الرابع** ان خبرها لا يتقدم على
اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا وعلل بضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين
اسمها لا بخبر ولا اجنبي وان كان معمول الخبر ولو ظرفا او جارا
ومجرورا **الخامس** انه يجوز في نعت اسمها والمعطوف عليه مراعاة
محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز لا رجل ظريف فيها برفع
ظريف ولا رجل وامرأة فيها برفع المعطوف ومحل لا مع اسمها هو
الرفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد فجعلوا النعت للمجموع
كما عكسوا في النعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم
عن الرضي جعلوا جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل
اشهر وذلك بناء على ان لا عامل ضعيف فلم يمنع اعتبار المحل
مطلقا واما ان فعامل قوي فلم يعتبر معه المحل الا بعد مضي الخبر
قال الدماميني على ان المحققين لا يرون العطف في باب ان على المحل وانما
المرفوع الواقع بعد حرف العطف مبتدء حذف خبره وهو من باب
عطف الجمل واما النعت على المحل في باب ان فقد حكي عن الجرمي و
الزجاج والفراء وظاهر كلامهم ان الجمهور يمنعونه انتهى وصرح كلام
الازهري انه لا فرق فيه في النعت بين المشتق كما مر والجامد
المنعوت بمشتق وعلى وفقه كلام التوضيح حيث قال ومنه
لا ماء ماء باردا وعن الكمال الانصاري في شرحه على المفصل
تضعيف كون ماء الثاني صفة للاول بانه كيف يجوز ان يوصف الشيء

بنفسه مع انه

بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي او البدل
واجابا بانه لا بعد في جعله صفة لانه لما وصف بباردا صار
مغايرا للاول لتغاير المطلق والمقيد ولانه يوصف بالاسم الجامد
اذا وصف كمررت برجل رجل عاقل وبان القول بانه توكيد لفظي انما
لان الماء الثاني لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول
فلا يصح كونه تاكيدا له ولا بدلا منه لعدم مساواته للاول وان جعل
باردا نعتا للماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول لزم تقديم البدل على
النعت وهو ممتنع واجيب عن التخطئة بان الواجب اعادة
المادة واصل المعنى لا الهيئة وعدم الزيادة على المعنى فالتاكيد انما
الثاني مع قطع النظر عن وصفه فان قيل يتبين بالوصف انه ليس عين
الاول لان اللفظ اذا قيد بقيد يتبين ان المراد به مقيد لا مطلق
قلنا ذلك لا يضر لانه كما يتبين بالوصف ان ماء الثاني مقيد
يتبين به ان ماء الاول ايضا مقيد واورد بعضهم انهم جوزوا
في قوله جل ثناؤه لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة التاكيد مع الوصف
وبانه ما المانع من جعله بدل بعض ويكون الضمير مقدرا انتهى
ويجوز نصب النعت مراعاة لمحل النكرة وعن الشاطبي النصب بالحمل
على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة
الاعراب بل الاعراب اصلها ويجوز الفتح لنعت بناء على ان النعت
مركب مع النكرة قبل مجيء لا وصار الوصف والموصوف كالشيء

الواحد ثم دخل عليها لا مثل لا خمسة عشر عندنا والمراد شبه التركيب
لبقاء معنى الكلمتين فلا يتوقف فيه لذلك وقضية التركيب عدم
ذلك او على ان الوصف من تمام اسم لا وهو واجب البناء لتضمنه معنى
من فصار كانهما معًا تضمنا معنى من وقيل انه اجرى على لفظ الموصوف
لانه اشبه المعرب وقيل فتحة فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة
هذا اذا كان النعت مفردًا متصلًا فان فقد الاول نحو لا رجل
قبيحًا فعل عندنا وكذا لا غلام رجل ظريفًا عندنا او الثاني نحو لا رجل في الدار
ظريف ولا ماء عندنا ماء باردًا امتنع الفتح لانه يقتضي التركيب ولا يركب
ما زاد على كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب نظرًا الى لفظ المنعوت
اي كان معربًا والى المحل ان كان مبنيًا كما في البدل المنكر نحو لا احد رجلًا و
امرأة فيها بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز في المعرفة الا الرفع نظرًا الى
محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل في المعرفة
نحو لا احد زيد وعمرو فيها **السادس** انه يجوز الغاؤها اذا تكررت
نحو لا حول ولا قوة الا بالله وفيه بحسب اللفظ وقصد المتكلم واحتمال
التركيب خمسة اوجه **احدها** فتح الاسمين **الثاني** رفعهما اما بالابتداء
او على اعمال لا عمل ليس **الثالث** فتح الاول ورفع الثاني **الرابع** رفع
الاول وفتح الثاني **الخامس** فتح الاول ونصب الثاني ولا يوثق بها كلام
ابن هشام في المغني حيث قال ولا يمكن فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة

فقد فيه الافراد في المنعوت

اما فتح ذلك ... الظاهر انه اذا قصد نفي الجنس ... الثاني والاول ... في الواحدة ...

بينها اذ الخامس لا يدخل تحت شيء منها لان المراد بالمغايرة باعتبار الفتح
والرفع ولو كان احدها منها لدخل لغة ما هو ممتنع وهو نصب الاول مع فتح
الثاني او رفعه ورفع الاول مع نصب الثاني اللهم الا ان يقال انه اعتمد في حصر
هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجائزة عند القوم في هذا المحل ووجه
الوجه الاول ان تجعل لا في كل منها نافية فيبنى اسمها كما لو انفردت قال
الرضي ويجوز على مذهب سيبويه ان تقدر بعدهما خبرًا لهما معًا اي لا حول ولا
قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عملًا ان
في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع
بانه خبر المبتدأ لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان
ويجوز ايضًا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرًا اي لا حول موجود لنا ولا
قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا
المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت في الا المنصوب اسمها فيجوز
ايضًا ان تقدر لهما معًا خبرًا واحدًا وذلك الخبر يكون مرفوعًا بلا الاولى و
الثانية معًا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان تعملا في
اسم واحد عملًا واحدًا كما في ان زيدًا وان عمرًا قائمان كانهما شيء واحد
وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملًا واحدًا في
معمول واحد قياسًا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضًا
عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرًا على حياله اي والاستثناء على تقدير
كون الكلام جملتين مشكل من جهة انه راجع في المعنى اليهما ولا يصح لفظًا

لأنّ لا الواحدة لا يستثنى بها شيئان قال ابن الحاجب في الإيضاح وأشبه ما
في لا حول ولا قوة لمّا كانا بمعنى كان كأنه تكرار فصحّ رجوع الاستثناء
إليها لتنزّلهما منزلة شيء واحد أشهر ومن بعض أنه من باب الحذف مثل ما قام
وقعد إلا زيد والوجه الثاني أن تجعل لا الأولى ملغاة لتكررها
وما بعدها مرفوع بالابتداء أو عاملة عمل ليس وما بعدها مرفوع بها
والثانية إمّا زائدة أو ملغاة غير زائدة أو عاملة عمل ليس وعلى كون الأولى
على الحالة الأولى والثانية على الأولى أو الثانية إمّا أن يقدّر لكل واحد
من الاسمين خبر فالكلام جملتان وإمّا أن يقدّر لهما معًا خبر واحد
فالكلام جملة واحدة وعلى كونها على الثالثة والثانية على الأولى أو الثانية
أو بالعكس يقدّر خبران أحدهما مرفوع بالابتداء والثاني منصوب
بلا العاملة عمل ليس أخذ تبرايتهما أخذته والكلام جملتان قال ابن هشام
ولا يقدّر خبر واحد عنهما لئلا يلزم محذوران كون الخبر الواحد مرفوعًا ومنصوبًا
من جهتين وتوارد عاملين على معمول واحد وقد نقلناه سابقًا وقد بيّن
ما المانع من كون الشيء الواحد مرفوعًا ومنصوبًا من جهتين مختلفتين و
لا يتجه أن يقال المراد كونه كذلك لفظًا كما في نحو لا رجل وامرأة برفعها فالخبر
من حيث كونه خبرًا عن المبتدأ على الغاء لا يكون بلفظ قائمان ومن حيث
كونه خبرًا عن لا على كونها عاملة عمل ليس يكون بلفظ قائمين لأنه لا يظهر
فيما إذا كان الخبر ظرفًا والوجه الثالث أن لا الأولى عاملة
عمل إنّ والثانية زائدة وما بعدها معطوف على محلّ الأولى مع اسمها

مثل لا أم لي إن كان ذاك ولا أب وعند سيبويه أنه يجوز أن يقدّر لهما معًا
خبر واحد لكونه خبر المبتدأ وما عطف عليه وعند غيره أنه لا بدّ لكلّ واحد من
خبر متفرد لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد وقال بعض إن قلنا
العطف على مدخول الأولى من عطف المفردات اتّجه أن لهما خبرًا واحدًا
وإن جعل من عطف الجمل فلا ويجوز أن لا تجعل زائدة فهي لنفي الجنس لكنّها
الغيت عن العمل لحصول شرطه وهو التكرير ويقدّر الخبر على التقديرين
سواء ويجوز أن تكون الثانية عاملة عمل ليس وحينئذ يقدّر خبران أحدهما
مرفوع للأولى والآخر منصوب للثانية ولا يجوز على ما ادّعاه الرضي أنه
لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يروا إلا كون الاسم بعدها مرفوعًا
والخبر محذوف فاظنّوا أنها عاملة عمل ليس والوجه الرابع أن الأولى
بمعنى ليس لكنها ملغاة لحصول الشرط قال الرضي ولا يلزم مع تكرير لا أن
يتوافق الاسمان بعدها في الإعراب أي التكرير وهو الشرط فقط فلا
حاجة بنا إلى ما ذكره ابن الحاجب من قوله ورفع الأول على ضعف لكونها
بمعنى ليس فإنا لا نضعّف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثاني والثالث
سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين إعرابًا ليس بشرط ولا في الجميع
للتبرئة وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين شيء
والوجه الخامس أن الأولى عاملة عمل إنّ والثانية زائدة لتأكيد نفي
الأولى كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكأنك قلت لا حول ولا
قوة والثاني معطوف على لفظ الأول منونًا لا غير وإن عطف

على مبنى لمشابهته حركة الاعراب ونسب الى سيبويه جوازه مطلقا
والى الاخفش ويونس وجماعة من النحويين انه ضرورة او على محله وعن
الزمخشري انه منصوب على اضمار فعل اي ولا ارى قوة و لا يجوز عند
سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر لا حول مرفوع بالابتداء
وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول
غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منها خبر على
حياله ويجوز عند غيره ان يقدر خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم
لا وحدها ختم جعل الزمخشري في المفصل الاوجه ستة حيث قال
ان تفتحهما وان تنصب الثاني وان ترفعه وان ترفعهما وان ترفع الاول
على ان لا بمعنى ليس او على مذهب ابي العباس وتفتح الثاني وان تعكس انتهى
قال ابن الحاجب في شرحه الوجه السادس لا حاصل له لانه جعله عكس الخامس
والخامس لا حول ولا قوة فعكسه لا حول ولا قوة وهو الثالث بعينه
وانما وقع ذكره وهما منه وقد توهم بعضهم ان ذلك وجه سادس
باعتبار وجه الرفع فيكون رفع الثاني في الثالث على غير هذا الرفع لان
ذكره في الخامس على ان لا بمعنى ليس او على مذهب ابي العباس وهذا
الاعتبار ليس بشيء فانه لم يقصد الى عد الوجوه باعتبار توجيهها وانما قصد
الى عدها باعتبار اختلاف لفظها ولا يزيد ذلك على خمسة وعلى ما ذكره هذا
المعترض يجب ان يزيد على الستة لان رفعهما جميعا يجوز ان يكون على [illegible]
وعلى كراهة وهم التركيب وعلى ان لا بمعنى ليس وعلى مذهب ابي العباس

وعلى ان الاول

وعلى ان الاولى بمعنى ليس والثانية على مذهب ابي العباس وعلى العكس انتهى
قال الازهري في التصريح هذه الاوجه الخمسة مأخوذة من اثني عشر وجها
وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء
والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه
رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثني
عشر وكلها جائزة الا رفع الاول على الالغاء او على الاعمال عمل ليس ونصب
الثاني وانهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة واحد وثلثين وجها
انتهى وانهاء ابن الفخار اليها باعتبار توجيه الوجوه الخمسة اذ قد ذكر
انها لا تزيد باعتبار اختلاف الفاظها عليها قطعا **النوع الرابع**
افعال المقاربة في التوضيح ان هذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم
الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وقيل تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم
الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء المجتمعة من
غير تركيب باسم بعض يسمى تغليبا كالعمرين والقمرين ورد بان
التغليب لا بد له من علاقة وليست ههنا وقيل اشترط في علاقة الكلية
والجزئية في المجاز المرسل ان يكون لذلك الجزء من بين الاجزاء مزيد
اختصاص بالمقصود بالكل كما في اطلاق العين على الربيئة فلا يجوز اطلاق
اليد والاصبع عليها وان كانا جزءا منها واجيب بان المقاربة حالة
وسطى بين الرجاء والشروع فصح المجاز المذكور والتغليب وقيل يمكن
ان يراد بها حقيقتها اي البعض الذي هي فيه حقيقة وذكر غيره في الباب

استطراداً الدنيا في انه لو اعترض عليه بانه ذكر الشيء في غير محله لمناسبة
فكيف يكون كاد والحال ان افعال هذا الباب ثلاثة انواع **احدها**
ما وضع لقرب الخبر من الاسم وليس تحديد ابن هشام في التوضيح بما وضع
للدلالة عليه بمستقيم لانها عارض للوضع لا موضوع له وهو كاد وهي
وهو اشهرها وكرب بفتح العين وكسرها والاول افصح واوشك وهلهل
على قول ابن مالك في التسهيل واولى وهو اغربها وفي بعض هذا الكتاب والمّ
عن الجوهري غلام ملمّ قارب البلوغ **الثاني** ما وضع لرجائه وهو ثلاثة
لفظ عسى واخلولق بخاء معجمة وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين
وهو اغربها قال الازهري انكرها ابو حيان مع انه ذكرها في لمحته
والمفهوم من كلام ابن الحاجب ان معنى عسى رجاء دنو الخبر وجعل مفهوم
كلام الجوهري ايضا فاذا قلت عسى مريض ان يشفى دل على انك ترجو قرب
شفائه ونازع الرضي في ذلك قائلا عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في
دنو مضمون الخبر بل للطمع حصول مضمونه مطلقا سواء رجي حصوله عن
قريب او بعد مدة مديدة كما تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله
يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا انتهى وقد يرد عسى اشفاقا والمراد به الخوف
وهو قليل وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان
تحبوا شيئا وهو شر لكم فالاولى للترجي والثاني للاشفاق نظرا الى ما في نفس
الامر اي ما كرهتموه ينبغي ان ترجوه فهو خير وما احببتموه ينبغي ان تشفقوا منه

فهو شر لكم وذلك

فهو شر لكم وذلك انهم كرهوا الغزو وفيه احدى الحسنيين اما الظفر والغنيمة
واما الشهادة والجنة واحبوا القعود عنه وفيه الذل والفقر وحرمان
الغنيمة والاجر قال الرضي قال الجوهري عسى من الله واجبة تحقيقا للطمع
والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان
طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان او في كلام الله تعالى للابهام
والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله ايجاب فجاء على احدى
لغتي العرب لان عسى للرجاء واليقين وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى
لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر انتهى **الثالث** ما وضع للشروع فيه
وهو كثير وانهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا ومنه طفق بكسر الفاء
او فتحها وطبق بكسر الباء الموحدة وجعل واخذ وهلهل على قول الازهري
في التصريح وانشأ وقام وعلق وهب وهما اغربها **تعليم** خبر هذه
الافعال يجب كونه جملة ليتوجه الحكم الى مضمونها وشذ مجيئه مفردا بعد كاد
واوشك وعسى ولذلك افردت بباب ويجب كونها فعلية لتدل على الحدث
وشذ مجيئها اسمية بعد جعل وتجب في الفعل المشتملة عليه الجملة ثلاثة امور
احدها ان يكون رافعا لضمير اسمها لانها انما جائت لتدل على ان
مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل او شرع فيه او يرتجى تلبسه لا غيره
فلا بد فيه من ضمير يعود اليه ليتحقق ذلك فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه
بخلاف كاد زيد يخرج نفسه كذا ذكر الرضي وغيره وعن ابن هشام
وغيره ان مرفوع خبر كاد واخواتها لا بد ان يكون ضميرا عائدا الى الاسم

الذي عسى وحدها تقول كاد زيد يموت فلا تقول يموت ابوه ويجوز عسى
زيد ان يقوم ابوه فيرفع السببي ولا يجوز رفع الاجنبي نحو عسى زيد
ان يقوم عمرو **الثاني** ان يكون الفعل مضارعا ليدل على الحال او الاستقبال
الثالث ان يكون مقرونا بان المصدرية في حرى واخلولق واستشكل
بانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز واجيب بانه
من باب زيد عدل او على تقدير مضاف اما قبل الاسم او قبل الخبر وان
يكون مجردا منها في الدال على الشروع وذلك لانه ينافي الاستقبال والغالب
في خبر عسى الاقتران بها وكان القياس وجوبه حتى نسب الى جمهور البصريين
ان التجريد خاص بالشعر وجعل ظاهر كلام سيبويه انه لا يختص به وعن
الفارسي الاكثر الاقتران ولا يلزم وعن الشلوبين وبعض تلامذته
ان اوشك من قسم عسى الذي هو للرجاء عن ابن الضايع والدليل
على ذلك انك تقول عسى زيد ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من
بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في
بلده فعلى هذا يشترك مع عسى فيما ذكر واما اذا جعلت للمقاربة فله
والتجرد من ان قليل في عسى كقول هدبة بن خشرم ∴ عسى الكرب الذي
امسيت فيه ∴ يكون وراءه فرج قريب ∴ وقوله ∴ عسى فرج ياتي به الله انه
له كل يوم في خليقته امر ∴ وكذا اوشك على المذهب الاول كقوله ∴ يوشك
من فر من منيته ∴ في بعض غراته يوافقها ∴ وكاد وكرب بالعكس لانهما
يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع

[illegible]

الغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة كسدرة

فيه فلم

فيه فلم يناسب ان يقترن خبرها بها غالبا ومنه قوله جل شانه وما كادوا
يفعلون ونسب الى سيبويه انه لم يذكر في خبر كرب الا التجرد من ان وورد
بالسماع والحاصل ان هذه الافعال بالنسبة الى الاقتران بان والتجرد
منها اربعة اقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق وما يجب فيه
التجرد وهو افعال الشروع وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران
وهو عسى واوشك وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد وهو كاد وكرب
واستشكل اقتران اخبارها بها بانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن
الذات وليس بجائز واجيب بامور **احدها** ان في الكلام مضافا مقدرا
اما قبل الاسم اي عسى امر زيد القيام او قبل الخبر اي عسى زيد صاحب القيام
ومثله في حذف من الاول والثاني ولكن البر من آمن بالله اي ولكن صاحب
البر او ولكن البر بر من آمن بالله قال الرضي وفيه تكلف اذ لم يظهر هذا
المضاف في اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر **الثاني** انه من باب زيد عدل
وعن الكوفيين في ذلك ان المصدر بمعنى اسم الفاعل وعن البصريين
انه على تقدير حذف مضاف الى المصدر وقيل جعل المصدر نفس الشخص على
سبيل المبالغة **الثالث** ان ان زائدة لا مصدرية قال ابن هشام
وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا قال الدماميني
اما الرد بالاول فانما يتمشى على قول غير الاخفش والا فيرى ان الزائدة
ناصبة واما الرد بالثاني فللخصم ان يقول كم من زائد يلزم اثباته ويرجح
جوابه عن الثاني ما قاله الرضي جوابا عنه من ان الزائد لا يلزم الا في بعض

الكلم وان لم يسمع طردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد الرابع
ان المقرون بان مشبه بالمفعول وليس بخبر حتى يلزم المحذور وذلك لان
المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك
الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع ورده الرضي بانه لم يثبت في عسى معنى الانشاء
لا وضعا ولا استعمالا تبصرة يستعمل عسى على اوجه احدها
ان يأتي عسى زيد ان يقوم وقد ذكر ذلك واختلف في الاعراب على اقوال
احدها انه مثل كان زيد يقوم الثاني انها فعل متعد بمنزلة قارب معنى
وعملا او قاصر بمنزلة قرب من ان يفعل وحذف الجار توسعا جعله ابن
هشام مذهب سيبويه والمبرد ورد الاول منه ما رده به الرضي الجواب الرابع
الثالث انها فعل قاصر بمنزلة قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها
جعله مذهب الكوفيين قال الرضي قال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدله
مما قبله بدل الاشتمال ولا ارى هذا وجها بعيدا فيكون في نحو الزيدون عسى ان
يقوموا قد جاء ما كان بدله من الفاعل مكان الفاعل والمعنى لعل ليس على
ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم يتوقع ويرجى قيامه
وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره
وقع عظيم لذلك الشيء في النفس انتهى ورده ابن هشام بانه يكون ح
بدلا لازما تتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل ورده الدماميني
بان لهم ان يقولوا اي مانع يمنع من وقوع البدل لازما في بعض الصور مع مجيء
مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا والبدل اولى

بدلا

بذلك لانه المقصود بالحكم الرابع انها فعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل
بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البدل سد مسد الجزئين كما سد مسد
المفعولين في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير بالخطاب ونسب
الى ابن مالك الاستعمال الثاني ان تسند الى ان والفعل نحو عسى ان يخرج زيد فتكون
فعلا تاما هذا هو المفهوم من كلامهم وعن ابن مالك عندي انها ناقصة ابدا
ولكن سدت ان وصلتها في هذه الحالة مسد الجزئين كما في احسب الناس
ان يتركوا اذ لم يقل احد ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها الثالث والرابع
والخامس ان يأتي بعدها المضارع المجرد او المقرون بالسين او الاسم المفرد نحو عسى زيد
يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائما وقد مر ان الاول قليل والثاني نادر جدا
والثالث اقل كقوله ✢ اكثرت في العذل ملحا دائما ✢ لا تكثرن اني عسيت صائما
قال ابن هشام الصواب انه مما حذف منه الخبر اي اكون صائما لان في ذلك ابقاء
لها على الاستعمال الاصلي ولان المرجو كونه صائما لا نفس الصائم وكان الاولى ان
يقول اي ان اكون صائما لان الاصل في خبرها ان يكون بان وقال الرضي قال
بعضهم التقدير عسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع انها حرف
مصدري لقوة الدلالة وكذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف
المصدر وابقاء معموله السادس ان يأتي عسانا وعساك وعساه وهو
قليل لان الاصل في عسى ان يتصل بها الضمير المرفوع وفيه ثلاثة مذاهب
احدها انها اجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما اجريت لعل
مجراها في اقتران خبرها بان نسبه ابن هشام وابن عقيل الى سيبويه الثاني

انها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع نسبه ابن هشام
الى الاخفش وقال يرده امران احدهما ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبت في المنفصل نحو ما
انا كانت ولا انت كانا واما قوله • يا ابن الزبير طال ما عصيكا • وطال ما عنيتنا
اليكا • لنضربن بسيفنا قفيكا • فالكاف في عصيكا بدل من التاء بدلا تصريفيا لا
انابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله • فقلت
عساها نار كاس وعلها • تشكى فآتي نحوها فاعودها • انتهى واعترض والجواب
على ما قاله في البيت بان هذا البدل ليس بمعهود في التصريف لان حروف الابدال
على الصحيح اربعة عشر وجمعها قولهم انصت يوم جد طاه زل وليس فيها الكاف و
اجيب بان نسبته اليه ليست لانه مذكور فيه بل لانه من شانه ان يذكر فيه وعن
الوجه الثاني بانه لو كان الامر كما يقول الاخفش لزم ان يكون الواقع بعد الاسم المنصوب هو
الخبر فظهور رفعه يبطل القول بالاستعارة المذكورة وانما يتاتى ذلك على ما نسبه
الى سيبويه فيكون عساها نار كاس مثل لعلها جارية هند قال الدماميني والبيت يحتمل وجهين
آخرين احدهما ان يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها ولا اعتراض فيكون مثل
اني عسيت صائما والثاني ان يكون ضمير النصب نائبا عن ضمير الرفع وهو مثل عسى
زيد قائم على ما حكاه ثعلب انتهى **الثالث** انها باقية على اعمالها عمل
كان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس نسبه ابن هشام الى ابي
والفارسي قال ورد باستلزامه في نحو قوله يا ابتا علك او عساكا الاقتصار
على فعل ومنصوبه ولهما ان يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ تقديرهما
ان الاعراب قلب والمعنى بحاله **الرابع** عسى زيد قائم حكاه عن ثعلب

ويتخرج هذا على انها ناقصة وان اسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر
تنبيه تختص عسى واخلولق واوشك من بين هذه الافعال
بجواز اسنادهن الى ان والفعل المضارع فتكون تامة نحو وعسى ان تكرهوا
شيئا الاية ويبتني على هذا فرعان **احدهما** انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم
مثلا جاز تقدير عسى خالية من ضمير زيد فتكون مسندة الى ان والفعل فتكون
تامة جعلها الازهري لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى ضميره
فيكون اسمها وان والفعل في موضع نصب على الخبرية فتكون ناقصة وجعلها
لغة بني تميم ويظهر اثر الاحتمالين في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر و
المؤنث فتقول على تقدير الاضمار هند عست ان تفلح والزيدان عسيا ان يفلحا
والزيدون عسوا ان يفلحوا والهندات عسين ان يفلحن وتقول على تقدير
الخلو عسى في الجميع وهو الافصح قال جل شانه لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا
خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن **الثاني** انه اذا قيل عسى
ان يقوم زيد احتمل الوجهين لكن فاحدهما ان يقدر يقوم خاليا من الضمير فيكون
مسندا الى الاسم المتاخر وتكون عسى مسندة الى ان والفعل فتكون تامة والثاني
ان يقدر متحملا له فيكون الاسم مرفوعا بعسى وتكون ان والفعل في موضع نصب
على الخبرية فتكون ناقصة ويظهر اثر الاحتمالين لكن في حال التانيث والتثنية
والجمع المذكر والمؤنث فتقول على وجه الاضمار عسى ان يقوما اخواك وعسى
ان يقوموا اخوتك وعسى ان يقمن نسوتك وعسى ان تطلع الشمس بالتاء ليس
لا غير وتقول على الوجه الاخر عسى ان يقوم اخواك وعسى ان يقوم اخوتك

ولكن يكون وجها الاضمار وعدمه في يقوم لا في عسى

لان الفعل اسند الى ظاهر حقيقي التانيث ولكن يجوز تانيثه وتذكيره

وعسى ان تقوم لسوتك وعسى ان تطلع الشمس بالتانيث او التذكير ومن
الشلوبين منع هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر وعن
ابى العباس المبرد وابى سعيد السيرافي وابى على الفارسى جوازه قال الدماميني
ان قلت قد حكموا في باب المبتدء بمنع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها
مسند الى ضمير مفرد عائد الى المبتدء مثل زيد قام فكيف ساغ هنا جعل ان يقوم
خبرا مقدما مع ان فاعله ضمير يعود الى اسم عسى وهو المبتدء في الاصل قلت
المسئلة مختلف في اجازتها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من منع كما منع
في باب المبتدء فلا يجوز نحو كان يقوم زيد على ان يكون زيد اسم كان ويقوم
خبرها ومنهم من اجاز كابن عصفور ومن وافقه قال ابن عصفور وهو
الصحيح واحتجوا بان المانع في باب المبتدء كون الفعل المقدم عاملا لفظيا والابتداء
عاملا معنويا واللفظى اقوى ولا شك ان النواسخ عوامل لفظية فاذا تقدم الفعل
على الاسم بعد هذه الافعال لم يكن اعمالها فيه لازما لان العرب اذا قدمت عاملين
لفظيين قبل المعمول فربما يعمل الاول وربما يعمل الثاني كما هو مبين في باب التنازع
قلت ربما علل بعضهم في باب المبتدء بغير هذه العلة وهي خشية التباس المبتدء
بالفاعل لكن اجازتهم في التنازع في قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا يبنى على
ما قاله ابن عصفور وهو ظاهر قول ابن مالك في التسهيل ولا يلزم تاخير الخبر
ان كان جملة خلافا لقوم قال الشمنى لقائل ان يقول ليس ان يقوم في عسى
ان يقوم زيد على تقدير نقصان عسى من تقديم الخبر الجملة على بتية لان ان
مع صلتها مفرد هنا وان قدر العاملان في نحو عسى ان يقوم زيد

مثال ربما يبين في زيد فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني فاذا قلت عسى ان يضرب
زيد عمرا فلا يجوز كون زيدا اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو
عمرا بالاجنبي وهو زيد ونظير هذا المثال قوله جل شانه عسى ان يبعثك ربك مقاما
محمودا كذا ذكره ابن هشام والرضى وانكر الازهرى جواز التنازع ههنا قال لان
احد الفعلين جامد والتنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره وقد
ذكرنا في مقصد التنازع عن ابن الحاجب انهم قالوا في لعل وعسى زيد ان
يخرج بالتنازع فهذا منه غفلة عنه **مسئلة** يجوز كسر سين عسى
مطلقا سواء اسندت الى ظاهر او مضمر نقلا عن الفارسى وعن ابى عبيدة المنع
مطلقا وذهب ابن مالك في التسهيل وابن هشام في التوضيح الى جوازه في عسيت
وعسيت وعسين وعسينا والفتح اشهر قال ابن عقيل ولم يقرأ من السبعة
بالكسر الا نافع وذكر الازهرى ان الكسر لغة اهل الحجاز **تنبيه**
قد اشتهر بينهم ان كاد اثباتها نفى ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل
فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعل وجعله المعرى
او العبدى لغزا فقال ☙ انحوى هذا العصر ما هى لفظة ☙ جرت في لسانى
جرهم وثمود ☙ اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت ☙ وان اثبتت قامت
مقام جحود ☙ ولهذا خطئ ذو الرمة في قوله ☙ اذا غير النأى المحبين
لم يكد ☙ رسيس الهوى من حب مية يبرح ☙ وقيل له اقررت بزوال
الحب حتى ادى ذلك الى ان غيره ذو الرمة لم يكد الى لم اجد فلولا انهم فهموا
الاثبات لم يخطئوه وتمسكوا في الاثبات بانك اذا قلت كاد زيد يخرج

فالخروج غير حاصل فهذا معنى كونها نفياً في الاثبات وفي النفي مثل قوله تع
وما كادوا يفعلون وهم قد ذبحوا البقرة قال ابن هشام الصواب ان حكمها
حكم سائر الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة
ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل
فخبرها منفي دائماً اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة
الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان
ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية واما اذا كانت
المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله والا
لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال
لمن صلى قارب الصلوة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك

وان كان ماصلّى حتى قارب الصلاة صح

وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال الله تع
فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولاً بعداء من
ذبحها بدليل ما تلي علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن
انتفت عنه مقاربة الفعل اولاً ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم ان هذا الفعل
بعينه هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل
آخر كما فهم في الآية من قوله تع فذبحوها انتهى كلامه ~~وقال الرضي اما كونه~~
~~اثباته نفياً~~ وفيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وكثر تكرره منه
في مواضع من المغني وحاول الدماميني حوله كلما وقع بالشبه على امتناع
لكن وقع كثيراً في كلام كثير وفي التنزيل لصاشيء من ذلك وان اراد

الاشياع في نهو

الاشياع في خصوص هذه الكلمة فهو شيء وقال الرضي اما كون اثباته نفياً ان ارادوا به
انك اذا قلت كاد زيد يقوم فانت اثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش
وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب بلا ريب وان ارادوا
ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا
مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت آخذاً في الفعل لا قريباً منه واما
كون نفيه اثباتاً فعلى ظاهر الفساد ان قصدوا ان نفي الكود اي القرب في ما كدت اقوم اثبات
لمضمون الخبر المحض غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر
اثبات لذلك المضمون بل هو المحض لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من
نفي الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب آكد في نفي الضرب من ما ضربت بلى قد يجيء
مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وانتفاء القرب
منه فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت دون وقت انتفائه
وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته
في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء ونفيه في وقت واحد فلا يكون اذن
نفي كاد مفيداً لثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته فان حصلت
قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تع فذبحوها وما كادوا
يفعلون اي ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم
في قولهم اتتخذنا هزواً ادع لنا ربك يبين لنا ما هي وادع لنا ربك يبين لنا ما
لونها وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضاً وان لم تثبت قرينة
هكذا كقولك مات زيد وما كاد يسافر قلنا بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى

اشفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير الهجر البيت اذ ليس في هذه
المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه التوجيه هي الشبهة لمن قال ان نفي
كاد اثبات فالجواب عن الاستدلال بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل
مفهوم من التوجيه اي قوله تعالى فذبحوها لا من كادوا ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا مات
زيد وما كاد يبات لما لم تكن توجيه واما الجواب عن تخطئة الشعراء فبان تخطيهم
وتصوب ذي الرمة في بديهته بناء على الدليل المذكور اي ان نفي القرب من الفعل
لا يكون اثباتا وقد خطأ المخطئون ذا الرمة في رويته من قال وقد سمع تلك الحكاية
اصابت بديهته واخطأت رويته اشهر كلامه وخطأ المخطئ تلميذ الكسائي
خلف بن احمر او خلف الاحمر بان معنى لم يكد يبرح لم يقارب ابتداءه هوا ها الزوال
فكيف انتهاؤه وهذا ابلغ في نفي الزوال وهو معنى مستقيم فلا وجه لتخطئة الشعراء
ذا الرمة فيه المذهب الثالث انه في الاثبات اثبات وفي النفي كذلك اثبات
وفي المستقبل على قياس الافعال والمستند ما كادوا يفعلون والجواب الجواب
والحاصل انه لا يؤخذ وقوع الذبح من قوله وما كادوا وانما يؤخذ من قوله فذبحوها
اذا المعلوم من لغتهم ان المثبت ماضيا او مضارعا اذا دخل عليه النفي انتفى فاذا قلت
قرب خروج زيد كان معناه اثبات قرب الخروج واذا قلت ما قرب خروج زيد كان
معناه نفي قرب الخروج فيجب في قوله وما كادوا يفعلون ان يكون المعنى وما قاربوا
الفعل قبل ان يفعلوا لما دل عليه سياق الآية من تعنتهم واستفسارهم فيما لا يحتاج
فيه الى التفسير النوع الخامس الحروف المشبهة بالفعل المتعدي لفظا ومعنى[٢]
هكذا نسب ابن عقيل وغيره الى سيبويه وهو المشهور وعبر ابن مالك في التسهيل وابن

[٢] ويلتحق بالافعال الآتية لفظا ومعنى

هشام في التوضيح بالاحرف نظرا الى ان الموضع للقلة فلذا ناسب الحروف واجيب
بانه من باب وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة وهو ثابت كقوله تعالى ثلاثة قروء
وبانه باعتبار العرب ما يعرض لهذه الاحرف من التغيير كتخفيف نونها ولغات
لعل وبانهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة
لم يستحسنوا ان يغيروا الاسلوب ووجه شباهتها بعد من اوجه احدها
كونها على ثلاثة احرف فصاعدا الثاني بناؤها على الفتح ان لم نقل بانه للمشابهة بل
لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والياء في ليت الثالث ان فيها معاني
الافعال مثل حققت واكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت الرابع
انها تلزم الاسماء كالفعل الخامس انها يقتضي اسمين كاقتضاء الفعل المتعدي
الفاعل والمفعول السادس دخول نون الوقاية عليها كما تدخل عليه فيقال
انني وكانني وليتني ولكنني ان قلنا انها لحفظ فتحها فقط لا لاجل المشابهة
فكانت تلك المشابهة مجوزة لاعمالها عمله ولم تكن مشابهة ما ليس كذلك
لانه فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف كذا
ذكر والدليل يتم بجزئي الصغرى الماخوذة فيه ان قلنا بان اتصال ضمائر
الرفع البارزة ولحاق تاء التانيث الساكنة من ليس تصرفا فيه او هما كذلك
لكنها اشبه بالفعل كما في هاتيا هاتوا هاتي وان قلنا بانهما من التصرفات
فالصغرى الثانية مختلة بهذا المقصود ويتم الدليل بدونها ويوفي بالمطلوب وقد
سبق في مبحث الافعال الناقصة تفصيل هذا في مبحث الافعال الناقصة
ولعل مشابهتها مرادها معنى فقط لا معنى ولفظا وانما قدم منصوبها

ورق ١٢٧

على مرفوعها على خلاف عمل الفعل الطبيعي وهو ان يرفع ثم ينصب بشبهها على
الفرعية وقيل لانه لو تقدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف او افعال
ضرورة شبهها بها لفظا ومعنى ان قيل عدم التصرف فيها يدل على انها حروف
وهو كاف في التوقي قلنا قد توجد افعال لا تتصرف كنعم وبئس و[illegible]
وفعلاء التعجب وحبذا وعسى وليس لقه كاف على التقرير الاول وما اورده
الرضي عليها من ان هاتين العلتين ثابتتان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها
ليس لشيء لان الشبه بجعل العمل فرعيا على الفرعية والقصد الى الفرق فيها
اشد لزوما منه في ما لما ذكر من انها مشبهة بالفعل التام لفظا ومعنى وليست
ما كذلك لشبهها بالفعل الناقص معنى فقط بل لا وجه لايراده ولا معنى له على
القول الثاني اذ لو عكس العمل في ما النصب كيف لا يعلم انها حرف او فعل وليس لنا
فعل على حرفين على ان المناسبة لا يلزم اطرادها هذا وبعد ما اورده قال
العلة ان هذه الحروف لما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها
وشابهت مطلق الافعال لفظا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة
ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل
الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي نوع تصرف في العمل انتهى وعن
ابن مالك ان سبب اعمال هذه الحروف اختصاصها بمشابهة كان الناقصة
في لزوم المبتدء والخبر والاستغناء بها ونسب الازهري الى الكوفيين انهم ذهبوا الى
ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها
لانه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا لها لجاز ان يليها وليس لشيء آخر

لا مانع من ان

لا مانع من ان لا يجوز هذا التقديم لمانع واستحسانه ما آخر عكان من الامكان
تبسيط هذه الحروف ان بكسر الهمزة ان بفتحها كان لكن
ليت لعل والكلام في ستة مواضع لكل منها موضع الموضع الاول
ان المشبهة بالفعل الداخلة على المبتدء والخبر هي الواقعة للتوكيد فتنصب
الاسم وترفع الخبر قيل وقد تنصبهما في لغة كقوله اذا اسود جنح الليل
فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وعن النووي
في شرح مسلم انه وقع في بعض الاصول والروايات ان قعر جهنم سبعين خريفا
وهو اما على مذهب من يحذف المضاف ويبقي المضاف اليه على حاله والتقدير
سير سبعين واما على ان قعر مصدر قعرت الشيء بلغت قعره والتقدير
ان بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفا والخريف السنة انتهى وهذا
الثاني ذكره ابن هشام في المغني قال الشمني وقد ذكره قبلهما ابن مالك و
عبارته وتخرج على ان قعر مصدر قعرت البئر اي بلغت قعرها وسبعين
منصوب على الظرف اي ان بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما انتهى والنووي
ممن اخذ عن ابن مالك انتهى وقد يستشكل تخريج الحديث على هذا
برواية الرفع لانها قد ظهر بها ان القعر اسم عين لا مصدر ويجاب بان
كونه اسم عين على رواية الرفع لا يمنع من جعله مصدرا على رواية النصب
فائدة
ويناسب هذا المقام الكلام في انه هل يجوز الاستدلال بالاحاديث النبوية
على الاحكام النحوية ام لا يجوز على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق
الاحتمال المذكور الى كل لفظ يستدل به منها ويظهر من ابن هشام في المغني

في الباب الخامس منه عدم جواز هذا الاستدلال قال الفاضل المحقق الدماميني
وقد اتخذ الشيخ ابو حيان هذا المعنى في الرد على الامام جمال الدين ابن مالك
حيث يستدل على بعض احكام النحو بالالفاظ الحديثية وله كلام في هذا
المقام طويل الذيل اخترت ايراده بطوله في هذا المقام اخترت ايراده بطوله
قال قد كنت في عام ثلثة وتسعين وسبعمائة كتبت في ذلك سؤالا نصه
ما جوابكم رضي الله عنكم في الاستدلال بالاحاديث النبوية على اثبات القواعد
النحوية هل هو صحيح او لا صح فقد منع ذلك بعضهم مستدلا بان الحديث
يجوز نقله بالمعنى فلا يجزم بان هذا لفظه عليه السلام حتى يصح الاستدلال به وقد
اشار الشيخ ابو حيان اثير الدين ابو حيان الى هذا المعنى في بعض كتبه وخالف
في ذلك بعضهم محتجا بان تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال
بالحديث ثابت في اشعار العرب وكلامهم فيجب ان لا يستدل بها اصلا
وهو خلاف الاجماع وزعم هذا القائل ان الاستدلال بالحديث انما يسقط اذا
اثبت المنكر ان الحديث المستدل به ليس لفظه عليه الصلوة والسلام وان لفظه
كان كذا وان الناقل غيره الى كذا فان الآتي اصح بثبوت الحجة على ذلك مثاله من
ما جوابكم فكتب مولانا شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني ومن خطه
نقلت ما مثاله اللهم ارشد للصواب اثبات القواعد النحوية يحتاج الى استقراء
تام من كلام العرب ومجرد لفظ في حديث لا يثبت به قاعدة نحوية وكلام
مجرد وجود لفظ في كلام العرب والذي يقع للشيخ ابن مالك من ذلك
يتعاقبون فيكم وغير ذلك فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك

الذي في الحديث فيأتي به للاعتضاد لا للاثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك وشيخنا ابو
حيان يتوقف في ذلك من جهة ما دخله من تغيير الرواة واما ما نقل من العرب من
منظوم ومنثور مع الاستقراء فذلك هو الذي يثبت به قواعد ابواب النحو والذي
ذهب اليه الشيخ ابن مالك من الاعتضاد حسن راجح والحال الذهني والله سبحانه وتعالى
اعلم بالصواب وكتب شيخنا قاضي القضاة ولي الدين ابن خلدون المالكي ومن خطه
نقلت ما مثاله الحمد لله هذه الشبهة لم يزل يعترض في هذا الاصل الذي عليه كافة
العلماء في كل عصر من الاستدلال على القواعد النحوية بمتون الاحاديث وصيغها المروية
من كلام العرب واشعارهم مع تجويز نقل ذلك بالمعنى على رأي من جوزه فيتطرق
الى تلك الصيغ احتمال التبديل والتغيير ويسقط الاستدلال بها وما ذكره المانع من
سقوط الاستدلال انما هو حيث يتعين ثبوت التغيير احالة لغرض المسئلة وعدول
عن صورة الخلاف الى صورة الوفاق لان فرض الكلام انما هو حيث يقوم احتمال
التغيير ولم يتبين ثبوته من انتفائه هل يسقط الاستدلال واما حيث يتعين التغيير
بدليله فلا يكاد احد يخالف في سقوط الاستدلال ح ولنا في الجواب عن هذه
الشبهة مسالك الاول ادعاء القطع بان صيغ هذه الاحاديث وكلمات العرب
التي يستدلون بها لم تتبدل ولم ينقل شيء منها بالمعنى بدليل اطباقهم في كل عصر على الاستدلال
بذلك وليانهم ولولا انهم قاطعون بان صيغها لم تتبدل لما كان ذلك لان العادة
تحيل ان يتواطئوا على صحة الاستدلال بما ليس بصحيح فيكون اطباقهم على الاستدلال
بها دليلا قطعيا على احالة التبديل فيها وانهم حصل لهم علم يقين بانها منقولة
بصيغها لان صحة الاستدلال بها لازم خاص بعدم التبديل فيها فيتعاكس الدليل

من الجانبين اعني بالملزوم على اللازم وباللازم على الملزوم ونظير هذا استدلالهم
على اشتراط اليقين في مقدمات البرهان بان النتيجة قطعية وقولهم في المتواتر هو
ما حصل العلم عنده فيجعلون حصول العلم دليلا على حصول صفة التواتر فكذا تمامهم
على الاستدلال بها دليل على انها لم تغير صيغها ويكشف عن هذا ما وقع لبعض المحققين
في الرد على ما ذهب اليه الامام فخر الدين ابن الخطيب من ان الدلائل اللفظية لا تفيد
اليقين لتوقفه على نقل اللغة في اوضاعها واعرابها وعلى نفي احتمال غير المراد كالاشتراك
او النقل او المجاز او التخصيص او التقديم او التاخير وعلى نفي احتمال النسخ والمعارض
العقلي ولا قطع بذلك في شيء من الدلائل اللفظية فقال بعض المحققين في جواب
ذلك ان القطع بالمدلولات موجود في كثير من الالفاظ مع قيام هذه الاحتمالات
الا ترى قول القائل المشافه اسقني الماء او ناولني الكتاب فان المخاطب يفهم
مراده على القطع ويبادر الى سقيه الماء او مناولة الكتاب مع ان هذه الاحتمالات
قائمة وما ذاك الا لوجود قرائن حالية اقترنت بالخطاب وعينت المراد منه
على القطع مع توهم هذه الاحتمالات وذلك لانه كما نقل لفظه الاخر عن الاول
جاز ان ينقل معه تلك القرائن الحالية التي فهم بها المخاطب الاول مراده على القطع
فتحصل اليقين بالمراد مع الغاء امر هذه الاحتمالات لانها وان كانت متوهمة
من حيث مجرد اللفظ والقرائن الحالية المذكورة يدفعها وينفيها قال وهذا
يدفع شبهة الامام قلنا نحن نقول هنا مثل ذلك وان هذه الاحاديث
النبوية والكلمات اللغوية قامت عند المستدلين بها قرائن حالية دالة على القطع
على عدم تغيير الفاظها وصيغها وتوقلت بينهم تلك القرائن واخذها الاخر

عن الاول

عن الاول فبنوا صحة الاستدلال على تلك القرائن المتناقلة بينهم المسلك الثاني
التنزل من ادعاء القطع الى دعوى غلبة الظن الذي هو مناط الاحكام
الشرعية كلها وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الالفاظ وقوانين الاعراب
فليس اليقين بمطلوب في شيء من ذلك وهذا الذي عليه كافة العلماء في ان اكثر
مدارك الاحكام ظنية واذا غلب على الظن ان صيغ هذه الاحاديث والكلمات
المنقولة لم تبدل كان ذلك كافيا في صحة الاستدلال بها وانما قلنا يغلب على
الظن انها لم تبدل لان الاصل عدم التبديل والاصل هو الذي يرجح ويغلب على
الظن وقوعه عندهم سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل هذه الصيغ شايع بين
المحدثين والناقلين وهو الاولى عندهم ومن يقول منهم بالجواز فانما هو يعني
التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه فلذلك تراهم يتحرون في الضبط
ويتشددون فيه مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن من هذا كله انها
لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال
بها المسلك الثالث ان هذه الاحاديث والكلمات المروية انما الخلاف
في جواز النقل بالمعنى فيها فيما لم يدون ولا كتب واما ما دون وحصل في
بطون الكتب فلا يجوز تبديل الفاظه من غير خلاف بينهم في ذلك قال ابن
الصلاح بعد ان ذكر خلافهم في نقل الحديث بالمعنى ان هذا الخلاف لا نراه
جاريا ولا اجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد ان
يغير لفظ شيء ويثبت بدله لفظا اخر بمعناه فان الرواية بالمعنى رخص فيها
من رخص لما كان عليهم في ضبط الالفاظ والجمود عليها من الحرج والتعب وذلك

مفقود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب انتهى كلام ابن الصلاح
وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير المرويات ووقع في الصدر الأول قبل
فساد اللغة العربية وحين كان كلام اولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ
الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج
به فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دون ذلك المبدل ومنع من تغييره
ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في
شيء من استدلال المتأخرين والله اعلم هذا كله مدبر منه وقد سمعته
من لفظه بالقاهرة في السنة المذكورة واجاز في روايته عنه ولا يخفى
ما في المسلك الأول من التكلف والضعف انتهى ما اورده الفاضل
المحقق الدماميني في هذا المرام والحق عندي عدم جواز هذا الاستدلال
الا اذا علم انه في خصوص لفظ ان هذا اللفظ بعينه هو اللفظ الذي
تلفظ به الامام عليه الصلوة والسلام لانه بعد ما تحقق في محله بالادلة
المحكمة والبراهين المبرمة ان نقل الحديث بالمعنى جائز وادعى بعض
محققي متأخري المتأخرين من موضحي علوم الشريعة المطهرة اعلى الله
مقامه وضاعف اكرامه عدم وقوع الخلاف فيه ظاهرا بين علمائنا في هذا
فلم يزل هذا الاحتمال ثابتا في خصوص كل لفظ ثبت في الاخبار والآثار
والروايات كيف واعتبار النقل بالمعنى باللفظ في الجميع يقرب من المحال
بل هو محال عادة نعم يتم في مثل الادعية والخطب اللتين اعتبر فيها
الالفاظ المخصوصة وطريقتهم في ذلك غالبا انهم كانوا يملون على اصحابهم

وهم يكتبون ولكن لا يندر الاختلاف فيها بخلاف الاخبار فان المقصود الاصلي
كما تشهد به البداهة من الاخبار التي صدرت في نحو بيان حكم شرعي هو الاعلام
بان الحكم الشرعي مثلا في خصوص هذا المقام هذا كالبناء على الاكثر من طرفي
الشك لو شك المصلي في الصلوة الرباعية بين الاثنين والثلاث مثلا
بعد اكمال السجدتين فيجوز للراوي ان ينقل هذا الحكم الذي سمعه من لفظه
عليه السلام باعيان الالفاظ التي سمعها منه وان ينقله في ضمن بعض
الفاظه والفاظ اخر لم يتلفظ بها وان يعرض عن الفاظه كلها ويبينه بالفاظ
اخر توصل اليه كما توصل الفاظه اليه وبالجملة لا فرق بين نحو الاحكام
المستفادة من الفاظهم عليهم السلام والاحكام والمعاني المستفادة من الفاظ
الصادرة عن ساير اهل العرف فكما يجوز نقل تلك المعاني المستفادة من الفاظ
اهل العرف بالفاظ اخر غير الالفاظ التي تلفظ بها صاحبها يجوز ذلك في
الاخبار ايضا من دون بين في البين ~~بل الظاهر ان ... عن هذه~~
~~المرتبة ... ...~~ ولعله من تتبع الآثار والاخبار و
تامل فيها يظهر له ان اكثر الالفاظ والكلمات الواقعة في نحو الاخبار ليس عين
ما تلفظ به الامام عليه السلام لما في اكثرها من الاشتمال على مثل زيادة التكرار
ما يوجب لا يليق بان يرتكبه عالم فاضل فضلا عنه سلام الله عليه والقول
بانها المراعاة حال السائل والمستمع لا يغني من الجوع شيئا ~~الثانية ان جمع~~
~~الاخبار ما اشتمل على ما يغاير صريحا مع صريح قاطبة اهل اللغة ...~~
~~وظهر ذلك لمن تفحص وتتبع فكيف يجوز ان يكون عين ما تلفظ به الامام~~

عليه افضل التحية والسلام تم الكلام في هذا المقام بتوفيق الملك العلام والحمد لله
في المحاسن دار الفناء ودار القيام ولنرجع الى ما كنا في صدده فنقول اجيب
عن البيت اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسد
بانّ التقدير تلقهم يشبهون اسدا او كانوا او كان بتقديره في قوله ان العجوز خبّة جروزا تأكل في مقعدها قفيزا
اي كانت خبّة جروزا قال ابن عقيل وكان الكسائي يوجه هذا التوجيه اي
اضمار الفعل في كل موضع وقع فيه نصبان بعد شيء من هذه الاحرف انتهى و
عن البيت الثالث ايضا بانّ خبّة جروزا حال من فاعل تأكل وقد
يقع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا كقوله عليه الصلوة والسلام
انّ من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون الاصل انه اي الشأن وكما قال
انّ من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء قال ابن هشام و
تخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم انّ يأباه غير الاخفش من البصريين
لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى ايضا يأباه لانهم ليسوا
اشد عذابا من سائر الناس انتهى واعترضه الدماميني بانّ الحديث وارد فيمن صوّر
الصور ليعبد من دون الله ولا على هذا كافر بلا شك ولا بدع في ان يكون
اهل هذه الجريمة الشنعاء اشد الناس عذابا قال ويؤيده انّ الحديث قد
روي بطريقة ليست فيها لفظة من ففي صحيح مسلم اشد الناس عذابا يوم القيمة
المصورون وهذا ما يقوي تأويل الكسائي قال الشمني يبعد ان يكون هؤلاء
اشد عذابا من فرعون واضرابه ولعل حديث مسلم مخصوص بمن عدا امثال
فرعون الذين فسادهم ازيد من فساد المصورين انتهى اقول لا بعد

فيما استبعده ولا بدع فيما قاله الدماميني ولا يقبل التخصيص بلا علة مع عدم وجدان
المخصص ظاهرا **تفريع** تخفف انّ فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين انها
لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق فان نافية واللام بمعنى الا لكن حكى عن
سيبويه ان عمرا لمنطلق وقرئ وان كلّا لما ليوفينهم **تنبيه** قال ابن هشام تأتي
انّ فعلا ماضيا مسندا لجماعة المؤنث من الانين وهو التعب تقول النساء
انّ اي تعبن او من آن بمعنى قرب او مسندا لغيرهن على انه من الانين وعلى
ان يكون مبنيا للمفعول على لغة من قال في ردّ وحبّ ردّ وحبّ بالكسر تشبيها
له بقيل وبيع والاصل مثلا انّ زيد يوم الخميس ثم قيل انّ يوم الخميس وفعل امر
للواحد من الانين او لجماعة الاناث من الاين او من آن بمعنى قرب او
للواحد مؤكدا بالنون من وأى بمعنى وعد كقوله انّ هند المليحة الحسناء
وهو كيد من ان النافية وانا كقول بعضهم انّ قائم والاصل ان انا قائم فاقسام
انّ عشرة هذه الثمانية والمؤكدة والجوابية بمعنى نعم كقول ابن الزبير لمن قال
لعن الله ناقة حملتني اليك انّ وراكبها اي نعم ولعن راكبها اذ لا يجوز حذف الاسم
والخبر جميعا انتهى يعني فيتعين جعلها في كلام ابن الزبير بمعنى نعم لسلامته
من هذا المحذور لكن قد نوقش انها وقعت في ذلك لتقرير مضمون الدعاء وهو ليس
من مواقع نعم وقيل ان مجيء انّ بمعنى نعم شاذ خفي حتى انه لم يطلع عليه بعض
الناس فقال انه لم يثبت ولا يلتفت اليه مع نقل الثقات قائلين اياه عن سيبويه
وغيره وهم من الفصحاء وقوله بمعنى قرب ثانيا قيد للاين ولقوله من آن كليهما
فيكون هذان الاحتمالان واحدا لاتحادهما معنى بخلاف الاول فان الاين

هنا بمعنى تعب وآن بمعنى قرب ولذا عدا متفرقًا فلذلك قال فالاقسام احد
عشرة والله فتكون الاقسام احد عشر كما لا يخفى ثم قال ابن هشام في التصحيح الذين الذا
قال ابو زيد لا يبنى منه فعل وقد خولف فيه اشهى فعلى قول ابن الزبير يسقط بعض
الاقسام اشهى اي الشيئان اللذان هما جمع المونث من المكان والاخر من الذين اخ
هو على هذا غير متصرف فالاقسام ثمانية **الموضع الثاني** اعلم **اولًا** انه قال ابن هشام
الاصح ان ان المفتوحة فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للزمخشري ان
يدعي ان انما بالفتح يفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي
انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول
ابي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود
بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد
مردود ايضًا فانه حصر مقيد اذ الخطاب مع المشركين والمعنى ما اوحي الي
في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك ويسمى ذلك قصر قلب لقلب اعتقاد
المخاطب والا فما الذي يقوله هو في نحو وما محمد الا رسول فان ما للنفي والا
للحصر قطعًا وليست صفته عليه السلام منحصرة في الرسالة ولكن لما استعظموا
موته فجعلوا كانهم اثبتوا له البقاء الدائم فجاء الحصر باعتبار ذلك ويسمى قصر
افراد اشهى كلامه ولا يخلو بعضه عن مواخذة والاعتذار ممكن **وثانيًا**
انها تصير مدخولها الذي هو جملة بتاويل المفرد لانها اشبه بالفعل الفتح طرفيها
وما بعد الفعل مفرد ولذلك قال ابن هشام في التوضيح تخفف ان المفتوحة فيبقى
العمل وجوبا وقال الازهري ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاتية

لانها

لانها اكثر مشابهة للفعل من المكسورة اشهى ويمكن ان يجعل هذا مؤيدًا او وجهًا
لقول من قال ان المفتوحة فرع المكسورة وقيل بالعكس لان المكسورة مستقلة و
المفتوحة كبعض اسم لتقديرها وما عملت فيه بمصدر وقيل كل منهما اصل بنفسها وهو الاولى
فان كان الخبر مشتقًا فالمفرد المأول به من لفظه فتقدير بلغني انك تنطلق او انك
منطلق بلغني انطلاقك ومنه بلغني انك في الدار لتقدير استقرارك في الدار لان
الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر وان كان جامدًا قدر بالكون
فنحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدًا هكذا قدره ابن هشام وقدره بعضهم
بقوله بلغني زيديته فان ياء النسبة اذا الحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت
معنى المصدر نحو الفرعية والضاربية والمضروبية ولذا لم يكن لها الصدر بخلاف
غيرها من هذه الحروف الخمسة لان كلا منها على قسم من اقسام الكلام كالتاكيد في ان
المكسورة والتمني في ليت والترجي في لعل والتشبيه في كان والاستدراك في لكن فاستحقت
الصدارة ليتضح لسامعها من اول الامر بانه من انواع الكلام ولا يتقض ذلك
بوقوع ان المكسورة مثلا بعد حرف التنبيه نحو الا انهم هم السفهاء وبعد الموصول
نحو جاء الذي انه فاضل لان الصدارة لا يبطل بتقدم اي لفظ كانت وانما يبطل
بعمل متقدم على ذي الصدارة فيه وفيما بعده او بتقدم ما في حيزه عليه ومن ثم وجب
الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فتكسر ابتداءً مبتدأ بها سواء كان في
اول كلام المتكلم نحو ان زيدًا قائم او كان في وسط كلامه لكنه ابتداء كلام اخر نحو
اكرم زيدًا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى
ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعًا وسواء كان مبدوءا بها لفظًا نحو انا اعطيناك

الكبرى او معنى لا لفظاً نحو الا انهم هم السفهاء وبعد القول اذا قصدت به الحكاية نحو قال
انى عبد الله لانه ابتداء الكلام المحكى لا الاعتقاد الشامل الظن والعلم فانها تفتح اذن
كما تفتح بعد العلم والظن نحو اتقول ان زيداً فاضل وبعد الموصول واقعة فى ابتداء
الصلة لان الصلة لا تكون الا جملة كقوله تع وآتيناه من الكنوز ما ان
مفاتحه لتنوء بالعصبة بخلاف نحو جاء الذى عندى انه فاضل لكونها مع معموليها
مبتدأ تقدم خبره وكلاهما صلة الذى ونحو لا كلمك ما ان فى السماء نجماً اذ
ليست موصولة بها اذ التقدير ما ثبت ان فى السماء نجماً وفى جواب القسم لانه
جملة لا محالة نحو والله ان زيداً قائم وقوله تع انا انزلناه فى ليلة مباركة قل اى
وربى انه لحق وعن المبرد والكوفيين فتحها فى جوابه اذا لم تكن فى خبرها اللام قال
الرضى ولعل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد فنحو بالله انك قائم فى تقدير اقسمت بالله على
قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جواباً للقسم انتهى واذا وقعت حالاً
نحو لقيتك وانك راكب قال جل شانه وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم
ليأكلون قال الرضى لان الجملة تقع حالاً ولا دليل على كونها فى تاويل المفرد
فان قلت افتحها لتكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضاً يقع حالاً قلت ذلك
اذا كان صريح المصدر لا المؤول به انتهى وعن ابن الخباز انه يجب كسر ان
بعد الا وما رايته منصوصاً لاحد واذا كانت فى موقع خبر عن اسم عين نحو
زيد انه قائم وكان عمرو انه قائم وكقوله تع ان الذين آمنوا والذين
هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل
بينهم وكقوله من قال وانى ولا كفران لله انما اواخى من الاقوام كل بخيل

كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون

لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبراً للمبتدأ فى تاويل المفرد واما اذا كان المبتدأ
حدثاً جاز فتح ان فى الخبر نحو ما مولى انك قائم وعلمى انك منطلق اذ التقدير علمى
كذا نص ابن مالك فى التسهيل والرضى فى شرح الكافية وصاحب الوافى قال الدماميني
هذا لا يستقيم مثل قولك العلم انه حسن مع وجوب الكسر فيه انتهى واذا وقعت صفة
لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يؤدى الى وصف اسماء الاعيان
بالمصادر وهى لا توصف بها الا بتاويل ولا ضرورة داعية اليه واذا وقعت بعد
عامل علق عن العمل فيها باللام الابتدائية كقوله جل شانه والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون اى يعلم لانها لو فتحت لزم تسليط العامل
عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام يمنع ما قبلها ان يعمل فيما بعدها وهذه اللام وان
كانت متاخرة فى اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما اخرجت اخوف لئلا يدخل
حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت فى نحو علمت ان زيداً
لفعل لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضى وقد تحقق انها لا
تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة وتذكرت هيهنا ما ساقه الزمخشرى فى
المفصل مما يحكى من جرأة الحجاج على الله جل شانه وذلك ان لسانه سبق فى
مقطع والعاديات الى فتح ان فاسقط اللام من قوله لخبير قال ابن الحاجب
والحكم على الحجاج بانه اسقط اللام تعمداً لا يثبت لانه يجوز ان يكون سقط
اللام غلطاً كما فتح ان اول الامر غلطاً وقد ثبت انه فتحها غلطاً وسهواً بقوله
ان لسانه سبق وهذا معنى الغلط ثم حكم عليه باسقاط اللام تعمداً وهذا امر يؤدى
الى الكفر فلا معنى لاثباته من غير تثبت فان ذلك لا يفعله مسلم انتهى كلامه

ويقال عليه ثبت العرش ثم انقش وفيه ما يشعر بان السهو والغلط بمعنى واحد فاحفظه
وفي مجمع البحرين فسر السهو بزوال المعنى عن الذاكرة فقط وبقائه مرتسمًا في الحافظة
بحيث يكون كالشيء المستور والنسيان زواله عن القوتين ~~معًا الحافظة والذاكرة~~
الذاكرة والحافظة وفي الصحاح السهو والغفلة انتهى ويفهم من كلام بعض ان
السهو يطلق على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي وربما قيل بالمراد فيهما
والظاهر الاول والشك هو تساوي الطرفين وقد يطلق السهو في الاخبار الفقهية
وكلام الفقهاء على الشك ايضًا وتذكرت ايضًا ما يحكى عن ابي عمرو بن العلاء
انه كان له غلام ماهر في الشعر فوشى به الى الحجاج وطلبه ليشتريه منه قال فلما
دخلت عليه وكلمني في ذلك قلت له انه مدبر فلما خرجت قال الواشي يكذب فهربت
الى اليمن مخافة من شره فكنت هناك وانا امام يرجع اليّ في المسائل عشر سنين
فخرجت ذات يوم الى ظاهر الصحراء فرايت اعرابيًا يقول للاخر الا ابشرك قال بلى
قال مات الحجاج فانشد ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
وانشده بفتح الفاء من فرجة قال ابو عمرو لا ادري باي الشيئين افرح بموت
الحجاج ام بقوله فرجة بفتح الفاء ونحن نقول فرجة بضمها وهو خطأ وتطلبته زمانًا في استعمالاتهم قال ابو عمرو كنت بقوله فرجة بفتح الفاء اشد فرحًا مني
بقوله مات الحجاج انتهى وفي القاموس وعن الرامور الفرجة مثلثة
التقصي من الغم وفرجة الحائط بالضم فمن اين جاء التخطئة بالضم بعد ثبوت
التثليث هذا واذا وقعت بعد النداء كذا عنون صاحب الوافي فان كان
مراده وقوعها بعد حرف النداء كما في قوله تعالى ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب

يابني ان

يا بني ان الله اصطفى لكم الدين فهذه هي الواقعة في الابتداء على ما اسلفناه
وان كان مراده وقوعها بعد فعل النداء نحو ناديت زيدًا ان غلامك قد
ذهب فهذا يرجع الى انها محكية بفعل النداء وليس بمذهب البصريين وانما هو مذهب
الكوفيين ومثل هذا التركيب يرى البصريون الحكاية فيه بقول مقدر اي دعوت
زيدًا فقلت له ان غلامك قد ذهب كذا ذكر الدماميني واذا دخلت في مبتدأ
في خبره لام الابتداء نحو ان ربك لسريع العقاب فانها لا تجامع الا المكسورة
لان وضعها التاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى واذا وقعت
بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى وبعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد
حتى انهم لا يرجونه وبعد حروف التصديق كان يقال ازيد فاضل
فتقول نعم انه فاضل او يقال ما زيد بفاضل فتقول بلى انه فاضل والواقعة
تابعة لشيء من ذلك نحو ان زيدًا فاضل وان عمرًا جاهل واذا تاملت
مطلعها ما قررناه في الابتداء علمت ان بعض هذه الصور يرجع اليه
فلا ينبغي ان يجعل قسمًا براسه وانما اتخذناه كذلك تاسيًا لمن فعل كذلك
وتفتح في موضع لزم التاويل كما اذا وقعت بعد لو كقوله تعالى ولو انهم
صبروا اي ولو ثبت صبرهم وبعد لولا كقوله تعالى فلولا انه كان من المسبحين
اي فلولا تسبيحه ثابت او فلولا وجد تسبيحه وبعدها التوقيتية نحو لا
اكلمك ما ان في السماء نجمًا اي ما ثبت واذا وقعت مجرورة بحرف نحو ذلك
بان الله هو الحق وفاعلة نحو بلغني انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردًا
وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم اي علمت قيامك وغير ذلك مما لا يحتاج

الى ذكره والقانون كل موضع لزم التاويل ولوامكن التقدير بمصدر والتقدير
بجملة احسن الوجهان كما في اول قولي احمد الله اواول ما اقول اني احمد الله
فيجوز الفتح على تقدير اول قولي حمد الله والكسر على تقدير اول كلام اتكلم به هذا الكلام
المفتتح باني فعبارة الفتح يصدق على كل لفظ تضمن حمدا ولا تصدق عبارة
الكسر على حمد بغير هذا اللفظ الذي اوله اني قال ابن عقيل والمسئلة ذكرها سيبويه
انتهى وحكى الرضي عن ابي علي ان قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله
بالكسر مفعوله وخبر المبتدا محذوف اي اول قولي ونطقي بهذا الكلام ثابت
ورده ابن الحاجب في الايضاح بما حاصله ان افعل التفضيل بعض ما
يضاف اليه فيكون لنطقه بهذا الكلام اول ووسط وآخر والجزء الاول باعتبار
كلماته الثلث تلفظه بلفظة اني وباعتبار الحروف تلفظه بهمزة اني فيكون المعنى
اذا صححنا تلفظي بلفظة اني او بهمزة اني ثابت وهو فاسد اذ لم يقصد ذلك
ولم يرد اقول مثال الرضي ان كان ما مثل به الفارسي وهو مطابق لما ذكره ذهب اليه حرفا
بحرف ونقطة بنقطة فالامر كما ذكره ابن الحاجب ونعم ما رده به وقد حسنه
الرضي لكن عبارة ابن الحاجب في هذا المقام بهذا النص مثل المصنف بمسئلة الايضاح
للفارسي وهو اول ما اقول اني احمد الله وذكر فيها تاويل الفتح والكسر عند ما ذكره
الفارسي فاما وجه الفتح فمستقيم واضح واما ما ذكره من وجه الكسر فباطل غير
مستقيم وذلك انهم جعلوا الخبر محذوفا والكسر محكيا بعد القول فكانه قال اول
ما اقول اني احمد الله ثابت او موجود الى آخر ما ذكره ولم يصرح بان اني احمد الله مفعول
عندهم لكن رده على كونه مفعولا فلقائل ان يقول يحتمل ان يكون مراد الفارسي ان

اني احمد الله بدل

اني احمد الله بدل من اول فلا يلزم ما ذكره وبعد اذا المفاجاة كقوله وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فالكسر على تاويل اذا هو عبد القفا
والفتح على تاويل فاذا عبوديته ثابتة وبعد فاء الجواب نحو من ياتني فانه
مكرم الكسر على جعل ما بعد الفاء جملة بلا تقدير كما لو قيل فهو مكرم والفتح على جعل ما بعدها
مصدرا مبتدأ وخبره محذوف اي فالاكرام واقع وقرئ بالوجهين قوله تعالى كتب ربكم
على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح
فانه غفور رحيم وبعد اما نحو اما انك ذاهب فان فتحت فاما مركبة
من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصار بعد التركيب بمعنى حقا تقول احقا انك
قائم فان فاعل اي احق ذلك حقا او تقول حقا في معنى الظرف اي في حق فيكون
ان في محل فاعل او مبتدا كذا ذكر الرضي ره وصرح به ابن مالك في التسهيل وقال ابن
هشام في التوضيح بمعنى احقا بتقديم الهمزة على حقا وصوبه الازهري وان
كسرت فاما حرف استفتاح فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا وبعد لا جرم
والغالب هو الفتح قال جل شانه لا جرم ان لهم النار وحكى في التوضيح عن سيبويه
ان الفتح على ان جرم فعل ماض بمعنى وجب وان وصلتها في موضع رفع به على
الفاعلية اي وجب ان لهم النار ولا صلة زائدة للتوكيد وعن الفراء في رده
ان لا لا تزاد في اول الكلام وعلله في المغني بان زيادة الشيء تفيد اطراحه و
كونه في اول الكلام يفيد الاعتناء به وجوابه ما نقل عن الفارسي جوابا عن
القول بزيادة لا في لا اقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقد سبق ذكر ذلك
جميعا في مبحث لا وحكى ابن عقيل في شرح التسهيل عن سيبويه ان لا رد لما سبق وجرم
فعل ماض بمعنى حق وان وما بعدها في موضع رفع على الفاعلية ونسبه الازهري
الى المرادي في شرحه عليه وهو الى سيبويه مع زيادة وهي الوقف على لا وما نقله

عنه نقله في المغني عن قطرب وعن الفراء ان الفتح على ان لا جرم مركبة
من اسم وحرف بمنزلة لا رجل ومعناهما بعد التركيب لا بد او لا محالة او حقا به
ومن او في بعدهما مقدرة والكسر على ما حكي عن الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة
اليمين فيقول لا جرم لآتينك ولا جرم انك ذاهب بالكسر ويجوز الوجهان ايضا
بعد امور لا مجال لذكرها وحتى ان كانت عاطفة او جارة يجب فتح ان
بعدها نحو عرفت امورك حتى انك فاضل وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر
وذلك للزوم تقدير المصدر وان كانت ابتدائية يجب الكسر نحو مرض زيد حتى
انه لا يرجى لامتناع تقدير المصدر تفريع لما لم تغير ان المكسورة معنى الجملة
كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التاكيد فقط فجاز
العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ولا فرق بين كسرها لفظا وكسرها حكما
دون لفظا نحو علمت ان زيدا قائم فان هذا موضع الجملة المستقلة في المعنى
لاشتمال المفعولين في باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا
دخلت اللام نحو علمت ان زيدا لقائم وهذا بخلاف نحو اعجبني ان زيدا قائم فان
هنا لا مكسورة ولا في حكم المكسورة تنبيه اختلفت العبارات في هذا
المقام فقال بعضهم كما قلنا وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها ومنهم
الزمخشري في المفصل ونسبه الرضي الى الجزولي نظرا الى ان اسمها لو كان وحده
مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس
بمجرد والجواب ان ان باعتبار الرفع كالعدم وانما يعتد بها اذا اعتبر
النصب فهو باعتباره مجرد على انها مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت ايضا
مبتدأ وهو الاسم المجرد وهي مع اسمها ليست اسما تهذيب العطف على اللفظ

هو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف
فلا يجوز في نحو ما جاءني من امراة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة
لا تعمل في المعارف كذا ذكره ابن هشام واورد عليه الدماميني ان هذا يقتضي في قوله تعالى
لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ان لا يكون مولود له معطوفا على والدة لانتفاء
ذلك الشرط اذ العامل هنا وهو تضار بالتاء الفوقية فلا يمكن عمله في ظاهر مذكر
فتأمله ثم قال ابن هشام في العطف على المحل وله عند المحققين ثلثة شروط احدها
امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني
من امراة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد
وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز مررت زيدا الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة
فلا يجوز هذا ضارب زيد واخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا
اضافته لالتحاقه بالفعل واجازه البغداديون الثالث وجود المحرز اي
الطالب لذلك المحل وابتنى على هذا امتناع مسائل احدها ان زيدا وعمرو قائمان
وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول
ان الثانية ان زيدا قائم وعمرو اذا قدرت عمرا معطوفا على المحل لا مبتدأ واجاز
هذه بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع آخر وهو توارد
عاملين ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر واجازهما الكوفيون لانهم لم يشترطوا
المحرز ولان ان لم تعمل عندهم في الخبر شيئا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها
انتهى المقصود من كلامه واورد الدماميني على الشرط الاول بانه ينتقض بنحو
رب امراة صالحة لقيت ورجلا صالحا فان هذا يجوز كثيرا مع انه عطف على محل

لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا يقع امرأة صالحة لقيت بالنصب على ان يكون الاصل رأيت امرأة ثم حذف الجملة الجار ولم ير الشيخ مانعا من ذلك اذا قامت قرينة تدل على ذلك وما ذكرناه من جواز العطف على محله مطلقا هو مذهب بعض البصريين الذين لم يشترطوا وجود الطالب لذلك المحل وهكذا ذكره ابن مالك في التسهيل و ابن الحاجب في الكافية وصاحب الوافي واشترط له عليه مضي الخبر لفظا او تقديرا نحو ان زيدا قائم وعمرو وان زيدا وعمرو قائم فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل في خبر المبتدء عند جمهور البصريين الابتداء والعامل في خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا واحدا فيه خلافا للكوفيين فيجوزونه لان العامل في خبر ان عندهم ما كان عاملا في خبر المبتدء لان ان لا تعمل عندهم الا في المبتدء فلا يلزم صدور اثر من مؤثرين ومن الفراء التفصيل بانه ان كان الاسم مبنيا جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان والا فلا لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبعد و لا يلزم منه توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه ارتفاع خبر ان بما كان عاملا في خبر المبتدء كذا نسب الى الفراء بهذا الطريق في الكافية والايضاح والوافي ونسبه اليه ابن مالك في التسهيل وابن هشام في المغني والتوضيح والرضي في شرح الكافية بلفظ خفاء الاعراب وهو شامل الاسم المقصور والمضاف للياء وقيل المعروف عن الفراء هو الاول والله يعلم ويحتج بهم قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون من آمن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فالصابئون معطوف على المحل قبل اتيان الخبر وهو من آمن بالله

وقولهم انك وزيد ذاهبان واجيب عن الاية بأجوبة احدها ان خبر ان محذوف اى مأجورون او آمنون او فرحون والصابئون مبتدء وما بعده الخبر ويشهد له قوله

خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان

وضعف بانه حذف من الاول لدلالة الثاني وانما الكثير العكس الثاني ان الخبر المذكور لان والواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدء محذوف الخبر اى والصابئون كذلك لبيت خبر ان مسة لدلالة عليه وهذا الوجه هو الذي قطع به الزمخشري في الكشاف ويشهد له قول ضابي بن الحارث البرجمي

ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب

اى فاني لغريب وقيار كذلك اذ لا يدخل اللام في خبر المبتدء حتى يقدم نحو لقائم زيد وضعف بتقدم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها اذ التقدير المبتدء مقدما على خبر ان وبتقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها اذا قدر مؤخرا عنه قال التفتازاني في الشرح في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول لصاحبان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتي الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر انتهى ومن المثال بأجوبة احدها انه عطف على توهم ذكر ان والثاني انه تابع لمبتدء محذوف اى انك انت وزيد ذاهبان وعليها خرج قولهم انهم اجمعون ذاهبون **الموضع الثالث** كان حرف مركب عند اكثرهم وحكى ابن هشام عن ابن هشام وابن الخباز الاجماع عليه قالوا وجعل منهم

الخليل والأصل في كأن زيدًا أسد أن زيدًا كالأسد ثم قدم حرف التشبيه ليؤذن
الكلام من أول الأمر بقصد التشبيه ففتحت همزة أن لدخول الجار لأنه لا يدخل إلا
على لفظ المفردات وهي في المعنى باقية على حالها لم تتصل بالفتحة حرفًا مصدريًا وصار الكاف
مع أن كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت في خبر أن لصيرورتها جزء
الحرف كما ركبت مع ذا وأي في كذا وكأي ولا محل لها فيهما ثم عن الزجاج وابن
جني أن ما بعد الكاف جر بها وعن الأخفش وهو حرف لا يتعلق بشيء لمفارقة الموضع
الذي يتعلق فيه بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولأنها خرجت
بالجزئية عن كونها جارة ولا هو زايد لإفادته التشبيه قال ابن هشام وليس
قوله بأبعد من قول أبي الحسن أن كاف التشبيه لا يتعلق دائمًا قال ولما رأى الزجاج
أن الجار غير الزايد حقه التعليق التعلق قدر الكاف هنا اسمًا بمنزلة مثل فلزمه أن
يقدر له موضعًا فقدره مبتدأ فاضطر إلى أن يقدر له خبرًا لم ينطق به قط ولا المعنى
مفتقر إليه فقال معنى كأن زيدًا أخوك مثل أخوة زيد إياك كائن وقال
الأكثرون لا موضع لأن وما بعدها لأن الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة
وفيه نظر لأن ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الإسنادي
والخلص عنه من الإشكال أن يدعى أنها بسيطة وهو قول بعضهم وفي شرح
الإيضاح لابن الخباز ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب لا لأنها
معمولة للكاف كما قال أبو الفتح وإلا لكان الكلام غير تام والإجماع على أنه تام انتهى
وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصًا انتهى كلامه قال الدماميني وهذا تركيب وضعي
لأن واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه كذلك وليس من الأمور التي

طرت في

طرت في الاستعمال من غير أن يكون للواضع فيها مدخل انتهى ومراده بالإشكال النظر
الذي أورده على الأكثرين والبعد الذي في قول الزجاج وابن جني وما ذكره من
القول بالبساطة هو الذي نسب اختياره إلى صاحب رصف المباني وأنه قول الأكثر
لوجوه منها أن البساطة هي الأصل والتركيب طارئ ومنها أنه لو كان مركبًا لكانت
الكاف حرف جر فيلزم أن يتعلق إذ ليست زائدة وجوابه يعلم مما ذكره في كلام ابن هشام
ومنها ما يلزم على التركيب من صيرورة الكاف مع ما دخلت عليه جزء كلام فيحتاج إلى
ما يحصل به تمام الكلام والغرض عدم الاحتياج لأنها مع ما بعدها كلام تام بنفسه
ورد بأنه لا مانع من أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملًا لأنه وضع
مبنيًا فقف وعن ابن قاسم أن في نسبة القول بالبساطة إلى الأكثرين نظرًا فإن
الظاهر أن الأكثر يقول بالتركيب درس لكأن أربعة معان أحدها وهو
الغالب المتفق عليه التشبيه لكن أطلقه الجمهور وقيده جماعة منهم الزجاج
وابن السيد بأنه إذا كان خبرها اسمًا جامدًا نحو كأن زيدًا أسد وقالوا في
نحو كأن زيدًا قائم أو يقوم أو في الدار أو عندك أنها للشك والظن لأن الخبر
الواقع موقع المشبه به متحد في الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه
فلا معنى للتشبيه للزوم تشبيه الشيء بنفسه واعتذر بأن مثل هذا على حذف
الموصوف أي كأن زيدًا شخص قائم فيتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه
أحدهما بالآخر لكن لما حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب
التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر
نحو كأنك قلت وكأني قلت والأصل كأنك رجل قال وكأني رجل قال الشيخ

الشك والظن وسوق كلام ابن هشام في المغني انه اختار تقييد المعنى الأول
بالصورة المذكورة فيختص هذا على قوله بما كان الخبر مشتقا قال التفتازاني والحق انه
قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او
مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين انتهى وعن
ابن الانباري ان معنى كانه بالشتاء مقبل اظنه مقبلة **الثالث** التحقيق ونسبه
ابن هشام وابن عقيل الى الكوفيين والزجاج وجعلوا منه قول عمر ابن ابي ربيعة
كأنني حين امسي لا تكلمني ذو بغية يشتهي ما ليس موجودا اذ لا تشبيه فيه اذ هو ذو
بغية يشتهي ما ليس موجودا ورد بان التشبيه فيه بين بادنى تأمل وذلك انه لما يئس
من ان تكلمه مع اشتهائه كلامها وان كانت موجودة كان يئس من الوصول الى ما هو
معدوم صار كانه اشتهى ما لا وجود له اصلا وانشدوا عليه ايضا فاصبح بطن
مكة مقشعرا كأن الارض ليس بها هشام اي لان الارض ولا يجوز ان يكون
تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة فلا معنى للتشبيه وبعبارة اخرى لو كان المراد
التشبيه كان المعنى كان الارض التي ليس بها هشام الارض التي ليس بها هشام
وليس بمستقيم وانما المستقيم تشبيه الارض التي هو بها بالارض التي ليس هو بها
والتعليل انما جاء باعتبار انها جواب عن سؤال مقدر عن العلة ومثله اتقوا
ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم واجيب بامور احدها ان المراد بالظرفية
الكون في بطنها لا الكون على ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع
دفن هشام فيه لانه لها كالغيث الثاني ان هذا البيت من تجاهل العارف كقول
الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف لانه

يعلم ان هشاما

يعلم ان هشاما مات فيكون التشبيه من جهة المعنى كانه قال وجود هشام لانه نام
كالغيث على وجه الارض **الثالث** ان الكاف للتعليل وان للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة
ونظيره وي كانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاح الكافرين **الرابع** انه
يحتمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت قال الدماميني يستشكل هذا
الجواب بان حمل البيت على هذا عليه يفضي الى عدم ملازمة الصدر للعجز وذلك لان
الصدر يتضمن ان بطن مكة اقشعر والعجز يتضمن على هذا التقدير تشبيه فقد هشام بوجوده
باعتبار انه خلف من ينوب منابه ولا مناسبة بين هذين المعنيين وانما المناسب
لتقدير وجود من يخلفه كون الارض ناعمة غير مقشعرة وقد يجاب بان الصدر تضمن
امرين بحسب مفهومه ومنطوقه فالمنطوق هو اقشعرار بطن مكة والمفهوم هو علم
اقشعرارها وتقدير وجود هشام باعتبار ان ثم من يسد مسده ممن خلفه منافيا
لهذا المفهوم فارتبط العجز اذن مع الصدر من حيث مفهومه ويكون البيت قد اشتمل
على حذف العلة من الصدر والمعلل من العجز لان اقشعرار بطن مكة معلل بدفنه
فيها وضمها لاضلاعه فكانها اقشعرت حزنا عليه واجلالا له لمكانه فحذف هذه العلة
وتقدير من ينوب منابه في اصلاح الارض علة لعدم اقشعرار ظاهرها وهذا المعلل
محذوف لفهمه من صدر البيت فان التئام ما صار اشهر **الرابع** التقريب نسبه الى الكوفيين
وحملوا عليه كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت وكانك بالدنيا لم تكن و
بالآخرة لم تزل ومثلها قول الحريري في المقامة الحادية عشر من المقامات وتعرف
بالساوية كأنك بك تنحط الى اللحد وتنغط وقد اسلمك الرهط الى اضيق من
سم قال ابن هشام وقد اختلف في اعراب ذلك فقال الفارسي الكاف حرف

خطاب والباء زائدة في اسم كان وقال بعضهم الكاف اسم كان قال وفي المثال الاول
حذف مضاف اي كان زمانك مقبل بالشتاء عليك ولا حذف في كانك بالدنيا لم تكن بل
الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى في وهي متعلقة بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب وقال ابن
عصفور الكاف والياء في كانك وكاني كافتان لكان عن العمل كما تكفها ما والباء
زائدة في المبتدء وقال ابن عمرون المتصل بكان اسمها والظرف خبرها والجملة بعده حال
بدليل قولهم كانك بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو
وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين وكحتى
وما بعدها في قولك ما زلت بزيد حتى فعل وقال المطرزي الاصل كانك تبصر بالدنيا وتشاهد
كانك تبصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء اشهر وفي كلام ابن عمرون كلام
يذكر في مبحث الحال ان شاء الله تعالى وعن الرضي ونحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك
بالآخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل الخ ولك ان تقول هكذا يبقى كان على معنى التشبيه
ولا يحكم بزيادة شيء ويقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت
به عن جنب والجملة بعدها المجرور بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها
غير كائنة انتهى فيكون التقدير في كلام الحريري كانك في ابصارك شمطاي
اشاهدك في هذه الحالة **تنبيه** نسب الى قوم ان كان قد تنصب الجزئين و
انشدوا في ذلك قول ابن نخيلة بالحاء المهملة او الخاء المعجمة في وصف فرس كان اذنيه
اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا واجيب بوجوه الاول ان الخبر محذوف اي يحكيان
الثاني ان الرواية تخال اذنيه الثالث ان الرواية قادمتا او قلما محرفا بالالف
من غير تنوين على ان الاسماء مثناة وحذفت النون للضرورة وعن ابن جني في قول

الاول قتال

الشاعر قد سالم الحيات منه القدما نحو زوية برفع الحيات ونصب القدم ورواه
البغداديون بنصب الحيات وقالوا اراد القدمان وعن الكسائي جواز حذفها في السعة فيجيء
منه ان يثبت في الاخبار رقام الزيدا بدون نون الرابع انه اخطأ قائله وقد انشده بحضرة
الرشيد فلحنه ابو عمرو والاصمعي وجعلوهما بان ابا عمرو توفي قبل الرشيد **تعليم**
اذا خففت كان جاز اعمالها والغاؤها الا ان الالغاء اكثر وافصح قال ونحر مشرق
اللون كان ثدياه حقان او ووصدر مشرق النحر او وجه مشرق اللون وقال
رؤبة كان وريديه رشاء خلب وعبارة ابن هشام في توضيحه في هذا المقام وتخفف
فيبقى اعمالها قال الازهري استصحابا بالاصل وقال المحصي في حاشيته اي وجوبا وهذا
ان كان ما اراده كما عليه سوق كلامه فهو مخالف لما عليه اكثر النحويين من جواز الوجهين
بل لا يبعد الظاهر مخالف قال ابن الحاجب في الايضاح وهذا مما يدلك على انها ليست
مركبة لانها لو كانت مركبة لكان حكمها حكم المفتوحة والمفتوحة لا تعمل الا في الضمير على ما تقرر
وهذه انما تعمل في الظاهر انتهى وفي قول باعث بن صريم اليشكري او ارقم بن علباء
اليشكري او علباء بن ارقم اليشكري ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو
الى وارق السلم او ناضر السلم ثلثة اوجه الرفع والنصب على ان تكون مخففة
من المثقلة الاول على ان ظبية خبر كان والاسم محذوف اي كانها ظبية وقال الرضي يجوز ان
يكون ظبية تعطو جملة اسمية انتهى يعني ان يحذف اسمها وهو ضمير الشان وتكون ظبية
مبتدء وتعطو خبره والجملة خبر كان ويلزم على ذلك الابتداء بالنكرة من غير مسوغ والثاني
على انها اسمها والخبر محذوف اي كان مكانها ظبية والجر على ان الاصل كظبية وزيدت
ان بينهما كما زيدت بعدها التوقيتية نحو قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا الا ان زيادتها

مع الكاف قليل ومن هذا ظهر الاشكال لما في كلام محمد بن مالك في خلاصته وخففت
كأن ايضا فنوي منصوبها وثابتا ايضا روي **الموضع الرابع** لكن عند
البصريين بسيطة وعن الفراء انها مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون
لكن للساكنين كما في قوله فلست بآتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك
ذا فضل او نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها ثم حذفت النون لاجتماع الامثال
وعند باقي الكوفيين انها مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة لا التشبيهية
فاصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة تخفيفا فلا تفيد ان
ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى
اثر التكلف فيما قالوا لان الكاف الزائدة مفتوحة مثل الكاف التشبيهية ففيه
نقل الحركة الى المتحرك وليس التركيب يقتضي ذلك مضافا الى ان الاصل عدم التركيب
فهذه دعاوي كلها ولا يقوم دليل عليها فلا يلتفت اليها وفي معناها ثلثة اقوال
احدها وهو المشهور المعروف انه واحد وهو الاستدراك وفسر بان يثبت
لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها فتقع بين كلامين متغايرين معنى في النفي والاثبات
والتغاير اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم
كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يركهم كثيرا قال ابن هشام لا بد ان
يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكن لكنه متحرك او ضد له نحو ما هو
ابيض لكنه اسود قيل او خلاف نحو ما زيد قائما لكنه شارب وقيل لا يجوز ذلك انتهى
وانت تعلم ان قولنا لكنه متحرك ليس مناقضا لقولنا ما هذا ساكن لان النقيض هو
الكلام الجزئي المخالف لجزئي اخر في النسبة الايجابية او السلبية فقط نحو زيد

قائم زيد

قائم زيد ليس بقائم والضدان هما المعنيان اللذان يمتنع اجتماعهما في محل واحد
من جهة واحدة كالسواد والبياض والحركة والسكون وكالاسود والابيض والمتحرك
والساكن والمتخالفان هما المعنيان اللذان يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة
كالحلاوة والبياض والقيام والشرب انتهى والذي يرى ان مراده التناقض بالمعنى
اللغوي وقال الرضي لا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما
قال تعالى ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر
غير مناسب للافضال بل اللائق به ان يشكر المفضل ومثله كثير انتهى وهو كلام وهذا
قال الدماميني قد يستشكل بان الغرض من الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف اذ
مع نسبة الحكم المخالف للحكم المتقدم وجد مقصود الاستدراك فاذن لا فائدة لهذا
الحرف وجوابه ان فائدة الاتيان به الاعلام من اول الامر بان ما ياتي بعده
من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استفيد مخالفته لما تقدم من جوهر اللفظ
تفصيلا وافادة الحرف للمخالفة في ابتداء الامر اجمالا **الثاني** انها ترد تارة للاستدراك
وتارة للتوكيد نسبه ابن هشام الى جماعة وجعل منهم ابن ابي الربيع السبتي
صاحب البسيط قال وفسروا الاستدراك برفع ما توهم ثبوته نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم
لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفي احدهما يوهم انتفاء الاخر وما قام زيد لكن عمرا
قام وذلك اذا كان بين الرجلين تلابس او تماثل في الطريقة وفسروا التوكيد بنحو لو جاءني
لاكرمته لكنه لم يجئ فاكدت ما افادته لو من الامتناع **الثالث** انها للتوكيد دائما
مثل ان ويصحب التوكيد معنى الاستدراك نسبه الى ابن عصفور قال في المقرب
ان وان ولكن ومعناها التوكيد ولم يزد على ذلك وقال في الشرح معنى لكن التوكيد

وتعطي مع ذلك الاستدراك **تعليم** قد يحذف اسم لكن كقوله * فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي * ولكن زنجي عظيم المشافر * اي ولكنك **تنبيه** لا تدخل اللام في خبر لكن ونسب الى الكوفيين جوازه مستدلين بقوله * ولكنني من حبها لعميد * قال ابن هشام ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير قال ثم هو محمول على زيادة اللام او على ان الاصل لكن انني ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين **تتمة** اذا خففت لكن الغيت قال الازهري لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ولتباين لفظها لفظ الفعل اشهر ونسب الى الاخفش ويونس اعمالها قياسا على ان وحكموا بانه لم يثبت به شاهد قال الازهري وما روي عن يونس انه حكى فيها الاعمال رواية لا تعرف ويظهر من اول دليلي الالغاء الجواب عن قياسه **ختم** يجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وعليه اقتصر ابن هشام في المغني وكونها اعتراضية ورجحه الرضي من حيث المعنى وفي هذا الواو اقوال اخر **الموضع الخامس** ليت للتمني وهو طلب المستحيل عادة غالبا كقول الدماميني واجاد * رمانى زماني بما ساءني * فجاءت نحوس وغابت سعود * واصبحت بين الورى بالمشيب * عليلا فليت الشباب يعود * وقد يتعلق بالممكن العسير نحو ليت لي مالا فاحج منه قالوا يجب ان لا يكون للتمني توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا ومن هذا ظهر الفرق بين التمني والترجي ويمتنع ليت غدا يجي فان غدا واجب المجي وعن ابي حيان في شرحه للتسهيل انه يقال بابدال الياء تاء وادغام التاء في التاء وعن الفراء وبعض اصحابه ان ليت قد ينصب الخبر كقوله * يا ليت ايام الصبي رواجعا * وكنت في وادي العقيق راتعا * وحمل على حذف الخبر اي اقبلت وهو عامل في رواجعا على انه حال وعن الكسائي ان البيت من مواقع وجوب كان والتقدير كانت

رواجعا ولم يرض به ابن هشام لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين واعترض عليه بان تقدم احديهما ليس شرطا لحذف كان وابقاء خبرها وانما هو شرط للكثرة ولا محذور في كون هذا البيت من القليل وتقترن بها ما الحرفية وعن ابن ابي الربيع وغيره انها تزيلها عن الاختصاص بالاسماء وهو خلاف ما عليه المعظم فيجوز اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها وروي بالوجهين قول النابغة * قالت الا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا او نصفه فقد * وعن سيبويه انه قد كان رؤبة بن العجاج ينشده رفعا قال ابن هشام يحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لهو محذوفا اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا فلا يدل ح على الاهمال ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العايد المرفوع بالابتداء في صلة غير اي مع عدم طول الصلة قليل اشهى وعدم طول الصلة هنا ليس بمسلم بل هي طويلة بالصفة وقد صرح نفسه بمثله في قول امرئ القيس الا رب يوم صالح لك منهما اوْ الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل بحق رفع يوم فقال التقدير ولا مثل الذي هو يوم وحسن حذف العايد طول الصلة بصفة يوم **فائدة** بعد قوله قالت الا ليتما البيت * فحسبوه فالفوه كما حسبت * او كما ذكرت * تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد * وبعدهما * فكملت مائة فيها حمامتها * واسرعت حسبة في ذلك العدد * وقبلها * واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت * الى حمام سراع وارد الثمد * يحفه جانبا نيق وتتبعه * مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد * قال الشيخ فتاة الحي هي زرقاء اليمامة والحمام ذات الاطواق كالفاخت والقمري والقطا والثمد بالمثلثة والميم المفتوحتين الماء القليل الذي لا مادة له والنيق بكسر النون بعدها مثناة من تحت ساكنة

نقاف الجبل وفقداى فحسب وحسبوه بتشديد السين اى عدوه وكانت هذه المرأة
ترى من مسيرة ثلثة ايام وكان لها قطاة واحدة فمر بها سرب من القطا بين جبلين
فقالت ليت الحمام ليه، الى حمامتيه، ونصفه قديه، تم الحمام مية، فقطوا
الى ذلك القطا واردا على الماء فاذا هو ست وستون انتهى اى كان عدد هذا السرب
ست وستون فتمنت ان يكون هذا العدد منه لها ومثل نصفه وهو ثلث وثلثون و
مجموع ذلك تسعة وتسعون اذا ضم الى حمامتها كان مائة وقال الدماميني كانت هذه
المرأة نظرت الى حمام طائر جملته تسعة وتسعون وعندها حمامة فقالت ليت الحمام الخ
فعلى قوله ينبغى ان يكون ونصفه مرفوعا والواو للحال واما على ما ذكره الشمنى وهو مراد ابن
هشام حيث استشهد بقول النابغة على ان او للجمع المطلق فينبغى ان يكون منصوبا
والواو للعطف وهو الحقيق بان تقول به اذ لا مفر عنه فى قول النابغة على النصب فى
او نصفه على نصب الحمام وعلى الرفع فيه على رفعه **مسئلة** يجوز ان تقول ليت ان
زيدا خارج فيسد ان المفتوحة المشددة مع اسمها وخبرها مقام اسم ليت وخبرها وعن
الاخفش ان ان مع اسمها وخبرها اسم ليت والخبر محذوف اى ليت خروج زيد حاصل
وعندى انه الموافق لسياق الكلام اذ لا شك فى تاول مدخول ان المفتوحة بالمصدر
فيكون قولك ليت ان زيدا خارج فى تقدير ليت خروج زيد ومن المعلوم انه لا بد فى هذا
التقدير من تقدير الخبر من الثبوت والحصول ونحوهما واللازم كون ما لا بد له من جزئين فى
جزء واحد ويجرى هذا فى نحو ظننت ان زيدا خارج ايضا فالتقدير ظننت خروج زيد
ثابتا **الموضع الثالث** لعل للترجى والاشفاق والاول فى المحبوب نحو لعل الله
يرحمنا والثانى فى المكروه نحو لعلك باخع نفسك ونحو لعلك بالملك وقول فرعون

لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات جهلا منه او افكا قاله فى المغنى قال العليمى
فى حاشية التصريح قد يتوقف فى ذلك ويعتذر كل من الامرين لا دخل له فى اللغة
على ان النظم الكريم حكاية لكلام فرعون بالمعنى لا باللفظ اذ اللفظ العربى لم يكن موجودا
فى لغة فرعون انتهى اقول لا يخفى ان انكار مدخلية كل منهما فى اللغة مكابرة
محضة وما ذكره من كون النظم حكاية لكلامه بالمعنى يحقق فى مفرده من حيث لا يدرى او وقعه
لا من لفظ لعل وان لم يكن موجودا فى لغته الا انه كان فيها قطعا ما هو بمعناه
لحكاية الله جل شانه كلامه بهذا السوق تشعر بوقوع الترجى منه لكن لا بهذا
اللفظ ولا شك فى ان هذا الترجى على خلاف ما عليه حقيقته فلا بد من التاويل
بمثل ما ذكره ابن هشام وجعل صاحب الوافى لعل فى الاية شاربة معنى التمنى
فيمن قرأ بنصب اطلع لبعد المرجو من الحصول وبهذا اشبه المحالات والممكنات
التى لا طماعية فى وقوعها قال الدماميني وعلى ذلك خرجها الزمخشرى انتهى ونسب ابن
هشام القول بذلك الى الكوفى واجاب فى موضعين من المغنى بان الاية لا تتعين
لذلك لاحتمال ان يكون النصب بان مضمرة وجوبا على انه جواب للامر وهو
ابن او جوازا عطفا على الاسباب على حد قول ميسون بنت بحدل زوجة
معاوية بن ابى سفيان عليها العذاب بالطغيان ولبس عباءة وتقر عينى
احب الى من لبس الشفوف او عطفا على ابلغ باعتبار المعنى بناء على ان خبر لعل
يقترن بان كثيرا **ايقاظ وتعليم** اختلف فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى فعن قطرب
والبه على ان معناها التعليل وهو من جملة المعانى الثلثة التى ذكرها ابن هشام
ونسبه الى جماعة منهم الاخفش والكسائى وجعل غيره منهم ابن الانبارى

فعي افعلوا الخير لعلكم ترجون اى لترجوا ولا يطرد ذلك في قوله جل شانه وما يدريك
لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل ومن بعض انها للتحقيق مضمون الجملة التي
بعدها ولا يستقيم ذلك في قوله عز من قائل لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل التذكر من
فرعون وقوله آمنت بالذي آمنت به بنو اسرائيل توبة يائس لا معنى تحتها ولو كان
التذكر حقيقيا لقبلت منه وعن سيبويه ان الرجاء او الاشفاق يتعلق بالمخاطبين و
اختاره الرضي وهو المختار لنا وللدماميني قال لا يجب ان يكون الرجاء من المتكلم بلعل
بل قد يكون منه وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد
الاستعمال وقد ورد لعل في القرآن لانها طمع اى لانه يقاع في الطمع اما لانه كلام
الكريم الذي لا فرق بين الواعد وبين حصول الموعود فيه او لانه كلام العظيم
الذي يناسب الاقتصار في المواعيد المقطوع بانجازها على التكلم بكلمة لعل
وعسى كما هو دأب الملوك والعظماء ولان فيه الايماء الى انه لا ينبغي ان يتكل
العباد فيترك الاجتهاد في العبادة واذا تحرر ذلك فقد ورد ان لها معنى والرابع
الاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اى هل هو كذلك نسبه ابن هشام الى الكوفيين
قال ولهذا علق بها الفعل في نحو لا تدري لعل الساعة الله يحدث بعد ذلك امرا
ونحو وما يدريك لعله يزكى انتهى وعن ابي حيان انه ظاهر له ان لعل من المعلقات
لافعال القلوب ومنه امثال وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وعن ابي علي
الفارسي شيء من هذا وعن الزمخشري ان جمهور ائمة اللغة اقتصروا في بيان معناها
الحقيقي على الترجي والاشفاق وان عدم صلوحها لمجرد معنى العلية مما وقع عليه
الاتفاق الانزال قيقول دخلت على المريض كي اعوده ولا يصح لعلي اعوده وكل

الانصاف انه

الانصاف انه لا يلزم من عدم جواز خصوص دخلت على المريض لعلي اعوده
ان لا يجوز كونها للتعليل اصلا كيف ولا غبار على جوازه في نحو فقولا له قولا
لينا لعله يتذكر او يخشى ولا يلزم من الاقتصار المذكور تعين ما اقتصروا عليه
بعدها ذهب جماعة من ائمة العربية الى التعدد تعليم عن بعض
اصحاب الفراء ان لعل قد تنصب الجزئين الخبر ايضا وعن يونس ان ذلك
لغة لبعض العرب وحكاية لعل اباك منطلقا وان كان ذلك منه
اعتمادا على هذا المثال فليس بمستقيم لانفراجه من المطلوب اذ يحتمل ان يكون
موقفا على اضمار يوجد مثلا او يكون عند الكسائي الذي الاذان يوث ان الاصل
كون الكلام على ظاهره وعدم كونه موقوفا الذي الاذان يبعث بعدها كان ظاهره
على خلاف ما عليه النحاة فلا بد من التاويل بما يصح به وان لم يكن اعتمادا
عليه بل ثبت عنه ان ثبوته فرع ثبوت اصل اللغة فلا كلام فيه ويكون
نحو المثال المذكور عندنا معاشر القائلين بنصب الاسم ورفع الخبر على التاويل
الذي ذكرنا يتعين كونه كذلك ان سمع ممن لغته ذلك وعقيل ينصبون
بها المبتدء ثابتة الاول او محذوفة مفتوحة الاخر او مكسورة صرح بها
ابن مالك في التسهيل وابن هشام في المغني كقول كعب الغنوي في رثاء
اخيه وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة لعل ابي المغوار منك قريب
قال ابن هشام زعم الفارسي انه لا دليل في ذلك لانه يحتمل ان الاصل
لعله لابي المغوار جواب قريب ثم حذف موصوف قريب وضمير الشان

ولام لعل الثانية تخفيفًا وادغمت الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة
ومن فتح فهو على من يقول المال لزيد بالفتح وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف
لعل ثم هو مجروح بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم اشهر ولما
انها لا تعمل في ضمير الشأن وان فتح لام الجر مع الاسم الظاهر شاذ قال الشمني
ثم انه يظهر من كلام ابن هشام في التوضيح انها في حال الجر عاملة
عمل ان وان اسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المغني فقال مجرور
لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك
درهم لجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدأ

اعلام يتصل بلعل ما الحرفية فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها
ح ويدل عليه قوله * اعد نظرًا يا عبد قيس لعلما * اضاءت لك النار
الحمار المقيدا * وجوز قوم اعمالها ح حملًا على ليت لاشتراكهما في انها تغيران
معنى الابتداء قال ابن هشام وكذا قالوا في كان وبعضهم خص لعل بذلك
لاشدية التشابه لانها وليت للانشاء واما كان فللخبر مسئلة عن الاخفش
جواز لعل ان زيدًا قائم بان المفتوحة قياسًا على ليت واللغة لا تثبت به
مسئلة لما رأى بعض انها للتوقع كعسى وكان استعمال عسى بان
والفعل استعملها كذلك فقال * لعلك يومًا ان تلم ملمة * عليك من اللائي
يدعنك اجدعا * وليس بتوجيه لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء و
قيل البيت على حذف المضاف اى لعل صاحبك ان تلم اى صاحب هذا الالمام

تتمة في لعل اثنتا عشرة لغة ولم يذكر الزمخشري في المفصل
زائدًا على سبعة منها وابن مالك في التسهيل زائدًا على عشرة وعلى وفقه ابن هشام في المغني
وصاحب الجني الداني زائدًا على اثنتا عشرة وعلى وفقه ابن عقيل في شرح التسهيل
ورايت الكتب النحوية اما خالية عن التوجه اليها او متوجهة لكن لا الى ان يذكر من
اثنتا عشرة ٥ الاولى لعل بفتح اللام والعين واللام المشددة المفتوحة وهي
وهي المشهورة فيما بينهم الثانية لعل بفتح اللام والعين وسكون اللام المخففة
الثالثة علّ بغير لام حكيت عن سيبويه وغيره الرابعة لعنّ باللام والعين والنون
المشددة حكيت عن الفراء الخامسة عنّ بالنون المشددة حكيت عن الكسائي
السادسة غنّ بالغين المعجمة حكاها ابن عقيل عن بعض المغاربة بضبط المعجمة
والنون الساكنة ورايتها في بعض الكتب الصحيحة بتشديد النون واختلف في غينها
المعجمة فقيل بدل من المهملة وقيل ليست بدلًا منها بل هي لغة على حيالها وهو
الاظهر لقلة هذا البدل السابعة لأنّ باللام والهمزة والنون المشددة ووقعت
في قول امرئ القيس * عوجا على الطلل المحيل لاننا * نبكي الديار كما بكى ابن
حذام الثامنة انّ بالهمزة والنون المشددة حكيت عن الخليل وهشام التاسعة
لونّ باللام والواو والنون المشددة العاشرة رعلّ بالراء والعين واللام
المشددة قيل الراء بدل من اللام الحادية عشر رعنّ بالراء والمهملة والنون
المشددة قيل عكس ان تكون الراء بدلًا من اللام الثانية عشر رغنّ بالراء و
المعجمة والمشددة الثالثة عشر لغنّ باللام والغين المعجمة والنون المشددة
واختلف في الغين المعجمة في هاتين اللغتين على طريقه في السادسة الرابعة عشر
لعلّت بفتحات وسكون حكيت عن ابي علي الخامسة عشر لهنّ بفتح الهاء

وتشديد النون كما ضبط في بعض الكتب المخطوطة بايدي المتقنين **الثامنة عشر**
لعاءٍ ورأيتها في حواشي بعض الكتب مضبوطة بفتح اللام وفتح الهمزة بعد الالف
الممدودة **التاسعة عشر** وعلّي افعل بالعين واللام المشددة وياء التكلم **الثامنة عشر**
وعلّني افعل بزيادة نون الوقاية **التاسعة عشر** لعلّ **العشرون** لعلّني بالنون
الحادي والعشرون لعنّ بتشديد النون **الثاني والعشرون** لعنّني بزيادة نون الوقاية
الثالث والعشرون لغنّ بالغين المعجمة **الرابع والعشرون** لغنّني بزيادة نون الوقاية
الخامس والعشرون لونّ بالنون المشددة **السادس والعشرون** لونّني بنون الوقاية
السابع والعشرون لأنّ بالهمزة والنون المشددة **الثامن والعشرون** لأنّني بنون الوقاية
التاسع والعشرون أنّ بالهمزة المفتوحة **الثلاثون** أنّني بنون الوقاية
الحادي والثلاثون رغنّ بالغين المعجمة **الثاني والثلاثون** رغنّني بنون الوقاية
• **ختم المبحث** ما رأيت في الكتب الحاضرة عندي ان يتعرضوا في هذا
الباب لجواز حذف الخبر ولا غيره مما ذكروه في باب كان ويتصور الحذف ههنا
على سبعة اوجه باب كان وان لم يتعرضوا هناك لها كلها وذلك لأنّ المحذوف
اما الاداة او الاسم او الخبر او اثنين منها او الثلاثة ثم ذلك اما جائز او
واجب فتصير الصور اربعة عشر وتفصيل احوالها في الجواز وعدمه وبيان
ما سمع من كلام العرب منه وما لم يسمع مما لم ار من حام حوله الا انه نص في
خصوص انّ على حذف الخبر كثيرا وانّ سيبويه عقد له بابا فقال باب انّ مالا وانّ
ولدا وظاهر عبارة الامام انه قال في قوله جل شانه اين شركائي الذين كنتم تزعمون
ان التقدير تزعمون انهم شركائي ونسب ذلك الى ابن هشام لكنّ وصرّح بهذا

التقدير الفاضل البيضاوي في تفسيره وزاد عليه او شفعاءكم وليس في ذلك شاهد
الا على اعمالها محذوفة مع اسمها وخبرها فعلم منه جواز حذف الثلاثة وعن الكسائي
انّ المستثنى منصوب بانّ محذوفة مع الخبر وتقديره قام القوم الا زيدا الا انّ
زيدا لم يقم بقي حذف الاداة وحدها ولعل المشهور حذف انّ المفتوحة وبطلان
العمل ورفع الاسم كما في اختها الساكنة النون المخففة بالاشتغال وورد شاهد
على بقائها لكنّ في الشاذ ونسب الى ابي البقاء انه ذكر في اتشافه في الكلام على
انّ من خير الناس او اخيرهم زيدا انّ محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدي ذهب
الى نصب اخيرهم ورفع زيد فاسم انّ محذوف واو اخيرهم منصوب باضمار انّ
لدلالة انّ تقديره انّ من خير الناس زيدا او انّ اخيرهم زيد وفيه نص على اضمار
انّ المكسورة وبقاء عملها وقد خرج على ذلك بعضهم قراءة بعضهم آيات بالنصب
في قوله جل وعز وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون في سورة
الجاثية لكن نقله بعض من ابي البقاء ورده بانّ انّ لا تضمر وقال ابن
هشام في الباب الرابع من المغني في الكلام على العطف على معمولي عاملين انّ
اضمار انّ بعيد **مقصد** في المنصوبات
وهي اقسام والذي افاده الرضي من انه علي جعل بعض الذي جعلوه
غير المفعولات من المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء
في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال
للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه محض اعتبار ركيك معمول به **القسم الاول**
المفعول المطلق حده في الكافية بانه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه

وعنه انما قلت هيهنا اسم ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء
فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور واعترض عليه بان لا حاجة الى ذكره لانه
في قسم الاسم فلو قال ما فعله لكان المراد هو الاسم قطعا قال الرضي ان اراد بقوله فعله
ان المتكلم اوجده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا انه لفعل
في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن
داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم ولفظ ضربت باعتبار انه مقول ليس
بفعل بل هو اسم لان المراد هو هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه
اسما وبتاويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة و
امامك لفظ اوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان
اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى
يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله اشهر ولا يخفى ان هذا التعريف ليس بجامع
ولا مطرد اما الاول فلخروج نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل
المذكور هيهنا فعلا وكذا نحو مات موتا وفني فناء ويرد هذا على ما اختاره الشيخ
من تعريف بعض بانه مصدر او جار مجراه يذكر من جهة صدوره عن الفاعل
اللهم الا ان يقال ان النفي فرع الاثبات فجرى مجرى ما فعله الفاعل والحق به
واما الثاني فلدخول بعض ما ليس بمفعول مطلق من انواع المصدر نحو كرهت
كراهتي واحببت حبي وابغضته بغضي على ان المنصوبات مفعول بها وهذا
الثاني اورده الدماميني على تعريف صاحب الوافي بما معناه معنى فعل يذكر مجردا
عن الزمان ذكر للتاكيد الى آخر ما قال غفلة عن هذا القيد الاخير وربما

يدفع بان المراد اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور وليست هذه
الاسماء اذا كانت مفعولا بها صادرة عن الفاعل باعتبار الفعل المذكور بل باعتبار فعل آخر من
جنس ذلك الفعل ويرد على الشيخ من الجهة الاولى خروج ما يدل على زمان من المفعول المطلق
نحو اصطبحت اصطباحا واغتبقت اغتباقا وضيرها لا يخفى والاولى في تعريفه ان يقال هو
المصدر المذكور في الكلام للتاكيد او العدد او النوع او الجاري مجراه نحو ضربت ضربا
والله انبتكم من الارض نباتا وقعدت جلوسا وجلست جلسة وجلستين و
جلسات بفتح الجيم وجلست جلسة بكسرها وسرت احسن السير وضربته سوطا
واشتمل الصماء ومن هذا ظهر ان التعريف الخالي من اشعار بذلك المعطوف ليس
بمستقيم كتعريف ابن الحاجب في الكافية وابن هشام في التوضيح وقد ظهر وجه آخر
لتسميته بالمطلق والحاصل انه ليس بمقيد بشيء من الحروف بخلاف اخواته
واعلم ان مذهب سيبويه في المثال الثاني والثالث ان المفعول المطلق فيهما منصوب بفعل
المقدر والاولى نصبه بالفعل الظاهر اذ الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه
ونسب الى المازني والمبرد والسيرافي ولخص ان القسم الاول لا يثنى ولا يجمع لانه
موضوع للحقيقة المشتركة بين القليل والكثير بدليل صحة اطلاقه عليها على اختلاف
انواعه والحقيقة من حيث هي هي لا تعدد فيها فكيف التثنية والجمع بخلاف القسمين
الاخيرين لان العدد قد يكون اثنين فصاعدا والنوعين والنوع قد يكون نوعين
فصاعدا وسوق كلام الرضي وغيره يشعر بانه لا خلاف في جواز تثنية هذين
القسمين وجمعهما واليه يشير كلام ابن مالك وما لتوكيد فوحد ابدا وثن واجمع غيره
وافردا وصرح ابن هشام في التوضيح وغيره بوقوع الخلاف في النوعي قال وظاهر مذهب

سيبويه المنع واختاره الشلوبين انتهى ولعل عدم التفات من لم يلتفت الى ذكر
الخلاف لعدم قبوله هذا القول كيف وفي التنزيل وتظنون بالله الظنونا **تنبيه**
زعم ابن هشام في المغني ان السموات في نحو خلق الله السموات مفعول مطلق وليس
بمفعول به قال لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت
ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وانت لو قلت
السموات مفعولة كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول بها
كما تقول زيد مفعول به لم يصح وكذا البحث في نحو انشأت كتابا وعمل فلان خيرا وامنوا
وعملوا الصالحات اقول شبهته في زعمه ما زعمه ان المفعول به ما كان موجودا
قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعله والمفعول المطلق ما كان العامل
فيه هو فعل ايجاده ولنا اولا القول بجواز كونه مفعولا به لان ما ذكره بعد المقدمة
مجرد دعوى مجردة عن الدليل مبنية على كون السموات مفعولا مطلقا وهو
اول الكلام ونعم ما ذكره بعض الفضلاء في هذا المعنى من ان المراد بوقوع الفعل على
شيء مطلق الوقوع سواء كان حسيا او معنويا نحو علمته او ذهنيا وسواء كان
ايجابيا او سلبيا نحو ما ضربت زيدا وسواء كان له وجود قبل تعلق الفعل به او
وجد مع الفعل على ان التحقيق ان الاشياء موجودة ازلا وابدا في العلم ولذا
قيل ان هذه الاشياء باعتبار وجوداتها العلمية التي يسمونها اعيانا ثابتة قديمة
وانما يتعلق الجعل والايجاد بها باعتبار الوجود العيني ومما يؤيد التعميم الثالث ان
في الايات والاخبار من هذا القبيل ما هو صريح في كونه مفعولا به كما في قوله جل شانه هو
الذي خلق الانسان من طين خلقتني من نار وخلقته من طين وغير ذلك وفي الحديث

ان الله تع

ان الله تع خلق الملائكة من نور وخلق الجان من النار واول ما خلقه
الله تع وامثالها من القسمين مما لا يعد ولا يحصى فلو كان وجوب وجود المفعول به
قبل الفعل الواقع به متعينا فما الذي يصار اليه في خصوص مثال هذه الامثلة
المصرحة بخلافه وثانيا القول بعدم جواز كونه مفعولا مطلقا اذ كما تقرر
في ان المفعول المطلق اما لبيان التاكيد او العدد او النوع وفي انه لا معنى لكون لفظ
السموات وارجا واقعا في المقامين الاولين وكذا لا معنى لوروده في بيان المقام
الثالث اما على ظاهر الكلام فظاهر لانه من الخلق بمنزلة الاروى من النعام
واما على المعنى على ان يكون هذا الكلام من قبيل قعد القرفصاء اي قعد القعدة
القرفصاء والتقدير خلق الله خلق السموات فلانه يلزم في تقدير خلق اخر ضرورة
وقوع المذكور بالسموات والمفروض انه لا يصح كونه مفعولا به ويكون الحاصل بعد
خلق الله خلق خلق السموات ويلزم في لفظ تقدير خلق اخر لعين ما ذكر وهلم
وهلم جرا فيلزم التسلسل في التقديرات **تقويم** المصدر اصل الفعل وفاقا
لجمهور البصريين لا فرعه خلافا للكوفيين قالوا هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا
حسنا اي قعودا او هو بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل وعن
ابن الانباري انه مصدر بمعنى المفعول لانه اصدر عن الفعل مثل مركب بمعنى مركوب
ومشرب بمعنى مشروب ورد بانه لم يجئ مفعل بمعنى مفعول ولو سلم فنادر بعيد
وقال بعضهم المصدر ما حصل به الصدور وكما حصل الصدور للمحل المصدر عنه
حصل للصادر عنه واجيب بانه تخليط لاسم المكان بالفاعل وقيل سمي مصدرا
لانه ذو صدور ورد بانه يلزم منه ان يسمى الفاعل مفعلا لانه ذو فعل قال التفتازاني

والعمدة في استدلالهم ان المصدر يعل باعلال الفعل فهو فرع الفعل واجيب بانه لا يلزم
من فرعيته في الاعلال فرعيته في الاشتقاق كما ان نحو اعد ونعد وتعد فرع
يعد في الاعلال مع انه ليس بمشتق منه وتاخير الفعل عن نفس المصدر لا ينافي
كون اعلال المصدر متاخراً عن اعلال الفعل فتامل فان قلت نحن نجد بعض الامثلة
مشتقاً من الفعل كالامر واسم الفاعل والمفعول ونحوها قلت مرجع الجميع المصدر والكل
مشتق منه اما بواسطة او بلا واسطة اشار قيل اذا كان الاعلال جارياً فيهما
فالحكم بانه في احدهما على التعيين متاخر عنه في الآخر تحكم بحت اذ ليس باولى من العكس و
لا من الحكم بانه اصل فيهما واجيب بانه حيثما كان بسبب موجب كتحرك حرف العلة وانفتاح
ما قبله كما في قام وكالثقل في يعد بالياء التحتية بوقوع الواو التي هي فاء الكلمة بين
كسرة وياء وهي تنزل منزلة كسرتين فهو اصل وحيثما كان لغيره فهو فرع فالحكم باصالته في الفعل
وفي يعد دون غيرهما امر مرجح فتامل ووجه عدم لزوم الفرعية في الاشتقاق من الفرعية
في الاعلال ان الفرعية في الاعلال ترتب وجود صفة فيه على وجود صفة في الفعل
والفرعية في الاشتقاق ترتب وجوده على وجود الفعل ولا ارتباط بينهما لجواز
تقدم وجود شيء على الآخر وتاخر وجود صفة على وجودها في ذلك الآخر وهذا هو الجواب
لا دفعه توهم ان تاخر اعلال المصدر عن اعلال الفعل الذي هو متفق عليه يستلزم
تاخر المصدر في وجوده عن الفعل فدعوى تقدمه عليه منافية له وهو المراد بالتامل
واورد عليه ان من المعلوم ان الواضع لم يضع المصدر الا متصفاً بالاعلال
المخصوص فلم توجد للمصدر حالة وضع ولا استعمال يكون عارياً فيها عن الاعلال حتى
يصح ان يقال ان صفته التي هي ذلك الاعلال تاخرت عن وجوده محلاً آخر ولا وان تجعل

المقدمة اول الكلام فلا ترجيح استدل الكوفية على اصالة الفعل بعمله في المصدر نحو ضربت
ضرباً والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم
لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير متقدم على وضع الفعل فاين احد
التقدمين من الآخر انتهى وللكوفيين ان تقلب تمة الدليل على ابقائها في ظاهرها بان
تقول لا نسلم ان العامل قبل المعمول بل المعمول قبل العامل ضرورة وجوب وجود المعمول
المترتب عليه حكم من الاحكام التي هي فرع من تحقق الوجود وثبوته وتقدمه قبل الى
الحكم المترتب عليه حتى يكون للترتيب معنى صحيح وقالوا الكيد والتاكيد فرع واجيب بانه
لا يلزم من كونه فرعاً الفرعية الاصلية قال لتصاويتقصاها قالوا بنحو ضربت زيداً
وبزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول انتهى و
قالوا الكيد والتاكيد فرع واجيب بانه لا يلزم من كونه فرعاً الفرعية الاصلية
وحجة البصريين على مذهبهم المختار ان كل فرع يوخذ من اصل ينبغي ان يكون فيه
ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة
وكالتثنية والجمع بالنسبة الى الواحد وهكذا حال الفعل فيه [illegible] معنى المصدر
مع زيادة الدلالة على احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه وان كان
يحصل مقصود نسبة الضرب مثلاً الى زيد في نحو قولك لزيد ضرب لكنهم طلبوا بيان
زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر لفظه وحروفه على المصدر وبوزنه
الخاص على الزمان وفي معناه ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح في هذا المعنى من ان
معنى الاشتقاق موافقة اللفظين في حروفهما الاصول ومعنى الاصل فاذا جعل الفعل اصلاً
لم يستقم لانه لم يشتق في معنى الاصل وان جعل المصدر اصلاً استقام واذا لم يشترط

قوله ولما كان مرادهم بيان ان العمل فرع العامل
جواب بان الحرف عامل وليس بفرع
وتعالى

في اللفظين معنى الاصل لم يستقم معنى الاشتقاق لانه اما ان يعتبر معنى اتى معه كان او لا يعتبر
معنى اصلا وكلاهما ظاهر الفساد واما ما نسب الى الزجاج من الاستدلال بانه لو كان
الاول كما زعموا لم يكن مصدرا الا وله فعل لكون المصدر فرعه فهو مشترك الالزام اذ يقال
لو كان الاول بالعكس لكان كل فعل له مصدر لكون الفعل فرعه وامثال نعم وبئس فعل
ولا مصدر لها ويشترك في هذا الاشتراك ما نسب الى ابن السراج من انه لو كانت المصادر
مشتقة من الافعال لم تختلف كما لم تختلف ابنية الفاعلين والمفعولين ونحوهما **اعلم**
وقع الاختلاف بالنسبة الى الفعل والمصدر والوصف ايضا فذهب جمهور البصريين
الى ان المصدر اصل للوصف كما انه اصل للفعل اذ في الصفة ما في المصدر من الدلالة
على الحدث وزيادة الدلالة على من هي له وليس فيها ما في الفعل من الدلالة على زمان معين
فهي مشتقة من المصدر لا من الفعل وذهب الكوفيون الى ان الفعل اصل للوصف كما انه
اصل للمصدر وعن الفارسي من البصريين والشيخ عبد القاهر موافقتهم في الجزء الاول
فيكون الوصف عندهما فرع الفرع وهو الفعل وعندهم فرع الاصل وعن بعض بعض
ان الفعل والمصدر اصلان وليس وينظر على المذهب من ذهب الى الثالث في خصوص
الفعل والمصدر هل الوصف فرع الفعل او فرع المصدر **فائدة** ذكر ابن الحاجب
في الكافية في حد المصدر انه اسم الحدث الجاري على الفعل وعلى وفقه عبارة ابن
هشام في التوضيح واخرج بهذا القيد نحو غسل ووضوء وعطاء من قولك اغتسل غسلا
وتوضأ وضوءا واعطى عطاء فانها اسماء مصادر وليست مصادر لعدم جريانها على
افعالها لان اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضأ قياسه فيه
التوضؤ وكذا اعطى القياس فيه الاعطاء وذكر الازهري في الفرق بين المصدر

هكذا وهيهنا مذهب ثالث نسب الى بعض وهو ان الفعل والمصدر جميعا اصلان وليس احدهما مشتقا من الاخر

والظاهر انه عند الجمهور من البصريين ان يقال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل

والمصدر

واسم المصدر بان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل عليه بواسطة المصدر
فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وذكر الرضي ان اسم المصدر يعمل
عمل المصدر قال وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقتل
ونحوه والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد
عطائك المائة الرتاعا اى اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى انتهى ورأيت
منقولة عن شرح التسهيل ما تنزهما نصه من الاسماء ما يقال له اسم مصدر وانه على
ضربين علم وغير علم فالعلم ما دل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الالف واللام
لتضمن الاشارة الى حقيقته كيسار وبرة وفجار وهذه وامثالها لا يعمل عمل الفعل
لانها خالفت المصادر الاصلية بكونها لا يقصد بها الشياع ولا تضاف ولا تقبل الالف
واللام ولا توصف ولا تقع موقع الفعل ولا موقع ما يوصل بالفعل ولذلك لم تقع
مقام المصدر الاصلي في توكيد الفعل وتبيين نوعه او مرته والثاني من ضربي اسم المصدر
ما ساواه في المعنى والشياع وجميع ما نفي عن العلم وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا
دون عوض من بعض ما في الفعل كوضوء وغسل فانهما مساويان للتوضؤ
والاغتسال في المعنى والشياع وجميع ما نفي عن العلم وخالفاه بخلوهما دون
عوض من بعض ما في فعليهما وهما توضأ واغتسل وحق المصدر ان يتضمن
حروف الفعل بمساواة كتوضأ توضؤا او بزيادة عليه كاعلم اعلاما ودحرج
دحرجة وقلت لفظا وتقديرا احترازا من فعال مصدر فاعل كقتال فانه مصدر
مع خلوه من المدة الفاصلة بين فاء فعله وعينه لانها حذفت لفظا واكتفي
بتقديرها بعد الكسرة وقد ثبتت فيقال قيتال وقلت دون عوض احترازا من

عدة فانه مصدر وعد مع خلوه من الواو لان التاء التي في آخره عوض منها فكانها
باقية وكذا تعليم فانه مصدر علّم مع خلوه من التضعيف لكن جعلت التاء في اوله
عوضا من التضعيف فكانه باق وكذا اخاجيني بالمصدر مضعفا ككذاب كذابا استغني
عن التاء ولنسب التعويض الى تاء تعليم دون يائه لان يائه مساوية لالف
اكرام واستماع وانطلاق واستخراج ونحوها من المدات التي قصد بها
ترجيح لفظ المصدر على لفظ الفعل الزايد على ثلثة احرف دون حاجة الى التعويض
ومن المحكوم بمصدريته مع خلوه من بعض حروف فعله كينونة فاصله كيونونة
ثم عومل معاملة تيت وليت فحذفت عينه وعوض منها الياء ومن المحكوم بمصدريته
ثواب وعطاء اصلها اثواب واعطاء فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وحركة الفاء
للابتداء ومثلها من المحذوف الهمزة لكثرة الاستعمال والمصدرية باقية طاعة وطاقة
وجابة والاصل اطاعة واطاقة واجابة لانها مصادر اطاع واطاق واجاب
فحذفت الهمزة واكتفى بالتقدير فهذه وامثالها مصادر لقرب ما بينها وبين اصلها
بخلاف ما بينها وبين الاصل بعد وتفاوت كعون وعشرة وكبر وعمرو وعرق
وكلام بالنسبة الى اعانة ومعاشرة وتكبر وتعمير واعراق وتكليم فهذه
وامثالها اسماء مصادر ولا يعمل نحو حس وكفات فان وجد لبعض شيء منها
عمل اضمر له عامل من معناه كقولك اعجبني دهن زيد لحيته وقوله تعالى الم نجعل الارض
كفاتا والكفات ما يكفت فيه الاشياء اي تجمع انتهى ما نقل عن شرح التسهيل
اشارة حذف عامل المفعول المطلق ثابت وهو في اقسام ثبت التصريح
بها مشروحا في كتب القوم فراجع عليها **القسم الثاني** | **المفعول به**

وهو ما وقع عليه فعل الفاعل او جرى مجراه متقدما كان وجوده عليه
او كان موجودا معه نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا واوجدت ضربا وعلمت زيدا
قائما وارح تدوشا فيه وخاطبته وما اشبه ذلك وخلق الله العالم وخلق الله
السموات ونحوهما وعن ابن الحاجب ان المراد بوقوع الفعل تعلقه بما لا يعقل
الا به قال الرضي فعلى تفسيره ينبغي ان تكون المجرورات في مررت بزيد وقربت
من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يق
انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء
في اصطلاحهم وكذا منا في المطلق ولمصنفنا فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد
وعمرو لا يتم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشيء اخر وهو عمرو وليس بمفعول به
في الاصطلاح انتهى ومرادنا بالوقوع الاعم من الحسي والمعنوي كما ترشد اليه
الامثلة المذكورة ومن الوقوع بلا واسطة حرف والوقوع بواسطتها نحو مررت
بزيد على انه يمكن ان لا يحتاج الى الاخير في عدم خروج هذا المجرور عن كونه مفعولا به
بعد ثبوت الاول اذ تعلق المرور به من القسم الثاني منه واما اليوم في
نحو سرت اليوم فرسخا فهو مسير فيه وكذا فرسخا ويجوز كونه مفعولا به بناء على
القسم الثاني وان وجدت في هذا التعريف نقصا من جهة حصر فابواب الحذف
ليست بمسدودة **درس** الاصل في المفعول به تاخره عن الفعل رعاية
لحق العامل والمعمول وقد يتقدم عليه عند وجود قرينة لفظية او معنوية تدل
على كونه مفعولا به نحو زيدا ضربت ووجد الحبيب اتمنى والكمثرى اكل موسى
بخلاف عيسى ضرب موسى وقد سبق في بحث الفاعل شيء من هذا واختلف
في ناصب المفعول به فالمختار انه الفعل وحده وجعل مذهب البصريين

ولذا تتعدد المفاعيل بحسب اقتضاء الفعل ونسب الى هشام من الكوفيين
انه الفاعل وحده والى الفراء انه مجموع الفعل والفاعل والى الاخفش انه معنى
الفاعلية والى بعض الكوفيين انه معنى المفعولية هذا وادعى بعضهم نفى
الاجماع على ان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به وعن ابن هشام نقلا عن
بعضهم غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع
بذلك كقوله تع هو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا فى المعنى كما هو
فى زيد احسن وجها وعن ابى حيان نقلا ان افعل التفضيل ينصب المفع به
قال الله تع ان ربك اعلم من يضل عن سبيله واعترض على ما نقله ابن هشام
من عدم جواز كون سبيلا تمييزا لما ذكره بان التمييز لا يجب ان يكون فاعلا فى المعنى
بل قد يكون فاعلا كما فى طاب زيد نفسا وقد يكون مفعولا فى المعنى كما فى
وفجرنا الارض عيونا وقد لا يكون فاعلا ولا مفعولا كما فى امتلأ الاناء
ماء ولا يصح ان يبحث ان التمييز بعد اسم التفضيل لا يكون الا فاعلا معنى لانه
ينتقض بمثل زيد اكرم الناس رجلا درس قد يحذف الفعل الناصب
للمفعول به لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ولمن قال رايت
فى يده سوطا قاصدا لضرب شخص ووجوبا فى مواضع قياسية عسى ان
نذكر بعضا منها فيما ياتى ان شاء الله تع وسماعية لعدم ضابط يعرف به
ثبوت علة وجوب الحذف منها نحو امراء ونفسه اى دع امرأ
ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف ومنها قوله تع وانتهوا خيرا
لكم عن سيبويه اى انتهوا عن التثليث واتوا خيرا لكم ومنه قولهم حسبك
خيرا لك وورائك اوسع لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك وورائك

وانت مكانا اوسع لك وعن الكسائى يكون الانتهاء خيرا لكم وعن الفراء ان الكلام جملة
واحدة وخيرا نعت لمصدر محذوف اى انتهاء خيرا وانه لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله
محسنا اى تكن محسنا ومنها قولهم اهلا اى اتيت اهلا لا اجانب وسهلا
١٠ اى وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وعن المبرد انهما منصوبان على المصدر اى اهلت
اهلا اى تاهلت فقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما نسب الى بعض الكوفيين فى نحو رجع
القهقرى انه منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقرى و
عدم سماع هذا النوع من الفعل يضعفه اذ هو اثبات حكم بلا دليل وسهلا موضعك
سهلا على وضع سهلة موضع سهولة درس قد يحذف المفعول به وهو كثير بعد شاء
نحو فلو شاء الله لهداكم اى فلو شاء هدايتكم وكذا بعد لو ارحت ولو اخترت ونحو ذلك
فان الجواب يدل على المفعول المحذوف ويبينه اللهم الا ان يكون تعلقه به غريبا
كقوله ولو شئت ان ابكى دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل
المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر فى نفس السامع ويانس به
وبعد نفى العلم ونحوه نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون اى انهم سفهاء ويحتمل
هذا الاحتمال لان يكون مما نزل فيه المتعدى منزلة القاصر فلا حذف وهو ابلغ فى
الذم ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون وفيه الاحتمال ايضا واذا وقع عايد الموصول
نحو اهذا الذى بعث الله رسولا وحذف عايد الموصوف دون ذلك كقوله حميت
حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح وحذف عائد المخبر عنه دونهما كقول
ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع وجاء فى غيرها ذلك نحو
فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا اى فمن لم يجد
الرقبة فمن لم يستطع الصوم ومن غريبه حذف المقول وابقاء القول نحو قال موسى
اتقولون للحق لما جاءكم اى هو سحر بدليل اسحر هذا على احد الاوجه التى ذكرها الزمخشرى

مبحث المفعول له

في الكشاف قال فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا لسحر مبين على انه سحر فكيف قيل لهم
اتقولون اسحر هذا قلت فيه اوجه ان يكون معنى قوله اتقولون للحق اتعيبونه وتطعنون
فيه وكان عليكم ان تذعنوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة وبين الناس تقاول
اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذكر في قوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم ثم قال اسحر
هذا فانكر ما قالوه في عيبه والطعن عليه وان يحذف مفعول اتقولون وهو ما دل عليه قولهم
ان هذا لسحر مبين كانه قيل اتقولون ما تقولون يعني قولهم ان هذا لسحر مبين ثم قيل اسحر هذا
وان تكون جملة قوله اسحر هذا ولا يفلح الساحرون حكاية لكلامهم كانهم قالوا اجئتما بالسحر تطلبان
به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للسحرة ما جئتم به السحر ان الله سيبطله انتهى

القسم الثالث المفعول له وهو ما فعل لتحصيله او حصوله مضمون عامله نحو ضربته
تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا فغلط من قال انه معلول لعامله نظرا الى ظاهر نحو
المثال الاول لانه لا يطرد في نحو المثال الثاني بل هو الحامل على الفعل وعلة الاقدام عليه
سواء تقدم وجوده على وجوده او تاخر عنه نعم لنحو التاديب جهتان هو باعتبار احديهما
سبب وبالاخرى مسبب فباعتبار عقليته ومعلوميته وفائدته سبب للضرب وباعتبار
وجوده مسبب للضرب فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا وانما
يلزم التناقض ان لو كان سببا مسببا لشيء واحد من وجه واحد وكل فعل هو سبب لوجود
امر كان معقوليته ذلك الامر سببا للاقدام على الفعل كقولك اسلم تدخل الجنة فالاسلام سبب
لدخول الجنة ومعقولية دخول الجنة وفائدته سبب للاقدام على الاسلام وكذلك قولك
ابن بناء يستظل به فالبناء سبب للاستظلال ومعقولية الاستظلال هو الحامل على البناء
قال في الايضاح ان قلت لا يطرد هذا الحد في نحو لم اضربه تاديبا قلنا هذا
الكلام في نحو ضربته تاديبا وتقرير لانه شائع من تحصيل مضمونه والمعنى لم اوجد ضرب حكاية
تاديب فليس تاديبا مفعولا له في الحقيقة بل هو فيها راجع الى المفعول به او الى

المفعول المطلق

المفعول المطلق والمعنى لم اضربه تاديبا اوتقول المنفي في هذا الكلام هو مضمون اضربه ضربه
تاديبا فبناؤه عليه ودخول حرف النفي شيء ثان وان ابيت الا عن الجماع
فعليك بتعريف حسن في نظرك لا يقال فيه قيل وقال ولا ينتقض بامثال هذا المثال

امراد عن ابي البقاء ان لماهية المفعول له شروطا **احدها** ان يصلح في جواب
لم **الثاني** ان يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في براءة
الذي حملني على زيارتك الطمع او نفسه كقولك الطمع حملني على زيارتك اياك **الثالث**
ان يصح تقديره باللام **الرابع** ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان يجعل
زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون
علة لوجود نفسه **واشترطوا** لنصب المفعول له خمسة امور
الاول كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن بالنصب وذلك لانه يشعر بالعلية والذات
من حيث ذواتها لا تكون علة لافعال خلافا لما نسب الى يونس ليس يلتفت اليه
وما تمسك به فيه اجيب عنه بوجهين **الثاني** كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل به بان يكون
الفاعل واحدا كما في قوله جل شانه يجعلون اصابعهم في آذانهم حذر الموت فان اختلفا
امتنع النصب فلا يجوز جئتك محبتك اياي وفيه خلاف ينسب الى ابن خروف محتجا
بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا واجيب بانه في معنى فراينموه الذل
عليه في او يجعلكم ترون واما قوله جل شانه اولئك هم الراشدون فضلا فقيل انما
انتصب مع ان الفضل ليس من فعلهم لان رشدهم انما حصل بتوفيق الله سبحانه فضلا
الفعلين كانهما مسندان الى الله تعالى وبانه على حذف مضاف وهو نحو الارادة وبان
الخوف والطمع حالان واما قوله عز من قائل تولوا واعينهم تفيض من الدمع حزنا
على ان يكون حزنا مفعولا له لانه قائم بذوات المتولين والفعل المعلل تفيض وهو

لا عين فقال الدماميني في شرح الوافي لا نسلم ان الفعل المعلل هو نقيض حتى يرد هذا بل هو
اما مقدر وهو فعل التولي او محذوف مدلول عليه بقوله واعينهم تفيض من الدمع اي
يبكون حزناً وذهب الرضي الى ما ذهب اليه ابن خروف من عدم اشتراط هذا الشرط معترفاً
بان الاعلم هو الشارك واستدل على جواز عدمه بقول مرکز دايرة الوجود علي ابن ابيطالب
صلى الله عليه وآله في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة واستتماماً
للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله قال ولا يجوز ان يكون استحقاقاً
حالاً من المفعول لان استتماماً اذن يكون حالاً من الفاعل ولا يعطف حال الفاعل على
حال المفعول اقول كيف يتعين هذا الكلام الشريف لما هو في صدد اثباته بل وظاهر
سوقه ان المراد لجعله مستحقاً للسخطة اذ من المعلوم ان طول بقاء الشقي سبب في
ازدياد استحقاقه العقاب والعذاب آناً فآناً ولحظةً فلحظةً فاستحقاق ابليس للسخطة
في الزمان المستقبل اشد ثبوتاً منه في الزمان الماضي ويرشد الى ذلك قوله واستتماماً
للبلية ولا تحصل الا بعد الان يكون المعنى فانظره لانه مستحق للسخطة[7] نعم لك
ان تقول في اصل المسئلة ان صرف ما يدل بظاهره على تخلف المفعول له عن
عامله في الفاعل كالامثلة السابقة المذكورة وغيرها مما لم يذكر والتاويل بما يتحقق فيه
الاتحاد خلاف ما عليه الجمهور من اصالة عدم كون الكلام مؤولاً الثالث كونه مقارناً
له في الوجود بان يقع الفعل في بعض زمن المصدر نحو جئتك رغبة وقعدت عن الحرب
جبناً او يكون اول زمان الفعل آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفاً فرار او بالعكس
نحو جئتك اصلاحاً لك وعن ابن الحاجب في هذين الشرطين انما اشترطا لتقوى
القرينة الدالة على حذف اللام لان الاصل اثباتها كما ان الاصل اثبات في مع الظرف
وكرهوا حذفهما في موضع لا تقوى فيه قرينتها ومعلوم ان كونه فعلاً لمن الفعل الاول

[7] ولا يجب ان يكون استتماماً حالاً من الفاعل لان يكون استحقاقاً حالاً او لانه يصح ان يكون الثاني حالاً دون الاول على ان يكون مفعولاً له م

ولكونه مقارناً له

ولكونه مقارناً له مما يغلب على الظن كونه علة له لانه ملازم التعليل غالباً فكان اشتراطهما
دليلاً على حذف اللام وهذه الثلثة هي التي اقتصر عليها الزمخشري في المفصل وعن ابن
الضايع ان هذا الثالث لم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك
امس طمعاً في معروفك الان قال الدماميني والى مذهب الرضي اشير وقال الزمخشري في الكشاف
في تفسير قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة فان قلت لم انتصب
وزينة قلت لانه مفعول له وهو معطوف على محل لتركبوها فان قلت فهلا ورد معطوفان
والمعطوف عليه على سنن واحد قلت الركوب فعل المخاطبين واما الزينة
ففعل الزاين وهو الخالق انتهى واخذ منه انه يكفي في جواز حذف اللام ان يكون مصدراً
وفعلاً لفاعل الفعل المعلل به ولا يشترط المقارنة في الوجود فالواجب
منها ان لا يكون منفصلاً ولا بأس بالتاخر نحو شربت الدواء اصلاحاً للبدن وعن
بعض شارحي المفصل لا بد ان يكون المصدر واقعاً بعد الفعل وعن اليمني في حواشي
حواشي الكشاف هذا مخالف للمشهور من ائمة النحو ولا نسلم ان الزينة ليست مقارنة
للخلق فانها حال الخلق زينة في نفسها[2] الرابع كونه قلبياً كالرغبة ونسب
الى ابن الخباز وغيره فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلاً للكافر ويجوز ارادة قراءة
العلم وابتغاء قتل الكافر وقيل هذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان
افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل وهو غفلة من التعميم الذي
ذكر في ذلك الشرط وعن الفارسي جواز جئتك ضرب زيد اي لتضرب زيداً ويوخذ
منه انه لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضاً لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب الخامس
كونه علة ذكره ابن هشام في التوضيح واستشكل جعله شرطاً لان العلية محل الشروط
وهو لا يجعل شرطاً واجيب بانه شرط لنصبه لا لماهيته والانصاف ان الاشكال في محله

[2] هنا وقال الشيخ البهائي في كشكوله ذكروا ان من شرط نصب المفعول له مقارنته لعامله في الوجود والظاهر ان مراد النحاة ان المتكلم انما يصح له النصب اذا قصد المقارنة في الذهن وان لم يتحقق المقارنة خارجاً اذ لو اشترطت المقارنة في الواقع لكان قولنا ضربته تأديباً فلم يحصل التاديب لحنا مع انه واقع في كلامهم انتهى م

لان ماهية المفعول له ليست شيئا زائدا على العلة فمتى ثبت كل منهما ثبت الآخر فهذا الاشتراط في معنى
اشتراط حصول نفس الشيء لنفسه ولا محصل له وهذه الخمسة ذكرها في التوضيح والعجب منه
ومن الزمخشري حيث لم يلتفتا الى الشرط الذي هو العمدة في نصبه وهو تقدير اللام وقد شرطه
ابن الحاجب في الكافية اللهم الا ان يقال ان من المعلوم ان النصب لا يمكن مع وجود اللام
فعدمها لازم لوجوده فاشتراط ذلك العدم في ذلك الوجود مما لا فائدة له عند اللبيب وقد
ظهر لك من هذا انه لو ظهرت اللام فيه لم يكن منصوبا ولا يخرج به عن كونه مفعولا له فما ذكره
الرضي رضي الله عنه في حده من قوله هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل و
الزمان فيه ادخال الحكم في التعريف وليس بجيد مضافا الى انه يلزم منه ان المصدر
الذي ظهرت فيه اللام ليس بمفعول له وهو خلاف ما يفهم من اشتراطهم لنصبه تقدير اللام
حيث انهم اشترطوه لحكمه لا لماهيته ولو كان الامر كهذا اللازم كان الواجب عليهم ان يشترطوه
للشيء لا للاول وما ذكره من ان القوم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط خلاف
هذا المفهوم لصحتها ثم ان قضية كلام صاحب الوافي انه لا يجوز ذكر اللام في المفعول له
وهو فعل فاعل الفعل المعلل به ومقارنته في الوجود ومنكر محض ولم ار احدا قال بذلك
مطلقا الا انه حكي عن ابي موسى الجزولي الجر مع المنكر مطلقا ولا من فصل بين النكرة
المحضة وغيرها وقال ابن مالك في التسهيل الجر من ال يعني المنكر ونصبه اكثر من جره وسبق
عن ابن الحاجب ما يخالف يناسب هذا المطلب هذا فان فقد شيء من الشرائط المعتبرة
في نصبه فعليك استعماله باللام تقول جئتك للسمن وفيه ما يشعر بان المراد جئتك لاخذ
السمن مثلا فلا يرد ان الذوات لا يعلل بها ولا يصح ان يقال مثله في جئتك التسمن بالنصب
حتى يصح انه فيه صريح النصب واشعار للتسمن بالعلية من اشعار التسمين بها بما اجل
من التحقق والثبوت كما لا يخفى على انه ليست فيه اللام وارشادها الى هذا المراد

احكم حلوله في محل السداد فتامل هداك الله وايانا سبيل الرشاد وتقول جئتك
للاكرام لك اليوم وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس **اعلام** عن الزجاج ان
ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق اما نظرا الى ان التاديب في
مثل قولنا ضربته تاديبا نوع من الضرب وهو الضرب الذي لاصلاح شان
المضروب فيكون كالقهقرى في نحو رجع القهقرى واما نظرا الى ان مضمون
عامل المفعول له تفصيل وبيان له فان معنى ضربته تاديبا ادبته بالضرب فالضرب
بيان للتاديب المجمل فهو في معنى ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان نوع الضرب
هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول واما
نظرا الى ان الاصل ضربته ضرب تاديب فحذف ضرب واقيم تاديب مقامه
نحو ضربته سوطا قال الرضي لا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان
القعود ليس بيان الجبن ولا نوع قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك
اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح
بل بيانه الاعطاء او النصح ولعله يقدره في مثل قعود جبن ومجيء اصلاح
على حذف المضاف وهو تكلف اشهر وعن ابن الحاجب في رده ان
معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول
مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وحاصله ما رده به ابن عقيل في شرح التسهيل
من انه يدخل اللام عليه ولا يدخل على الانواع واعترضه الرضي بان ضرب
تاديب لم لا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا
دون الثاني واعترض منع في ان يتفق في المعنى المقصود اختلافه في الاعراب

الاترى ان معنى جئتك راكبا جئت وقت ركوبك والاول حال والثاني مفعول فيه
ولقد احسن في قوله واي منع الى آخره لانه على ظاهره سوق من تتمة الاعتراض
على الرد والتقرير انه لا يلزم من كون معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب ان يكون
تاديبا مفعولا مطلقا كما ان للتاديب ليس كذلك اذ لا منع في كون المختلفين في الاعراب
متفقين في المعنى المقصود من ان لا يكونا صاحبي اسم واحد الا ترى الى آخره فراكبا
ووقت ركوبك متفقان في المعنى مع ان اسم كل منهما مخالف لاسم الآخر وبعبارة اخرى
ان ما ذكره ابن الحاجب من ان معنى تاديبا للتاديب لا يلزم منه ان لا يختلف كل
منهما في الاسم فيصح ان يقال ان تاديبا مفعول مطلق وليس للتاديب كذلك مع انهما
متفقان في المعنى وهو مع هذا يجوز ان يكون ردا لمذهب الزجاج وتحريرا منه
لا يلزم من كون ضربته تاديبا في معنى ادبته بالضرب تاديبا ان يكون تاديبا في
المثال الاول مفعولا مطلقا كما انه في المثال الثاني كذلك اذ لا منع في ان يتفق شيئان مختلفان
في الاعراب في المعنى المقصود ولا يكون اعراب احدهما عين اعراب الآخر الا
ترى الى آخره فراكبا ووقت ركوبك متفقان في المعنى مع ان الاعراب الذي
في الاول غير الاعراب الذي في الثاني اذ الاول حال والثاني مفعول فيه واعراب
الحال من حيث انه حال غير اعراب المفعول فيه من حيث انه مفعول فيه والحاصل
ان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقة الآخر الا ترى الى صحة تاويل الحال
بالظرف من غير ان تخرج من حقيقتها وهذا الحاصل يجري في التقرير الاول
ايضا هذا وعن الجرجاني ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي تكون
حالا فيلزم تنكيره ويقل نحو قوله جل شانه حذر الموت بحاذرين الموت لتكون

الاضافة لفظية

الاضافة لفظية وان تتبعت الامثال والاشعار ترى ما لا يطوح فيه ذلك الا
بارتكاب الحذف والتقدير وبالجملة مذهب البصريين احق بان يتخذ مذهبا

القسم الرابع المفعول فيه

وهو زمان او مكان او اسم تضمنت
دلالته على احدهما وقع فيه حدث ولا وجه لتقييد ابن الحاجب في الكافية حدث
الواقع الحدث بكونه مذكورا اذ لا شك في ان امامك ويوم الجمعة في نحو زيد
امامك والقتال يوم الجمعة مفعول فيه مع ان الواقع فيه ليس بمذكور اذ هو
الكون او الاستقرار المقدرين وكذا يوم الخميس لمن قال متى سافرت وقول
الدماميني ان المراد بالمذكور ما هو مذكور تحقيقا وما هو مذكور تقديرا عذر لا يقبله
الفطن وقول الرضي انه احترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك
فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل لفظا فلم يكن
في اصطلاحهم مفعولا فيه قول لا تشفى على صدره منه مع كونه علما في الفضل
والتحقيق اذ من المعلوم ان غرض النحوي تركيب الالفاظ بعضها مع بعض فمرادهم
بالمفعول فيه ليس ما من شانه ان يفعل فيه فعل بل ما شانه هذا مذكورا في الكلام
مشارا الى وقوع فعل فيه ثم ان نحو سرت عشرين يوما وثلاثين فرسخا وجميع
اليوم وجميع الفرسخ وكل اليوم وكل الفرسخ وبعض اليوم وبعض الفرسخ ونصف
اليوم ونصف الفرسخ وطويلا من الدهر وشرقي الدار من الاسماء التي عرضت
دلالتها على الزمان او المكان وكذا نحو جئتك صلوة العصر وقدوم الحاج و
انتظرتك حلب ناقة بحذف الوقت والمقدار المضافين وانيب عنها المضاف
اليه وقد يكون النائب اسم عين وقد يكون المنوب عنه مكانا ومن الالفاظ
ما سمع نصبه على تضمن معنى في مستفهما كقولهم احقا انك ذاهب والاصل

اذ حق دخابك وقد نطق بذلك الحرف **تحقيق وتعليم** من المعلوم ان
معنى في مستفاد من المفعول فيه فان قدر فيه ولم يظهر كان منصوبا والا فلا
ان قلت تقديره فيه يقتضي بناءه اقول اولاً نمنع من كون كل
التضمن مقتضي البناء الا ترى ان المضاف الى المضاف اليه يتضمن معنى اللام
او في او من ومع ذلك ليس شيء منها مبنيا وثانيا انه يتحقق لك بعد التروي
ان ليس معنى المفعول فيه شيئا زائدا على معنى في كيف وقد وقع فيه الفعل فانها
في معنى تصريح في الحقيقة بمضمونه ومعناه بآكد تصريح ومن الضروري عدم
جواز البناء باحتياج الشيء الى شيء هو معناه بل لا احتياج هيهنا ضرورة
عدم تعقل احتياج الشيء الى نفسه اذ هو هو وهو هو فلا مغايرة فيه ليس
حتى يتعقل الاحتياج فاعرفه فانه ليس من عمل الافهام بل من مبتدعات
الالهام واجاب بعض بان مقتضي البناء انما هو التضمن الوضعي لا العارض
عند التركيب والاستعمال ويرد عليه بناء اسم لا والمنادى **وظروف الزمان**
كلها مبهما وموقتا تقبل النصب بتقدير في وظرف المكان ان كان مبهما قبله والا
فلا واختلف في تفسير المبهم منه فقيل هو النكرة وقيل هو غير المحصور واختاره الرضي
ورجح الاول بان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية
اقول ليس المراد من النكرة هيهنا خلاف المعرفة بل ما لم يكن معينا ومحصورا ولا
شك في ان الخلف في خلفك كذلك فمعنى القولين واحد والعبارتان مختلفتان ثم فرع
منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل وامثالها وفسر بتفسير آخر تدخل فيه ومنه
الجهات الست قال ابن الحاجب وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما
ولفظ مكان لكثرته وتبعه في ذلك صاحب الوافي وتعقبه الرضي بانه لا ينبغي هذا

الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتب
المصحف مكان ضرب زيد وفي نسخة من شرحه ما حاصله انه يشترط في انتصاب
هذا الشرط او ان يكون الفعل المتعدي اليه مشتقا من الحدث الواقع فيه
نحو قاتلت مكان القتال وعلى اي تقدير لا يصح المثال المذكور ويحتاج الى ثبت
فائدة عن بعضهم ان كل ما كان من الاسماء متضمنا معنى في لكن على غير
اطراد فليس بظرف وذلك لان العرب تقول مطرنا السهل والجبل وضرب
زيد الظهر والبطن والمعنى في السهل والجبل وفي الظهر والبطن وليس شيء منها
ظرفا لان تضمنها معنى في ليس بمطرد فيها وقيل عليه ان قوله باطراد يخرج ظروفا
كثيرة متفقا عليها فيها قولهم هو مني منزلة الشغاف وهو مني منزلة الولد وليس
فيها تضمن معنى في باطراد فلا تقول اجلسته منزلة الشغاف كما تقول اجلسته
قريبا مني فصارا بمنزلة مطرنا السهل والجبل فاقتضى كلامه انهما ليسا بظرفين
وليس كذلك وعن الزجاج ان التقدير في ضرب زيد الظهر والبطن على الظهر
والبطن فلا يكون مما نحن فيه **تبصرة** عن الجرمي ان نحو دخل ونزل
متعد فالدار في نحو دخلت الدار مفعول به وليس بظرف واختاره ابن هشام
في التوضيح والازهري في التصريح ونسب الدماميني الى ابن مالك اختيار هذا
المذهب قال وايده بانه لو انتصب ظرفا انتصب بعامل مقدر ويكون خبرا
واجيب بانه اذا كان علة تقديره في كثرة استعمال دخلت اختص به ولم
يجز زيد البيت انتهى وذكر ابن عقيل في شرح التسهيل هذا المعنى بقوله خرج
المقيم البيت ونحوه من المنصوب بدخلت فان المطرد لا يختص بعامل دون

عامل ولا باستعمال دون استعمال فلو كان البيت في هذا ظرفاً لقيل مكثت في البيت
كدخلت البيت وقيل زيد البيت فينصب بعقد كما ينصب خلفك ونحوه وعن
سيبويه ان انتصاب ما بعد نحو دخل على الظرفية واختاره ابن الحاجب في
الكافية وغيره ومبناه على كون نحو دخل لازماً وصحح الرضي قال الا ترى ان
غير الامكنة بعد دخلت تلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان
وكثيراً ما تستعمل مع الامكنة لفظة في بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى
وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت
الدخول والفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم
اتفاقاً يرجحان كونه لازماً واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على
الظرفية اتفاقاً لان ذهب لازم وهو شاذ انتهى قيل عليه ان ما ذكره يدل
على نفي التعدي بلا واسطة وعندي انه وان لم يكن مساغ للقول
بكونه متعدياً لكن مقتضى النظر الصائب والفهم الواقع ان القول بكون نحو
الدار مفعولاً فيه بعيد عن السداد وتعسف عن سبيل الرشاد بلا معنى
لا اصلاً وهذا مما لا يحتاج الى البيان فالحق الحقيق بالقبول ان نقول
بما ذكره في مجمع البحرين نقلاً عن الجوهري ان الصحيح في نحو دخلت البيت
انك تريد دخلت الى البيت فحذفت حرف الجر فانتصب انتصاب المفعول
فما لا يصح فيه معنى المفعول فيه بلا ملاحظة فعله كدخل ونزل لا يصح ان يقال
بانه مفعول فيه بخلاف نحو سكن فانه لا مانع من كون الجنة في قوله جل شأنه
اسكن انت وزوجك الجنة مفعولاً فيه اذ يصح ان يقال فعل في الجنة

الظرف ودليل

السكون ولا يصح ان فعل في البيت الدخول والعجب مما في حاشية التصريح للعليمي الحمصي
منسوباً الى ابن هشام من ان سكن متعد والقاصر انما هو سكن ضد تحرك ولهذا
جاء مصدره على السكون ولم يجئ مصدر هذا الا على السكنى مثل الرجعى والبشرى وما
رايته منصوصاً لاحد من اهل اللغة **القسم الخامس المفعول معه**
قال ابن عقيل سيبويه يسميه هكذا ويسميه مفعولاً معه انتهى وهو الفضلة الواقع
في الجملة بعد واو المصاحبة المقصودة ولا يخفى ما في هذا الحد من التمام ويظهر لمن تتبع
ومن صدر الافاضل تلميذ الزمخشري ان جملة والشمس طالعة في نحو سرت والشمس طالعة
برفعها مفعول معه وليس بمستقيم اما اولاً فلعدم جواز كونها مفعولاً معه ضرورة
ان المفعول معه يشارك غيره في الفعل كما يظهر من نحو قولك سرت وزيداً ولا مساغ
لفرض هذا الاشتراك في هذا المثال نعم لو كان طالعة منصوباً كان له محمل وليس بمفروض
واما ثانياً بعد تسليم الجواز فلانه لا اقل من كون هذه الجملة حالاً اظهر من كونها
مفعولاً معه كما لا يخفى على من له الشم النحوي في الحكم بانها الشئ تحكم خال عن الدليل
وليت شعري من اين كان القول بكونها مفعولاً معه اظهر واولى من القول بكونها حالاً كما
ينطق به قول الدماميني في شرح الوافي في تعليل هذا المذهب تفادياً عما ارتكبوه
من التاويل في هذا المثال حيث ادعوا الحالية ونسب الى ابن جني ان تاويل جاء
زيد طالعة الشمس عند مجيئه والى ابن عمرون انه ماول بقولك مبكراً ونحوه وكلاهما
براحل عن التحقيق **وبالجملة** ينبغي في هذا المقام الكلام في مواضع
الاول نسب بعض المحشين الى ائمة النحو ان المفعول معه هو المقصود
بالنسبة في جملته ومن شرح اللب ان تحقيق معنى المفعول معه على ضربين احدهما

كذا وكذا والثاني ان المفعول معه مقصود بالنسبة والمعمول الاول الذي هو صاحبه هو
غير مقصود بالنسبة بل تابع له فيها مثلاً اذا قلت جئت وزيداً بالنصب كان معناه
ان زيداً في المجيء اصل وانا تابع له واذا اريد استواؤهما في المجيء قلت انا وزيد بالرفع
الثاني ذهب بعض الى ان المفعول معه سماعي لا يقاس عليه بل يوقف
على ما سمع من العرب فيه ونسبه بعض المحشين الى سيبويه وعن ابن جني
وابي علي انه قياسي وعن ابن مالك انه الصحيح وهو الصحيح وعن ابن هشام الخضراوي
ان بعضهم فصل بين ما يجوز فيه العطف مجازاً نحو سرت انا والنيل فيكون مقيساً
وبين ما جاز فيه العطف حقيقة نحو جئت انا وزيداً فيكون سماعياً **الثالث**
قال ابن هشام واو المفعول معه لم يأت في التنزيل بيقين واما قوله تعالى فاجمعوا
امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه
ذلك وان تكون عاطفة مفرد على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم او جملة على جملة
بتقدير فعل اي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع
لا تتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع
كيده الذي جمع مالاً وعدده ويقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال ويقرأ برفع الشركاء
عطفاً على الواو للفصل بالمفعول انتهى كلام ابن هشام قال الدماميني قال ابن سيده
في المحكم يقال جمع الشيء عن تفرقة وجمعه واجمعه وذكر استعمال اجمع في المعاني
مثل اجمعت العزم وح فيمكن ان يكون العطف في قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم
من باب عطف المفردات ولا موجب ح للتقدير لثبوت استعمال اجمع في الذوات
كما قدمناه وقد يتعين قصاراه ان يكون اجمع مشتركاً فاذا جعلت الواو في الآية

لعطف مفرد

لعطف مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك في معنييه معاً وفيه ما علم في
اصول الفقه انتهى قال الشمني جاز ان لا يكون مشتركاً بل يكون للقدر المشترك بين
الذوات والمعاني **الرابع** المفعول معه لا يجيء بعد الا لا يقال لا تمش الا
وزيداً صرح به التفتازاني وغيره وعن الرضي لعل ذلك لان ما بعد الا كانه
منفصل عما قبلها لمخالفته له نفياً واثباتاً والا مؤذن من حيث المعنى بنوع من
الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولذا
لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو
واما وقوع الحال بعدها في نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور
عمل الفعل لفظاً فيما بعد الواو بل هو مقدر **فائدة** قال بعض المحشين في الفرق
بين قولنا ما جاءني زيد الا مع عمرو وبين قولنا ما جاءني زيد الا وعمراً
حيث جاز الاول دون الثاني ان الواو في المفعول معه ليس الا آلة
لملاحظة اشتراك الشيئين في الفعل وليس معناها مستقلاً بالمفهومية
فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلاً بخلاف مع
فانه اسم يستقل معناه بالمفهومية فافهم **الخامس** اختلف في ناصب
المفعول معه فنسب الى جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ان انتصابه
بما عمل في السابق من فعل او اسم عامل عمله بواسطة الواو والى بعضهم ان
ذلك لا يكون الا مع الفعل الا انه فلا يقال ضربتك وزيداً على ان زيداً مفعول
معه ورد بحسبك وزيداً درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ حسبك في
معنى يكفيك وعن الزجاج ان عامله مضمر بعد الواو فاذا قلت جاء

البرد والطيالسة فكأنك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة وقد مر فيه بان
الاضمار خلاف الاصل وبان فيها احالة باب المفعول معه اذ المنصوب بلا ليس
مفعولا به وعن عبد القاهر الجرجاني انه منصوب بنفس الواو وكأنه لما رأى
اختصاصها بالاسم ادعى ان النصب بها كان ورد بانها لو نصبت بمعنى مع مطلقا
لنصبت في كل رجل وضيعته وبان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير كما يتصل
بان واخواتها ونحو قمت وك تريد واياك ولا يجوز ذلك وبهذا رد على من
قال في حروف النداء انها العاملة في المنادى لقولهم يا اياك دون ياك وعلى
من قال ان العامل في المستثنى الا لقولهم الا اياك دون الاك ونسب الى ابن
مالك ان جواب عن هذا الاخير وبانا لم نر حرفا ينصب الا وهو يرفع ويرد هذا
كون الا عاملة ايضا وبانها لو كانت ناصبة لم يشترط تقدم فعل او ما يعمل عمله
وبانه ما من حرف ناصب للاسم الا وهو يشبه بالفعل او بما يشبه
بالفعل وليست الواو كذلك ونسب الشيخ ابن مالك في التسهيل الى الكوفيين والازهري
الى اكثر الكوفيين والدماميني في شرح الوافي الى بعض الكوفيين ان ناصبه الخلاف
اي مخالفة ما بعد الواو لما قبلها في اسناد الحكم السابق اليه وان ورد بصورة
المعطوف المشارك قال الازهري لان ما بعد الواو لا يصلح ان يجري على
ما قبله قيل عليه ان ما بعد الواو قد يصلح للامرين فكان الظاهر ان يقيد
عدم الصلاحية ببعض الاحوال ويحمل الباقي على ذلك فتدبر ومثال النفي
نحو استوى الماء والخشبة ومات زيد وطلوع الشمس اذ لم يرد ان
الخشبة ارتفعت كالماء بل ان الماء ارتفع اليها وبلغها بخلاف نحو

قام زيد وعمرو ورد بان الاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى
المعنوي وبان الخلاف لو كان ناصبا لجاز نحو ما قام زيد بل عمرا بالنصب
وليس بجائز ونسب الرضي والشمني الى الاخفش والازهري اليه والى جماعة من
الكوفيين والدماميني اليه والى معظم الكوفيين ان انتصابه على الظرفية والواو
مهيئة لها لانها لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية وهي في الاصل
حرف فلم يحتمل النصب اعطي النصب ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا
اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وعن ابن الخباز ان النحويين ابطلوا
ذلك بان قالوا مع ظرف وما بعد الواو ليس بظرف وعن ابن هشام و
الازهري ابطال هذا الابطال بوجه وضعفه الرضي وغيره بانه لو كان
الامر كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته
وفي هذا الباب مسائل كثيرة تركناها واقتصرنا على الاهم منها وان ابليت
الا من الجمود في النحو فكتبه كثيرة والحمد لله رب العالمين

القسم الثاني

الحال

اعلم ان الفها منقلبة عن الواو لقولهم في جمعها احوال وفي
تصغيرها حويلة قال الازهري اشتقاقها من التحول وهو التنقل وعن ابي
البقاء انها مأخوذة من حوله قال العليمي هذا انما يأتي في المشتقات وهذا
لفظ جامد فلا معنى لكونه مشتقا او مأخوذا مما ذكر وفيه ان كونه جامدا
لا ينافي اعتبار وجه مناسبة تسميته بهذا الاسم ولعله مرادهما ويجوز فيها
التذكير والتأنيث لفظا ومعنى فيقال نحو في حال الحسن وفي حال الحسنة
والراجح هو الاول ويجوز في العائد عليها التذكير والتأنيث ايضا والراجح هو

الرئيس والحدود التي حدّوها بها يظهر لمن تأمّلها انها لا تخلو عن نوع من القدح
والامر فيه سهل وينبغي ههنا الوقوف على جهات عديدة **الجهة الاولى**
ستعرف ان الحال على عشرة اقسام والمنتقلة منها وهي الاصل فيها
لا تخلو عن كونها مبيّنة لهيئة [صفة] الفاعل او المفعول ولا منع في تبيينها صفتهما
معًا لكن الاولى في الجمع بينهما فانه اخصر تقول جاء زيد راكبًا ورأيت زيدًا
راكبًا ولقيت زيدًا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبًا زيدًا راكبًا
ولقيت زيدًا راكبًا راكبًا وامثال ذلك والفاعل والمفعول اعمّ من ان
يكونا ملفوظين كما في هذه الامثلة او معنويين فالحال في نحو هذا بعلي شيخًا
عن المفعول المعنوي والتقدير انبّه او اشير اليه شيخًا واما قوله تعالى لئن اكله
الذئب ونحن عصبة من حيث ان الحال فيه ليست لبيان صفة فاعل
ولا مفعول بل هي لبيان هيئة زمان الفعل فقال الدماميني ان بيان هيئة
الصاحب فيها ثابت بالتأويل بان يؤوّل المعنى لئن اكله الذئب غير ملتفت
الى تعصّبنا ان جعلت الحال من الفاعل او يؤوّل المعنى لئن اكله الذئب
محفوظًا بنا وبتعصّبنا ان جعلت الحال من المفعول ثم ان المتعارف
في هذا الباب التعبير بلفظ الهيئة ولم يزل جاريًا في السنة الاصحاب
ونسب الدماميني الى ابن هشام انه قال في حواشي التسهيل المراد بالهيئة
الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وقد يخرج منه تكلم
صادقًا ومات مسلمًا وعاش كافرًا وان ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح
مقصودهم لكن يخرج منه جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو

م ونحو هذا قولهم جاء زيد والشمس طالعة فعن ابن جني ان تأويله جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه كقولك مررت بالدار قائمًا سكانها ومررت برجل قائمًا غلمانه وعن ابن عصفور هي مؤولة بمبتكرًا ونحوه صح

جالس قال الدماميني

جالس قال الدماميني هما في معنى جاء مقارنًا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فبحسب التأويل
لا يخرجان لانهما في بيان للصفة ونسب الشمني الى السيد ركن الدين انه قال
في شرحه الكبير على كافية ابن الحاجب انك اذا قلت اتيتك وزيد قائم فان الحال
هنا لم تبيّن هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم
الفاعل او المفعول وقد اشتهر العبارة عن الملزوم باللازم فكانه بيان ذاتيهما
تنبيه كان المشهور كونها عن الفاعل او المفعول به واطلق صاحب الوافي
في المفعول قال الدماميني وذلك ليدخل نحو ضربت زيدًا الضرب شديدًا فان شديدًا
حال من الضرب وهو مفعول مطلق لا مفعول به قال وقد يقال انما جازت
الحال منه نظرًا الى كونه مفعولًا به في المعنى اذ ضربت زيدًا الضرب في قوة
قولك اوقعت بزيد الضرب قال وانا لا ارى وجهًا لتخصيص المفعول به من بين
ساير المفاعيل لجواز وقوع الحال منه اذ لا يمتنع ان يقال استوى الماء
والخشبة طويلة ولا سرت والنيل آخذًا في زيادة الفيض ولا جلست يوم السبت
حارًّا او شديد الحر والوقوف عند ما في الكافية من تقييد المفعول بقولنا به جمود
لا طائل تحته انتهى والخلو عن قوة **تعليم** قالوا ان الحال
لا يقع عن المضاف اليه الا في ثلث صور **احديها** ان يكون المضاف
جاير العمل في الحال كما في قولك اعجبني ذهابك مسرعًا **الثانية** ان يكون
جزءًا من المضاف اليه كما في قوله جلّ شأنه ونزعنا ما في صدورهم من غلّ اخوانًا
الثالثة ان يكون كجزء منه كما في قوله تعالى قل بل ملة ابرهيم حنيفًا
وانما اجازوه في هذه الصور لاتحاد العاملين في الاولى وكون المضاف اليه

فاعلاً حكماً او مفعولاً كما في الثانية وكانه فاعلاً او مفعولاً في الثالثة وسياتي في الجهة
الخامسة كلام في خصوصها فان لم يكن شيء من هذه الامور الثلثة امتنع مجيء
الحال من المضاف اليه فلا تقول جاء غلام هند جالسةً وعلل بان المضاف اليه
في نحو هذا المثال ليس فاعلاً ولا مفعولاً وبان الحال لا بد لها من عامل فيها وليس في
الكلام الا الفعل والمضاف ولا يصح في واحد منهما ان يكون عاملاً في الحال اما
المضاف فلانه لو كان عاملاً فيها لزم ان يكون المعنى جاء غلام استقر او حصل
لهند جالسة وليس بمراد قطعاً واما الفعل فلانه لو عمل فيها لزم ان يكون العامل
في الحال غير العامل في صاحبها حقيقةً وحكماً وليس بجايز والذي ظهر لي في بيان
الملازمة الاولى انه اذا كان الغلام عاملاً في الحال لا يكون عاملاً في غيرها لان
العامل في معمولين انما هو من شان الافعال المتعدية او اسماء الفاعل منها
فح لا بد من عامل في غيرها وليس في الكلام ما يعمل فيه الا حرف الجر المقدر فظهر فيكون
ذو الحال جاراً ومجروراً ولا بد له من متعلق فيجب ان يقدر باستقر او حصل
او نحوهما وليس هذا بمراد قطعاً على انه لو كان العامل فيها هو المضاف يلزم عدم
اتحاد عامل الحال وذي الحال على القول بان العامل في المضاف اليه انما هو
الحرف المقدر وعلى القول بلزوم الاتحاد وسياتي في الجهة الخامسة ما قيل فيه
الجهة الثانية اشترطوا للحال ان تكون نكرة قال الرضي لان النكرة اصل
والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور فلا معنى للتعريف فلو عرفت وقع التعريف
ضايعاً انتهى وقال ابن عقيل لئلا يتوهم النعتية عند نصب ذي الحال او
عدم ظهور اعرابها انتهى وقيل لان الحال كالتمييز في رفع الابهام وهو نكرة وقيل

لان الحال ملازمة للفضلة فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير فان غيرها
من الفضلات الا التمييز يفارق الفضلة ويقوم مقام الفاعل كقولك في ضربت
زيداً ضُرب زيد وفي اعتكفت يوم الجمعة اعتكف يوم الجمعة وفي سرت سيراً طويلاً
سير سير طويل وفي قمت اجلالاً لك قيم لاجلالك فلصلاحية ما سوى الحال و
التمييز من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال والتمييز وقيل لانها
خبر عن ذيها وحق الخبر التنكير وقيل لانها جرت مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه
سيبويه نعتاً للفعل واراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل والفعل نكرة
فلزم تنكيره ولا محصل له لانه ان اراد ان المصدر نكرة فصفته ينبغي ان تكون نكرة
كما يشعر به ما نسبه الى سيبويه فلا يفيد لضرورة ان المصدر وان كان من حيث هو
نكرة الا انه في الجملة التي هو فيها حال معرفة اذ لا شك في ان المعنى في ضربت زيداً
راكباً على تقدير كون راكباً صفة للضرب ضرب زيد متصف بهذه الصفة فكان
الضرب معرفة بالاضافة وان اراد انها صفة لنفس الفعل فهذا مع انه لا يكون له
وجه لايراد ما نسبه الى سيبويه يتجه عليه ان لا تتعقل هذه الوصفية ولا يحتاج ذلك
الى البيان هذا فان وردت الحال بلفظ المعرفة اولت بنكرة نحو قول العرب
زيد جاء وحده فيؤول بنكرة من لفظه او معناه فالمعنى متوحداً او منفرداً و
قولهم ادخلوا الاول فالاول والمعنى ادخلوا مرتبين واحداً فواحداً وامثال ذلك
هذا مذهب الجمهور وعن يونس والبغداديين جواز تعريفها نحو جاء زيد
الراكب قياساً على ما سمع منها كذلك والحق عندي ان ينقض شيء من الادلة
وشيء من الشواهد فلا ينبغي الحكم بعدم جواز وقوعها معرفة حتى يجب تاويل ما ورد

معرفة ولا يستحسن تجويز نحو المثال المذكور بل يلزم النحوي الاقتصار في الحكم بجواز
تعريفها على المتفق ثبوته وهو ما ورد السماع عليه بخصوصه وتأويله بما تكون فيه
نكرة مع انه خلاف الاصل ولا غبار في بقائها على تعريفها يرد عليه انهم ان ارادوا
ان الحال في تلك الامثلة المؤولة تلك النكرة فممنوع اذ المعرفة المؤولة منصوبة
ولا وجه لنصبها الا على الحال وان ارادوا ان الحال فيها هي المعرفة فتأويلها
بالنكرة لا يخرجها عن كونها معرفة فالظاهر ان يقال تكون الحال نكرة غالبا ومعرفة
مؤولة بنكرة كما قالوا تكون مشتقة وجامدة مؤولة نعم لو قال صاحب
اللزوم ان نحو وحده مما لا يتعرف بالاضافة كغير ومثل ونحو العراك في قول لبيد
وارسلها العراك مفعول لاجله واللام في غيره مما سمع معرفا زائدة كان هذا
انسب باللزوم لكن من اين كان الحكم بزيادتها اولى من الحكم بكون المعرف
بها حالا وعن الكوفيين انه ان تضمن الحال معنى الشرط صح تعريفها نحو
عبد الله المحسن افضل منه المسيء والا فلا وضعف باحتمال غير الحالية فيما
مثلوا به بان يكون المحسن والمسيء خبري كان مضمرة اي اذا كان **فائدة**
في نصب الشيخ من المكرر خلاف نحو ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين وعلمته النحو
بابا بابا اي مفصلا او مصنفا فعن الزجاج انه توكيد للاول بمعنى مرتبا وأما
الثاني فذكر الشيخ مع انه مؤكد لان ذكره امارة عن المعنى الذي قصد بالاول
ورتب شيئا لا يلزم ابتداء ثم يلزم بعارض قاله الدماميني ورد بانه لو كان توكيدا
لادى ما ادى الاول وعن ابن جني انه صفة للاول على حذف مضاف فقدره
بعضهم بذا باب وبعضهم بقبل باب وهذا لا يشتمل الباب الاخير وبعضهم

بعد باب

ببعد باب وهذا لا يشتمل الباب الاول والمقصود دخول الابواب كلها وقد
يقدر بمفارق اي بابا مفارق باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به
بل كل باب على حدة وعلى هذا لا يخرج شيء من الابواب وعن الفارسي انه منصوب
بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل وليس بشيء واختار الشمني تبعا
لغيره انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في
الخبر هذا حلو حامض وقال ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على
تقدير حذف الفاء وان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وزعم ابو الحسن
انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء انتهى
وذكر الرضي جواز هذا العطف بالفاء او بثم نحو مضوا الكبكبة ثم الكبكبة
الجهة الثالثة قالوا الغالب ان تكون اصحاب الحال معرفة قال الرضي
لانها اذا كانت نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعني
وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى
ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث
فعلى هذا لم يؤول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى
وقال الازهري لان ذي الحال محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه
ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا واشترطوا لجواز تنكيرها
ان تختص بوصف نحو مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت
الى جارية رجل مختالة او يسبقها نفي او شبهه نحو قوله فما حل سعدي غريبا
ببلدة وقلما جاءني رجل راكبا او نهي او استفهام وذلك لانه يصير المنكر

مع سبق هذه الاشياء مستغرقًا فلا يبقى فيه ابهام او يكون معرفة مشاركة لتلك
النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين او يتقدم عليه الحال نحو جاءني راكبًا
رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف في حال انتصاب ذي الحال
اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف وهذا الشرط ليس بمطرد لانه
قد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضاء وفيها رجل
قائمًا وليست بيضاء تمييزًا كما نسب الى ابن العباس لان تمييز المائة لا يكون
جمعًا منصوبًا ولا مجرورًا والدليل على تنكير مائة انه لو رفعت بيضاء
كانت صفة لها وهي مبهمة الوصف لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا
نقول فينبغي ان لا يحتاج الى مسوغ اصلا الا ان يقال يجوز ان يكون
هذا المسوغ ضعيفًا لا يكتفى به عند الحاجة اليه على انه لا مانع من تعدد
المسوغ لكنا نقول بعدما كان هذا المسوغ ضعيفًا لا يكتفى به لا يتم
السؤال من اصله واتفاق تعدد المسوغ شيء واشتراط المسوغ
شيء اخر فبعدما كان هذا المسوغ كافيًا لا يكون وجه لاشتراط ما اشترط
فقد ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ وهل يقاس عليه او لا عن سيبويه
جوازه وعن الخليل ويونس منعه ثم ان ههنا بحثًا وهو ان
المذكور في كتب النحو وجوب تقديم الحال على صاحبها عند تمحض تنكيره بناءً
على انها لو تأخرت لالتبست في حالة بالصفة في حالة النصب نحو قولنا
ضربت رجلًا راكبًا كما سبقت اليه الاشارة ثم قدمت في حال الرفع و
الجر وان لم تلتبس طردًا للباب وهذا الالتباس جار فيما اذا كان

ذو الحال نكرة مخصوصة

ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها
عليه ايضًا والا فما الفرق وفرق بعض المحشين بان الالتباس
فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال تبين الهيئة والوصف
يبين الذات والنكرة الى بيان الذات احوج منها الى بيان الهيئة
فالحمل على الوصف فيها ارجح ثم انه نسب الى المغاربة عدم جواز
تقديم الجملة الحالية الخالية عن الضمير الحالية بالواو على ذيها اذا كان نكرة
محضة رعاية لاصل الواو التي هي للعطف وعن ابن اصبع جوازه عند
الجمهور **الجهة الرابعة** لا شك في ان الاغلب في الحال الاشتقاق وتجيء جامدة في
لفظ وضابطه الدلالة على الهيئة نحو هذا بسرًا اطيب منه رطبًا فما نسب الى
جمهور النحاة من اشتراط الاشتقاق فيها وانه ان كانت جامدة ردت بالتأويل
الى المشتق لانها في المعنى صفة وهي مشتقة او في معناه تكلف منهم في المدعى
والدليل لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكروه في حده فكل ما قام بهذه الفائدة
فقد حصل فيه المطلوب منه فلا حاجة الى ان يتكلف بتأويله بالمشتق
على ان الحال في المعنى خبر عن صاحبها ولم يشترط في الخبر كونه مشتقًا او في
تأويله مضافًا الى ان من الاحوال التي وقعت جامدة ما لم تؤول به
الجهة الخامسة اشتهر على السنتهم انه يجب ان يكون العامل في
الحال هو العامل في صاحبها قال ابن عقيل تشبيهًا بالصفة والموصوف
اشهر ونسب هو وابن هشام الى سيبويه انه ليس بلازم واختاره ابن
مالك في التسهيل وعن الرضي حكاية عن المالكي واختياره قال ابن عقيل

ذكرنا في بحث حروف الجر ان الحال لا تقع جامدة الا في عشر مسائل وذلك في ورقة ٢٤١

تشبيها بالتميز والمميز فلا يتحد عاملهما نحو طاب زيد نفسا ويختلف نحو لي عشرون درهما كما تكون الحال مع صاحبها انتهى وقال ابن هشام في الباب السادس من المغني وهو باب بناه للتحذير من امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وتشهد لذلك امور **احدها** قولك اعجبني وجه زيد متبسما او صوت قارئا فان صاحب الحال معمول للمضاف او للجار مقدر والحال منصوبة بالفعل **الثاني** قوله لمية موحشا طلل يلوح كانه خلل فصاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف **الثالث** وان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال من معمول ان وهو امتكم وناصب الحال حرف التنبيه او اسم الاشارة ومثله وان هذا صراطي مستقيما وقال هاينا ذا صريح النصح او الحق فاصغ له وطع فطاعة مهد نصحه رشد العامل حرف التنبيه ولك ان تقول لا اسلم ان صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لان الحال من المعرفة واما جواب ابن خروف فان الظرف انما يتحمل الضمير اذا تاخر عن المبتدء فمخالف لاطلاقهم ولقول ابي الفتح في قوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل سهل لوروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس واما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل اولى لانه ظاهر فانما يصح لو ساوى الظاهر المضمر

في التعريف واما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود اذ المعنى اشير اليه امتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصح بينا واما مسئلتا المضاف اليه فصاحة المضاف فيها للسقوط جعل المضاف اليه كانه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا انتهى كلامه واعترض عليه الدماميني بان عد هذا الموضع في هذا الباب مبني على ان قول سيبويه في المسئلة صواب وقد رده فآل الامر الى ان ما اشتهر بينهم في ذلك من المعارض فلا ينبغي ان يعد من قبيل ما هو من الخطأ واجاب الشمني بانه مارجح قول سيبويه وانما رد ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به له رده وعن التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا ما نصه حنيفا حال من المضاف اليه لانهم اطبقوا على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هندا اي رايت وجهها بحذف رايت غلام هند قائمة واختلفوا في عامله هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيه من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما مثل اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه وهو ظاهر انتهى واورد التفتازاني على الاول انه اذا كان العامل معنى الاضافة بتلك الطريق فلا معنى لتخصيص جوازه بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء ويلزمه تجويز وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل والحاصل ان الحال لا تقع من المضاف اليه الا في الصور الثلث

وهي التي ذكرها ابن مالك في الفيته حيث يقول ولا تجز حالا من المضاف له
الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ما له اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا
الجهة السادسة يجوز وقوع الحال جملة ويجب كونها خبرية اسمية او فعلية
قال الرضي لان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة
كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال
تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ففي قولك جاءني
زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب
الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى والانشائية
اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين
من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون
واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر اصلا الى وقت
يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت
الوقوع بلى يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع
وقت وقوع مضمونه انتهى وعن الحديثي ان الحال وان كانت كخبر المبتدأ
في المعنى لانها حكم خبري الا انها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما
قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد
ولذا لم يقع الانشاء شرطا ولا صفة الا شاذا وعن الفراء جواز وقوع
الطلبية حالا نحو تركت عبد الله قم اليه وتركته غفر الله له على الحالية
ومنه ظاهر شعر ابي الدرداء لكنه مؤول وحكى ابن هشام في المغني الاجماع

على ان الجملة الحالية لا تكون الا خبرية وسوق كلامه في توضيحه على ذلك قال
فغلط الامين المحلي العروضي حيث قال في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة
الطالب ان يضجرا اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثرا ان الجملة التي
بعد الواو حالية وان لا ناهية والصواب ان الواو عاطفة اما مصدرا ليسبك
من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم
ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثله في قوله الا
ايقنى ولا تجفوك بالنصب وقوله ادعي وادعو ان اندى لصوت ان
ينادي داعيان وعلى الثاني فالفتحة للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون
التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثله في قوله تعالى
واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ونسب اليه نقل كون لا نافية على الاول عن
بعض الطلبة وانه لو صح كان حسنا ولكن لا النافية انما تدخل على الجملة لا
المفرد وتضجر مفرد ولهذا فقولك ولا انما تقع بعد نفي لا يقال زيد يكره العجم
ولا الترك وانما اتى هنا لا خاصة فيقال لا الترك لان لا للنفي والواو للجمع و
لا اجتماع بين مثبت له الحكم ومنفي عنه الحكم وهذا الوجه اقوى من الاول لانه
يوجد في رتبة فكيف قيل زيد لا شاعر ولا كاتب فاد خلت لا على المفرد لانه وقع
فيه نسبة الى الضمير المستتر لانها في تضجر ظاهر لانه فعل وهو موضوع للنسبة
الى غيره ثم كيف قيل جئت بلا زاد وجاء زيد لا عمرو واختار العليمي ان لا
انما تدخل على ذي نسبة مفردا كان او جملة وان لا في قولك بلا زاد في غير
موضعها واصل الكلام ما جئت بزاد فلما كان مبنى الكلام على اثبات المجيء وقع

الواو جعل النفي في آخر الجملة وان من يقول ما جئت بزاد انما اراد اولا نفي المجيء
بزاد لا اثبات المجيء وانه بغير زاد فلم يحتج لتأخير النفي بل لم يجز لذلك بخلاف الاول
واما جاء زيد لا عمرو فلا هنا نائبة عن العامل او مقدر بعدها العامل كما يقول
في جاء زيد وعمرو ان العاطف يقدر بعده عامل او هو نفسه نائب عن العامل وما
ذهب اليه لا غبار عليه بل عليه وضع لا النافية لكن ما ذكره في نحو جئت بلا زاد
تكلف لا حاجة له اذ يكفي في دفع الشبهة عن هذا المذهب بظاهر نحو هذا
المثال ان يقال ان التقدير بنحو جئت بلا زاد معي ومن المعلوم كون مدخول
لا في هذا التقدير خبرا لا نسبة ثم انه ذكر الدماميني في شرح الوافي اعانة
لا مين انه يجوز ان يدعي ان جملة النهي خبر مبتدإ محذوف والاسمية حالية
ووقوع الطلبية خبرا للمبتدإ بالتاويل غير مستنكر فالمعنى اطلب وانت منهي عن
الضجر او مطلوب منك ترك الضجر فلا خطأ اذن في كون الواو للحال ولا تناهية
قال فان قلت فما الحامل على جعلها حالية قلت الظاهر ان حالة النهي عن
الضجر انما تكون حيث تظهر مخائل الفتور وامارات الكسل فاذا امر بالطلب في
هذه الحالة التي قد يعتذر معها في الترك كان امره بالطلب عند عدمها وهي
حالة النشاط اولى على اني اقول اذا كانت الجملة الحالية في المعنى كخبر المبتدإ
فلم لا يجوز وقوعها انشائية ماولة بالخبرية كما يكون ذلك في خبر المبتدإ وكونها
قيدا للعامل لا ينافي ذلك وقد صرح مولانا سعد الدين التفتازاني في شرح
التلخيص في قول ابي النجم ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطي واسرعي
بان قوله ابطي واسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر

وهذا الاخير عين ما قلناه انتهى وقال ذلك السيد في حاشية المطول ايضا
ثم انه نقل عن شرح التسهيل للمرادي ان الخبرية تتناول الشرطية وانه يجوز وقوعها
حالا قيل وفي حاشية السيد للكشاف ما يوافقه وعن الجلال السيوطي ان من الخبرية الشرطية
فتقع حالا خلافا للمطرزي انتهى عنه لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة
فلا تقول جاء زيد ان يسأل يعط وان اردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية
خبرا لمبتدأ الحال له كقولك جاء زيد وهو ان يسأل يعط وتكون الحال هي الجملة الاسمية
وقال ابن هشام في المغني وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه
على كل حال اذ لا يصح ان يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد انتهى ومن هنا جعل
الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث
حالا وذلك لان معنى الشرط غير مراد الا ترى ان اللهث قد علق على الحمل والترك
ولذلك قال كانه قيل كمثل الكلب ذليلا دائم الذلة لاهثا في الحالتين ونظير هذا
قولك احسن الى زيد وان اساء اليك فجعل وان اساء اليك حالا مع وجود
ان لانسلاخ الشرط هنا عنها وهي التي يسمونها بان الوصلية والمتصلة ذكره الدماميني
والتحقيق ما حرره التفتازاني في المطول ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان
تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا
القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان
جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك
زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة
خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها الصدق والكذب بناء على انه قال

في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعًا لان الحرف
قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمرًا ان تضرب
اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة
للصدق والكذب في نفسها اي نظرًا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع
التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق
والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها فتعسف عنه وتخليط لكلام اهل
العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءًا من الشرطية
مقدمًا او تاليًا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق احتمال الصدق والكذب
وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية
ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابًا للشرط
وعليه منع ظاهر وهو ان لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا
اكرمك على تقدير مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين
غيرها بحسب اعتبار اهل العربية فانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له
ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان
الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار
مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حين وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين
فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء
للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين

قد انخلع

قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية
في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها
مؤلفان تأليفًا خبريًا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد
الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند
النحاة ان التقدير ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه
جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه فكم فرق بين المفهومين وتحقيق هذا
المقام على هذا الوجه من نفائس المهم المباحث الى هنا كلامه في بحث تقييد
المسند بالشرط وقال في باب الفصل والوصل في مبحث الجملة الحالية فان قلت
هل تقع الجملة الشرطية حالًا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا
اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرًا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء زيد
وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية
وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط
بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة وهو يقتضي ذلك الا في الخبر والنعت
فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرفه الى نفسه ما وقع بعده ما فيه
ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاتحاد والاتحاد
المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها
انتهى فرع فقهي نسب الى التاج السبكي في الاشباه والنظائر انه قد يتغير
المعنى عند وضع الجملة موضع الحال الا ترى ان من نذر ان يعتكف صائمًا لزمه

الجمع بين الاعتكاف والصوم المنذورين على الصحيح ولا يغنيه الاعتكاف في
نهار رمضان بخلاف ما لو قال وانا صائم فانه لا يلزمه الصوم وانما نذر الاعتكاف
بصفة فاذا وجدت صح ايقاع المنذور وهو الاعتكاف بها قال العليمي لزوم
الجمع في الاول لخصوصية المثال لا في كل موضع واورد لذلك شاهدا من كلام
ابن هشام في التذكرة وقال ثاني الشهيدين رحمهما الله من علمائنا رضوان
الله عليهم في كتابه تمهيد القواعد يجوز ايقاع الجملة موقع الحال كقولك جاء زيد
وهو راكب عوضا عن قولك راكبا وهو ظاهر اذا تقرر ذلك فيتفرع
عليه فروع كثيرة من الايمان والنذور والتعليقات كقوله والله لا كلمتك
او وانا متكئ او نذر ذلك او قال ان كلمت متكئة او وانت متكئة
فانت على كظهر امي ونحو ذلك وفرق بعضهم بينهما فيما اذا قال لله علي ان
اعتكف ثلثة ايام صائما فانه يلزمه بهذا النذر ثلثة اشياء وهي الصوم
والاعتكاف وكذا الجمع بينهما بخلاف ما لو اتى بالجملة كقوله وانا صائم وما في
معناه كقوله وانا فيه صائم فان النذر المذكور لا يوجب صوما وان وجب
ايقاعه حالة الصوم فلو اعتكف في رمضان صائما اجزأه لانه لم يلتزم الصوم
وانما نذر الاعتكاف بصفة وقد وجدت وفي الفرق نظر والمتجه عدمه
وان حكم الاول كالاخير ولو قال ان اعتكف بصوم فحكمه حكم المفرد لانه في
موضع الصفة لمصدر محذوف تقديره اعتكف اعتكافا بصوم او متعلق بمحذوف
كما قاله ابن مالك وجماعة وتقديره كائنا بصوم انتهى كلامه رحمه الله ثم
انه يظهر من سوق كلام الازهري انه اختلف في الجملة التعجبية في انها

انشائية او خبرية ونقل العليمي عن ابي حيان انها ليست بخبرية وانه يجب ان
يؤتى عند ذكر وقوع الجملة الخبرية حالا غير تعجبية وقال هو ان كانت
التعجبية غير خبرية لم يحتج لذلك وان كانت خبرية فمعناها ثابت لا يتنقل
فمانعها ذلك ولا يلزم ذلك بعد ثبوت الخلاف وقال بعض هي خبرية بحسب
الوضع وانشائية بحسب الاستعمال وان المعتبر هو الاستعمال دون الوضع
ونسب الى الرضي الاطلاق في ذلك وانها انشائية واطلق الازهري ايضا
حيث قال امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية وعلى وفقه ابن عقيل
في شرحه للتسهيل لما في التعجب من الابهام المنافي للبيان وعلى وفقه ابن عقيل
في شرح التسهيل هذا **واشترط** لهذا المبحث شرطان آخران
احدهما ان لا تكون الجملة الواقعة حالا مصدرة بدليل استقبال
كالسين ولن ونحوهما ولذا رد ما نسب الى الحوفي في قوله تعالى اني ذاهب الى
ربي سيهدين ان الجملة حالية وقدر الوجه في جواز نحو لاضربنه ان ذهب
وان مكث مع كون الجملة مصدرة بدليل استقبال وهو ان قال الازهري لان
الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال
وذلك ينافي الاستقبال وقال التفتازاني في المطول لان هذه الحال والحال التي
تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ ركب في قولنا جاءني زيد غدا
وركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم
لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الجملة وفي حاشية السيد هذا توجيه منقول من كلام الرضي وهو

مستبشع جداً وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلاً من
الازمنة الثلثة على سوآء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل
للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منها اشتراكاً لفظياً وذلك لا يقتضي
استبشاع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى على احد والصواب ان
الافعال اذا وقعت قيوداً لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقبالها
وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم
كما في معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد فقد صرح النحاة في مباحث
حتى بكون الفعل مستقبلاً نظراً الى ما قبله وان كان ماضياً نظراً الى زمان
التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضياً
بالنسبة الى المجيء متقدماً عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا اُدخلت
عليه قد قربته من زمان المجيء ونفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء
الركوب كان متقدماً على المجيء لكنه قارنه دواماً واما اذا قلت جاءني زيد
يركب دل على كون الركوب في حال المجيء وح تظهر صحة كلامهم في هذا المقام
في وجوب تجريد الجملة الواقعة حالاً عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت
بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها وتظهر ايضاً صحة ما ذكره السخاوي
من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالاً ان كانت
الكتابة قد انقضت الى حال المجيء لا حال التكلم ويجوز ان يكون حالاً اذا
كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء لانه متلبس بها يعني في حال المجيء
وح يرجع كله الى ما ذكرناه وانت اذا وجدت لكلام اخيك محملاً

صحيحاً فلا نقد

في النسخ التصريح القيد وفيه تحريف

صحيحا فلا تقدمن على تخطئته فتخطئ ابن اخت خالتك واشهد ورد عليه
بعض وقال الحلبي في حاشية قد يوجد كلام القوم في هذا المقام بان عامل الحال
قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب تجريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما علاه
طوي اللباب فلا حاجة الى التوجيه المستبشع الذي ذكره الشارح ثم قال قوله
لتناقض الحال والاستقبال في الجملة فيه بحث وهو ان التناقض في الجملة كما هو
ثابت بين الحال والاستقبال على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم يستبشعوا
تصدير الجملة الحالية بعلم الماضي سلمناه ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت
منافاة المضارع المصدر بعلم الماضي من جهة المعنى ليس الا قلت هذا انما يتم
لو كانت صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازاً في الحال وقد ذكر الشارح انه
مشترك بينهما او حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كيف هو ولو ثبت التنافي
بين نفس صيغة المضارع والحال لا اثر له في المضارع الواقع حالا ما يقربه
الى الحال كما اثر له في الماضي الواقع حالا لفظ قد بل الجواب الحق ان لما لا يعارق
الازمنة وغيرها لا شفاء متقدم لكن الجملة استمر ذلك الانتفاء فيحصل المقارنة
للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار **الثاني** ان يكون تلك الجملة مرتبطة
اما بالواو والضمير معاً كما في قوله تعالى ان الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف
حذر الموت ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى عن عبد القاهر الجرجاني
ان الفرق من جهة المعنى بين قولنا جاء القوم سكارى وجاؤا وهم سكارى
ان معنى الاول جاؤا كذلك والثاني جاؤا وهم كذلك باستئناف الاثبات او بالضمير
فقط كما في قوله جل شانه اهبطوا بعضكم لبعض عدو اي متعادين وجمع الضمير

على كون الخطاب لآدم وحوى ويرشد اليه اهبطا منها جميعًا لانهما اصلا البشر فكانا جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشري الاول

قال ابن هشام زعم الزمخشري في هذه الصورة انها شاذة نادرة انتهى صرح في مفصله بالشذوذ في قولهم كلمته فوه الى فيّ وصرح في الكشاف في بعض الجمل الاسمية التي ليس فيها غير الضمير بانها حال مع انتزاعه المفرد منها وهذا لا يوصل الى اعراضه عن قوله الاول لامكان هذا الشذوذ في نحو المثال المذكور اذ المعنى كلمته مشافهًا وبالجملة لا وجه لحكمه بالشذوذ ولحكم ابن الحاجب بانها ضعيفة ولحكم الفراء على ما نسب اليه انها نادرة بعدما شهد الكتاب العزيز بخلاف ذلك كله او بالواو فقط كما في قوله عز من قائل لئن اكله الذئب ونحن عصبة وذكر ابن هشام في المغني في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب ما يقتضي ان الربط في باب الحال قد يكون باعادة صاحب الحال بمعناه فانه جوز في قول ابي عطاء السندي وهو من ابيات الحماسة ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر ان تكون جملة وقد نهلت حالا ورابطها الواو وما ذكر فان المثقفة السمر هي الرماح وينسب الى بعض المتاخرين انه قال في كون الواو والضمير معا يعين الربط على معنى الحالية فانك اذا قلت جاء زيد وضحك احتمل ان تكون الجملة الثانية حالا وان تكون معطوفة قال الرضي انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فان الاكثر فيها بالضمير لان الحال تجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها

الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليوذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظًا وكونها لمعنى فيه كانها من تمامه فالكثير في تلك شدها بالضمير على قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدًا مصدرة بالواو انتهى وظهر منه وجه كون الضمير اصلا في هذا الباب وتقريره انه يقتصر عليه في الخبر والنعت كثيرًا وفي الحال المفردة وله وجه آخر وهو انه يربط به مذكورًا كزيد ضربته ومحذوفًا مرفوعًا نحو ان هذان لساحران اذا لهما ساحران ومنصوبًا لصًا **وتجب** الواو في موضعين **احدهما** ان تخلو الحال عن ضمير صاحبها نحو جاء زيد والشمس طالعة لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه وعن ابي الفتح انه لابد من تقدير الضمير في نحو هذا المثال اي طالعة وقت مجيئه ~~وعن الاندلسي انه ان كانت المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو~~ ولهذا نحو جاء زيد وهو راكب قال الرضي ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاء زيد راكبًا فصدرت بالواو ايذانًا من اول الامر بكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وبعضهم ~~الا المضارع المنفي بلم لا يجب فيه الواو~~ لو كان مع الضمير اولا قال الرضي ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض كضرب فكان ضرب لمناقضة للحال معنى

الثاني ان يكون

الثالث

ولذلك لا الا انه ليس

نسب اليه

لما هو احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا وتقديرا كما لم يحتج الى الواو التي هي علامة الحالية **الرابع** ان تدخل قد على المضارع المثبت الواقع حالا كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله **وتمنع** الواو في احوال **منها** المضارع المثبت المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر قال صاحب التلخيص لان الاصل هي المفردة وهي تدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له وهو كذلك اما الحصول فلكونه فعلا مثبتا واما المقارنة فلكونه مضارعا انتهى قال التفتازاني والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال لكنه اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال قال وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وحقيقته الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة فالاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله انتهى كلامه وجواب هذا النظر ما حققه السيد في حاشيته وقد ذكرنا كلامه سابقا وقوله فالاولى ان يقال الخ هذا الوجه هو الذي ذكره الرضي وتابعه هو في ذلك وهو كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه ويظهر ذلك لمن طالع شرحه مع شرحه

قال الرضي لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك وجهه وخرجت اقام لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فتكون اسمية تقديرا انتهى ومراده بكونها جملة كون الواو للعطف لا للحال كما نقل ذلك عن عبد القاهر وان الاصل قمت وصككت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وقيل هذا المثال شاذ وما وقع في الشعر كان ضرورة وههنا صور اخرى عريت الحال فيها عن الواو لفظا لكن اورد على بعضها بعدم ثبوت الموضوع فيها وعلى بعضها بعدم اطرادها فتأمل ثم انه قال ابن الحاجب في الكافية ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قال الرضي لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالمجيء بلفظ قد ههنا لظاهر الحالية لان لفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط ويرد ههنا الاشكال الذي ذكر عن التفتازاني ويظهر جوابه مما قد عرفته وظاهر كلام ابن الحاجب في الكافية وصاحب التلخيص وغيرهما ان هذا الشرط عام لكن نسب الى البصريين ان قد انما تجب في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا والا فاكتفاء بالضمير وحده دون قد والواو والاكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لانه بتاويل الا مكرما لان الاغلب في الا ان تدخل على الاسم فقط ولفظ قد

لا يدخل عليه ونسب الى الاخفش والكوفيين غير الفراء ما نسب الى الجمهور من انهم
لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو قوله جل شانه
او جاؤكم حصرت صدورهم والوجوب هو القريب واعترض على دليلهم ايضا ان
قد تقرب الماضي من الحال بان قد تفيد المقاربة بالباء لا المقارنة بالنون
والمطلوب في الحال هو الثاني لا الاول ونسب الى الحديثة دفعه بان
المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشيء في حكمه ولذا اطلق الآن
على الزمان القريب من الحال وعن شرح اللب للسيد ولفظة قد تقرب
الماضي من ذلك الزمان فتكون المقاربة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخلو
عن شوب لان الظاهر ان المعتبر في الحال حقيقة المقارنة لا ما هو في حكمه
ولذا قال السيد في حاشية على المطول اذا قلت جاءني زيد ركب كان
المفهوم منه الآخر ما نطلبه منه سابقا كيف ولو كفى المقاربة في الحال لم يحتج
في مثل قولنا جاءني زيد ركب الى قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم
مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه لا كونه بعيدا
منه فتفهم المقاربة من جعله قيدا للعامل ولا فرق في ذلك بين وجود قد
وعدمها كما نسب الى الاخفش والكوفيين نعم لو اطرد الاستعمال ولم يوجد
فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لامكن ابداء المناسبة بان المقاربة
في جاءني زيد قد ركب تفهم من قد وجعل الحال قيدا للعامل وفي جاء زيد
ركب من الثاني لا غير فروعي قوة الدلالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر قد
كثير في الكلام فالتقدير تكلف بلا دليل خاتم الجملة الاسمية الحالية

قد تخلو من الضمير والواو عند ظهور الملابسة نحو مررت بالبر قفيزا بدرهم
اي قفيز منه وبيع السمن منوان بدرهم اي منه فيستغني بنية الضمير عن الواو
ذكر ذلك عن سيبويه **الجهة السابعة** الحال على عشرة اقسام واورد كلام
ابن هشام في هذا المقام برمته قال اقسام الحال تنقسم باعتبارات **الاول**
انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب
وملازمة وذلك واجب في مسائل **احدها** الجامدة غير المؤولة بالمشتق
نحو هذا مالك ذهبا وهذه جبتك خزا بخلاف نحو بعته يدا بيد فانه بمعنى
متقابضين وهو وصف منتقل وانما لم تؤول في المثال الاول لانها مستعملة
في معناها الوضعي بخلافها في الثاني وكثير يتوهم ان الحال الجامدة لا تكون
الا مؤولة بالمشتق وليس كذلك **الثانية** المؤكدة نحو ولى مدبرا قال الواو منه
وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون
مصدقا ومكذبا وغيرهما نعم اذا قيل هو الحق صادقا فهي مؤكدة
الثالثة التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو خلق الانسان ضعيفا
ونحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها الحال اطول ويديها
بدل بعض قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب
مفصلا وهذا سهو منه لان الكتاب قديم وتقع الملازمة في غير ذلك بالسماع
ومنه قائما بالقسط اذا اعرب حالا وقول جماعة انها مؤكدة وهم
لان معناها غير مستفاد مما قبلها **الثاني** انقسامها بحسب قصدها
لذاتها وللتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة

الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتقول جاءني زيد رجلا محسنا **الثالث** انقسامها بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب نحو وهذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اى مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا **الرابع** انقسامها بحسب التوكيد والتبيين الى قسمين مبينة وهي الغالب وتسمى مؤسسة ايضا ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا واهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو سهو ومما يشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة قال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهو كالحال والنعت السببيين كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري انما الجملة مفعول معه واثبت مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر في قراءة من رفع البحر هو كقول امرئ القيس وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل وجئت والجيش مصطف ونحوها من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال ويجوز ان

يقدر وبحرها

يقدر وبحرها اي وبحر الارض الى هنا كلام ابن هشام في المغني قوله والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما قال الدماميني الذي يظهر انه اراد والحق المذكور في هذه الآية وهي قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم والمراد بما معهم التورية وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا لا مصدق ولا مكذب انتهى ومن بعضهم ان مصدقا حال مؤكدة اذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل لما معهم وهو التورية او التورية والانجيل لانهما انزلا على بني اسرائيل وكلاهما غير مخالف للقرآن وفيه رد على ان من لم يصدق ما وافق التورية لم يصدق بها ط ومن اعراب ابي البقاء ان مصدقا حال مؤكدة والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل اذ المعنى وهو ثابت مصدقا وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند آخرين صاحب الحال ضمير دل عليه الكلام والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب تحمل اسم الفاعل له عندهم فاما المصدر الذي ينوب عن الفعل كقولك ضربا زيدا فيتحمل الضمير عند قوم انتهى وعن بدر الدين ابن مالك ان العامل في الحال في هذا النوع يعني الحال المؤكدة مضمون جملة مضمر بعد الخبر تقديره احقه او اعرفه ان كان المبتدأ غير انا وان كان انا فالتقدير احق او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه وضعف كلامهما اما الاول فباستلزامه المجاز واما الثاني فباستلزامه جواز تقديم الحال على الخبر وانه ممتنع فالعامل اذن مضمر كما ذكرنا وهو لازم الاضمار لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كما التزم اضمار عامل الحال في غير ذلك وقوله وهذا سهو منه لان الكتاب قديم اجاب عنه

الشيخ بان انزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب
الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه
وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام
النفسي القائم بذاته تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني
لا الاول وقوله لان معناها غير مستفاد مما قبلها قال الدماميني بل هو مستفاد
مما قبلها فان ذا الحال المذكورة هو الله الحق الواجب الوجود الجامع لصفات
الكمال والقيام بالقسط منها قال الشمني عند المص ان المراد من كون معنى الحال
مستفادا مما قبلها ان يكون ما قبلها الدال عليه بحسب الوضع نحو ولى مدبرا
وما نحن فيه ليس كذلك لكن في الكشاف وانتصابه على انه حال مؤكدة لقوله وهو
الحق مصدقا فان قلت لم جاز افراده بنصب الحال دون المعطوفين عليه
ولو قلت جاءني زيد وعمرو راكبا لم يجز قلت انما جاز هذا لعدم الالباس
كما جاز في قوله ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة ان انتصب نافلة حالا عن يعقوب
ولو قلت جاءني زيد وهند راكبا جاز لتميزه بالذكورة او على المدح فان
قلت قد جعلته حالا من فاعل شهد فهل يصح ان ينتصب حالا عن هو
في لا اله الا هو قلت نعم لانها حال مؤكدة والحال المؤكدة لا تستدعي ان
يكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها عامل فيها كقولك انا عبد الله شجاعا
وكذلك لو قلت لا رجل الا عبد الله شجاعا وهو اوجه من انتصابه عن فاعل
شهد وكذلك انتصابه على المدح انتهى وقوله وحينئذ ادخلوها خالدين
الآيتين قال الدماميني اما كون الحال مقدرة في ادخلوها خالدين فواضح

ضرورة ان الخلود غير مقارن للدخول واما آمنين في الآية الاولى الاخرى
فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة اي لتدخلن في حال امنكم المحقق فلا حاجة
الى جعل الحال مقدرة نعم التحليق والتقصير بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة
اليهما مقدرة قال الشمني ليس في كلام المص ما يدل على ان آمنين حال مقدرة و
تمثيله بالآية للحال المقدرة يصدق باعتبار محلقين ومقصرين وقوله نحو جاء
زيد امس راكبا قال الدماميني اي داع لارتكاب كون الحال فيه محكية
مع امكان جعلها مقارنة بان يكون الركوب اريد به في ضمن المضي المقارن
لمضي عامله قال الشمني الداعي الى ذلك ايضاح المسئلة بذكر جزئي من جزئياتها
ويكفي في المثال للحكم امكانه فيه وصحته له على ان ظاهر كلام المص ان الحال المقارنة
هي التي معناها مقارن للتكلم والمقدرة مستقبل عنه والمحكية معناها
ماض عنه وعلى هذا فلا اشكال في كون آمنين حالا مقدرة ولا في كون راكبا
من جاء زيد امس راكبا حالا محكية ثم الحال التي سماها المص مقارنة سماها
ابن ام قاسم مستصحبة فانه قال الحال المستصحبة نحو هذا زيد راكبا والمحكية
نحو رايت زيدا امس ضاحكا والمقدرة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا
وقوله وهو سهو وجه السهو ان المثالين الاخيرين ليسا من توكيد عامل
الحال بل من توكيد صاحبها وقوله ويجوز ان يقدر اه قال الدماميني يريد الزمخشري
ان الالف واللام اقيما مقام الضمير المضاف اليه لكن هذا الضمير الذي تكلف
تقديره بهذه الطريقة ليس عائدا الى ذي الحال وهو ما من قوله ولو ان ما في
الارض من شجرة اقلام وقول اليمني يريد بان عود الضمير الى الارض بمثابة

عوده الى ذى الحال في الاية وهو ما في الارض ليس بدافع للاشكال

القسم السابع **التمييز** ويقال له المميز بكسر الياء قيل وقد يقال

بفتحها لان المتكلم يميزه من بين ساير الاجناس لرفع الابهام والتبيين والتفسير

والمبين والمفسر ايضا واطلاق صيغة المصدر عليه مجاز لغوي كالطلع

والنجم بمعنى الطالع والناجم وهو في اللغة التفريق والفصل بين شيئين قال

جل شانه وامتازوا اليوم ايها المجرمون اى انفردوا عن المومنين وانفصلوا

عنهم واما في الاصطلاح فقال ابن الحاجب في الكافية التمييز ما يرفع الابهام

المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة ويدخل فيه الصفة في نحو جاءني رجل طويل

لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر الاحد

اوصافه يميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام المستقر

اى الثابت وضعا وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا

البدل من الضمير الغايب نحو مررت به بزيد لانه يرفع الابهام عن المقصود

بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا كذا ذكر الرضي رحمه الله وفي الحاشية منه هذا

اذا لم يرجع الضمير في به الى مذكور لكن حقه ح ان يميز لا ان يبدل منه وان رجع

الى مذكور فلا استواء في الابهام قال ويدخل فيه لفظ المضاف اليه في نحو خاتم

فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل

فيه المجرور في مائة رجل وثلثة رجال ولذا ان يعتذر بان المجرور في هذين

داخل في الحد والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذين

كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق

لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان

اشهر وعرفه ابن مالك في التسهيل بانه ما فيه معنى من الجنسية من نكرة منصوبة

فضلة غير تابع وبقوله ما فيه معنى من اخرج الحال فانها تشارك التمييز فيما عدا ذلك

من القيود الاخيرة وبقوله الجنسية اخرج نحو استغفر الله ذنبا فذنبا مفعول لا تمييز

لا تمييز وان كان على معنى من لانها غيرها اذ هي للابتداء كانه لما اراد الاستغفار

ابتدأ منه بالجانب المتناهي وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى

لكونه غير محدود فكانه قال استغفر الله مبتدئا من اول الذنوب الى ما لا يتناهى

ذكره الازهري عن ابن هشام وفي المغني بعد ان ذكر ان مما يتعدى به الفعل القاصر

الصوغ على استفعل وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب

واستغفر الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو

استعمل على اصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور واما قول

الاكثرين ان استغفر من باب اختار فيرده انه يريد بباب اختار ما هو متعد

الى واحد بنفسه والى الثاني بحرف الجر دائما وان تعدى اليه بنفسه في بعض

الحالات فعلى سبيل التوسع قاله الدماميني وعن ابي حيان في البحر اختار من

الافعال التي تعدت الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بواسطة حرف الجر وهي

مقصورة على السماع وهي اختار واستغفر وامر وسمى وكنى ودعا وزوج

ثم تحذف حرف الجر ويتعدى اليه الفعل فتقول اخترت زيدا من الرجال واخترت

زيدا الرجال ووجه ما ذهب اليه ابن هشام من ان القول بذلك في استغفر

مردود ان صوغ الفعل على استفعل من الامور التي يتعدى بها الفعل حتى اذا كان

متعديا الى واحد تعدى الى اثنين وغفر متعد الى واحد فاذا صيغ على استفعل تعدى
الى اثنين فلا يكون من باب اختار في التعدية الى الثاني بحرف الجر وبقوله من نكرة
احترز من المعرفة المنصوبة على التشبيه بالمفعول به نحو حسن وجهه فان فيه ما في هو حسن
وجها الا التنكير وبقوله منصوبة من النكرة المضاف اليها وفيها معنى من الجنسية نحو له
رطل زيت وبقوله فضلة اخرج اسم لا المحمولة على ان نحو لا خيرا من زيد فيها ففيه
ما في التمييز الا الفضلية وقوله غير تابع يخرج صفة اسم لا المنصوبة نحو لا رجلا ظريفا
فانها نكرة فضلة منصوبة بمعنى من الجنسية لكنها تابع ويخرج ايضا نحو قبضت
عشرة دراهم فان في دراهم معنى من المذكورة وهو نكرة منصوبة فضلة لكنه تابع ونسب
الى الكوفيين وابن الطراوة جواز تعريف التمييز متمسكين بما ورد كذلك وهو مأول
وعليه ينبغي ان يزاد في الامور التي افترق فيها الحال والتمييز جواز هذين الامرين
في التمييز دون الحال على ما هو المشهور فيها من لزوم كونها نكرة وقد عرفت ما فيه
والمشهور هو الاول وعللوا بان التعريف زائد على الغرض منه وهذا لا يعين الوجوب
وبان التفصيل بعد الاجمال والتمييز بعد الابهام انما يكون عند ارادة تعظيم الشيء
وخطره على وجه المبالغة وفي التنكير تعظيم ومبالغة واظن ان هذا الوجه لا يطرد
في كل الموارد واهمل بعضهم تقييده بالتنكير كابن الحاجب في الكافية وصاحب الوافي
وغيرهما وهو الحق عندي ضرورة ثبوت وقوعه معرفة والتأويل بالنكرة لا يثبت
موضوع عدم جواز وقوعه كذلك وعرفه الزمخشري في المفصل بقوله هو رفع الابهام
في جملة او مفرد بالنص على احد محتملاته وهذا التعريف مع انه يرد عليه اكثر ما
ذكر من الخوارج وغيره خلاف المتعارف فيما بين النحويين لانهم كلما اطلقوا

التمييز ارادوا

التمييز ارادوا منه المميز وان كان هذا اي اطلاق منهم مجازا كما ذكرنا والا فينبغي حمله
بما يناسب غرضهم هذا ومن المعلوم ان تعريف المميز بالمصدر لا يناسبه وان قال
انما عرفت التمييز الذي هو مصدر لا التمييز الذي هو من اقسام المنصوبات
قلنا هذا يتجه عليه ان يقال انك في صدد ذكر المنصوبات والتمييز بمعنى المصدر
ليس منها بل منها التمييز بمعنى المميز مضافا الى انه يبقى التمييز بمعناه غير محدود شيئا
اصلا **درس** اشتهر انه اجتمع الحال والتمييز في خمسة امور وافترقا في سبعة
فاوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان
للابهام وقد عرفت ان اتفاقهما في التنكير انما هو مبني على ما اشتهر بينهم من كون التمييز نكرة
واما على ما نسب الى الكوفيين وابن الطراوة من جواز تعريفه فبملاحظته وما
ذهبنا اليه من جواز تعريف الحال تشتركان فيه ايضا كما تشتركان في التنكير فيزاد
في وجوه الاتفاق وجه التعريف وهم ان شاركونا في هذا المذهب كما شاركناهم
في مذهبهم شاركونا في هذا القول والا فاتفاقهما في التنكير ليس بدائم عندهم بل في
بعض الصور واما اوجه الافتراق **فاحدها** ان الحال قد تكون جملة كجاء
زيد يضحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على
قومه في زينته والتمييز لا يكون الا غيرها **الثاني** ان الحال قد يتوقف معنى الكلام
عليها كما في قوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى
بخلاف التمييز **الثالث** ان الحال مبينة للصفات والتمييز مبين للذوات
الرابع ان الحال قد يتعدد كما في قوله على اذا ما زرت او لا قليت ليلى بخفية
زيارة بيت الله رجلان حافيا فكلاهما حال من فاعل المصدر اذ التقدير زيارتي

او من الضمير المجرور بعلى ويجوز ان يكون حافيا حالا من الضمير في رجلان فيكون البيت من الحال
المتداخلة وعن ابن هشام في حواشيه على التسهيل انه حرف هذا البيت اعجمي فقرأه رجلاى
مكان رجلان واعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا منهما على حد قوله بها العينان تنهل وذكر
على حد قوله ولا ارض ابقل ابقالها قيل الدوث زرت البيت والديث زارت رجلاى
البيت وعن السيد الجرجاني في شرح المفتاح وقد صحف جماعة رجلان برجلاى وبنوا
عليه خرافات في اعراب البيت حتى قال قائلهم رجلاى فاعل زيارة بيت الله وحافيا
حال من ضمير المتكلم في رجلاى لانه في معنى زيارتي بيت الله حافيا وانت خبير بان نسبة
زيارة بيت الله الى الرجلين ركيكة جدا وبان الحال اذا لم يكن راجلا لم يكن له مشقة
عظيمة وقد ذكر هذا المصحف بمحضر جمع من ادباء الشام فاتخذوه اضحوكة بينهم
انتهى بخلاف التمييز وكذا اخطأ بعضهم في قوله في قوله تبارك رحمانا رحيما وموئلا
انهما تمييزان قال ابن هشام الصواب ان رحمانا باضمار اخص او امدح ورحيما
حال منه لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا
ايضا يبطل كونه تمييزا وقول قوم انه حال واما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن
انصرفه ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في صرفه فخارج عن كلام العرب
من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال وانما حذفت في البيت للضرورة
وينبني على علميته انه في البسملة ونحوها بدل لا نعت وان الرحيم بعده نعت له
لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى اذ لا يتقدم البدل على النعت وان السؤال الذي
ساله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير لانه مبني على ان الرحمن صفة نسخه
وجواد فياض غير متجه ومما يوضح لك انه غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن

علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما
الرحمن انتهى وعن صاحب البحر انه ذهب الاعلم وغيره الى ان الرحمن بدل وزعم
انه علم وان كان مشتقا من الرحمة لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم بل هو مثل
الدبران وان كان مشتقا من دبر صيغ للعلمية فجاء على بناء لا يكون للنعوت وانه
يدل على علميته وروده غير تابع لاسم قبله قال الله تعالى الرحمن علم القرآن قال ابو زيد
السهيلي البدل فيه عندي ممتنع وكذلك عطف البيان لان الاسم الاول لا يفتقر
الى تبيين لانه اعرف الاعلام كلها وابينها الا ترى انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا
وما الله فهو وصف يراد به الثناء وان كان يجري مجرى الاعلام وقال الكرماني
ظهور الوصف فيه يمنع علميته والاستدلال عليها بوروده كثيرا غير تابع ضعيف
فالمشتقات الكائنة بالمجرى كذلك فيها نحو القائم زيد ولا يخرج بها عن الوصفية
وغلبة العلمية يردها ان الرحمن لم يستعمل الا لله تعالى فلا يتحقق الغلبة وقد
صرح ابن هشام في موضع آخر ان الكسائي جعل الرحمن الرحيم من نحو لا اله الا الله
هو الرحمن الرحيم نعتين لهو وفيه دليل على ان الكسائي لا يرى الرحمن علما
انتهى وفيه كلام للشمني الخامس ان الحال يتقدم على عاملها اذا كان
فعلا متصرفا او وصفا يشبهه نحو خاشعا ابصارهم يخرجون على ان لا يكون
خاشعا صفة مفعول محذوف اي يوم يدع الداع الى شيء نكر قوما خاشعا
ابصارهم قال ابن هشام ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح واما استدل به
ابن مالك على الجواز فسهو انتهى ونسب الى المازني والكسائي والمبرد جواز تقديمه
على عامله ان كان الفعل الصريح او اسم الفاعل او اسم المفعول نظرا الى قوة العامل

وعلل الاول بانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد آبا او فاعله اذا جعلته
لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او فاعله اذا جعلته متعديا
نحو امتلاء الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعناه
قال الرضى ليست العلة مرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل
كمنع ما لم يسم فاعله كان لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل
لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاى مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة
المفعول حكم المفعول من جواز التقديم انتهى وبان الاصل في التميز ان يكون موصوفا
بما انتصب عنه كما في طاب زيد نفسا فان الاصل زيد نفس طابت وانما خولف
به لغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس وتقديمه مخل بهذا المعنى الثاني
ان حق الحال الاشتقاق وحق التميز الجمود وقد يتعاكسان نحو هذا مالك ذهبا
وتنحتون من الجبال بيوتا ولله دره فارسا كذا مثل ابن هشام وقال وقولك
كرم زيد ضيفا اذا اردت الثناء على ضيف زيد بالكرم وان كان زيد هو الضيف
احتمل الحال والتميز والاحسن عند قصد التميز ادخال من عليه واختلف في نحو
بعد حبذا فقال الاخفش والفارسى والربعى حال مطلقا وابو عمرو بن العلاء تميز
مط وقيل الجامد تميز والمشتق حال وقيل الجامد تميز والمشتق ان اريد تقييد
المدح به كقوله يا حبذا المال مبذولا بلا سرف فحال والا فتميز نحو حبذا
راكبا زيد انتهى وذهب قوم الى ان فارسا ونحوه في لله دره فارسا منصوب
على الحال والمعنى التعجب منه في هذه الحالة ورد ابن الحاجب في امالى المفصل
تضعيفه بانه لا يخلو اما ان يكون حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم

اما المقيدة فلأن قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما
تريد به مدحه مط بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق
وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة ايضا غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرطها ان
يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التى قبلها وانت ههنا لو قلت لله
دره لكان محتملا للفروسية وغيرها فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المقيدة
والحال المؤكدة واذا بطلتا ثبت التميز انتهى اقول لا يخفى عليك ما فيما
ابطل به القسم الاول لان عدم ارادة المدح في حال الفروسية اول الكلام
وما ذكره في المثال الذى اورده دليلا على ذلك يتجه عليه انه ان اراد بقوله
وان لم يكتب وان لم يكتب في حالة انك تقول هذا الكلام فايصاله الى
ما هو في صدده اول الكلام لصحا ضرورة انه لا يلزم من التكلم بهذا
الكلام في حالة عدم كتابته ان لا يكون كاتبا حال المقيدة اذ المعنى لله
دره في حالة كتابته وان اراد به انه لم يكتب اصلا اى لم يتعلم الكتابة
ففي صحة هذا المثال والحالة هذه نظر لان ان يكون من السماعيات
وما اظنه منها وقوله وكذلك لله دره عالما اظهر فسادا منه لانه ان اراد
منه نظير الثانى فيرد عليه ما ورد عليه وان اراد نظير الاول يرد عليه
مضافا الى ما يرد عليه ظاهرا ما ورد عليه ان العلم من الملكات الراسخة
لا يتصف به العالم في حالة دون اخرى وقال الرضى وانا لا ادرى
بينهما فرقا لان معنى التميز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في حال
فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال

فروسية ونصرتهم بمن في الله درك من فارس حليل على انه تمييز وكذا قولهم
عز من قائل **التاسع** ان الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو ولّى مدبرا فتبسم
ضاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك قال ابن هشام
فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور
واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين قال الدماميني لا نم ان شهرا مؤكد لما
فهم من ان عدة الشهور ولا مبين لاثني عشر اما الاول فواضح واما الثاني فلانه قد
فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثنا عشر ان الاثني عشر شهور فيكون التمييز الواقع
في هذه الصورة بعد العدد الذي علم نوعه مؤكدا لا مبينا كما في قولك الرجال الذي
عندي عشرون رجلا قال الشمني ليس الاول بواضح لان عدة الشهور يفهم منه
الشهر من غير شك فيكون شهرا مؤكدا لما فهم من ان عدة الشهور واما الثاني فلان
العامل في التمييز المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك
التمييز بالنسبة الى نفس المميز مبينا وان كان بالنسبة الى انه اخبر به عن عدة
الشهور مؤكدا اقول قد اقر بكونه مؤكدا من وجه وهذا خلاف مقصود ابن
هشام وعين ما رده به الدماميني فاين الجواب عنه ثم قال ابن هشام و
اما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود يعني اجازة المبرد
وابن السراج والفارسي وابن مالك الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز والرد
هو مذهب سيبويه ووجهه ان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى
التمييز واستدل ابن مالك على الجواز بالقياس والسماع اما الاول فهو ان
التمييز قد ورد مؤكدا لا لرفع الابهام كقول ابي طالب ولقد علمت بان دين

محمد من خير اديان البرية دينا فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر وروده للتاكيد
لكنه لا لرفع الابهام واما الثاني فاستند فيه الى شواهد من كلام العرب
منها قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا قال ابن هشام
واما قوله تزود البيت فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود
او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت
تقدم فصار حالا واما قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية
نطقا او بايماء ففتاة حال مؤكدة انتهى **تعليم** لما كان وضع التمييز
لرفع الابهام فالذي يرفعه عندنا اما ذات او نسبة والغالب في الاول ان
يرفع الابهام عن مفرد مقدار وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره وهو
اما في ضمن العدد نحو عشرون درهما وسيأتي الكلام فيه في بابه واما في ضمن
غيره كالوزن نحو رطل زيتا والكيل نحو قفيزان برا والذراع نحو ذراع ثوبا
والمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا وغير ذلك ولا بد ان يتم اما بالتنوين كما
في الاول او النون كما في الثاني او الاضافة كما في الاخيرة ومعنى تمامه بها ان يكون
على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة معها قالوا اذا تم الاسم بهذه
الاشياء شابه الفعل اذا تم بفاعله وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده
المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه
ذلك الاسم التام لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام
الفاعل لكونها في اخر الاسم كما ان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم الجامد وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لكن

لا ينتصب التمييز عنه فلا تقول عندي الراقود خلًّا قال الرضي وقد يكون الاسم في نفسه
تامًّا لا بشيء آخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما
الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له
رجلًا ويا لها قصة وحسبك به رجلًا ويا لك ليلًا ولله دره رجلًا اذا كان الضمير مبهمًا والثاني
اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلًا فيمن قال انه تمييز لا حال وكذا في نحو
حبذا زيد رجلًا والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما
للفعل التام بفاعله وتمييز العدد اما ان يكون جنسًا وهو ما يقع لفظ الواحد
المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل
وفرس او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب
افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربًا او تمرًا والثاني
يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع
والثاني لبيان عدد الآحاد ولا يجوز ان تقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة
نوع او تقول عشرون ضروبًا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد
لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيء في بابها وان كان مميز عدد وليس بجنس
وجب افراده نحو عشرون رجلًا او درهمًا والذي من غير العدد ان كان جنسًا
وقصدت الانواع فثنّ ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا
فافرد نحو عندي مثله تمرًا او تمرين او تمورًا وان كان جنسًا ولم يقصد الانواع
فالافراد واجب نحو مثله تمرًا وان لم يكن جنسًا طابقت به ما يقصد مفردًا كان
او مثنى او مجموعًا كقولك مثله رجلًا او رجلين او رجالًا فقول ابن الحاجب في الكافية

فيفرد ان كان جنسًا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ليس بصحيح ثم ان كان
المميز المقدار تامًّا بالتنوين الظاهرة او بنون التثنية جازت اضافته الى التمييز اضافة
بيانية ايثارًا للتخفيف مع حصول الغرض نحو رطل زيت ومنوا سمن وان تم بنون الجمع
او بالاضافة فلا تجوز اما في الاول فلانه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشريك وعشري
رمضان فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس في بعض الصور فلا يعلم في نحو المثال الثاني
ان المراد عشرون رمضان او اليوم العشرون من رمضان وعدم الاضافة في غير صورة
لزوم الالتباس لاطراد الباب وتجوز فيه على قلة نحو قولهم في حسنون وجهًا حسنو وجه ليس من
هذا القبيل لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا في قولك ممتلئ ماءً
وملآن ماءً وانا اكثر مالًا فليس التمييز فيها منتصبًا عن التنوين الظاهر والمقدر ونون
التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيها عن النسبة كما في امتلأ الاناء ماءً قال الرضي
واما في الثاني فلعدم جواز اضافة المضاف الا مع حرف العطف وان اضيف مع
حذف المضاف اليه كان تقول في نحو عندي مثل زيد رجلًا مثل رجل فسد المعنى لان
المراد فيه عندي رجل لا عندي شيء مثل رجل هذا وقد يرفع هذا القسم
من التمييز الابهام عن غير مقدار مثل خاتم حديدًا والجر فيه اكثر لحصول الغرض مع الخفة
ولقصوره عن المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بمشابهتها
واما التمييز عن النسبة فيريدون به التمييز عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لا
النسبة لا ابهام فيها لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها
يستلزم رفعه عنه قالوا عن نسبة مقتصرًا عليها تنبيهًا على ان مقابلة تمام في هذا القسم لما
في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة قال الرضي اذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة

قلنا في كم زيد رجلا كم شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا فالذات
المقدرة هي شيء المنسوب اليه كم وطاب فاذا اظهرت صار زيد في الاول بدلا منه وفي الثاني
مضافا اليه شيء ورجلا تمييز لشيء المقدر وكذا نفسا وفي التوضيح انك اذا قلت كم زيد
كان هناك ابهام فان الكاف من زيد ما ذا هو رجولية او علم او غيرهما فاذا قلت
رجلا كان المقصود رجولية وعلى هذا ينبغي ان يضاف شيء الى زيد فيقال كم شيء زيد
رجلا والنسبة التي ورد التمييز عنها اما في جملة او ما ضاهاها من اسم الفاعل
مع مرفوعه نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة
معه نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا والمصدر نحو اعجبني طيبه
ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا ونحوه او في اضافة نحو اعجبني طيبه
نفسا كذا ذكره ابن الحاجب وغيره وادخله الرضي في شبه الجملة كما ذكرنا **اشارة**
الصفة في نحو لله دره فارسا تحتمل التمييز والحال ~~وتحقيق الكلام فيه في بحث الحال~~
تقويم لا يتقدم التمييز على عامله ان كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا
كذلك نحو ما احسنه رجلا قال الازهري لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف
في معموله بتقديمه عليه ووجهه ان عامله الجامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة
ضعيفة فلا يقوى ان يعمل فيما قبله وقيل لانه متمم البيان فلا يقدم قبل الاجمال وفيه نظر وهذا
مذهب غير الكسائي والمازني والمبرد فانهم جوزوه نظرا الى قوة العامل واما الفعل
المتصرف فجعل ابن الحاجب الاصح فيه عدم التقدم وابن مالك في النظم التقدم نادرا
وعلى وفقه ابن هشام في التوضيح ونسب لسيبويه والجمهور عدم الجواز لان الغالب
في التمييز المنصوب بفعل متصرف ان يكون فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه

الى غيره بقصد

الى غيره بقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاخلال بالاصل
وعن الفارسي لان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه
ونسب الى ابن خروف استحسانه وما تمسك به مجوز التقديم من قول شاعر من بني طي لا حجة
فيه لاحتماله غير المقصود لغة قال الازهري واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان
العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد وهذا يرد ما ذكر عن الفارسي **اعلام** يجوز
جر التمييز بمن نحو رطل من زيت لا ندع معناها لجواز اظهارها واختلف في معناها
فقيل للتبعيض وعن الشلوبين انها زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض وقد يعتبر كونها زائدة
بناء في كونها لهذا المعنى ولا يصح القول بزيادتها عند من يشترط لها تقدم نفي او نهي او استفهام
بهل او شرط عند الفارسي الا في المثال الذي كان كذلك والا عند من لا يشترطها كالاخفش و
الكوفيين وعندي جواز كونها للتبعيض ولبيان الجنس وان انكر قوم مجيئها للاخير لا نعلم هذا المذهب
لا ينبغي الذهاب اليه والامثلة التي حولوها فيها الى غيره الحق فيها خلافه ويمتنع جره
بمن في مسائل **احدها** تمييز العدد كعشرين درهما **الثانية** التمييز المحول عن
المفعول كغرست الارض شجرا ومنه ما احسن زيدا ادبا فان الاصل ما احسن ادب
زيد بخلاف ما احسنه رجلا فلا يصح ما احسن رجل زيد مع ان المراد بالرجل نفس
زيد كذا ذكره ابن هشام في التوضيح والازهري في التصريح واعترض عليه بان اصله ما احسن
رجلا زيدا فرجلا مفعول بدون زيد بيان وليس من شرط التحويل ان يعقد التمييز في الاصل مضافا
الى الاسم الذي انتصب عنه حتى يمتنع ذلك في المثال بل تارة يضاف اذا كان التمييز متعلقا
بالاسم كطاب زيد علما وتارة لا يضاف بل يجعل الاسم بيانا للمميز اذا كان عينه
كما في المثال فيكون التمييز فيه محققا نسب ذلك الى الرضي وكان ابا الترضا كون التمييز

مضافاً الى الاسم الذي انتصب عنه ويتوجه عليها انه اذا لم يكن رجلا تميزاً محولاً عن المفعول
ومعلوم انه ليس محولاً عن الفاعل وقد احصل النسبة في التميز عنها في نسبة الفعل الى الفاعل على
كلا في اشتعل الرأس شيبا ونسبته الى المفعول كلا في نحو فجرنا الارض عيونا فاي نسبة
هذه النسبة وقد يوجه انه محول عن المفعول اي ما احسن رجوليته **الثالث** ما كان
فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل كطاب زيد نفسا او محولا عن مبتدء نحو زيد
اكثر مالا وارد على الاول نحو كرم زيد رجلا فان اصله كرم رجل زيد فرجل فاعل وزيد
بيان له ثم اخر رجل ونصب تميزا ويجوز جره بمن اذ كل تميز كان عين الاسم الذي انتصب
عنه يجوز جره بها هذا وانما امتنع دخول من في المسائل المذكورة قال الرضي
لان وضع من البيانية ان يفسر بها ويصحح بها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها
عليه نحو من اساور من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد دالا
على متعدد والتميز على مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول لان التميز مفسر للنسبة
لا للفظ المذكور وجاز دخولها في غير ذلك لان التميز نفس المميز في المعنى انتهى
اقول يرد على تعليله الاول في العدد ان مميز المائة والالف ومثناهما وجمعه
مجرور بالاضافة مفرد ومن المعلوم ان تلك الاضافة بمعنى من فكيف صح دخول
من هنالك ولم يصح ههنا مع ان المائة والالف يدلان على متعدد والتميز
المفرد على مفرد فليتأمل **القسم الثامن** المشتغل عنه العامل
وهو وان لم يلزمه النصب كغيره من بعض المتعلقات فكان المناسب ان
لا يذكروا مثاله في عداد المنصوبات الا ان ديدنهم جرى بذلك والامر فيه
سهل والمناسب ما فعله بعض الفضلاء من ترتيب اقسام ثلثة للمعمول حاصلة من
اختصاصه باعراب واحد واشتراكه بين اعرابين وحقيقة هذا القسم ان يشتغل عامل
فعلا او شبهه عن العمل في اسم مقدم عليه بنصب ضميره على المفعولية او بنصب متعلق ضميره
ولولا ذلك لعمل في ذلك الاسم واحترزنا بتقييد النصب بالمفعولية عن نحو ازيدا كنت اياه
وبانتصاب الضمير ومتعلقه عن نحو زيدا ضربت وبتقييد الاشتغال بالنصب عن نحو
زيد ذهب به ونحو زيد قام وزيد قائم لان الفعل وشبهه لا يعملان الرفع فيما قبلهما
حتى يوجد اشتغال عنه بضميره وزاد جماعة قيد لو سلط العامل ومناسبه على الاسم السابق
عليه لنصبه وذلك مثل زيدا اكرمته وزيدا ضربت اخاه فيقدر في الاول مثل المذكور
وفي الثاني ما يناسبه كاهنت وحقيقة الحال انه متى امكن تقدير مثل المذكور وجب
او اختير على خلاف وان لم يمكن لمانع صناعي كما في زيدا مررت به او معنوي كما
في زيدا ضربت اخاه اذ تقدير المذكور في الاول يقتضي تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني
ضرب زيد وهو خلاف الواقع فيقدر هنا ما يناسب المذكور ففي الاول جاوزت
وفي الثاني اهنت لان ضرب اخي زيد يقتضي اهانة زيد وفائدة هذا القيد
الاحتراز عن ان يتوسط بين الاسم والعامل كلمة واجبة التصدر كحروف الاستفهام نحو
زيد هل ضربته واضربته لانه لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله
قال الرضي وهذا القيد غير محتاج اليه مع قولهم مشتغل عنه بضميره لان معناه
انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله فلم يبق الا النصب
فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره
لنصبه انتهى والتعلق يكون من وجوه كثيرة عديدة نحو كونه مضافا الى ذلك

الضمير نحو زيداً ضربت غلامه ومنه نحو زيداً ضربت عمراً واخاه لان الفعل مشتغل بملابس
المضاف لكن بواسطة العطف بالواو لانها لمطلق الجمع فالاسمان او الاسماء معها
بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير بخلاف الفاء وثم او موصوفاً بعامل ذلك الضمير او موصولاً
له نحو زيداً ضربت رجلاً يحبه وزيداً ضربت الذي يحبه او كان ما عطف عليه
موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيداً لقيت عمراً ورجلاً يضربه وزيداً لقيت
عمراً والذي يضربه ولو كان المتبوع غير ذلك كما اذا قلت زيداً ضربت عمراً اخاه
جازت المسئلة ان قدر التابع بياناً او بدلاً وبنيت على ان عامل البدل هو
عامل المبدل منه كذا ذكر الدماميني وجعله ابن عقيل في شرح التسهيل عطف بيان
قال فان جعلت اخاه بدلاً امتنع لخلو جملة الخبر عن الرابط لكون البدل على
نية تكرار العامل انتهى يعني في صورة الرفع **احكام** للاسم المقدم خمس حالات
من الاعراب فيجب نصبه بعامل مقدر يفسره المشتغل اذا تلى ما لا يتلوه الا فعل
كادوات التحضيض نحو هلا زيداً اكرمته والشرط نحو ان زيداً لقيته فاكرمه
ولو عمراً لقيته فاهنه قال الرضي وغيره المراد بادوات الشرط هنا ان ولو واما
وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها لان النصب في اخويها انما
وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطه فعل لازم واجب الحذف غير مفسر
بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء ونسب الى الاخفش
والكوفيين جواز دخول ان الشرطية على الجملتين فاذن لا يتمشى وجوب النصب
بعدها لكن لا يخفى عليك انه لا يمكن لهم انكار ان تقدير نحو ان زيداً لقيته
فاكرمه ان لقيت زيداً فيكون مما نحن فيه ويجب رفع الاسم المقدم بالابتداء

اذا تلا

اذا تلى ما لا يتلوه الا الاسم كاذا الفجائية على احد الاقوال فيها واختاره ابن هشام
في المغني في آخر الكلام على قد والقول الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية
والثالث الفرق بين ان تقترن الفعلية بقد فيجوز دخولها عليها وان لا تقترن
بها فيمتنع نسب ذلك الى ابي الحسن واختار ابن عصفور متابعته قال ابن هشام
ووجد عندي ان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين
اذا الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ
لا تقترن الشرطية بها انتهى وصرح ابن الحاجب في باب الظروف من
الكافية او الايضاح بلزوم المبتدء بعد اذا هذه فاقتضى عدم جواز النصب
اصلا وحكم في كليهما باختيار الرفع بعدها فاقتضى جواز النصب مرجوحاً و
التناقض بينهما ظاهر واجيب بان المراد بلزوم المبتدء غلبة وقوعه بعدها
فلا ينافي عدم وجوب الرفع وبان المراد لزوم الاسمية في غير باب الاضمار
على شريطة التفسير لوجود النصب هنا وفي كليهما ضعف قال الرضي لم يذكر
جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل
مشتغلاً بمجرور به تحقق فاعلية الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو السوط
ضرب به زيد لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرتفع وقد تقرر
انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب قال وهذا
الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلاً بمنصوب
محلاً بلى ما بعد اذا الفجائية المفاجاة واجب الرفع في نحو خرجت فاذا
زيد يضربه عمرو انتهى وذكر المحقق البهائي ره في صمدية مما يجب فيه الرفع

ما لو فصل بين الاسم وبين العامل بما له الصدر نحو زيد هل ضربته ويظهر منه
ان نحو هذا المثال من باب الاشتغال وهذا غفلة منه اذ قد عرفت انه ليس منه
ولذا اخرجوه من حده ويترجح نصبا اذا تلى همزة او وقوع الفعل نحو ازيدا
ضربته لاولوية الاستفهام بالفعل ان قلت هذا لا يقتضي النصب لجواز تقدير فعل
بني للمجهول قلنا ان الاصل موافقة المفسر للمفسر وكذا نحو هل زيدا ضربته
وان استقبح النحاة الا ان النصب فيه احسن القبح قيل وليس كذا نحو اتيم
ضربته لان المختار فيه هو الرفع كما في زيد ضربته ~~واذا وقع بعد اذا الشرطية~~
~~نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية وعليه يجب النصب~~
~~فيه ونسب الى الكوفيين انها كان في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة~~
~~الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ والى سيبويه والاخفش موافقتهم~~
~~في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها على ضعف والاكثر عندهما كونها فعلية~~
~~فعلية سواء كان الفعل ظاهرا نحو اذا جاء نصر الله او مقدرا نحو اذا السماء~~
~~انشقت~~ وعن الاخفش ان اخوات الهمزة كالهمزة في ترجيح النصب نحو اتيم
زيدا ضربته وعن ابن الطراوة انه ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب
نحو ازيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول فالاستفهام عن تعيينه
وحروف النفي كحروف الاستفهام فيه الا من لا وما وان لان النفي في الحقيقة لمضمون
الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه
الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم
زيدا تضربه كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان لجزمها للفعلين واما

ليس فمن قال انه حرف فليس لها من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع
بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته واذا وقع بعد اذا الشرطية
نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية وعليه
يجب النصب فيه ونسب الى الكوفيين انها كان في وقوع الجملتين بعدها
الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ والى سيبويه
والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها على ضعف
والاكثر عندهما كونها فعلية سواء كان الفعل ظاهرا نحو اذا جاء نصر الله او مقدرا
نحو اذا السماء انشقت وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل
اولى كالنفي والاستفهام ولم يوجباها لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو
ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى كذا ذكر واذا حصل بنصبه
تناسب الجملتين في الفعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته ومن محسنات
الوصل تناسبهما في الاسمية والفعلية وتناسب الفعليين في المضي والمضارعة
وما شاكل ذلك لكونهما شرطين قيل ان في الرفع تخلصا من تقدير العامل
فلكل مرجح فكان ينبغي التساوي لا ارجحية النصب واجيب بان مراعاة
التشاكل اقوى مما ذكر وافاد العليمي الحمصي في حاشيته على التصريح ان
هذه الصورة ليست على اطلاقها فان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس
مستحسن اذا اريد التجدد في احديهما والثبوت في الاخرى قال الله تعالى
سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون قال صاحب المفتاح سواء عليكم

اادعوتم الدعوة ام انتم عليكم صممتكم فينبغي ان يختار النصب اذا اريد
التجدد منها والرفع اذا اريد الاستمرار منها وكذا النصب مختار اذا اريد مجرد
نسبة الخبر الى المخبر عنه من غير تعرض للتجدد والثبوت لرعاية المناسبة
اللفظية وهذا كله اذا لم يوجد ما يرجح الرفع او يوجبه انتهى كلامه فائدة
جرت عادتهم في هذا المقام بان يذكروا العطف على الفعل من المرجحات
بالنسبة الى المعطوفة ولم يذكروا امثال ذلك بالنسبة الى المعطوف عليها في
نحو زيدا اكرمته وضربت عمرا ولا فرق نبه عليه ابن هشام في المغني ثم
جواز هذا المثال مبني على جواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس مطلقا
وهو المفهوم من اقوال النحويين في هذا الباب وفيه قولان آخران احدهما
المنع مطلقا حكي عن ابن جني وحكاه عبد اللطيف البغدادي في شرح
ابن بابشاذ على ما ذكره الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص والآخر
انه يجوز في الواو فقط نقل ذلك ابو الفتح عن شيخه ابي علي الفارسي في سر
الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء في خرجت فاذا الاسد حاضر
عاطفة ووجهه على ما قيل النظر الى اصالة الواو في العطف واضعف
الثلاثة القول الثاني يشهد به تتبع التراكيب العربية نحو قوله جل شانه
سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون واذا كان العامل فعل طلب نحو زيدا
اضربه فيكر ولو كان الامر بصيغة الخبر وكذا النهي نحو عمرا لا تهنه
والدعاء خيرا او شرا ولو كان بصيغة الخبر المقابل للانشاء نحو اللهم عبدك

ارحم زيدا

في الدخول انه لا [illegible] في الامر والدعاء

ارحمه وزيدا غفر الله له وغير ذلك والنصب فيه بفعل محذوف من لفظ الفعل في
الثلاثة الاول ومن معناه في الرابع لقصوره والتقدير اضرب زيدا ولا تهن
عمرا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما رجح النصب فيها على الرفع
لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليها اولى قيل ولانه يلزم في الرفع
الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يحتمل الصدق والكذب ونوقش فيه بان الخبر
المحتمل لما ذكر هو ما يقابل الانشاء اي الكلام الخبري لا خبر المبتدأ وعولي علي
كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملتي الامر والنهي حتى مر بي قوله
ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما واذا وقع
الاسم بعد حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط
فلا يليها في الغالب الا الفعل هذا اذا لم تقترن بما فان اقترنت بها
صارت اداة شرط واختصت بالفعل كذا عن ابن الناظم قال الازهري
وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الاسماء
قال ونوزع سيبويه في اذا لانها عنده مختصة بالافعال واذا خيف من لبس
المفسر بالصفة مثلا اذا اردت ان تخبر ان كل واحد من مماليك اشتريته
بعشرين دينارا ولد وانك لم تملك احدا منهم الا بشرائك بهذا الثمن فقلت
كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود
لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت
فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم
مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد

وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين ورفعه
اذن مطرف لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول
اذ ربما يكون ذلك على الوجه الثاني منهم من شراه لك غيرك بعشرين او باقل
منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك
وكل هذا خلاف المقصود وانما لم يتوهم خلافه مع النصب لان الصفة لا تعمل في
الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا والمشهور في هذا المقام التمثيل بقوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا له
فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت او شرا
واحتمل ان يكون صفة لشيء ويقدر خبر لكل والتخصيص بالصفة يفهم ان ما
لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر ويشعر ذلك بان المخلوقية التي لا تكون
منسوبة له تعالى لا تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره جل شانه قال الرضي
وهذا المثال لا يتفاوت فيه المعنى سواء جعلت الفعل خبرا او صفة
وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كلا او رفعته وذلك
ان قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء
لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية ويقع على كل واحد منها
اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان
معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فمعنى كل شيء خلقناه بقدر برفع
كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه
صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الآية

مختص بالمخلوقات

مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع
التقدير الثاني انتهى ولقائل ان يقول اذا جعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق
متصف بانه مخلوقنا كائن بقدر وعلى هذا لا يمتنع نظرا الى هذا المعنى ان تكون هناك
مخلوقات غير متصفة بتلك الصفة فلا يندرج تحت الحكم واما اذا جعلناه خبرا
او نصبنا كل شيء فلا مجال لهذا الاحتمال نظرا الى نفس المعنى المفهوم من الكلام فقد تخالف
المعنيان قطعا وهذا مما لا شبهة فيه دقق النظر حتى تفهم المرام واقطعه عما يفهم من
خارج الكلام **ومن** المقامات ما يختار فيه النصب غير ما ذكر والتفصيل
يورث التطويل **ويستوي الرفع والنصب** اذا لم تفت
المناسبة المطلوبة في العطف على التقديرين نحو زيد قام وعمرا اكرمته فان رفعت
المعطوف فالعطف على الجملة الاسمية التي هي الكبرى وتناسبت الجملتان في كونهما
اسميتين وان نصبته فهو على الفعلية التي هي الصغرى والتناسب حاصل بكونهما فعليتين
فالمختار في الصورة الاولى هو الرفع مع جواز النصب وفي الثانية هو النصب مع جواز
الرفع قال الرضي فان قيل بل الرفع اولى للسلامة عن الحذف والتقدير وعن
بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية انتهى ونسب الحاجب على
ترجيح الرفع قيل وهو مقتضى قول ابن الشجري ان اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل اولى
من اعتبار الفعل والمثال المذكور اورده سيبويه وعن ابي حيان عن بعض انه لم
يصرح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولي وهل الاولى العطف
على الصغرى او على الكبرى خلاف في ذلك والاولوية في اي جهة كانت لا تنافي
التساوي كما لا يخفى ويجوز العطف على الكبرى رفعت او نصبت على القول الجائز

يكتب والفاعلية في نحو ان امرؤ هلك ويترجح الاول في نحو زيد قام عند المبرد والثاني في نحو ابشر
يهدوننا ويستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد والحمد لله رب العالمين القسم
التاسع المنادى من ناديته نداء بالمد والكسر كسر النون ويجيء ضمها وهو
بانه المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو قالوا قيل الطلب لاخراج المندوب
لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله والقيد الثاني للاحتراز عن زيد في قولك اطلب
اقبال زيد وبعضهم يرى ان طلب الاقبال خارج عن النداء الذي هو صوت
تهتف به ولكنه يلزمه قال ابن الحاجب ان الزمخشري لم يحده لاشكاله وذلك لانه ان
حده باعتبار المعنى ورد عليه قول القائل مخاطبه معك وانت المراد بهذا الخطاب وما
اشبهه وان حده باعتبار اللفظ ورد عليه المندوب والمخصوص في قولك افعل كذا ايها
الرجل ونحن نفعل كذا ايها القوم اشهى وهذا صريح في ان المندوب ليس بمنادى
كذا المخصوص والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما
دخل عليه يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى
في الاعراب والبناء ويظهر ذلك من كلام سيبويه ايضا كما قال الحرف له المندوب منادى
على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول تعال فاني مشتاق اليك
وكذا المندوب المتوجع كواويلاه وواثبوراه وواحزناه اي احضر حتى يتعجب من فظاعتك
ويدل على كونه منادى قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا اي لا
تقول واثبوراه والمستغاث ايضا منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه ايضا دخله
معنى التعجب وكذا الذي عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص

عطف الفعلية على الاسمية والعطف على الصغرى كان على القول بالعكس في الرفع واورد
هيهنا وجوه الاول انه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدء والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدء ان يكون
فيها ضمير راجع الى المبتدء وليس في عمرا اكرمته ضمير راجع الى زيد الثاني انه يجب في المعطوف
جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز زيد اكرمت عمرا الثالث ونسب الى الاخفش انه
لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واجيب عن الاول بانا لا نسلم ان حكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا يرى رب شاة وسخلتها وربه باب سخلتها لكنه
نكرة وعن الثاني بانه لا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه الا يرى انك تقول
زيد لقيته وعمرا ولا يجوز ان تقول زيد لقيت عمرا وعن الثالث لرد ونسب الى ابي علي بانه لما
لم يظهر الاعراب في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واجاب السيرافي
عن الثلثة اعتذارا لسيبويه في ايراده المثال المذكور بانه لم يكن غرض سيبويه تصحيح المثال
بل غرضه تبيين جملة ذات وجهين معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال اليك
وهو بزيادة ضمير فيه نحو عمرا اكرمته في داره او لاجله ونحو ذلك وسكت سيبويه عن هذا
اعتمادا على علم السامع انه اذا كان خبر المبتدء جملة لا بد فيها من ضمير يرجع اليه فصحيح
المثال اذا اراده واعتذر به اليه باعذار اخر ايضا واسد الاعتراضات هو الاول
والجواب ما قاله السيرافي ويترجح الرفع في الاسم المشتغل عنه فيما عدا ما ذكر مما
ذكر في كتب القوم لاولوية عدم التقدير تتمة كما يجري الاشتغال في النصب
يجري في الرفع بان يكون الرفع على الابتداء او على الفاعلية باضمار فعل وثانيه فيه اقسام
الخمسة ذكره ابن مالك في التسهيل وغيره وغيره ايضا فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد

بكت [illegible]

والعارض غير معتدّ به فظهر انّ ما ذكره ابن الحاجب من عدم كون المندوب منادى تحكّم قيل
يمكن دفعه بانّ المندوب باب واحد كثر التعدّد على المستثنى فاستبعد جعله مجازًا
غير ملحق بالحقيقة **فائدة** قال بعض المطلوب توجه المنادى اليك بوجهه او بقلبه وفيه
انه يخرج منه نحو يا الله وما قيل من انّ نداءه تعالى مجاز لتشبيهه بمن له صلوح النداء غير متناء
فالاولى ان يوجّه المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول الاجابة كذا ذكره المحشي الهروي
واعترض عليه بانّ القرآن نزل على لسان العباد ولا باس بتنزيله تعالى منزلة من له صلوح
النداء بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة للنداء ان اريد بها انعام ما سئل فهو لا يستقيم
من نحو يا دعو مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد بها
التنبيه فهو لا يكون مطلوبًا منه تعالى **بسط وشرح** حروف النداء وفاقًا وخلافًا
ثمانية الهمزة وحدها وأي مقصورتين وممدودتين ويا وايا وهيا ووا **فالاول**
ينادى به القريب مسافة كقوله * افاطم مهلًا بعض هذا التدلل * والمعين لحمل النداء فيه على
القريب القريب وهو خطابه عقيب النداء لصاحبته فانّ مثله لا يصل الّا بين متخاطبين يكون قريبًا
احدهما من الآخر ونقل عن ابن الخباز وهو من شيخه انه للمتوسط وانّ الذي للقريب يا وحكم
خرق للاجماع النحاة على ما حكي من انّ الهمزة لنداء القريب وانّ نداء القريب ليس منحصرًا في يا
واجماعهم في الامور اللغوية معتبر لكنه وقع لبعض العلماء فيه نوع خروج وان نزّل القريب منزلة البعيد
كالساهي فله بقية الاحرف كما انها للبعيد الحقيقي ذكره في التوضيح والى هذا اشار ابن مالك بقوله
وللمنادى النّاء او كالناء يا * واي وا كذا ايا ثم هيا * ثم قال والهمز للداني **والثاني**
ينادى به البعيد خلافًا لصاحب المقرب **واما اي** فذكروا انه ينادى به القريب

كذا ذكروه وليس بمستقيم لاحتمال عدم التخاطب بل هو النظر بلا تخاطب حال العاشق نعم القرب المعنوي موجود وابن هو من قرب المسافة الا ان يحمل

او البعيد او

او البعيد او المتوسط على خلاف في ذلك قال * الم تسمعي اي عبد في رونق الضحى * بكاء حمامات
لهن هدير * قال الدماميني ليس في البيت ما يعين حال المنادى من قرب او بعد او توسط ورأيت
في الحاشية انّ تعيينه بحال العاشق مع معشوقه قربًا وبعدًا ووسطًا وما رايت في الكتب
الحاضرة عندي التفصيل بين مقصوره وممدوده بل ذكروها مطلقًا ويختلج ببالي انها للقريب
ممدودة لنداء البعيد كما يشهد به الذوق **والرابع** اعني يا موضوع لنداء البعيد حقيقة
او حكمًا وقد ينادى به القريب توكيدًا وهو رأي الزمخشري وذهب ابن الحاجب الى انها مشتركة
بين البعيد والقريب وعبارته يا ينادى بها القريب والبعيد والمراد بالاشتراك المعنوي ونسب الى
المبرد انه ذهب اليه ايضًا قال الرضي وما ذكره اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء
ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل واختار ابن المنير في تفسير قول الزمخشري ونسب الى
ابن برهان انها للبعيد والمتوسط ثم قال ابن المنير فان قلت فقد استعمل هذا الحرف
في الدعاء وقد علم انّ الله تعالى لا يجوز عليه السهو ولا الغفلة ولا البعد وانه اقرب
الى الداعي من حبل الوريد قلت قد استقل بنا به تساع صارت مؤذنة بتهمم
المتكلم بالمقصود الذي يأتي بعدها اعم من كون السامع غافلًا او حاضرًا واظهار
التهمم بالحاجة من قبيل الضراعة والالحاح المطلوب في الدعاء وقال الزمخشري
وقول الداعي يا رب ويا الله مع كونه تعالى اقرب اليه من حبل الوريد استقصار منه
لنفسه واستبعاد لها من مكان الزلفى قال ابن المنير وهو اقناعي فان الداعي
يقول في دعائه يا قريبًا غير بعيد وربما قال يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد
فاين هذا الكلام من الانتصاب في مقام البعد قال الشمني هذا الكلام من الداعي

غير مناف لاتصافه في مقام البعد ولا البعيد منه لان المراد استقصاره نفسه واستبعادها عما يقربه الى رضوان الله تعالى **فائدة** يا اكثر حروف النداء استعمالاً ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف اعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا المندوب الا بها او بوا **والخامس** لنداء القريب والبعيد كذا في الصحاح وليس كذلك ومثال ورودها للبعيد قوله

ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الى نسيمها **واما السادس** فظاهر كلام ابن هشام في المغني ان اصلها ايا قلبت همزتها هاء ومثل له بقوله فاصاخ يرجو ان يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا **واما السابع** فهي مختصة بباب الندبة نحو وا زيداه واجاز بعضهم استعمالها في النداء الحقيقي ومذهب سيبويه والجمهور على خلافه وهذا قيل وقد تستعمل في النداء المحض وهو قليل وهل هو اصل برأسها او واو هابدل من يا قولان والصحيح الاول **تعليم** يشترط كون المنادى اسماً مظهراً وياانت شاذ وظاهر ذكر ابن مالك اياه في عداد الكلمات التي قد يحذف منها حرف النداء انه مطرد حيث قال وغير مندوب وغير مضمر وما جاء مستغاثاً قد يعرى فاعلما ذكره في التصريح والمفهوم من البهجة خلافه حيث قال في شرح قوله هذا فلا يجوز حذفه من المضمر على ان نداءه شاذ انتهى ولا يخفى انه لا دلالة في البيت على الاطراد وعلله ابن الناظم بانه لو حذف حرف منه فانت الدلالة على النداء لان الدال عليه حرف النداء وتضمن المنادى معنى الخطاب فلو حذف الحرف من المنادى بقي الخطاب وهو فيه غير صالح للدلالة على ارادة النداء لان ولا دلالة عليه على الخطاب وصيغة لا تفارقه

بحال انتهى كلامه وقصره ابن عصفور على الشعر واختار ابو حيان انه لا ينادى البتة فالاقوال على ما ذكره في التصريح ثلثة وفي البهجة اثنان ومحل الخلاف ضمير المخاطب **تعليم** يشترط ايضاً خلو المنادى عن اللام لان النداء يفيد التعريف وال تفيده فلا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين ولان النداء للخطاب واللام للغيبة لانها انما تدخل للاشارة الى ما هو غير المتكلم والمخاطب ومن المعلوم ان الخطاب غير متوجه اليه فلو صح نداء ما فيه اللام لزم اجتماع خطاب وغيبة في اسم واحد وهو ممتنع كذا قيل ويجوز يا الله خاصة وعلل بعلتين كل واحدة منها جزء الاخرى احديهما لزوم اللام فيه الكلمة والاخرى كونها بدلاً عن المحذوف لان اصل الله الاله فحذفت الفاء التي هي الهمزة وجعلت الالف واللام عوضاً لاجماعهما بالدلالة استجازتهم قطع الهمزة في النداء ويعلل ايضاً بانه لو قيل يا ايها الله او يا هذا الله لا طلق لفظ لم يؤخذ فيه او لم يستقم له في المعنى ان يشير والى ما يستحيل عليه الاشارة في التحقيق ولو قيل يا لاه او يا اله لغير الاسم ولذا لو اما قصد به التعظيم واما مثل النجم والصعق فانه وان كانت اللام فيه لازمة للكلمة لكن ليست عوضاً من محذوف واما الناس فان اللام فيه عوض عن الفاء واصله اناس لكن لا تجتمعان الا في الشعر الا انها ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ويا التي في قول الشاعر من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ حيث ادخل يا على اللام التي لم يجتمع فيها اللزوم والعوضية لفقد الثاني هنا ويا الغلامان في قول الشاعر فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسباني شراً اشد ما قبله لانتفاء الامرين كليهما فيه فلا لزوم ولا عوضية **اعلم**

قد يحذف حرف النداء جوازا نحو يوسف اعرض عن هذا وهو يا دون غيرها من احرف النداء
لانها اعم واغلب في الاستعمال والحذف نوع من التصرف فينبغي ان يكون فيما اكثر دورا لا فيما
قل ولا يجوز حذفه في خمس صور **الاولى** اذا كان مقارنا مع اسم الجنس قاله ابن مالك
في الكافية وشرحها واجاز بعضهم الحذف وليس بشيء لان حذف حرف النداء لا يجوز الا اذا
كان المنادى مقبلا على المنادي ومتنبها لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة دون
النكرة والمراد باسم الجنس هنا ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل بالضم
او لا كيا رجلا بالنصب وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل
ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا وسواء قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه او لا كذا
ذكر فلا يحذف من نحو يا رجل لان اصلها يا ايها الرجل فحذفوا الالف واللام استغناء عنها
بيا وحذفوا اي لانهم ما اتوا بها الا وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام فبقي يا رجل فكرهوا
ان يحذفوا حرف النداء لئلا يلزم حذف اشياء كثيرة وكذا قولك يا زيد وشبهه لم يحذف لو حذف حرف
النداء كان المحذوف شيئا واحدا ولا يلزم من جواز حذفه حذف اشياء متعددة ومن
الناس من علل عدم الجواز في الاول والجواز في الثاني ببقاء الاول مبهما بخلاف الثاني
ولا يلزم من جواز الحذف في الموضع الذي يعلم المنادى جوازه في الموضع الذي لا يعلم
واورد على هذا قولهم هذا فان فيه تعريفا بالاشارة الى المقصود بالنداء فليجز كما جاز قولك
زيد واجيب عنه بانا قلنا ذلك لبقائه بعد الحذف مبهما وهذا كذلك ولذلك يسميه
النحويون مبهما وما ذاك الا لترجحه بين اشياء متعددة واعترض عليه بانا نجوز ان يقع
على هذا وان كان اقل تعريفا من قولك هذا لانه تردد بين المشار اليهم والعلم

جميعا ولان

جميعا وكان المنع اولى واما اصبح ليل فلجوه مثلا يضرب في شدة طلب الشيء وانما
لم يحذف من المنادى المتعجب لان حرف النداء عوض فلو حذف منه ظن بقاؤه
على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها وحرف النداء
اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب وانما
جاز حذفه من اي مع انه ايضا اسم جنس متعرف بالنداء لان المقصود من ندائه
وصفه وهو معرفة قبل النداء باللام الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا هذا من غير
ان تصفه هذا بذي اللام كما **الثانية** اذا كان مع المنادى المندوب لانه
منادى مجازا ولا يقصد فيه حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض
فلما نقل عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيه مجازا لزم ذكر حرف النداء
فيه تنبيها على الحقيقة المنقول هو عنها كذا ذكر الزمخشري وقيل لانه حذف الالف
من آخر المندوب جائز فلو جاز حذف العلامة من الاول لزم ابطال الغرض
والمحاء امارة اظهار التفجع وليس بشيء اذ يتوجه عليه ان يرد ان غاية ما يرشد
هو اليه عدم جواز اجتماع الحذفين واما عدم جواز حذف الاول مع بقاء
الثاني فلا يرشد اليه وقيل لان المطلوب في المندوب مد الصوت والحذف
ينافيه وقيل غير ذلك **الثالثة** اذا كان مع المنادى المستغاث
جريا على المبالغة في تنبيهه باظهار حرفه لكون المستغاث له مما يهم امره
ويعتني بشانه وقيل لان علامته حرف النداء واللام المفتوحة فلا يجوز
ابطالها ولان لام الله حرف جر ولا بد له من فعل وحرف النداء قائم مقام
الفعل فلا يسوغ المفارقة وقيل لان المطلوب فيه ليكه مد الصوت والحذف

بنا فيه **الرابعة** اذا كان مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء كذا ذكر وقيل لان اسم الاشارة كاسم الجنس في الابهام فجرى مجراه و قال الثعالبي في المنزل الثاني لان اصله ان ينادى باى حال الوصلة مثل يا ايهذا هنا واجتماع التعريفين فحذفوا الوصلة اما لانهم راوا التعريفين مختلفين فلم يستكرهوا اجتماعهما او لانهم قدروا تعريف الاشارة منفيا كما نقله بعضهم انتفاء تعريف الكلمة العلمية في نحو يا زيد فبقي يا هذا فلو حذف الحرف حصل الاجحاف انتهى كلامه وهذا عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اى يا هؤلاء والاية متاول على ان انتم مبتدا وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال

الخامسة اذا كان مع لفظ الجلالة مع عدم تعويض الميم المشددة في آخره عن حرف النداء لعين ما نقلناه عن الثعالبي في الصورة السابقة وقيل لان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون للدليل فان وجدت الميم في آخره لزم الحذف لانها في اللهم عوض عن يا عند البصريين فان اصلها يا الله عندهم وشددت الميم لانها عوض عن حرفين وفتحت الثانية منها لخفتها ثم اخرت الميم تبركا باسمه تعالى اقول لما كان المحذوف حرفين وعوض منها بحرفين متجانسين يلزم ان الادغام لم يكن بد من تاخير الميم والا لم يكن التلفظ ممكنا الا باتيان لفظ قبله

ولا داعي له فلذلك التزم حذف حرف النداء منه فرارا من الجمع بين العوض و المعوض عنه وقوله: انى اذا ما حدث الما: اقول يا اللهم يا اللهما: شاذ من وجهين اجتماع يا والميم ووصل الهمزة مع مباشرة يا او محمول على الضرورة مع كونه مجهولا وزعم الكوفيون ان اصل اللهم يا الله امنا بخير ثم كثر دورانه فخفف كما في ايش بفعل وعموا صباحا اى اى شيء وانعموا وهو بعيد جدا لانه يستلزم جواز الجمع في السعة وان يوح اللهم واغفره بتوسط العاطف لان الدعاء قد حصل بقوله اللهم وقوله اغفر دعاء ثان والاحسن عطف الجملة على الجملة وقد اطبقوا عن آخرهم على ترك العاطف **فائدة** في جواز وصف اللهم خلاف فجعله سيبويه لما كان مخصوصا بالنداء مثل يا هناه وجوز قوم وصفه كما يوصف يا الله واستدلوا بمثل قل اللهم فاطر السموات وحمله سيبويه على نداء ثان او على البدل **تتمة** يجوز حذف حرف النداء من العلم والمضاف الى اى معرفة كانت والموصولات واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وتقول عند الدلال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اى يلزمه جواز الحذف في نحو يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع شذوذه وعدل من ليس بجائز **ورد** المنادى المفرد المعرفة ما ليس مضافا ولا شبيها به وكان معينا سواء كان معرفة قبل النداء كزيد في قولك يا زيد واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه ابن مالك وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي وعلى التقديرين لا يلزم في يا زيد اجتماع التعريفين لان الممتنع اجتماع

الى التعريف لا يوجب يلزم من ذلك الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة
الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل الدخول مختلف وبرة الشيخ بنداء اسم الله
تعالى واسم الاشارة فانه لا يمكن سلب تعريفه لكونه لا يقبلان التنكير وكان التعريف عارضا
في الذي بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا واليه ذهب ابن مالك وقيل
تعريفه بال محذوفة ونابت يا عنها **بسط وشرح** المنادى المفرد المعرفة على المعنى
التي ذكرت يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف لو كان معربا على سبيل الفرض او في غير
صورة النداء نحو يا زيد ويا رجلان وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وذكر بعضهم
في هذا المقام انه يبنى على الضم وما ذكرناه اعم منه فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج
منه ومن الكسائي ان المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية
قيل لا يعني ان التجرد منها فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ بل المراد انه لم يكن
فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ولو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم
اذا احذف الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا
بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه
عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف والطويل لطوله ولان المنصوبات
في كلام العرب اكثر من مرفوع او منصوب بلا عامل ومن الفراء ان اصل
يا زيد يا زيدا ليكون منادى بين الصوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات
فبني على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيدا فحركته عنده ليست
نصبا قال الرضي ولا ادري ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجري

المضاف مجراها في كونه منصوبا **هذا** وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لكاف الخطاب الحرفية وذلك لان يا زيد مثلا بمثابة ادعوك
او اناديك لانه مخاطب ووضع المخاطب ان يكون بضمير الخطاب الا ترى الى قول بعض العرب في
اياك حيث وقع لفظ المضمر المخاطب محلا حيث كان المعنى عليه فقد قيل انما اراد يا هذا
اياك فلما عدلوا عن ذلك المعنى الى الظاهر كان وضعا لا موضع المضمر وانما عدل اليه لان
المخاطب قد يكون بعيدا فاذا قال يا انت ويا اياك لم يعلم انه يعنيه واذا ذكره باسمه علم
انه يقصده ولئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب والمدعو فالمنادى المفرد
المعرفة مشابه لكاف ادعوك افرادا وتعريفا وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى و
الكافان مبنيان لان الاول ضمير والثاني حرف اذ لو كان اسما لصح اضافة ذا اليه
لم يصح لعدم صحة قولك ذا زيد بالاضافة لما فيه من اجتماع التعريفين بالاشارة والاضافة وانما
احتيج الى اعتبار المشابهة الثانية لما علمت انه لا بد في بناء الاسم من المشابهة بالحرف او
الفعل ولا يكفي فيه المشابهة للاسم المبني فان قلت مشابه المشابه للشيء لا يلزم ان يكون مشابها
لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة هيهنا بمعنى المناسبة والمناسب للشيء
مناسب لذلك الشيء قطعا ولو بالواسطة ولو سلم فنقول المقصود من ذلك التشبيه تغليب جهة
الالحاد وتقليل ما به الامتياز وجعله كانه هو الكاف الاسمية فاذا ثبت كونه كاف اسمية حكما
وهي مبنية لزم بناؤه هذا مذهب الفارسي وجماعة من البصريين ومذهب سيبويه ان
المنادى بني اجراء له مجرى الاصوات يعني انه بني لاختلاطه بالحرف فصار كالصوت الذي
يصوت به للبهيمة لما اراد منها نحو عدس وقال بعض المحشين يمكن ان يكون لجعل علة البناء

عروض الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب كالضمير
للمخاطب فبني لذلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان تحققت في العلم لكن لم يعتبر فقدانه لطرد
للباب انتهى وانما بني على الحركة اعلاما بان بنائه غير اصلي وعلى الضم لطروق سبب ايجاب البناء
وهو مناسبة ما لا يمكن له من الاعراب وهو شبهه بالمضمر قال ابن الحاجب في شرح المفصل
وقال الرضي رحمه الله بني على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قومِ ويا قومنا وحركة المبني
نحو يا قومُ كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك وقبل انتهى والضم مقدر في المنقوص والمقصور
نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف الياء من المنقوص
ويعوض منها شيئا فيقول يا قاضْ لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام
او اضافة ولا يحذف في يا مري من الاراة خوفا من الاجحاف بالكلمة هذا
ورد في هذا المقام نحو قول الشاعر كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب
اذ اميمة المنادى فيه مبني على الفتح مع كونه مفردا معرفة والجواب انه فتح التاء في اميمة
بين الميم وفتحه بعد الترخيم والتوضيح انه لا ثم ان اميمة بتمامه هنا منادى فتح آخره على
خلاف ما هو مقرر في امثاله من المفرد المعرفة وانما هو مرخم والاصل يا اميم بحذف التاء
للترخيم ثم اقحمت هذه التاء بين الميم وحركتها لان الحركة بعد الحرف فحركت بحركة الميم
وصارت الميم ساكنة ثم فتحت لاصل تاء التانيث وهذا رأي ابي علي الفارسي وفيه تعسف
ما لا يخفى وقال ابن مالك في شرح التسهيل ما يقتضي انه لم يقع فيها ترخيم وفتحت التاء اتباعا
لما قبلها كفتحة دال يا زيد بن عمرو بل الاتباع فيما نحن فيه اولى لانه اتباع متأخر
لمتقدم ولانه في كلمة وطريق الجواب على هذا الرأي ان يقال انا لا نسلم ان اميمة مبنية

على الفتح بل فتحة للاتباع لا للبناء وجوز ابو حيان ان يكون في المفرد المختتم بتاء التانيث
وجهان البناء على الضم كما هو معروف والاعراب بالفتحة تشبيها له بالمركب الاضافي وعلى
هذا فاميمة معرب منصوب بالفتحة كالمنادى المضاف فلا يرد عليه على ما قررناه

المنادى المضاف سواء كانت الاضافة محضة نحو ربنا اغفر لنا او غير محضة نحو يا حسن
الوجه وشبهه وهو الذي يعرف عندهم بالمطول والمراد به الاسم الذي يجيء بعده شيء من تمامه
~~اما معمول الاول لانه المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب~~
لفظه واما معمول معطوف عليه عطف نسق على ان يكون كلا المتعاطفين اسما لشيء واحد
نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب
لفظه واما نعت هو جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل ونحو الا يا نخلة من ذات عرق
ينصبان على انهما معربان وكذا النكرة الغير المقصودة سواء كانت جامدة او مشتقة
في نثر او شعر اما الاعراب فلانتفاء موجب البناء المتقدم فالافراد منتف من
المضاف والتعريف منتف من النكرة ومن المضاف في بعض الصور وفي المشبهة بالمضاف
قد ينتفي الامران اذا قصد غير معين وقد ينتفي الاول منه فقط ان قصد معين
كما ان المضاف كذلك في هاتين الحالتين واما النصب فلان كلا منها مفعول به
للفعل المحذوف وهو ادعو ونحوه ونقل عن ثعلب اجازة الضم في المنادى المضاف
اذا لم تكن الاضافة محضة واجرى المضارع للمضاف اذا اصلح دخول ال
مجرى المضاف قال في شرح التسهيل وهو ضعيف لان الضم للبناء ومقتضيه
في المفرد مفقود في المضاف ولو كانت اضافة مجازية واما رواية الفراء عن

بعض العرب في مشبه المضاف يا مهتم بأمرنا لا تهتم بهم فهتم فتا وبلداق بامرنا
متعلق بمهتم فمهتم مفتوح لانه شبه للمضاف انتهى كلامه اقول فيه نظر اذ لعل ذلك لكون
الاضافة ثمة في تقدير الانفصال والمضاف كالمفرد لجواز دخول اللام على ذلك المنادى
تنبيه في نداء النكرة غير الموصوفة اقوال احدها جوازه مقبلا عليها وغير مقبل
وهذا منسوب الى جمهور البصريين والثاني المنع مطلقا وينسب الى الاصمعي والثالث ان
كانت النكرة مقبلا عليها جاز والا فلا وينسب الى المازني وعنده انه لا يتصور وجود نكرة
غير مقبل عليها وما جاء منونا لحقه التنوين ضرورة نحو قوله ايا راكبا اما عرضت فبلغن
نداماي من نجران ان لا تلاقيا والرابع ان كانت خلفا من موصوف او موصوفا
جاز نحو يا ذاهبا ويا رجلا ظريفا والا فلا وينسب الى الفراء والكسائي ونحو البيت انما
جاز عندهما اما لكون راكبا صفة الموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه [illegible]
تنبيه اختلفوا في ان العامل في المناديات لهذه الحروف ام للفعل المضمر فذهب
جمهور البصريين الى الثاني وآخرون منهم المبرد الى الاول وهي على هذا فيها النيابة مناب الفعل وعن
ابي علي ان يا واخواتها اسماء افعال وشنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة
من ادوات النداء وبان الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل
لا يضمر فيه ضمير وعليك ان تخرج جوابا عن الاول انها خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء
فيجوز في ادواته ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم واجيب عن الثاني بان اسم كل فعل يجري مجرى
ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في
اسم الفعل شيء من الضمائر فتقول صه في المفرد المذكر والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما

وإذا كان اداة

واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضمير فيكون كما قال بعضهم في أف انه
بمعنى اتضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لترجح
دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا تستقل كلاما بوجوده كالجملة
القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى فعلى هذين المذهبين يا زيد جملة وقيل
ناصبه معنوي وبعض الشيخ انهم اجازوا الامالة في حرف النداء فلولا انه نائب
مناب الفعل وساد مسده لم تجز فيه الامالة التي لا سبيل للحروف اليها ويدل عليه ايضا
تعلق لام الجر به في نحو يا لزيد واللام لا تتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه
ضميرا وعن عبد القاهر اختيار هذا المذهب ويمكن المناقشة فيه بانه لا يثبت
من كونه نائبا مناب الفعل كونه عاملا في المنادى ومن ثمه ليس بغير الا ترى ان من
قال بان العامل فيه هو الفعل المضمر لم ينكر كونه نائبا عن الفعل وكيف كان الامر
في هذا المقام سهل ولا يعرف بأسا لمن قال بما شاء من القولين درس المنادى
المستغاث والاستغاثة دعاء المستنصر المستنصر به الى المستنصر عليه والمستعين
المستعان به الى المستعان عليه ~~المخلص من شدة او الاعانة على مشقة~~
من عنا وهو يخفض بلام مفتوحة او يفتح بالالف مبنيا بالفتح ولا لام في اوله
وهذه اللام تدخل في مقام الاستغاثة نحو يا لله او التعجب نحو يا للماء وهي لام التخصيص وخلت
علامة لهما وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعنى المستغاث اذ
المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين
بينها بالاختصاص لغرابته كذا ذكر فاللام معدية للفعل المضمر الى المفعول عند سيبويه

او لحرف النداء القائم مقامه اليه عند المبرد وانما جاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه
لضعفه بالاضمار على الاول او لضعف النائب منابه على الثاني وهذه اللام واجبة الفتح
لانه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه وللفرق بين المستغاث والمستغاث له
وكذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث لا بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا
للضعفاء اي يا قوم الا اذا كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لي او معطوفا على مستغاث
ولم تعد معه يا فتكسر اللام في المعطوف نحو يا لزيد ولعمرو للمسلمين لان الفرق بينه
وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان اعيدت معه يا فتحت اللام نحو
يا لزيد ويا لعمرو للمسلمين والى ذلك اشار ابن مالك في نظمه بقوله • وافتح مع المعطوف ان
كررت يا • وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا • ولام المستغاث له مكسورة دائما على الاصل الا مع
وقوعه موقع الضمير نحو يا لله للمسلمين الا ان يكون المستغاث له ضميرا غير ياء المتكلم فتفتح
لامه نحو يا لزيد لك او له او يجوز ان يكون المستغاث به وله ضميرين تقول يا لك لي
تستغيث المخاطب لنفسك كذا نقل من النهاية وتقول بكسر اللام وفتحها في المتعجب منه
اما الفتح فلوقوع مجرورها موقع المضمر نظرا الى الظاهر مجيئه بعد حرف النداء واما الكسر
فلان مجرورها ليس بمنادى في الحقيقة وانما المراد يا قوم اعجبوا للماء وللدواهي ونحو ذلك
ليس بواقع موقع الضمير فكسرت اللام على الاصل وعن الفراء عن بعضهم ان اصل
يا لزيد يا آل زيد مخفف وهو ضعيف وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم
الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من المه واما
اللام الداخلة على المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين

اخص

اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما
تنبيه قد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل
يا لبكر انشروا لي كليبا • يا لبكر اين اين الفرار • قال الزمخشري وقولهم هذه
لام المستغاث كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة
ههنا لا حقيقة ولا مجازا تبصرة اذا استغيث منادى وجب كون الحرف الذي
ينادى به المستغيث يا لانها ام الحروف حروف النداء واشهرها فكانت اولى بان
يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد هذا
وانما لم يصح ادخال اللام على المستغاث بالفها لانهم اتوا بها عوضا عنها ومن ثم لا يجتمعان
ولان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما كذا قيل وفيه بحث
لانه لا تنافي بينهما في الاعمال لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر طرد الباب
ولك ان تقول ليس التنافي لاختلاف حركتي الجر والفتح بل لان احديهما بنائية
والاخرى اعرابية وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام
وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه بني لمشابهة
الاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر على العلة المقتضية للبناء
لضعفها في اقتضاء البناء مع كونها ابعد من مقتضى الجر كذا قال الزمخشري وقال الكافيجي
انما اعرب المنادى المستغاث لانتفاء مشابهة الكاف في الافراد لانه مركب بسبب
انضمام اللام الجارة اليه فاشبه المنادى المضاف فصل المنادى العلم
المفرد الموصوف بابن او ابنة مضافين الى علم يجوز فيه الفتح والضم نحو يا زيد بن عمرو
ويا هند ابنة زيد لكن المختار عند البصريين في المنادى فتحه وقد ذهب بعضهم الى وجوبه

وانما اختير فتحه ولجال الدهذ لتخفيفا وعلته كثرة وقوع المنادى جامعا المثقلا بها في اللفظ والمعنى
اما اللفظ فلان هذا النوع من المنادى مع كونه كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة وذلك لان
الابن لا ينفك عن كونه ابنا للاب كما ان الاب لا ينفك عن كونه ابا له فكان الابن صفة
لازمة للمنادى والصفة مع موصوفها بمنزلة شيء واحد من حيث المعنى فنزّلا منزلة شيء واحد
كخمسة عشر واما الاستثقال فلان الاتيان بابن مضافا الا العلم صفة اكثر من مجيئه مضافا
الى غيره فلما كثر هذان الوجهين خففوه لفظا بابدال الضمة فتحة وخطا بحذف الف ابن
وابنة كما قيل وقال ابن الحاجب في الايضاح تحقيق الخفة من وجهين احدهما ان
الفتحة اخف من الضمة في نفسها والاخر ان فيها اتباعا والاتباع اخف من مخالفة الحركات
انتهى والذي اختاره ان الفتحة على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن وهو غير
حصين هو الذي اقتصر عليه ابن مالك في التسهيل ولم ينعكس لان حركة الابن اعرابية
لكونه مضافا وحركة المنادى بنائية واتباع الثانية على الاولى اولى لكون الاعرابية
اقوى هكذا ذكر الاكثرون او نقول هي على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا
كخمسة عشر كما ذكر آنفا وعليه اقتصر الغز الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر او على اقحام
الابن واضافة زيد الى عمرو وذلك لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه
حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني
فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني
فتحة بناء وعلى الثالث غيرهما ثم انه نسب الى الظاهر كلامه اختيار الفتح فيما يظهر فيه
وفيما لا يظهر كما في عيسى بن مريم ونسب الى الفراء جواز تقدير الضمة والفتحة فيه وصرح به

الزمخشري وقال ابن مالك لا ينوي فتحه اذ لا فائدة فيه قال الدماميني في شرح الوافي وفي
هيهنا بحث وهو انهم قد صرحوا بان الفتحة في نحو يا زيد بن عمرو للاتباع فلا يكون المنادى
مبنيا عليها ضرورة ان الحركة اتباعية ليست بحركة بناء ففي كلام المؤلف مناقشة انتهى
واقول هذا احد الاقوال في المسئلة كما عرفت آنفا هذا وعن المبرد ان الضم
في هذا المنادى اجود من الفتح وعن ابن كيسان ان الفتح اكثر في كلامهم والضم القياس
تفريع اذا ضم فالاحسن كون ابن نعتا ويجوز عطف البيان والبدل وكونه منادى
او معمول فعل واذا فتح فالنعت لا غير تفريع زاد بعض القوم في هذا المقام قيدا
آخر وهو كون ابن متصلا بالعلم فاشترط كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن
زيد فلا يجوز فيه غير الضم لعدم كثرته في الكلام وكونه مفردا احترازا عن المثنى والمجموع لانه
لا يكثر استعمالهما وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو في الاثر على ان ابن عمرو
مبتدأ وعن كون ابن بدلا او عطف بيان او منادى او مفعولا وعن نحو يا زيد
الفاضل اذا كان الوصف غير ابن فلا يجوز فيه الا الضم وكونه متصلا عن الفصل نحو يا زيد
الفاضل ابن عمرو فالضم فيه حتم لان مثل ذلك لم يكثر في الكلام فلم يستثقل مجيئه على الاصل
وعن ابن عصفور انه ان قلت يا زيد وعمرو بن عبد الله ان جعلت ابنا صفة لعمرو
ضممته وفتحته ولزيد الضم او صفة لهما لم يجز فيهما الا الضم انتهى وفيه تقديم النسق على النعت
كذا في شرح التسهيل وكونه مضافا الى العلم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا ففيه الضم لا غير
فائدة المعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه
لا يكثر استعمالها كذلك كذا قال الرضي رضي الله عنه ومن النهاية اذا سميت بمسلمات
وبزيدين وبزيدين حاكيا اعرابه قلت فيه قال يا زيد بن عمرو بالفتح

يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيديين بن عمرو وعلى من ضم تقول يا مسلمات
بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون مجرى الدال فتحها
او يضمها انتهى ولا يخفى ان هذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بانه تابع فلا اخر الاتباع
في مسلمات اذا كسرت ولا في المثنى والمجموع على حده ولذا قال في التسهيل ويجيء فتح ذي الضمة الظاهرة
اتباعا نحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم **فائدة** لم يشترط الكوفيون كون الوصف ابنا
بناء على ان علة الفتح التركيب وقد جاء في باب لا رجل ظريف بفتحهما نحو واخالف هنا وانشد
عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز: فما كعب بن امامة وابن سعدى : باجود منك
يا عمر الجواد : بفتح عمر الجواد كما هو الرواية والقوافي منصوبة **فائدة** لا اثر للوصف ببنت عند جمهور
العرب نحو يا هند بنت عمرو واجب الضم والفتح ممتنع لتعذر الاتباع لان بينهما
حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوز ابو عمرو بن العلا سماعا بناء على ان
الفتح للتركيب ومثله يا زيد بن عمرو بتصغير ابن لتعذر الاتباع ويجيء للتركيب **تعليق**
اضمم او انصب ما اضطرارا نونا : مما له استحقاق ضم بينا : سواء كان علما او نكرة
مقصودة ونظيره فائدة تأتي في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب
وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه واختار الخليل وسيبويه والمازني
الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم حتى ان سيبويه قال في النصب لم نسمع عربيا يقوله ولكن
حفظه غيره واختار ابو عمرو بن العلا وعيسى بن عمرو ويونس والجرمي والمبرد
النصب مطلقا ومن الاول قول الاحوص سلام الله يا مطر عليها : وليس عليك يا
مطر السلام : بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء ومن الثاني قوله : ضربت

صدرها الي وقالت : يا عديا لقد وقتك الاواقي : قال بعضهم ان بقاء الضم راجح في العلم
لشدة شبهه بالضمير ورجح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير **فائدة** اختلف في تنوين
المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه
ذهب ابن الخباز قال ابن هشام في المغني وبقوله اقول لان الاسم مبني على الضم **تعليق**
المنادى المكرر المضاف كما في قول جرير حين اراد عمر التيمي ان يهجوه فقال مخاطبا لبني تيم او
قول ابن رواحة : يا تيم تيم عدي لا ابا لكم : لا يلقينكم في سوءة عمر : يجوز ضمه ونصبه
والثاني واجب النصب على انه منادى مضاف الى العدي المذكور واما الضم في الاول
وهو الاكثر فلانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان له او بدل منه او منادى
ثان باضمار يا او مفعول باضمار اعني او توكيد ولم يجوز الاخير ابو حيان لاختلاف وجهي
التعريف لان تعريف الاول بالعلمية او بالنداء والثاني بالاضافة وقال بعضهم
ثم مانع اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول واما الفتح فيه
فله وجوه احدها انه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه
وهو تاكيد لفظي للاول فوجب نصب الاول لانه مضاف ووجب نصب الثاني لانه
توكيد لفظي للاول وهو في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية
كانت او بنائية فكانه باشره حرف النداء فكما ان الاول محذوف التنوين
للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وبهذا يندفع ما قاله الازهري في التصريح
من انه كان يلزم ان ينون الثاني لعدم اضافته قال فيه وهذا الوجه مبني على
جواز اقحام الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشيء
الواحد انتهى وهو يندفع بانه لما تكرر المضاف بلفظه وحركته صار كان الثاني

هو الاول من غير فصل كما في قولك ان زيدًا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها بغير
الظروف قال المحقق الدماميني في المنهل الصافي شرح الوافي قال ابن الحاجب وانما اعترض
بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضًا عما ذهب وجعل
هذا المعنى هو السر في كون سيبويه لم يجعل الحذف في نحو زيد وعمرو قائم من الثاني كما جعل
في المثال الاول بل جعله من قبيل الحذف من الاول وذلك لانه لو كان قائم خبرًا عن الاول
لوقع موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره اذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قائم
وعمرو من غير قبح في ذلك انتهى الثاني ان كل واحد منهما منصوب لانه مضاف الا انه
حذف المضاف اليه من احدهما استغناء عنه بالاخر وبقيت احكام الاضافة فيه ومثاله على
نصف وربع درهم وما هو المحذوف منه فيه وجهان احدهما ان المحذوف منه المضاف اليه
هو الاول وتيم الثاني مضاف الى عدي وهو يدل على المحذوف ولم يبدل من المضاف اليه الثاني
لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة اعني عدي المذكور فكانه لم يحذف قال المبرد وهو
نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس والدليل
عليه انه لو قلنا ان المحذوف منه المضاف اليه هو الثاني لادى الى محذورين احدهما التقديم
والتاخير من غير فائدة والاخر الفصل بين المضاف والمضاف اليه وتيم الثاني بيان او بدل
او توكيد لان المضاف اليه الاول مراد او منادى ثان واجيب بانا لما حذفنا المضاف اليه
من الثاني بقي الكلام غير تام فاخر المضاف اليه الاول ليكون الثاني تامًا من حيث اللفظ والاول
بما بعده وهما الاسمان جميعًا كذا قال في الايضاح وهو مناسب لكن محذور الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بعد باق لم يرتفع ويمكن ان يجاب عنه بهذا البحث كما لا يخفى بما ذكرناه من الدماميني
نقلًا عن ابن الحاجب الثالث ان تيم الاول مضاف الى عدي المذكور والثاني الى عدي محذوف

ووجهه انه لو لم يكن كذلك لادى الى ان يكون المتاخر لفظًا ومعنى دالًا على متقدم والمعقول ان المتقدم
يدل على المتاخر الثالث قال الفراء ان الاسمين مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام
وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد الرابع اجاز السيرافي ان نحو يا تيم تيم عدي
كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعًا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو قال الرضي
وهذا كما ذكرنا في العلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب
اي صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف في التعيين الخامس قال الاعلم ان
الاسمين مركبان تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى عدي كخمسة عشر زيد وهو تكلف للزوم
تركيب ثلثة اشياء **تبصرة** الحري الاتيان بالتوابع للمنادى والمراد بها هيهنا
التوابع من كل وجه اعني التابع في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى
حقيقة ذكره بعض المحشين فتابع المضاف نحو يا زيد ذا المال ويا خالد اخا عمرو ينصب مطلقًا
سواء كان المنادى معربًا او مبنيًا مفردًا او مضافًا لان حكمه حكم المنادى والمنادى المضاف
منصوب فكذا تابع المضاف وهذا معنى قول بعضهم لانه اذا وقع منادى ينصب فنصبه اذا
وقع تابع المنادى اولى لان حرف النداء لا يباشره وهذا صحيح فيما اذا كانت التوابع مضافة
اضافة تحقيق اي اضافة معنوية واما اذا كانت شبيهة بالمضاف نحو يا زيد المضروب غلامه
كذا مثل في بعض الحواشي فقال المحقق الدماميني لم اقف على وجوب النصب فيها انتهى بل نص الرضي
على ان المضارع للمضاف اذا كان تابعًا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا
كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب هذا فلا يصح ما في كلام صاحب الوافي
من قوله والتوابع ان كانت مضافة اضافة تحقيق او شبيهها فمنصوبة واظنه تبع صاحب
اللباب في قوله واذا كان اي الوصف مضافًا او كالمضاف فالنصب ليس الا فحرره وحكى عن جماعة

من الكوفيين منهم الكسائي والفراء جواز رفع التابع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري
فائدة يجوز في التاكيد يا تميم كلهم وكلكم الاول باعتبار الاصل نظرا الى تميم قبل النداء لان الخطاب
فيه عارض والثاني باعتبار الحال والى هذا يرجع ما قال ابن الحاجب من انه باعتبار المعنى مخاطب فجاز
الاتيان بضمير الخطاب لذلك وباعتبار اللفظ ظاهر كالغايب فجاز الاتيان بضمير الغايب لذلك انتهى
ومما ذكرنا يخرج الجواب عن جواز وصف المنادى المضموم النازل منزلة الضمير مع امتناع وصف
المضمرات فافهم وهذا اصل مطرد في كل ما كان له جهتان من حيث المعنى واللفظ كقولك انت الذي
فعلت كذا وانت الذي فعل كذا ومنه قول مولانا امير المؤمنين ولي رب العالمين حجة الله على من
في السموات والارضين قاصم ظهور الناصبين اسد الله الغالب علي بن ابي طالب عليه وعلى اولاده الاف التحية
والسلام انا الذي سمتني امي حيدرة ضرغام آجام وليث قسورة قال ابن الحاجب والاعتبار بالمعنى
اقوى اذا كانا في حكم الجزء الواحد لانه المقصود واللفظ متوسل به اليه في التحقيق فكان الوفاء بالاهم اولى
ولذلك كان قولهم يا تميم كلكم اولى ثم ذكر سؤالين وجوابين لا غرو ان ننقلها كما ذكر قال فان قلت ينبغي
على هذا ان يكون انت الذي فعلت كذا اولى من انت الذي فعل كذا والامر بخلافه فانهم لم يختلفوا في انه
ضعيف فالجواب ان الذي جزء مستقل وانت جزء آخر مستقل وليس كل يا تميم كلكم فانه توكيد له
فهما جميعا كجزء واحد فصار هذا كالغايب لفظا ومعنى باعتباره في نفسه لانه مستقل فان قلت
فلو قدرته تتمة للاول لان يكون جزءا مستقلا وجب فيه على هذا ما وجب في يا تميم كلكم من ضمير
الخطاب قلت لو امكن لكان ولكنه لا يمكن فانه لا يصلح المضمر المخاطب ان يكون موصوفا ولا صلة
منه بدل الكل وليس بعطف ولا مؤكد فبطل جميع التوابع فيه فلم يبق الا ان يكون مستقلا في
ثم جاءت المخالفة بينه وبين يا تميم كلكم هذا كلامه ورأيت حاشية على جوابه الاول بهذا الطريق
وفيه نظر لان الخطاب والغيبة في فعلت وفعل باعتبار مدلول الذي ولفظه فله جهتان

هو الذي وفعلت وفعل بالنسبة اليه كالجزء وانت هو المبتدء والذي صار الذي باعتبار كونه
خبرا مخاطبا فانت ههنا بمنزلة ما هنالك فلو كنت تقول الذي جزء وانت جزء آخر فقل
يا جزء وتميم جزء وجميع لا يبقى فرق بين المسئلتين وقد حصلت الفرق بينهما والا فاذا
اخذت المرجع وموضع الضمير فلا فرق بينهما فانظر انتهى ما فيها هذا ومن الاخفش
منع مراعات الحال وان قولهم يا تميم كلكم ان رفعوه فهو مبتدء وخبره محذوف
اي كلكم مدعو وان نصبوه فبفعل محذوف اي كلكم دعوت واما التوابع المفردة
فلو كانت لمعرب تعرب باعرابه اتباعا للفظه سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا لزيد وعمرو
وتوابع المبني على ما يلي فعبره واما في المبنيات الاذهنية فالحمل على المحل ليس الا نحو قولك يا هؤلاء
الكرام كذا قيل وفيه الحق لاخراج توابع المستغاث بالالف لانه لا يتصور فيها
نحو يا زيدا وعمرا ولا لمجيء عمرو لان المتبوع مبني على الفتح قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع
العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا قال ابن الحاجب في الايضاح نحو يا زيد العاقل
في صورة رفع العاقل من مشكلات ابواب النحو من حيث كان العاقل تابعا معربا
اعرب بحركة متبوعه المبني مع استحقاقه اعرابا مخالفا واجاب عنه بان حمله على
لفظه لانه لما كان فيه البناء عارضا اشبه الاعراب في عروضه واشبه موجبه عامل
الاعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة المشبهة بحركة الاعراب في متبوعه لانهم لما شبهوا
موجب هذه الحركة بالعامل لشبهها بحركة الاعراب في متبوعه اجروا التوابع مجرى توابع
المعرب فكان حكم ذلك المشبه بالعامل في الانسحاب على التابع حكم العامل المحقق
في الانسحاب على التابع كما شبهت الحركة في يا زيد بالحركة جاء زيد شبه الموجب لها
وهو يا في يا زيد بالموجب لها في زيد في جاء زيد فلذلك شبهوا التابع في يا زيد العاقل
بتابع المعرب المحقق في جاء زيد العاقل انتهى كلامه وقوله لانهم لما شبهوا العلة بل

بالمعنى خاصة ولذلك خرجت عن المعنى الموجب للبناء في متبوعها تمامًا

لكن طالعت اكثر مواضع ذلك الكتاب ورايته مشتملة على ملزار المطلب في اكثر المواضع وعبارته
ليست لايقة بان تصدر من مثل مصنفه المحقق الذي حسن التحرير والفضيلة لا دخل
لكل منهما في الاخر ولا تلازم بينهما نعم الاتصاف بهما معًا فضل الله يؤتيه من يشاء
وحاصل الجواب المذكور ما قاله الازهري في التصريح ان الرفع يعني في التابع على تشبيه لفظ المنادى
بالمرفوع تنزيلًا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول
العامل ثم قال ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل
في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فاين الرافع والقول بان الرفع للتبعية
قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يجاول في المنادى المضموم
ان يكون نايب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك انتهى كلامه
وعلله في الوافي بقوله لاستمراره قال الاباني وهو معنى قول صاحب اللباب لان الضم لاطراده
اشبه الرفع يعني ان الضم لما كان مطردًا في المنادى المفرد المعرفة فهو مبني على ما يرفع به
رافع الفاعل فكما ان الرفع في الفاعل مطرد كان الضم في المنادى المذكور مطردًا قال وقال
شارح اللباب الاطراد ليس سببًا لجري صفة المعرب على اللفظ فان نحو هؤلاء لزمه الكسر
كسر مطرد ومع هذا لا يوجب اجراء الصفة على اللفظ انتهى ثم اورد الاشكال
[illegible] اشكالًا على مقتضى قولهم ان الحركة اعرابية وتقريره بعبارته ان كل حركة
اعرابية انما تحدث بعامل وهنا لا يصح ان يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع
هو العامل في المتبوع ولا نظيره اذ عامل المنادى ادعو مثلًا وهو انما يقتضي النصب لا الرفع
وقول القائل حرف النداء كالعامل في المتبوع [illegible] ترويج لا يلتفت اليه وقولهم

تحرير

شبهت ضمة المنادى لعروضها بضمة الاعراب لا يغني في دفع السؤال شيئًا قال ولم اقف مع
الى الان على جواب لهذا الاشكال قال قلت وانما نشأ من قولهم ان الحركة اعرابية ولو قالوا
حركة اتباع لا اعراب ولا بناء لكان حسنًا ولم يتجه هذا الاشكال اصلا والتزام ضم نعت
اي وتوابعه لا يضر اذ الاتباع قد يلتزم كما في عيني امرء وابنم وكذا لا يضر الاتباع في غير
الحركة نحو يا زيدان الفاضلان ويا زيدون الفاضلون فهو مثل ارجعن ماجورات عن
غير مازورات والاصل موزورات لا لاجل الوزن ونحو يا تيم اجمعون اتبع فيه الحروف
الحركة كما وقع العكس في نحو الله في ام الكتاب بكسر همزة ام اتباعًا للياء في قراءة الكسائي
وحمزة هذا ما ذكره ولا اشكال في صورة نصب التابع حملًا على محل المتبوع لجريانه على الاصل
في جعل تابع المبني تابعًا لمحله لا للفظه كما في قولك جاء هؤلاء العقلاء ورايت هؤلاء العقلاء
نصبًا تبصرة المراد من التوابع في هذا المقام التاكيد المعنوي والصفة وعطف البيان
والتاكيد المعنوي صرح به ابن الحاجب في الايضاح لان التاكيد اللفظي حكمه حكم الاول حتى كانه
هو وذلك لان الثاني عين الاول لفظًا ومعنى فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول نحو
يا زيد زيد وعن ابي علي الفارسي انه بدل وعن سيبويه عطف بيان وفي كليهما نظر لانهما
يفيدان ما لا يفيد الاول واطلق في كافيته ولذلك قيل في شرحها وقد يجوز اعراب التاكيد
اللفظي رفعًا ونصبًا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي انتهى لكن
تصريحه في شرح المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد هنا مبني على الغفلة
فرع في نحو يا زيد زيد اذا وصفت الثاني فابو عمرو يضم الثاني على انه تاكيد لفظي موصوف
او بدل منه لما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ويجوز ان يكون

قال بعض الفضلاء [illegible]
[illegible] المنادى المعرف [illegible]

[illegible]

صفة لان العلم لا يوصف به كذا قال المحشي الاثري **سؤال** انهم قد بنوا الصفة لبناء موصوفها في مثل
لا رجل ضارب في الدار فلم لا تكون هذه الصفة ايضا مبنية ثم بناء ضارب في المثال **جواب** فرق
بينهما لان المراد في المثال نفي رجل موصوف بهذه الصفة لا نفيه مطلقا اولا و توصيفه بها ثانيا ولو قلت
لا رجل هو المقصود قلنا يلزم اختلاف المعنى لان نفي رجل ضارب لم يلزم منه نفي رجل مطلقا فيختل المعنى
عند تقديرك ان النفي داخل على رجل مطلقا ثم تصفه فتصير معمما مخصصا وهو باطل فصار الرجل والصفة
بالاعتبار الصحيح كانهما شيء واحد لان النفي لهما جميعا بخلاف يا زيد الطويل فانه قد تم النداء في قولك يا زيد
ولا يختلف فيه المعنى بضم الطويل اليه وعدمه **جواب آخر** لو بنيت هذه الصفة فلا يخلو من ان يثبت اللام فيها
او لا يثبت ففي الاول يمتنع البناء لمنع اللام عنه لانه من خصائص الاسم والاصل في الاسماء الاعراب فدخولها
عليه يابى ان يزول عنه الاعراب لاستدعائه ما هو مستحق للاسم بالاسمية بدليل انك لم تجد اسما بني مع اللام
وقولهم الآن شذ عن القياس فلا يقاس عليه وفي الثاني يمتنع الوصف لان المعرفة لا توصف بالنكرة **تصرع**
البدل من هذه التوابع كالمنادى المستقل الذي باشره حرف النداء مطلقا سواء كان مفردا او مضافا
او مضارعا للمضاف وكان متبوعه مضموما او لا وكان تابعا لمفرد او مضاف وذلك لان البدل
هو المقصود بالنداء وفي نية تكرار العامل فيكون حكمه حكم ما باشره حرف النداء قطعا فيضم ان
كان مفردا او ينصب ان كان مضافا واما التابع المعطوف عطف النسق فان كان مع ال
سواء كان معرفة نحو يا زيد والرجل او غير معرفة نحو يا زيد والحارث فالخليل يختار رفعه مع تجويز
النصب وكذا سيبويه والمازني وعن سيبويه انه اكثر ما سمعه من العرب نظرا الى المعنى لانه منادى
مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل
وللمشاكلة ويونس يختار نصبه وكذا ابو عمرو بن العلاء البصري وعيسى بن عمر والثقفي والجرمي

لانه فيه ان

لان ما فيه ال لم يجز ان يلي حرف النداء فيمتنع وقوعه موقع المتبوع فيبعد جعل حركته
حركة ما باشره حرف النداء ولم يبق الا النظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع
متبوعها في الاعراب لا في البناء ولذلك قرء جميع القراء ما عدا الاعرج بنصب الطير في قوله
جل شانه يا جبال اوبي معه والطير ويلزم الخليل ويونس نظرا الى العلتين المذكورتين
اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم واجاب ابن الحاجب
نصرة للخليل بالفرق وذلك انا انما حملنا المعطوف على موضع المبني في نحو جاءني يا هؤلاء
وزيد لتعذر الحمل على غيره اذ الاعراب اما لفظا او تقديرا او محلا والاولان منتفيان
لان هؤلاء مثلا من اسماء الاشارة وهي مبنية فتعين الحمل على المحل اما نحو يا زيد
وان كان مبنيا مثل هؤلاء في عموم البناء الا انه لما كان يعرب في حالة ويبنى في اخرى
لم يكن كهؤلاء ولذلك جاء في تابع يا زيد الاعراب بالرفع ونزلت الحركة البنائية
منزلة الحركة الاعرابية كذا قال وقال المحقق الرضي وقد علمت ما فيه انتهى اقول
يحتمل ان يكون مراده ان النزاع في حالة بناء يا زيد فقط يمنع اعرابه في حالة حمل
المعطوف على موضعه في حالة بنائه كما لا يخفى والله يعلم وقال ابو العباس المبرد
ان كان ذلك المعطوف المقرون بال كالخليل والحسن في عروض اللام وجواز حذفها
كما تقول الخليل وخليل والحسن وحسن فالمختار هو الرفع اذ كان في حال اللام كانه مجرد
عن اللام فامكن جعله منادى مستقلا لصحة دخول حرف النداء عليه بنزع اللام
عنه وانما لم يجب ذلك رعاية لصورة اللام الموجودة وان لم يكن مثلها بل كان مثل النجم
فالنصب هو المختار لامتناع مباشرة حرف النداء له فيمتنع جعله منادى مستقلا
هذا وما نسبناه الى المبرد لتبعية من نسبه اليه كالمحشي وصرح به

غير واحد منهم كابن الحاجب في الكافية وغيره وخالف واللدو وقال الرضي ره في شرحها ومذهب
المبرد ليس ما احال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم
اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما
الوصفية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت
مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى مذهب المبرد في
الحسن والصعق معًا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف
ما نسب المصنف اليه هذا كله مع على وقد نقل مذهبه ابن عقيل في شرح التسهيل ومراده
على ما فهمه المحقق عصام الدين والمحقق الازهري ان المبرد اختار مذهب ابي عمرو ان كانت
اللام في الاسم الجنس ويظهر خلافه من ابن مالك في التسهيل حيث قال والمبرد في نحو الحارث
كالخليل وفي نحو الرجل كابي عمرو واثنى فهذا يخالف ما نسبه ابن الحاجب اليه لانه يطلق
ويفهم منه انه ان كانت اللام في العلم الذي يجوز نزع اللام منه كالحسن فكالخليل وان كان
في العلم الذي لا يجوز ذلك فيه كالنجم فكابي عمرو وانا اقول يمكن توجيه كلام المبرد الذي
نقله الرضي رضي الله عنه بوجه يدفع التشنيع عنه وهو ان يكون مراد المبرد بقوله ان كانت
اللام في العلم انه ان كانت اللام في الاسم بعد علميته كالحسن والحسين ونحوهما وبقوله وان
كانت في الجنس اعم من ان تكون اللام في اسم الجنس غير علم كالرجل او كان في جنس العلم وذلك
بان كان العلم في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد كالنجم
والكتاب وسيجيء بعيد هذا ذكره ايضًا كما قال الزمخشري في مفصله ان النجم والصعق
هكذا معرفين باللام اسمان لكل نجم وماء الخاطب ولكل معرو مق صيب بالصاعقة ثم غلب
النجم على الثريا والصعق على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب اثنى فعلى هذا لا منافاة

بين ما ذكره المبرد وبين ما نسبه اليه ابن الحاجب لكن يبقى فيه شيء وهو انه كان عليه ان يلحق
الرجل ايضًا كما في بعض الكتب النحوية والعجب غاية العجب من الشيخ ره حيث ذكر اقسام الاعلام مفصلة
ثم اورد كلام المبرد واعترض بظاهره عليه ولم يقدر على توجيهه ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصارم
قد ينبو تبصرة يحتاج في هذا المقام الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها اعلم
ان الاعلام باعتبار الالف واللام على نوعين ضرب لا يدخله وضرب يدخله والاول هو كل
اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه الف ولام في الاصل وضعه كجعفر وما اشبهه الا اذا كان وقع اشتراك
اتفاقي ثم اما ان تصنيف العلم او تعرضه وان كان في الاصل نكرة وهذا معنى قول الزمخشري في
المفصل وقد يتاول العلم بواحد من الامة المسماة به فلذلك من التاول يجري مجرى رجل
وفرس فيجوز على اضافته وادخال اللام عليه اثنى ووجهه انه لما وضعه الواضع لمسمى ثم وضعه
آخر لمسمى آخر صار نسبته الى الجميع بعد ذلك نسبة واحدة فاشبه رجلًا في ان نسبته الى اشخاصه
نسبة واحدة فاجري مجراه وانما اضيف وادخل اللام عليه ليتميز عن مسميه الذي شاركه في
الاسم قال علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ✧ بابيض ماضي الشفرتين يماني ✧ وقال ✧
رأيت الوليد بن اليزيد مباركًا ✧ شديدًا باعباء الخلافة كاهله ✧ وقال ابو النجم ✧ باعد
ام العمرو من اسيرها ✧ حراس ابواب على قصورها ✧ وعن ابي العباس اذا ذكر الرجل
جماعة اسم كل واحد منهم زيد قيل له فما بين الزيد الاول والزيد الآخر وهذا الزيد اشرف
من ذلك الزيد لكن هذه كلها ضعيفة وليست بمطردة لان العلم انما وضع لشيء بعينه
غير متناول ما اشبهه فاذا انكرته فعل استعملته على خلاف ما وضع له والثاني على ضربين ضرب
يدخله لزومًا وضرب يدخله جوازًا والاول كل اسم سمي باللام وليس بصفة ولا مصدر
او كان علمًا اتفاقيا وهو ما كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لذلك الواحد قبل العلمية

مع لام العهد لتقييد الاختصاص به فكان غالبًا وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب
واما في الصفة كالصعق وانما كانت اللام لازمة فيه لانه لم يصر علمًا الا مع اللام فصارت كبعض
حروف ذلك العلم واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثا والاربعا والخميس فمن
الغوالب فلزومها اللام وقد تجرد الاثنين منها دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركًا
فيه كذا قال الرضي ثم قال وانما حكمنا بكونها من الغوالب وان لم يثبت الثلثا والاربعا
والخميس اجناسًا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام
اللازمة لها في الاصل اجناسًا صارت بالغلبة اعلامًا مع لام العهد فيقدر كونها
اجناسًا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسًا ولم نعرف بعضها
له معنى شاملًا للمسمى المعين في اخواته كما عرفنا في الثلثا والاربعا انتهى وهذا يصح لو كان لزوم
اللام في الاعلام اللازمة لها مخصوصًا بالغالب منها ليصح الالحاق المذكور وذكر ان عند ابن
الحاجب ما لزمه اللام ليس من الغوالب وهو ما ذكرناه آنفًا وقال ابن الحاجب ليس الدبران و
العيوق والسماك والثريا صفات غالبة كالصعق وانما هي اسماء موضوعة باللام في الاصل ابتداء
لمسمياتها ولا تجري صفات فلزمت اللام لذلك لكن يظهر من الشيخ ره ان ما ذكره في الثلثا
والثريا طريقة سيبويه واعتذر عنه بقوله وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للازم لامها
مجرى واحد في التقدير لما امكن وكان الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد معين من الجنس
فالحق القليل بالاعم الاغلب هذا فالغوالب عند سيبويه اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته
لفظًا ويعرف فيه المعنى الشامل للمسمى المعين في اخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها
ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظية كالثلثا وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى
وثبت جنسية لفظية كالمشتري ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية
لفظية كالدبران والعيوق لمن لا يعرف معنى العيوق والدبران فيما فرع ربما يكون

في هذه الاعلام ما ثبت لفظ جنسًا ولم نعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في
الكوكب المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه فلحقه بما عرف فيه الاشتقاق كالدبران من الدبور
وقال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فلحق بما عرف تنبيه قال ابن هشام
الالف واللام قد تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة انتهى وادخل اللام اللازمة
في الاعلام عليها قال الدماميني فيه نظر لان العلم بالفرض هو مجموع اللفظ الالف
واللام وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يوصف بانه زائد انتهى قال
الفاضل الشمني اقول بعد تسليم ان العلم بحسب الفرض هو المجموع من ال وما بعدها فالمراد
بال الزائدة هي التي لا تدل على تعريف سواء جعل جزءًا من اللفظ لفظًا او لا دلت
على معنى غير التعريف او لم يدل على شيء اصلا هذا كلامه وهو كذلك كما قال ابن مالك
في نظمه وقد تزاد لازمًا كاللات والآن والذين ثم اللات والثاني كل ما وضع
صفة في الاصل او مصدرًا ثم نقل الى احدها كالعباس والحسن والحسين والفضل واللطف
والعلاء وانما كانت اللام هنا عارضة غير لازمة لانها ليست كاحد اجزائها
كالاول لعدم صيرورتها معها اعلامًا بل انما دخلت عليها بعد العلمية لا لاحتياج العلم
الى التعريف لعدمه فيه بل للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة
للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة له كالقبيح لو سمي به فكانك اخرجتها
عن العلمية واطلقتها على المسميات بها اوصافًا وبعد ذلك ظهر الفرق بين من غلب
عليه الصعق وبين من سمي بالصعق في لزوم اللام في الاول وجوازها في الثاني وكذا بين
الاسم والصفة اذا سمي بها وفيها الالف واللام في ذلك ولا يخفى انه ليس جواز دخول
اللام في الاعلام المنقولة من احدها مطردًا بل مطرد في اكثرها اذ لا يقال المحمد في محمد

والعلم فيتوقف هذا النوع على السماع فما في مفصل الزمخشري وايضاح ابن الحاجب
من اطلاق الحكم يشعر بغفلتهما وههنا قسم آخر وهو ما ليس منقولا من الوصف
والمصدر فان كان في الاصل ~~نحو يسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب~~ المنقول منه
معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب
وان لم يكن فيه ذلك لم تدخله اللام وهو الذي سبق ذكره اولا ومنهم من قال
الاعلام على ضربين ضرب لا يدخله وجوبا وضرب يدخله وجوبا والاول كل اسم سمي
بغير الالف واللام والثاني كل اسم سمي وفيه الف ولام وليس عند هؤلاء جواز اصلا وليس
بمستقيم لانهم يقولون لحسن وحسن لمسمى واحد واما من يقول ان نحو حسن يجوز فيه
اللام فان سمي بالحسن كانت لازمة فليس ببعيد هذا ما رمنا الكلام فيه في هذا
المقام ولنرجع الى ما كنا فيه فنقول وبالله التوفيق تذنيب ان لم يكن التابع
المعطوف مع ال نعم كالبدل في كونه كالمنادى المستقل مطلقا كما سبق في البدل وذلك
لانه ح مقصود بالنداء لفظا والمكن تقدير حرف النداء لزوال المانع فكان حكمه حكم
المستقل لفظا او لان حرف العطف كالقائم مقام العامل فصار بمنزلته فكانه مذكور
فجعل حكمه حكم المذكور معه او لان المعطوف والمعطوف عليه مع بالواو واخواتها
مشتركان متساويان فكرهوا ان يجعلوا الاحد المتساويين شأنا ليس للمساوي وهذا
ثابت في الواو والفاء وثم وحتى ثم اجريت بقيتها مجراها لكونها من باب واحد
خلافا للمازني والكوفيين في تجويز يا زيد وعمرا بالنصب اجراء للمنسوق العاري مجرى المقرون بها
قال ابن مالك وذلك غير بعيد من الصحة اذا لم تنو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع
نداء واحد على اسمين انتهى قال بعضهم كما يقصد ان يشتركا في عامل واحد قال ابن مالك لفظا

ونحو مضروبة

ويجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كالمستقل وهو الكثير نحو يا غلام زيد
وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيهما بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق
المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير حرف نداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء انتهى وصحة
هذه المسئلة مبنية على ان عامل البدل عامل المبدل منه لا نظيره وغيرهم يوجب
الضم بلا تنوين وزعم الكسائي ومن اخذ بقوله من الكوفيين ان الضمة في يا زيد محمد اعراب
ولعل صاحب رؤس المسائل قال بهذا ان قياس قول الكوفيين جواز يا زيد وعمرو
بالضم والتنوين تذنيب توابع المنادى الذي بقدر ضمه كالمعتل اللام نحو يا مصطفى
الكريم وتوابع المبني قبل النداء نحو يا هذا الرجل كتوابع المنادى المبني المضموم لفظا
فترفع للبناء المقدر حملا على اللفظ التقديري وتنصب للنصب المقدر لكونه مدعوا حملا
على المحل تذنيب في نحو يا هذا الرجل ان كان المراد اولا نداء الرجل وانما اتيت باسم
الاشارة وصلة لندائه يجب رفع الرجل وتوابعه اما الاول فلانه المقصود بالنداء والثاني
المفرد المعين لا ينصب واما الثاني فلما عادة الضم المقدر في اسم الاشارة ذكره في التصريح اولا نما
توابع المعرب وانما يجوز الوجهان في تابع المبني كذا بهذه العبارة في الكافية وغيرها قال
الرضي وهو يوهم الحاق المعرب لا محل له والحال انه لا يحمل على محله ثم اعترض على الاول
بان المضاف اليه اضافة غير محضة لا محل له من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن
الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر قال طلب المعقب
حقه المظلوم وعلى الثاني بانه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان
زيدا منطلق وعمرو ثم قال ويجوز ان يتكلف ان الجملة غير المؤكدة اعني عمرو مع خبره المقدر
عطف على الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا نقول ان الاسم عطف على الاسم انتهى

ويشتركه في هذا الاشكال المحقق الدماميني حيث قال في المنهل الصافي وهو مشكل لان المعرب لا يمتنع
اتباعه باعتبار المحل اجماعا في نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب قالوا في باب الاستثناء
اذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد برفع زيد وهل هذا
الا اتباع للمعرب باعتبار محله فما هذا الذي يقولون هذا كلامه وادرج هذا النظر بعض
شراح الكافية ممثلا بقولك ما زيد بقائم ولا قاعدا واجاب عنه الفجدواني بان المجرور
لفظا قائم والمنصوب محلا بقائم ثم قال ولا يتصور في المعرب الواحد الاعراب اللفظي والمحلي
معا انتهى وليس بشيء لانا لا نسلم ان المحل لمجموع الجار والمجرور وانما هو للمجرور وحده كما صرح
به بعضهم وقوله ولا يتصور الخ يبطله الامثلة التي صرح بجوازها كثير من النحاة كقولنا اعجبني
قيام زيد العاقل بالجر صفة لزيد باعتبار اللفظ وبالرفع صفة له باعتبار المحل وقولنا
كرهت ضرب زيد وعمرو بالجر على الاول والنصب على الثاني الى غير ذلك من الامثلة على
انه وقع له في باب الاستثناء ما يناقض قوله في هذا المقام فانظره ان شئت هذا
والمخلص من الاشكال على ما ذكره المحشي عصام والمحشي الذي مر ان في قولهم لانها توابع معرب
تقديرين احدهما اي توابع منادى معرب فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع
المنادى المعرب لا يتبع محله وقد يدفع ايضا بان التنوين في المعرب للوحدة اي تابع
معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له
اعراب واحد فان المعرب باعرابين معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف
مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى عن التعسف واما ما ذكره المحشي الذي مر من قوله فيه
ان المعرف باللام في نحو يا هذا الرجل لفظا اعرابين اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه

منادى بيانه

فلانه منادى فيكون معنى فيكون منصوب المحل ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى
حقيقة ولنرجع الى ما كنا فيه فنقول وان كان المراد بذا اسم الاشارة دون الرجل جاز
فيه الرفع والنصب كذا ذكروا ولعل ذلك انما يكون حيث يرتفع ابهامه بالاشارة الحسية
قال ابن الحاجب ان ارادوا جواز النصب تقليدا فغير مستقيم وان ارادوا جوازه على الاتباع
فليس بشيء واوجب بعضهم رفع ذي ال بعد اسم الاشارة مطلقا وقال انما يكتفى باسم الاشارة
اذا اتبع بغير ذي ال وقال انه المفهوم من كلام سيبويه اشهر وعلى ذلك لا يستقيم قياسه
على يا زيد الطويل لظهور الفرق بينهما كما لا يخفى وفصل بعضهم فقال ان كان الوصف لبيان
الماهية نحو هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا
الطويل وعن المبرد في المدخل ان قلت يا هذا الرجل فاخرجته مخرج اي لم يكن الا رفعا
وان اردت ان تقف عليها ثم تنعت كان الرفع والنصب وعن الخليل اذا قلت يا هذا
وانت تريد ان تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفا فان شئت رفعت وان شئت نصبت
نحو يا هذا زيد او زيدا كقولك يا تميم اجمعون واجمعين وكذا نحو يا هذا زيد وعمرو او زيدا
وعمرا تبصرة لا يوصف اسم الاشارة ابدا في هذا الباب وغيره الا بما فيه الالف واللام
نحو مررت بهذا الرجل وذلك لان اسم الاشارة مبهم بالذات فكان حق وصفه ان يكون باسماء
الاجناس لان وصفه بما يدل على ذاتياته هو الوجه لان الوصف بالمعاني الخارجة فرع على
وضوح معرفة الذات ولذا استبد المبهم بصحة الوصفية باسماء الاجناس دون غيره فاذا ثبت
وصفه بما هو معرفة وجب تعريفها بالالف واللام قيل لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين
الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم
الى الصفة فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما

يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز لرضا بتعريف صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر شبهة حكى
الاتفاق في المثال المذكور على ان الرجل غير بدل والاكثرون على انه وصف لاسم الاشارة
في النداء وغيره وجعل منهم سيبويه لكنه لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو
الرجولية وهذا حد النعت وعن ابن السيد ~~الحكم انه عطف بيان لعدم اشتقاقه~~
~~ولا يلتفت اليه لان الاشتقاق ليس شرطا في الوصف والى هذا ينظر ما في شرح التسهيل انه~~
~~يرد الزاما واللزوم يكون في الصفات نحو الجما الغفير~~ ان هذا واقعا بعد اى عطف بيان
لعدم اشتقاقه ويلزمه ان يقول به هاهنا ايضا للاشتراك في الدليل ولا يلتفت اليه لان
الاشتقاق ليس شرطا في الوصف وعن ابن عصفور استشكال جواز ان يكون شيء واحد
نعتا وعطف بيان اللهم لا ادرى انه في خصوص هذا المثال او في المثال الذي وقع فيه هذا
بعد اى وما نقلناه عن ابن السيد لو قاله في هذا المثال لرضا يا ايها لا استشكاله فيه ايضا
الا ان جريه فيما نحن فيه فيما وقع بعد هذا وفي نحو يا ايهذا الرجل في هذا نفسه ووجه الاشكال
ان البيان يشترط فيه ان يكون اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف
يكون الشيء الواحد اعرف وغير اعرف وعنه في جوابه انه اذا قدر بيانا قدرت ال فيه
لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول الى الاشارة انما تدل على الحضور دون
الجنس واذا قدر نعتا قدرت ال فيه للعهد فالمعنى في نحو مررت بهذا الرجل مررت بهذا
وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال
وهذا معنى كلام سيبويه هذا وتقول في غير الصفة يا هذا زيد او زيدا ويا هذان
زيد وعمرو وزيدا وعمرا كذا في المفصل فلا تخ اما ان يكون التابع في الاول عطف بيان
او بدلا فعلى الاول يجوز فيه الوجهان على اللفظ التقديرى وعلى المحل وعلى الثاني الضم لا غير

لان البدل في

لان البدل في حكم تكرير العامل وتقول يا هذا ذا الجمة على البدل لا غير لانه لا يصح ان يكون
توكيدا لا لفظا ولا معنى ولا عطفا لا بيانا ولا نسقا ولا صفة اما الاول فلانه
اعادة الاول بعينه وليس هذا كذلك واما الثاني فلان له الفاظا مخصوصة محفوظة وليس هذا
واحدا منها واما الثالث فلانه يكون بالاسماء الجوامد وهذا اللفظ المشتق وبعبارة
اخرى ان ذا كذا يدل على الحال وعطف البيان يدل على الذات كذا في الايضاح والاقليد
شرح المفصل لكن ذكر الدماميني ان سيبويه جعله عطف بيان وقال الزمخشري في ملك الناس
اله الناس انهما عطفا بيان واما الرابع فلعدم الحرف واما الخامس فلان اسماء
الاشارة لا توصف الا بما فيه اللام كما سبق ذكره فتعين ان يكون بدلا بدل كل من كل
تبصرة في يا ايها الرجل اعلم اولا ان ايا منادى مفرد معرفة وها زائدة لازمة
للتنبيه لازمة للفظ اى تنبيها على ان المقصود بالنداء هو المعرف باللام وقال
الرضي ابدل هاء التنبيه عن المضاف اليه لانه لو لم يكن يخلو اى من مضاف اليه
ومن تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعو وليس هذا موضع التنوين ولهذا التنوين
بدل عن مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلا
هدينا والقصد هنا الابهام انتهى كلامه واجاز ابن كيسان يا اى الرجل بدون ها
كما سيأتي والهاء اذا وقع بعدها اسم اشارة مفتوحة لزوما ومع غيره فعن الفراء انه
لغة العرب فتحها وبعض بني مالك من بني اسد يحذفون الفها ويضمون
هاءها اتباعا وعليه قراءة ابن عامر ايه الثقلان ايه الساحر ايه المؤمنون بضم الهاء
وانما كان ها اولى من غيره لان النداء موضع التنبيه والرجل مرفوع على التبعية
وجوبا قال في التصريح مراعاة للفظ اى انتهى ووجه آخر وهو انه هو المقصود بالنداء
وبيانه انهم لما قصدوا نداء المعرف باللام ولم يمكنهم ادخال حرف النداء عليه

يجب حذفه ولا موصول الذي تكون صلته جملة اسمية اشبه ومن بعضهم ان ابا الحسن الاخفش يقول
بوجوب الحذف هنا لان ما بعد اى عوض من ذلك المحذوف والحذف لعوض كلا حذف او يقع
انما وجب الحذف لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا انزيد عليه كلمتان اعنى ايها قاله الرضى قال
ابن هشام لرضا ولا ان يجيب عنها بان ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذا شبهه يعني انها موصولة
وجب حذف عايده والذى تكون صلته جملة اسمية والاصل لا مثل الذى هو زيد والعجب الدماميني
حيث قال ولقائل ان يقول لا نم وجوب وصل ما الموصولة في لا سيما بالجملة الاسمية فقد
نص في التسهيل على انها توصل بظرف كقوله • يسر الكريم الحمد لا سيما • لشهادة من خير يتغلب •
او جملة فعلية كقوله • فق الناس في الخير لا سيما • ينيلك من ذي الجلال الرضى • هذا كلامه
لان الذى نقض به ابن هشام انما هو ما في لا سيما زيد للائمة لا سيما مطلقا حتى يرد ان ما
في لا سيما قد توصل بظرف وقد توصل بجملة اسمية كذا قال الشمنى وقيل لو كانت موصولة
لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها واجيب بانه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب
بناؤها على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك يا من قال كذا تبصرة
في يا ايها الرجل اعلم ان ها فيه هو ها في يا ايها الرجل فيكون ذكره فيه لازما كما فيه
فكما لا يجوز يا اى الرجل لا يجوز يا اى هذا الرجل ولو كان ها من هذا الجائز لان دخول
الهاء في اول اسم الاشارة ليس بلازم كذا ذكر ونسب الى الكوفيين وابن كيسان ان ها مختص
باسم الاشارة لفظا او تقديرا فيا ايها الرجل اصله يا اى هذا الرجل وعن ابن كيسان جائز
يا اى الرجل بدون ها ومنعه الكوفيون والبصريون قال ابن عقيل في شرح التسهيل وليس
ممنوعا اشبه والفائدة في اتيان اسم الاشارة عقيب اى مع ان كل واحد منهما كاف في التوصل
الى نداء المعرف باللام التدريج في النزول الى التفسير وبيان ذلك انه لما كان اسم اشارة

احتاجوا الى الفصل بينها باسم مبهم حال غير ال على ماهية معينة محتاج بالوضع في الدلالة
عليها الى شيء آخر فاتوا باى وصلة الى ندائه وهي انسب بافادة هذا الغرض من اسم الاشارة
لانها احوج الى الوصف منها لان ابهامها انما يزال باسم بعدها بخلافها فان ابهامها يزال
بذلك الاسم وقد يزال بالاشارة الحسية فظهر من هذا انه لا يجوز حذف النعت من اى
بخلاف هذا فلما كان هو المقصود بالنداء لزمه الرفع ليوافق نحو يا رجل الذى هو كذلك
في الحركة من حيث اللفظ ولو نصب لوقع الاخلال بالغرض نحو يا زيد الظريف بنصب
الظريف ووجه آخر وهو ان الصفة مع الموصوف بمنزلة كلمة واحدة وهي هنا لازمة
لانه لا يجوز قولك يا ايها لان ايا مبهم لا يستقل بنفسه وكذا قولك مررت بهذا في
الدار الكبير فلما لزمت الصفة قوى الاتحاد وازداد الاتصال فصار الرجل في قولك يا
ايها الرجل كانه منتهى الاسم فجعلوا حركته الاعرابية كالحركة التي تكون له لو كان منتهى الكلمة
حقيقة فجرى مجرى قولك يا رجل ليكون مشاكلا له في اللفظ وينفصل عما لا يلزم من نحو
يا زيد الظريف فبطل قول ابي عثمان بجواز قولك يا ايها الرجل بالنصب قياسا على
المثال المذكور وجوز المازني والزجاج لرضا الظهور الفرق بينهما بما ذكرنا وثانيا
ان ايا يوصف بعض بها الجنس فلا يقال يا ايها الفرزدق مما فيه ال للغلبة او للمح الوصفية كذا في التسهيل
واجاز الجرمي يا ايها الحارث وكذا لا يوصف بنحو الزيدان والزيدين وعن كتاب سيبويه منع
يا ايها الذى رايت وهو محمول على ما اذا استعمل وتعليله يرشد اليه قال لانه اسم غالب كالنجم
يا ايها النضر وانت تريد الاسم الغالب تنبيه زعم الاخفش ان ايا لا يكون وصلة وان هذه
هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل وصحح تقوية مذهبه بكثرة وقوع
اى في غير هذا موصولة في غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة قال ابن هشام يرد عليه انه ليس ثانيا على

وجه هذا

اقول ايها تام اى كما سبق ذكره عقيب اى بد تذ جاء فيكون اى منادى وجاء صفة له والرجل
صفة له كذا قيل وهو مقتضى كلام سيبويه ان الواقع بعد اى صفة له وقد ذكرنا سابقا عن
ابن السيد انه عطف بيان قال ابن عقيل ويرده التزامه واللزوم يكون في الصفات
نحو الجماء الغفير وعطف البيان كالبدل لا يكون لازما ولا يرد ايراده على ما نقلناه عن ابن كيسان
من اجازته يا اى الرجل بدون ها وقد ذكرنا انه قال انه ليس ممنوعا فبين كلاميه منافاة ٧
ولا يجوز يا ايها ذاك الرجل خلافا لابن كيسان واليه اشار ابن مالك في نظمه بقوله وايها ذا
ايها الذى ورد ووصف اى بسوا هذا يرد ونقل عن ابن كيسان انه نقل عن العرب نزع الضمير
لشبه المتصل بالمضاف حتى قال بعضهم يا غيبك الرجلين بالنصب ونسب الى بعضهم
اشتراط نعت اسم الاشارة وعن ابن عصفور وغيره جواز عدمه وشاهده قوله ايهاذان كل
زاد كما ،، ودعانه واغلة في شغل ،، وما ذكرنا سابقا من الخلاف فيما بعد اى في يا ايها
الرجل يأتي ههنا ايضا **تعليق** قد يحذف المنادى كله نحو الا يا اسجدوا على قراءة
الكسائي بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء والمنادى محذوف فيقف
على يا ويبتدئ باسجدوا بضم الهمزة اى الا يا قوم اسجدوا وانما جاز حذف المنادى
لانه مفعول به فيحذف حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه لخلاف ساير المفعول به فانه
يحذف نسيا منسيا ووجه آخر وهو ان النداء مما يكثر الاشعار اليه فلكثرته استحق التخفيف
فقد يفهم السامع انه متسارع الى ان المنادى محذوف اذ لا يتصور النداء بدون المنادى
تنبيه
رأيت العبارات في هذا المقام في بعض الكتب التي حضرت عندي مطلقة لكن ينبغي ان
لا يؤخذ هذا على عمومه بحيث يجوز حذف كل منادى بيا او غيرها فلا تغتر بظاهرها
كما اغتر به بعض فقال فيما كتبه على القصيدة النبوية المعروفة بالبردة ان الهمزة

في قوله امن تذكر جيران بذى سلم يجوز ان تكون للنداء والمنادى محذوف اى احبت
بل الذى ينبغي ان تلك العبارات محمولة على ما اذا كان لحرف المنادى به يا دون غيرها لما ثبت
من اعميتها وكثرة دورها في كلامهم فيتصرف تارة بحذفها وتارة بحذف المنادى وقال بعض
المتبحرين في هذا العلم قد يحذف المنادى قبل الامر والدعاء فيلزم يا ونبه بذلك المحقق الدماميني
لمصنف في المنهل الصافي فقال ولم نر شاهدا على حذف المنادى الا وحرف ندائه يا **فصل**
في ترخيم المنادى اعلم ان الترخيم في اللغة التسهيل والتليين والترقيق يقال صوت رخيم
اى سهل لين ضعيف فسمى هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وعن الاصمعي انه قال
اخذ الخليل ما اسم الصوت الضعيف قلت الترخيم فعمل باب الترخيم وضعف بان قبل الخليل
جماعة من النحاة كابى عمرو وابن ابى اسحق ولم ينقل عنهم اسم غيره قال ابن الحاجب ولا يضعف
بمجرد ذلك نعم ان صح انهم تكلموا فيه بهذا الاسم يبين ضعفه والا فيجوز انهم تكلموا فيه بغير هذا
الاسم او ما تكلموا فيه اصلا وان ثبت ما روى عن ابن عباس انه لما سمع قراءة ابن مسعود
وقالوا يا مال قال ما اشغل اهل النار عن الترخيم كان مضعفا والاتفاق بعيد
اشهر كلامهم وفي الاصطلاح حذف آخر الاسم تخفيفا على وجه مخصوص ومن قال انه حذف
في الآخر على سبيل الاعتباط اراد هذا المعنى والاعتباط ذبح الشاة بلا علة وقال المحشي عصام
الاعتباط ادراك الموت شابا صحيحا كذا في القاموس وما في هذا المقام في كتب النحو ان الاعتباط ذبح
الشاة بلا علة لم يثبته القاموس هذا كلامه اقول ليس الامر كما ذكره بل هو بالعكس لانه قال
عبط الذبيحة يعبطها ذبحها من غير علة ولم يثبته على المعنى الذى ذكره اللهم الا ان يراد من قوله
ونفسه في الحرب القاها غير مكره والشيء شقه صحيحا فكانه طالع كلام صاحب القاموس من
وسط هذا قال الرضي رح يعنون بالحذف التخفيفي ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض
وعصا والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا حذفا بلا علة مع انه لا بد

ومن الجرمي والفارسي ومنعها ضعيف
نعت اى باسم الاشارة

قوله ازرق العينين بعيد اوجهله
ازرق العينين بعيد

في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم اشير فخرج بقيد الاخر حذف اليآء
في نحو يا غلام اذا المضاف اليه ليس آخر الكلمة بدلالة ان مورد الاعراب ما قبله وكذا حذف التنوين
والحركة وقفا لانها بعد آخرها ويدخل فيه حذف التاء من نحو حمزة وحذف الجزء الاخير من نحو بعلبك
لان المحذوف صار آخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه وخرج بقيد التخفيف الحذف في باب
قاض وعصى قال الشيخ الرضي في تعداد المخرجات وخرج ايضا حذف نحو يد ودم لانه واجب
اقول هذا يخالف ما قاله الجاربردي من انه حذف اللام في نحو يد ودم على خلاف القياس لكثرتها
في كلامهم لان المفهوم منه ان الحذف فيها للتخفيف وهو المفهوم من كلام المحشي عصام حين ذكر ان
الحذف للترخيم لمجرد التخفيف حيث قال واورد عليه نحو يد فانه حذف لا لاعلال بدليل صيرورة
ما قبله معتقب الاعراب والمحذوف لعلة لا يكون منسيا هذا كلامه وانت تعلم ان الحذف
للتخفيف جائز لا واجب فلا معنى للقول بوجوب الحذف فيها اللهم الا ان يريد ما قيل في خروج
نحو هام انه حذف فيها ليصير الاعراب ظاهرا لا لمجرد التخفيف وهو بعيد وليتأمل وقيل
الترخيم حذف بعد التركيب والحذف في يد قبله تنبيه واعلام عد الزمخشري في المفصل الترخيم
من خصائص النداء وكذا غيره من بعضهم وقال في الاقليد انما اختص بالنداء لان النداء باب تغيير
فالتغيير يؤنس بالتغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالترخيم يؤذن بان ذلك الامر مما لا يقبل
الوقف ريثما تتم الكلمة فيحذف بعض الكلمة تحريصا على ان يتوجه المخاطب المدعو نحو مراد المنادي
انتهى لكن ينبغي ان يعلم ان المراد باختصاصه به اختصاصه به حال السعة والاختيار فقد يضطر
الشاعر فيرخم في غير النداء فيجوز على الوجهين اي انتظار المحذوف وعدمه عند سيبويه وجمهور
البصريين واجاز المبرد في الشعر على لغة يا حار بالضم خاصة دون الاخرى وانكر ما اجازه
سيبويه وغيره ورأيت في حاشية ان حجة المبرد ان ارادة المحذوف تدل على النداء
فيكون المرخم مستوجبا لحركة المنادى وحكم المرخم مغاير له واما على لغة الضم فان الاسم

يصير كانه لم يحذف منه شيء فليس فيه ما يدل على النداء حتى تحصل المغايرة بين حكم المرخم وبين
حكم النداء فجاز في غير النداء على هذه اللغة هذا نصها وقد انشد سيبويه قول جرير
الا اضحت حبالكم رماما ۞ واضحت منك شاسعة اماما ۞ وهو واضح فيما ادعاه حيث
اراد امامة بضم الهمزة علم امرأة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورده المبرد بان الرواية
وما عهدي كعهدك يا اماما قال ابن الحاجب وهو من تعسفاته انتهى وصدق لان الرواية
الثابتة لا ترد بمجرد رواية اخرى ومن بعض شروح الكافية والانصاف يقتضي تقرير
الروايتين ولا ترفع احديهما بالاخرى وفي هذا المقام تعليق مناسب سنذكره في آخر هذا
المبحث ان شاء الله تعالى ومنه قول اوس التميمي ۞ انا ابن حارث ان تنكر لرؤيته ۞ او
امته فان الناس قد علموا ۞ اراد ابن حارثة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر قال
ابن الحاجب ومن كسر ونون ونقل الحركة تعسف فائدة يشترط في ترخيم الضرورة
ان يصلح الاسم المراد ترخيمه للنداء والى هذا اشار ابن مالك في نظمه بقوله ۞ ولاضطرار رخموا
دون ندا ۞ ما للندا يصلح نحو احمدا ۞ هذا وما ذكرنا من ان المراد اختصاص الترخيم
بالنداء حال السعة والاختيار مفهوم من كتب عديدة كالمفصل وغيره حيث تكلموا في
ترخيم الضرورة بعد كلامهم في ترخيم المنادى وصرح به بعضهم فعلم من ذلك ان ترخيم الضرورة
ليس مختصا بالنداء لكن بقي ترخيم التصغير مجهول الحال انه مختص به اولا لانه ليس في حال
السعة والاختيار فاقول يمكن ان يعلم عدم اختصاصه به كما هو كذلك ايضا لان
ترخيم التصغير ان تعمد الى ذي الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها ثم توقع التصغير على اصوله
فيقع فيه ايضا ضرورة لاجل كونه مختصا بالمزيد الا ترى انه لا يتأتى في نحو جعفر والحاصل
ان جواز الترخيم في المصغر المزيد عليه وعدمه في عدمه يرشد الى انه في الاول ضروري
مضطر اليه لان الكلمة التي فيها زوايد اليق وانسب بالتصرف فيه بالحذف مما ليست كذلك

كما لا يخفى على من له قريحة سليمة فمع تصغيرها اذا اريد ترخيمه يكون ضرورية التصرف فيها لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها فيجب حذف الزوائد للوصول اليها والترخيم يجب فيه حصول التخفيف بالحذف **حرك المطلب** اعلم انه اشترط القوم لترخيم المنادى شرائط

احدها ان يكون علما لانه يكثر نداؤه فيناسبه التخفيف مع انه لاشتهاره يدل ما بقي منه على ما طرح عنه ولا فرق بين اشتراط ذلك واشتراط كونه معرفة كما فعله في التوضيح **الثاني** ان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو رخم الثلاثي لبقي على صورة بلا علة ظاهرة موجبة على صورة ليس مثلها في المتمكنات اذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرفين ولا سيما على العدد يقول يا حار بالضم

~~كذا ذكروا ولك ان تناقش فيه بان النداء من خواص الاسماء فلا بأس ببقائه على صورة ليس~~

~~مثلها فيها لان النداء يرشد الى الانفصا~~ واما نحو يد ودم فبقاؤه على تلك الصورة وان كان بلا علة لكنه نادر غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به ونحو عم وشج وعصا وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف كذا ذكروا اقول يمكن لك ان تناقش فيه بان النداء من خواص الاسماء فلا بأس ببقائه على صورة ليس مثلها فيها لان النداء يرشد الى انه منها وقال في الاقليد لان الترخيم للخفة والثلاثي اعدل الابنية واخفها فلا حاجة الى طلب الخفة انتهى وليس لك ان تقول ان المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلثة احرف نحو من وما لان بناءه عارض فهو في حكم المعرب ونسب الى الفراء والاخفش والكوفيين ترخيم العلم الثلاثي اذا كان وسطه متحركا لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيصير مثل يد فيقع في المسمى بعنق يا عن وقد عرفت ان نحو يد ودم بعيد عن القياس فلا يقاس عليه وعن الجرجاني انه لم ينكره اصحابنا لانه قياس ينزلون الحركة منزلة الحرف وعليه لا يكون نحو يد خارجا عن القياس وهو مشكل واما الساكن الوسط كهند وعمرو فعن ابن عصفور الاتفاق على منع ترخيمه وقال ابن هشام اجاز ترخيمه ابو الحسن وحله فيما حكى عنه والمشهور عنه مذهب الفراء وحكى ابو البقاء جواز

عن بعض

عن بعض الكوفيين ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي في علما سكن اوسطه او تحرك **الثالث** كونه بتاء تأنيث نحو شاة وثبة اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلثة احرف فان العلمية والزيادة على ثلثة احرف فيهما اما الاول فلانه خلفها التانيث لانه يقتضي التخفيف لثقله كما يقتضيه العلم للكثرة ولان وضع التاء على الزوال لحذفه في جمع السلامة نحو غرف وغرفات في غرفة فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي وعن المبرد اشتراط العلمية فيما فيه الهاء فمنع ترخيم النكرة المقصودة ومذهب سيبويه والجمهور الجواز ومنه قوله: يا ناق سيري عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا ومثله كثير واما الثاني فلهذا الدليل ايضا لان اشتراطه انما كان لئلا يخل بما يؤدي اليه الترخيم من الاخلال فحذف التاء لا يؤدي اليه لانها زائدة فلا حاجة الى الزيادة فلا يرخم اسم الجنس العاري من التاء ونحو يا صاح في يا صاحب شاذ لانه نكرة في الاصل خالية من تاء التانيث ومع ذلك العلة في ترخيمه كثرة استعماله منادى وعن ابن خروف ان اصله يا صاحبي وانه اجرى مجرى المركب غير الاضافي بحذف الكلمة الثانية ثم ادركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهذا سعي في تعدد جهة الشذوذ بلا ثبت فالحق ما ذكرنا فرخم مرة واحدة واما اطرق كرا فان كان اصله كروان ثم رخم مع كونه نكرة خاليا من التاء فشاذ لصاحب وجهين حذف حرف النداء والترخيم وان كان ذكر الكروان كما نقله ابن هشام عن المبرد في حواشي التسهيل وذكره صاحب القاموس والرضي فلا ترخيم فيه لكن فيه شذوذ من وجه واحد من جهة حذف حرف النداء منه قال الرضي وقال المبرد هو ذكر الكروان ولا ضرورة الى ما قالوا مع ما ذكر من ان المحل الصحيح انتهى وتبع المبرد ابن الحاجب في الكافية لكن هذا النقل عنه مخالف لنقل ابن هشام عنه هذا لكن اجاز بعضهم ترخيم اسم الجنس العاري من التاء مقصودا

كالغضنفر والشجر لو كانا منادى كذلك الرابع ان يكون مبنيا فلا يكون مضافا ولا مطولا ولا
مستغاثا ولا مندوبا ولا جملة فهذه في قوة اربعة شرائط عدمية متعينة اما الاول فلان
الاسم المضاف اذا سمي به يراعى حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه
وهذا معنى قول ابن الحاجب لان الاسم المضاف حكمه بعد التسمية حكمه قبل التسمية لانهما اسمان معربان
باعرابين مختلفين انتهى فلو رخم فاما ان رخم المضاف واما ان رخم المضاف اليه وهو في كليهما غير
جائز نظرا الى المعنى في الاول والى اللفظ في الثاني اما في الاول فلان آخره وسط الكلمة لانه مع الثاني
مركب والترخيم فيه على خلاف الترخيم واما في الثاني فلانه ليس بمنادى فيلزم فيه خلافه ايضا ولذلك
امتنع ترخيم الجملة ايضا ويجوز ان يعلل امتناعه في المضاف والمضاف اليه بان بينهما امتزاجا غير
تام فبينهما اتصال من جهة ان المضاف اليه بمنزلة تمام الكلمة بدليل حذف التنوين من المضاف
وانفصال من جهة بقاء اعراب المضاف على حاله قبل الاضافة والاعراب لا يكون الا في آخر
الكلمة فراعوا الامرين فمنعوا الترخيم في المضاف لاجل الاتصال وفي المضاف اليه لاجل الانفصال
والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف هذا عند البصرية واجاز الكوفيون ترخيم ذي الاضافة
بحذف عجز المضاف اليه تمسكا بنحو قوله * خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا * اواصرنا والرحم
بالغيب تذكر * وقوله * ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة * سيدعوه داعي ميتة فيجيب *
اي يا آل عكرمة ويا ابا عروة واجيب بانه نادر وانه من حذف المضاف اليه باسره كقوله *
يا عبد هل تذكرني ساعة * اراد يا عبد عمرو وهو علم له وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها
نحو تابط في تابط شرا وقال ابن مالك في التسهيل ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه وقال في الالفية
والعجز احذف من مركب وقل * ترخيم جملة وذا عمرو نقل * وعمرو هذا هو سيبويه وقال في شرحه

على التسهيل

على التسهيل ونقل بعضهم عن سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تأبط شرا يا تأبط
ورتب على ترخيمه النسب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه ولكن اشتهار المنع في المسألة عن سيبويه
اعتنى بذكرها ونبه على ان صاحب المنع هو الناقل لانه جائز عن العرب والذي نقل عن سيبويه منع
لا في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا اضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد
القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمها وذلك قولك في تأبط شرا تأبطي قال ويدلك على ذلك ان من
العرب من يفرده فيقول يا تأبط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك يفرده في الاضافة يعني في النسب
هذا نصه في المسألة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية لا ترخم
لانك لا تريد ان ترخم غير منادى وليس مما يغير النداء وذلك نحو يا تأبط شرا قال ولو رخمت هذا
لرخمت رجلا يسمى يا دار عبلة بالجواء تكلمي انتهى وهو قول عنترة واذا كان للمجتهد في مسألة
واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه لانه بصدد تحقيقه وايضاحه بخلاف
ما يذكر في غير بابه فانه لم يعتن به كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه
رجع عن احدهما ولم يكن هناك تاريخ هذا ما ذكره بطوله صاحب التصريح ثم قال وقول الناظم
وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم انه لم ينقل عن غيره وقد عرفت ما فيه انتهى وقال ابن هشام
في شرحه على الفية ابن مالك وزعم ابن مالك انه قد يرخم ذو الاسناد وان عمرا نقل ذلك وعمرو هذا
هو امام النحو وسيبويه لقبه وكنيته ابو بشر هذا كلامه ولا يخفى ان في تعبيره بالزعم اشعارا بان
الوارد بعده كلام غير موثوق به لان الزعم هو القول بغير تبين وتثبت ولعله قوله رأى قول
سيبويه في باب الترخيم وهو ما ذكر آنفا فاستصعب نقل ابن مالك عنه خلافه وقد رأيت
نصه عليه في باب النسب قال المحقق الدابني في المزهر الصافي بعد نقل كلامي سيبويه ولا تعارض بين
المحلين اذ ما نقله في ابواب الترخيم محمول على المستعمل عند اكثر العرب وما نقله في باب الاضافة

اى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم وقوله ويدلك على ذلك ان من العرب من يجوز ويقول يا فاط
اقبلى مشعر بما اشرنا اليه انتهى وقال ابن عقيل في شرح التسهيل بعد نقله ما قاله سيبويه في الاضافة وليس هذا
نصا في الترخيم لاحتمال ارادة الافراد لا على جهة الترخيم اى ينادى مرة يا فاطمة واخرى يا فاط
ولذا قال يجوز دون يرخم وانه يدرج مبنيا على الضم انتهى واما الثاني مجرورا باللام فلعدم ظهور
اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يوجد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى كذا ذكر
الرضى ثم قال وهذه العلة مطردة في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وقال في التصريح لان المستغاث
المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور مثله فكان غير منادى اذ لم تعمل اداة
النداء في لفظه وانما عملت في موضعه انتهى وهذا معنى ما ذكره الشيخ رح ونقله ابن عقيل في شرح التسهيل
عن الصفار وقال في الاقليد لان المستغيث لا يأمن من فوت تعلق من استغاث به بالله للتلبس
وعدم التفهم بسبب الحذف وذلك اما بطريق الحقيقة منه او بالتجاهل فيمتنع الترخيم انتهى وعلى
وفقه في شرح المصباح وسمع ترخيمه كقوله كلما نادى مناد منهم يا لتيم الله قلنا يا لمال
وهو ضرورة اتفاقا واما المستغاث الذى في آخره زيادة المد فالمصرح في كتب عديدة
معتبرة كالايضاح وشرح الشيخ رح انه يمتنع الترخيم فيه ايضا وعللوه بان الزيادة لمد الصوت
تنافى الحذف ولم يذكر في الايضاح وفى المنهل الصافى امتناع الترخيم في المجرد باللام ولعله
لما نسبه في الاقليد الى سيبويه انه قال انه زعم الخليل ان اللام في المستغاث بدل من
الزيادة التى في آخر الاسم نحو يا عجبا فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه والحاصل
انه لما عاقبت اللام تلك الزيادة التى في نحو يا عجبا ولم يقل يا لعجبا دل على ان اللام بدل
من تلك الزيادة بدلالة عدم جواز اجتماع البدل والمبدل منه هذا لكن قال في
التصريح بعد ذكر امتناع الترخيم في المستغاث المجرور باللام فان لم يجر باللام جاز ترخيمه

نص على ذلك سيبويه في كتابه واقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافى وعبارة
التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد
مبنى وشاهد ترخيمه قوله اعام لك ابن صعصعة ابن سعد قال بعضهم هذا ضرورة وقد
ناداه بغير الهاء يا وذلك ممنوع هذا ما في التصريح واما الثالث فلان الاغلب فيه
زيادة مدة في آخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وهى تنافى الحذف وغير المزيد فيه قليل
كذا في الايضاح وشرح الشيخ رح وقال في شرح المصباح لان الندبة انما تكون بعد عد المناقب
والاوصاف فوجب ان يذكر على وجه الكمال انتهى وذكره صاحب الاقليد ايضا واما
الرابع فتحقيق الكلام فيه تعليق المركب تركيب المزج نحو حضرموت وسيبويه
وخمسة عشر علما يرخم عند البصريين قياسا على ما فيه تاء التأنيث قال ابن عقيل في شرح التسهيل
ولم يسمع بل قاسوه على ما فيه تاء التأنيث فاما ما انشد ابو زيد اقاتلى الحجاج ان لم
اشد له دراب واترك عند هند فؤاديا يريد دراب جرد فمن المرخم في غير النداء
ضرورة وهو شاذ انتهى ويرخم عندهم بحذف عجزه واليه اشار ابن مالك في نظمه بقوله
والعجز احذف من مركب فيقال يا حضر ويا سيب ويا خمسة بالفتح ان انتظرت الحرف
وبالضم ان لم تنتظر وقال ابن عقيل قال الذين يحذفون العجز ان حصل لبس رفع بترخيمه
على لغة من ينتظر انتهى ويوقف في الوقف يا خمسه بالهاء على لغة ولغة من لا ينتظر قال سيبويه
لان تلك الهاء التى كانت في خمسه وعن ابن العلج ان بعضهم يقف بالتاء وعن ابن
كيسان انه لا يحذف العجز بل ان حصل لبس كان يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه حضرموت
قال فان حذفت من الثانى الحرف والحرفين فلا بأس ونسب الى الفراء منع ترخيم خمسة
عشر والى اكثر الكوفيين منع ترخيم سيبويه واقتصر الفراء على حذف الهاء فيما آخره صوت
وقال يقلب الياء الفا فتقول يا سيبا ونحو اثنا عشر حيث يجعل علما وينادى يرخم

بحذف شطره الأخير وحذف الف اثنان فتقول يا اثنَ كما تقول في ترخيم لو لم تركبه نسخ لك
الى سيبويه وخالك لان عشر بمنزلة النون وفي موضعه حيث عاملوه معاملته فتبعها الالف على
قياس لغتهم في حذف فنزلت هي والالف منزلة الزيادتين في اثنان علما فتبعها الالف على قياس
لغتهم في حذف الزيادتين اللتين في حكم الزيادة الواحدة اذا عرفت هذا فما في كلام صاحب الوافي
من قوله بعد ذكر الترخيم اما بحذف شطره كما في المركب يغني عن غفلته عن كيفية ترخيم نحو اثنا
عشر واعترضه ابن الحاجب في الايضاح بان الثاني اسم برأسه وبان الالف لا يتحقق زيادتها
قال في المنهل لا معنى لهذا الاعتراض مع سماعه من العرب قال سيبويه عن الخليل واما اثنا عشر
فانك اذا رخمته حذفت عشر مع الالف لان عشر بمنزلة نون مسلمون تقول اثن تلقي عشر
مع الالف كما تلقي النون مع الواو هذا نصه وهو مقتض لسماع الترخيم في ذلك على هذا الوجه
من العرب والعلة مناسبة للمسموع وهذا كاف في العلل النحوية فلا معنى للاعتراض بان
المنزل منزلة الشيء لا يلزم ان يعطى حكم ذلك الشيء انتهى كلامه فكيف حكم ابن عقيل بعدم سماع
كما ذكره لا ادري ولا بد من التتبع والتفحص ومن قال يا اثني عشر بالياء فقياسه هكذا على اللغة
وبالالف على القلة وعن البسيط ان من جعله من باب الاضافة ويقول لا يرخم المضاف
لا يرخمه انتهى ~~ومنه اذا كان الثاني فيها التانيث~~ **فائدة** قد يحذف المضاف اليه
وآخر المضاف معا نحو يا صاح في اصله يا صاحب قاله ابن خروف والجوهري وجماعة وقال
غيرهم هو ترخم صاحب على غير قياس **اعلام** العجب من صاحب الوافي حيث عد
من شروط الترخيم كون المنادى الذي يقصد ترخيمه غير موصوف ونسبه الى الاكثر والحال انه
لا ذكر الى الان احدا نص عليه في شروطه منسوبا الى الجمهور بل كلام الرضي يدل على خلافه
قال ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج ثم استشهد ببيت الكتاب فقالوا تعال
يا يزي بن مخرم فقلت لهم اني حليف صداء ترى ترخيم يزيد فضلا ولا ارى فرقا بين الوصف

السابق والله حق وليتأمل **تعليم** المحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب كيا سعا
في نحو يا سعاد او اما حرفان وذلك اذا كان الاسم غير تاء التانيث لانه لا يحذف في نحو سعلاة
الا التاء وحدها لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فيكتفي بها وقبلها من احرف العلة ساكنا
زائدا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه نحو مروان ومنصور ومسكين فتقول في
ترخيمها يا مرو ويا منص ويا مسك لكن وقع في القيد الثاني خلاف للاخفش والمشهور خلافه
وفي الثالث للفراء وفي الرابع له وللجرمي وانما حذف الحرفان هيهنا لانه كان الاول حكم
المد الزائد لكن لما لم يكن آخرا والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار
متطرفا فتبعه في السقوط اوكان في آخره زيادتان زيدتا معا وهما سبعة اصناف
زيادتا التثنية نحو زيدان وبصريان علمين وزيادتا جمع السلامة نحو مسلمون ومسلمات
وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وزيادتا النسب وما اشبهها نحو بصري
وكوفي وكرسي وقمري وزيادتا التانيث كصحراء وزيادتا الالحاق كحرباء وعلباء
وانما قيد في الصورة الاولى الزيادة على اربعة احرف دون الثانية مع ان نحو يدان
ودمان وبنون وقلون تحذف زيادتاه للترخيم لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل
الترخيم بل قبله ايضا كان كذلك **تتمة** الاكثر في لسان العرب ان ينوى المحذوف للترخيم
ويسمى لغة من ينتظر فيترك ما قبله على ما كان عليه قبله من الحركة والسكون واليه اشار ابن مالك
في نظمه بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف فتقول في جعفر يا جعف
بالفتح وفي حارث يا حار بالكسر وفي منصور يا منص بالضم وفي هرقل يا هرق وعليه قراءة بعضهم
ونادوا يا مال ليقض علينا ربك وذلك لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة
موجبة قياسية مطردة في حكم الثابت كما في عصا وقاض ولا شك ان الترخيم صنعوا بالمرخم
معاملة نحوهما فاذا كان المحذوف منويا لم يغيرها بقي الا في مواضع بعضها متفق عليه

وبعضها مختلف فيه وانا لا اذكرها خوفا من التطويل والمحذوف منسي على رأي بعض العرب
ويسمى لغة من لا ينتظر نظرا الى ان الترخيم وان كان قياسيا مطردا لكنه ليس بواجب فعلى هذا
يجعل الباقي بعد الحذف اسما برأسه وما قبل المحذوف كأنه آخر الكلم في اصل الوضع فيبنى
على الضم ظاهرا ان كان صحيحا نحو يا حار في حارث ويا هرق في هرقل والتزم الكوفيون في الثاني
هذه اللغة ومقدرا ان كان معتلا نحو يا ناج بالسكون في ناجية وعليه ما روى سيبويه من قول
البعض يا طلح بضم الحاء والبيت لابن مالك بقوله واجعله ان لم ينو محذوفا كما لو كان بالآخر
وضعا تمما واصحاب هذا الرأي لا يجعلونه منسيا في بعض الاسماء وهو مذكور في الكتب
النحوية **تعليق وختم** قال صاحب الوافي والمحذوف للترخيم في غير النداء منسي وفاقا و
اماما فاحد اشار اراده في قول جرير الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة
اماما اراد امامة اسم امرأة وهذا عجيب منه فان بين المبرد وسيبويه في مسئلة الترخيم في
غير المنادى خلافا مشهورا وانشد سيبويه استشهادا لما قاله البيت وقد ذكر مالك سابقا المحاكمة
بينهما فطالع ومن الله التوفيق وهو الهادي الى سواء الطريق

فصل

في كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء وحقيقة هذا الباب ان
تأتي بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني او المشارك فيه كنحن واننا باي او اية وتجريه مجراه في النداء
من ضمه والمجيء بهاء التنبيه في مقام المضاف اليه ووصفه بمحلى باللام وذلك لغرض بيان
اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه ولا يجوز اللهم اغفر لها ايتها العصابة لان
الاختصاص لا يكون في الغائب واما ما في كتاب سيبويه من قولهم على المضارب الوضيعة ايها البائع
وان نقل عن الفارسي انه قال لا علم لي بوجه ذلك لكن قيل هو فساد وقع في الكتاب وقد روي
على الوضيعة ايها البائع قال ابن عقيل والصواب ذلك وروى ايضا وعلى المضارب الوضيعة
ايها البائع وقيل هو على وضع الظاهر موضع المضمر فانه قال وعلى المضارب الوضيعة وانا مضارب.

فعلى الوضيعة

فعلى الوضيعة ايها البائع ثم ان الاختصاص اما في معرض التفاخر نحو علي ايها الجواد يعتمد
الفقير اي مختصا من بين الرجال بذلك او التصاغر والتواضع نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا
بالمسكنة قال الشاعر جد بعفو فانني ايها العبد الى العفو يا الهي فقير او لمجرد بيان المقصود
بذلك الضمير لا للاول ولا للثاني نحو انا اقوم ايها الرجل ونحن نقوم ايها القوم **فائدة** عن الامام
المرزوقي في قول بشامة بن حزن النهشلي انا بني نهشل لا ندعي لأب عنه ولا هو بالابناء
يشرينا الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله
خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخلو من خمول فيهم وجهل
المخاطب بشأنهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شأنه لا نفعل كذا وكذا
هذا فكل هذه في صورة النداء وليست به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب
بل المراد بصفتها ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب ولا شك ان هذا من اخراج الكلام على
خلاف مقتضى الظاهر وذهب الاخفش الى انه لا مجاز فيه اصلا بناء على ان المخصوص منادى حقيقة
قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر كل الناس افقه منك يا عمر قال السيد قدس سره
في حواشيه على المطول قد يتوهم ان ايها الرجل خطاب لنفسه يطلب به الاقبال على ذلك الفعل تنبيها
على انه امر معتد له ولا يخفى امتناع هذا التوهم في مثل اللهم اغفر لنا ايتها العصابة انتهى كلامه
اقول الظاهر انه قاسه على نحو انا اكرم ايها الرجل وتوهم انه لو كان اي خطابا لنفسه
لزم ان تكون المغفرة في المثال امرا معتنيا له كما في نحو انا اكرم ايها الرجل لو كان كذلك وليس كذلك
لانه لم يقبل على المغفرة لانها فعل الله جل شأنه وهذا فاسد لانه على تقدير كون اي خطابا
لنفسه منبها على ما ذكر يمكن اجراؤه في المثال الذي ذكره لصحة بان يراد ان الفعل فيه
طلب المغفرة من الله تعالى وهو مفهوم اللهم اغفر لنا ولا شك ان ذلك امر مقصود للمتكلم او نقول
مقصوده هو المغفرة التي في هذا الكلام ولا غبار عليه لانها فيه منسوبة الى الله سبحانه وتعالى
تبصرة مذهب الجمهور ان ايا في محل نصب بأخص واجب الحذف وكان حقه الاعراب
لكنه لكونه منقولا من مكان لا يستعمل الا فيه مبنيا على الضم بني عليه رعاية للاصل المنقول عنه

واستمر الرجل على ما كان عليه حالة النداء من الرفع رعاية لحالة الصورة (لفظًا) وبعبارة اخرى كل ما انتقل من باب
الى باب يكون اعرابه على حسب ما كان عليه صرح بذلك ابن الحاجب وقال الرضي ره محل مجموع ايها
الرجل في موضع النصب لوقوعه موقع الحال اي انا افعل كذا مختصًا من بين الرجال انتهى وعن السيرافي
ان ايًا في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان تكون مبتدأة محذوف الخبر والتقدير
ايها الرجل المخصوص انا المذكور والثاني ان تكون خبرًا محذوف المبتدأ والتقدير انا افعل كذا
هو ايها الرجل اي المخصوص به وقال في المنهل قال السيرافي في التقدير ايها الرجل مقصودي او
العكس انتهى فعلى قوله لا يكون في موضع نصب بعامل مضمر لا لفظًا ولا محلًا اذ لا يكون من هذا
الباب بل جزءًا من جملة وحذف المبتدأ او الخبر عنه واجب قال ابن هشام وينبغي لمن
يجزم بانه من حذف المبتدأ او الخبر لانه لم يستعمل شيء مستقل انتهى وقال ابن الحاجب وقول ابي
سعيد ايها الرجل هنا مبتدأ والخبر محذوف اي المراد او خبر والمبتدأ محذوف اي المراد الرجل
ليس بشيء انتهى ورأيت في الحاشية اذ لا يستعمل هكذا في غير صورة الاختصاص فلا يقال ايها
الرجل قائم على الابتداء والخبر **تنبيه** قد يكون المنصوب على الاختصاص اسمًا غير اي
وايه دالًا على المراد من الضمير المذكور فيكون منصوبًا لفظًا وذلك اما مع معرف باللام نحو
نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو قوله صلى الله عليه وآله انا معاشر الانبياء
فينا بكء اي قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء قال سيبويه اكثر الاسماء دخولًا في هذا
الباب بنو فلان ومعشر مضافة واهل البيت وآل فلان وقد يكون المنصوب علمًا انشد
سيبويه قول رؤبة، بنا تميمًا يكشف الضبابُ، وقد يلي هذا الاختصاص ضمير مخاطب نحو قولهم
بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ذكرهما سيبويه وذكر عن الخليل انهما منصوبان
على الاختصاص وعن ابي عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر
وآل واهل وبني قال الرضي اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالًا في باب
الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورًا فيها **فائدة شريفة** تذكرت هيهنا الفرق بين آل

النكار على وزن الضرب صح

[illegible] ... تعلق الاحد ... الحواريه ... على الذي [illegible]

النبي صلى الله عليه وآله واهله وارحت ان اذكره فاقول سئل الصادق عليه السلام من الآل
فقال ذرية محمد صلى الله عليه وآله فقيل له من الاهل فقال الائمة عليهم السلام فقيل له قوله تعالى ادخلوا آل فرعون
اشد العذاب قال والله ما عنى الا ذريته وفي معاني الاخبار وسئل عليه السلام من آل محمد
فقال ذريته فقيل ومن اهل بيته قال الائمة عليهم السلام قيل ومن عترته قال اصحاب العباء قيل
فمن امته قال المؤمنون والاكثر على ان آل النبي صلى الله عليه وآله اهل بيته واستدل الشافعي
بما روي في الحديث عنه ص انه لا تحل الصدقة لمحمد وآل محمد على ان آل محمد هم الذين حرمت عليهم
الصدقة وهم صلبية بني هاشم وبني المطلب وقيل آله اصحابه ومن آمن به قيل وهو في اللغة
يقع على الجميع قال بعض الفضلاء في معرض تحقيق الآل ما حاصله ان آل النبي ص كل من يؤول
اليه وهم قسمان الاول من يؤول اليه مآلًا صوريًا جسمانيًا كاولاده ومن يحذو حذوهم
من اقاربه الصوريين الذين يحرم عليهم الصدقة في الشريعة المحمدية ص والثاني من يؤول اليه
مآلًا معنويًا روحانيًا وهم اولاده الروحانيون من العلماء الراسخين والاولياء
الكاملين والحكماء المتألهين المقتبسين من مشكوة انواره سواء سبقوه بالزمان او لحقوه
ولا شك ان النسبة الثانية آكد من الاولى واذا اجتمعت النسبتان كان نورًا على نور
كما في الائمة المشهورين من العترة الطاهرة ثم وكما حرم على اولاده الصوريين الصدقة
الصورية كذلك حرم على الاولاد المعنويين الصدقة المعنوية اعني تقليد الغير في العلوم و
المعارف انتهى وفي حديث الصادق عليه السلام مع آبائه عن الحسن بن علي عليهما السلام
قال سئل امير المؤمنين من عترة النبي ص فقال انا والحسن والحسين والائمة التسعة من ولد
الحسين تاسعهم مهديهم وقائمهم وفي حديث آخر وقد سئل من عترة النبي ص فقال
اصحاب العباء وعن ابن الاعرابي حكاه عنه تغلب العترة ولد الرجل وذريته
من صلبه ولذلك سميت ذرية محمد ص من علي وفاطمة ع عترة محمد ص قال تغلب فقلت لابن
الاعرابي فما معنى قول ابي بكر في السقيفة نحن عترة رسول الله ص قال اراد بذلك بلدته

وبيضته [illegible]
كلام في العترة وبيانها

وبيضته وعترة محمد ص لا محالة ولد فاطمة ع كذا في معاني الاخبار وعن بعض الاعلام وذكر
محمد بن بحر الشيباني في كتابه عن ثعلب عن ابن الاعرابي انه قال العترة البلدة والبيضة
وهم عليهم السلام بلدة الاسلام وبيضته واصوله والذرية مثلثة اسم لجمع نسل الانسان من
ذكر وانثى كالاولاد واولاد الاولاد وهلم جرّا هذا ما اردنا ذكره في هذا
المقام وان لم يكن له دخل فيه لكنه تقر لجى لله يحصل من بحث النحو ومقاصد ملل وكان
وهذا دابنا في هذا الكتاب والحمد لله على توفيقه وتاييده ولنرجع الى ما كنا فيه

تعليق الذي يدل عليه كلام الرضي وغيره من بعضهم ان القسم الثاني من القسم الثالث
من الاختصاص منقول عن النداء قطعا لكن قال ابن الحاجب المعرف باللام ليس منقولا عن
النداء لان المنادى لا يكون ذا اللام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل
الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا المقدرة كما في ايها الرجل وان يكون مثل
المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل والاولى
ان ينتصب انتصاب نحو العرب هذا كلامه وفي شرح اللباب وكذا العلم غير منقول عنه
لان المنادى اذا كان علما مفردا لا يكون منصوبا منونا انتهى وتبعه في ذكر الاحتمالين في
المضاف صاحب الوافي والروزني في شرحه على اللباب ولم اجد قائلا بالنقل سوى الثلثة
وقال الرضي ره بعد نقله ما ذكر عن ابن الحاجب والاولى ان نقول الجميع منقول عن النداء
وانتصابه انتصاب المنادى اجراء للباب باب الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكنهم
جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر
في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام انتهى كلامه وانا اقول لا ثمرة
لهذا النزاع بعد ان كان الكل من باب الاختصاص لقول من يقول باحتمال الامرين
فيه ومن لم يقل به معا بوجوب النصب فيه فالنزاع بينهما في دليل النصب وذلك
لفظي لا ثمر له سيما على مذهب الجمهور في ناصب المنصوب على الاختصاص لاتحاد دليل

النصب على الرايين

النصب على الرايين وهو الفعل المحذوف فبناء على هذا المذهب لا معنى لهذا النزاع اصلا
تنبيه قد ذكرنا لك اولا انه لا يجوز الاختصاص بعد ضمير الغايب فما ياتي بعد
هذا الضمير والظاهر معرفا باللام وهو الغالب او مضافا او منكرا منصوبا نحو مررت به
المسكين والحمد لله الحميد والملك لله اهل الملك وقوله تعالى وامراته حمالة الحطب في قراءة
النصب وقول امية ابي عايذ الهذلي: ويأوي الى نسوة عطل • وشعثا مراضيع
مثل السعالي • قالوا اليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح كالثاني والثالث او
الترحم كالاول والخامس او الذم والشتم كالرابع فيقدر فيه الفعل وجوبا على وفق مقتضى المقام
اي امدح او اخص في الجميع هذا وقال صاحب اللباب ومنها اي من مواضع يجب اضمار ناصبها
قياسا ما ينصب على المدح او الشتم او الترحم انشاء قال الروزني في شرحه في حواشي المقم
هذا احتراز عن الحمد لله الحميد على طريق الاخبار فان اضمار الفعل لا يلزم هناك هذا
قال الرضي هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص
فيكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا **درس** اعلم ان المنصوب على الاختصاص بملاحظة ما هو الغالب عليه
يشارك المنادى في ثلثة احكام **احدها** افادة الاختصاص بالمتكلم كما يفيد المنادى بالمخاطب
الثاني ان كل واحد منهما لا يكون الا للمخاطب **الثالث** ان الاختصاص واقع في معرض
التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان ويفارقه
في احكام لفظية ومعنوية **اما الاول** ففي امور **احدها** انه لا يظهر في باب الاختصاص حرف
النداء لا لفظا ولا تقديرا كما سبق والمنادى لا يجي عند الا في بعض المواضع وما في التوضيح
من انه ليس فيه حرف النداء لا لفظا ولا تقديرا انما هو على اختيار مذهب الجمهور من ان
ايا في باب الاختصاص في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا وقد ذكرناه سابقا
واما على مذهب من قال ان انتصابه بيا المقدرة فالفرق بينهما ما ذكرنا قال الرضي
ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع انه لا انه لم يبق فيه معنى النداء
لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم

النداء في الخالي من معناه بالكلية **الثاني** انه يقل كونه علماً بخلاف المنادى **الثالث** انه يشترط ان يكون المقدم عليه اسماً بمعناه في التكلم والخطاب والغالب كونه ضمير تكلم وحده او مع الغير نحو انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقد يلي ذلك المخصوص ضمير خطاب وقد ذكرناه سابقاً نحو بك الله نرجو الفضل وفي هذا المثال شذوذان كونه علماً وكونه بعد ضمير مخاطب قاله في الشذور **الرابع** انه يكون بال قياساً نحو نحن العرب والمنادى لا يكون كذلك ونقلت فيما سبق عن الرضي كلاماً مفيداً لهذا الوجه فانظره **الخامس** قاله في التصريح انه لا يكون نكرة اقول هذا غفلة منه وقد عرفت فيما سبق قول الهذلي ويأوي الى نسوة البيت وهو فيه نكرة مع انه صرح بكونه كذلك الشيخ الرضي رحمه الله والزمخشري في المفصل قال وقد جاء نكرة في قوله **فالخامس** انه لا يكون اسم اشارة كذا في التصريح **السادس** انه لا يكون موصولاً ذكره في التصريح ايضاً اقول يشكل ذلك بما ذكرناه في بحث النداء في يا ايها الرجل من انه زعم الاخفش ان اياً لا يكون وصلة وان هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العايد والمعنى يا من هو الرجل فعلى زعمه يكون اي في الاختصاص نحو انا افعل كذا ايها الرجل موصولاً لانه منقول عن النداء قطعاً كما نقلناه عن ابن الحاجب **السابع** انه لا يكون ضميراً ذكره في التصريح وعزاه الى صاحب الارتشاف **الثامن** ان اياً هيهنا لا توصف باسم الاشارة بخلافه في النداء **التاسع** ان صفة اي هيهنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفيها في النداء خلاف اجاز ابو عثمان والمازني والزجاج نصبها وقد عرفت في بحث النداء وجهه **العاشر** ان اياً هيهنا اختلف في ضمها هل هو اعراب او بناء كما سبق وفي النداء بناء بلا خلاف **الحادي عشر والثاني عشر** ان العامل المحذوف هيهنا لم يعوض عنه بشيء وعوض عنه في النداء بحرف والعامل المحذوف هيهنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل النداء ذكرهما في التصريح اقول انما يأتي ذلك على مذهب الجمهور من ان الناصب له هو الفعل المحذوف واما على رأي من قال ان العامل فيه يا معنىً فلا **الثالث عشر** انه لا يعنيه

الا لنفس المتكلم بخلاف المنادى **الرابع عشر** انه لا يجوز فيها الترخيم **الخامس عشر والسادس عشر** انه لا يستغاث به ولا يندب **السابع عشر** انه لا يقع في اول الكلام بل في وسطه او بعد تمامه نحو انا معاشر الانبياء وانا افعل كذا ايها الرجل ذكره في التوضيح **الثامن عشر** انه ينتصب مع كونه مفرداً معرفة نحو سبحانك الله العظيم والمنادى يضم معه **واما الثاني** ففي امور ايضاً **احدها** ان الاختصاص مفيد لفخر او تواضع او زيادة بيان بخلاف النداء في الاولين **الثاني** ان الغرض من ذكره بيان اختصاصه بحكم من بين امثاله بما نسب اليه **الثالث** ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء هذا آخر ما اردنا ذكره من باب الاختصاص وحررته اجابة لسؤال بعض الطلبة وهو مني بمنزلة مهجتي ان اكتب فيه كلاماً مبسوطاً مشروحاً مفيداً وانظر ان كنت من اهله اني ما طولت الكلام في هذا الكتاب الا وفيه فوايد جزيلة وفوايد جميلة ومن الله استعين على اتمامه مصلياً على النبي وآله

القسم العاشر

المستثنى وهو مشتق من ثنيته من الامر اذا صرفته عنه لان المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه او من ثنيت الحبل اذا ضعفت احد طرفيه على طرفه الآخر لانه ضوعف به الخبر وشفع لانه ان كان المستثنى منه مثبتاً شفع بالنفي وان كان منفياً شفع بالاثبات على ما يرى وفي الاصطلاح هو المذكور بعد الا واخواتها من الكلمات المخصوصة المحفوظة لا ما هو بمعناها مطلقاً حتى يلزم ان يكون نحو جاء القوم الخارج منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك لان اصطلاحهم لا مشاحة فيه فالاستثناء هو الاخراج بالا او احدى اخواتها **درس** ان كان المستثنى مخرجاً من متعدد سمي استثناء متصلاً وهو فيه حقيقة والا فهو منقطع وهو فيه مجاز كذا ذكر قال الرضي رحمه الله ولقائل ان يمنع ان يكون المتصل مخرجاً من متعدد بل حقيقة المستثنى متصلاً كان او منقطعاً هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً واثباتاً ثم نقول كون المتصل داخلاً في متعدد من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حماراً لمخالفته لحال القوم في المجيء انتهى وهيهنا اشكال وهو انه لو قلنا

ان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا
على ان الاستثناء المتصل اخراج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز الشك في مثله لم
يصح في نحو على له دينار الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده
هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لا اخراج منهم بعد الدخول كان المعنى
جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجتنب كلام العقلاء
عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير فيلزم منه التناقض
تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم نختار انه غير داخل بل القوم
في قولك جاءني القوم عام مخصوص اي المتكلم اراد جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا
قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد والقاضي ابو بكر والقاضي
عبد الجبار ايضا على انه غير داخل لكنهما ذهبا الى ان مجموع عشرة الا ثلثة اسم للسبعة
كلفظها لا فرق بينهما وجد لا بمعنى ان المركب موضوع له بوضع على حدة حتى يرد
انه خارج عن قانون اللغة اذ ليس فيها اسم مركب من ثلثة الفاظ يعرب
الجزء الاول منه وهو غير مضاف وانه يلزم اعادة الضمير على جزء الاسم في نحو
اشتريت الجارية الا نصفها مع عدم دلالته فيه بل بمعنى التعبير عنه بلازم
مركب كالطائر الولود للخفاش واربعة مضمومة الى الثلاثة للسبعة وبنت سبع
واربع وثلاث لاربعة عشر وهكذا فلا دخول هناك ولا اخراج وقيل
المراد بالعشرة مثلا في قولنا له علي عشرة الا ثلثة هو معناها الحقيقي ثم اخرج الثلثة
بحرف الاستثناء ثم اسند الحكم الى الباقي اعني السبعة فليس في الكلام الا اسناد واحد فلا
تناقض فنحو جاءني القوم الا زيدا بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاءني ونحو له علي

عشرة الا درهما بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له علي وذلك لان المنسوب اليه
الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها
الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء
لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه
الثلاثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج في النسبة فلا تناقض
اختاره نجم الائمة الرضي رضي الله عنه وذهب اليه اكثر العلماء وقال المحقق عصام
لك ان تريد انه مخرج من النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب اليه
الشيء فتأتي بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة
النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت
بالنسبة لتخرج عنه شيئا ثم تفيد الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر لي في تحقيق
المقام ولا يوجد في كلام غيري تحقيق الا اطالة الكلام انتهى والاكثرون
ومنهم السكاكي في المفتاح على ان المراد بالعشرة هو السبعة وحرف الاستثناء قرينة
المجاز اذا تمهد هذا فاعلم ان اوسط الاقوال اخيرها لبطلان الاربعة الباقية اما
الاول فلاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا
يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا لان واحدا
داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال
كذا قال الرضي ره اقول ليس بشيء بعد ما كان الا قرينة المجاز واما الثاني
اعني قول القاضيين فلقطعنا بان عشرة في كلامك له علي عشرة الا ثلثة دال على
المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو الخمستان والا مفيد للاستثناء وثلثة
هو المخرج وسبعة لا يدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة ولان اجماعهم على ان
الاستثناء مخرج يبطل هذا ولانه يستلزم ان لا يكون الاستثناء من النفي اثباتا

وبالعكس وان لا يكون الاستثناء تخصيصًا كما لا يخفى مع ان ذلك يتم لو كان معنى عشرة
الا ثلثة الباقية من العشرة بعد اخراج الثلثة ويتبادر منه كما حرره العضدى وهو متوهم واما
الثالث فلانه مستلزم لخلاف التحقيق من كون الاستثناء من النفى اثباتًا وبالعكس فيلزم
ان لا يثبت فى ذمة من قال ليس له على شئ الا خمسة شئ لان الخمسة مخرجة عن شئ
قبل نسبة النفى الى الشئ فهو فى حكم المسكوت عنه واما الرابع فلانه لا تركب فى النسبة
المستفادة من الكلام ليعكس ويجعل بعضها متعلقًا للاخراج وبعضها متعلقًا
للاعتقاد مع انه لا يتاتى على ما هو التحقيق من كون الاستثناء من النفى اثباتًا وبالعكس
كما لا يخفى على المتامل والايرادات التى اوردوها على المذهب المختار كثيرة واجابوا عنها
لكن لم نذكرها لئلا يطول ويقال خرج الكلام من النفى الى الاصول **تعليم**
ان لم يذكر المستثنى منه فى الكلام اعرب المستثنى بحسب العوامل على قدرها رفعًا او نصبًا
او جرًا وبهذا يندفع ما اورد على من قال بحسبها من ان المراد اما عامل المستثنى او
عامل المستثنى منه فان كان الاول فلا معنى لتقييد الحكم بعدم ذكره اذ المستثنى ابدًا يعرب
على حسب عامله وان كان الثانى فيشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فان المستثنى فيه
معرب بعامل نفسه لا بعامل المستثنى منه على انه يمكن اختيار الشق الثانى ويوجه
الجارة بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه
لا بعامل نفسه وقيل عامله الفعل بواسطة الباء وقيل هو بواسطة الا وقيل الفعل
لا هو بواسطة بتوسط الا قال الرضى انما اعرب الخ باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه
هو مجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه
الجزء الاول والمستثنى بعده فى حيز الفضلات فاعرب النصب انتهى يعنى فاذا حذف
المستثنى منه لم يبق المستثنى فى حيز الفضلات فاعطى ما هو حقه من الاعراب لاشغاء الجزء الاول

هذا ويسمى هذا النوع من الاستثناء استثناء مفرغًا بصيغة المفعول لانه فرغ له العامل
الذى قبل الا عن المستثنى منه ولذا حصل له اعرابه قال فى شرح الكافية فالمراد بالمفرغ
المفرغ له كما اراد بالمشترك المشترك فيه انتهى يعنى ان المفرغ مما حذف منه الجار واستغنى
عن هذا التكلف بان يجعل المستثنى مفرغًا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغًا و
العامل مفرغًا له او يجعل المفرغ وصفًا للمستثنى بحال متعلقة فيكون المعنى المفرغ عامله
ويجوز وصف الاستثناء بالمفرغ ايضًا نظرًا الى حاله وهو المستثنى او العامل وكيف كان
الكلام مع هذا الاستثناء غير موجب غالبًا والمراد به النفى والاستفهام والنفى الصريح
او المأول قال فى شرح المصباح اذ لو قلت جاءنى الا زيد لا يخرج من ان زيد اثبات المجيء
لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول جعلت الا زائدة بمنزلة الساقطة وذلك ليس
بجائز لان الا لا تزاد وان اردت الثانى فقد جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت
بعد الفعل كقولك جاءنى الا زيد جعلته بمنزلة ما جاء ثم رفع زيدًا بالفعل المنفى بالا
كما رفعته بالفعل المنفى فهذا الحكم على الاوضاع وخروج بها عن طريقها لان الا لم توضع
لنفى الافعال وانما وضعت لنفى الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له
انتهى اقول هذا اطالة وافادة ومالنا والاستفادة لان بطلان الاول بين غير
معلوم اما قوله لان الا لا تزاد فلانه قال الاصمعى وابن جنى انها قد تكون زائدة
وحملا عليه قول ذى الرمة حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمى
بها بلدًا قفرًا ووجه ان المراد وصف تلك الابل بانها لا تزال مناخة على
حالة غير مرضية او السير بها الى الارض خالية من نبات ترعاه وماء تشربه
ولا يتأتى هذا المراد الا بزيادة الا فوجب المصير اليه وكذا ابن مالك وحمل عليه
قوله ارى الدهر الا منجنونًا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبًا اللهم الا

ان يوخ ان تنفك في البيت الاول تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب او ما تخلص منه
فيها نحو ومناخة حال من الضمير في تنفك وان البيت الثاني ان ثبت رواية يتوجه
على ان ارى جواب لقسم مقدر ليكون حذف لا جليا على القياس وحذفت لا كحذفها
في فما لا تنفك ودل على ذلك الاستثناء المفرغ واما ما يوخ في قول ذي الرمة انه غلط منه
فليس بسديد لانه من فصحاء العرب وفتح باب تغليطهم يطرق الى القدح في كل
ما يتمسك به من كلامهم وهو باطل وقيل انه غلط من الرواة وان الرواية الا
بالتنوين اى شخصا وهذا الرد ليس بجيد اذ لا يقدح رواية في اخرى واما
قوله قد جعلت الا نافية الى قوله لان الالم توضع اه فلانه لا تغاير بين نفي الفعل ونفي
الحكم وفي قولك جاءني القوم الا زيدا نفي الفعل ايضا فهذا خبط منه كما لا يخفى فان قيل
ان يوخ لو قلت جاءني الا زيد لم يدل الكلام على المراد بخلاف قولك ما جاءني الا
زيد بيان ذلك ان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام لانه يقتضي متعددا
ولما لم تكن قرينة خصوص حمل على العام وليس لها معارض فتعين المراد وفي الموجب
وان كان الاستثناء قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته
فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم اذا استقام المعنى بان يكون الحكم
مما يصح ان يثبت على سبيل العموم او يقوم دليل على بعض معين من الجنس معلوم
دخول المستثنى فيه بقي العام بلا معارض فيتعين المراد ولهذا قلنا غالبا وليس
بشيء ان يوخ كما لا يخفى على ذي مسكة ان افادة اصل المعنى متحققة في الايجاب
والنفي على العموم والخصوص ولكن الفرق بينهما في مطابقة الواقع وعدمها
وليس ذلك من وظايف النحوي فينبغي ان يجوز نحو جاءني الا زيد قيل ربما لا يستقيم
المعنى على عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد وما خلق الا شيء

فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى قيل المعتبر هو الغالب واشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك
مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك
فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح **تعليم**
ان ذكر المستثنى منه في الكلام فان كان موجبا لفظا او معنى نحو ما قرء احد الا النحو الا
زيدا اى كل الناس قرء النحو الا زيدا كذا قيل اقول ويحتمل معنيين آخرين الاول ان
كل الناس لم يقرأ الا النحو الا زيد فانه قرء النحو وغيره الثاني انه لم يقرء الناس النحو فقط الا زيد
فانه قرئه وحده وهذا المعنى الاخير دقيق جدا فتح نصب المستثنى وجوبا سواء كان متصلا
او منقطعا لان التفريغ لا يجوز والابدال ايضا لا يجوز لان البدل يستلزم تكرار العامل
فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه ولا يلزم ذلك في غير الموجب لجواز اعتبار
تكرير اصل العامل بترك النفي العارض او يوخ انه لو لم يكن منصوبا لكان بدلا او الا
صفة وكلاهما باطل اما الاول فلان البدل يقوم مقام المبدل منه ويعمل فيه عامله
فيحمل قولك جاءني القوم الا زيد جاءني الا زيد فرفعت زيدا لجاءني وكيف وانك
وقد نفيته عنه وهذا محال لانه عكس الغرض ولان المبدل منه في حكم التنحية
فيكون في حكم التفريغ فيكون تقرير قولك جاءني القوم الا زيد جاءني الا زيد ويلزم منه
مجيء جميع العالم اليه الا زيد وهو ظاهر الفساد واما الثاني فلان الا انما يحمل على الصفة
اذا امتنع الاستثناء وهيهنا لا يمتنع كذا قيل وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل
ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز
جاءني زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل
منه ليس مطروحا بالكلية فلا يلزم فساد المعنى **اعلم** اختلف في عامل نصب

في المستثنى فذهب البصريون الى انه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق
بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وله
شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما بتوسط الحرف الا ان بينهما فرقا كما سيذكر وذهب
المبرد والزجاج وجماعة من الكوفيين الى ان العامل فيه الا لكونها نائبة عن استثنى كما
ان حرف النداء نائب عن انادي ولقيام معنى الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي ورأيت في موضع ان هذا المذهب باطل لان غير في جاءني القوم غير زيد منصوب
اجماعا فلو كان العامل في المستثنى هو الا فلا محيص من ان يقدر الا قبل غير او لا فعلى
الاول ابطال غرض المتكلم لان غرضه نفي المجيء عن زيد واثباته لغيره وفي قولك جاءني
القوم الا غير زيد انعكاس ما ذكر من الغرض وفي الثاني يلزم ان يكون غير ناصبا
بمعنى استثنى وفيه عمل الشيء في نفسه وبطلانه ظاهر انتهى اقول المحذور اللازم
في الشق الاول من الترديد مسلم واما اللازم في الثاني منه فلا لانه يمكن ان يقال
بطريق المغالطة ان غيرا ليس بعامل بل هو مرفوع صفة للقوم او منصوب بتقدير
اعني وبطريق التنبيه ان الاختلاف في عامل المستثنى انما هو اذا كان منصوبا
لا اذا انجر او ارتفع ~~ويمكن ابطال هذا المذهب~~ وجوه اخر منها ان انتصابه
لو كان على معنى استثنى لما جاز في باب الاستثناء غير النصب وهو سائغ بالاجماع
كما سيذكر اقول بطلانه لا يحتاج الى البيان كما لا يخفى ومنها ما يحكى عن عضد الدولة
انه سأل الشيخ ابا علي ذات يوم في الميدان عن ناصب المستثنى فقال هو منصوب
بتقدير استثنى فقال عضد الدولة هلا كان مرفوعا بتقدير امتنع فقال الشيخ
هذا جواب ميداني واذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح وذهب ولا يخفى

فساد هذا الاعتراض لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا
نقدر امتنع ونحو الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحو ولو ورد
الرفع لحو انت والاسد لكنا نقدره نحو ابعد انت والاسد وذهب الكسائي الى انه منصوب
بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا
ان زيدا لم يقم قال الرضي وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع
اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد وذهب الفراء الى ان الا مركبة من ان
المشددة ولا العاطفة وكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا
لا قام اي لم يقم فخففت بحذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا
فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف
وركبوها مع ان فاذا انتصب الاسم في الموجب فبان واذا اتبع ما قبلها في
الاعراب في المنفي فبلا العاطفة لانه لا عمل لحروف العطف وفيه نظر من وجوه
اما اولا فلان لا على المعنى الذي اورده غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة
لا تأتي الا في الكلام الموجب وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد الا انه قال
الدماميني يظهر لي ان الاقتصار على شرط كونها عاطفة الشروط التي ذكرت لكونها
عاطفة وهي تقدم الاثبات وعدم الاقتران بعاطف وتعاند متعاطفيها
مسوغ لمثل قولهم ما قام القوم الا زيد لا عمرو اذ التقدير قام زيد لا عمرو
فقد تقدمها الاثبات ولم يقع بعد عاطف وتعاند متعاطفاها ويدل على ما
الذي قدرناه الاستثناء المقدم الواقع بعد نفي قال والسكاكي ومن تبعه
يمنعون مثل هذا التركيب بناء على ان المنفي المعطوف بها شرطه ان لا يكون
منفيا قبلها بغيرها من الكلمات الموضوعة للنفي كليس وما وان وما

اشبهها فيمتنع نحو جاء زيد الا شاعر لا كاتب اذ المعطوف بلا فيه كان منفيا قبلها
باداة النفي قيل ولذلك لم يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب العرباء وان كثر
في عبارة العلماء وفي الكشاف فما ارسلناك الا نذيرا لا حفيظا ولا مهيمنا عليهم
ما كان ذلك الا بغيا وعنادا لا شبهة في الكلام وما هي الا شهوات لا غير انتهى
كلامه واما ثانيا فلان فيما قاله عزلا لالا تارة ولالا اخرى عن مقتضيهما
لان نصب الاسم بعد الا نظرا الى جانب ان واتباعه لما قبلها نظرا الى جانب لا
فلا ينصب بها تارة ولا يتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا واما
ثالثا فلان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمستثنى منه الذي هو المعطوف عليه عنده
مطرد في موضع الحذف نحو ما قام الا زيد واما رابعا فلان الحروف اذا ركب بعضها
مع بعض يبطل معناها الاصلي ويحدث معنى جديد حادث كما في لولا فان لو
حرف شرط ولا حرف نفي وبالتركيب زال معنى الشرط والنفي وحدث معنى التحضيض
وعلى هذا الكثير من الحروف فنقول سلمنا ان اصل الا ان لا لكن بالتركيب بطل
معنى الجزئين وحدث معنى الاستثناء فلو كان على معنييهما للزم اجتماع النفي والاثبات
وهو محال فبطل ما كان لان ولا قبل التركيب وقال ابن الحاجب في شرح المفصل
العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معنى
فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك انتهى وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان
يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي منتسبون اليك
بالاخوة وكذا امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويته بالا
ولا يلزم مثله في المفعول معه لانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل

الواو للعطف فروعي ذلك الاصل قال الرضي رح ولو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان
ينصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي
يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويها بآلة الاستثناء والى مثله يشير
في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم انتهى **فائدة** اذا قيل له
عندي عشرة الا درهما فقد اقر له بتسعة فان قال الا درهم فقد اقر له بعشرة حكى ذلك
عن ابن هشام وهو من النحويين قال وسره ان المعنى في عشرة موصوفة بانها غير درهم
وكل عشرة فهي موصوفة بذلك هذا وما ذكرناه كان في الاستثناء المتصل واما
المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام وذلك قوله في الكتاب
فحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده
مفرد متصلا كان الاستثناء او منقطعا فهي وان لم تكن حرف عطف لكنها بمعنى لكن العاطفة
للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها وهذا هو السبب في وجوب فتح ان الواقعة
بعدها نحو زيد فاضل الا انه فقير والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها
ناصبة بنفسها نصبها للاسماء ويحذف خبرها غالبا نحو قولك جاءني القوم الا حمارا
اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا كقوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا
كشفنا عنهم وذهب الكوفيون الى ان الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب
المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين اولى اما اولا فلان المستثنى
المنقطع تلزم مخالفته لما قبله في الايجاب والنفي كما في لكن ولا يلزم ذلك في سوى
كما اذا كان صفة كقولك لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني واما ثانيا
فلان لكن للاستدراك والمراد به رفعها توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم
ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه

تعليم ان ذكر المستثنى منه في الكلام ولم يكن موجبًا فان كان الاستثناء متصلًا فالاحسن
اتباع المستثنى في الاعراب على اللفظ ويجوز النصب ايضًا على الاستثناء نحو قوله تعالى ما فعلوه الا
قليل بالرفع على انه بدل من واو فعلوه وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء قيل فانه جعل
النفي بمنزلة الايجاب فان قولك ما اتاني احد مثلًا كلام تام كما ان جاءني القوم كذلك فنصب مع
النفي كالنصب في الايجاب وللاتباع فيه عليه شروط احدها ان يكون بعد الا الثاني
والثالث ما ذكرناه من كون الكلام منفيًا والاستثناء متصلًا الرابع ان لا يتراخى المستثنى
عن المستثنى منه قال في شرح القطر والدليل على ان الاتباع ارجح اجماع السبعة
على الرفع في قوله تعالى لم يكن شهداء الا انفسهم وقوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه ٢ لهم
الا الضالون انتهى واستدل الرضي ايضًا بالاية الاولى على بطلان مذهب القدماء
من انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف
حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدًا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدًا فكما لا يجوز في
الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسًا عليه اقول لم لا يجوز ان يكون
انفسهم صفة كما صرح به البيضاوي بقوله وانفسهم بدل من شهداء او صفة لهم على ان
الا بمعنى غير انتهى وفي الاية الثانية وان لم يصرحا بكونه بدلًا او صفة لكن يجوز ان
يكون الضالون ايضًا صفة للمستثنى منه المفهوم من الكلام على ان الا بمعنى غير اي لا يقنط
من رحمة ربه احد الا الضالون او يقال ان الاية الثانية المستثنى فيها مفرغ اعرابه
بحسب العامل لا على انه بدل لان شرط التفريغ عدم ذكر المستثنى منه ولم يذكر فيها
~~وفي شرح المفصل~~ فوجه هذا وفي المفصل والاختيار البدل قال الله تعالى
ما فعلوه الا قليل منهم انتهى اقول لا دلالة في الاية بهذه القراءة على اختيار البدل
بل غاية ما تدل عليه اختيار الاتباع في مقابل النصب على الاستثناء كما قرأ ابن عامر

فان في هذا الاتباع خلافًا انه ابدال او لا على ما سيذكر فكان الواجب عليه ان يقول
والاختيار الاتباع او لا يذكر الاية فهذا غفلة منه وفي شرحه قوله الاختيار البدل
اي في الابدال اثبات المجانسة بين اعراب الاسم الاول والثاني دون النصب على
الاستثناء والمجانسة من باب المناسبة فيكون الابدال اولى من النصب انتهى
اقول فيه اولًا ما ذكرته في قول صاحبه وثانيًا ان فساده ظاهر لانه ان اراد
بالمجانسة بين اعراب الاسمين في الابدال ان اعراب الاسم الاول اعراب
مبدل منه والثاني اعراب البدل فهي موجودة في النصب على الاستثناء ايضًا لان
اعراب الاسم الاول اعراب المستثنى منه والثاني اعراب المستثنى وان اراد بها انه
ان كان الا قليل في الاية بدلًا حصلت المجانسة بين اعرابه واعراب المبدل منه
في انه لهما رفع وان كان منصوبًا على الاستثناء لم تحصل المجانسة لانه يكون اعراب
المستثنى منه رفعًا واعراب المستثنى نصبًا فيرد عليه ان هذا الدليل ليس بتام لان
البدل لا يختص بالرفع بل يكون في المنصوبات ايضًا كقولنا ما ضربت احدًا الا
زيدًا ~~والمجرور ايضًا نحو ما مررت باحد الا زيد~~ وفي هذا المثال تحصل
المجانسة بين اعرابي الاسمين سواء كان الثاني منهما منصوبًا على البدل او الاستثناء
ولقد خطر هذا الاعتراض ببالي ثم رأيته في كلام المحقق الدماميني حيث قال لقائل ان
يمنع رجحان البدل هنا وذلك لانه انما رجح في نحو ما قام القوم الا زيد لحصول
المشاكلة وهي في نحو ما ضربت احدًا الا زيدًا حاصلة على كلا التقديرين البدلية
والنصب على الاستثناء فاستويا ولا ارجحية انتهى كلامه والحمد لله على توفيقه
وقال في شرح الكافية وانما اختار البدل في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعولية لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة

لكن سنح لي بعد ان مراده ترجيح مطلق البدلية على مطلق الاستثناء لا في خصوص نحو الاية المذكورة بان الابدال لا يخلو من حصول المجانسة
بين اعراب البدل واعراب المبدل منه سواء كان اعرابهما رفعًا او نصبًا بخلاف الاستثناء فانه قد يخلو من حصول المجانسة كما في تلك الاية
لو نصب الا قليل على الاستثناء ضرورة ان اعرابه حينئذ نصب واعراب المستثنى منه رفع غاية ما في الامر انه لا يتميز في بعض الامثلة الاعراب على البدلية
عن الاعراب على الاستثناء لاحتمال المجانسة ~~بين الاعرابين~~ الحاصلة بين الاعرابين ان تكون لتجانس البدلية والاستثناء نحو ما ضربت احدًا
الا زيدًا وهذا لا يقدح في كلية القاعدة المذكورة فالحمد لله على هدايته منه

وبغير واسطة اقول ليس بشيء لانه لا يتم على مذهب المبرد والزجاج وجماعة من الكوفيين القائلين بان العامل في المستثنى الا وكذا على مذهب الفراء القائل بتركيب الا كما سبق لانه لا واسطة ثم حتى يثبت بعدها الترجيح نعم يمكن تقريره وجه يتم بما ذكر بان يقال ان كان المستثنى في هذه الصورة منصوبا على الاستثناء لا يخلو من ان يكون العامل فيه الفعل او معناه بتوسط الا كما ذهب اليه البصريون او ان مقدرة كما ذهب اليه الكسائي او ان وهلا العاطفة كما ذهب اليه الفراء او استثنى كما قال به بعضهم او المستثنى منه بواسطة الا كما ذكره ابن الحاجب وان كان تابعا على ما قبله يكون عامله الفعل الصريح او معناه ولا ريب في ترجيحه على الاول بان عامله بواسطة وعامله بلا واسطة وعلى الثاني بان الاصل عدم التقدير ما لم تدع اليه ضرورة ولا ضرورة هيهنا وعلى الثالث بان الاصل في الكلمات الافراد ولا يحكم بالتركيب ما لم يثبت ولا ثبوت هنا وعلى الرابع لما ذكر في الثاني وعلى الخامس لما ذكر في الاول ولا يلزم شيء من هذه المحذورات في صورة الاتباع فالترجيح له هكذا وصل للخاطر وبعد ذلك فالمتهم انما هو فكري وقال في شرح المصباح نحو ما رايت احدا الا زيدا يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام هيهنا لو حملت على الاستثناء كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعده اذ الكلام قبله تام لا يفتقر الى شيء واذا ارجت الاستثناء نصبت لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط وكان قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد واذا كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا منه بخلاف النصب اذ هو فضلة انتهى كلامه فائدة فقهية ذكر بعض الفضلاء انه اذا قيل ما له عندي عشرة الا درهم

فهو اقرار بدرهم لان رفع المستثنى مع كون المستثنى منه مذكورا انما هو في الاستثناء من غير الموجب ورفع المستثنى دليل على كون العشرة منفية فيكون الدرهم مثبتا لان الاستثناء من النفي اثبات ولو نصب لم يكن اقرارا بشيء وذلك لان نصبه دليل على كون المستثنى منه موجبا وانما يكون كذلك اذا كان حرف النفي وهو ما داخلا على الجملة كلها اعني مجموع المستثنى والمستثنى منه فكانه قال المقدار الذي هو عشرة الا درهما ليس علي لان العشرة الا درهما في قوة تسعة فكانه نفى ثبوت التسعة تنبيه اختلف في هذا الاتباع فهو عند البصرية ابدال لان علامته جواز حذف المتبوع وهو هيهنا جائز وقال الكسائي والفراء الا حرف عطف بالشروط التي ذكرناها سابقا ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد قال الرضي والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقوة الاستثناء المتصل لا فادة ان المستثنى بعض المستثنى منه قال قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل في نحو ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع كمعناه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا احكام العطف انتهى كلامه [7] تذنيب ان تعذر اتباع المستثنى على لفظ المستثنى منه

٧ وهذا الجواب منسوب الى السيرافي ونسبه الى ابن عصفور الجواب بان الا مع ما بعدها بمنزلة غير من كل وجه فاذا قلت ما قام القوم الا زيد كانك قلت ما قام غير زيد صح

يقع على محله نحو لا اله الا الله على زعم الاكثرين كما في قولك ما جاءني من احد الا زيد
قال ابن هشام ويشكل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول انتهى وانت
تعلم انه انما يتم هذا الاشكال لو كان هذا امرا لا بد من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف
كما في مثل قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن لان قولك وجعلوا لله الجن ظاهر الجواز وفي حاشية
التفتازاني في عند قوله تعالى والهكم اله واحد لا اله الا هو ما يحصل به لبعضنا الجواب عن الاشكال
وهو فان قيل كيف يصح ان البدل هو المقصود والنسبة الى المبدل منه سلبية
قلنا انما وقعت النسبة الى البدل بعد النقض بالا فالبدل هو المقصود بالنفي
المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات انتهى وقد يجاب بانه
بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان يخلفهما ولكن يذكر الخبر فيقال
لا اله الا الله موجود ولا يخفى عدم صلاحيته لان يكون جوابا لانهم قالوا المرتفع بدل
من محل اسم لا ولم يقولوا بدل من مجموع لا واسمها ولو سلم لانهم ارادوا ذلك وتجوزوا
من حيث اطلاق الجزء وارادة الكل فاي هذا البدل من الاقسام المذكورة في باب البدل
كذا قال الدماميني وقال الشمني هو بدل الكل من الكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى
فليتأمل ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسئلة اكتفاء بتاليف موضوع له فيما زعم فيه
ان الاصل الله اله الاول اعني المعرفة مبتدأ والثاني اعني النكرة خبر على القاعدة
ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي عليه والايجاب على المبتدأ او ركبت لا مع الخبر ولقائل
يقول له ما تقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب خبر المبتدأ وليس له ان يقول
ان لا عاملة عمل ليس لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف احد الجزئين وقوله يجب كون
المعرفة مبتدأ فيه ان الاخبار عن النكرة المخصصة المتقدمة بالمعرفة جائز

كما رتبت البداية

كما رتبت البداية الاشارة في باب الابتداء وقد تكلم القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل
على اعراب هذه الكلمة بكلام حسن اخترت ايراده ههنا بجملته وان كان فيه طول لاشتماله
على فوائد جمة قال اعلم ان الاسم المعظم في هذا التركيب يرفع وهو الكثير ولم يأت في القرآن
العزيز غيره وقد ينصب اما اذا رفع فالاقوال فيه للناس على اختلاف اعرابهم خمسة
منها قولان معتبران وثلثة اقوال لا معول على شيء منها اما القولان المعتبران فان
يكون على البدلية وان يكون على الخبرية اما القول بالبدلية فهو المشهور الجاري على السنة المعربين
وهو رأي ابن مالك فانه قال لما تكلم على حذف خبر لا العاملة عمل ان واكثر ما يحذفه
الحجازيون مع نحو لا اله الا الله وهذا الكلام منه يدل على ان رفع الاسم الاعظم ليس على الخبرية
وحينئذ يتعين كونه على البدلية ثم الاقرب ان يكون البدل من الضمير المستتر في الخبر المقدر
وقد قيل بانه بدل من اسم لا باعتبار محل الابتداء يعني باعتبار محل الاسم قبل دخول لا
وانما كان القول بالبدل من الضمير المستتر اولى لان الابدال من الاقرب اولى من الابدال
من الابعد ولانه لا داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان الاتباع باعتبار اللفظ ثم
البدل ان كان من الضمير المستكن في الخبر كان البدل فيه من الضمير كالبدل في نحو ما قام احد الا زيد
لان البدل في المسئلتين باعتبار المحل وقد استشكل الناس البدل فيما ذكرنا
اما في نحو ما قام احد الا زيد فمن وجهين احدهما انه بدل بعض وليس ثم ضمير يعود على المبدل
منه الثاني ان بينهما مخالفة فان البدل موجب والمبدل منه منفي وقد اجيب عن الاول
بان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا قرينة موضحة ان الثاني قد كان يتناوله الاول
فمعلوم انه بعضه فلا يحتاج الى رابط بخلاف قبضت المال بعضه وعن الثاني بانه بدل من
الاول في عمل العامل فيه وتخالفهما بالنفي والايجاب لا يمنع البدلية لان مذهب البدل ان يجعل
الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه وقد قال ابن الضائع اعلم ان البدل في الاستثناء

انما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه فاذا قلت ما قام احد الا زيد والا زيد هو
البدل وهو الذي وقع في موضع احد فليس زيد وحده بدلا من احد قال والا زيد هو
الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد بيان للاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا
البدل في الاستثناء اشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل وقال في موضع
آخر لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدة ليس من تلك الابدال التي بينت في غير
الاستثناء لكان وجها وهو الحق اشبه واما في نحو لا احد فيها الا زيد فوجه الاشكال فيه
ان زيدا بدل من احد وانت لا يمكنك ان تحله محله وقد اجاب الشلوبين عن ذلك
بان هذا الكلام انما هو على توهم ما فيها احد الا زيد اذ المعنى واحد وهذا لا يمكن فيه احلال
بان تقول افيها الا زيد اشيء وهو جواب حسن هذا كلام ناظر الجيش قال المحقق
الدماميني وعلى قول الشلوبين يكون كلمة الحق على معنى لا يستحق العبادة احد الا
الله وهذا يمكن فيه الاحلال البدل محل المبدل منه بان تقول لا يستحق العبادة
الا الله او يكون المعنى ما في الوجود اله الا الله فيمكن الاحلال ايضا انتهى اعاد الكلام
الى نقل ما بقي من كلام ناظر الجيش قال ولابن عصفور في هذه المسألة كلام كانه
ادعى عدم تقدير السؤال من اصله وقد رد هذا الكلام في المسألة على وجه آخر وكانه قصد
الرد على الشلوبين وقد ذكرت ذلك في باب المستثنى من هذا الكتاب ونبهت على كلام
ابن عصفور في المسألة المذكورة غير ظاهر فليتأمله الواقف عليه واما القول بالخبرية
فقد قال به جماعة ويظهر انه ارجح من القول بالبدلية وقد ضعف القول بالخبرية
بثلاثة امور وهي انه يلزم من القول بذلك كون خبر لا معرفة ولا لا تعمل في المعارف
وان الاسم المعظم مستثنى والمستثنى لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يكن
الا ليتعين به ما قصد بالمستثنى منه وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص لا يكون

خبرا عن العام لا يقال الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور اما الاول فهو انك
قد عرفت ان مذهب سيبويه ان لا حال تركيبها مع الاسم معها لا عمل لها في الخبر وانه مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وقد علل بان شبهها بان ضعف حين ركبت وصارت
كجزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها في الاسم والخبر لكن ابقي ابقوا م
عملها في اقرب المعمولين وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدهما عاما كان
عليه مع التجرد واذا كان كذلك لم يثبت عمل لا في المعرفة واما الثاني فلا نم ان اسم لا
هو المستثنى منه وذلك ان الاسم المعظم اذا كان خبرا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ
هو الذي لم يكن المستثنى منه مذكورا نعم الاستثناء فيه انما هو من شيء مقدر
لصحة المعنى ولا اعتداد بذلك المقدر لفظا ولا خلاف يعلم في نحو ما زيد الا قائم
ان قائم خبر عن زيد ولا شك ان زيد فاعل في قولنا ما قام الا زيد مع انه
مستثنى من مقدر في المعنى والتقدير ما قام احد الا زيد فعلى هذا لا منافاة
بين كون الاسم المعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر اذ جعله
خبرا منظور فيه الى جانب اللفظ وجعله مستثنى منظور فيه الى جانب المعنى واما
الثالث فهو ان نوع قولكم ان الخاص لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن في لا اله
الا الله لم يخبر بالخاص عن العام لان المنفي العموم منفي والكلام انما سيق لنفي
العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد من افراد ما دل عليه اللفظ العام واما
الاقوال الثلاثة الاخر فاحدها ان الا ليست اداة الاستثناء وانما
هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار المحل ذكر ذلك الشيخ
عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير على هذا لا اله غير الله في الوجود
وقد وقفت على كلام لبعض العلماء في تقرير ذلك ووجدته قد اطال
ومزج كلام غير النحاة بكلام النحاة وذكر مباحث مدخولة فاضربت عن ذكره.

ولا شك فان القول بان الا في هذا التركيب بمعنى غير ليس له مانع يمنعه من جهة الصناعة
النحوية وانما يمتنع من حيث المعنى وذلك ان المقصود من هذا الكلام اثبات نفي
الالهية عن غير الله واثبات الالهية لله سبحانه وتعالى وهذا انما يتم اذا كانت الا
فيه للاستثناء لانا نستفيد النفي والاثبات بالمنطوق اما اذا كانت الا بمعنى غير
فلا يفيد الكلام بمنطوقه الا نفي الالهية عن غير الله تعالى واما اثبات الالهية
لله سبحانه وتعالى فلا يفيده التركيب المذكور فان قيل يستفاد ذلك بالمفهوم قلنا
اي دلالة المفهوم مرجوح لدلالة المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان مفهوم لقب فلا عبرة
به اذ لم يقل به الا الدقاق وان كان مفهوم صفة فقد عرف في اصول الفقه انه
غير مجمع على ثبوته فقد تبين ضعف هذا القول لا محالة والقول الثاني وينسب الى
الامام الزمخشري ان لا اله في موضع الخبر والا الله في موضع المبتدأ وقد قرره
بتقرير للنظر فيه مجال ولا يخفى ضعف هذا القول وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا
وهي لا يبنى معها الا المبتدأ ثم لو كان الامر كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا
التركيب وقد جوزه كما سيأتي والقول الثالث ان الاسم المعظم مرفوع بالاه كما يرتفع
الاسم بالصفة في قولنا اقائم الزيدان فيكون المرفوع قد اغنى عن الخبر وقد قرره
بان الها بمعنى مالوه من اله اي عبد فيكون الاسم المعظم مرفوعا على انه مفعول اقيم
مقام الفاعل واستغنى به عن الخبر كما في قولنا ما مضروب العمران وضعف هذا
القول غير خفي لان الها ليس وصفا فلا يستحق عملا ثم لو كان الاه عاملا الرفع
فيما يليه لوجب اعرابه وتنوينه لانه مطول اذ ذاك وقد اجاب عن هذا
بعض الفضلاء بان النحاة يجيز حذف التنوين من مثل ذلك وعليه يحمل لا غالب
لكم اليوم من الناس ولا تثريب عليكم اليوم وفي هذا الجواب نظر لان الذي

يجيز

يجيز حذف التنوين في مثل ذلك يجيز اثباته ايضا ولا نعلم ان احدا اجاز التنوين
في لا اله الا الله هذا آخر الكلام على توجيه الرفع واما النصب فقد ذكروا
له توجيهين احدهما ان يكون على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر الثاني
ان يكون الا الله صفة لاسم لا اما كونه صفة وهو لا يكون صفة الا اذا كانت الا
بمعنى غير فقد عرفت ان الامر اذا كان كذلك لا يكون الكلام دالا بمنطوقه على اثبات
الالهية لله تعالى والمقصود الاعظم هو اثبات الالهية لله تعالى بعد نفي الالهية
عن غيره تعالى وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه اعني كون الا الله صفة لاسم لا واما
التوجيه الاول فقالوا فيه لم يترجح البدل وكان حقه ان يكون راجحا لان الكلام
غير موجب والمقتضي لعدم ارجحية البدل هنا ان الترجيح في نحو ما قام القوم الا
زيدا انما كان لحصول المشاكلة حتى لو حصلت المشاكلة في تركيب استويا نحو ما
ضربت احدا الا زيدا فمن ثم قالوا اذا لم يحصل مشاكلة في الاتباع كان النصب
على الاستثناء اولى قالوا وفي هذا التركيب يترجح النصب في القياس لكن السماع
في الرفع اكثر ونقل عن الآمدي انك اذا قلت لا رجل في الدار الا عمرو
كان نصب عمرو على الاستثناء احسن من رفعه على البدل هذا ما ذكروه والذي
يقتضيه النظر ان النصب لا يجوز بل ولا البدل ايضا وتقرير ذلك ان يقال
ان الا في الكلام التام الموجب نحو قام القوم الا زيدا متمحضة للاستثناء في خروج
ما بعدها مما افاده الكلام الذي قبلها وذلك ان هذا الكلام انما قصد به
الاخبار عن القوم بالقيام ثم ان زيدا منهم وان لم يكن شاركهم فيما اسند اليهم
فوجب اخراجه وكذا حكم الا في الكلام غير الموجب الذي هو تام ايضا نحو ما قام
القوم الا زيدا اعني ان المقصود منها ذلك ومن ثم كان نحو هذا التركيب مفيدا
للحصر مع انها للاستثناء ايضا لان المذكور بعد الا لا بد ان يكون مخرجا مما قبلها

تقدير شيء قبل الا ليصح الاخراج عنه لكن انما احوج الى هذا التقدير تصحيح المعنى فتبين
من هذا الذي قلناه ان المقصود في الكلام الذي ليس بتام انما هو اثبات الحكم المنفي
قبل الا لما بعدها وان الاستثناء ليس بمقصود ولهذا اتفق النحاة على ان المذكور بعد الا
في نحو ما قام الا زيد معمول العامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود في هذا التركيب الشريف
اما هو نفي الالهية عن كل شيء واثباتها لله تعالى كما تقدم واذا كانت الا مسوقة
لمحض الاستثناء لا يتم هذا المطلوب سواء انصبنا او ابدلنا وكذلك لانه لا ينصب ولا
يبدل الا اذا كان الكلام الذي قبل الا تاما ولا يكون تاما الا اذا قدر خبر محذوف
وح ليس الحكم بالنفي على ما بعدها في الكلام الموجب والاثبات عليه في غير الموجب مجمعا
عليه اذ لا يقول بذلك الا من ذهب الى ان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي
اثبات ومن ليس مذهبه ذلك يقول ان ما بعد الا مسكوت عنه واذا كان مسكوتا
عنه فكيف يكون قائل لا اله الا الله موحدا فتعين ان يكون الا في هذا التركيب
مسوقة لقصد اثبات ما نفي قبلها لما بعدها ولا يتم ذلك الا ان يكون ما قبلها
غير تام ولا يكون غير تام الا ان لا يقدر خبر محذوف واذا لم يقدر خبر قبلها وجب
ان يكون ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذي يركن اليه النفس وقد تقدم تقدير
صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب هو الخبر الى هنا كلام ناظر الجيش ولا يخفى
بعضه من نظر فتأمله **فائدة** من قال لا اله الا الله فلعنه الملائكة على تقدير
صحة العبارة ذكرت فيه ثلثة معان الاول برفع لفظة من لعنه استفهام انكاري والمعنى
ما من احد قاله فلعنه الملائكة الثاني برفعه ويكون الاستفهام حقيقيا فعلى هذا
المراد من لم يرد غيبة مؤمن ممن يذكرها في حضوره واشتغل في هذه
الحالة بذكر كلمة التوحيد والاستغفار والتوبة فيلعنه الملائكة لانه من جملة المغتابين

وليس لشيء

وليس لشيء الثالث بكسره ذكر الكسر او وقف على السكون ويكون المراد منه الا هي
وحذف الياء تخفيفا كما في قوله تعالى ما كنا نبغ ويدع الداع او لا لغاز كما في قوله
ان لله الا آفوقه يرزق من شاء لجري من شكر نعمه وعلى هذا التقدير لا سبب للفاء
فيحتمل ان يكون مصحف الياء التحتانية او التاء الفوقانية هنا قوله وهو
غفلة منه للزوم الفاء في نحو قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
وقوله جل شأنه ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان
كان قميصه قد من دبر فكذبت وقوله عز من قائل ومن جاء بالسيئة فكبت
وجوههم في النار ودخول الفاء فيما نحن فيه فعل ماض لفظا وهذا الوجه عندي
احسن من الوجهين السابقين **تعليم** ان ذكر المستثنى منه في الكلام ولم يكن موجبا
وكان الاستثناء منقطعا نحو ما جاء القوم الا حمارا فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى
وذهب اليه اكثر النحاة وذلك لامتناع البدل ح باقسامه لان البدل عندهم مشروط
بان يكون من جنس المبدل منه وفي النصب كنت مخرجا الحمار من حكم القوم لان
المشاكلة في الفعل كاف للاخراج او يوج امتناع الثلثة الاول ظ واما بدل
الغلط فلانه غير موجود في الفصيح من كلام العرب ذكره الرضي ره وفيه ان النحوي
يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة وعن ابن السراج ان المنقطع على بل
لا المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمارا فمعناه ما فيها احد ولكن فيها
الحمار واما لم يجز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحسب الظاهر والتميميون
يجوزون الاتباع ح على ما قبل الا في الاعراب وذلك لانهم قسموا المنقطع قسمين احدهما
ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاء القوم الا حمارا وما جاء
زيد الا عمرو فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم

هيهنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
اى رحمه الله تعالى فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلاً في العاصم فيكون
منقطعاً وذهب كثير الى ان الاستثناء متصل فقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم كماء دافق
بمعنى مدفوق وعن السيرافي ان المراد بمن رحم الراحم اى الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضاً
متصلاً وفي الاقليد ان بنى تميم يبدلون فيقولون ما جاءنى احد الا حمار بالرفع
بطريق تغليب اسم الادميين على غيرهم فيصير الحمار داخلاً تحت احد انتهى وهذا
لا يطرد في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله ليس له
سلطان الا التكلف ونحو ذلك هذا هو الكلام على قول من ابى في المنقطع ان
يكون المستثنى من جنس المستثنى منه واما على قول من قال ان عدم مجانسة
المنقطع للمستثنى منه ليس بلازم فقد مر الكلام في اشعاره **تذنيب** المستثنى
بخلا من خلا يخلو خلواً وعدا من عدا يعدو عدواً اذا جاوز ثم تجردتا عن ما
وحاشا ولا تصحبها ما تستعمل للاستثناء فيما تنزه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه
حقيقة او ادعاء تقول ضربتهم حاشا زيد ولا يحسن ان يقال صلى الناس الا المكتوبة
حاشا زيد نص عليه ابن الحاجب ينصب مع فعليتها قالوا ان الثلثة
عند نصب ما بعدها افعال لانتفاء الاسمية بعدم مباشرتها العوامل كما باشرتها
غيرها والحرفية لكونها لا تلي العوامل فلا يقال ما قام خلا زيد كما يقال ما قام الا
زيد والاولان ماضيان وغير متصرفين والثالث يقبل التصرف بالحذف
في قولهم حاش لله وبالاشتقاق في قوله وما احاشى من الاقوام من احد واستدل
المبرد بذلك على فعليته وبانه قد وقع بينه وبين ما بعده حرف

جر في حاشا لله وحرف الجر وضع لايقاع معنى الفعل على الاسم فلو كان حرفاً
لما قبل التصرف ولما وقع بعده حرف جر واعلم ان خلا في الاصل لازم يتعدى
بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز فلا يحتاج في تعديته
الى من فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموا لها هذا
التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التى هى ام
الباب وذلك لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له بل لمعان
اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفى وغير ذلك واستعملت في الاستثناء
بضرب من المناسبة ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا الخ
واما على انه متعد في غير الاستثناء ايضاً وفاعلها ضمير مستتر يعود اما
الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل او الى البعض من المستثنى منه
عند قوم وجعل منهم سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت
في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعاً الى الكل لان حقيقة الفعل مع فرض قيل
قد يستعمل الكل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى وهو تكلف
لقلة عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلاً واستشكله الرضى بان
المقصود في جاءنى القوم خلا زيداً وعدا زيداً ان زيداً لم يكن معهم اصلاً
ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الجملي
الكل وخلو الكل قال فالاولى ان تضمر فيها ضميراً راجعاً الى مصدر
الفعل المتقدم اى جاءنى القوم خلا هو اى مجيئهم زيداً نحو اعدلوا هو اقرب
للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول هذا كله مما اقول يمكن دفعه
بان المراد من البعض بعض مطلق ومبهم اعنى ان الضمير راجع الى البعض

منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اي كل نفس او الى البعض المضاف
والاضافة للاستغراق والاستثناء يرشد اليه وح فقد حصل المقصود لان
مجاوزة البعض المبهم لزيد وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل
وخلوه عنه ورأيت المحقق الدماميني في المنهل الصافي شرحًا له في هذا الدفع و
تدقيق لا حاجة لهذا التكلف لان المراد من البعض من عدا زيد فتدبر

تنبيه هذه الجملة هل هي حال فمحلها النصب او مستأنفة فلا محل لها قولان
وعن ابن عصفور تصحيح الثاني ولعله لما قاله بعض من انه يرد على الاول ان الجملة
الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو او بالضمير او بهما وصاحب الحال هو المستثنى منه
وليس ثم رابط به اذ الضمير في خلا وعدا وغيرهما اما للبعض واما للوصف مشتق من
الفعل المتعلق به وكل منهما غيره وتقدير ضمير آخر ليس بصحيح وكون المرجع اي بعضهم
مشتملا على الرابط لا يحصل به الربط كما نصوا عليه في قوله تعالى والذين يتوفون منكم
الاية واجيب بان قوة تعلق الجملة الاستثنائية بما قبلها اغنى عن الضمير وظاهر
كلامهم كون جملة الاستثناء حالية وان كان المستثنى منه نكرة فيلزم مخالفة القاعدة
المشهورة وهي ان الجمل بعد النكرات صفات ويحتمل تخصيص اطلاقهم بما
اذا كان المستثنى منه معرفة هذا وجر المستثنى بالكلمات المذكورة مع فعليتها
قالوا ان الثلثة عند جر ما بعدها حروف لانتفاء الاسمية بعدم مباشرتها
العوامل كما تباشرها غيرها والفعلية بمباشرة الجر قال في شرح التسهيل والتزم
سيبويه فعلية عدا وحرفية حاشى فلم يعرف الجر بعدا وكذا خلا والنصب بعد
حاشى واجاز الاخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وحكوا بالنقل الصحيح
عن العرب انتهى وهذا يخالف ما في كلام الرضي من انه قال السيرافي لم ا

احدًا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش وانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها
وقال السيرافي لم اعلم خلافًا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه
ثم ورأيت الفراء ان حاشى فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به
محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل
بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر ثم ان هذه
الثلثة اذا كان ما بعدها مجرورًا لا تتعلق بشيء وموضع مجرورها نصب لانه مستثنى
بعد تمام الكلام فينتصب كما ينتصب المستثنى في قولك قام القوم الا زيدًا وقيل
يتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة حروف الجر واختار ابن هشام في المغني
الاول قال لانها لا تعدي الفعل الى الاسماء اي لا توصل معناها اليها بل
تزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا
وهي غير متعلقة هذا وفي الوجهين نظر اما في الاول فلان تعدية الحروف ايصال
معنى الفعل الى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح
نفسه بذلك في على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها
كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على
وجه الاضراب والاخراج انتهى واما في الثاني فلانه لا يلزم من كون حرف
بمعنى حرف آخر مساواته له في جميع احكامه الا ترى ان الا التي هذا الحرف
بمعناها لا تعمل الجر وهذا الحرف يعمل **تبصرة** ان ولي حاشى مجرور باللام
نحو حاشا لله فليس معناه الاستثناء وانما يؤتى بها لقصد التنزيه والبراءة
قال الرضي اذا استعمل حاشا في الاستثناء وغيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده
من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما تنزه تنزيه

من سوء فيتعلمون بتنزيه الله تعالى من السوء ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى
ان الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون آكد وابلغ
هذا وهو فعل عند المبرد وابن جني والكوفيين نعم قالوا لتصرفهم فيها بالحذف في
قوله تعالى حاش لله ما علمنا عليه من سوء يعني ان الاصل حاشا بالالف فحذفت
في حاش لله والحرف لا يتصرف فيه بذلك ولدخولها على الحرف في نحو حاشا لله
وحاش لله اذ الحرف لا يدخل على الحرف ولا يخفى قصور الدليلين من وجهين اما
اولا فلانهما ينفيان الحرفية المتفق على نفيه كما صرح به في شرح [illegible]
ولا يثبتان الفعلية التي ادعوها وذلك لامكان المناقشة فيهما اما
في الاول فبان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه كسوف فانه
قد يقال فيه سو وسف واما في الثاني فبما قال شارح اللباب من انا لا نسلم
دخول حاشا على حرف الجر فان اللام في حاش لله زائدة عوضت عما حذفت
من حاشا هذا وفيه بعد من وجهين اما اولا فلانه لم يعهد التعويض من
كلمة بشيء يدخل على كلمة اخرى ليست محل الحذف واما ثانيا فلانه لو كانت
اللام عوضا عن الالف المحذوفة لم يجامعها وقد اجتمعا في قراءة بعض السلف
حاشا لله باثبات الالف وقد يجاب عن ذلك بان اللام قبل حذف الالف
ليست بعوض وانما اعتبر كونها عوضا بعد حذفها فلم يلزم في هذه القراءة اجتماع
العوض والمعوض عنه واقول وجها آخر لقصور الدليلين وهو ان المتنازع
فيه في هذا المقام كون حاشا فعلا او اسما وعدم كونها حرفا متفق عليه كما سبق آنفا
فالذي يليق بحال المستدل ان ينفي كونها اسما ويثبت فعليته والدليلان

ليس فيهما

ليس فيهما ما يشعر بذلك فالصحيح انها في منصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ
بالفعل فقولنا حاشا لله في قوة تنزيها لله ويدل على هذا قراءة بعضهم حاشا لله
بالتنوين كما يقال رعيا لك كذا وقراءة حاشا الله بالاضافة كما يقال سبحان الله وانما
ترك التنوين في القراءة المشهورة لبناء حاشا لشبهها لفظا ومعنى بحاشا الحرفية
اما الاول فظ واما الثاني فلان الحرفية للاستثناء والتنزيهية للابعاد عن السوء
وهما متقاربان قال في المغني وذلك هو الحامل لبعضهم على القول بانها اسم فعل
ومراده ان الحامل على ذلك بناؤها مع انه لا سبب فيها للبناء الا نيابتها
عن الفعل فلا يرد انه لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل قيل ايضا
ويرده اعرابها في بعض اللغات انتهى ومراده انه لا شيء من اسماء الافعال
بمعرب وكانه عنى ببعض اللغات قراءة حاشا بالتنوين فان حاشا فيها
معرب منصوب وتنوينه تنوين التمكن وفيه انه يجوز ان يكون حاشا
في هذه القراءة ايضا مبنية والتنوين فيها للتنكير ومثله ليس بعزيز في
اسماء الافعال واجيب بان تنوين التنكير في باب اسم الفعل ليس بقياسي
وانما هو سماعي في الفاظ منه كصه ومه وايه كما ذكر ابن هشام في حرف
النون من المغني **تذنيب** المستثنى بليس ولا يكون منصوب بالخبرية
لهما وجوبا لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر واسمها مستتر لزوما
يعود على البعض مطلقا او على اسم الفاعل من الفعل المذكور ولا يصح ان
يرجع الى مصدر الفعل السابق لعدم صحة ان يكون زيدا خبرا عنه
لعدم استقامة قولك اتوني ليس اتيانهم زيدا وفي قولك لا يكون اتيانهم

مع اثبات زيد تكلف من غير ضرورة داعية اليه وفي الاول نظر لان عدم صحة وقوع
العين خبرا عن المصدر في الاثبات لا في النفي فالاولى ان نفي زيد عن المجيء لا يوجب
اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز ارجاع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيد
مضافا اليه للمجيء فيكون التقدير ليس المجيء مجيء زيد يفيد المقصود لكنه تكلف لفظا
ومعنى فافهم ذكره المحشي عصام واورد المحقق الدماميني في هذا المقام كلاما على تقدير
ان يكون اسمها ضميرا راجعا للبعض يشعر بغفلة حيث قال ولا يرد على هذا
ما ورد في قاموا خلا زيدا عند من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود الى البعض المفهوم
مما سبق لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فيحصل المقصود
من الاستثناء بخلافه فيما خلا وشبهه انتهى وقد ذكرنا فيما سبق ما يشعر بغفلته في
بعض الى ان ليس في هذه المسئلة حرف بمعنى الا وكونها ناسخة هو المشهور واختاره
ابن هشام في المغني وغيره وهي ولا يكون في محل النصب على الحال مناسبة
ذكر ابن هشام ان هذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جاء
الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عليه السلام ليس من اصحابي احد الا
ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح
حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا تلحنني معه
ثم مضى ولزم الاخفش وغيره انتهى وحكى عن ابن السيد انه روى ان سيبويه
قال لحماد بن سلمة ما تقول في رجل رعف في الصلوة فقال له حماد لحنت انما هي رعف
لا تقل رعف انما هو رعف فخجل سيبويه وقال ساطلب علما لا تلحنني معه ونهض
الى الخليل فشكا اليه فقال الخليل رعف هي الفصيحة ورعف لغة غير فصيحة

ولزم سيبويه الخليل فكان ذلك سبب براعته في صناعة النحو انتهى قال المحقق الدماميني وما
حكاه ابن هشام هو الظاهر لان رفع الاسم الذي حقه ان ينصب انما يدرك من النحو
وضم العين التي حقها ان تفتح لا يدرك من النحو وانما يدرك من النقل قال الشمني واقول
يطلق النحو على ما يتناول ذلك ايضا ومثل هذه الحكاية عن سيبويه ما رواه الخطيب في
تاريخه عن الفراء قال تعلم الكسائي النحو على كبر وكان سبب تعلمه انه مشى يوما حتى اعيا
ثم جلس الى قوم ليستريح فقال قد عييت بالتشديد بغير همز فقالوا له لا تجالسنا
وانت تلحن قال وكيف قالوا ان اردت من التعب فقل اعييت وان اردت
من انقطاع الحيلة والتحير في الامر فقل عييت مخففا فقام من فوره وسال عمن
يعلم النحو فارشدوه الى معاذ فلزمه حتى انفد ما عنده ثم خرج الى البصرة
الى الخليل بن احمد وقال له من اين اخذت علمك فقال من افواه العرب
من الحجاز ونجد وتهامة فخرج ورجع وقد انفد خمس عشرة قنينة من قنينة
الحبر في الكتابة سوى ما حفظ ولم يكن همه غير الخليل فوجد الخليل قد مات
وجلس موضعه يونس فجرت بينهما مسائل اقر له يونس فيها وصدره موضعه
تذنيب المستثنى بما خلا وما عدا منصوب وجوبا لان ما فيهما
مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا فتعين كونهما فعلين فوجب النصب
لكن نص في التسهيل على ان ما هذه لا توصل بفعل جامد فدخولها عليهما مشكل
والنصب اما على الظرفية بتقدير مضاف كما ذهب اليه جماعة فمعنى ما خلا
زيدا قاموا وقت خلوهم زيدا او على الحالية كما ذهب اليه السيرافي بجعل
المصدر بمعنى اسم الفاعل والمعنى قاموا خالين عن زيد كذا قدره ابن
هشام وقدره الدماميني خالين زيدا ثم قال والوجه ما قلناه لان خلا يتعدى

اذا كان بمعنى جاوز قالوا افعل هذا وخلاك ذم اثمي وعن ابن خروف انه على
الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد والمذهب الاول هو الذي ينبغي ان
يعتمد عليه فان الحين كثيرا ما يحذف قبل المصدر الصريح والمؤول وينوب عنه
نحو آتيك قدم الحاج واكرمك ما ذر شارق اي حين قدوم الحاج وحين ما ذر
شارق ثم حذف الحين وناب القدوم وما ذر عنه ونسب الى الجرمي والربعي
والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة قال ابن هشام
في المغني فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور
بل بعد الجار نحو عما قليل فبما رحمة من الله وان قالوا بالسماع فهو من الشواذ
بحيث لا يقاس عليه **تذنيب** المستثنى بغير وسوى مجرور بالاضافة واعلم
انه وان كان الاصل في غير ان تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها للموصوف بها
اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك للشخص خرجت
بوجه غير الوجه الذي خرجت به لكنه قد علم ان ما بعد اداة الاستثناء
مغاير لما قبلها نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء
في معنى المغايرة لما قبلها حملت اداة الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير
في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار
ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له
نفيا واثباتا كما كان في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا
كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كان في الاصل الا ان حمل
غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف

فلذلك تقع غير في جميع مواقع الا كما ذكر الشيخ الرضي ره فغير يكون اداة استثناء
لكن لا بطريق الاصالة بل بطريق الحمل على الا وانما وجب خفض المستثنى بعد هذين
الاسمين لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات نظمها ابن مالك حيث قال
لسوى سوى سواء اجعلا ؛ على الاصح ما لغير جعلا ، الاول والثاني كسر السين مقصورا
وممدودا الثالث ضمها مقصورا الرابع فتحها ممدودا وهو لغة مشهورة وعن ابن
عصفور انه لم يسمع الاستثناء الا بمكسورة السين **تبصرة** يعرب غير اذا
وقع اداة استثناء بما يستحقه المستثنى بالا من الاعراب فانه يقع في جميع مواقع
الا كما ذكر آنفا من المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا
عن المستثنى منه ومقدما عليه ويعرب بما يعرب المستثنى بالا في هذه الصور
وههنا سؤال وهو ان الفعل اللازم انما ينصب المستثنى بالا بعد الا
بواسطة الا فكيف نصب غير ههنا بلا واسطة واجيب عنه بانه انما نصب
الفعل اللازم غيرا بلا واسطة لكون غير مشابها بالظرف فلما شبهه نصبه الفعل اللازم
بغير واسطة وسوى في الاستثناء كغير دائما في المعنى والاعراب عند قوم
منهم الزجاج وابن مالك فتقول جاءني سواك بالرفع ورأيت سواك
بالنصب على المفعولية وما جاءني احد سواك بالنصب والرفع وهو الارجح
واستدلا بنحو قوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وبشواهد اخر
من النظم وهذا الاخير رد على المخالفين لانهم قالوا بانها لا تخرج عن النصب على
الظرفية الا في الشعر كما سيذكر بعيد هذا وظرف مكان عند آخرين منهم سيبويه
والجمهور فهي عندهم غير متصرف ملازم للنصب لا تخرج عن ذلك الا في

الضرورة فاذا قلت جاء القوم سوى زيد فكانك قلت مكان زيد قال ابن مالك
وقد صرح سيبويه ايضا بانها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منفية
عن غير فان الظرف في العرف ما ضمن في من اسماء الزمان والمكان وليس سوى
كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية والشواهد قائمة على
خلافه نظما ونثرا واستدلوا على ظرفيتها بوقوعها صلة في نحو جاء الذي سواك وأجيب
بتقديره خبرا لهو محذوفا او حالا معمولة لثبت مضمرا وذو الحال الضمير العائد على
الموصول وهو فاعل ثبت اي جاء الذي ثبت حال كونه سواك اي غيرك وعن
العكبري انها ظرف غالبا وكغير قليلا واليه مال ابن هشام وعند الكوفيين
انها ترد بالوجهين وهذا هو الاولى لما ذكر آنفا **ختم البحث** لا يلزم استعمال
ادوات الاستثناء كلها في كل استثناء متصلا كان او منقطعا قال ابو
حيان لا يستوي المتصل والمنقطع في الادوات فان الافعال التي يستثنى بها
لا تقع في المنقطع لا تقول في الدار احد خلا حمارا

مقصد في ميز اسماء العدد اعلم وفقك الله وايانا بتوفيقاته
ان العدد على ما عرفه به بعض الحساب ما يقع في العد من الواحد واكثر منه
ونسبه بعضهم الى اقليدس فعلى هذا التعريف يكون الواحد عددا وقيل الكمية
تطلق على الواحد وما تألف منه فدخل الواحد ايضا ويمكن ان يراد بما في الاول
الكم فيدخل فيه الكم المتصل لانه يقع في مرتبة العد مثل ما وقع في عد المقادير المتصلة
خط سطح جسم تعليمي زمان حركة واورد على الثاني بان الكم لا يطلق على الواحد
لان القسمة معتبرة فيه وقد يجاب بان الكمية غيره وهي الحالة التي لنسبة الكم

فنسبة الوحدة

فنسبة الوحدة اليه نسبة الجزء الى الكل ونسبة مادة الاعداد نسبة الجزء
الى الكل وما يمكن ان يراد بالكمية ما يقع في جواب كم لا المعنى المصطلح فلا اشكال
وقال بعضهم ما يساوي نصف مجموع حاشيتيه اي طرفيه كالاربعة فان حاشيتها
السفلى ثلثة والعليا خمسة ومجموعها ثمانية ونصفها اربعة وهو المطلوب فلا
يكون الواحد عددا اذ لا مقتم له وقد يتكلف لادراجه بشمول الحاشية الكسر قال
شيخنا البهائي ره والحق انه ليس بعدد وان تألف منه الاعداد كما ان الجوهر الفرد
عند مثبته ليس بجسم وان تألف منه الاجسام انتهى وانما ذكر في العدد لانه
محتاج اليه فيما بعد العشرات فهو جزء مع ما معه من العدد **تنبيه** لا خلاف
عند النحاة ان لفظ واحد واثنين من اسماء العدد وما يقوله الحساب من ان
الواحد ليس بعدد يريدون به الواحد الحقيقي وما يقوله بعضهم من انه عدد يريدون به
الواحد الفرضي اي الاعتباري وهو المبحوث عنه في علم الحساب بان تؤخذ عدة
اشياء وتفرض عند الاجتماع كانها واحد كان ستة دراهم تؤخذ ويفرض انها
واحدة فسميت بالدينار فالدينار جملة تفرض واحدا وما يؤخذ من هذه
الجملة المفروضة وينسب الى الجملة فذلك هو الكسر كان يؤخذ درهمان من دينار
او درهم منه او ثلثة دراهم او يعبر باقل عبارة من هذا كان يؤخذ عوض درهمين
من ستة دراهم ثلث دينار او سدس دينار فالسدس والثلث من الكسور
كذا ذكر ومنع بعضهم كون الاثنين ايضا من العدد قال اذا لم يكن الفرد الاول
عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا والنزاع راجع الى المراد بالعدد
في تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان

لانه زايد عليه وعلى تفسير النحاة اي الموضوع لكمية يدخل الواحد والاثنان وانما
فسروه بذلك لانهم لما رأوا ان الاسماء التي وضعت لبيان كمية الشيء لها احكام
لفظية احتاجوا الى تبويب تلك الاحكام وللواحد والاثنين ايضا احكام لفظية
فلذلك اطبقوا على عدهما معا لتساوي الكل في الحاجة الى بيان الاحكام اللفظية
التي تعرض هذا ومراتب العدد اصولها ثلثة آحاد وعشرات ومآت
وفروعها ما عداها مما لا يتناهى وينعطف الى الاصول فآحاد الالوف وعشراتها
ومآتها وما بعد ذلك اذا اسقطت الفاظ الالوف منها رجعت الى الثلثة المذكورة
قاله المحقق البهائي وقال بعض الحساب اصول الاعداد اربعة آحاد وهي
من الحد واحد الى التسعة ثم عشرات وهي من عشرة الى التسعين ثم مآت وهي من
مائة الى التسعمائة ثم الوف وهي من الف الى تسعة آلاف وما عداها تركب منها
كعشرات الوف ومآت الوف والوف الوف هكذا الى غير نهاية وقال النحاة
اصولها اثنا عشرة كلمة كما سيذكر فيما يأتي ان شاء الله تعالى **فائدة** قال في معيار
اللغة الزوج الشكل عن علي بن عيسى وقال الغوري الزوج شكل له قرين
من نظير او نقيض وقيل كل لون وصنف زوج وهو اسم للفرد وقال ابن
دريد كل اثنين زوج ضد الفرد وقال ابو عبيدة الزوج واحد ويكون
اثنين وحكى الازهري عن ابن شميل انه قال الزوج اثنان ثم قال وانكر
النحويون ما قال وعن علي بن عيسى انه انما قيل للواحد زوج وللاثنين زوج
لانه لا يكون زوج الا ومعه آخر مثل اسمه وقال ابن الانباري العامة تخطئ
فتظن ان الزوج اثنان وليس ذلك من مذهب العرب اذ كانوا لا يتكلمون

بالزوج موحدا

بالزوج موحدا في مثل قولهم زوج حمام ولكن يثنونه فيقولون عندي زوجان
من الحمام وزوجان من الخفاف ولا يقولون للواحد من الطير زوج كما يقولون
للاثنين زوجان بل يقولون للذكر فرد وللانثى فردة وقال شيخنا الواحد اذا كان
وحده فهو فرد واذا كان معه غيره من جنسه سمي كل واحد منهما زوجا وهما زوجان
بدليل قوله تعالى خلق الزوجين الذكر والانثى وقوله عز وجل ثمانية ازواج الا
ترى كيف فسرت بقوله تعالى من الضأن اثنين ومن المعز اثنين ومن الابل اثنين
ومن البقر اثنين قال ونحو تسميتهم الفرد بالزوج بشرط ان يكون معه آخر من جنسه
تسميتهم الزجاجة كأسا بشرط ان يكون فيها خمر وعند الحساب الزوج خلاف الفرد
كالاربعة والثمانية في خلاف الثلاثة والسبعة مثلا يقولون زوج او فرد كما
يقولون خسا او زكا شفع او وتر وعلى ذا قول ابي وجزة السعدي ما زلن
ينسبن وهنا كل صادقة باتت تباشر عرما غير ازواج لان بيض القطاة
لا تكون الا وترا ويقع هو زوجها وهي زوجه وقد يقع زوجة بالهاء وفي جمعها
زوجات قال الفرزدق وان الذي يسعى ليفسد زوجتي كساع الى اسد
الشرى يستبيلها وانشد ابن السكيت يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم
ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب والاول هو الاختيار بدليل ما
نطق به التنزيل امسك عليك زوجك اسكن انت وزوجك الجنة
وان اردتم استبدال زوج وازواجه امهاتهم يا ايها النبي قل لازواجك
قال ابن يونس وابن السكيت وتقول العرب زوجته اياه وتزوجت
امرأة وليس من كلامهم تزوجت بامرأة ولا زوجت منه امرأة واما قوله تعالى
وزوجناهم بحور عين فمعناه قرناهم وقال الفراء تزوجت بامرأة لغة

انه دستوره وبهذا صح استعماله الفقهاء اشهر ما في المغرب درس وتعليم لما كانت
اسماء العدد في ابهامها بمنزلة المقادير افتقرت الى ما يبينها ويميزها وذلك المميز على
ضربين مجرور ومنصوب والمجرور على ضربين مفرد ومجموع فيبين الثلاثة الى لكن لم يعتبر
المميز في الواحد والاثنين لانه لا يجوز واحد رجل واثنا رجل لان ذلك اذا قلت
رجل علم انه واحد وانه من جنس الرجال واذا قلت رجلان علم انهما اثنان
كذلك فاستغنى بذلك عن اجتماعهما وقد جاء شاذا ثنتا حنظل كذا ذكر القوم
وقال الرضي هذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل
اثنين قالوا وقد جاء شاذا ثنتا حنظل الضرورة ولا يرد اله واحد ولا تتخذوا
الهين اثنين لان ذكر العدد بعد ذكر المعدود الدال على ذلك المعدود تاكيد
وتوضيح ولا يلزم منه جواز العكس فمميز الثلاثة والعشرة وما بينهما مجرور مجموع
تقول ثلاثة رجال قال تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام اما
جمعه فلانه القياس لان مدلوله جمع فجمع لقصد المطابقة في المعنى او ليطابق
ظاهر اللفظ باطنه ومعناه ولان الاضافة هنا بمعنى من فلا بد من الجمع
لعدم جواز ثلثة من رجل واما جره بالاضافة فلان الكلمة تصير بها
اخف ولا يلزم منه اللزوم وهو المطلوب ولان الثلاث لما كانت مبهمة
وقصد الى تبيينها اضيف كاضافة نفس وذات وكل وبعض وغير ذلك
اذا قصد الى تبيينه مع ان المعدود هو المقصود بدليل مجيء الوصف له
لا للعدد قال الله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان فلو نصبوه تم الثلاث
بالتنوين ويشعر باستغنائه عما بعده وبكونه مقصودا فيصير ما ليس بمقصود

كانه المقصود

كانه المقصود وقال في الاقليد لان التمييز بالاضافة مقدم على التمييز بغيرها لان
التمييز بالاضافة يلحق الاسم وهو مفرد نحو راقود خل والتمييز بغيرها يلحقه حالة الكثرة
لشيئين نحو راقود خلا بتنوين راقود وراقودين خلا بالتنوين ومن وهما كلمتان
ورتبة الاحاد مقدمة فيختص بما هو المقدم وهو التمييز بالاضافة انتهى و
انما قيدنا الجر بالغالب كما في الوافي لانه قد يتخلف فقد حكى الرضي وغيره انه يقال
ثلثة اكلب على البدل وربما جاء في الشعر ثلثة اثوابا وقيدنا الجمع لانه به
لتخلفه ايضا في مائة اذا وقعت بعد الثلاث واخواتها تقول ثلثمائة درهم
واربعمائة دينار وهكذا الى تسعمائة وكان القياس مآت لكنهم كرهوا ان
يكون التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون
اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر كذا قال الرضي رح
والذي ظهر لي ان مراده ان الجمع بالواو والنون للمذكر وبالالف والتاء للمؤنث
فكرهوا تفسير المذكر بالمؤنث لا يقال يلزم هذا التفسير في افراد المائة ايضا
لانها مؤنث لانا نقول ان المآت اصرح في التانيث من مائة كما لا يخفى او
ان المجموع بالالف والتاء فرع المجموع بالواو والنون فكرهوا تفسير الاصل
بالفرع واقول يرد عليه شيئان احدهما ان ما ذكره انما يجري فيما وقعت
المائة تمييزا لما جمع بالواو والنون كعشرين واخواته ولا يجري في نحو ثلثمائة
اذ ليس فيه ما جمع بهما فدليله غير جامع الثاني ان جمع المائة لا ينحصر بالالف
والتاء فانها تجمع على مئين ايضا فيتجه عليه انه ما الوجه في عدم جواز عشرو
مئين مع توافق الجمعين في كونهما بالواو والنون ولو اقتصر في دليله على قوله انه
اخصر لكان شيئا وقال ابن الحاجب في الايضاح علته انه في نفسه جمع كثير

مؤنث فاستعمل للكثرة والتانيث ولا يرد ثلثة رجال اى للكثرة ولا تانيث ولا
ثلث نسوة اى للكثرة ولا ثلثة الآف اى للتانيث فلما استعمل للتانيث والكثرة
رد الى المفرد انتهى ورد عليه الايراد الثانى وقال الدمامينى فى المنهل انما افردوها
مع ان القياس جمعها كراهة لما فى الاتيان بالجمع من تكرر معنى التانيث لان
الجمع مؤنث معنى والمائة ايضا مؤنث انتهى وعن ابن هشام لان المائة وان
افردت لفظا فهى جمع معنى لانها عشر عشرات اقول ان اراد ان كونه جمعا
معنى اغنى عن جمعه لفظا يرد عليه ان الالف ايضا جمع معنى ومع هذا
تقول ثلثة آلاف لا غير صرح به ابن عقيل فى شرح التسهيل وان اراد بيان
ان المائة جمع معنى وان افردت لفظا يرد عليه ان هذا لا يكون وجها للافراد
~~المائة بعدما كان القياس جمعها وقيل انما جعلوا ذلك لكن اهتمام ان يرجعوا~~
~~بعد التزام المفرد فى احد عشر الى تسعة وتسعين فهو اقرب الى الجمع الذى~~
~~فى ثلثة الى العشرة وانما رجعوا الى الخفض~~ تنبيه عد ابن الحاجب فى
الكافية الجمع من اللفظ والمعنوى والاول نحو رجال والثانى اما اسم الجنس كالتمر
والشجر او اسم الجمع كالرهط والقوم لكن الاكثر انه لو كان المميز احدهما فصل
بمن وخفض به نحو ثلثة من الشجر غرستها وخمسة من التمر اكلتها وعشرة
من القوم لقيتهم قال تعالى فخذ اربعة من الطير وذلك لانهما وان كانا فى معنى
الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعدما تمهد من اضافته الى الجمع كذا ذكر
الرضى ومنع الاخفش اضافة العدد اليهما وعلله فى اسم الجنس بانه قد يقع على
الواحد ولا يضاف هذا الجمع اليه فكذا ما اشبهه وعن ابن هشام انه كذا
اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا يطلق

على الواحد والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه يعود عليه ضمير مفرد ويصغر الخبر عنه
انتهى وهو باطل بقوله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر وقال الشاعر ثلثة انفس
وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالى وفى المسئلة ثلثة مذاهب احدها مذهب الاخفش
كما ذكرنا وتبعه ابن مالك فى التسهيل فعلى مذهبهما ان ما كان اسم الجنس او اسم الجمع مضافا
اليه لم يقس عليه والثانى اقتياس ذلك لكنه قليل واختاره صاحب البسيط وذكره فقط
صاحب التوضيح وهو قول لبعض والثالث انه ان كان اسم الجمع يستعمل للقلة جاز وللكثرة
او لها وللقلة لم يجز فيجوز نحو ثلاث ذود وثلثة نفر لانهما لا يكونان الا للقليل ولا
يجوز ثلثة بشر ولا ثلثة قوم لان الاول للكثير والثانى له وللقليل واختاره ابن عصفور
وانهم كلامه مرة اخرى الى المذهب الثانى تعليم حق مميز العشرة فما دونها ان يكون
جمع قلة ومكسرا لان العشرة فما دونها هى التى وضعت لها جموع القلة فاذا امكن الاتيان
بها معها كان احسن لموافقتها لها فى المعنى واما الثانى فليطابق العدد المعدود لفظا
فتقول ثلثة افلس واجربة وغلمة واثواب وقد يتخلف كل منهما اما الاول فعند
اعوازه كقولهم ثلثة شسوع لفقد السماع فى اشسع واشساع وان كان قياسا
وروى عن الاخفش انه اثبت الاول وكذا عند اهمال بناء القلة نحو ثلاث
جوار ورجال ودراهم فانه ليس لمفرداتها جمع قلة واما رجلة فجمع رجل بكسر الاول
وسكون الثانى وقد يستعمل جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة قروء قيل
وذلك لانهم يتسعون فى ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الاخر
لاشتراكهما فى الجمعية الا ترى الى قوله بانفسهن وما هى الا نفوس كثيرة والذى نعم
انه كثر استعمال قروء فى كلامهم فاستخف فوضع موضع اقراء وايضا فان اقراء
اثقل من قروء لان فيه همزتين وهو اكثر حرفا وكان قروء ههنا حسنا لهذا

العارض فيه كذا قال ابن الحاجب في الايضاح وذكر الزمخشري والطيبي رحمه الله في تفسيرها
الوجه الاول في تفسيرها والطيبي وجها آخر لهما وهو انه لما كانت كل مطلقة يلزمها
هذا دخله معنى الكثرة فاتي ببناء الكثرة للاشعار بذلك فالطهر كثيرة الا انها ثلثة ثلثة
في القسمة هذا كلامه واما الثاني ففيه اربع صور احديها اهمال تكسير الكلمة نحو سبع سموات
وخمس صلوات وسبع بقرات فان مفرداتها لم يسمع لها جمع تكسير اصلا فضلا عن ان يكون
للقلة ولذلك اضيف اليها وهو جمع تصحيح لافادة القلة عند سيبويه واتباعه والثانية
مجاورته ما اهمل تكسيره وان كان هو مسموع التكسير نحو سبع سنبلات فانه وان كسر
على سنابل وجاء في التنزيل مكسرا في قوله تعالى سبع سنابل لكنه جاور فيه بسبع بقرات
المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقال الزمخشري في تفسير سبع سنابل فان قلت هلا
قيل سبع سنبلات على حقه من التمييز بجمع القلة كما قال وسبع سنبلات خضر قلت هذا
لما قدمت عند قوله تعالى ثلثة قروء من وقوع امثلة الجمع متعاورة مواقعها انتهى
اقول فيه انه ليست سنبلات على حقها من التمييز لفقدان التكسير فيها وهو شرط
فيه كما عرفته والثالثة ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو تسع آيات
من ابن هشام فان تكسير آية على آي جائز لكنه ليس بقياس وجعلها ابن مالك
مما اهمل تكسيره وعندي ان فيه نظرا والرابعة ان يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو
سبع سعادات قال بعضهم فان جمع سعاد على سعايد خلاف القياس قال في
التصريح وهو مبني على ان فعايل انما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل
وان نحو عجاير يحفظ ولا يقاس عليه انتهى **تذنيب** مميز ما بين العشرة والمائة
من احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب موحد منكر والمؤنث كاحدى عشرة كالمذكر

قال تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وواعدنا موسى
ثلاثين ليلة اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما في المركب نحو احد عشر وبابه
فلكراهتهم جعل ثلثة اسماء كاسم واحد ولا يرد نحو خمسة عشر زيد وخمسة عشرك
لان المضاف ثم هو المقصود بالاول في المعنى وانما جيء به لبيان المضاف فكان
الجميع كالشيء الواحد والمضاف اليه في نحو ثلث عشرك شيء آخر فليس هذا مثله وقيل
لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة واما في العقود نحو عشرون واخواتها
اما مع حذف النون فلانها ليست للجمع حقيقة بل هي شبيهة بها فلا تحذف ولا
يرد نحو ارضو زيد فان النون فيه مثلها فيه لان ارضون جمع الارض حقيقة وان
لم يكن قياسا بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر واما مع اثبات النون فلشبهها
لنون الجمع المحقق وربما جاء عشر ودرهم واربعون ثوب وهو قليل كما في بحث
التمييز واما افراده فلان المفرد اخصر فاقتصر عليه ولان الغرض وهو التبيين
يحصل به مع ان التركيب يستدعي الخفة وهي في الافراد وحمل نحو عشرين على احد
عشر واخواته لان الكل باب واحد على ان في نحو عشرين صورة جمع وهي
للثقل فافرد مميزه طلبا للخفة فان قيل لم يبق الجمع لان المدلول جمع فالجواب
ان الجمعية مفهومة من العدد المتقدم واجاز الفراء عندي احد عشر رجالا و
ثلاثون رجالا ١٠ اعرب الزمخشري اسباطا من قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة
اسباطا تمييزا وقال في تفسيره لو قيل سبطا لم يكن تحقيقا لان المراد وقطعناهم
اثنتي عشرة قبيلة وكل قبيلة اسباط لا سبط فوضع اسباطا موضع قبيلة
ونظيره بين رماحي مالك ونهشل هذا كلامه وقال في مفصله بانه بدل ٧ واوله تبقلت في اول التبقل

ونذكر الآية لتمة ٤ ورقة ٢٧٨

وذهب الى الاول ابن مالك ايضا في شرح الكافية لكنه يخالف ما قاله في شرحه على التسهيل
ان اسباطا بدل لا تمييز اثني ونسب الدماميني في المنهل الصافي انه قال ومقتضى ما
ذهب اليه الزمخشري ان يقال رأيت احدى عشرة انعاما اذا اريد احدى عشرة جماعة
كل واحد منها انعام ولا بأس برأيه لو ساعده استعمال لكن قوله كل قبيلة اسباط لا
سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة ان السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب
فعلى هذا معنى قطعناهم اثنتي عشرة اسباطا قطعناهم اثنتي عشرة قبائل واسباطا
واقع موقع قبائل لا قبيلة فلا يصح كونه تمييزا هذا وعن الحديثي الا ان الزمخشري
اعرف باللغة ولا معنى له بعد ما في الصحاح والاسباط من بني اسرائيل كالقبائل من
العرب وقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا انما انث لانه اراد اثنتي عشرة
فرقة ثم اخبر ان الفرق اسباط وليس الاسباط بتفسير ولكنه بدل من اثنتي عشرة لان
التفسير لا يكون الا واحدا منكرا كقولك اثنا عشر درهما ولا يجوز دراهم هذا كلامه
ونقل عن المحكم لابن سيدة وهو الكتاب المجمع على جلالة قدره في اللغة ما نصه
والسبط من اليهود كالقبيلة من العرب وهم الذين يرجعون الى اب واحد
وقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا ما ليس اسباطا بتمييز لانه انما يكون واحدا
لكنه بدل من قوله اثنتي عشرة هذه عبارته وهذا كله مما يؤيد نقل ابن مالك فكيف
يدفع بان الزمخشري اعرف باللغة ولم يقم شاهد بصحة دعواه والله اعلم بحقيقة
الحال فظهر ان غير الزمخشري اعرب اسباطا بدلا من اثنتي عشرة والمميز محذوف
والتقدير وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة وقال الازهري في التصريح والقول
بالبدلية مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل

وقطعناهم

وقطعناهم اسباطا لفات فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج
القرآن عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد واسباطا
جمع اثني ويمكن الجواب عن الثاني بما نقلناه عن الزمخشري سابقا على انه ذهب الفراء
الى جواز جمع التمييز وفي الآية يشهد له ويجوز ان يكون اسباطا عطف بيان لاثنتي
عشرة او حالا من ضمير قطعناهم وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا
لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وامما نعت الاسباط وانث
العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلاثة انفس
يعني رجال ثلاثة اثني وارتكب الوصف بالجامد والكثير خلافه هذا واما تنكير
المميز المذكور فلحصول الغرض به وهو الاصل مع ان المنكر اخف من المعرف
وحكي عن الكسائي ان من العرب من يضيف العشرين واخواته الى المفرد منكرا
ومعرفا **تذنيب** مميز المائة والالف ومثناهما وجمعهما والآلاف و
الالوف مجرور مفرد منكر اما جره فعلى الاصل كما ذكرنا في ثلاثة رجال وعلى
ذلك نصوص النحويين واما ما روي من ان حذيفة قال اتخاف علينا يا رسول الله
ونحن ما بين الست مائة الى السبع مائة بالنصب فيحتمل ان يكون من لفظ الراوي
عنه كذا قال ابن عقيل في حكى فلا يجوز الاستدلال به على خلافه وقد ذكرنا في
الاوراق السابقة تحقيقا في انه هل يجوز الاستدلال بالاحاديث والاخبار
على مسائل النحو واثبات قاعدة فيها او لا وحررنا هنالك انه لا يجوز فطالعها
ان شئت واما افراده فلانهما عددان في معناهما كثرة فكرهوا جمع مميزهما
لئلا يفضي الثقل اللفظي الى الثقل المعنوي ولاصالة الافراد وحصول الغرض به

من الثالث

في ورق ١٤٤

وقال في الاقليد لان المائة عشر عشرات كما ان العشرة عشرة افراد لان لكل من
العشرة والمائة صيغة مستأنفة والمائة قريبة من التسعين لانها عقيبها فاخذ
الجار المميز من العشرة وافراده من التسعين ولم ينعكس الامر لان كون اللفظ مفرداً
انزل من كونه مجموعاً والجهة القريبة اقوى من البعيدة فاختصاص الانزل بالاقوى
اولى والكلام في الالف كالكلام في المائة لانه عشر مئات ولانه قريب من تسعين لانه
عقيب تسعمائة وتسعة وتسعين هذا كلامه وهذا المعنى ذكره في المصباح وقيل
لكراهتهم ان يرجعوا بعد التزام المفرد في احد عشر الى تسعة وتسعين فقراءة الى الجمع
الذي طال عهده في ثلثة الى عشرة وانما رجعوا الى الخفض تحرزاً عن اهدار
الثلثة الى العشرة من كل وجه انتهى ويبقى عليه سؤال العكس وقال الرضي لما جاز
عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في
الدلالة على الجمع ورتبة الآحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم حكم الافراد في كثير
من الاشياء كالتصغير هو له على اللفظ وجمعهم له مرة بعد اخرى جمع التكسير واما
المرتبة فمشهور كثرتها لا كمرتبة الآحاد فاغنت عن جمع مميزها انتهى وقد يعود مميز
المائة منصوباً انشد صاحب الكتاب ❊ اذا عاش الفتى مائتين عاماً ❊ فقد ذهب
اللذاذة والفتاء ❊ وروى المسرة عوض المعطوف عليه قال بعضهم وذلك يقوي
ما اجازه ابن كيسان من نحو الالف درهماً والمائة ديناراً وعده الزمخشري من
الشواذ وكذا صاحب اللواء وخص المغاربة هذا بالضرورة وكذا صاحب التصريح
وكلام سيبويه على ما نقل يدل عليه وهو قوله وقد جاء في الشعر بعض هذا منوناً
وقد يجمع نحو مائة رجال ومن قبيله قوله تعالى ثلثمائة سنين باضافة مائة على قراءة

حمزة والكسائي وقيل وجه تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت تعشيراً للعشرات والعشرة
تعشير للآحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد وعن الفراء ان من العرب من يضع
السنين موضع السنة كقوله بالاخسرين اعمالا وفي قراءة ابي ثلثمائة سنة وقرأ
غيرهم بتنوين مائة قال في الايضاح انه على البدل والا لزم الشذوذ من وجهين احدهما
جمع مميز مائة والآخر نصبه فاذا جعل بدلاً خرج عن الشذوذين واستقام الاعراب
فيكون منصوباً على البدلية لا على التمييز كانه قال ولبثوا سنين وكذلك قوله اثنتي عشرة
اسباطاً والا لزم الشذوذ في جمع المميز لا غير قال ابو اسحق الزجاج لو انتصب سنين
على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسع مائة سنة ووجهه انه قد فهم من لغة العرب
ان مميز المائة واحد من مائة فاذا قلت مائة رجل فمميزها رجل وهو واحد من
المائة واذا كان كذلك وقلت سنين فيكون السنين واحدة من المائة وهي ثلث
مائة واقل السنين ثلثة فيجب ان يكون تسع مائة قال وهذا يطرد في اثنتي عشرة
اسباطاً ويحق لو كان تمييزاً لكانوا ستة وثلثين على هذا النحو لان مميز اثنتي عشرة
واحد من اثنتي عشرة فاذا كان ثلثة كانت الثلثة واحداً من اثنتي عشرة
فيكون ستة وثلثين قطعاً قال وهذا الذي ذكره الزجاج رد على قراءة حمزة و
الكسائي اذ ليس لقراءتهما وجه سوى التمييز لانهما قرآ باضافة مائة الى سنين وكذلك
ان قراءة الجماعة اقيس عند النحويين من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم لان
ذلك الذي ذكر مخصوص بان يكون المميز مفرداً اما اذا كان جمعاً فيكون
القصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو ثلثة رجال اثواب على ان
الاصل في الجمع الجمع وانما عدل الى المفرد لغرض فاذا استعمل المميز جمعاً استعمل
على الاصل لا على الوجه الذي الزمه فان ما قال الزجاج انما كان يلزم لو كان

المستعمل جمعًا استعمل كالمستعمل مفردًا اما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع
العدد له فلا ولسنا نخالف في ان الوجه نصب سنين على البدل واسباطًا ايضًا
لان في جعلهما غير بدل مخالفة للقياس فالوجه حمله على ذلك وانما نخالف في ان
تضعيف العدد على الوجه المذكور غير لازم لو قصد التميز كما انه غير لازم على قراءة
حمزة والكسائي وان لم يكن لها وجه الا التميز هذا ما ذكره ابن الحاجب بعبارته
وانت تعلم ان ما ذكره الزجاج مخصوص بان يكون المميز جمعًا ضرورة عدم لزوم
المحذور في نحو احد عشر كوكبًا اذ ليس المميز جمعًا حتى يتوهم ان اقله كذا حتى يفضي اليه
ولزومه في احد عشر كواكبًا بان اقل الكواكب ثلثة فيكون المثال في قوة ثلثة وثلثين
كوكبًا فقوله لان ذلك الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردًا ليس له محمل صحيح فهو
طغيان من قلمه وقد قلنا لك سابقًا ان اكثر عبارات هذا المحقق الفاضل رحمه
والعيان يغني عن البيان ثم ان القول بكون سنين بدلًا ليس على ان في الكلام
تميزًا محذوفًا كما في اثنتي عشرة اسباطًا فيتجه ان يتوهم انه لا يتجه هنا كما هناك لعدم الفائدة
في الابدال ح لكن فيه بحث اما اولًا فلانا لا نم ان المميز هنا لفظ سنة حتى تكون
الاتيان بسنين بعده غير مفيد بل هو لفظ مدة فيفيد انيانه ان تلك المدة
سنون لا غيرها واما ثانيًا فلان ما ذكر من عدم الفائدة مبني على تعين الابدال
وليس بمتعين لجواز كونه مفعولًا للبثوا وثلثمائة حال منه تقدمت عليه لكونه نكرة
غير مختصة فلا يمنع ح ان يكون المميز المحذوف لفظ سنة على جهة التوكيد لما فهم من
ذي الحال اعني سنين الا ترى في قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا
وقع التميز مؤكدًا مع التصريح به مع ان تقدير لفظ سنة هنا اولى كما لا يخفى ثم

انه رح كونه بدلًا بان البدل على نية طرح الاول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى ولبثوا
سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد واجيب بان نية الطرح غالبة لا لازمة

وقيل بعد ان يكون سنين عطف بيان لقوله ثلث مه

تنبيه على خطأ عبارة ابن الحاجب في الكافية في هذا المقام هكذا ومميز مائة والف
وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد بافراد الضمير المضاف اليه الجمع على انه راجع الى الالف وعلى وفقه

كما صرح به الرضي وغيره

في الوافي وصمدية المحقق البهائي رح اقول لا وجه لتخصيص الجمعية بالالف ضرورة ان
المائة اذا لم تضف اليها ثلاث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مات
رجل فالعجب كل العجب وغاية العجب عن غفلتهم عن جوازه والذي اظنه ان الذي جراهم على
افراد ضمير جمعه رفضهم جمع المائة في نحو ثلث ثمائة فقاسوا المائة في مائة رجل عليها في ثلث
مائة ويشعر به كلام شيخنا البهائي رح بعد ذكره عنوان المسئلة ورفضوا جمع المائة
ولعمري لا يرتكبه الا من يسمع اسم النحو من مكان بعيد وقال الرضي في شرح
قوله وجمعه اي المائة لا تجمع مضافًا اليها ثلاث واخواته وكان مراده من هذا
التعليل انهم لما رفضوا جمع المائة في ثلث ثمائة كره ابن الحاجب ان يقول وجمعهما اي
جمع المائة والالف لئلا يظن جواز جمع المائة في ثلث ثمائة وهذا دليل لا معنى له
لانه لا يدل جواز نحو مات رجل على جواز نحو ثلث مات لان المات في الاول
مميز بالفتح وفي الثاني مميز بالكسر فالصواب ان يوحد جمعهما كما قلناه والله
اعلم بالصواب فائدة في جمع البحرين ان المائة اصلها مأى كمعى حذفت لام
الكلمة وعوض عنها الهاء واذا جمعت بالواو والنون قلت مئون بكسر الميم وبعضهم يضمها
وجوز وامأت ونقل عن البعض انه قال واما مأت ومئين فهو عند اصحابنا
شاذ اشبه وبعضهم يشم كسر الميم من مائة ومئين شيئًا من الضم ولا يبين الضم وذلك

هو الاخفاء، وعن الاخفش انه لو ضممت ميم مائة كمئين جاز لكن ترك هذا القياس بعضهم
بجعل نون مئين معتقب الاعراب كسنين واربعين وعن الاخفش هو فعلين فى
الاصل كغسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشيء اذ لا دليل لمائة واحدة مئين
ولعله اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصى فابدل الياء الاخيرة نوناً انتهى
في مجمع البحرين ان المثل به فعول والله يعلم ووجه كسر الفاء على هذا القول كون ما بعدها
مكسوراً وهذا هو الوجه في كسر العين من العصى وقوله وحاتم الطائى وهاب المائى
عند الاخفش في الاصل مئين حذفت النون ضرورة وحكى عن يونس انه مطروح
الهاء كثمرة وتمر ولو كان كذلك لقيل ماى كمعى كما تقول في لثة لثى وفي ظبية ظبى
وقيل اصله ماى كلكليب كسر الفاء كما قيل في شعير وبعيف لكون العين حرف حلق
ثم خفف لاجل القافية وماى كلكليب غير مسموع ففي القول نظر **تفريع** اذا وصفت
المميز يجوز في وصفه اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلاً ظريفاً وظرفاء ومائة رجل طويل
وطوال قال الشاعر ❊ فيها اثنتان واربعون حلوبة ❊ سوداً كخافية الغراب الاسحم
تفريع استقبح سيبويه وجماعة من النحاة كون مميز العدد في اى درجة كان صفة
وذلك لان المقصود من اتيان المميز التنصيص على كمية العدد وهو في اكثر الاوصاف
معدوم نعم ارتفع القبح ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس نحو ثلثة علماء
ومائة فاضل **افتتاح** اصول العدد عند النحاة اثنا عشر كلمة وهى واحد وعشرة
وما بينهما ومائة والف وما عداها من اسامى العدد متشعب عنها بتثنية كمائتان
والفان او بجمع قياسى كالوف او غير قياسى كعشرين او بعطف كثلثة وعشرين وكذا

نحو احد عشر لان اصله العطف **فائدة** الواحد اسم فاعل من وحد يحد وحداً
وحدة اى انفرد وضع على ان يكون اول الاعداد فالواحد العدد المتفرد وقد يثنى على واحدين
وجمعه واحدون واحدان ووحدان بضم الهمزة والواو ويقع في الصفة المشبهة منه وحد
بفتح الحاء وكسرها ووحيد ~~والواحد الحقيقى ما يكون منزهاً عن التركيب خارجياً او عقلياً~~ ويقال في المؤنث واحدة
ويطلق لفظه على كل موجود حتى مراتب الاعداد وصفاً لها في عشرة واحدة ومائة واحدة
والف واحد فلفظه مشترك يستعمل على احد عشر وجهاً **الاول** ... **الثاني** واحد في الجنس كقولنا
الانسان والفرس واحد في الجنس **الثالث** واحد في النوع كقولنا زيد وعمرو واحد
في النوع **الرابع** واحد بالاتصال وهو اما من حيث الخلقة كقولك جسم واحد
واما من حيث الصناعة كقولك حوض واحد **الخامس** واحد بالارتباط وهو الذي
فيه كثرة بالفعل للتركيب من الاجزاء المختلفة الغير المتشابهة ولكن ثم اتحاد بسبب ارتباط
هذه الاجزاء بعضها ببعض كالبيت الواحد **السادس** واحد من جهة عدم النظير وهو
اما من حيث الخلقة كقولك الشمس واحدة او من حيث دعوى الفضيلة كقولك فلان
واحد **السابع** واحد من جهة امتناع التجزى اما لصغره كالذرة او لصلابته
كالالماس **الثامن** واحد من جهة كونه مبدأ اما مبدء عدد كواحد الاثنين او مبدأ
الخط مثل النقطة واحدة **التاسع** واحد بالعرض كقولنا الحبر والقير واحد في
السواد العارض لهما **العاشر** واحد بالاضافة كقولنا نسبة الملك الى المملكة
ونسبة النفس الى البدن واحدة **الحادي عشر** واحد بالموضوع كقولنا لون الورد
ورائحته واحد اى متحد في المحل والموضوع واما الاحد فهو بمعنى الواحد وجمعه
آحاد واحدان بضم الهمزة وقيل لا جمع له فهما جمعا الواحد كالشاهد والاشهاد وقد

٧ وهو الذي لا كثرة فيه بالفعل ولكن فيه كثرة بالقوة ص

٤ **الاول** واحد حقيقى حقى وهو الذي لا كثرة فيه لا بالقوة ولا بالفعل
ولا يقبل القسمة لا فعلاً ولا وهماً ولا فرضاً وهو منحصر
في ذات الله تعالى شانه ص

٩ اذا كان متشابهة الاجزاء م

يكون بمعنى شيء وصرح بعضهم على انه يطلق ح على غير العاقل ايضا فيكون الاستثناء في
نحو ما في الدار احد الا حمارا متصلا وقد يكون بمعنى الذي هو اول نحو احدى الاحد
وقد يقع هذا في مقام المدح على الوجه الابلغ وكذا احد الاحدين وواحد الاحدين
وواحد الآحاد بمعنى لا مثل له ولا نظير كما ذكر في علاء الوجوه المذكورة ويستعمل بمعنى
الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من
رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين وفسروه في قوله جل شانه لستن كاحد من النساء
بمعنى جماعة من جماعات النساء وظاهر كلام الصحاح وغيره ان استعماله بمعنى الجمع
انما هو بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب به يستوي فيه الواحد
والجمع والمذكر والمؤنث انتهى فعلى هذا يصح ان يقع ما من احد فاضلين قالوا يستعمل
الاحد على وجهين النفي والاثبات والاول لاستغراق الجنس يشمل القليل والكثير
على طريق الاجتماع والافتراق فقولك ما في الدار احد في معنى ما فيها واحد ولا
اثنان فصاعدا لا مجتمعين ولا مفترقين فلا يصح استعماله بهذا الوجه في الاثبات
لا تقول في الدار احد على هذا المعنى ظاهر الاحالة ثم يجوز اضافته في هذا الوجه
نحو ما قام احد الثلاثة ومن ابو علي ان احد المستعمل في غير الموجب همزته اصلية
وليست بدلا من الواو وكانه لم ير نحو ما جاءني احد بمعنى الوحدة فاربك كون الهمزة
اصلية والقول بانه طلاق ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما هو فهو الاولى
وفي شرح الاسماء الحسنى المسمى بروضة العرفاء ودوحة العلماء للفاضل المحقق
العارف محمد الملقب بعلاء الدين الطيب في الاحتجاج عليهما نسبناه الى ابو علي لانه
لا دلالة فيه من تصريف على ان اصله الواو اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يشتق منه فعل

وحصره في التنكير والتعريف نادر جدا

وقال بعضهم قالوا امانات من الاحد اي من الناس وانه قوله الاكرم ونحوهم عن الاحد هو

وفي سياق الاثبات وقال غير ان احدا هو كل احد وقال هذا السبيل من المختص بالنفي بل بمعنى واحد لا بمعنى الجمع هذا وجه وجه بالنفي اوجه هو

ومعناه ... ان الاحد ... الاول

ولا يعرف البدل

ولا يعرف البدل الا بدليل اشهر اقول ان احدا في الموجب لا يتصرف فيه لعدم سماع كون
الهمزة فيه بدلا فلا يثبت هذا مطلوبه ويستعمل في الاثبات على ثلاثة اوجه الاول ضمه الى
العشرات كاحد عشر واحد وعشرين الثاني ان يكون بمعنى الاول ويقع في هذا الاستعمال
تارة مضافا واخرى مضافا اليها كقوله تعالى اما احدكما فيسقي ربه خمرا وكقولهم يوم
الاحد اي يوم الاول ويوم الاثنين الثالث ان يكون وصفا مطلقا وهذا الوجه
مختص بوصف ذاته الاقدس تعالى شانه كما قال عز من قائل قل هو الله احد وكما يقع
هو الله الاحد ويقع هو الله الواحد وهذا احد الموضعين الذين كان الاحد فيهما مرادفا
للواحد والثاني اسماء العدد للغلبة وكثرة الاستعمال فيقع احد وعشرون وواحد
وعشرون قيل وفي غير هذين الموضعين يجب الفرق بينهما في الاستعمال واصله في هذا
الوجه وحد بالواو لكن الفرق بينهما في الاختصاص وعدمه حيث ان الاول صفة
سلبية له تعالى مخصوصة به جل شانه بتنزيهه عن النظير ونفي الشريك عنه فلا يجوز
رجل احد ويشعر به ما ذكره البيضاوي من ان الاحد يشمل جميع الصفات السلبية
كما ان لفظ الجلالة يدل على جميع الصفات الكمالية السلبية والثبوتية قال بعض
المحشين يفهم من تعبيره ان الاحد هنا همزته مقلوبة عن الواو لان الاحد الاصلية
الهمزة يستعمل في الاثبات مقرونا بكلمة كل ونقل هذا الرسم عن الزجاج بان احدا اصله
وحد من الباب الخامس وهو اسم فاعل كالحسن فابدلوا الواو لاستثقالها مفتوحة همزة
كما في اناة واصله وناة من الونى بمعنى الفتور واسما واصله وسما من الوسامة وهو
الحسن قيل وابدال الواو المفتوحة بالهمزة مختص بهذه الاسماء الثلاثة في كلامهم فما

في مجمع البحرين من انهم لم يبدلوا من المفتوحة الا في حرفين احد وامرأة اناة تقصير منه في تتبعه قال الشيخ الرضي في حاشية على شرح الفاضل واكثر ما يفعلون هذا في الواو المضمومة والمكسورة الواقعتين في اول الكلمة في اجوه واشاح في وجوه ووشاح واشى وقال الرضي ابدال الواو المكسورة همزة كاشاح شاذ عند غير المازني فبين كلامه وكلام المحشي تناف لكن ما ذكره الشيخ الرضي هو بعينه ما ذكره ائمة التصريف فكان هذا المحشي غفل عن حقيقة الحال والله تعالى يعلم ونقل عن كتاب شمس العلوم لنشوان ابن ابي سعيد الحميري ان كلمة احد بمعنى الواحد وفيه ثلثة اقوال **الاول** انه بمعنى الاول كما في يوم الاحد وقد ذكرناه **الثاني** ان اصله واحد قلبت الواو همزة وحذفت الهمزة الثانية **الثالث** انه بمعنى وحد وهو بمعنى واحد هذا وقال الباقر عليه السلام الاحد الفرد المتفرد والاحد والواحد بمعنى واحد وهو المتفرد الذي لا نظير له وقال بعضهم ان بينهما فرقا وذكروا فيه وجوها **احدها** ان الواحد هو المتفرد بالذات والاحد هو المتفرد بالصفات وهذا ينافيه ما نسب الى المحقق البهائي ره من ان الاحد الاول في سورة التوحيد لما ذكر في الواحد والثاني لما ذكر في الاحد **الثاني** ان الاحد في معرض النفي يقتضي النفي العام كما في قولك ما رأيت احدا اي فردا من افراد الناس والواحد يقتضي النفي الخاص فلو قلت ما رأيت واحدا جاز ان تقول بعده بل رأيت ما فوقه **الثالث** ان الواحد يدخل الضرب والعدد ويمتنع دخول الاحد في ذلك **الرابع** ان الواحد اعم موردا لكونه يطلق على من يعقل وغيره ولا يطلق الاحد الا على من يعقل وقد نقلنا

سابقا عن بعضهم

سابقا من بعضهم ان الاحد اذا كان بمعنى شيء يطلق على غير العاقل ايضا ففي هذه الصورة لا فرق بينهما على هذا الوجه **تذييل وتقويم** الواحد والاثنان يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث على القياس فواحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم للمؤنث ولا يجامعهما المعدود مذكورا بعدهما فلا يقال واحد رجل واثنا رجل لما ذكر في اول المبحث بل يقال رجل ورجلان والثلثة والعشرة وما بينهما غير مركبة تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث حقيقة او مجازا نحو ثلث فتيات وثلث درجات قال جل شأنه سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قال ابن الحاجب وانما كان كذلك من جهة ان الثلثة جماعة فانثوا الجماعة في المذكر لانه السابق ثم جاؤا الى المؤنث فذكروه ارادة للفرق بينهما او يقال لما جاؤا الى المؤنث كرهوا ان يجمعوا بين دليلي تانيث فيما هو كالشيء الواحد قال ولا يرد شيء مما ذكرنا على الواحد والاثنين لانهما ليسا لجماعة هذا كلامه ولخاتمه الرضي ره حاصله وهو بعض كلامه ان ما فوق اثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث العرض في نفسه اولى انتهى فما ذكره بعض الشارحين من قوله نقول ثلثة بالحاق التاء في المذكر بتاويل الجماعة وفيه انه كما يجوز التاويل بالجماعة يجوز التاويل بالجمع ايضا فيدل على قصور باعه وسوء فهمه **تفريع** ربما اول مذكر بمؤنث وبالعكس فيجيء بالعدد على حسب التاويل فالاول كقوله وان كلابا هذه عشر ابطن وانت بريء من قبائلها العشر اول الابطن بالقبائل فانث والثاني نحو ثلثة انفس

ره وان مثل في وجه الفرق ان اليمن اي العكس لا يرد فيه

انتهى ره ... بين المذكر كلمة لا الاصل وهو ... ان يعين في المعلوم ... والحال ... وما له

ره قوله فيدل على قصور باعه ... عدل عن ...

اول الانفس بانه شخاص فذكر وان كان في المعدود لغتان التذكير والتانيث فحذف التاء واثباتها سيان كالحال والعضد فتقول على الاول ثلثة احوال واعضاد وعلى الثاني ثلث احوال واعضاد وكذلك اكثر اسماء الاجناس المميز واحدها بالتاء نحو ثلثة من النخل وثلث من النخل وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر غالبا حاله لا حالها فتقول ثلثة ربعات ان اردت رجالا وثلث ربعات ان اردت نساء ومنه قوله تعالى فله عشر امثالها اي عشر حسنات امثالها واحترزنا بغالبا عن دواب فان من العرب من يسقط التاء معها مع تذكير الموصوف لجريان دابة مجرى الاسماء الجامدة لشيء **فائدة** للثلثة والعشرة وما بينهما ثلثة احوال احدها ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث ان يقصد مع ذكره فاما في الاول فكلها بالتاء نحو ثلثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا لبعضهم واما في الثاني فالفصيح ان تكون بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث فتقول صمت خمسة تريد اياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز الحذف في المذكر لحديث كالحديث ثم اتبعه بست من شوال واما في الثالث فالتذكير والتانيث فيه على ما ذكر

تتمة تقول في عدد ما جاوز العشرة احد عشر اثنا عشر بتذكير الجزئين في المذكر واحدى عشرة واثنتا عشرة بتانيثهما في المؤنث على القياس اما في الاول فلمراعاة حاله قبل التركيب لانه هو واما في الثاني اما في الاول فلكراهة تانيثه مع تذكير الاول وان كان القياس فيه مخالفة القياس واما في الثاني فلمراعاة حاله مع اخواته ثلث عشرة وما بعدها اجراء له على سنة واحدة كذا في الايضاح والمنهل والاولى ان يعلل بعكس ما علل به في الاول

بان يوتى

بان يوتى لكراهة تذكيره مع تانيث الاول وان كان القياس فيه مخالفة القياس قيل وانما لم يصح الجمع بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظ العلامتين وفي اثنتي عشرة اما لان التاء بدل من الياء وليست للتانيث او لانها زائدة للالحاق باصبهان ٢ واما لان اثنين واثنتين معربان وعشرة مبنية والمبني غير المعرب فكانهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما لانهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون وعن ابن هشام كل ذلك قد قيل والسؤال عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الباقي فدل على انهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب اشبه

تفريع الواحد عند استعماله في الاعداد المنيفة يختار فيه لفظ احد للمذكر واحدى للمؤنث واستعمال واحد بهذا اللفظ للمذكر وبالتاء للمؤنث في الاعداد المنيفة قليل وانما اختاروا ذلك للتخفيف وقد يقع قليلا في النيف واحد وواحدة فيقع واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر لان اسم العدد انما هو واحد وواحدة ولذا قلت اذا عددت واحد اثنان ثلثة واحدة ثنتان وربما قيل وحد عشر نطقا بالاصل وعدم الابدال هذا وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر بتانيث الجزء الاول وتذكير الثاني في المذكر وثلث عشرة وتسع عشرة بالعكس في المؤنث اما الثلثة في المذكر والثلث في المؤنث فلان ذلك حكم الثلثة الى العشرة كما تقدم واما عشر فلم يجروه على هذا الحكم اعني مخالفة القياس لانهم لما انثوا الاول في المذكر كرهوا تانيث الثاني مع استغنائهم عنه لانهما كشيء واحد وهذه القاعدة منكسرة في احدى عشرة واثنتا عشرة وذلك لما ذكرناه ولما اسقطوا التاء عن الجزء الاول

في المؤنث آتوه في الجزء الثاني عملاً بالأصل مع عدم المانع وقال الرضي انما رجع لفظ عشرة
عند التركيب الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه انتهى ويستوي المذكر و
المؤنث في عشرين واخواتها تقول عندي عشرون عبداً وعشرون امة وثلاثون عبداً وامة
والمدار في التذكير والتانيث على التمييز وذلك لان الواو والنون في عشرين واخواته شبيهة
بهما في نحو مسلمون فكما لا يلحقه التاء خشية التناقض فكذا لا يلحق ما اشبهه وجعله الزمخشري
في المفصل من التغليب كقوله ع علقنا اخاها بعد ما كان بيننا من الامر ما لا يفعل الاخوان
يعني الاخ والاخت وبعد ما جاوز العشرين يعطف الجزء الثاني على الاول تقول احد
عشرون رجلاً اثنان وعشرون رجلاً واحدى وعشرون امرءة واثنتان وعشرون امرءة
وثلثة وعشرون رجلاً وثلاث وعشرون امرءة وهكذا مع ملاحظة حكم الجزء الاول قبل
التركيب كما في الامثلة ونحو عشرون وثلثة بعطف الاقل على الاكثر والاول اكثر كما هو
الاكثر في احد ومائة واخواته ونحو مائة واحدة في المعلوم معدودة وفي غير المعلوم مائة
ورجل مائة وثلثة رجال ويرشد اليه ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه
في التقدير فخمسة عشرة في تقدير خمسة وعشر وهكذا العمل في الالف فيكون من كل
الف الى تمام الف آخر بعطف الالف على النيف نحو احد والف عشرة والف عشرون
والف مائة والف وهكذا وان شئت عطفت النيف على الالف كما في المائة فلا حاجة
لتعيين الغاية في حماية المحقق البهلوي حيث قال ثم يعطف فتقول احد وعشرون
الى ان قال الى تسع وتسعين وهكذا **فائدة** يسمى العطف في نحو احد وعشرون عطف
العقد على النيف فالمراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات او المائين او الالوف

وبالنيف ما

وبالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو بفتح النون وتشديد الياء التحتانية المكسورة
وقد تخفف كهين وهو واوي من ناف ينوف اذا زاد ثم قال ابو زيد النيف هو التسعة
فما دونها وقال ابو جعفر النحاس في شرح المعلقات النيف من العدد ما جاوز العقد
الى الثلاثة هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد نيف حتى
يبلغ العقد الثاني وفي مجمع البحرين وكلما زاد على العقد فنيف الى ان يبلغ العقد الثاني ويكون
بغير تأنيث للمذكر والمؤنث ولا يستعمل الا معطوفاً على العقود فان كان بعد العشرة
فهو لما دونها وان كان بعد المائة فهو للعشرة فما دونها وان كان بعد الالف فهو للعشرة
فاكثر كذا تقرر بينهم وحكي عن ابي العباس انه قال الذي حصلناه من اقاويل حذاق
البصريين والكوفيين ان النيف من واحد الى ثلثة والبضع من اربعة الى التسعة
ولا يقع نيف الا بعد عقد نحو عشرة ونيف ومائة ونيف والف ونيف ومنه يظهر ان
بين القولين تدافعاً انتهى والبضع بالكسر وقد يفتح وقيل انه ما بين الثلثة الى التسع
وقيل هو من ثلثة الى خمسة وقيل من واحد الى اربعة وقيل من ثلاثة
الى التسعة وقيل هو السبعة بالتنوين ولا يستعمل فيما تجاوز العشرة فلا يقع بضع وعشرون
وعند البعض يستعمل فيما فوق العشرة ايضاً فيصح نحو بضع وعشرون ثم قال بعض اللغويين
البضع من واحد الى عشرة ومن احد عشر الى عشرين يستعمل بين العقدين بالتاء
في المذكر وبلا دونها في المؤنث فيقع بضعة وعشرون رجلاً وبضع وعشرون امرأة ولا يجوز
العكس وفي مجمع البحرين يستوي فيه المذكر والمؤنث تقول بضع سنين وبضع عشرة امرأة
انتهى وعلى هذا لا يكون عدداً معيناً وصرح به غيره ايضاً **تعليم** اذا كانت
العشرة بالتاء يسكن شينها في لغة الحجازيين كراهة توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة
مع امتزاجها بالنيف الذي في آخره فتحة فازالوا الثقل باسكان الوسط واما شين احد عشر

٧ وفي بعض نسخ القاموس لحن عند الفصحاء

وفي الاوقيانوس ان اصله نيوف على فيعل قلبت الواو ياء وادغم

٣ وفي اصلاح الصحاح صلوة اوحي والا هلاك ... بضع وعشرين ... والاربعين ...

وعن الفراء انه لا يذكر البضع مع عشرة ولا مع عشرين ... وتسعين ... ولا بعد مائة والف بل يقال العقود نيف وبضع وتسعة

ونيف ... فقد قال ... واللغة في ... الخ

٤ وقال ... على ... العشرة ...

البضع من العدد ... وقطعة من العدد

تعليم الجزآن في احد عشر الى تسعة عشر مبنيان الا الاول من اثنا عشر واثنا عشرة وذلك لان اصل نحو خمسة عشر خمسة وعشر حذفت الواو اختصارًا او لقصد مزج الاسمين وتركيبهما ولم يمزج نحو للداب وابنا لان الاسمين معًا هيهنا عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف نحو المثال وانما رجح النيف مع هذا العقد دون ساير العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها موحدة ولكثرة هذا المركب بخلاف الاول كل ما يتعداه فهو في ضمنه مخفف ما كثر بالمزج دون ما لم يكثر فبني الجزآن معًا اما الاول فلانه تنزل الى الثاني لتنزله منزلة الصدر من الكلمة فشابه الحرف واما الثاني فلتضمنه الحرف العاطف وجعله ابن عقيل في شرح التسهيل وجهًا لبناء الجزئين كليهما اقول التضمن في الثاني اقوى منه في الاول بل ليس فيه اصلًا لان الواو متاخرة عنه وداخلة على الثاني وبنيا على الحركة للدلالة على ان لهما في الاعراب اصلًا والبناء عارض عليهما وعلى الفتح اما الاول فمن حيث ان الثاني زيادة ضمت الى الاول كتاء التانيث في نحو ضاربة فكما يفتح ما قبل التاء كذلك الصدر هيهنا ومن كل اسمين جعلا اسمًا واحدًا كحضرموت ونحوه واما الثاني فليكون بناؤه على حركة الحرف الذي تضمنه وهو الواو ووجه آخر فيهما معًا وهو ان يخفف به بعض الثقل الحاصل من التركيب وبني الثاني من اثنا عشر للتضمن وقيل لوقوعه موقع النون واعرب الاول منه وان كانت العلة المقتضية للبناء قائمة فيه ايضًا لانه اشبه المضاف في حذف النون منه فاعرب وانما حذفت لكراهتهم بقائها بعد حذف الواو والتي يؤذن بالاتصال لان النون يؤذن بالانفصال لانها دليل تمام الكلمة وقيل صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والجموع لم يعهد حذفها في

الى تسعة عشر مفتوحة لا غير وبكسرة في الاول لغة الكثير بني تميم وعلى قراءتهم قرا بعض القراء اثنتا عشرة لا عينا لان الكسر زيل ما استكره من توالي الفتحات والاول اولى لهم وزالة الثقل بتقل آخر في الثاني مع انه عدل فيه عن الفتح الذي هو اخف الى الكسر الذي هو اثقل وقيل تشبيها بناء كتف وبعضها بعضهم ابقاؤها على اصلها من الفتح لان التركيب مع التاء عارض وعليه قرا الاعمش اثنتا عشرة بالفتح واكثر العرب على فتح العين من عشر المركب بتحرك الاخر ومنهم من يسكنها فيقول احد عشر وثلثة عشر لاجتماع اربع فتحات وقرا يزيد بن القعقاع احد عشر كوكبا بتسكين العين وقرا هبيرة صاحب حفص اثنا عشر شهرا بسكون العين وفيها الجمع بين الساكنين على غير حدهما ومنهم من يسكن الحاء في احد عشر **تعليم** يجوز فتح الياء في ثماني عشر لانها مفتوحة في ثمانية قال في التسهيل في الروض ولوقوعها في آخر الاسم المبني على الفتح والياء قابلة لكل في رايت القاضي ومن العرب من يسكنها وجاء كثيرًا استثقالا للحركة على حرف العلة ويقوي ذلك قولهم معديكرب ببناء آخر الاسم الاول على السكون اولتثاقل المركب بالتركيب كما في معديكرب وقال قلي وجاز حذفها لانها زائدة مع قلة لاستثقال ايضًا وبعد حذفها يجوز ابقاء كسر النون دليلة عليها وفتحها ايضًا طلبا للتخفيف فيما هو ثقيل بالتركيب وقال في فتح النون اولى من كسرها لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة انتهى في المنهل وهذا خلاف نصوص الجماعة وفي الكافية ان الفتحة شاذ وقد تحذف الياء في غير التركيب فيجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وما ذكرناه يجري في ياء ثاني عشر ايضًا وساق الكلام فيها ابن الحاجب في الايضاح وقال في المنهل تسكن ياء الثاني عشر كما في معديكرب

و هذا وفي القاموس ان الثماني على بماني اسم لثمانية اعداد وليس منسوبا فليست الفه بدلا من ياء النسبة وفي مجمع البحرين قال الجوهري هو في الاصل منسوب الى الثمن لانه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا اوله لانهم يغيرون في النسب كما قالوا في دهري وسهلي وحذفوا منه احد ياءي النسب وعوضوا منها الالف كما فعلوا في المنسوب الى اليمن فثبت ياؤه عند الاضافة فتقول ثماني نسوة وثماني مائة كما قالوا قاضي عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر لانه ليس بجمع فتجري مجرى نحو جوار في زال الصرف وتثبت عند النصب وينصرف اشبه ما فيه واما قول الاعشى فلقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين واربعا حيث حذفت الياء من ثمان ففي القاموس انه على لغة طوال الايدي وحقه طوال الايدي وقوله كما قالوا في دهري اي بضم الدال يريد به ان الدهري بفتحها من يقول بقاء الدهر وبضمها من كبر سنه فغيرت النسبة للفرق بينهما وللدهر معنى آخر ضموا الدال في نسبته ايضًا لحصول الفرق وهكذا الامر في سهلي بضم السين

ولذا لما كان الاخر النون بعد حذف ثمانية الاواخر جعلت في بناء التركيب عليه

غير هذا الموضع الا للاضافة فصار كأنه مضاف والمركب الاضافي لا يوجب البناء
وقول من قال انه اعرب لانه امتنع حذف علامة التثنية اى الالف لاجل
التركيب وذلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب ليس بشيء لان نحو يا زيدان
ويا زيدون لا يبنى اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة
التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع هذا مذهب الجمهور وذهب ابن درستويه
وابن كيسان الى انه يبنى كسائر اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثاني
مثلها وقال ابن درستويه كل واحد من لفظ اثنا عشر واثنى عشر صيغة مستأنفة
كما في هذان وهذين واللذان واللذين ويدل على الاعراب كونه بالالف رفعا
وبالياء نصبا وجرا ولو كان مبنيا لكان على حالة واحدة وظهر من هذا
جواز اضافة احد عشر الى تسعة عشر دون اثنا عشر واثنتا عشرة وذلك لان
ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما لا تجوز الاضافة مع بقاء النون
كذلك مع ما وقع موقعها فلا يقال اثنا عشرك لانه كاثنانك ولا يجوز فلا يجوز
ليس ما سوى اثنا عشر كذلك فجاز اضافته وانما لم يجز اثناك في اثنا عشرك وان
لم يجز لالتباس حينئذ في مقام الاضافة اثنا عشر او اثنتا عشرة لك ويجوز
تعليل كل من عدم جواز اضافة اثنا عشر وكون ما بعد اثنين واقعا موقع النون
بالآخر على سبيل منع الجمع لئلا يلزم الدور تعليق اذا اضيف نحو احد عشر اه
دخل اللام يجب عند البصريين على ما قيل بقاء البناء في الجزئين معا لانها لاجل
ملحقا به نظرا الى قيام موجبه معها كما هو قبلها وكذا اذا دخل اللام قيل اتفاقا

او بعض الكوفيين

على قول بعضهم

على قول بعضهم ونسب الى الاخفش في صورة الاضافة ان الثاني معرب كما في بعلبك
قياسا على الاول من اثنا عشر لانه مضاف والاضافة من خصائص الاسماء فتقوي
امر الاسمية ونسب الى ابن عصفور اختيارا هو ان بناء الجزئين معا ضعيف ورده
في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك ولم يفرق بين ما بناؤه عارض
اصلي وما بناؤه عارض بسبب التركيب فلا يرد الى الاعراب في الاول ويرد اليه ما في
ملابسة في الثاني وعندي ان ما ذهب اليه سيبويه هو الاقوى لان سبب عروض
البناء انما هو قبل عروض الاضافة فلا يزيل المتاخر حكم المتقدم ومثله ما تقرر عند
الفقهاء كثر الله امثالهم من ان الحرام لا يحرم الحلال والوجه في عدم جواز الاعراب
مع اللام دون الاضافة ان الجزء الذي باشره اللام من المركب يتعسر اعرابه للزوم
دوران الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم تباشره اللام بخلاف الاضافة
فانها تباشر الثاني في نحو ثلاثة عشر زيد فمن ثم جوز الاخفش اعرابه وقال ابن الحاجب
بعد ذكره انه قال باعراب الثاني قياسا على اثني من اثني عشر والفرق بينهما ان اثني عشر
لما حذفت نونها وهو حكم من احكام الاضافة اعطي حكم المضاف لان علة بنائها انما
هي كونه منزلة جزء الكلمة فلما اشتد مضافا والمضاف له حكم الاستقلال في الاعراب
فات علة البناء فاجري مجرى المضاف بخلاف الثاني من خمسة عشر فان علة بنائه
تضمنه الحرف وتضمنه الحرف باق على حاله قبل الاضافة وبعدها فلا يلزم من اعراب
الثاني من اثني عشر اعراب عشر في خمسة عشرك هذا كلامه ونسب الى الكوفيين وجه
ثالث وهو ان يضاف الجزء الاول الى الثاني تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة
فيعرب الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة كما في عبد الله وحكي عن الفراء انه سمع

وقال سيبويه على الفتح فيهما

من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة وجر عشرك وعن
الاخفش انه سمعه ممن سمعه منهما ونسب الى الفراء اثبات ذلك قياسا مطردا ونسبه
ابن عصفور مرة الى الكوفيين واخرى الى الفراء ولعل نظر من لم يضف الى ان في الاضافة
جعل اللفظ على خلاف المعنى لان الاسمين في نحو عبد الله قد اجتمعا في دلالة واحدة
بخلافهما في خمسة عشر لان مدلول خمسة غير مدلول عشرة كما كانا كذلك قبل التركيب والغرض
من تركيبهما انما هو اقتران مدلوليهما وهذا تفسير ما قالوا انه في خمسة عشر لتقدير معنى
حرف العطف فيه لان العطف لا يتصور في عبد الله لان الشيء لا يعطف على نفسه
كذا قيل ونسب الى الكوفيين ايضا اجازة اعراب المتضايفين دون اضافة الى مستحق
المعدود نحو هذه خمسة عشر ورأيت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر نحو عشر في الاحوال
الثلثة واعراب خمسة بحسب العوامل وانشد واقول بقيع بن طارق على ما قيل
كلف من عنائه وشقوته * بنت ثماني عشرة من حجته * ويروى علق مكان كلف
وقول ابن مالك في التسهيل وشرحه ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر مردود
لان الكوفيين يجيزون ذلك في المركب مطلقا في الشعر وغيره على ما نقل عن ابن هشام
الا ان البناء عندهما اجود ولا يختص ذلك بثماني عشرة الا انه موضع السماع
الذي ذكره الكوفيون والبصريون حملوا ذلك على الضرورة ان صح النقل فيه
تنبيه ان سمي رجل بخمسة عشر كان فيه الاعراب والبناء اما الاول فلانها
كلمتان مزجتا وصيرتا واحدا وسمي بها فاجري مجرى نحو معد يكرب وينبغي ان تجري
فيه اللغات الثلث التي في معد يكرب على ما ذكروا احديها وهي اللغة الفصيحة اعراب

اعراب الثاني لانتفاء سبب البناء منه وهو تضمن الحرف وجعل الاول معه كالجزء فيكون
مبنيا ويكون غير منصرف لانهما لفظان مزجا وصيرا واحدا دالا على معنى فالحق بالمفرد
من كل وجه لانه اشبه بها من المركبات قبل النقل اذ المركبات قبل النقل كان لها حكم
في الاعراب فبقي ذلك الحكم على حاله وهذا لم يكن له حكم قبل النقل فلا بد له من حكمه
الان وهو اشبه بالمفردات من حيث المعنى اذ مدلوله مفرد كما ان مدلول المفردات
مفرد كذا ذكر ابن الحاجب في الايضاح بعبارته الثانية ان تضيف الاول الى
الثاني تشبيها له بالمضاف والمضاف اليه من جهة انهما اسمان ذكر احدهما عقيب الاخر
فيكون الجزآن معربين وضعفت بوجهين احدهما ان التشبيه فيها لفظي وفي اللغة
الاولى معنوي واعتبار المعنى اقوى والثاني انهم ابقوه ساكنا في النصب فقالوا رأيت
معد يكرب فلو كان جاريا مجرى المضاف على الحقيقة لوجب انتصابه كما ينتصب
المضاف اذا كان مثله نحو اجيبوا داعي الله ورأيت قاضي تبريز ولما وجب التسكين
في النصب دل على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الاضافة والا لم يكن للاسكان وجه
ثم اصحاب هذه اللغة على فرقتين منهم من منع صرف الثاني قال الدماميني في
المنهل وينبغي ان يتأمل ما المانع من الصرف على هذا الوجه انتهى وقال في الايضاح
المنع نظرا الى التركيب الصوري كما اعتبر واعتد به في اسكان الياء من معد يكرب
قال وهذا وجه ثالث يضعف به هذه اللغة انتهى اقول يعني ان التركيب الاضافي
غير معتد به في منع الصرف ومنهم من صرفه وهو القياس لما ذكر في التضعيف الثالثة
ان يكون الجزآن مبنيا لتضمن الحرف كخمسة عشر لكونها ايضا كلمتين احديهما

الاخرى قال في المنهل وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ككلمة اقول ان كان مراده
ان تضمن الحرف قائم في صورة الاضافة ايضا لان الاضافة بمعنى الحرف المقدر فليكن فيها
ايضا مبنيا كيف والاضافة مانعة منه يقلب عليه ويقال كيف اه واقول ايضا يمكن
تضعيف هذه اللغة بان العطف لا يتصور في معديكرب لان الاسمين فيه لا للنهاية واحدة
ولا يعطف الشيء على نفسه هذا واما البناء في خمسة عشر اذا كان علما فلانه
قبل النقل كان مبنيا فاجرى بعده مجراه قبله كما اجرى نحو عبد الله بعد العلمية
مجراه قبلها في الاعراب قياسا عاما اذا سمي به وفيه ضعيف في البناء اولى وجه الابقاء
على الفتح ان يجعل الفتحة من اجزاء العلم والاعلام مصونة عن التغيير ووجه الرفع ان
لا يجعل هي منها ونسب الى الرضي وغيره ان الافصح في خمسة عشر ونحوه علما ابقاء البناء
الاول تعليم لهم بيان تصريح اذا قصد تعريف الاعداد فلا يخلو اما ان تكون
مفردة اي غير مضافة ولا مركبة او مضافة او مركبة والمفردة تدخل عليها اللام سواء
كانت واحدة غير مفسرة وهي الواحد الى العشرة اذا لم يضف وعشرون واخواته ومائة
والف اذا لم يضافا فيقول الواحد والاثنان والمائة والالف او مفسرة بتمييز نحو
عشرون رجلا فيقول العشرون رجلا وكذا اخواته قال ابن مالك والمائة درهما
والالف درهما قال وهذا على لغة من لا يضيف اي المائة والالف الى المميز وهذا ذكره
ابن كيسان ونص النحويين على اضافتهما اليه لا غير واما ما ورد من ان حذيفة
قال الخائف علينا يا رسول الله ونحن ما بين الست مائة الى السبع مائة بالنصب
فقد عرفت سابقا ما وقع فيه او كانت كثيرة دوات عطف على النعيم المذكور وهي

ما بعد عشرين

ما بعد عشرين فيقول الثلثة والعشرون والثلثة والعشرون رجلا وكذا الباقي ويعرف
جوازا كلاهما بلا خلاف لان كل واحد منهما اسم مستقل بنفسه فلا يلزم من تعريف احدهما
تعريف الاخر كقولك جاء الرجل والمرءة واجاز قوم الاحد وعشرون درهما واجاز
بعضهم تشبيها بالاحد عشر درهما ولا يجوز احد والعشرون درهما واجاز قوم الاحد
والعشرون الدرهم والمضافة تعريفها بتعريف المضاف اليه كثلثة الدراهم ومائة
الدرهم وثلثة المائة واربعة الالاف وخالف الاشاعي دخول اللام على المضاف
فادخلوها على المضاف اليه لشدة اتصاله بالاول ومثل هذا ليس بديع الدراهم قال
حتى رمانه فاضافوا الشيخ الى الياء والقصد اضافة الاول اليه ولا لم يصح هذا القول
ممن لا رهان له ووجه اضافة الثاني ما ذكر من شدة الاتصال وامتناع اضافة الاول لما بها من الالتباس
وظهر من هذا ان المضاف اليه في قولك ثلثة الاثواب ليس كما في غلام زيد لان زيدا متضمن
تعريفا استقلاله والغلام يكتسب تعريفه بخلاف الاثواب فان الثلثة قد اخذت منه
تعريف نفسها فالقصد في ثلثة الاثواب الى تعريف الثلثة فقط اذ ليس غرضك ان تجعل
الاثواب مقصودة دالة على اثواب مخصوصة ثم تعرف بها الثلثة وانما اردت الثلثة
من هذا الجنس فلما كان المقصود تعريف الثلثة وامتنع ادخال اللام عليه ادخلوها
على المضاف اليه لما ذكر من شدة الاتصال كذا افاد صاحب الاقليد وان كان العدد
مضافا الى المضاف تدخل اللام على المضاف اليه الاخير كثلثمائة الالف وثلثمائة
الف الدرهم وثلثمائة الف الف الدرهم واما ما روى الكسائي من الخمسة
الاثواب ونقله الكوفيون ايضا وهو عندهم قياس على ما قيل فبمعزل عند البصريين عن

القياس واستعمال الفصحاء قال ابن عقيل وهو عند البصريين ان صح محمول على زيادة ال في
الاول وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه انتهى وعن ابي زيد ان قوما من العرب يقولونه
غير فصحاء وقال الفرزدق ❊ ما زال مذ عقدت يداه ازاره ❊ فسما وادرك خمسة
الاشبار ❊ وقال ذو الرمة ❊ وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ❊ ثلث الاثافي والديار
البلاقع ❊ ووجه ادخال اللام على الخمسة ليس انها هي المرادة بالذات المقصودة بالتعريف
فصح تعريفها لذلك وجاز اضافتها الى المعرفة لافادة غرض وهو تبيين هذه الذات المبهمة
فصارت الاضافة معنى غير التعريف فجاز الجمع بينهما وهذا وجه لمن قال الثلثة الاثواب وان
كان قبيحا كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني واضافوه لبيان نوعه كذا قال
ابن الحاجب بعبارة في هذا الباب وتبعه صاحب الاقليد وقد ذكرنا كلامه وقال في
مبحث الاضافة ووجهه انهم ارادوا ان الخمسة والاثواب لذات واحدة في المعنى وانما جيء
بالاول لغرض العدد فلما رأوهم اتحاد الذات عرفوا الاول لانه محل التعريف ولم يخلوا الثاني
لانه هو المقصود بالذات في الحقيقة فهذا وجه وان كان ضعيفا هذا كلامه اقول ان كان
المراد ضعف هذا الوجه فهو وجهه ان المقصود بالذات ليس هو الاثواب بل الخمسة
كما ذكر اولا وان كان ضعف هذا القول فالتناقض بين كلاميه ظاهر وليس لك ان
تقول ان مراده ان الاثواب مقصودة بالذات والخمسة بالتعريف كما يفهم ظاهر كلامه
اذ ليس فرق بين القصدين كما لا يخفى على الفطن وقال في الاقليد ووجه رواية الكسائي
ان العدد في الحقيقة وصف للمضاف اليه تقول اثواب خمسة ودراهم عشرة فتوقع الخمسة
وصفا للاثواب والعشرة وصفا للدراهم فكان كالضارب والحسن فيجوز الخمسة الاثواب

كما يجوز الضارب

كما يجوز الضارب الرجل انتهى اقول ليس بشيء لان الخمسة الاثواب انما هو في صورة الاضافة
والضارب الرجل ليس كذلك وان كان العدد مركبا دخل اللام على الاول كالاحد عشر
درهما فانه يكون كلمة كبعلبك ومنه قوله صلى الله عليه وآله ان كنت صائما فصم الثلث عشرة
والاربع عشرة والخمس عشرة اي ايامها ولا يدخل على الثاني لانه يكون كانه داخل في وسط الكلمة
ولا على التمييز لوجوب تنكيره وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما حكاه
الاخفش من العرب ونسب اليه اجازته وكذلك الكوفيون فهو عندهم قياس وقد يدخل
عليهما وعلى التمييز بقبح نحو الاحد العشر الدرهم قال الرضي وهو قياس عند بعض الكوفيين
وقال ابن عقيل حكاه الاخفش واجازه الكوفيون وطائفة من الكتاب والحق قصره
على السماع كالذي قبله مع امكان تاويلهما بزيادة ال في الجزء الثاني والتمييز انتهى قال
ابن الحاجب كانه لما كان اصله العطف اجري مجرى العطف في تعريف الاسمين معا
واما تعريف الدرهم فلانه هو المقصود بتبيين الذات فكان احق بالتعريف وكل
ذلك خارج عن القياس واستعمال الفصحاء هذا كلامه درس يجوز ان تصوغ
من العدد اسم فاعل على فاعل كما تصوغه من فعل مفتوح العين والى ذلك اشار ابن مالك
في نظمه بقوله ❊ وصغ من اثنين فما فوق الى ❊ عشرة كفاعل من فعلا ❊ فتقول في الواحد من
المتعدد بمعنى بعض اصله الاول والثاني والثالث الى الحادي عشر فصاعدا الى التاسع
عشر اتفاقا وذكروا الاول في مكان الواحد ولم يذكروه لانهم لو قالوه بهذا المعنى لكان
لفظ اسم العدد فغيروه الى لفظ الاول وبعبارة اخرى ان الواحد يطلق على كل من مفردات

المعدودات اذا لم يقصد الترتيب واما مع قصده فتقول الاول لبيان الرتبة وهذا
المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحائط
وتقول في المزج من المتعدد باعتبار تصيير الانقص من عدد المشتق منه ازيد على نفسه
بواحد الثاني والثالث الى العاشر فقط وسقط الاول وما بعد العاشر كما هو مذهب
الاخفش والمازني والمبرد في الثاني اما سقوط الاول فلانه اذا كان بمعنى الجعل والتصيير لم
يجز بناؤه من واحد لانه ليس تحت الواحد عدد يصير واحدا بانضمامه اليه واما سقوط
الثاني فلانه ليس بعد العشرة فعل حتى يستعمل بمعنى التصيير بخلاف العشرة وما دونها الى الواحد
فان هنا افعالا مشتقة منها بهذا المعنى كما صرح به في التسهيل قال في شرحه وقولهم مصوغ
من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلث الى العشر وهي مصادر
ثلثت الاثنين اى عشرت التسعة اي تقول ثنيت الواحد اي صيرته بانضمامي اليه
ودخولي معه اثنين وكذا ثلثت الاثنين وربعت الثلاثة وتقول العرب ثنيت الرجلين
ابن اذا كنت الثاني منهما وفي الصحاح عشرت القوم اعشرهم عشرا اذا صرت عاشرهم
اوثق معنى ثنيت الواحد جعلته ذا ثان به ومعنى ثلثت الاثنين صيرتهما ذوي ثالث
وهكذا الى عشرت التسعة فظهر ان مراد ابن مالك من كلامه الذي ذكرناه هو هذا
القسم ولذا خص الاشتقاق باثنين وما فوقه وعلى وفقه ساق كلامه في التسهيل وقال ابن
عقيل في شرحه وانما قال المص من اثنين وان كان فاعل استعمل فيما قبل ذلك كواحد لان
المقصود بيان ما يضاف للاصل ويعود وهذا لم يصغ من اسم العدد كثان وما عداه

فلا يأتي فيه الاستعمال لانه لكنه جار على الفعل كثان وباقيها فالوا وحد يحد فهو واحد وثنى
يثني فهو ثان وثلث يثلث فهو ثالث وكذا الباقي وهذا هو الباب المترجم عنه بباب اسم
الفاعل المشتق من العدد وبعض النحويين يعد واحدا مع ثان وباقيها لانه داخل
تحت هذه الترجمة هذا كلامه وظهر لي منه ان الاشتقاق في القسم الاول سماعي لانه
من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كتربت يداك من التراب واستحجر الطين من الحجر
على ما هو مبين في علم الاشتقاق بخلافه في القسم الثاني فهو فيه قياسي كما عرفته ويجاب
ان ما هو بمعنى الاحد في صورة اسم الفاعل وليس به معنى كحائط وكاهل فلا بأس
ان يبنى من اول جزء المركب ولا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما ما هو بمعنى
المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبتا
مبنيين من العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة من انك تقول كانوا
تسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم وهكذا
الى المائة انما هو في العقود من العشرة الى المائة كعشرين وثلاثين الى التسعين فقط
وليس من المركب والمعطوف وما اجازه سيبويه من تجاوز العشرة الظاهر انه قياس
على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل على ذلك على سماع كذا قال الرضي رح وقال السيرافي
ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا
هو القياس ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر و
ثالث اثني عشر ونحوه وقال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل

المأخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه ومن الغريب
ما نقل من شرح موجز ابن السراج لابي الحسن ابن الاهوازي كان القوم عشرة فحاد عشتهم
الى تسعة ثم حاد عشون وانا حاد عشر ومتسعش قال وكذا العقود معشرين
وثلثين ومن المائة والالف محذ ومولف لان فعلها اما ئى والف تبصرة اسم
الفاعل في القسمين يجب فيه ابدا التذكير مع المذكر والتانيث مع المؤنث كما هو القياس كل
في ضارب ونحوه وانما ذكر الاسمان في المركب نحو الثالث عشر كما يؤنثان لكن لانه اسم لواحد
مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة فائدة الاول في العشم
الاول نقيض الاخر واصله أوأل على افعل مهموز الاوسط فقلبت الهمزة واوا على غير
قياس اذ القياس في مثل هذه الهمزة ان تلقى حركتها على الساكن قبلها وادغم الواو في الواو
يدل على هذا مجيء الاولى في مؤنثه وقولهم هذا اول منك وجمعه على اوائل وجمع مؤنثة
على اول وقال قوم اصله ووال على فوعل قلبت الواو الاولى همزة والهمزة واوا وادغمت
الواو في الواو الثانية وانما لم يجمع على اواول لاستثقالهم الواوين يليهما الف الجمع قاله
بعضهم وعرضه في الحواشي اولا يؤيد الشيخ تنبيه الحادي في احادي عشر
مقلوب من الواحد بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء فانقلبت الواو
ياء لتطرفها وكسر ما قبلها وذلك لانه مشتق من الوحدة فلا بد ان يقدر القلب والا
فلا يستقيم الاشتقاق منه لان المشتق يجب ان يكون حروف الاصول حروف
المشتق منه على الترتيب فان لم يقدر القلب فات الترتيب فامتنع الاشتقاق

وقال الفراء ليس مقلوبا بل هو من حد يحد وساق فالواحد الزايد يسوق العشرة وحكى
الكسائي واحد عشر وهو القياس اذ الفعل وحد يحد والاول هو المشهور والقياس فتح
يائه وكذا الثاني عشر لعشرة في ثماني عشر لكن جاء تسكينها مع انه مركب كما في معديكرب
استثقالا لتحريك حرف العلة وقد يحذف في ثماني عشرة تعليق لفظ الاول في العشم
الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشرة اول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال
اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه
وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف
ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فاضافته لا تكون الا لمساويه لما يساويه
وهو اصله او اكثر والاول اكثر نحو ثاني اثنين وثالث ثلثة كيد زيد وثالث اربعة
وعطارد ثاني السبعة السيارة ولا تجوز الى ما دونه فلا تقول نحو ثالث اثنين بهذا
الاعتبار لان بعض الاثنين لا يستقيم كونه ثالثا لهما بمعنى انه واحد منهما اذ ليس الثلثة
فيه معنى بهذا المعنى والاضافة فيه معنوية لكون المضاف على هذا التقدير غير صفة
مضافة الى معمولها وليست بلازمة لجواز نحو ثاني من اثنين كذا ذكروا وانا اقول الاول
والثاني والبواقي تشترك في انه لا تجوز اضافتها الا الى ما فوقه فلا تجوز اول الاحد وثاني
الثاني وثالث الثالث وكذا ثاني الثالث وثالث الرابع لما ذكر في امتناع اول الاحد فاول
الاثنين وثاني الاثنين وثالث ثلثة من وتيرة واحدة لان الثاني لا يساوي الاثنين
والثالث لا يساوي الثلثة لان الثاني واحد من الاثنين والثالث واحد من الثلثة
فتوهم ان اضافة الثاني الى الاثنين اضافة لما يساويه من ضيق العطن وان وقع

ذلك لجم غفير من ذوي الفطن والحاصل في المسئلة ثلثة اقوال احدها وهو عند
الجمهور وجوب الاضافة اذ ليس اسم فاعل حقيقة وهو مبني على ان العرب لم تقل ثنيت
الاثنين وثلثت الثلاثة وكذا الباقي والا لجاز النصب الثاني جوازها مع جواز النصب
لنصه على متم اثنين ومتم ثلاثة وكذا الباقي وهو منقول عن الاخفش وقطرب من البصريين [illegible]
والكسائي وثعلب من الكوفيين ونقله الاخفش عن ثعلب قال قلت له فاذا اجزت
ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة
وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسي الى اثنين فعلى هذا يجوز نحو ثالث ثلثة نحو ثلاثة وثبوت
ثالث ونصبها كما يجوز ذلك في نحو ضارب زيد الثالث وهو اختيار ابن مالك
في التسهيل جواز النصب في ثان فقط وهو مبني على ان العرب تقول ثنيت الرجلين
اذا كنت الثاني منهما ولا تقول ثلثت الرجال اذا كنت الثالث منهم فجاز النصب في
ثان لان له فعلا دون الباقي اذ ليس له فعل وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين
مخالف لنقل النحاة وانت تعلم انه ليس نصا في تثنية الاثنين حتى يبنى عليه
جواز ثنيت الاثنين وعن ابن هشام ان ما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن
القطاع في كتاب الافعال واذا ثنيت الرجلين جاز تثنية الاثنين ولا يتوقف
في ذلك الا ظاهري جامد هذا كلامه الحال اذا جاوزت العشرة واردت
الاضافة ففيها اوجه احدها ان تضيف الى المركب المصدر باصله فتقول هذا حادي
عشر وهذه حادية احد عشر الى تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة والاصل حادي عشر
احد عشر وكذا الباقي فازيل التركيب بحذف عشر من الاول في المذكر وعشرة في المؤنث تخفيفا

ثم حصول

مع حصول العلم به وامن اللبس والاستثقال بتكرار لفظ عشرة في المضاف والمضاف اليه والاول [illegible]
ثم معرب لزوال التركيب وامتناع تركيبه مع جزء المركب الاخير والثاني مبني على اصله قال ابو
حيان وهذا الوجه اكثر استعمالا وجائز اتفاقا وقياس من اجاز الاعمال في ثالث في ثالث اثنين ان
يجيزه هنا ايضا فائدة قال الرضي رح واعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر معنيين احدهما الجزء
الثالث من المعدود الذي هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة
عشر لان ثالثا من ثلثة لا من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا
لا يجوز ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر واصله ثالث عشر وثالث عشر اربعة عشر هذا كلامه
الثاني وهو ما اجازه سيبويه وحكاه عن العرب ان تضيفه الى المركب المطابق له فتقول
حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر الى تاسع عشر تسعة عشر في
المذكر وتاسعة عشر تسع عشرة في المؤنث فيكون المركب الاول بمنزلة ثالث والثاني بمنزلة ثلثة
واقل هذين مضاف الى ثانيها وكلا جزئيها مبني لوجود علته وهو التركيب فيها وانكر ثعلب هذا
الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجيزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يجوز بناء
الفاعل من جزء المركب فتبنيه من الجزء الاول وهو النيف قال الرضي وقول سيبويه اولى
لانه ليس اسم فاعل على الحقيقة وحكاية عن العرب لا تنكر مع ثقته وعدالته الثالث ان
يقتصر على التركيب ويضاف الاول الى الثاني ويعرب الاول ويبنى الثاني فتقول هذا ثالث
عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ذكره الكوفيون وحكاه الكسائي ويعقوب ابن
السكيت وابن كيسان والاصل ثالث عشر ثلثة عشر فحذف الثاني من الاول غير منوي
فاعرب الاول لزوال تركيبه والاول عن الثاني منويا فبقي الثاني على بنائه ونظيره لا حول

ولا قوة الا بالله ببناء فوقه على فعلٍ لا او في الثاني لتضمنه الحرف واعرب الاول لعدم قيام
الثاني من الثاني مقام الثاني من الاول قال السيرافي هذا القول قريب لم ينكره اصحابنا وهو عند المغاربة
وابي حيان شاذ لا يقاس عليه وجزم ابن عصفور على اعراب الجزئين بالاضافة نظراً الى انتفاء
التركيب في الظاهر فجاء الاعراب وقال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الا بسماع لانه فيه
الاجحاف ثم ان هذا الوجه انما يكون مع فقد حرف التعريف اما اذا وجد تعين البناء
وامتنعت الاضافة لا شارع شارحاء الحلام رجل وقد سبق ان بقاء البناء مع فقد حرف التعريف
متفق عليه فظهر ان الثاني من الثالث عشر الذي يذكر في اوائل المطالب مفتوح على انه ركب
مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الاعراب ثم ان فيها وجهين آخرين
بلا اضافة فيها احدهما ان يقتصر على التركيب مع بناء الجزئين على الفتح فتقول هذا ثالث عشر
كما في ثلثة عشر واخواتها وهذا الوجه انكره المغاربة بناءً على ان اصله ثالث عشر ثلثة عشر
فحذف الثاني من الاول والاول من الثاني وكذا البواقي ومن ثم قيل هذا اجحاف فيحتاج الى السماع
قال ابن عقيل في شرح التسهيل وفيه بحث انتهى والثاني ان يقتصر عليه لحذف عجز المركب
الاول وصدر المركب الثاني وهذا هو الوجه الثالث المتقدم بعينه الا انه ليست في هذا الوجه
وبناء الجزئين فيه اكثر استعمالاً اما الاول فلقيام الثاني من الثاني مقام الثاني من الاول واما
الثاني فلتضمن الواو وان قلنا بالاضافة فيه فالوجه هو الثالث قال ابن الحاجب والظاهر
ان هذا اللفظ هو لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس
ولذا كان بناؤهما فيه اكثر استعمالاً واعراب الاول شاذاً عند بعضهم كما سبق وقال

في التوضيح

في التوضيح وزعم بعضهم وهو ابو محمد ابن السيد انه يجوز بناؤهما الحلول كل منهما محل المحذوف
من صاحبه وهذا وجه لا نظر له ولا دليل على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف
ما اذا اعرب الاول انتهى اقول يشعر هذا الكلام بقلة هذا الوجه وقد ذكرنا انه اكثر استعمالاً
كما صرح به صاحب الوافي وذكره سيبويه وحكاه الكسائي عن العرب تعليق من اوجه استعمال
هذا القسم ان تستعمله مع العشرين او اخواته الى التسعين وتعطف العقد عليه بالواو خاصة
فتقول حادي وعشرون وحادية وعشرون وكذا البواقي وغايته انه لا يضاف ولا يضر فان
الاضافة غير لازمة وليس هذا الوجه مختصاً بالفاعل بل للعشرين واخواته مع النيف ثلثة
احكام احدها وجوب تاخيرها عنه لسبق الاقل على الاكثر طبعاً والثاني وجوب عطفها
عليه ليرتبطا والثالث وجوب كون العطف بالواو لانه عدد واحد والواو للجمع تعليق
اضافة القسم الثاني من الفاعل المذكور لا تكون الا الى ما دونه بواحد في العدد كقوله تعالى
ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم وقوله وسادسهم وثامنهم ولا يجوز الى المساوي ولا
الى الانقص باكثر من درجة ولا الى الاكثر منه فلا يقال ثالث ثلثة اذ الثلثة لا يصيرها واحد
يدخل معها ثلثة بل اربعة ولا رابع اثنين اذ الواحد لا يصير الاثنين اربعة ولا رابع
خمسة لانه بعد اذ الخمسة لا يستقيم ان يزيد فيها واحد فتصير اربعة بل يكون ستة والاضافة
في هذا القسم لفظية لان المضاف اسم فاعل اضيف الى معموله ثم ان كان بمعنى الحال
والاستقبال واعتمد على نفي او استفهام او ذي خبر او حال او موصوف يجوز اضافته
واعماله كما في جاعل اذا كان كذلك يجوز ان يقال رابع ثلثة مثلاً بالنصب بتنوين رابع

ونصب ثلاثة وعدمها ولم يذكر النحويون فيه سماعًا بل قاسوه وذلك لوجود الفعل كما عرفت
وان كان بمعنى الماضي وجبت الاضافة كما في اسم الفاعل ولم يذكر سيبويه النصب به وتاوله
على الماضي فشذ اسم الفاعل في هذا الباب مخالفًا له في سائر الابواب لان نصب ما بعد
اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال وخفضه سيان والنصب اكثر واما في هذا الباب فقالوا
انّ اضافته اكثر مما له قال الرضي رحمه الله وانما قل النصب هنا لان الانفعال والتاثر في هذا
المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة اصلا وان انضم اليها واحد
بل يكون المنضم والمنضم اليه معًا ثلاثة والتاويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك
الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع
الثاني هذا كلامه قال في المنهل بعد ذكره هذا ادعاء امر لا يتصور اذ المجموع الاول وهو
الاثنان لا يتصور كونه ثلاثة اصلاً كما اعترف به اولاً فلا يكون كانه صار اياها قال
والذي يظهر لي انّ اسم الفاعل هنا بمعنى التصيير لا على معنى انه يصير بالحقيقة عين ما اشتق
هو منه فانه لا يتصور بل على معنى انه يصير ملابسًا له بوجه ما من وجوه الملابسة
فمعنى زيد رابع باعتبار كونه رابعًا لها لا باعتبار انه صيرها عين الاربعة ويمشي هذا
في سائر الامثلة ولا غبار عليه اصلاً ثم انه لا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال
ثاني واحد ولا ثانٍ واحدًا بل لا يضاف الا الى اثنين نص على ذلك سيبويه واجاز
الاخفش ثاني واحد وقال الكسائي من العرب من يقول ثاني واحد وحكى الجوهري ثانٍ
واحدًا ويفهم من التسهيل ان ثالث اثنين لا يعامل بهذه المعاملة قال فيه وان قصد

بفاعل المصوغ

بفاعل المصوغ من ثلاثة الى عشرة جعل الاعلى تحت اصله معدودًا به استعمل مع المجعول
استعمال جاعل لان له فعلًا لشيء فاذا قلت ثالث ثلاثة ان ذلك لا يكون في اثنين وقوله
لان له فعلًا اي ما لا فعل له لا يستعمل بهذا الاستعمال كثاني اثنين وثالث ثلاثة اذ لا يقال
ثنيت الاثنين ولا ثلثت الثلاثة كذا قال ابن عقيل في شرحه اقول فلو قال المصوغ
من اربعة ليشعر على خروج الاثنين والثلاثة وكان قوله لان له فعلًا وجهًا لخروجها لكان
اولى واجاز الجرمي ثالث ثلاثة وثلثت الثلاثة تنبيه اجاز سيبويه وجماعة من
المتقدمين ان يبنى رابع عشر ثلاثة عشر في الفاعل بمعنى الجاعل قياسًا على ثالث اثنين
واخواته ويفيد معنى رابع ثلاثة وليس بمسموع ومنعه الجمهور ومنهم الاخفش والمازني
والمبرد لان الفعل لم يسمع بهذا المعنى لم يقولوا ربعت الثلاثة عشر اي صيرتهم اربعة عشر
وقد يقال هذا الرد انما يقتضي لو ثبت ان ينصب وسيبويه ومن وافقه يوافق على وجوب
الاضافة فيه مع تركيب فاعل وافراده على ان من النحويين من اجاز ثالث اثني عشر
بالتنوين وحكى بعضهم ان العرب يقول ربعت الثلاثة عشر اي رددتهم اربعة عشر
كذا في شرح ابن عقيل للتسهيل وقال الازهري في التصريح ومنعه الكوفيون واكثر البصريين
وقوفًا مع السماع وقال في التوضيح وعلى الجواز فيتعين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني
في موضع خفض ابدًا وعلله في شرحه بان عمل الوصف انما يأتي مع تنوينه او اقترانه
بال وهما منتفيان مع التركيب قال ومن ثم اجاز بعض النحويين هنا ثالث احد عشر و
ثالث اثني عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة هذا

كلامه اقول وهو ظاهر يدل على وجوب الاضافة في صورة التركيب لا الافراد و
كلام ابن عقيل كما ذكرناه يخالفه فانه صرح على وجوب الاضافة في الصورتين فلو كان
الامر كذلك يمكن منع الاجماع الذي ادعاه صاحب التوضيح بقوله ما اتى من النحويين من
اجاز آه فتدبر ولا ان تحذف العقد من التركيب الاول فتقول رابع ثلاثة عشر و
لا يجوز مع ذلك حذف النيف من الثاني فلا تقول رابع عشر بفتحهما للالتباس بما ليس اصله
تركيبين ووجه البناء فيهما حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ولا يجوز زوال الالتباس
باعراب الاول كما ذكر في الوجه الثالث في العشر الاول ولم ار مسطورا ختم
الشادي لغة في السادس قال في مجمع البحرين وقع الابدال من السين انتهى قال مولانا
ومقتدانا وسيدنا وامامنا قبلة العارفين امير المؤمنين علي ابن ابي طالب عليه الصلوة
والسلام في شعر من اشعار ديوانه في عد الاخلاق الحميدة والصفات المرضية
والعلم ثالثها والحلم رابعها والجود خامسها والفضل ساديها وقال الشاعر اذا ما
عد اربعة سبال فزوجك خامس وحموك سادي تعليم العدد المميز
بمذكر ومؤنث معا الخ اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من او بين او لا ففي
الاول يغلب المذكر على المؤنث نحو رأيت خمسة عشر من النوق والجمال واشتريت ستة
بين عبد وامة الا اذا كان المميز يوما وليلة فالغلبة اذن للتأنيث قال والستة
سيبويه فطافت ثلاثا بين يوم وليلة وكان النكير ان تضيف وتجارا وفي نسخة تكون
بدل كان ولا اضمن صحتها وذلك لان التاريخ مبني على الليالي كما يجيء ذكره ان شاء الله

ولهذا اذا ابهم ولم يذكر الايام ولا الليالي جرى التأنيث كقولك اقام فلان خمسا وقوله تعالى
كما عن الكشاف يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا قال الرضي فانما غلب التأنيث
لذلك وللفصل اذ كان مع الفصل لم يذكر المميز انتهى قال سيبويه تجوز في القياس خمسة عشر
من بين يوم وليلة وليس بحد كلام العرب قال السيرافي انما جاز لانك تقول ثلاثة ايام
وتريد مع لياليها قال تعالى ان لا تكلم الناس ثلاثة ايام وان لا تكلم الناس ثلث ليال
وفي الثاني اما ان يكون العدد مضافا الى المعدود او كان المعدود منصوبا على التمييز ففي
الاول الغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد واماء وخمس اماء واعبد لان الاضافة تفيد فضل
اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثمائة ومائة رجل وامرأة وثلث
والف ناقة وجمل ولا فرق بين العاقل وغيره وفي الثاني اما ان يكون المذكر من المميزين
عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا او لم يكن عاقلا ففي الاول الاعتبار بالمذكر نحو
خمسة عشر امرءة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة وجملا وكذا بتقديم المذكر وذلك لاحترام
المذكر المقارن للعقل ذكره الرضي وقال ابن عقيل وعمم من الوصل والفصل بين وفي
الثاني الاعتبار باسبقهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بيتا وضيعة واربعة
وعشرون يوما وليلة وذكر ابن مالك في التسهيل في هذه الصورة ان الغلبة للمؤنث
ان فصلا بين نحو ست عشرة بين ناقة وجمل او بين جمل وناقة فعلى هذا يصح ذكر
ما نسبناه لسيبويه في هذه الصورة الاخيرة كما فعله ابن عقيل فتدبر انه قال ابن هشام
بعد ذكره انهم يغلبون التأنيث في مسئلتين الثانية التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون الايام
وانما المسئلة الصحيحة قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطها ان يكون معنا عدد مميز
بمذكر ومؤنث كلاهما مما لا يعقل فصلا من العدد بكلمة بين قال فطافت ثلاثا بين يوم

وليلة هذا كلامه قال الدماميني لا اختصاص لهذه المسئلة بالتاريخ فانه يقع في غيره اشتريت عبداً
عشر ابين جمل وناقة بل ويقع التغليب بدون هذا الضابط في التنزيل يتربصن بانفسهن اربعة
اشهر وعشرا والمراد عشرة ايام ولياليهن لكن انث لتغليب الليالي وقوله تعالى ان لبثتم الا عشرا
ظاهر في ان المراد الايام فانث تغليبا لليالي وقد علم بما ذكرناه انه لا اختصاص للتغليب بتينك
المسئلتين انتهى قال الشمني واقول هذا الضابط انما هو لتغليب الليالي على الايام في التاريخ
لا لتغليب الليالي على الايام مطلقا نعم مقتضى التغليب في هذه الاية انه لا اختصاص لتغليب المؤنث
على المذكر بتينك المسئلتين انتهى اقول قد ظهر لك مما سبق ان التغليب في التاريخ يقع بلا
هذا الضابط نصا كقولك اقام فلان خمسا وذلك اذا ابهم ولم يذكر الايام ولا الليالي وقوله نعم
آه ينبئ عن ان التغليب في الاية ليست في التاريخ وهو سهو بين والذي ارشد اليه انه طالع
كلام الدماميني من وسطه ولم يطالع اول كلامه من قوله لا اختصاص آه **تبصرة** اذا كان المميز
يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما
وذلك لان مع الليالي اياما تابعة لها فالعدد المذكور لكل من الليالي والايام وليس كذلك نحو اشتريت
عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء
عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء وقال ابن عقيل فنصف العدد المذكور ذكور ونصفه
اناث ولا دليل على تفاوت انتهى والمفهوم منه تساويهما فيكون خمسة عبيد وخمس اماء
وعممه الرضي من التساوي والاختلاف وقال والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا
اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكاني في قولك

القوم بين رجل وامرأة اي ليسوا لخارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان
ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما انتهى كلامه **درس وتعليم**
المتعارف عند العرب التاريخ بالليالي لان الليالي سابقة على الايام وقد علم ان الايام
داخلة مع الليالي فلا حاجة الى ذكر الايام ولان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية
وذلك لان اكثرهم اهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بان يستهلوا
فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر ولذلك كان الليل عندهم اول الشهر لان الاهلة
انما يكون في اول الليل فاذا قيل كتب لخمس فمعناه لخمس ليال وزعم قوم منهم الزجاج ان هذا
من تغليب المؤنث على المذكر ورد عليهم بان التغليب انما هو في لفظ يعم القبيلين ويجري
عليهما معا حكم احدهما كقوله تعالى فمنهم من يمشي اعاد ضمير الذكور العقلاء على كل دابة
تغليبا قال ابن هشام وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان فيجري حكم
احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما قال
الشمني لقائل ان يقول ان اراد لا يجتمعان في الوجود فمسلم لكن لا يفيد لان المراد بقوله
ان يجتمع شيئان هو الاجتماع في حكم من الاحكام وان اراد لا يجتمعان في حكم فممنوع انتهى وفي
في اول ليلة من الشهر كتب لاول منه او لغرته او لمهله او لمستهله وفي اليوم الاول لاول يوم
ولليلة خلت وبعده يوم ليوم مضى او يومين ليومين مضيا كذا ذكر واللام في المفيدة
للاختصاص وهو على ثلثة اضرب **احدها** اختصاص الفعل بالزمان لوقوعه فيه
نحو كتبت لغرة كذا **والثاني** ان يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت **والثالث** اختصاصه

لو توعد بعدد نحو لليلة خلت والاخيران بحسب القرينة فمع الاطلاق المراد بالاختصار هو الاول
ومع قرينة بقيت هو الثاني وبقرينة نحو خلت هو الثالث وتقول في الليلة الثانية لليلة ثنتي
خلتا وفي ثالثها لثلث ليال خلون الى عشر ليال خلون ونحو خلت موضع خلون والاول
اولى لان جماع النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع قال الرضي وان وقع الفعل في الليل ولم يفصل الى
ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما فيه من الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين خلتا
انتهى وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى اربع عشرة ليلة خلت ونحو خلون حملا
على المعنى والاول اولى لمراعاة اللفظ وقريب من ذلك ما حكي المازني الاجذاع انكسرن
والجذوع انكسرت جعل الضمير الراجع الى الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون اذ كون
بعدد القلة اي من ثلث الى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو
جمع الكثرة ضمير الواحدة وهو المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق
العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب بعد اربع عشرة لنصف شهر كذا وهو
اجود من لخمس عشرة ليلة خلت او بقيت ماضية او مستقبلة مع جوازهما الى الصحيح
للاختصار وفي السادس عشر لاربع عشرة بقيت او بقين كما قلنا في خلت وخلون
قضية هذا انما يؤرخ في النصف الاول بما مضى وفي الثاني بما بقي وقال بعض
المغاربة ان منهم من يؤرخ بما مضى لتحققه بخلاف ما بقي والاكثرون يؤرخون بالقليل
فيما مضى او بقي فاذا تساويا فالخيار ثم اذا ارخوا بما بقي منهم من يحتاط ويقول ان
بقيت لتجويز نقصان الشهر ومنهم من لا يحتاط ويقول كما ذكر الى ان يكتب في العشر

لعشر ليال بقين

لعشر ليال بقين مع جواز بقيت والاول اولى كما ذكرنا وهكذا الى ان يكتب في الثامن والعشرين
لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه او سلخه او
انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخر يوم منه او سلخه او انسلاخه الكمال والتمام ٧ الاعداد
التي تجمع قسمان قسم يؤتى به ليضم بعضه الى البعض وهو الاعداد الاصول التي ليست بمعدولة
نحو ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم
ميقات ربه اربعين ليلة وقسم يؤتى به للدلالة على ارادة الانفراد لا الاجتماع وهو الاعداد
المعدولة كآية فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث ورباع وآية سورة فاطر
كهذه الاية وآية سورة فاطر وقال اي صنهم جماعة ذو جناحين جناحين وجماعة ذو
ثلثة ثلثة وجماعة ذو اربعة اربعة وكل جنس مفرد بعدد وقال الشاعر ذياب
تبغي الناس مثنى وموحد ولم يقولوا فيه ثلاث وخماس ويريدون ثمانية كما قال تعالى
ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وللجهل بموقع هذه الالفاظ استعملها المتنبي في
غير موضع التقسيم فقال احاد ام سداس في احاد لييلتنا المنوطة بالتناد
انتهى كلامه والشعر الاول لساعدة بن جؤية الهذلي واوله ولكنما اهلي بواد انيسه
وهو من ابيات الكتاب والشك في الصحاح وفيه سباعا مكان ذياب هذا
وقال الزمخشري في تفسيره فان قلت الذي اطلق للناكح في الجمع ان يجمع بين ثنتين
او ثلاث او اربع فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع قلت الخطاب للجميع فوجب
التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما اراد من العدد الذي اطلق له كما تقول للجماعة
اقتسموا هذا المال وهو الف درهم درهمين درهمين وثلثة ثلثة واربعة اربعة

ولو افردت لم يكن له معنى فان قلت فلم جاء العطف بالواو دون او قلت كما جاء بالواو
في المثال الذي حذوته ولو ذهبت تقول اقتسموا هذا المال درهمين درهمين او ثلثة
ثلثة او اربعة اربعة اعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على احد انواع هذه
القسمة وليس لهم ان يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسم على تثنية وبعضه على تثليث
وبعضه على تربيع وذهب معنى تجويز الجمع بين انواع القسمة التي دلت عليه الواو وتحريره
ان الواو دلت على اطلاق ان ياخذ الناكحون من ارادوا نكاحها من النساء على
طريق الجمع ان شاؤا مختلفين في تلك الاعداد وان شاؤا متفقين فيها محظورا عليهم
ما وراء ذلك انتهى كلامه وعن التفتازاني في شرح قوله ولو افردت آه اي لو قلت اقتسموا
هذا المال درهما وثلثة واربعة لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهما حالا من المال الذي
هو الف درهم مثلا بخلاف ما اذا كرر فان القصد فيه الى الوصف والتفصيل في حكم
الاقسام وكذا الطيبات في حكم النكاح وفي شرح قوله اعلمت آه وحاصله ان او لاحد
الامرين والحال بيان لكيفية الفعل والقيد لبيان في الكلام يكون نفيا لما يقابله فمعنى او
ان تكون الاقسام على احد هذه الانواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو ان يكون
على هذه الانواع غير متجاوز عنها وفيه اشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز
التسع متمسكا بان الواو للجمع فيجوز التسع الثنتان والثلاث والاربع وهي تسع وذلك
لان من نكح الخمس فما فوقها لم يحافظ على القيد اعني كيفية النكاح وهي كونه على هذا التعديد
والتفصيل بل جاوز الى الخماس وسداس انتهى **تنبيه** اعلم ان بيت المتنبي اشتمل
على لحنين استعمال احاد وسداس بمعنى واحدة وست وانما هما بمعنى واحدة واحدة

لا الى ما فوقها وهذا معنى قوله محظورا عليهم ما وراء ذلك منه

وست

وست ست كذا قال ابن هشام وقال الدماميني يحتمل ان المتنبي قصد التقسيم والمعنى الاخبار
عن ليلة زارته الاحبة بانها منقسمة الى واحدة واحدة اي ان كل جزء من اجزائها بمثابة
ليلة واحدة ثم راى انها اطول من ذلك فاضرب واستأنف هل هي باعتبار الاجزاء منقسمة الى
ست ست في كل واحد واحد من اجزاء الليلة هذا ان جعلت ام منقطعة وان جعلت
متصلة فالمعنى طلب التعيين لاحد هذين الامرين فلم يخرج العدد المعدول عن
استعماله في معناه انتهى والثالث تصغير ليلة على لييلة وصغرتها العرب على لييلية بزيادة
الياء على غير قياس حتى قيل انها مبنية على ليلاة في نحو قوله في كل ما يوم وكل ليلاة
قال ابن هشام لكن يعني ان اصل ليلة ليلاة فحذف الالف تخفيفا كما في خيط والاصل
خياط واذا صغر عاد الالف فقلب ياء كذا في الحاشية قال الرضا وقد يستشكل فيه
انه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم
كقول لبيد بن ربيعة ❊ وكل اناس سوف يدخل بينهم ❊ دويهية تصفر منها الانامل
انتهى واكثرهم يأبى استعمال سداس ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة وليس
بخارج عن كلام العرب بناء على ما نقله كثيرون من الائمة فلا يكون لحنا كما قاله
ابن هشام بناء على ما ذكر ولو كانت مخالفة الاكثر لحنا لزم ان يلحن كثير من العلماء
الماهرين الا ما لم ينقل به غير القليل وهو عن الانصاف بمراحل كذا قال الدماميني واجاب عنه
الشمني بانه انما سمى ابن هشام هذا لحنا في قوله ان هذا البيت اشتمل على لحنات على سبيل
التغليب لوقوعه مع لحنين لا الامر لحن حقيقة اقول هذا كلام لا ينبغي ان يصدر من

مثله الفاضل وينبغي ان لا يخرج عن هذه تذنيب قد جاء فعال بضم الفاء ومفعل
بفتح الميم والعين في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وهما فيها مسموعان وقد سمع
ان اكثرهم يخص العدد المعدول بها ومن البخاري التنصيص عليه وقيل في العشرة
والخمسة فدونها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج والمبرد كما صرح به بعضهم
على انه جاء في شعر الكميت ولم يستريثوك حتى رميت * فوق الرجال خصالا عشارا
وفي شعر خداش تظل الطير عاكفة عليه * مرنفة والنجية عشارا وقيل يقاس
على فعال خاصة لا مفعل لكثرته وعن ابي عبيد لم نسمع اكثر من احاد وثناء وثلاث ورباع الا
قول الكميت فالسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع بابه
نحو الخماس والسداس والسباع والثمان والتساع وقال الازهري في التصريح وقال الموضح
ان البنائين مسموعان في الالفاظ العشرة حكاه الشيباني ولا يعارض بقول ابي عبيدة
والبخاري في صحيح ان العرب لا يتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعا وحكاه
الازهري وهو المختار وعن الشهاب شيخ الانصاري الحكاوات وقد امعدول فرد
وهو من قبيل الاعداد وفيه نظر وذهب قوم الى انه يعدل ايضا على فعلان بضم
الفاء من الواحد الى العشرة كقوله ونقل عن السخاوي كقوله طار والبه زوجات
ووحدانا ثم ان وجه كون هذه الامثلة مما فيه العدل المحقق ان معنى ثلاث
ومثلث مثلا في قولك جاء القوم ثلث ومثلث جاؤا ثلثة ثلثة وهكذا
كل لان الاصل في اسماء الاعداد الالفاظ المشهورة وهي واحد اثنان ثلثة

الا آخرها

الى آخرها فكان قياس ذلك ان يوتى ثلثة ثلثة فلما غيروا الصيغة كان عدلا
محققا كذا في المنهل وهو حاصل ما قاله الرضي رح انا وجدنا ثلاث وثلاثة بمعنى
واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه
في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت القرآن جزأ جزءا
وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس لهذا
في باب العدد التكرار عملا بالاستقراء والحاقا للفرع المتنازع فيه بالاعم الاغلب
فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر
بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله هذا كلامه وقال في الاقليد
الدليل على انها معدولة عن المكرر انهم يقولون جاءني القوم احاد فلو كان احاد
معدولا عن واحد لكانوا واحدا وهم ليسوا بواحد انتهى ثم ان هذه
الامثلة ممنوعة من الصرف وعند سيبويه ان المانع منه فيها العدل والوصف
الاصلي لان هذا التركيب المعدول لم يوضع الا مع اعتبار معنى الوصف فيه
بخلاف اربع في نحو مررت بنسوة اربع لعروض وصفية فظهر ان وضع المعدول
غير وضع المعدول عنه فلا يوثر الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في اربع
في نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يوثر فيه قال في الاقليد وعلى هذا الفرق يدور
كثير من المسائل لا يخفى على من له ممارسات كثيرة ومراجعات في هذا الفن طويلة
وعند قوم ومنهم ابن السراج ان مانع الصرف فيها عدلان لفظي ومعنوي
لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه لكن لانه عدل عن معنى

مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين والى هذا يعود ما ذكره الزمخشري في تفسيره ان فيها عدلين
عدلها عن صيغتها وعدلها عن تكررها وقال في الاقليد وذهب بعضهم الى ان منع الصرف لتكرار
العدل وحجته ان ثلثة من جملة الاسماء نحو جاءني ثلثة كما نحو جاءني رجل وبالعدل صارت
الوصفية فلم يقل جاءني ثلث فعلم ان العدل فيه قد تكرر والجواب ان ثلثة واربعة مما
يوصف به كثيرا نحو جاءني رجال ثلثة وغلمان ثلاثة فلما جاء العدل غير اللفظ دون المعنى
اما امتناع ان نحو جاءني ثلث فلانه معدول عن ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة بالتكرار لا يستعمل
الا وصفا فكذا ثلث اشبه كلامه اقول فيه ان الوصفية في ثلثة ونحوها عارضة وفي ثلث
ونحوه لازمة كما ذكر فتغير المعنى لرضا وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله اثنين
اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون والفراء وابن كيسان ان
فيه العدل والتعريف كما في عمر لا تدخله اللام واذا وقع بعد النكرة فمحمول على البدل
قال المحقق قال الرضي ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الجري على
المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى اشبه وكلام الزمخشري يخالف
ما قاله الكوفيون قال في تفسيره وهي نكرات يعرفن باللام بلام التعريف تقول فلان
ينكح المثنى والثلاث والرباع انتهى والفراء يجيز صرفها اذا لم تجر على الموصوف قال الرضي
وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يعتبر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف نعم
ان منهم من يذهب بها مذهب الاسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية
كقوله ۔ وخيل كفاها ولم يكفها ۔ ثناء الرجال ووحدانها **تعليم** هيهنا سؤال

وهو ان احاد اذا كان اصله واحدا واحدا يشكل قولنا جاءني القوم احاد وحيحين
احدهما ان اسم العدد هنا حال موضح فلا يصح حمله على القوم اذ لا يصح الاخبار بالواحد
عن القوم وكذا نحو جاء القوم مثنى **الثاني** ان الحال انما هو مجموع اللفظين لا واحدا
وما ينتصب على الحالية هو الحال لا جزء فكيف انتصب كل منهما وهو جزء وهذا نحو جاء
القوم ثلثة ثلثة وامثاله واجيب عن الاول بان الاسناد في جاء القوم وان كان
في الظاهر الى مجموعهم لكنه في المعنى انما هو الى كل قسم من اقسامهم اذ هذا الكلام مستعمل في
مقام التقسيم وحصر امر في اجزاء على هذا العدد المعين والمعنى جاء كل قسم من اقسام
القوم واحدا واحدا واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وهكذا فالحمل على هذا التقدير صحيح وعن
الثاني بان الحال انما هو اللفظ السابق والثاني تاكيد له لكن التزم ذكره لكون التكرار علامة
على ارادة التقسيم وليس من لوازم التاكيد جواز اسقاطه فقد قال سيبويه في الكتاب
باب تاكيد يلزم حتى يصير كانه من الكلمة ومثله بما الزائدة للتاكيد نحو لا عار فيه
بخفض زيدا **اتمام البحث وفيه فوائد عجيبة** اعلم ان جماعة من الادباء كالحريري ومن
النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي زعموا ان العرب اذا عدوا
قالوا ستة خمسة سبعة وثمانية بالواو في قبل الثمانية ايذانا بان السبعة عدد تام وان
ما بعده عدد مستانف قال المحقق الدماميني رأيت في تفسير العماد الكندي قاضي الاسكندرية
وكان من النحاة توفي في نحو عشرين وسبعمائة ما نصه ونقل الاستاد النحوي عبد الله
الكفيف المالقي وكان ممن توطن غرناطة واقرا فيها مدة عن ابن حيوش انها لغة فصيحة
لبعض العرب وان من شانهم ان يقولوا واحد اثنان ثلثة اربعة خمسة ستة سبعة وثمانية

فهكذا لعلهم ومتى جاء في كلامهم لفظ الثمانية ادخلوا الواو وقد نظم بعض اصحابنا في
كون السبعة منتهى العدد ابياتا وهي . يا سائلا عن سر كون العدد . نهايته في سبعة
ما سره الا انحصار قسمته . في واحد فرد وشيء مسند . وذلك الشيء الذي تسنده
منحصر في واحد وزائد . فالفرد والفرد اذا ما اجتمعا . زوج مع الفرد الذي لم يسند
واثنان واثنان اذا ما اجتمعت . اربعة تضم مع ما في اليد . فتلك سبعة اذن
تكاملت . اربعة واثنان مع منفرد . وما اتى من بعد هذا فهو . تكرار له لا زائد
في العدد . ثلاثة مع مثلها فرد وفي . د قد مضى وما مضى لا يعد . وهكذا اربعة
مع مثلها . زوج وزوج قد مضى للازيد . انتهى ما رأيته في التفسير المذكور وهو تفسير ضخم
في ثلثة وعشرين مجلدا كبيرة طريقته فيها انه يتلو الآية او الآيات فاذا فرغ منها
قال قال الزمخشري ويسوق كلامه في ذلك المحل برمته لا يغادر منه شيئا فاذا فرغ
اتبعه ما عليه من مناقشة وما يحتاج اليه من توجيه وما يكون هناك من الزيادات
الواقعة في غير الكشاف من التفاسير واكثر نظره فيه في النحو فانه كان متقدما في معرفته
وقد قرأت قطعة من هذا التفسير واسمه الكفيل بمعاني التنزيل قرأت فيه على شيخنا
قاضي القضاة ناصر الدين التنسي المالكي وذلك في زمن ولايته لقضاء القضاة
بالاسكندرية بعد الثمانين وسبعمائة الى قرب التسعين انتهى كلام الدماميني اقول
ومن الله التوفيق ان هذه الابيات لكونها قاصرة عن افادة المطلوب بكماله كما هو
وظيفة اكثر الاشعار ضرورة ان النظم ليس كالنثر في الوسعة يحتاج الى شرح المراد بها
ليرتفع الحجاب عنها فاعلم ان مبدء الاعداد هو الواحد وما بعده منشعب منه

التنبيه

بزيادة عليه مثله او اكثر فالاثنان واحدان والثلثة ثلثة آحاد وهكذا الكل لما كانت
الاعداد لا تخلو عن كونها فردا او زوجا وهذا مما يتعلق به قصدهم وحاجتهم لان
يتوصلوا به الى مطالب جمة علمية كجمع الفرد مع الزوج وغيره كان الاثنان لمحة لكونه
زوجا واول الازواج معتبرا في زيادة العدد وان كان نفسه في الاصل حاصلة
من الواحد بمعنى انه كما زاد على الواحد واحد فيحصل اثنان وثلثة آحاد فيحصل ثلاثة
الى غير ذلك كلما زاد على الاثنين مثلهما فيحصل اربعة ومثلاهما فيحصل ثمانية وهكذا
اذا تقرر هذا فنقول الفرد الاول من الاعداد هو الواحد والزوج الاول هو الاثنان
فاذا اريد الترقي من الواحد وهو اقلها الى اكثرها يعتبر فيه ان يضاعف اليه مثله
ليكون زوجا واليه ايضا مثله ليتوصل به الى هذا الغرض فالواحد لكونه اصلا
في الفردية يحفظ ويقبض في اليد على حاله لان يكون هنا فرد حتى يوصل الى
تركيب الزوج معه وهذا معنى قول الناظم في واحد فرد وقوله الفرد الذي لم يسند
واذا اريد تحصيل الاثنين زيد واحد على واحد فحصل الاثنان وكان اول الازواج
وهذا معنى قوله فالفرد والفرد اذا ما اجتمعا زوج وهما مع الواحد المحفوظ ثلث
وهذا معنى قوله مع الفرد الذي لم يسند اي احفظ هذا الزوج مع هذا الفرد ثم اذا
اريد تحصيل الفوق لا يصح ان يزاد على هذه الثلثة لانها ليست الا ثلثة آحاد وقد
سبق اضعاف الواحد فلا يضعف ثانيا وهو المراد بقوله ثلاثة مع مثلها البيت
فلا بد في تحصيل ما فوق الثلثة وهو الاربعة ان يزاد على الاثنين مثلهما وان كان
اصله واحدا مع واحد لانه اول الازواج كما ذكر والزوجية مما يتعلق به القصد

ولم يضاعفا بعد وبعد زيادة مثلها عليها تحصل اربعة وهذا قوله واثنان واثنان
الآخر والاربعة مع الثلثة الحاصلة المشار اليها بقوله مع ما في اليد سبعة وفضلها
بعد قوله فتلك سبعة بقوله اربعة واثنان مع منفرد فالسبعة هي التي انتهت الزيادة
اليها فتكون منتهى العدد واما الثمانية الاربعة فليست الزيادة عليها معتبرة
لانها مع مثلها ثمانية وهي زوج مع زوج اي الاربعة مع الاربعة والاربعة
مركبة من زوجين وقد مضت الزيادة على الزوج فلا يزاد عليها مثلها حتى
تحصل الثمانية وهذا معنى البيت الاخير وهكذا الامر في الخمسة لانها خمسة آحاد
وقد سبق اضعاف الواحد هذا ما فهمته من الابيات المذكورة وانشأت
فيه ابياتا وهو قولي: يا سائلا عن انتهاء العدد * في سبعة وطالب المستند
الوجدان العدد قسمان * فرد وزوج وهو المنسد * الفرد الواحد والاثنان
زوج وهذا الكم معتمد * والواحد لكونه مبدأ * يحفظ فردا بعد يسترد فالواحد
ومثله اثنان * ثلاثة هما مع المنفرد * والزوج في الاول ان يضاعف * اربعة
فسبعة ما في اليد * فالخمسة واحد واحد * فعد اضعافها لا لبعد * والستة
ثلاثة ثلاثة * وقد مضى تضعيفها في الاحد * وهكذا الاربعة المزيد * اثنان
اثنان هنا لا تزد * ~~وما هو القصد من التعداد وما يقع الى التمام يستند~~
وفي مجمع البحرين في حديث شهر رمضان من ادى فيه فرضا كان له ثواب من ادى سبعين
فريضة فيما سواه من الشهور قيل المراد بالسبعين اما العدد الخاص او معنى الكثرة كما قال

وما هو القصد من التعداد * وما يقع الى التمام يستند *

في قوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة قال بعض شراح الحديث وقد يبنى في تخصيص السبعين
من بين ساير الاعداد انها تكرر ما هو اكمل الآحاد اعني السبعة بعدة عدد كامل هو
العشرة لاشتماله على جميع مخارج الكسور التسعة لان جميع ما فوقه يحصل باضافة الآحاد
اليه او تكريره او بهما معا ووجه اكملية السبعة اشتمالها على جميع اقسام العدد لانه
اما زوج او فرد واما اول او غير اول واما منطق او اصم واما مجذور او غير
مجذور واما تام او ناقص واما زوج الزوج او زوج الفرد وقد اشتملت السبعة
على جميع هذه الانواع الا الزايد والفرد الغير الاول اشبه كله صدوقه الاوقيانوس
نقلا عن البصاير ان اطلاق السبع على الحيوان المفترس ماخوذ عن معنى السبعة
لكونها عددا كاملا وهذا الحيوان لكمال القوة وعلل كون السبعة تاما وكاملا بان
العرب يدخلون بعدها واوا على الثمانية فكانهم يعتبرونها جنسا آخر قال وصورة
كمالها ان العدد اما فرد واما زوج او زوج مع الفرد والعدد السبعة متضمن
لجميع هذه المعاني لان الفرد الاول هو الواحد والثاني هو الثلاثة والثالث هو الخمسة
والزوج الاول هو الاثنان والثاني هو الاربعة والثالث هو الستة والفرد الاول
مع الزوج الثالث سبعة وكذا الفرد الثاني مع الزوج الثاني والزوج الاول مع الفرد
الثالث قال وعلل ان الواحد ليس من العدد فتكون الثلاثة فردا اولا والاربعة
زوجا اولا والمجمع منهما سبعة ولهما في السبعة اربعة اوتار وثلثة اشفاع
وتحصل من اجتماعهما سبعة فكانت عددا كاملا ولها عند الحروفيين خواص اخرى
فائدة شريفة وبصيرة ايمانية في هذا المقام كلام [redacted]
لبعض الاعلام ٣٢

[redacted] اذكره بطوله لاشتماله على فوائد عجيبة وفوائد غريبة قال [redacted]
[redacted] اعلم ان العدد على قسمين تام وكامل فالاول هو الستة لمساوات كسورها
مع اصلها وقد اتفقت علماء العدد والحروف عليه وفرعوا على ذلك تفريعات عجيبة
واستخراجات غريبة والثاني هو السبعة وانما نوع لها العدد الكامل لجمعها جميع مراتب
الكمالات فان الكمال العددي لا يخرج اما ان يكون من الفرد او من الزوج ومبدأ
الفرد هو الثلاثة ومبدء الزوج هو الاربعة وليس الواحد والاثنان من الاعداد
بل ليس لهما حكم في الايجاد بل لم يخلقهما الله سبحانه فان الممكن يمتنع ان يكون واحدا الا الله
وهو مثلث ولا احادث من حيث هو مقترن بالآخر الا وهو مربع والسبعة جامعة للمقامين
في منتهى الكمالات ولا يكمل الشيء في شئونه واطواره الا بها ولذا اتفقوا على انها العدد الكامل
وقد عرفت ان كل شيء له مقامان مقام الاجمال ومقام التفصيل فكمال السبعة في
التثنية فاذا اثنيت تكون اربعة عشر ولما كان محمد صلى الله عليه وآله واهل بيته
عليهم السلام هم الكاملون في جميع الاحوال والمراتب فظهر فيهم العدد الكامل لكمال
مقامهم الذي هو مقام المثنى ولذا كانوا اربعة عشر وقد شرفهم الله تعالى بذلك حيث
قال ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم والسبع المثاني هم الاربعة عشر
~~المعصومون فظهر بذلك كونهم يد الله التي هي اليد اربعة عشر فظهر الله جل شأنه~~

~~بهم الخلق فاشتق له اسم الوهاب الظاهر بالموهبة والعظمة في التكوين والتشريع وهو اربعة~~
~~عشر والجواد الذي هو اربعة عشر فكانوا لكونهم مبدء الخلق ومصدر الجود وجهة~~
~~يتوجهون بهم الى الله تعالى كما قالوا نحن وجه الله والوجه اربعة عشر~~ ولما كانت الموجودات
كلها امثلة ظهوراتهم واشباح انوارهم ظهر سر اربعة عشر في المبادي العالية الكاملة الحاكية
عن صفاتهم فكانت الصلوة التي هي اصل الشرايع وعمدتها على ظهور اربعة عشر واربعة عشر
فالواجبات الفعلية في كل ركعة سبعة والنية هي روح العمل وهي في صقع غير صقع الافعال
البدنية فلا تحسب وكل صلوة تثنى فيها الركعة فيكمل اربعة عشر والحمد سبع آيات وتثنى في
كل صلوة لتمام اربعة عشر والسجود على المواضع السبعة تثنى لتمام اربعة عشر والتسبيحات
الاربع تثلث لتمام الاثني عشر والذكر في الركوع وكذا في السجود لتمام الاثني عشر ولا اله
الا الله لتمام الاثني عشر والطواف اسبوعا في الحج والعمرة لتمام الاربعة عشر والسعي
في الحج والعمرة كذلك فان الحج لا يتم الا بالعمرة مفردة كانت او متمتعا بها والمنازل
النورانية اربعة عشر والحروف النورانية اربعة عشر واذا نظرت الى اسمائهم
بعد حذف المكررات تجدها سبعة وهي محمد وعلي وفاطمة والحسن و
الحسين وجعفر وموسى والسبعة الثانية قد تكررت واصول القوى والمشاعر
سبعة قد تكررت وهي العقل والنفس والحواس الخمسة وبالجملة قد جعل الله سبحانه
ائمتنا عليهم السلام مصدر كل خير وينبوع كل حق بحيث لا يتصور كمال في رتبة
من المراتب الا وتجلى فيهم على اكمل ما يمكن ولذا قال عليه السلام في الزيارة ان ذكر الخير

كنتم اوله واصله وفرعه ومعدنه ومأواه ومنتهاه الى هنا كلامه [redacted]

اولئك آبائي فجئني بمثلهم ۞ اذا جمعتنا يا جرير المجامع ۞ فكفى بنا فضلاً على من

غيرنا ۞ حب النبي محمد ايانا ۞ **فائدة** تذكرت ههنا الفرق بين الكمال والتمام وذكر

فيه ان التمام يحتمل الزيادة والنقصان والكمال لا يحتملها الا ترى انك تقول الكمال لله

ولا تقول التمام له والدليل عليه قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ولم يقل تممت وذلك يجئ

انه لا يناسبه آخره واتممت عليكم نعمتي فافهم ولا فرق بينهما في اللغة فيفهم من التكميل

الا كمال الاتمام واستكمله اى استتمه واتممت الشيء اكملته ومنه قوله تعالى متم نوره اى

مكمله **اكمال المرام وختم الكلام** استدل القائلون بواو الثمانية بآيات **احديها** قوله تعالى

سيقولون ثلثة رابعهم كلبهم الى قوله جل شأنه سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي فيها العطف خبر هو

جملة على خبر مفرد والاصل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل العطف جملة على جملة اذ التقدير هم

ثمانية قيل الجميع كلامهم وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وان

هذا تصديق لهذه المقالة كما ان رجماً بالغيب تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن

عباس حين جاءت الواو انقطعت العدة اى لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت اليها فثبت

انهم سبعة وثامنهم كلبهم على القطع والثبات فان قلت اذا كان المراد التصديق فما

وجه قوله قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل فانه ظاهر فاوجد ذكره فالجواب ان

وجه الجملة الاولى تاكيد صحة التصديق باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاشارة

الا ان القائلين تلك المقالة الصادقة قليل وانه لا علم بها الا في قليل منهم واكثرهم على الظن

والتخمين قال ابن هشام او لما كان التصديق في الاية خفياً لا يستخرجه الا مثل ابن عباس

قيل ذلك ولهذا كان يقول انا من ذلك القليل انتهى وقيل الواو للاستيناف والوقف

على سبعة وان في الكلام تقريراً لكونهم سبعة وكانه لما قيل سبعة قيل نعم وثامنهم كلبهم و

اتصل الكلامان قال ابن هشام ونظيره ان الملوك اذا دخلوا قرية الاية فان وكذلك

يفعلون ليس من كلام النملة انتهى وعلى ما قرره الزمخشري ذلك من كلامهما وفى الانتصاف

قال ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير لانها

كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت ثم ذكرت بعد ذلك في حديث الهدهد

وما رأت من الرأى السديد وقيل هو تصديق من الله تعالى لقولها وقد يتعلق الساعون

في الارض بالفساد بهذه الاية ويجعلونها حجة لانفسهم ومن استباح حراماً فقد كفر واذا

احتج له بالقرآن على وجه التحريف فقد جمع بين كبيرتين انتهى كلامه فتكون الجملة في محل نصب

لا مستأنفة والاستيناف الذي ذكره ابن هشام حكاه الزمخشري ثانياً عن بعضهم وكان

الاول هو المرتضى عنده وقد يقال بان الاول هو الراجح لان التأسيس خير من التاكيد

اخو قولها وكذلك يفعلون كالتذييل لكلامها السابق والتقرير له ويؤيده كون الواو

في وثامنهم للاستيناف مجيء رجماً بالغيب في المقالتين الاوليين ولم يجئ مثله في هذه

المقالة فدل على مخالفتها لهما فتكون صادقة وثابتة ولا ينافيه ما يعلمهم الا قليل الا

ان يكون المراد به ما يعلمهم ما يعلم عدتهم او قصتهم قبل ان نتلوها عليك الا قليل

من اهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب وكلام الزمخشري يقتضي ان القليل هم الذين قالوا
هم سبعة فيندفع لرضا الاشكال بان في قوله ما يعلمهم الا قليل ردا على كون الواو للاستيناف
وعلى كون الكلام فيه تقريرا لكونهم سبعة ولكنه خلاف الظاهر وقيل هي واو الحال وعلى هذا
فيقدر المبتدأ اسم اشارة ليكون في الكلام ما يعمل في الحال كذا قال ابن هشام ورده بان حذف اي هؤلاء سبعة
عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع فاين عامل الحال قال وبهذا رددنا على المبرد قوله في بيت
الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر
محذوف اي واذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم انتهى قال الدماميني فلا يسلم هذا الحكم ولو سلم امكن
تقدير هؤلاء هم سبعة معدودون في حال ان ثامنهم كلبهم من قبيل ما عامله معنوي محذوف
وقال في موضع آخر الظاهر انه لا يمتنع الحذف في مثل قولك زيد قائما جوابا لمن قال من
في الدار اي زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها جوازا
لحضور معناه او تقدم ذكره في استفهام او غيره وهذا يشمل المعنوي وغيره هذا كلامه وحمله
الشمني على غير المعنوي لقول ابن هشام وهو ما قلناه وبهذا رددنا على المبرد الى آخره وقال
الزمخشري هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة حالا عن المعرفة في نحو قولك جائني رجل
ومعه آخر ومررت بزيد وفي يده سيف ومنه قوله عز وعلا وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها
امر ثابت مستقر وهذه الواو هي التي آذنت بان الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوه
من ثبات علم وطمأنينة نفس ولم يرجموا بالظن كما غيرهم والدليل عليه ان الله تعالى اتبع

اتبع القولين

اتبع القولين الاولين قوله رجما بالغيب واتبع القول الثالث قوله ما يعلمهم الا قليل وهذا
كلامه الثانية آية الزمر اذ قيل فتحت في آية النار لان ابوابها سبعة وقيل في آية
الجنة وفتحت لان ابوابها ثمانية قال ابن هشام واقول لو كان لواو الثمانية حقيقة
لم تكن الآية منها اذ ليس فيها ذكر عدد البتة وانما فيها ذكر الابواب وهي
جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها على انها
مقحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين وقيل هي واو الحال اي جاؤها مفتحة ابوابها
كما صرح بمفتحة حالا من جنات في جنات عدن مفتحة لهم الابواب وهذا قول المبرد
والفارسي وجماعة انتهى وفي الكشاف حكاية هذا القول بان ابواب جهنم لا تفتح الا
عند دخول اهلها واما ابواب الجنة فمتقدم فتحها لقوله تعالى جنات عدن
مفتحة لهم الابواب فلذلك جيء بالواو كانه قيل حتى اذا جاؤها وقد فتحت ابوابها
فائدة قيل انما فتحت ابواب الجنة قبل مجيئهم اكراما لهم عن ان يقفوا حتى تفتح
لهم قال الطيبي في شرح ما ذكره الزمخشري اراد ان جهنم محبس لاهلها ومن عادة المحبس
ان لا يفتح الا للداخل فيه او الخارج منه ولهذا قارن فتحها مجيئهم واما الجنة فلان من
فيها من الحور والولدان يتشوقون الى اهلها ويتطلعون الى لقائهم فيفتحونها قبل مجيئهم
استبشارا بهم وتطلعا اليهم كما هو العادة في مجالس الانس والسرور هذا كلامه قال
الدماميني ورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اول من يقرع باب الجنة
فيفتح له وقضية ذلك انها لا تفتح لاحد قبله وذلك مما يقدح في هذا التاويل اذ
لو كان المراد بالفتح قبل المجيء الاكرام لكان عليه الصلوة والسلام احق الخلق واولاهم.

تسلية وقد يوجه ان المراد بالابواب التي تفتح قبل مجيئهم هي ابواب منازلهم من الجنان والتي
لا تفتح لاحد قبل النبي م هو ما كان من الحيط الذي يفضي منه الى المنازل فيندفع السؤال
وفي الحاشية الجواب عما قاله الدماميني ان الفتح الخصوصي هو غاية كمال الاكرام وبعد ذلك
لا تغلق اصلا اكراما لحبيبه لها فلا قدح وهو جواب حسن ويختلج بالبال ان الجنة
لم تخلق في الحقيقة الا لهم عليهم الصلوة والسلام فلا يحصل من وصوله صلى الله عليه وآله اليها
وهي مغلوقة خلاف احترام بالنسبة اليه الا ترى ان صاحب الدار لو خرج عنها لسفر او غيره
عاد اليها ورأى بابها مغلوقة لم يحصل له بذلك وهن فاذا فتحت الباب له صلوات الله وسلامه
عليه وآله لم تغلق بعد ذلك لان من استحق الجنة من الناس لم يستحقوها الا بشفاعته
صلى الله عليه وآله فهم في الحقيقة اضياف له عليه الصلوة والسلام ومن دعى ضيفا ينبغي ان
يفتح الباب قبل مجيئه اكراما له واشفاقا عليه **الثالثة** قوله جل شانه والناهون عن
المنكر فانه الوصف الثامن قال ابن هشام والظاهر ان العطف في هذا الوصف بخصوصيته
انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما امر ونهي متقابلان بخلاف بقية
الصفات انتهى ومراده ان هذين الوصفين لما امتازا بالتقابل عن بقية
الاوصاف المذكورة امتازا بالعطف اظهارا لامتيازهما عن بقية الاوصاف فلا
يرد اعتراض الدماميني بانه ليس التقابل شرط صحة العطف او حسنه حتى يكون
دخوله بين هذين الوصفين المتقابلين دون بقية الاوصاف موجها ويكفي
في العطف التغاير فبقي السؤال عن اختصاص هذين بتوسط العاطف بينهما فان
لفظا او لان الامر بالمعروف ناه عن المنكر وهو ترك المعروف والناهي

عن المنكر آمر بالمعروف فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكفي فيه
ما يحصل في ضمن الاخر هذا كلامه قال الدماميني يمكن ان يوجه لانم ان العطف هو
المقتضي للاعتداد بكل منهما بل لو ذكرا من غير عطف كان الاعتداد بكل حاصلا
والذي قاله ابن المنير ان الله تعالى لما اراد تفخيم شان الامر بالمعروف عد اوصافه
وان كان احد الوصفين يتضمن الاخر تفخيما له وتنويها بقدره فدخلت الواو
في الوصف الثامن للتغاير الذي بين الوصفين في اللفظ انتهى وفي تفسير السجاوندي
والعاطف هنا للدلالة على انه مع ما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كانه قال
الجامعون بين الوصفين وفي قوله والحافظون لحدود الله للتنبيه على ان
ما قبله مفصل الفضايل وهذا مجملها هذا قال ابن هشام وذهب ابو البقاء على انما
في الاية مذهب الضعفاء وقال انما دخلت الواو في الصفة الثامنة ايذانا
بان السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا سبع وثمانية اي سبع اذرع في ثمانية
اشبار وانما دخلت الواو على ذلك لان وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها
انتهى كذا بالواو في سبع وثمانية في نسختين من المغني كانتا عندي وذكر الشمني
لفظة في مكان الواو في نقله قوله بقوله قوله وقال الاشارة بذلك الى كون السبعة
عندهم عددا تاما لكن في وجه تعليل قولهم هذا به خفاء وعدم ظهور فلهذا
كشط بعض الفضلاء من نسخته كلمة في واثبت مكانها واوا وهو غير ظاهر لان
ذلك لا يلائم ما بعده وهو قوله اي سبع اذرع في ثمانية اشبار ولاني ما رأيت
من نسخ المغني سوى نسخة هذا الفاضل وفرعها من نسخ اعراب ابي البقاء

ومن نسخ الصحاح انما هو بكلمة في الآية مذكور في الصحاح في فصل الذال المعجمة
من باب العين حطاط دليلاً على تانيث الذراع وهو ظاهر ويمكن ان يكون وجه
ما قال ابو البقاء هو ان الثمانية اشبار اقل مقداراً من السبع اخر ج و الا قل الا
يكون ظرفاً للاكثر وقد جعل هنا ظرفاً له وما ذاك الا لان السبعة عدد تام
اذا الشيء بعد تمامه يجعل في ظرف لحفظه وصيانته انتهى كلامه **الرابعة** آية
التحريم الواقعة فيها كلمة وابكاراً قال ابن هشام ذكرها القاضي الفاضل وتبجح
باستخراجها وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي وذهب القاضي على قول الثعالبي امام البراعة
وفارسها عبد الرحمن ابن علي بن الحسين بن احمد البيساني كاتب الملك الناصر صلاح
الدين يوسف بن ايوب وفي نسخة من شرح الشمني وكانت منتهية سماعاً وبحثاً
على مؤلفه وفي ظهرها والظاهر انه هو امشها خطه وهي من كتبي انه عبد الرحيم بن علي بن
الحسن بن احمد بن المفرج بن احمد مجير الدين ابو علي اللخمي العسقلاني المولد
المصري الدار هنا قال ابن هشام والصواب ان هذه الواو وقعت
بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح
اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط
واما قول الثعلبي ان ثم ان ابكاراً صفة تاسعة لا ثامنة اذا اول الصفات
خيراً منكن لا مسلمات فان اجاب بان مسلمات وما بعده تفصيل لخيراً
منكن فلهذا لم تعد قسيمة لها قلنا وكذلك ثيبات وابكاراً تفصيل للصفات
السابقة فلا نعدهما معهن هذا كلامه قال الثعالبي في قوله والصواب اه

هذا الذي صرح به قول القاضي سبق اليه الزمخشري فقد حكى ابن المنير في الانتصاف
عن شيخه الامام ابي عمرو بن الحاجب ان القاضي الفاضل كان يعتقد ان الواو في
هذه الآية واو الثمانية وكان يتبجح باستخراجها زائدة على المواضع الثلاثة المشهورة
من آية التوبة وآية الكهف وآية التنزيل قال ابن الحاجب ولم يزل الفاضل
يستحسن ذلك من نفسه الى ان ذكره يوماً بحضرة ابي الجود النحوي المقري فبين له
انه واهم في عدها من ذلك القبيل واحال البيان على المعنى الذي ذكره الزمخشري
من دعاء الضرورة الى الاتيان بها هاهنا لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف
واحد وواو الثمانية ان ثبتت فانما ترد بحيث لا حاجة اليها الا الاشعار بتمام العدد
الذي هو السبعة فانصف القاضي واستحسن ذلك منه وقال ارشدتنا يا ابا
الجود **الخامسة** قوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام نسب ابن هشام الاستدلال بها
الى الثعلبي وقال هذا سهو بين وانما هذه واو العطف وهي واجبة الذكر يعني ان
واو الثمانية ليست كذلك **مقصد** في المجرورات اعلم وفقك الله
وايانا بتوفيقاته ان المجرور لفظاً اما ان يجر بحرف ملفوظاً او مقدراً او بغير ذلك وسيجيء
التفصيل ان شاء الله تعالى **افتتاح** من اقسام المجرور المضاف اليه ولما كان من
حيث هو لا يتعلق به قصد تام وبحث كامل في هذا العلم الا باعتبار معنى الاضافة التي
فيه فيجب ان يعلم ان الاضافة على قسمين فان كانت اضافة صفة الى معمولها المرفوع
او المنصوب سميت لفظية اي منسوبة الى اللفظ غير مرتبة للمعنى بمعنى انه غير حقيقية وتسمى
ايضاً غير محضة لانها في تقدير الانفصال فان نحو ضارب زيد في تقدير ضارب هو زيد

فالضمير المستتر فاصل بين المضاف والمضاف اليه تقديراً وكذا اضافة الصفة المشبهة كالحسن
لان التقدير حسن وجهه لكن نقل الضمير المضاف اليه الحسن لتحصيل ان الحسن قد شاع في جميع
اجزاء الموصوف به فاضيف الى الوجه ويدل على انتقال الضمير الى الصفة تذكيرها في نحو قولك هند
جائل وشاحها وتانيثها في هند جائلة الوشاح ولولاه لوجب التذكير في الصورتين اذ الجر جار
فيهما على غير من هو له وان كانت اضافة صفة الى غير معمولها نحو مصارع مصر والله خالق
السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه او كانت
اضافة غيرها نحو غلام زيد سميت معنوية ومحضة لكونها خالصة من تقدير الانفصال
قال في التصريح اذ ليس قولنا غلام زيد مثلا في تقدير غلام لزيد مثل الاشياء وسيذكر
عن عبد القاهر كلام يوضح ذلك **تعليم** المقصود الاصلي والغرض الاولي في الاضافة
اللفظية حصول التخفيف في اللفظ بسقوط التنوين او النون او غيرهما كما ذكر وهو اعم سواء
في لفظ المضاف حقيقة مثل ضارب زيد وضاربا زيد وضاربو زيد او حكما مثل حواج
بيت الله او في لفظ المضاف اليه فقط وذلك بحذف الضمير عنه واستتاره في المضاف مثل
القائم الغلام ودقيق او في لفظ المضاف والمضاف اليه معا في الاول بحذف التنوين او
ما جرى مجراه وفي الثاني بحذف الضمير نحو زيد قائم الغلام قال شارح الكافية في قوله لا تفيد
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا قال المحشي عصام لا يحجب لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا
تخصيصا فالاولى ان يقال انما تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا اشياء ويدل على ان
هذه الاضافة لا تفيد التعريف قولك الضاربا زيد والضاربو زيد ولا يجمع على
الاسم تعريفان قاله في المغني قال الدماميني هذا ينتقض بالموصولة المضافة الى المعرفة

فان تعريفها

فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية تفيد التعريف
في نحو جاءني ايهم الكريم فيجتمع تعريفان اشياء وقال الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء
تعريفه اذ لا يمتنع اجتماع التعريفين اذا اختلفا هذا كله ويدل عليه ايضا انك تصف
النكرة بالمضاف الى المعرفة وتوقع الصفة حالا نحو مررت برجل ضارب عمرو والحال لا تكون الا
نكرة وكذا صفة النكرة لا تكون الا نكرة وفرع لذلك هذا وجاز الضارب الرجل ولم يجز
الضارب زيد مع ان الاضافة لا تفيد تخفيفا في واحد منهما لان الاول يشبه الحسن الوجه
حيث الظاهر اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه وقعة
وليس في الثاني خفة لفظية كما في المثنى والمجموع والمرفوع لخلو من اللام والمضاف اليه فيه
ليس باسم جنس محلى باللام ليكون وجها للتشبيه بالمشتبه به ولو حمل على ضارب زيد
لم يبق للاشتراط افادة التخفيف فائدة في صورة لانه لم يجز مثل الضارب زيد مع انه
يفيد التخصيص بانه ضارب زيد لا عمرو وبكر لانا نقول حصل هذا التخصيص قبل الاضافة
لا بعدها وهذا هو الوجه في عدم افادة ضارب زيد التخصيص كما لا يفيد التعريف لان
اصله ضارب زيدا فقد حصل التخصيص اولا هذا عند من يقول بتقدم دخول
اللام على الاضافة وسقوط التنوين لاجلها خلافا للفراء لانه عنده جائز اما بناء
على ان الاضافة سابقة فحصلت الخفة بها واما على الحمل على الضاربك واما لما وقع
في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي بينها اطفالها وعبدها معطوف
على المائة فكان الواهب عبدها مثل الضارب زيد والكل مردود اما الاول فبان
القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر وبان

اللام لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق العارض اى الخفة فاللام لكونها لذلك سابقة
على الاضافة من حيث الحكم وبان الاضافة ح تكون ضايعة بقاء وان كانت مفيدة
ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذى هو الاصل لزوال
ما عرضت الاضافة لاجله واما الثانى فبوجوب المناسبة التامة فى حمل الشئ على الشئ
بينهما كما هى موجودة بين الضارب الرجل والحسن الوجه وليست بين الضاربك الضارب
زيد والضاربك وبما ذكره بعض الافاضل وزبدته انه لا يجوز قياسه على الضاربك
لان فيه قولين احدهما وهو الذى مال اليه الامام عبد القاهر انه ليس بمضاف بل الكاف
منصوب على انه مفعول فالقياس ح مندفع من اصله الثانى وهو راى سيبويه واختاره
الزمخشرى انه مضاف لكن حمله فى صحة الاضافة وان لم يحصل بها التخفيف على ضاربك
فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وذلك لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة
المفيدة للتخفيف ليست بلازمة للكلمة كما فى ضارب زيد ووجه لزومها فى ضاربك
ان فى آخرها اما تنوينا او نونا وهما يشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم تتمة
الاول فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم ان يكون الضمير متصلا ومنفصلا فى حالة واحدة
والذى يدل على ان سقوط التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو
سقطت لها لكان ينبغى ان يتصور ضاربك اولا على وجه يكون الضمير فيه منصوبا
على كونه مفعولا ثم يضاف ويقع ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال
ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فلما لزموا الاضافة فى ضاربك من غير ان
ينظروا الى التخفيف حملوا الضاربك عليه فاضيف لفظا بلا حصول تخفيف فيه لانهما

من باب واحد لا

من باب واحد لا فرق بينهما الا اللام لا يقال يرد على هذه القاعدة هذا التقدير نقض القاعدة
وهى ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف لانا نقول اتصال الضمير انما ينافى التنوين لفظا
ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما فى حواج بيت الله فحصل التخفيف فى اللفظ
حكما هذا وفيه نظر لانه يجوز للفراء ان يقول اذا جاز لك حمل ذى اللام على غير جزيه فى جواز
الاضافة لعلة موجودة فى الجزء دون الموجود فيه اللام وهى اجتماع النقيضين لو لم يضف لكان
انهما من باب واحد فهلا جاز لى حمل ذى اللام فى نحو الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب
زيد فى صحة الاضافة لعلة كانت فى المحمول دون المحمول عليه وهى حصول التخفيف بناء على
انهما من باب واحد كذا فى شرح الحضرة واقول فيه نظر من وجه آخر وهو اقتضاؤه جواز
الضارب زيد حملا على ضاربك لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل ولا يخفى
ان المضاف اليه لا مدخلية له فى اتحاد البابين وعدمه حتى يقع ولم يحملوا الضارب زيد على الضاربك
لانهما ليسا من باب واحد وان كان كل منهما اسم فاعل اذ ليس كل منهما مضافا الى المضمر بل احدهما
اليه والآخر الى المظهر ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان تكون صحة اضافة الضاربك لما فيه
من استبدال الضمير المتصل من الضمير المنفصل لانه فى الاصل الضارب اياك فلما اضيف حصل
التخفيف جدا لان المتصل اخصر من المنفصل ولا يخفى ما فيه من الخفة وكذا يجوز ان يكون اصل
ضاربك ضارب اياك بالتنوين فلما خفف اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل
متصلا فحصل التخفيف من جهتين فلا يصح القول بانه اضيف ضاربك من غير نظر الى الخفة
واما الثالث فبقول بعض لانه ضعيف لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به

لا مشابع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة اللهم
الا ان يكون الضعف والتضعيف بمعنى ضعفه الفصحاء فلم يكن موثقا به ليستدل به او بمعنى انه
ضعيف في الاستدلال به لعدم النص فيه على الجر في وعبدها لانه يحتمل النصب حملا على محل
المعطوف عليه او على مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف عليه ما لا يتحمل في المعطوف عليه الا
ترى رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث حيث جاز هذان التركيبان ولم يجز رب سخلتها
ويا الحارث لان يا لا تدخل على المعرف باللام ولا رب على المعارف ولذلك لم يحكم بامتناع هذا
التركيب وفي هذا الوجه نظر لان رواية الجر مشهورة وهي كافية في صحة الاستدلال ولعلها
لولا الجر لاحتمل المائة الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا
على المحل **فائدة فقهية** اذا قال شخص انا قاتل زيد ثم وجد زيد ميتا واحتمل ان يكون موته
قبل كلامه وان يكون بعده فقال بعضهم انه يكون اقرارا بناء منهم على ان اعمال اسم الفاعل
النصب بغير ال مختص بالحال والاستقبال وانه يمتنع معهما الاضافة بخلاف ما لو قال زيدا
بالنصب لان اللفظ لا يحتمله وفيه وذكر بعض الفضلاء اعلى الله مقامه انه اذا اريد باسم
الفاعل الحال او الاستقبال نصب معموله وان اريد الماضي فان كانت معه ال جاز النصب
ايضا وان عري عنها فلا بل يتعين اضافته وقال الكسائي يجوز ان ينصب به ايضا مطلقا
وحيث يجوز النصب به يجوز الجر ايضا بل هو اولى عند بعضهم لانه الاصل وقال سيبويه ان النصب
والجر سواء وقيل النصب اولى انتهى ما ذكره فعلى هذا لا يكون قول القائل انا قاتل زيد بالاضافة
اقرارا كما انه ليس باقرار مع النصب قال نعم لو قيل ان اسم الفاعل بمعنى الماضي حقيقة بناء على

الاصولية ومع

الاصولية ومع الحال او الاستقبال مجاز تسمية للشيء باسم ما يؤول اليه توجه كونه اقرارا
وان صحت الاضافة على التقادير الثلاثة وعلى هذا يتجه الحاق النصب به ايضا حيث يجوز
اعماله بمعنى الماضي كما اذا كان صلة لال كقوله انا القاتل زيدا لانه وان احتمل الثلاثة
الاحوال الا ان احدها وهو الماضي حقيقة دون الاخرين ولكن الظاهر من كلام النحاة
مطلقا انه حقيقة مطلقا وح فلا يتعين كونه اقرارا موجبا مطلقا وهذا هو الاصح
اشهر كلامه واختلف الاصوليون في كونه حقيقة بمعنى الماضي وكلامه مدرج في موضع آخر من
في كونه كذلك عند اصحابنا والمعتزلة ومجازا عند الاشاعرة **فائدة مناسبة** ذكر في الفرق بين
قولك جئتك قبل وجئتك قبلا بالتنوين انك جعلت مجيئك في الاول واقعا قبل الزمان المشار
اليه في قولك جئتك قبل ذلك وفي الثاني جعلته واقعا في زمان من الازمنة المتقدمة على
هذا الزمان وبين المعنيين فرق واضح **فائدة اخرى** ذكر في الفرق بين الآن والآنف
الآن هو الزمان الذي انت فيه والآنف هو الساعة التي قبل ساعتك التي انت فيها
واشتقاقه من الانف لتقدمه الوقت الحاضر كانه بمعنى المتقدم ومنه آنفا اي قبيل
للاول **تكميل** يجب تجرد المضاف عن التنوين ونون التثنية والجمع وملحقاتها
لاجلها وذلك لان التنوين والنون دليلان على تمام ما هما فيه فلما ارادوا ان يمزجوا
الكلمتين بحيث تكتسب به الاولى من الثانية ما هو المقصود منها حذفوا من الاولى علامة
تمام الكلمة وتموها بالثانية والحاصل ان المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين
فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزائدتين في آخر الكلمة ولان بين مقتضيهما تنافيا

وهو يستلزم ثنا في ملزوميهما فان قلت لم يجوز تنوين الحسن في الحسن الوجه للاضافة فان التخفيف
فيه مفقود وهو من الاضافة اللفظية وهو فيها مقصود قلنا لانم وجود الالف واللام
قبل الاضافة ولئن سلمناه فالتخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا فيه الا انه
حصل فيه من جهتين اخريين وذلك لان اصله الحسن وجهه على ان وجهه فاعل فاعل الحسن
وفاعل الشيء بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام التنوين فحذف من
فاعل الشيء بمنزلة جزئه من ذلك الشيء فعلى هذا ينبغي ان يحمل تجريد المضاف عن التنوين او
ما قام مقامه ويراد بالمعطوف ما هو اعم من الضمير في نحو المثال المذكور ونون التثنية
والجمع وملحقاتهما فمن قال هكذا وفسر القائم مقام التنوين بنونيهما لم يرد الحصر واذا حذف
الضمير انتقل الضم الى الكسرة التي هي اخف منه لانه لا يبقى ان الضمير وان سقط فقد عوض عنه
اللام لان اللام لا يعارض الكناية لثقلها وخفته لما بها من الحركة لانها ضمير مضموم واللام
ساكنة ولا اعتبار بهمزة الوصل لسقوطها في الدرج كذا ذكر واما الضارب الرجل فمحمول
على الحسن الوجه كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل قال الرضي
ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون لحذف لاجل الاضافة
كما في كم رجل وحواج بيت الله والضارب الرجل انتهى وعن ابن هشام ما حاصله انه
حذف التنوين المقدر في نحو ضوارب زيد وحواج بيت الله للاضافة بدليل نصبهما
المقدر انتهى فان قلت فعلى ما ذكره الرضي يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير
فيه قلنا لا يلزم من وجود شرط الشيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون مشروطا بشرط آخر

وهو هنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف وانما لم يلزم تجريد المضاف عن اللام في الاضافة
اللفظية لكونه على ما كان عليه قبل الاضافة من التنكير اذ الاضافة المشعرة به بالذات مراد
زائلة في التقدير كذا في شرح المفصل **اعلم** قد يحذف من المضاف التاء اذا
امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة ولا يقاس على ذلك وقالوا ان
الفراء يقيس عليه **تنبيه** زعم هشام ان النون في مسلمي في قوله وما ادري و
ظني كل ظن امسلمي الى قومي شراحي وضاربنه واشباهه تنوين لا نون واجاز في
السعة هذا ضاربنك وضاربنه وقال الكاف والياء في موضع محل نصب على المفعولية
لا في محل خفض على الاضافة لان التنوين والاضافة لا يجتمعان والجمهور على ان النون
في البيت للوقاية ودخلت في اسم الفاعل على سبيل الضرورة وهو شاذ ومن قال ان نحو
ضاربك غير مضاف وحذف التنوين للاتصال بالضمير يقول بكون البيت ضرورة لرضا
ان ذهب الى ان النون فيه تنوين وان ذهب الى ما ذهب اليه الجمهور فكونه ضرورة عنه
لما هو له ضرورة عندهم وكيف كان لا يقول هشام فيما اجاز باجتماع التنوين مع
الاضافة وقال ابن كيسان بجواز اجتماعهما حيث يقول في كاين اذا استعملت بدون
من بعدها كقول الشاعر كاين قائل الحق يقضي ويرمى بالقبيح من الكلام ان الجر
الاسم الواقع بعدها انما هو باضافة كاين اليه حملا لها على كم الخبرية لانها بمعناها
ونونها انما هو نون اي فقد نونت مع الاضافة وذهب غيره الى ان الجر بعدها بمن محذوفة
لان ثبوتها هو الغالب في الاستعمال وانشد الدماميني لغزا على قول ابن كيسان وهو قوله

اندروں من فيه الى الكيس نسبة ❊ ومنذ زكيت بين النحاة صنابت ❊ يقول بانّ اسمًا
يضاف حقيقةً ❊ وثبوته عند الاضافة ثابت ❊ وفي قوله من فيه الى الكيس نسبة اشارة اليه

تبصرة اختلف في جواز تقديم معمول المضاف اليه فعن السيرافي والزمخشري وابن
مالك انه يجوز تقديم معمول ما اضيف اليه غير مطلقاً فيجوز عندهم انا زيدًا غير ضارب لما كان
في معنى انا زيدًا لا اضرب ويسمّى هذا اعطاء الشيء حكم ما اشبهه في معناه ولولا ذلك لم يجز اذ
لا يتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله ومن ابن السراج المنع مطلقاً وهو الى
ابي حيان اختيار ~~وقيل ان كان المعمول ظرفًا جاز والا امتنع وحكي عن الكسائي وهو~~
عن ثعلب ~~وهو عن الكسائي~~ نسبة جواز انا زيدًا اول ضارب الى الكسائي وعن ابن
الحاج حكاية جواز انا زيدًا مثل ضارب عن بعضهم وقيل ان كان المعمول ظرفًا جاز والا
امتنع واما ان كان المضاف غيرها ذكر اولم يكن المعمول ظرفًا فتقديمه ممتنع اتفاقًا
ودليل القول الاول قوله تعالى وهو في الخصام غير مبين ويدل على القول الاخير ايضًا
وقول الشاعر ❊ فتى هو حقًا غير ملغ توله ❊ ولا تتخذ يومًا سواه خليلا ❊ اذ قوله حقًا
مفعول به ناصبه المضاف اليه من قوله غير ملغ وفتى منصوب بعامل محذوف على شريطة
التفسير اي تولّ فتى هو غير ملغ حقًا وجملة النهي معطوفة على جملة الامر المحذوفة لا
المذكورة لان تلك هي المقصودة بالاصالة والمذكورة انما سيقت لغرض التفسير كذا
ذكر الدماميني وقول ابي زبيد الطائي في مدح اخيه لامه وليد بن عقبة عامل الكوفة
في خلافة عثمان ❊ ان امرأ خصني عمدًا مودته ❊ على التناءي لعندي غير مكفور ❊ ويدل

على الاخير ايضًا قال ابن هشام ويحتمل ان يكون منه فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين
غير يسير ويحتمل تعلقه على بعسير او بمحذوف وهو نعت له او حال من ضمير الشيء ويدل على
الاحتمال الاول على الاخير ايضًا ~~قال ايضًا بعد حكمه بجواز انا زيدًا غير ضارب~~ ومستند
القول الخامس قول الشاعر ❊ وان لا اكن كل الشجاع فانني ❊ بضرب الطلى والهام حق عليم ❊
قال الدماميني وشبهة المجوز لذلك ان هذا المضاف وهو كلمة حق لما كان لا يفيد شيئًا سوى
التاكيد من جهة المعنى لم يعتد به وحمل الكلام على المعنى لا على اللفظ فكانه قال فانني بضرب
الطلى والهام عليم جدًا انتهى قال ابن هشام بعد حكمه بجواز انا زيدًا غير ضارب لكونه في معنى
انا زيدًا لا اضرب ولو قلت جاءني غير ضارب زيدًا لم يجز التقديم لان النافي لا يحل في
مكان غير هنا كلامه قال الدماميني حكم المص بجواز انا زيدًا غير ضارب لانه عنده في معنى انا
زيدًا لا اضرب وجعل لا الداخلة على المضارع ليكون تكريرها غير واجب فلذلك قال لان
النافي هنا لا يحل هنا محل غير اذ لو قلت جاءني لا اضرب زيدًا لم يجز لكن قال الزمخشري وتقول
انا زيدًا غير ضارب مع امتناع قولك انا زيدًا مثل ضارب لانه بمنزلة قولك انا زيدًا
لا ضارب فجعل لا الداخلة على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال التفتازاني في حاشيته
فان قلت هب انه يصح التقديم في مثل زيدًا لا اضرب لما ذكرتم لكن ينبغي ان يمتنع في مثل
انا زيدًا لا ضارب لانه اسم بمعنى غير على ما صرح به السخاوي غايته انه جعل اعرابه فيما
بعده لكونه على صورة الحرف فتقول جاء بلا شيء ورايت لا فارسًا وفي التنزيل لا فارض
ولا بكر ولا شرقية ولا غربية ولا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية

يجوز التقديم نظراً الى صورة الحرفية انتهى ما ذكره الدماميني **تعليم** الاضافة المعنوية تفيد
تعريفاً للمضاف مع المضاف اليه المعرفة وتخصيصاً له مع النكرة فغلام مثلاً شايع في امته ليس
مختصاً بواحد واذا قيل غلام زيد تعين وصار لواحد بعينه وهو زيد وتعرف منه لان
قدر المعنى على قدر اللفظ لان اللفظ كسوة المعنى فكان زيد منزلة التنوين من غلام بحيث
لا يتصور الانفصال والانفكاك كما يجب ان يمتزج معنى الثاني بالاول لتكون مرتبة اللفظ
على قدر مرتبة المعنى وبانه منزلة يحصل التعريف لا محالة فان قلت هذا اذا كان لزيد غلام
واحداً اما اذا كان اكثر منه فلا قلنا تعريفه حينئذ باعتبار العهد وبين كلامهم وذكر بعض ان هذا
اصل وضع الاضافة لكنه قد يقع غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين كالمعرف باللام
كما في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفاراً وهو خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام لا يقال
هذا يلزم ان يكون المضاف في كل اضافة معرفة لانا نقول لما رأينا جريان احكام التعريف
على المضاف في الاضافة المعنوية دون الاضافة اللفظية قلنا باكتساء التعريف في الاولى
دون الثانية ولا يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل وان كانا مع المضاف اليه المعرفة
وذلك لتوغلهما في الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيانه ان مماثلة
زيد صفة لا تختص ذاتاً وكذا مغايرة فانهما شاملتان كل ما هو في الوجوه الا ذاته
وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل
ويدل على ذلك ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره ابو حيان في النكت
الحسان قال المحشي عصام ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معين

بين مثل وغير

وبين مثل وغير في عدم افادة الاضافة التعريف فيهما مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف
وصف الاول دون الاخير انتهى ومراده ان الغالب في حال الاول العهد والقصد
وفي حال الاخير عدمهما وقد اشار اليه الرضي فيما نقل عنه بعيد هذا ويشعر به التعريف في
وصفه دون وصفهما فاضافتهما لا تفيد التعريف الا اذا كان له لما اضيفا اليه نظير
اشتهر مماثلته له او مغايرته اياه في شيء من اوصافه كقولك جاء مثلك اي في العلم و
الشجاعة او غيرهما وقولك عليك غير السكون اي الحركة هكذا نقل عن ابن سيرين و
قدح ابن السراج فيه بقوله تعالى نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فساداً
وضد الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحاً بها واجاب عنه الرضي
بانه بدل لا صفة ولئن سلم فمحمول على غالب حاله الذي هو عدم التعريف وما ذكرنا
من ان التعريف باعتبار العهد والقصد يصلح جواباً عنه لرضاً هذا واما
التخصيص فاذا قلت راكب مثلاً كان شايعاً في اجناس ما يركب فبالاضافة الى الفرس مثلاً
زال عنه بعض الشياع حيث لم يبق صالحاً لان يكون مركوبه حماراً فتخصص بالاضافة
وان لم يتعرف لعدم كون المضاف اليه معرفة **تبصرة** قال ابن هشام في المغني
المراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه
لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد انتهى ويذكر التخصيص في باب النعت مقابلاً للتوضيح
قال التفتازاني في مطوله المراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند
النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان

ماحصل اوصاف كلمن مو

بحسب الوضع محمولة لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال و
خصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى
المعارف انتهى كلامه وقال السيد فى حاشيته الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوى لان
التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما فى رجل عالم ونظايره فلا تكون جارية فى قولنا عين جارية
صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت وقد يتمحل فيجعل الاشتراك على ما هو اعم
من المعنوى واللفظى ويجعل جارية مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت نفس
الاشتراك اللفظى وعينت معنى واحدا فلم يبق فى عين جارية الا الاشتراك المعنوى بين افراد
ذلك المعنى درس اعلم ان المضاف اليه فى الاضافة المعنوية ان كان جنسا
وكلا للمضاف والمضاف اليه بعضه بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وبعبارة
اخرى ان يصح الاطلاق على المضاف وعلى غيره ايضا كخاتم فضة فتلك الاضافة بمعنى
من البيانية بكثرة وان كان ظرفا له زمانا او مكانا فبمعنى فى بقلة قيل ولهذا لم يذكر
من المتقدمين الا ابن مالك تبعا لطايفة قليلة وذلك نحو ضرب اليوم فان معناه ضرب له
اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه وان كان غيرهما فبمعنى اللام بالكثرة ولذلك
اقتصر عليها الزجاج والذى عليه سيبويه واكثر المحققين ان الاضافة لا تعدو ان تكون
بمعنى اللام او بمعنى من وتوهم الاضافة بمعنى فى محمول على انها فيه بمعنى اللام على المجاز لان
هذه الاضافة باد[n]ى ملابسة ويكفى فى الاضافة بمعنى اللام ادناها نحو كوكب الخرقاء لسهيل
اى كوكب لها وذلك لاختصاصها اختصاص بالمراة الخرقاء بملابسة شدة وعمله فى التهيئة

لاسباب الشتاء

لاسباب الشتاء عند طلوع هذا الكوكب لا يبقى فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من وفى الى
الاضافة بمعنى اللام لوقوع الاختصاص بين خاتم وفضة مثلا لانا نقول كثيرا ما ينزل
ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه لهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضارب
فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا فى نحو خاتم فضة فافترقا كذا قال المحشى عصام ولان
بين الاضافة بمعنى اللام والاضافة بمعنى من فرقا لان التى بمعنى اللام لا يصح فيها اطلاق
المضاف اليه على المضاف وبالعكس بخلاف التى بمعنى من لان الثانى فيها مبين للاول في
يصح اطلاق المبين على المبين والعكس ولانه لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلة كما
ذكر وصح فيها ان تكون بمعنى اللام مجازا صح ردها الى التى بمعناها تقليلا للاقسام
ليسهل ضبطها لان المصير الى المجاز خير من المصير الى الاشتراك واما الاضافة بمعنى من
فهى كثيرة فى كلامهم قيل ولعل لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى
ملابسة مجاز هنا واللام التى هى بمعناها بمعنى التمليك نحو غلام زيد او بمعنى هو
بمنزلته نحو ابوه وابنه واخوه وجاره وعلمه وجل الفرس فتم كونها بمعناها اما
تحقيقى حيث يمكن النطق بها كما فى الامثلة او تقديرى حيث لا يمكن ذلك كذى مال و
عند زيد ويعلم كونها بمعناها فى هذه المواضع بان يؤتى مضاف يرادف او يقارب
المضاف المذكور تعويضا منه كصاحب ومكان فنحو يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام لان اليوم نفس الاحد والعلم نفس الفقه والشجر نفس الاراك فيلزم اضافة
الشيء الى نفسه لانا نقول المضاف فى كل واحد منها عام والاختصاص والنسبة

انما حصل بعد الاضافة قال الشيخ عبد القاهر انما يقول النحويون في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا للمعنى لا ان اللام مقدرة هنا كيف والمضاف اليه نزل من المضاف منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون بشيء كذلك لا يجوز ان تكون اللام فاصلة بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة هنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام هذا ما ذكره ويمكن ان يقال يجوز ان يجعل حذف التنوين خاصية لحذف اللام وايضا لو كانت اللام مقدرة لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد وبينهما فرق لان المراد في الاول الغلام المعهود له جميع علمائه وفي الثاني جميعهم كما صرح به بعض الفضلاء وبه يشعر ما نقله عن ابن الحاجب بعيد هذا اعلام اختلف في عامل المضاف اليه بالاضافة المعنوية فقال بعضهم ان العامل فيه معنوي وقال بعضهم هو الحرف المقدر وبعضهم انه المضاف ووجه الثاني انه قد ثبت عمل الحرف فجعله عاملا حروف الجر فجعله عاملا وهو واحد منها لكون بابا واحدا اولى من جعلها بابين فيكون بعضها عاملا في موضع وغير عامل في آخر وان معنى قولك غلام زيد غلام لزيد فيجب ان تكون اللام عاملة قال ابن الحاجب في هذا لا يقوى لان اضمار الحرف بعيد ضعيف ولان ما ذكروه من المعنى غير مستقيم اذ معنى قولك غلام زيد ليس كغلام لزيد اذ احدهما معرفة والآخر نكرة ووجه الاول انه لما بطل الثاني ولا وجه لعمل الاسم لانه على خلاف القياس تعين كون العامل معنويا قال ابن الحاجب وليس بجيد لان المعنى في العمل انما يصار اليه عند عدم عامل اللفظ

ولم يعدم هيهنا وعمل المعنى ابعد عن القياس من عمل الاسم قال واما من قال العامل الاسم فوجهه انه اذا بطل المذهبان فقد تعين الثالث وعندي انه لا ثمرة لهذا النزاع ولو كان ينبغي التفصيل بان المضاف في تلك الاضافة ان كان اسما جامدا كما في غلام زيد لا يصح القول بان العامل في المضاف اليه هو الحرف المقدر لما ذكر وكذا القول بان العامل فيه هو المضاف لانه جامد وليس لاعماله محمل صحيح فيتعين ان يكون عامله معنويا وان كان مشتقا كان العامل فيه ما هو العامل فيه في الاضافة اللفظية اذ هو العامل نفسه لعدم كونه جامدا تفريع في هذا المقام سؤال وهو ان المضاف اليه متضمن معنى الحرف وكل اسم متضمن معنى الحرف فهو مبني فالمضاف اليه مبني واجيب عنه بان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف من الجائز دون الواجب ويدل على ذلك انهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء ومنع بعضهم هذا السؤال من اصله بانا لا نسلم ان المضاف اليه متضمن معنى الحرف لان معنى التضمن ان يكون الاسم المتضمن مشتملة على معنى الحرف كما ان اين ومتى متضمن حرف الاستفهام وحرف الشرط ومعناهما مشتمل على معنييهما وكل من معنييهما داخل في معنييهما بالوضع والمضاف اليه ليس كذلك بل معنى حرف الجر وسيلة لنسبة المضاف الى المضاف اليه والوسيلة امر خارج عن الطرفين وذكر الشيخ عبد القاهر في جوابه ان في بناء الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف الذي تضمن الاسم معناه حرف عامل وعمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة يعني العمل بمنزلة الحكم والعامل بمنزلة العلة والحكم لا ينفك عنها

فكذا العمل لا ينفك عنه بمعنى انه كلما وجد العامل وجد العمل كالحكم والعلة فلو لم نجعل المتضمن
الا بان نجعل الاسم المتضمن معنى الحرف نظير ذلك الحرف العامل في كونه عاملاً يحدث به
هذا الحكم اى عمل الجر فلو بنيناه لم يتصور كون الاسم عاملاً يحدث به هذا الحكم على ما
قرر وافيا في مفصل شرحه للايضاح ومحصله ان بناء الاسم لكونه متضمنا معنى
الحرف انما يكون اذا لم يكن الحرف المتضمن عاملاً واما اذا كان عاملاً فلا والا
يكون نقضا للغرض ولا يخفى ان كلامه يشعر بان العامل في المضاف اليه هو المضاف
كما هو مذهب البعض وهو على سوقه هذا جواب عن ايراد السؤال المذكور في
المضاف لا في المضاف اليه فذكر المحقق شارح المصباح كلامه وهو انه عن ايراده في الشرح نظيفه
منه ثم انه قال واري ان ايراد هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه
اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر تقوية
فلو لا انه يتضمن معناه لما قوى على العمل ولان متضمن غيره للحرف لا يكون موجبا
لعمله ولان المعنى من المتضمن ان يكون معنى الاسم مشتملاً على معنى ذلك الحرف
كما ان اين واخواته لما كان معناها مشتملاً على معنى حرف الشرط بنيت ولتضمنها
اياه عملت الجزم والمتضمن على هذا التفسير هنا هو المضاف دون المضاف اليه
لان العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن لمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه
لو كان المضاف اليه متضمنا للحرف لوجب ان يكون عاملاً في نفسه وذلك محال و

هذا ما نقله المحقق شارح المصباح ... يمكن ارادة ...

وفيه ... الجواب

ويدل على ذلك قول الشيخ ولئن سلم كن هذا التضمن الا بان نعطي الاسم حكمه ونجعله مثله
في كونه علة يحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في كونه علة
يحدث بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس الا واذا
كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على ما ذكر وان
قيل على ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف فلا بد فالجواب ان الاضافة تمنع
البناء في الاسم الاغلب اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة مما يعارض تلك
المناسبة لانها من خصايص الاسم ولا تكون في الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا
المضاف من المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبوا بها البناء
في مفرديهما قائمة او نقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبته
التنوين ينزل منه منزلة التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا
مع ما قام مقامه انتهى ما ذكر في شرح المصباح وقد اقر نفسه بان كلام الشيخ يدل
على ان ايراد هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه فلا يناسب ايراده في
الموضع الذي اورده فيه ولقد اوردنا في بحث المنادى كلاما عن ابن الحاجب ينفع
لك في هذا المقام وذكرنا انه كان ينبغي ان يكون البناء لازما مانعا من البناء لكونه
لهنا من خصايص الاسم مع جوابه فطالعه **تحصيل** اعلم انه قد يكتسب المضاف
المذكر من المضاف اليه المونث تانيثه وبالعكس فيلحق بالمضاف حكم المونث في الاول

٢٣١

قال الدماميني وابو علي رأى في التعاليق ان تأنيث المذكر باضافته الى المؤنث من الضرورات
ورأيه في الايضاح بخلافه انتهى وحكم المؤنث المذكر في الشيخ لا مطلقا فيهما بل بشرط صحة حذف
المضاف والاستغناء عنه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة ٩ اما التصوير الاول
فكقولهم قطعت بعض اصابعه وقرئ تلتقطه بعض السيارة بالتاء الفوقانية قال ابن هشام
ويحتمل ان يكون منه فله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها اي من الشفا
ويحتمل ان يكون الضمير للنار وان الاصل فله عشر حسنات امثالها فالمعدود في الحقيقة
الموصوف المحذوف وهو مؤنث انتهى قال الشمني ويؤيد عود الضمير على النار انه اقرب مذكور
ويحتمل ان يكون عائدا على الحفرة وما ذكره المصنف من احتمال كونه عائدا على الشفا وانه
مؤنث لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه حكاه الطبري عن بعض الناس قال ابن عطية
وليس الامر كما ذكر اذ لا يحتاج في الآية الى هذه الصناعة الا لو لم يوجد معاد للضمير الا الشفا
واما ومعنا اللفظ مؤنث يعود اليه الضمير ويقصد بالمعنى المتكلم فيه فلا يحتاج الى تلك
الصناعة انتهى قال ابو حيان والاحسن عوده الا على الشفا لان كينونتهم على الشفا
هو احد جزئي الاسناد وانما جيء بالحفرة على سبيل الاضافة اليها ولهم لم تكن محدثا عنها
وجيء بالنار للتخصيص ولهضا فالانقاذ من الشفا ابلغ من الانقاذ من الحفرة ومن
النار لان الانقاذ منه يستلزم الانقاذ منهما والانقاذ منهما لا يستلزم الانقاذ منه
فعود الضمير على الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى هذا الى هنا ما ذكره
الشمني وبالدليل الاخير يسقط ما قيل ان عود الضمير الى النار بعيد لانهم ما كانوا فيها حتى

تعذوا

٩ فاستظهر ابن المنير عوده الى الحفرة بان المنة في الانقاذ منها اتم والكون على شفا الحفرة يستلزم الهوي غالبا فامتن عليهم بانقاذهم من الحفرة التي يتوقع الهوي فيها ومن الزمخشري انهم لا يمتن عليهم بانقاذهم من حفرة لم يكونوا فيها وهم كانوا صائرين اليها

حتى يتعذوا منها ومن هذا التصوير قول الشاعر ٩ طول الليالي اسرعت في نقضي ❊ نقضن كلي
ونقضن بعضي ❊ وقول المجنون العامري ❊ وما حب الديار شغفن قلبي ❊ ولكن حب
من سكن الديارا ❊ وقول الاعشى ميمون بن قيس وانشده سيبويه ❊ ولو كنت في جب ثمانين
قامة ❊ ورقيت اسباب السماء بسلم ❊ ليستدرجنك القول حتى تهره ❊ وتعلم اني عنكم
غير مفحم ❊ وتشرق بالقول الذي قد اذعته ❊ كما شرقت صدر القناة من الدم ❊
قال ابن هشام والى هذا القول يشير ابن حزم الظاهري في قوله ❊ تجنب صديقا مثل ما
واحذر الذي ❊ يكون كعمرو بين عرب واعجم ❊ فان صديق السوء يرزي وشاهدي
كما شرقت صدر القناة من الدم ❊ ومراده تشبيه الصديق المجتنب عن رجل شبيه بما
الموصولة في الاتصاف بالنقص والتحذير عن الشخص الذي هو كان شبيها بعمرو في
الزيد واخذ ما ليس له **تفريح** قد اكثر الشعراء من ذكر واو عمرو قال
ابو نواس يهجو اشجع السلمي ❊ قل لمن يدعي سليما سفاها ❊ لست منها ولا قلامة
ظفر ❊ انما انت في سليم كواو ❊ الحقت في الهجاء ظلما بعمرو ❊ ويحكى ان بعضهم رأى
في منامه انه قد كتب على ظفره واو فقص على العابر رؤياه فاخبره بانه دعي
في نسبه واستشهد بهذين البيتين وقال التهامي ❊ لغو كحرف زيد لا معنى له
او واو عمرو فقدها كوجودها ❊ وقال ابو سعيد الرستمي ❊ اخي الحق ان يعطى ثلثون
شاعرا ❊ ويحرم ما دون الرضا شاعر مثلي ❊ كما سامحوا عمرا بواو زيادة ❊ وضويق
بسم الله في الف الوصل ❊ وما احسن قول السراج الوراق ❊ مالي ارى عمرا
اذا استجرت به ❊ قد صار عمرا بواو فيه وانصرفا ❊ ونام عن حاجة نبهته غلطا

الرسيقة

لها فالفيت منه التسهد والاسفا ✽ والمستجير بعمرو قد عرفت به ✽ فالزيك تعريفا
بما عرفا ✽ وتلك واو ولا والله ما عطفت ✽ ولو اتت واو عطف ما انت طرفا ✽
ولو غدت واو حال لم تسر ولو ✽ اتى بها قسما ما برّ اذ حلفا ✽ او واو رب فما
سوى اسف ✽ وكثرته خلافا للذى الفا ✽ او واو مع لم اجد خيرا اتى معها ✽ او واو
جمع غدا من فوقه نتفا ✽ وليت صدغا بها قد شبهوه غدا ✽ يكوى بنار وهذا
فى السلوك فى ✽ والله يطمسها واوا ذكرت بها ✽ ولا بوسط وكانت قبل خا الفا ✽
قال الدماميني يشير بتنبيه عمرو لحاجة الى قول الشاعر ✽ اذا ايقظتك حروب العدى
فنبه لها عمرا ثم نم ✽ ويشير بالمستجير بعمرو الى قول الاخر ✽ المستجير بعمرو عند
كربته ✽ كالمستجير من الرمضاء بالنار ✽ انشى وقلت فى تلك الواو ابياتا وهى
قولى ✽ خليلى انى مذ تجاوزت من عشر ✽ اذا شادن قد اوقد النار فى قلبى
تعشقته والحب يزداد لوعتى ✽ وضاقت على الارض شرقا الى الغرب ✽ فقلت لديّ من
تفرد فى الورى ✽ لغاية شكوى الهجر منه الى الرب ✽ لقد ذبت من حر النوى
اى ذوبة ✽ كما ذابت الاجسام من اثر اللهب ✽ فاسمح ليلا بالوصال ترحما
واكرمنى رفقا يد البين من حرب ✽ فبتنا ضجيعا فى فراش موسدا ✽ يدا ويد
ممدودة جانب الجنب ✽ الى ان بدا صبح الفراق فقال لى ✽ كفاك ولا وصل
يدوم للصب ✽ فقلت له عمرا ترى صب واوه ✽ فجئت له مذ حبه دائم الهوى
فكن لى واوا بعدها كنت عمروه ✽ احبك لا ازداد عن ذلك الحب ✽ فقال

باله

بلى لكن عمرا وصاله ✽ بمجوبة قدرا فى حالة النصب ✽ واما التصوير الثانى فكقوله ✽ امارة
العقل مكسوف بطوع هوى ✽ وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا ✽ ولا ينبغى ان يتوقى
تذكير الخبر مع كون المبتدأ مؤنثا لانه مصدر وهو يستوى فيه المذكر والمؤنث على ما
ذكرناه فى اوائل الكتاب فطالعه قال الدماميني قال ابن هشام قيل يحتمل ان يكون منه
ان رحمة الله قريب من المحسنين ويبعده لعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث لا
اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير فى قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق
واما قول الجوهرى ان التذكير لكون التانيث مجازيا فوهم لوجوب التانيث فى نحو الشمس
طالعة والموعظة نافعة وانما يفترق حكم المجازى والحقيقى الظاهرين لا المضمرين
قال فى الصحاح ان رحمة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريبة لانه اراد بالرحمة الاحسان
ولان ما لا يكون تانيثه حقيقيا جاز تذكيره قال الدماميني ويمكن حمل كلامه على ان المؤنث
غير الحقيقى يذكر بالتاويل فيعود عليه ضمير المذكر كقوله ✽ فلا مزنة ودقت ودقها ولا
ارض ابقل ابقالها ✽ فاول الارض بالمكان فقال ابقل ولو كان التانيث حقيقيا لم
يجز فيه ذلك فلا يقال هند قام على تاويل هند بشخص ويدل على ما قلناه انه لو كان مراده
ان التانيث المجازى يجوز فيه التذكير مطلقا لم يحتج الى تاويل الرحمة بالاحسان لكن عطفه
العلة الثانية على الاولى قد ينبو عما ذكرناه بعض نبو هذا كلامه ونقل بعضهم عن
الفراء انه اذا كان القرب فى النسب كان التانيث واجبا بلا خلاف تقول هذه

الرجل قريبة وهذه المرأة قريبة واذا كان في المسافة جاز التذكير والتانيث على حسب الاقتضاء
وقيل التذكير في الاية على المعنى لان الرحمة بمعنى الغفران والعفو واختاره الزجاج وقيل
بمعنى المطر وفي الكشاف وانما ذكر قريب على تاويل الرحمة بالرحم او الترحم او لانه صفة
موصوف محذوف اي شيء قريب او لان تانيث الرحمة غير حقيقي انتهى ورد على دليله الاخير
ما ورد على قول الجوهري قال التفتازاني هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد
الى الضمير بين ان يكون المونث حقيقيا او غير حقيقي ولا بين ان يكون المسند فعلا او صفة
واعترض صاحب التقريب بان الوجوه المذكورة ليست بمطردة ليس بقادح وههنا وجه
آخر وهو ان يكون تذكير الضمير لاكتساب المرجع التذكير من المضاف اليه كما ذكره في قوله تعالى
ان مفاتحه لتنوء بالياء التحتانية هذا كلامه واحترزنا بشرط صلاحية المضاف للاستغنا
عنه في المسئلتين عن نحو قامت غلام هند وامة زيد جاء اذ ليسا لجائز اتفاقا قال
ابن هشام ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح قول ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية
لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف
لو سقط لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب
عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك
زيدا ظلم تريدا نه ظلم نفسه وذلك لا يجوز انتهى واقتصر ابن مالك في الخلاصة الى ذكر
المسئلة الاولى وقال وربما اكسب ثان اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا وزاد

فاقتصر على

فاقتصر على اشتراط صلاحية الحذف والاستغناء كما اقتصرا عليه وابن هشام لحكمها وغيرها
وغيرهما وقال في التسهيل يونث المضاف لتانيث المضاف اليه ان صح الاستغناء عنه
وكان المضاف بعضه او كبعضه فزاد القيد الثاني والظاهر ان في الاول كفاية عنه
~~قال التلميذ ظاهر كلام ابن هشام وكلام غيره ان الحكم المذكور~~ تحصيل
قد يكتسب المضاف من المضاف اليه ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه
وقد ذكر وجههما سابقا تحصيل قد يكتسب هو منه الظرفية كقوله تعالى توتي اكلها كل
حين ونحو صمت كل شهر وقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقول ابي الطيب اي يوم
سررتني بوصال لم ترعني ثلاثة بصدود وانشده ابن هشام في هذا الباب من المغني
بنصف لم تسوني وفي صحبته اي بنصف لم ترعني لكن كلامه هنا يدل على الثاني قال واي في
البيت استفهامية يراد بها النفي لا شرطية لانه لو قيل مكان ذلك ان سررتني انعكس المعنى
لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية ان استوقفت ولم تربط بالاول فسد المعنى لانا
نقول الربط حاصل بتقديرها صفة لوصال والرابط محذوف اي لم ترعني بعده ثم حذفا
او على التدريج او حالا من تاء المخاطب والرابط فاعلها وهي حال مقدرة او معطوفة
بفاء محذوفة فلا موضع لها اي سررتني غير مقدر انك تروعني ومن روى ثلاثة
بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط وقال هنالك ليست فيه اي موصولة لان الموصولة
لا تضاف الا الى المعرفة ولا شرطية لان المعنى ان سررتني يوما بوصالك امنتني
ثلاثة ايام من صدودك وهذا عكس المعنى المراد وانما هي للاستفهام الذي يراد به النفي

٤ ورد
٣١٠

كقولك لمن ادعى انه اكرمك اى يوم اكرمتنى والمعنى ما سررتنى يوماً بوصالك الا ورعتنى
ثلثة بصدودك والجملة الاولى مستأنفة قدم ظرفها لان له الصدر والثانية اما فى
موضع جر صفة لوصال على حذف العائد اى لم ترعنى بعده كما فى قوله تعالى يوماً لا تجزى
نفس الاية او نصب حالا من فاعل سررتنى او مفعوله والمعنى اى يوم سررتنى غير رائع
لى او غير مروع منك وهى حال مقدرة مثلها فى قوله طبتم فادخلوها خالدين او لا محل
لها على ان تكون معطوفة على الاولى بفاء محذوفة وفيه بعد ويروى ثلثة بالرفع لم يجز عنه
كون الحال من فاعل سررتنى لخلو ترعنى من ضمير ذى الحال هذا كلامه قال الدمامينى فى قوله
حال مقدرة ويمكن ان يجعل من قبيل الحال المقارنة على ان يكون التقدير لم ترعنى بصدود
يقع فى ثلثة ايام بعده اى بعد الوصال والمعنى ما سررتنى يوماً بوصال الا فى حال كونك
مخيفة بصدود يقع فى ثلثة ايام بعد ذلك اليوم والاخافة مقارنة لمضمون العامل
وهو السرور وكذا المخوف ان قدرت الحال من المفعول قال الشمنى هذا التقدير يقتضى ان ثلثة
معمول لصدود ويلزم على ذلك تقديم معمول المصدر عليه وهو لا يجوز نعم قال الرضى الكل
ان ذلك جائز اذا كان المعمول ظرفاً او شبهه قال ووجه قوله وفيه بعد اى فى عطف
الجملة الثانية فى البيت على الاولى بفاء محذوفة ان ذلك ان سلم ثبوته فى سعة الكلام
ليس بقياسى حتى يحمل عليه كلام المتنبى وقال الدمامينى فى قوله لخلو ترعنى اه يجوز ان يكون التقدير
عند هذا القائل لم ترعنى ثلثة منك بصدود فيحصل الربط باعتبار المحذوف تحصيل

فلا يكتسب هو منه الصدرية نحو قمت حين قدوم و قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب
ينقلبون فاى مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام تحصيل
قد يكتسب هو منه وجوب التصدر ولهذا وجب تقديم المبتدء فى نحو غلام من عندك والخبر
فى نحو صبيحة اى يوم سفرك والمفعول فى نحو غلام ايهم اكرمت ومن ومجرورها فى نحو غلام ايهم
افضل ووجب الرفع فى نحو علمت ابو من زيد ولهذا ابيت قول الشيخ امين الدين
العروضى المحلى عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافاً لارباب الصدور تصدرا
واياك ان ترضى صحابة ناقص فتنحط قدراً من علاك وتحقرا فرفع ابو من ثم
خفض مزمل يبين قولى مغرياً ومحذرا والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ
القيس كان ابانا فى عرانين وبله كبير اناس فى بجاد مزمل هكذا انشده ابن هشام
وقال الدمامينى والشمنى والمشهور كان ثبيرا وهو جبل بمكة انتهى ووجه الاشارة اليه ان مزمل فى
هذا البيت صفة لكبير وكان حقه الرفع ولكنه خفضه لمجاورته للمخفوض تحصيل
قد يكتسب المضاف بالاضافة البناء وذلك فى ثلثة ابواب احدها
ان يكون المضاف مبهماً كغير ومثل ودون خلافاً لابن مالك فى الثانى الثانى ان يكون
المضاف زماناً مبهماً والمضاف اليه اذ الثالث ان يكون كذلك والمضاف اليه فعل مبنى
بناء اصلياً او عارضياً وقد اوضح ابن هشام فى المغنى هذه الابواب وتكلم فيها
وان اردت الاطلاع عليها فطالعه تذنيب من اقسام المجرور الجر
الجوارى كما فى البيت الذى ذكر عن امرئ القيس وقول بعضهم هذا جحر ضب خرب والاكثر
الرفع قال ابن هشام وقيل به فى وحور عين فيمن جرهما فانه العطف على ولدان مخلدون

[illegible]

لا على اكواب واباريق اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف على جنات
وكانه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور عين وقيل على اكواب باعتبار المعنى اذ
معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب ينعمون باكواب وقيل في وارجلكم بالخفض انه
عطف على ايديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم
وقال الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء
عليها كانت مظنة للاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه
على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين فجيء بالغاية اماطة لظن
من يظن انها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة هذا ما ذكره واورد ابن
هشام قال التفتازاني فان قيل العطف على الممسوح لا لتمسح يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز
حيث اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه حقيقته وبالنسبة الى المعطوف الغسل الشبيه
بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا لا كلام في قوة الاشكال ولا محيص سوى الحمل على تقدير
اعادة العامل في المعطوف مرادا به المعنى المجازي فتكون الارجل معطوفة على الرأس في
الظاهر ومن عطف الجملة في التحقيق اي وامسحوا بارجلكم بمعنى اغسلوها غسلا شبيها
بالمسح في القلة لكن لا يخفى ان هذا يفضي الى اضمار الجار وهو ضعيف وقيل مراده بالعطف
على الممسوح الجر بالجوار كما في عذاب يوم محيط وجحر ضب خرب وهو في المعنى منصوب معطوف
على المغسول والتنبيه على الاقتصاد يستفاد من صورة العطف ولما ورد عليه ان الجر
بالجوار لم يجيء مع الالتباس وهيهنا ملبس اجاب بانه لا التباس لان المسح لم يضرب له

غاية في

غاية في الشرع وهيهنا قد ذكرت الغاية بقوله الى الكعبين فدل على ان ليس جره وعطفه على الممسوح
لقصد تعلق المسح به لكنه لا يخفى ان ما ليس في الشرع وهذا لا يتوقف على ان يكون كل غسل له
مخلية في الشرع له غاية كما فهم البعض ليرد الاعتراض بغسل الوجه بل على ان كل مسح فهو لم
يضرب له غاية في الشرع والنقض بمسح الخف وهم لانه لم يذكر له في الكتاب والسنة
غاية لا يصح هو بعد وبها وانت خبير بانه لا دلالة لكلام المص على هذا المراد بوجه من الوجوه
وقد يقال ان العطف على الممسوح من قبيل علفتها تبنا وماء باردا وهو مع انه ليس من
كلام المص مفتقر الى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان من عطف المفرد والى
بيان كيفية تعلق الغسل بالمجرور ان كان من عطف الجملة على معنى واغسلوا ارجلكم و
اقرب ما قيل في الجواب غسل الارجل ان قراءة النصب توجب الغسل لانه لا مجال
للعطف على محل الجار والمجرور مع الالتباس فوجب حمل قراءة الجر عليه بطريق المشاكلة
او الجر على الجوار لانتفاء الالتباس بضرب الغاية او بتقدير وامسحوا بارجلكم مرادا
به الغسل الشبيه بالمسح تنبيها على وجوب الاقتصاد او بالتزام الجمع بين الحقيقة
والمجاز دفعا لاختلاف القراءتين ولو سلم تساويهما وجواز حمل قراءة النصب على المسح
بالعطف على المحل بقرينة ان في العطف على المنصوب تخلل الفاصل بالاجنبي فغاية
ان تصير الاية بمنزلة المجمل او تدل على جواز الامرين وقد دلت الاحاديث المشهورة
على وجوب الغسل والوعيد على تركه فكان هذا اوفق بما عليه الاكثرون واوفى بتحصيل
الطهارة المقصودة من الوضوء واقرب الى الاحتياط لما في الغسل من المسح اذ لا اسالة

بدون الاصابة فتعين الرجوع اليه اشير كلام النصاري في وهذا المذهب منهم ومن اتباعهم فانهم الا
بعد عن السداد وتعسف عن سبيل الرشاد وقد رفضوا سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وخرجوا
من واخرجوا عن شريعة المطهرة فقد ظلموا انفسهم تبعا للذين آباءهم او عنادا للفرقة الاثنا عشرية
وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون ويرونه بعيدا ونراه قريبا ونكتفي في رد مذهبهم الباطل
وتقريراتهم المذكورة بما ذكره بعض علمائنا اعلى الله مقامه وضاعف اكرامه في كتابه المسمى بكنز
العرفان في فقه القرآن قال في قوله تعالى وارجلكم الى الكعبين قرأ نافع وابن عامر والكسائي و
حفص بالنصب عطفا على محل برؤسكم اذ الجار والمجرور محله النصب على المفعولية كقولهم مررت
بزيد وعمرا وقرأ وتنبت بالدهن وصبغا وكقول الشاعر * معاوي اننا بشر فاسجح * فلسنا
بالجبال ولا الحديدا * وقرأ الباقون بالجر عطفا على رؤسكم وهو ظ فاذن القرائتان دالتان
على معنى واحد وهو وجوب المسح كما هو مذهب اصحابنا الامامية ويؤيده ما رووه عن النبي
انه توضأ ومسح على قدميه ونعليه ومثله عن علي عليه السلام وعن ابن عباس ولنصا عن
ابن عباس انه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فمسح على رجليه واجماع ائمة اهل
البيت على ذلك قال الصادق عليه السلام يأتي على الرجل الستون او السبعون ما قبل الله منه
صلوة قيل له وكيف ذلك قال لانه يغسل ما امر الله بمسحه وغير ذلك من الروايات وقال
ابن عباس وقد سئل عن الوضوء غسلتان ومسحتان وقال الفقهاء الاربعة بوجوب
الغسل محتجين بقراءة النصب عطفا على وجوهكم او انه منصوب بفعل مقدر اي واغسلوا

في هذا الكتاب

ارجلكم

ارجلكم كقولهم علفتها تبنا وماء باردا اي واردوا سقيتها وقوله متقلدا سيفا ورمحا
اي معتقلا رمحا ويؤيده قراءة وارجلكم بالرفع اي وارجلكم مغسولة واما قراءة الجر
فبالمجاورة كقوله تعالى عذاب يوم اليم بجر اليم وقراءة حمزة وحور عين فانه ليس معطوفا
على قوله ولحم طير وما قبله والا لكان تقديره يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين
لكنه غير مراد بل هم الطائفون لا المطوف بهم فيكون جره على مجاورة لحم طير ولان
القول بالغسل قول اكثر الامة والجواب عن الاول بان العطف على وجوهكم
لا يستحسن اذ لا يقال ضربت زيدا وعمرا واكرمت خالدا وبكرا ويجعل بكرا عطفا على زيد
وعمرا المضروبين هذا مع ان الكلام اذا وجد فيه عاملان عطف على الاقرب منهما
كما هو مذهب البصريين وشواهده مشهورة خصوصا مع عدم المانع كما في المسئلة
فان العطف على الرؤس لا مانع منه لغة ولا شرعا واما النصب بفعل مقدر فانه انما
يجوز ويضطر الى التقدير اذا لم يمكن حمله على اللفظ المذكور كما مثلتم واما هنا فلا كما قلنا
من العطف على المحل واما قراءة الرفع فيحتمل لنصا مذهبنا اي وارجلكم ممسوحة بل هو
اولى لقرب التوزية ويمن الثاني بان اعراب المجاورة ضعيف جدا لا يليق بكتاب الله
خصوصا وقد انكره اكثر اهل العربية هنا مع انه انما يجوز بشرطين الاول عدم اللبس
كقولهم جحر ضب خرب فانه لا التباس ان الخرب صفة للجحر بخلاف هنا فان الارجل يمكن
ان تكون ممسوحة ومغسولة ان قلت الالتباس زايل بالتحديد بالغاية فان التحديد

انما هو للمغسول كالايدي الى المرافق قلت جازة شرهنا اختلاف المتعقات في الحكم وبالعكس
فلا يزول الالتباس الثاني ان لا يكون معه حرف عطف كالمثال وهنا حرف عطف
ان قلت قد جاء مع العطف كقوله فهل انت ان ماتت اتانك راحل الى آل بسطام
ابن قيس فخاطب جر خاطباً مع حرف العطف وهو الفاء قلت ان المراد رفع خاطب
عطفا على راحل وانما جره وهما او اقفاء او ان المراد فخاطب فعل امر لا انه اسم فاعل
وكسره للقافية واما قراءة الجر فلعدم الالتباس بيوم وحور عين مجرور عطف على
جنات اي المقربون في جنات ومصاحبة حور عين وذلك لان الجوار مع الواو
ممنوع وعن الثالث بالمنع عن كونه حجة مع مخالفة علماء اهل البيت خصوصا
وقد بينا وروده من طرقهم ولهذا كان الجبائي يغسل ويمسح ويفتي بالجمع بينهما
الى هنا كلام كنز العرفان اكمال قال ابن هشام والذي عليه المحققون ان
خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التاكيد نادرا كقوله يا صاح بلغ
ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب وقال الفراء يخ
ابو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعني بالنصب فقال هو خير من الذي
قلته انا ثم استنشدته اياه فانشدني بالخفض ولا يكون في النسق لان العاطف
يمنع من التجاور انتهى ونقل الدماميني عن شرح ابن مالك لكتابه المسمى بالعمدة
في النحو توهم الواو لجواز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم

وارجلكم في قراءة

وارجلكم في قراءة ابن كثير وابي عمرو وحمزة وابي بكر وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ
من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وابي عمرو ثم قال اخبرني صاحبنا الشيخ شمس الدين
محمد بن محمد الحنفي المعروف بابن الشارق وكان من العدول الثقات انه كان
بيده كراسة من تفسير الثعلبي او غيره الشك مني وفيها ان ارجلكم في آية الوضوء
مخفوض على الجوار قال فجئت الى الشيخ جمال الدين ابن هشام يعني صاحب المغني
وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص فاريته الكلام المذكور في تلك الآية
طالبا ان يتكلم فيه فنظر في تلك الكراسة ثم القاها الي وقال لي بحدة ما
فائدة والكشط بهذا الكلام في وجه صاحبه فتركته ومضيت تنبيه
نسب ابن هشام للسيرافي وابن جني انكار الخفض على الجوار وانهما تأولا قولهم جحر ضب خرب
بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع
الجحر ثم حذف الضمير للعلم به ثم اتي بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني
الاصل خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر قال
ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند
البصريين وان امن اللبس وقول السيرافي ان هذا مثل مررت برجل قائم ابواه
لا قاعدين مردود لان ذلك انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول يعني ويمتنع
قائمين لا قاعد ابواه على اعمال الثاني وربط الاول بالمعنى قال ومن ذلك

قولهم هنا نئ ورأنئ والاصل ارأنئ وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل بفتحه وكسرة كذا قالوا وانما يتم هذا ان لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة فيكون محل الاستشهاد انما هو التزام التناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جايز بلا تقدم رجس اذ يوئ فعل بكسرة فيكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق هذا كله مدون في الاوقيانوس النجس بفتح النون والنجس بكسرها والنجس بفتحتين والنجس ككتف والنجس وزان عضد ضد طاهر والكتف بكسر التاء والكتف بكسر الكاف مثل والكتف على جبل بالفارسية شانه واللبن ككتف وعلى ابل يعني بكسر الهمزة وسكون الباء وبكسرتين واحد اللبنة والنبق على سبق وبكسر النون ومثل كتف ثمر شجر السدر قال الدماميني ولا فرق في ذلك بين ما عينه حرف حلق كفخذ او غير حرف حلق كما ذكره من الامثلة هذا في الاسم واما في الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه كذلك فيكون لك في مثل شهد من الوجوه الفرعية ثلثة شهد بفتح الشين واسكان الهاء وشهد بكسر الشين واسكان الهاء وشهد بكسرهما وان لم يكن عينه حرفاً حلقياً نحو علم فليس فيه من الوجوه الا وجه واحد وهو اسكان العين مع ابقاء الفاء على فتحها وفي الكشاف في تفسير سورة النساء عند الكلام على قوله تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم ما نصه وقرئ لعلمه باسكان اللام كقوله فان اهجه يضجر كما ضجر بازل من الادم دبرت صفحتاه وغاربه قلت الشاهد فيه في موضعين يضجر ودبرت باسكان العين والبازل البعير الشاب والادم الشديد البياض خصتها

لانها ارق جلوداً وصفحتاه جانباه ظهره وغاربه ما بين سنامه وعنقه وعلى هذا يخرج اللغز المشهور وهو قوله خليلي دمع العين حزناً قوى القلب وتوجيه السؤال ان يقال كيف نصب الدمع مع انه في الظاهر مبتدء وكيف ضمت العين مع انها مضاف اليها وجوابه ان دمع فعل لا اسم وهو مكسور العين في الاصل من باب صحح علم الا انها سكنت تخفيفاً كما مر والعين فاعل ولم يأت بتاء التانيث لان الفعل مسند الى ظاهر مونث غير حقيقي كما في طلع الشمس وحزناً مفعول لاجله وقوى القلب صفة له الى هنا كلام الدماميني قال ابن هشام لغضبا وقالوا اخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقراءة جماعة سلاسلاً واغلالاً بصرف سلاسل وفي الحديث ارجعن مأزورات غير ماجورات والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر وقراءة ابي حيوة يوقنون بالهمز الى ان قال وكان ابو علي ينشد في مثل ذلك قد يوخذ الجار بجرم الجار لطيفة في الاوقيانوس براعاينك عورت حائض اولور او لخلالاغ قربان ايلمك داعيه سنه دوشكله حالت مزبوره يه مشاهده ايلدكه ويوخذ الجار بذنب الجار ديرلر تحتانية مباشرت ايلديكه منقولدر ختم في ظني ان لا يسال نحوي عن عامل المخفوض على الجوار ماهو فان العامل في مجاوره لا يصح ان يكون عاملاً فيه من حيث انه ليس له في المعنى وانما هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي خفضه كيف وهذا الكلام يأبى بعدم صحة هذا السؤال بل حركة هذا النوع من الجر لا اعرابية ولا بنائية

بالنسبة اليه حتى يحتاج الى العامل فالاتيان بها انما هو لجرة امر استحسانى لفظى لا تعلق له
بالمعنى وهذا كما تقول في الحمد لله بكسر الدال اتباعًا لكسرة اللام وهو رفع تقديرًا

تذنيب من اقسام المجرور المجرور بحرف الملفوظ ويسمى حرف الجر وحرف
الاضافة اما الاول فلكونه عاملا عمل الجر كما سمى بعض الحروف حروف الجزم وبعضها
حروف النصب اولما هو وجه الثانى من انه يضيف معنى الافعال الى الاسماء اى يوصلها
ويجرها اليها فان الباء مثلا في مررت بزيد اوقعت مصدر الفعل على زيد واضافته
اليه ولذا قيل ان الحروف الجارة موضوعة لمعنى المفعولية فهي فروع لتلك المعانى
وبهذا الاعتبار صح ان تكون متعلقة بالمعنى تعلق الفرع بالاصل وكذا المعمول من
حيث انه معمول فرع لعامله ومتعلق به فبهذين الوجهين جاز ان يتصف الجار
بالتعلق بمعنى الافعال وبهذا الاعتبار قال المحققون احوال متعلقات الفعل
بكسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا نظرا الى جانب المعنى اذ المراد بها معمولات
الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره
التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل
القوى

افتتاح المشهور من حروف الجر اربعة عشر حرفا سبعة منها تجر
الاسم الظاهر والمضمر وسبعة تجر الاسم الظاهر فقط اما السبعة الاولى فاولها الباء وهي
لاربعة عشر معنى احدها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها ولهذا اقتصر عليه
سيبويه حيث قال باء الجر معناها الالزاق والاختلاط اى شدة وصول الثانى
بالاول في نهاية القرب وفي شرح اللب هو تعلق احد المعنيين بالآخر ثم اعلم

ان الالصاق حقيقى كامسكت بزيد اذا قبضت لشيء من جسمه او على ما عليه من
ثوب ونحوه لا يوهم الالصاق في الثانى مجازى اذ القبض على ما يحبس زيدًا كالثوب
الذي هو لابسه ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون الالصاق حقيقيا وانما هو الالصاق
بما يجاوره ويقرب منه لانا نقول ان اللغة لم تبن على مثل هذه المضايقة حتى
ان ما سلب ثوب زيد الذي هو لابسه ليس بما سلب لزيد كما ذكر الشمنى ونحو مررت
اى التصق به ومجازى نحو مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري
بمكان يقرب منه زيد وفي المعنى الاخير وذكر ابن مالك ان الباء في نحو مررت
بزيد بمعنى على بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين وحكاه من الاخفش وفي
شرح اللب انما يقال مررت عليه اذا جاوزته في المرور لانك بمجاوزتك اياه
كانك صرت فوقه في كثرة السير واذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه
معنى الاستعلاء قال ابن هشام واقول ان كلا من الالصاق والاستعلاء انما
يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى نفس المجرور كامسكت بزيد وصعدت على
السطح فان افضى الى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تأويل الجماعة وكقول
الاعشى: تُشَبُّ لمقرورين يصطليانها ۞ وبات على النار الندى والمحلق ۞
فاذا استوى التقديران في المجازية فالاكثر استعمالا اولى بالتخريج عليه بالترجيح
كمررت به ومررت عليه وان كان قد جاء وانكم لتمرون عليهم يمرون عليها
ولقد امر على اللئيم يسبنى الا ان مررت به اكثر فكان اولى بتقدير اصله انتهى

> عمّ البيت الذهبيّ فاعطي ثمّ اول ما يغني ... او فضيت ثمّة علت الدبغ ... نعرى ان الاول هو ... مضيت ليس يخ ... وبعضكان ... ابن هشام

كلامه ومحصله انّ الالصاق والاستعلاء لمّا لم يكونا في مررت بزيد حقيقيين ضرورة
انّ المرء لم يلتصق بزيد ولم يكن فوقه واستوى التقديران في المجازية ووجدنا
استعمال حرف الالصاق مع المرور اكثر من استعمال حرف الاستعلاء معه كان الاولى
جعل الباء في مررت بزيد للالصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي لان الحمل
على الاكثر عند التردد بين معنيين اولى قال الدماميني فيكون اولى بالترجيح عليه لئلا
يلزم التجوّز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي
وما ذكره الجماعة ليس فيه الا تجوّز واحد وهو استعمال الباء للالصاق فيما لا يقتضي
نفس الحروف انتهى واعترض عليه الشمني بانّ التجوّز بالباء في معنى مجازي لعلى لا يؤدي
الا الى استعمال واحد وهو استعمال لفظ الباء في ذلك المعنى فكيف يلزم التجوّز
من وجهين قال فان قيل مراده باستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي استعمالها فيه
في الجملة ليتحقق المعنى المجازي لعلى فاذا استعملت الباء فيه لزم التجوّز من وجهين قلنا
لو سلّم فانما يصح بيان كون الالصاق اولى بالترجيح بما ذكر لو اراد المقصّ بالحقيقي
المنسوب الى الحقيقة يعني الكلمة المستعملة فيما وضعت له وبالمجازي المنسوب الى المجاز
يعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وظاهر انه لا يريد ذلك هذا كلامه الثاني
السببية قال الرضي وهي فرع الاستعانة انتهى كقوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرّمنا عليهم طيبات ما احلّ لهم وانكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل وكلا
اخذنا بذنبه ومنه الباء التجريدية نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألنّ به البحر ولقيت

بزيد الاسد ونسبه لنجم الائمة رضي انه قال وهو على حذف مضاف اي لقيت
بلقاء زيد اسدا قال التفتازاني وفي من التجريدية ولا يخفى ضعف هذا التقدير في
مثل لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق
الثالث المصاحبة وتكون في معنى مع نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وسبّح
اللّه تعالى بحمد اللّه تعالى قيل ولا يكون بهذا المعنى الا مستقرا اي كائنين بالكفر وكائنين بالله تعالى
قال الرضي والظاهر انه لا منع من كونها لغوا انتهى **فائدة** قالوا والفرق بين الباء ومع ان
مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها **الرابع** الاستعانة وهي
الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة قيل وهذا المعنى مجاز الالصاق
وقيل ومنه باء البسملة وقد تكلمنا فيها مبسوطا في رسالتنا المسمّاة بمشارق البسملة
وادرج ابن مالك في التسهيل هذه الباء في باء السببية وقال في شرحه باء السببية
هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معدّاها مجازا نحو فاخرج به من
الثمرات فلو قصد اسناد الفعل الاخراج الى الهاء لحسن ولكنه مجاز قال ومنه
كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يقال كتب القلم وقطعت السكين والنحويون يعبّرون
عن هذه الباء بالاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من اجل الافعال
المنسوبة الى اللّه تعالى فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها
لا يجوز انتهى **فائدة** اختلفوا في الباء التي في قوله تعالى فسبّح بحمد ربك فقيل
للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي سبّحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل

> خلافها الثالث ... بعض حروف الجرّ عن بعض ... لتضمّنها معنى ... تصحيح باحتمال ... فيتعلّمه ... فيه ذلك ... فيه النيابة ... في زيد ... انّ البصريين ... ويصح ... وصلة الفعل ... معناه وانّ العامل ... عامل يتعدّى بتلك الحروف ... التجوّز في الفعل اسهل منه في الحرف ... انتهى اقول يرد عليه ... اوّلا اختيارا خلاف ما ذهب اليه ... اقلّا بقوله ومذهبهم اقلّ تعسّفا ... ثانيا انّ ادّعاءهم في بعض المواضع انّه ... ما وقعت فيه النيابة انّما هو لاجل علاقة ... المعنى لو كانت الحروف الواقعة فيه على معناها ... فكيف يصح لهم انّ الا ... ذلك والّا احتيج الى ... من التأويلات التي ذهب اليها البصرية ... نفسه بكونها اكثر تعسّفا ... دائر الامر بين ان يكون ... فحمله على الثاني اولى وقوله انّ التجوّز في الفعل ... اسهل منه في الحرف اقول الكلام وانت تعلم ان

تنزيهه بمجموع الامرين ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات وقيل للمصاحبة
والحمد مضاف الى المفعول اى سبحه حامدا له اى نزهه عما لا يليق واثبت له ما يليق به و
الاول معنى التسبيح والثانى معنى الحمد اذ هو الثناء بالصفات الجميلة ومن هذا يظهر ان
الحال فى سبحان ربى الاعلى وبحمده **الخامس** التعدية وتسمى باء النقل ايضا
وجميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لانها وضعت لتجر معانى
الافعال الى الاسماء كما ذكرنا ولكن معنى هذه التعدية المطلقة ان ينقل حرف الجر
معنى الفعل كالهمزة والتضعيف ويغيره وهذا المعنى مختص بالباء ولا يغير شيئا
من حروف الجر سواه وذلك فى موضع لا يراد فيه لصوق معنى الفعل الوضعى بالمجرور
بل بصير المجرور فاعله فانه يغير معنى الفعل عن الوضع الى التصيير كما ان الهمزة
كذلك نحو ذهبت به فان المراد منه ليس ان ذهابك لصق به وان كان ذلك ممكن
الارادة بل تصييرك اياه فاعل الذهاب فقد غيرت الباء معنى ذهب الى التصيير
بخلاف مررت به فان قلت كيف يتصور فى نحو ذهبت بزيد جر الذهاب الى زيد
وايقاعه عليه بواسطة الباء وقد كان اصله ذهب زيد فالذهاب ثابت له
قبل الباء ومعها قلنا المعنى الموقع بالباء على مجرورها فى نحو هذا المثال هو التصيير
ولا يمكن ايصاله معبرا عنه بالاذهاب الا بالباء قال المحقق التفتازانى فى شرح
التصريف فى انحصار تغيير معنى الفعل على الباء نظر اشير ووجهه ان معنى الفعل
بدون الحرف هو الحدث مسندا الى فاعله ومع الحرف مسندا الى فاعله متعلقا
بمجروره فقد غير الحرف معناه فلا يصح الحصر وجوابه ان التغيير هو تبديل

معنى بمعنى كما تقدم ولا يحصل ذلك الا بالباء بغير الباء وعن المبرد والسهيلى ان
بين التعديتين فرقا وان الفعل الذى عديت الباء معناه يجب فيه مصاحبة
الفاعل للمفعول به لان باء التعدية عندهما بمعنى مع وقال سيبويه الباء فى مثل ذهبت
بزيد كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته ولا يجوز المصاحبة وعليهما وقولهما
مردود بوجهين احدهما ان كون الباء بمعنى مع يخرج الفعل عن موضوع المسئلة
وهو ما عديت الباء معناه لان الفعل مع الفاعل يفيد ان صدور الفعل عنه
والباء تفيد صدوره عن المجرور فلا تغيير فى معنى الفعل الثانى ان قوله تعالى ذهب الله
بنورهم يأبى عنه واما قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم فلا يرد به عليهما لانه
يحتمل ان الفاعل ضمير البرق واجيب عن الثانى بانه يجوز ان يكون تعالى وصف نفسه
بالذهاب على معنى يليق به كما وصف نفسه جل شانه بالمجىء فى قوله عز من قائل وجاء
ربك وهذا ظاهر البعد قال المصنف فى حاشيته على شرح التفتازانى فى تصريف
الزنجانى فان قلت كيف يصح المبرد فى قوله تعالى ذهب الله بنورهم قلت قال
الرضى الباء عنده للتاكيد وبينه لشيئين يصان عنه القلم واللسان اشير وفى
الكشاف والفرق بين اذهبه وذهب به ان معنى اذهبه ازاله وجعله ذاهبا
ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وذهب السلطان بماله اخذه فلما
ذهبوا اخذ ان لا يذهب كل اله بما خلق والمعنى اخذ الله نورهم وامسكه وما يمسك الله
فلا مرسل له هذا كلامه ولا يخفى ما فى قوله والمعنى الى آخره من الاشارة الى الجواب

عن الاعتراض بالآية وهو ان هذا معنى آخر لا يصح مع الباء المحذوف في نسبته
الى الله تعالى بخلاف الاول **السادس** التبعيض اثبته الاصمعي والفارسي وابن مالك
وغيرهم قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله قيل ومنه وامسحوا
برؤسكم ومن ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء وانها
زائدة لان الفعل يتعدى الى المجرور بنفسه قال ابن هشام والظاهر ان الباء
هنا للالصاق وهو لا ينافي التبعيض مضافا الى الاصل ح وقيل هي في آية الوضوء
للاستعانة وان في الكلام حذفا وقلبا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه
والى ما يمسح به بالباء فالاصل امسحوا رؤسكم بالماء فحصل قلب بنقل الباء التي
كانت داخلة على المزيل الى المزال عنه وحذف المفعول الاول **السابع** الظرفية
نحو قوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر **الثامن** البدل كقول الحماسي او قريط
بن انيف فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا اي
بدلهم **التاسع** المقابلة وهي بهذا المعنى الداخلة على الاثمان
كاشتريته بالف وكافأت احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك قال ابن هشام
ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم نقدرها باء السببية كما قال المعتزلة
وكما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا
واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين انه لا تعارض بين الحديث
والآية لاختلاف محل البائين جمعا بين الادلة **العاشر** المجاوزة كعن قيل

يختص هذا بالسؤال نحو قوله تعالى فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقيل
لا يختص به بدليل قوله جل شأنه يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم فان المعنى على ما
قيل يسعى نورهم عن ايمانهم اي في جميع جهاتهم وخصت الايمان بذلك تشريفا لها وتأول
البصريون الآية الاولى على ان الباء للسببية وقالوا انها لا تكون بمعنى عن اصلا و
استبعده ابن هشام بانه لا يقتضي قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسؤول عنه
الحادي عشر الاستعلاء نحو من ان تأمنه بقنطار بدليل هل آمنكم عليه الا كما
امنتكم على اخيه ونحو واذا مروا بهم يتغامزون بدليل وانكم لتمرون عليهم و
قد سبق فيه كلام وقوله ارب يبول الثعلبان برأسه لقد ذل من بالت عليه
الثعالب والثعلبان هنا مفتوح الثاء تثنية ثعلب على ما يشهد به منشأ
انشاده فغلط الكسائي والجوهري في انشادهما اياه بضم الثاء
مضموم الثاء واللام وهو ذكر الثعالب **الثاني عشر** القسم وهي بهذا المعنى
اصل حروفه ولذلك خصت بجواز ذكر فعله معها نحو اقسم بالله لافعلن والدخول
على الضمير نحو بك لاذهبن والاستعمال في القسم الاستعطافي وهو ما كان جوابه
طلبيا نحو بالله هل جاء زيد اي اسألك مستحلفا وكقوله بربك هل ضممت
اليك ليلى قبيل الصبح او قبلت فاها وفي شرح مصباح المطرزي بعد
ذكر معنى الالصاق ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها الصاق
معنى القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار مع
كثرة الاستعمال وروما للاختصاص ورفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت

بالله لجاز ان تكون مخبراً لا مقسماً انتهى **الثالث عشر** الغاية نحو وقد احسن بي
اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف نحو لطف به ولد ٣ التضمين ان يشرب لفظ
معنى لفظ فيعطى حكمه وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين قال الزمخشري الا
ترى كيف رجع معنى ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزين
الى غيرهم ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي ولا تضموها اليها آكلين كذا ذكره ابن
هشام وهو ظاهر في ان اللفظ المضمن مستعمل في المعنيين الحقيقي والمجازي وقد
اختلف في جواز هذا الاستعمال بحيث يكون كل واحد منهما متعلق الحكم قال الشيخ
وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه فمن اجازه قال بجواز ذلك
ومن منعه قال بمنعه انتهى وفي حاشية الكشاف للتفتازاني وحقيقة التضمين ان
يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال
ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قيل الفعل المذكور ان
كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان في معنى الفعل الآخر فلا
دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في
معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة
اللفظية فقولنا احمد اليك فلاناً معناه احمده منهياً اليك حمده ويقلب كفيه على
كذا اي نادماً على كذا وقد يعكس كما في يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين
انتهى وتمام التضمين قول المصنفين في تعريف علم تعلق به غرضهم هو علم بكذا

٢ فائدة م

٢ في جواز النفي والاثبات م

ان اريد بالعلم في العرف كان من التضمين وان اريد به
الشعور الذي هو علم خاص لم يكن تضمين ... به
ذلك ببعض ... ولقد نقل ... عنه البيضاوي
في شرح ... ثانية ...
واقتضاه ... م

~~حيث ضمنوا العلم معنى الاحاطة فاتوا بصلتها وهو الباء والا فحقه ان يعدى بنفسه الى~~
~~ما هو المقصود من الابواب قال وقد يستعمل العلم بمعنى الشعور والفطنة فيعدى به~~
~~اذا شعر فيه كذا بالقلب ... وهو ... ان ... استعمال العلم انما هو بالباء~~
~~الا اذا استعمل بمعنى ... ما هو يستعمل بها وهذا هو التضمين فقول الجاربردي~~
~~في شرح قول الشافية التصريف علم باصول ... بالباء لانه يتعدى به وعلم به قال~~
~~في الصحاح ... تضمنه معنى الاحاطة فاتى بصلتها ... منه من ان~~
~~قولهم علم به انما هو لاجل التضمين لا لانه اصل برأسه كعلمه~~ والله تعالى اعلم
الرابع عشر التوكيد وهي التي يسمونها الزائدة في ستة مواضع **احدها**
الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة في نحو احسن بزيد في قول
الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر الى الطلب
وزيدت الباء اصلاحاً للفظ قال الرضي وهو قول سيبويه وضعف بان استعمال
الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى الله امرء وفعل خيراً يثب عليه وبان
استعمال افعل بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير بمعنى صار ذا غدة قليل ولو كان منه
لجاز الحم بزيد واشحم بزيد وبان زيادة الباء في الفاعل قليلة والغالبة
ونسب الى الفراء والزمخشري وابن خروف ان احسن بزيد امر باستدعاء التعجب من
المخاطب مسند الى ضميره وعن ابن كيسان ان المخاطب ضمير الحسن فكانه قيل احسن يا حسن
بزيد والغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيداً عن الزجاج دخلت لتضمن كفى معنى
اكتف وهو من الحسن بمكان قال ابن هشام ويصححه قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه وتوجيه قولهم

٢ اذا لم يرد به الامر معنى م

وفعل خيراً يثب عليه
ويفعل بالياء جزم يثب م

٢ وقال بعض الفضلاء انما لم يجعل احد بان يجعل زيد
حسنا بان يصف بالحسن والباء زائدة كما في البيت
والاختصاص او بان يصير ذا حسن والباء
للتعدية هذا اصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن
لفظ الواحد في قولك يا رجال
اكرم بزيد ويا رجال
احسن بزيد م

كفى بهند بترك التاء يعنى ويوجب المصير الى ما قاله الزجاج مع قولهم هذا فانه لولا ان
الفعل هنا بمعنى الامر لقيل كفت بهند بعلامة التانيث فلما تركوها وجب كون الفعل بمعنى
فعل لا يجوز لحاقها به وهو الامر قال الرضا فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل
وما تسقط من ورقة الا يعلمها وما تخرج من ثمرات يعنى فان قيل ترك التانيث فى
كفى بهند للفاصل لا للنص كمعنى اكتف اجيب نحو كقولهم قام فى الدار هند
وحضر القاضى اليوم امرأة اجيب بان ترك تانيث الفعل للفاصل غير واجب
بدليل الآيتين فانث الفعل فيهما مع الفاصل وكفى بهند لا يجوز فيه الاتيان بالعلامة
اصلا قال الرضا فان عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان
كان معناها الخبر يعنى فان قيل ما ذكرتموه من ان الفاصل يجوز ترك التانيث لا
لا يوجبه معارض بقولك احسن بهند فان احسن بمعنى الماضى والباء فاصلة
والتانيث ممتنع فيكون تركه للفاصل واجبا اجيب بالفرق وذلك ان
احسن صيغة امر وتاء التانيث لا يلحق الامر وان كان معناه الخبر واما كفى فهو فعل
ماض خبرى لا مانع من لحاق العلامة المذكورة له لو كان كما ادعاه الخصم ونسب الى ابن
السراج ابى بكر محمد بن السرى بن سهل ان الفاعل فى نحو كفى بالله ضمير الاكتفاء
قال ابن هشام وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول
الفارسى والرمانى اجازا مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح قال الدماميني مسبوقا
عليه الا ثم ذلك لجواز كون الجار متعلقا بمحذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو
اى الاكتفاء فى حال كونه متلبسا بالله الثانى المفعول نحو قوله تعالى ولا تلقوا

بايديكم الى التهلكة على احد التاويلين والاخر ان المفعول محذوف والباء للسببية
اى ولا تلقوا انفسكم بايديكم اليها وقوله جل شانه وهزى اليك بجذع النخلة
فليمدد بسبب الى السماء وقول الشاعر نحن بنو ضبة اصحاب الفلج نضرب بالسيف
ونرجو بالفرج والفلج بفتح الفاء وسكون اللام الفوز والظفر يقال فلج الرجل على
خصمه فلجا من الباب الاول والثانى اذا ظفر عليه وفاز وفى المثل من يأت
الحكم وحده يفلج يعنى لعدم من يكذبه هذا فى الحاكم العادل واما فى حكام
زماننا هداهم الله فالمعنى يظفر على مرامه بالرشوة نعوذ بالله من افعالهم
الشنيعة واعمالهم القبيحة يعظون على المنابر ويرتكبون فى بيوتهم الكبائر يجعلون
التحنك وسيلة الاغواء وهم كالوسواس الخناس واتخذوا العصا ذريعة
اكل اموال الناس ومن جملة قبائح افعالهم وشنايع اعمالهم ما قال الشاعر
قضاة زماننا صاروا لصوصا عموما فى القضايا لا خصوصا يرون
الغنم اموال اليتامى كانهم تلوا فيها نصوصا وخفنا منهم لو صافحونا
لسلوا من خواتمنا فصوصا وقال آخر ليل البراغيث ليل لا نفاد له
لا بارك الله فى ليل البراغيث كانهن بجسمى اذ خلون به قضاة سوء
على مال المواريث ومن المسئلة قوله هن الحرائر لا ربات اخمرة سود
المحاجر لا يقرأن بالسور ويروى تلك مكان هن وقيل ضمن تلقوا
فى الاية معنى تفضوا وفى الكشاف والباء فى بجذع النخلة صلة للتاكيد كقوله
ولا تلقوا بايديكم او على معنى افعلى الهز به يعنى انه نزل هزى مع كونه متعديا

منزلة اللازم للمبالغة نحو فلان يعطي ويمنع ثم عدّي كما عدّي اللازم كقوله وان

تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اي يفعل

الجرح في عراقيبها وقيل ضمّن يجرح في البيت معنى يعثو ويفسد معنى يرقين ويترك

وانه يوق واشرب بالسورة على هذا المعنى ولا يوح قرأت بكتابك لفوات معنى التبرك

فيه كذا عن التسهيل وكيف كان زيادة الباء في المنصوب اقيس منها في المرفوع

لما سبق من ان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية فتجعل حال الزيادة في المنصوب

تابعة لحال الاصالة وليس كذلك الامر في المرفوع وكثرت زيادتها في مفعول عرفت

ونحوه وقلّت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك في المنام خريدة

تسقي الضجيع ببارد بسّام ذكره ابن هشام وقال الدماميني يمكن ان يكون الباء

للاستعانة مثل سقيته بالقدح والمراد بالبارد البسّام الثغر والمفعول الثاني محذوف

اي تسقي الضجيع ريقها بثغر بارد بسّام واما على ما قاله المصنف فتكون الباء زائدة

على احد المفعولين اي تسقي الضجيع باردا بسّاما وفيه نظر لان المراد بالبارد الثغر

بدليل وصفه ببسّام وهو لا يُسقى لكن يجوز ان يكون على حذف مضاف وعليه

البيت زيادة ونقص باعتبار الباء والمضاف انتهى قال الشمني بل المراد بالبارد

الريق وبسّام وصف له بصفة محله وهو الثغر عكس ما قيل في نهر جار ان جاريا

وصف للنهر بصفة الحال فيه وروي تشفي بالشين المعجمة والفاء والمراد بالضجيع

على الاول الذي يضع جنبه على الارض مع تلك الخريدة وعلى هذا الذي اضطجع

من مرض المحبة وعليه فالباء غير زائدة هذا كلامه وما فهمت وجه كون المراد بالضجيع

على الاول على الاول والثاني على الثاني فافهم ويحتمل ان يكون من المسئلة وقد زيدت

في مفعول كفى المتعدية لواحد قال ابن هشام ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث

بكل ما سمع وقول حسّان فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وقيل

انما هي في البيت زائدة في الفاعل وحب بدل اشتمال على المحل وقال الكتبي كفى

بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني الثالث المبتدأ وذلك

في قولهم بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا كذا ذكر ابن هشام

ويحتمل ان يكون الاخير من هذا الباب وانما الكاف مفعول والجار متعلق بمحذوف

مناسب قال ومنه عند سيبويه بايكم المفتون وقال ابو الحسن بايكم متعلق باستقرار

محذوف مخبر به عن المفتون ثم اختلف فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة وقيل

الباء ظرفية اي في اي طائفة منكم المجنون قال ومن الغريب انها زيدت فيما

اصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط ان يتأخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس

البرّ بان تولوا بنصب البر وقوله اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي

في يديه الرابع الخبر وهو ضربان غير موجب وينقاس صرح به ابن هشام

وابن قاسم نسبته له الى ظاهر كلام بعضهم نحو ليس زيد بقائم وما الله بغافل

واليس الله بكاف عبده قال الشمني لقائل ان يقول انه ثبت موجب بناء على

ان الهمزة للانكار اي النفي ونفي النفي اثبات انتهى وليس بشيء لان الهمزة انما هي

مضمون جملة ليس الله بكاف كما لا يخفى وقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن
باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل وروي اذ امكان وان **تنبيه** ذكر ابن
هشام ان قوله تعالى وما ربك بغافل يحتملها الحجازية والتميمية واوجب الفارسي و
الزمخشري الحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضي نفيه
لامتناع الباء في كان زيد قائما وجوازها في لم اكن باعجلهم وفي ما ان زيد
بقائم انتهى وعبارة الزمخشري في مفصله ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق
انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق وصرح ابن هشام في
موضع آخر من المغني بتخطئة القائلين في نحو وما ربك بظلام للعبيد وما الله
بغافل ان المجرور في موضع نصب او رفع على الحجازية والتميمية بان الصواب
الاول لان الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب قال جل
شانه ما هن امهاتهم ما هذا بشرا وليس في القرآن من مثل ما الحجازية المنصوبة
الخبر لفظا سوى الاثنتين اللتين تلوناهما هذا وموجب وتوقف على السماع
ونسب الى الاخفش ومن تابعه وجعلوا منه وجزاء سيئة سيئة بمثلها وقول
الحماسي فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع قال ابن هشام و
الاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف وهو الخبر وبشيء بمنعكها والمعنى ومنعكها
بشيء ما يستطاع وقال في موضع آخر والاظهر ان الباء في الاية متعلقة بالجزاء
وان الذين الثاني معطوف على الذين الاول وجزاء سيئة معطوف على الحسنى

ولا فرق في العطف

وذلك من العطف على معمولي عاملين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين
قال الدماميني فبين اختياريه تعارض ويحتمل ان يكون معنى كلامه هنا انه على تقدير
جعل جزاء سيئة مبتدأ يكون الاولى تعلق بمثلها باستقرار محذوف وهو الخبر فلا يلزم اختيار
هذا الامر المقدر فينتفي التعارض وقال الشمني ان ما ذكره هنا هو ان تعلق الباء باستقرار
محذوف هو الخبر اولى من زيادة الباء وكون مثلها هو الخبر وما ذكره في الجملة الاعتراضية
هو ان تعلق الباء بجزاء سيئة اظهر من زيادة الباء ومن تعلقها باستقرار محذوف
فلا تعارض بين كلاميه انتهى **الخامس** الحال المنفي عاملها كقوله فما رجعت بخائبة
ركاب حكيم بن المسيب منتهاها وقوله فما انبعثت بمزؤود كأين وعيت الى
بأساء داهية فما انبعثت بمزؤود ولا وكل **فائدة** كائن بالف بعد الكاف تليها همزة
مكسورة فنون ساكنة لغة في كأين المشددة بمعنى كم ووقع في قول آخر وكائن لنا
فضلا عليكم ومنة قديما ولا تدرون ما من منعم وعن يونس انه اسم فاعل
من كان وعن المبرد انهم بنوا من الكلمتين يعني كاف التشبيه واي المنونة لما ركبوها
صيغة فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء اي صارت عينا وحذف
احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وعن الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على
الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة
ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت
الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبا التنوين بعد

ىه وال حركتها كالمعوض ومع كاين لغات احديها كاين مشددة الثانية كيين بابدال
الهمزة ياء الثالثة كاين على فاعل الرابعة كأي على رمي الخامسة كأ وزان عم هذا
وما ذكر في المسئلة منسوب الى ابن مالك وعن ابي حيان تخريج البيتين على ان التقدير
في الاول لحاجة خائبة وفي الثاني بشخص مرزوء ويريد بالمرزوء نفسه على حد قولهم رأيت
منه اسدا فيكون من التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها مبالغة
في كمالها فيه والباء في للملابسة والمصاحبة قال ابن هشام وهذا التخريج ظاهر في البيت
الاول دون الثاني لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف اصلها
ولهذا قيل في وما ربك بظلام ان فعالا هنا ليس للمبالغة وانما هو للنسب كقوله
وليس بذي سيف وليس بنبال اي وما ربك بذي ظلم لان الله تعالى لا يظلم الناس شيئا
ولا يوثق لقيت منه اسدا او بحرا ونحو ذلك الا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقدام
والكرم انتهى السادس التوكيد بالنفس او العين وجعل منه بعضهم قوله تعالى يتربصن
بانفسهن واعترضه ابن هشام بان حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس او العين
ان يؤكد اولا بالمنفصل كقمتم انتم انفسكم وان التوكيد هنا ضائع اذ المأمورات
بالتربص لا يذهب الوهم الى ان المأمور غيرهن بخلاف قولك زارني الخليفة نفسه
وانما ذكر الانفس هنا لزيادة البعث على التربص لاشعاره بما يستنكف منه
من طموح انفسهن الى الرجال هذا كلامه ووجه الاول انه لو لم يؤكد اولا بالمنفصل
لالتبس التاكيد بالفاعل فيما وقع تاكيدا للمستكن كقولك هند ذهبت نفسها او اجرى

بقية الباب

بقية الباب عليه طوحا له قائلا بخلاف ما لو كان الضمير منصوبا نحو رأيته نفسه او مجرورا
نحو مررت به نفسه او منفصلا نحو ما ضربني الا هو نفسه وبخلاف ما لو اكد بغير النفس و
العين من الفاظ التاكيد مرفوعا كان المؤكد او غيره لانتفاء اللبس في اجمعين و
اخواته لعدم استعمالها لغير التاكيد والحق بها كل لما بينهما من الاشتراك في معنى الاحاطة
كذا ذكر الشيخ بعبارته وقوله واجرى اه اشارة الى انه وان لم يحصل الالتباس فيما لو
اكد بالنفس والعين ضمير التثنية او الجمع نحو هندان ذهبتا انفسهما اضروره
ان الفعل اذا انسب الى ظاهر لم يصح الحاق علامتهما به في المتعين ان نفسهما
في المثال تاكيد وليس بفاعل والا كان الصحيح ان يقع ذهبت لا ذهبتا لكنه اجرى
بقية الباب من نحو المثال المذكور على حال الافراد نحو هند ذهبت نفسها طوحا له
فينبغي ان يقع في نحو هندان ذهبتا انفسهما الواجب كون نفسهما تاكيدا هندان
ذهبتا هما انفسهما هذا ما فهمته من عبارته ولا اظن تعين الاجراء الذي ذكره
بل يترجح في نظري ان تاكيد الضمير التثنية او الجمع المتصل المراد تاكيده اولا
بالمنفصل في النفس او العين مما لا ضرورة داعية اليه فيكون لغوا في نظر النحوي
اللهم الا ان يكون الامر كما ذكره فليراجع الى كتب النحو القوم ثم رأيته قال الدماميني
ليس حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس او العين ذلك على التعيين بل هو
احد الامرين اما التاكيد واما الفصل نص عليه ابو حيان في الارتشاف
فيصح ان يقع جئتم يوم الجمعة انفسكم ويمكن هنا ان يقع الاكتفاء بالباء الزائدة

في الفصل كما يكتفى بالزائد في العطف نحو ما قمتم ولا زيد الشيء قال الشيخ ذكر ابو حيان
هذا في كتاب من كتبه لا يرد به على المصنف الا اذا سبقه اليه ذلك غيره او سلم له دليله
لا يلزم من القول بفصل لا الزائدة في العطف القول بفصل الباء الزائدة في التأكيد
لان الباء على حرف واحد ولا على حرفين اقول الاول يعارض بان ابن ذكر ابن هشام
ذلك في كتاب من كتبه لا يرد به على ابي حيان الا اذا سبقه اليه غيره واما الثاني فلا يخفى
على النحوي لا انه لا دخل لكون اللفظ على حرف واحد في جواز كونه فاصلة ولكونه
على حرفين في جواز كونه كذلك **الحرف الثاني من** بكسر الميم وسكون النون ومنا بالالف
في الاخير لغة فيه وعند الكسائي والفراء ان هذه هي الاصل فالا وحذفت الالف لكثرة
بدلنا مارن الحنظل فيهم ❊ وكل مهند ذكر حسام ❊ منا ان در قرن الشمس حتى اعان
شريتهم فتن الظلام ❊ وعن ابي حيان ان ابا الفتح خرج على ان منا مصدر منى اذا
قدر يعني بالتشديد وانه يستعمل ظرفا كخفوق النجم ونسب الى ابن هشام انه قال
في حواشيه على التسهيل ان الذي ينفع من التأويل هنا ان يكون منا بمعنى القدر
بفتح القاف وسكون الدال لا بمعنى التقدير انتهى واقول مقتضى التخريج المذكور
يكون منا مفتوح الميم وان كانت الرواية ثابتة بكسرها لا يكون له مجال فيه على ان
مصدر منى بالمعنى المذكور انما هو منى بفتح الميم وسكون النون نحو مناه الله منيا
من الباب الثاني لا منا بالالف وفتح النون والاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة
لفظها اللهم الا ان يكون قلب الياء الفا في مثل هذه الكلمة جائزا **افتتاح**

تأتي من على معان **احدها** ابتداء الغاية وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة
ان سائر معانيها راجعة اليه وهذا اللفظ كثيرا ما يجيء في كلامهم واشتهر بين الناس
كقولهم الى الانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية ولا يخفى انه لا معنى لابتداء
النهاية وانتهائها فالمراد بها هنا جميع المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل او قيل
كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه
غرض الفاعل ومقصوده وعن الرضى انه تعرف من الابتدائية بان يحسن في
مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى
اعوذ به التجئ اليه فالباء هيهنا افادت معنى الانتهاء واذا انفصلت بمن مجرد
كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدأ لشيء ممتد
جاز ان يقع موقعها عن لانها للمجاوزة تقول انفصلت منه وعنه ونهيت
من كذا وعن كذا هذا ومذهب البصريين ان من لابتداء الغاية في غير الزمان
حقيقة سواء كان المجرور بها مكانا نحو سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام او غيره نحو هذا الكتاب
من زيد الى عمرو وان استعملت في ابتداء الغاية في الزمان فمجاز ولذا لا يتعرض
في مثل قوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم تقديره من تأسيس اول
يوم واجاز الكوفيون والاخفش والمبرد وابن درستويه استعمالها في الزمان
ايضا بدليل من اول يوم والتقدير خلاف الاصل واذا نودي للصلوة من يوم
الجمعة وفي الحديث مطرنا من الجمعة الى الجمعة ويدل عليه بعض الاشعار ايضا

قال الرضي رح واما الداعي في الأ[ية] الآيتين من معنى الابتداء لان المقصود من معنى الابتداء
في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ويكون
المجرور بمن الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي
بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان
الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقع خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من
خطوة وليس التأسيس والذكاء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما
حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في من في الآيتين بمعنى في ومن الظرفية
كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب
واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة انتهى والظاهر مذهب الكوفيين
لصحة السماع به ولا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى آخره وصمت من اول
الشهر الى آخره وهو كثير الاستعمال **الثاني** التبعيض نحو قوله تعالى منهم من كلم الله
ومن الناس من يقول آمنا وتقول اخذت من الدراهم فاعلامة امكان سد بعض
بعض مسدها فاخذت من الاموال في قوة اخذت بعضها ومنه قوله جل اسمه
حتى تنفقوا مما تحبون وقرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون وفي شرح
المصباح ان هذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل في نحو اخذت من الاموال
على ان الاموال مبدء الاخذ موضع اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة
يؤذن بان البصرة منشأ خروجك الا انها في الاموال افادت التبعيض

اذا كان ذلك ممكنا ولم تقله في قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد
فارقت جميع نواحيها اذ لا يصح ان تكون خارجا منها وغير خارج هذا كلامه
تنبيه في من المقترنة بافعل التفضيل خلاف فذهب المبرد الى انها
لابتداء الغاية كقولك زيد افضل من عمرو فان عمرا هو الموضع الذي بدء منه
الفضل وذهب سيبويه الى انها للتبعيض لانها لو كانت لابتداء الغاية لاقتضت انتهاء
يقع الامر فيما بينهما وليس المقصود في هذا المثال مثلا تفضيله على غير عمرو وتنبيه الانفصال
الا على عمرو فقط وقال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من المبعضة ابتداء
الغاية وقد ذكر وجهه **الثالث** بيان الجنس وكثيرا ما يقع بهذا المعنى بعد ما
ومهما وهما بها اولى لافراط ابهامهما نحو قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك
لها ما ننسخ من آية ومهما تأتنا به من آية وهي ومخفوضها في ذلك في موضع النصب على
الحال ومن وقوعها بعد غيرهما نحو يحلون فيها من اساور من ذهب ويلبسون ثيابا
خضرا من سندس واستبرق الشاهد في غير الاولى فان تلك للابتداء وقيل زائدة كذا ذكر
ابن هشام بعبارته قال الدماميني اما في ما يفتح الله للناس من رحمة فالحالية ظاهرة وذو
الحال ما لانها في محل نصب مفعول يفتح وهو العامل وكذا في ما ننسخ من آية واما مهما
تأتنا به من آية فالظاهر ان مهما مبتدأ والحال لا تقع منه على الصحيح فيمكن ان يكون ذو الحال
ضمير الجر من به او تجعل مهما من باب المنصوب على الاشتغال لكن هذا هنا رجوح اشتهر وحكي
الشمني عن السفاقسي ان موضع مهما رفع بالابتداء او نصب باضمار فعل يفسره

فعل الشرط من باب الاشتغال اي اي شخص يحضرنا نثابه وضمير به عايد على مهما وفي بها عايد
على معناها لان المراد بها اي آية كما عاد عليها في قوله ما ننسخ من آية او ننسها ثم قال مهما
وان كان الراجح كونه مبتدأ مفعولا في المعنى والمفعول في المعنى يصح اتيان الحال منه وانما
الممتنع الاتيان بالحال من المبتدأ الذي ليس بفاعل ولا مفعول في المعنى فائدة قال نعرف
بهذا المعنى بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له بمعنى ان يقع
اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما في الرجس المبهم انه الاوثان وفي قولك عشرة من الدراهم
العشرة دراهم والضمير في قولك اعز من قائل انه القائل بخلاف من التبعيضية فانه لا يصح
فيه اطلاق ما بعدها على ما قبلها او بعدها لان ذلك المذكور قبلها او بعدها بعضه واسم الكل
لا يقع على البعض اولا فينظر لانه لا يقع اسم الكل على البعض اذا اريد من اطلاقه
عليه الخصوصية والانحصار واما اطلاقه عليه من جهة ان هذا البعض فرد من افراده او
لان هذا المعنى الكلي قد وجد في ضمن هذه المادة فلا عيب فيه فلم يكن ما ذكره رحمه الله
وفي ابين من التبعيض ومن التبيين فالفرق بينهما على ما ذكروه ان ما قبل من اذا كانت للتبعيض
يكون اقل مما بعدها كما في قوله تعالى وجاء رجل من آل فرعون واذا كان للتبيين
يكون ما قبلها اكثر مما بعدها كقوله جل شأنه فاجتنبوا الرجس من الاوثان كما
ذكره اعلام انكر قوم مجيء من لبيان الجنس وقالوا هي في ومن ذهب ومن
سندس للتبعيض وفي من الاوثان للابتداء والمعنى فاجتنبوا من الاوثان الرجس
قال ابن هشام وهو ضعيف انتهى وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء

وهو بعيد لان في

وهو بعيد لان في قولك عشرون من الدراهم الدراهم هي العشرون ومحال ان
يكون الشيء مبتدأ نفسه قال ابن هشام وفي كتاب المصاحف لابن الانباري
ان بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات
منهم مغفرة في الطعن على بعض الصحابة يعني بان الوعد لبعضهم لا لكلهم والحق
ان من فيها للتبيين لا للتبعيض اي الذين هم هؤلاء ومثله الذين استجابوا لله و
الرسول من بعد ما اصابهم القرح للذين احسنوا منهم واتقوا اجر عظيم وكلهم
محسن متق وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم و
المقول فيهم ذلك كلهم كفار الرابع التعليل كقوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا
وما زائدة كافة عن عمل الجر وقد تتصل من الحروف رب والكاف والباء
ومن وقول امرئ القيس ÷ وذلك من نباء جاءني ÷ وخبرته عن ابي الاسود ÷
وقول الفرزدق في مدح مولانا ومقتدانا وامامنا سيد الساجدين زين العابدين
الامام الرابع علي بن الحسين عليه وعلى آبائه واولاده الاف التحية والسلام ÷
يغضي حياء ويغضى من مهابته ÷ فما يكلم الا حين يبتسم ÷ وهذا من ابيات قصيدة
وانشأها رحمه الله في الشام او في مكة وله حكاية رويت عن الشيخ الجليل
محمد بن شهراشوب وذكرت في كتب كثيرة وروي انه بلغ ذلك علي بن الحسين عليهما
الصلاة والسلام فبعث الى الفرزدق اثني عشر الف درهم وقال اعذرنا يا ابا
فراس فلو كان عندنا اكثر من هذا لوصلناك به فردها وقال يا ابن رسول
الله ما قلت الذي قلته الا غضبا لله ولرسوله فردها اليه وقال بحقي عليك.

٧ كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اعيدوا فيها
وذوقوا عذاب الحريق
٧ ... فالاربعة
ومن خطيئاتهم ... من سوء ... الاوثان
وكانها ابتدائية لان ... من سوء الادب
حصل من سوء الادب
الاغضاء وازدياد ...
بعض ...
١٧ او فلا يكلم

فقبلها وهجاها شاعر من اعداء الله ورسوله **الخامس** البدل نحو قوله تعالى أرضيتم
بالحيوة الدنيا من الآخرة لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون لن تغني عنهم اموالهم
ولا اولادهم من الله شيئا اي بدل طاعة الله او بدل رحمة قال ابن هشام واما
فليس من الله في شيء فليس من هذا خلافا لبعضهم بل من للبيان او للابتداء والمعنى
ليس في شيء من ولاية الله قال الدماميني لم يقم دليل على صحة هذه الدعوى بل المعنى
صحيح اذا قدرت ليس في شيء بدل ولاية الله اي فليس في شيء نافع معتد به
بدل ذلك الشيء وعن اعراب السفاقسي في شيء خبر ليس ومن الله في موضع نصب
على الحال لانه لو تأخر لكان صفة وفيه حذف مضاف اي فليس من ولاية الله و
من للتبعيض قال ابن هشام وقال ابن مالك في قول ابي نخيلة وهو على جهينة واسمه
يعمر بن حزن ❊ جارية لم تأكل المرققا ❊ ولم تذق من البقول الفستقا ❊ المراد بدل
البقول وقال غيره توهم الشاعر ان الفستق من البقول وقال الجوهري ان
الرواية النقول بالنون ومن عليها للتبعيض والمعنى على قول الجوهري انها
تأكل النقول الا الفستق وانما المراد انها لا تأكل الا البقول لانها بدوية انتهى
كلام ابن هشام قال الدماميني الذي رأيته في الصحاح في مادة بقل بالموحدة ما
نصه ظن هذا الاعرابي ان الفستق من البقل وهكذا يروى بالباء وانا اظنه
بالنون لان الفستق من النقل لا من البقل هذا كلامه وهو جازم على ان
الرواية بالباء الموحدة وان عنده ظنا ان الكلمة بالنون وهذا ليس فيه جزم
بان الرواية فيه بالنون كما حكاه عنه المص ثم انظر من اين جاء الحصر الذي

حمل كلام الجوهري

حمل كلام الجوهري عليه قال الشمني لم ار في النسخة التي راجعها من الصحاح شيئا مما قاله
الشارح ولا مما قاله المص في بقل بالباء الموحدة [illegible] ولا في نقل بالنون و
كان النسخ في ذلك مختلفة وفي الكلام على الشواهد لبعضهم قال الجوهري الرواية
من النقول بالنون فيكون من للتبعيض وهو نظير ما قاله المص عنه وفي الجنى
الداني قال الجوهري اظنه النقول بالنون وهو نظير ما في الشرح ثم يمكن ان يكون
جاء الحصر الذي حمل المص عليه كلام الجوهري من تخصيص الشاعر الفستق الذي
هو بعض النقل في الذكر بعدم الذوق فانه يشعر بان ما عداه من النقل
ذاقته هذه الجارية وهو معنى الحصر الذي قاله **تفريج** قال بعض البغداديين
في وصف الفستق وهو على قفل وجذب واجاد ❊ كانما الفستق المملوح
حين بدا ❊ مشققا في لطيفات الطيافير ❊ واللب ما بين قشريه يلوح لنا
كألسن الطير ما بين المناقير ❊ **فائدة** قال الرضي تعرف من بمعنى البدل بصحة
قيام لفظ بدل مقامها وقد جعل من ذلك ما ذكر **السادس** مرادفة عن كما في
قوله تعالى فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله وقيل هي للابتداء او للتعليل اي من اجل
ذكر الله لانه اذا ذكر سبحانه قست قلوبهم **فائدة** تعرف من بهذا المعنى اذا صح
مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه تقول انفصلت منه
وعنه وقد ذكر سابقا **السابع** مرادفة الباء نحو قوله جل شانه ينظرون من
طرف خفي نسبه ابن هشام الى يونس وقال والظاهر انها للابتداء قال الدماميني
ان اريد كون الطرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء كما قاله يونس وان اريد ان
الطرف وقع ابتداء النظر منه فمن للابتداء الغاية فهما معنيان متغايران

موكول الى ارادة المستعمل **الثامن** مرادفة في في نحو قوله تعالى اروني ماذا خلقوا
من الارض وقد عزي من قائل اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة قال ابن هشام والظاهر
في الاولى انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من آية **التاسع** مرادفة عند نحو لن
تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة وقد مضى القول بانها
في ذلك للبدل انتهى ولا ارى منعا مما قاله ابو عبيدة بل هو الراجح في نظري **العاشر**
مرادفة ربما وذلك اذا اتصلت بما كقول ابي حية وانا لمما نضرب الكبش ضربة
على رأسه تلقي اللسان من الفم حكاه ابن هشام عن السيرافي وابن خروف وابن طاهر
والاعلم قال وخرجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون كذا والظاهر ان من فيهما ابتدائية
وما مصدرية وان المعنى مثله في خلق الانسان من عجل **الحادي عشر** مرادفة على
نحو ونصرناه من القوم الذين وقيل على التضمين اي منعناه منهم بالنصر **الثاني عشر**
الفصل وهي بهذا المعنى الداخلة على ثاني المتضادين كقوله جل شانه والله يعلم المفسد
من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب نقله ابن هشام عن ابن مالك واعترضه بان الفصل
مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز قال
والظاهر ان من فيهما للابتداء او بمعنى عن قال الدماميني فعلى تقدير ابتداء الغاية فيه ان
تمييز الشيء من الشيء انما يكون بعد الاختلاط فاذا قلت ميزت الردي من الجيد
فابتداء التمييز الذي هو الفصل بين الشيئين حصل من الجيد وان شئت قلت حصل
من الردي وذلك انك اذا قلت ميزت الجيد من الردي فان ابتداء فصل كل منهما

حصل من الحد الذي انتهى اليه الآخر ولهذا يصح ادخال من على ايهما شئت مع اتحاد
المعنى **الثالث عشر** الغاية عن ابن السراج انك اذا قلت رأيت الهلال من موضعي
فمن لك واذا قلت رأيت الهلال من خلل السحاب فمن للهلال فالهلال غاية لرؤيتك
فلهذا جعل سيبويه من غاية في قولك رأيته من ذلك الموضع ونسب الى ابن مالك المشي
على هذا في التسهيل وقال الدماميني وهو قول الكوفيين ورد عليه ابن مالك قولك قربت منه
فانه كقولك تقربت اليه ودليلهم رأيت الهلال من خلل السحاب وشممت الريحان
من داري من الطريق بل قيل انه يجوز ان تقول رأيت الهلال من داري من خلل السحاب
وشممت الريحان من داري من الطريق فدل على ان من الثانية ليست لابتداء
الغاية ومعنى مجرور الثانية مخالف لمعنى مجرور الاولى فتعين ان الثانية للانتهاء
وبعض المانعين باول ذلك على ان التقدير ظاهرا من خلل السحاب وكائنا
من الطريق فمن الثانية لابتداء غاية الظهور والكون انتهى وقال ابن هشام وزعم ابن
مالك انها في نحو اخذت من زيد للمجاوزة في هذه للمجاوزة والظاهر عندي انها للابتداء
لان الاخذ ابتداء من عنده وانتهى اليك هذا كلامه **الرابع عشر** التنصيص على العموم
وهي الزائدة في نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة
ولهذا يصح ان يقال بل رجلان ويمتنع ذلك بعد دخول من **الخامس عشر** توكيد
العموم وهي الزائدة في نحو ما جاءني من احد او من ديار فان احدا صيغة عموم
تعليم شرط زيادتها في النوعين ثلثة امور **احدها** تقدم نفي

او نفي او استفهام بهل وزاد الفارسي الشرط فلا تزاد الا في النفي عند سيبويه لان قولك ما
جاءني من احد لا فرق بينه وبين ما جاءني احد فالفائدة في ذكر من التاكيد لانك اذا
قلت ما جاءني احد كان المجيء منفيا عن الآحاد بدليل انه لا يجوز لك ان تقول بعده
بل اثنان واذا اتيت بلفظ من اكدت معنى الاستغراق وتلك الفائدة في النفي لا في
الاثبات والكوفيون لا يشترطون ذلك واذكر والله اعلم ان الاخفش شريكهم في هذا
ودليلهم قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم واحتج بعضهم على كون من في هذه الآية زائدة
بانه قد جاء ان الله يغفر الذنوب جميعا فلو لم تحمل من في الآية الاولى على الزيادة
لزم التناقض بينهما وهو مح وهي عند سيبويه للتبعيض اي يغفر لكم بعض ذنوبكم وا...
عن الاستدلال بان الذنوب كلها ليست بمغفورة بدليل قوله تعالى ان الله لا يغفر ان
يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء واما قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا
فوارد في امة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وقوله يغفر لكم من ذنوبكم ورد في قوم نوح
على نبينا وعليه السلام ثم لو سلم اتحاد مورد الآيتين والمخاطب بهما نمنع كون الاستغراق
في قوله يغفر الذنوب جميعا حقيقيا لم لا يجوز ان يكون عرفيا بالنسبة الى نوع مخصوص
كان يكون المراد عموم الصغائر وعلى تقدير تسليم كون الاستغراق حقيقيا لا تعارض
الا بان نقول بالمفهوم المخالف في مثل يغفر لكم بعض ذنوبكم ولا نقول به في مثله
لان اثبات الشيء لا ينفي ما عداه او نقول غفران بعض الذنوب لا يناقض

غفران كلها

غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها او نقول لم لا يجوز ان يغفر
الجميع لبعض وقد يجاب بانها بيانية والمبين مقدر والتقدير يغفر لكم شيئا
من ذنوبكم وفيه ان الاصل عدم التقدير ما لم يلجئ اليه ولا التجاء هنا واستدلوا
ايضا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر واجيب بانه وارد
على سبيل الحكاية كانه قيل هل كان من مطر فاجيب بانه قد كان من مطر او لكن
بشيء لانه لو قطع النظر عن الجواب لما ذكر صح الاستدلال بالسؤال فهو كتب عليها
ونحوه وبقول عمر وابن ابي ربيعة: وينمي لها حبها عندنا: فما قال من كاشح
لم يضر: واجاب عنه الدماميني بجواز ان تكون ما شرطية وتقدم الشرط عند السيرافي
مسوغ للزيادة كتقدم النفي واخويه وقد ذكر ذلك اولا فاستدلال الكوفيين بهذا
البيت لا يتجه عليه وتسب الى الكسائي انه خرج على زيادتها ان من اشد الناس
عذابا يوم القيمة المصورون تنبيه اختلفوا في من الداخلة على قبل وبعد
فذهب الجمهور الى انها لابتداء الغاية ورد بانها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر
واجيب بانهما غير متاصلين في الظرفية وانما هما في الاصل صفتان للزمان
اذ معنى جئت قبلك جئت زمانا قبل زمن مجيئك فلهذا سهل دخولها فيهما وزعم ابن
مالك انها زائدة وذلك مبني على قول الاخفش في عدم الاشتراط لزيادتها كذا ذكره
ابن هشام بعبارته واليه نحوا انه قال في حواشيه على التسهيل انهما قد يكونان
في الاشخاص فلهذا سهل دخول من عليهما وقال الدماميني ولعلها القبلية

وذكرناه في مبحث ان

والبعدية لاختصاص بالزمان بل يكونان للمكان ايضا كما تقول داري قبل دارك
او بعدها فلهذا سهل دخول من عليهما عند البصريين **الثاني** تنكير مجرورها ونسب
الى الاخفش عدم اشتراطه استدلالاً بنحو يغفر لكم من ذنوبكم وهو في موقعه ان ثبت ان
من زائدة فيه وقد عرفت جواب سيبويه عنه **الثالث** كون مجرورها فاعلاً او مفعولاً
به او مبتدأ وتقييد المفعول بقولنا به نسبه ابن هشام الى ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل
قال وكان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول له والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة
المجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه
وقد خرج عليه ابو البقاء قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة
وشيء في موضع المصدر مثل لا يضركم كيدهم شيئا والمعنى تفريطا وضرا قال ولا
يكون مفعولا به لان فرط انما يتعدى اليه بفي وقد عديت بها الى الكتاب قال وعلى
هذا فلا حجة في الاية لمن ظن ان الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحا قلت وكذا
لا حجة فيها لو كان شيء مفعولا به لان المراد بالكتاب اللوح المحفوظ كما في قوله
تعالى لا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وهو راي الزمخشري والسياق يقتضيه
انتهى كلامه اقول هذا المعنى انما هو على مذهبهم وفرارهم عما ورد في شأن الائمة
الاطهار صلى الله عليهم اجمعين بنوع من التأويل واما على مذهب الامامية
الاثنا عشرية فيصح ان يؤخذ ان المراد بالكتاب المبين هو الامام عليه الصلوة والسلام
والاحاديث مشحونة بذلك على انه عليه السلام هو اللوح المحفوظ وبالجملة قال

الايمين قال ابو حيان وتزاد في ظرف ومصدر اتسع فيهما نحو ما سير من سير شديد
وما صيد عليه من يوم قال قلت هذا داخل في المفعول به اذ هما مفعول به على الاتساع
وقال في قوله بمنزلة المجرور بمع قد يستشكل بانه قد سمع دخول من على مع كما حكى
سيبويه نحو ذهبت من معه وقراءة من قرأ هذا ذكر من معي بتنوين ذكر وكسر ميم
وقد يجاب بان مع المدخولة لمن بمعنى عند وليست مع التي يراد بها مكان الاجتماع
او زمانه ولا شك ان مع التي تجعل الواو بمعناها في المفعول معه ليست بمعنى عند
انتهى كلامه **تنبيه** قال ابن هشام قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع
في نحو قوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله ولك تقدير كان تامة
لان مرفوعها فاعل وناقصة لان مرفوعها شبيه بالفاعل واصله المبتدأ
تنبيه قال ايضا القياس انها لا تزاد في ثاني مفعولي ظن ولا ثالث
مفعولات اعلم لانهما في الاصل خبر وشذت قراءة بعضهم ما كان ينبغي لنا
ان نتخذ من دونك من اولياء ببناء نتخذ للمفعول وحملها ابن مالك على شذوذ
زيادة من في الحال ويظهر فساده في المعنى لانك اذا قلت ما كان لك
ان تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه
وعلى هذا فيلزم ان الملائكة اثبتوا لانفسهم الولاية انتهى قال الشمني اقرأ
على هذه القراءة سعيد بن جبير وغيره بدخول من في قوله من اولياء واجيب
بان اتخذ مما يتعدى تارة لواحد كقوله تعالى ام اتخذوا الهة من الارض وعليه

وقراءة الجمهور وتارة الى اثنين كقوله افرأيت من اتخذ الهه هواه وهذه القراءة
منه فالاول الضمير في نتخذ والثاني من اولياء ومن للتبعيض وقال ابو الفتح من
اولياء في موضع الحال ودخلت من زائدة لمكان النفي المتقدم كما تقول ما اتخذت
زيدا من وكيل قال ابو البقاء يقرأ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة على
تسمية الفاعل وهذا ابن مالك على ومن اولياء هو المفعول الاول ومن دونك
الثاني وجاز دخول من لانه في سياق النفي فهو كقوله ما اتخذ الله من ولد ويقرأ
بضم النون وفتح الخاء على ما لم يسم فاعله والمفعول الاول مضمر ومن اولياء الثاني
وهذا لا يجوز عند اكثر النحويين لان من لا تزاد في المفعول الثاني بل في الاول ويجوز
ان يكون من دونك حالا من اولياء انتهى وفي تفسير البيضاوي وقرئ نتخذ
بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا
ومفعوله الثاني من اولياء ومن للتبعيض هذا ما ذكره الشيخ **تنبيه** قال ابن
هشام ايضا اكثرهم اهمل هذا الشرط الثالث فيلزمهم زيادتها في الخبر في نحو ما
زيد قائما والتمييز في نحو ما طاب زيد نفسا والحال في نحو ما جاء احد راكبا
وهم لا يجيزون ذلك واما قول ابي البقاء في ما ننسخ من آية انه يجوز ان يكون آية
حالا ومن زائدة كما جاءت آية حالا في هذه ناقة الله لكم آية والمعنى اي شيء
ننسخ قليلا او كثيرا ففيه تخريج التنزيل العزيز على شيء ان ثبت فهو شاذ اعني زيادة

من في الحال وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا والنظير بما
لا يناسب فان آية في هذه ناقة الله لكم آية بمعنى علامة لا واحدة الآي انتهى قال الشيخ
الاشتقاق والانتقال ليسا بلازمين للحال وانما هما غالبان فلا يكون عدم اشتقاق آية
وعدم انتقالها مبطلا دعوى حاليتها مع انها يمكن ان تؤول بمشتق واما قوله ولا يظهر
فيه معنى الحال ثم قال الشيخ الحال وان كان ليس بلازم اشتقاقها وانتقالها لا تقع جامدة
الا في عشر مسائل **ان** تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا اي كالاسد **او** تدل على مفاعلة نحو
بعته يدا بيد **او** تدل على ترتيب نحو ادخلوا الاول فالاول **او** تكون موصوفة نحو قرآنا
عربيا **او** دالة على سعر نحو بعته مدا بكذا **او** دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة
او دالة على طور واقع فيه تفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا **او** تكون نوعا لصاحبها
نحو هذا مالك ذهبا **او** فرعا له نحو هذا حديدك خاتما **او** اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا
وما نحن فيه ليس واحدا من هذه المسائل ولو سلم فاعتراض المص هو بمجموع كونه ليس بمشتق
ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال ومنع كونه لا يظهر فيه معنى الحال مكابرة فلا يسمع هذا
كلامه قال الدماميني ايضا في قوله والنظير بما لا يناسب قد يكون مراده النظير في كون لفظ
الآية وقع منكرا حالا في الموضعين لا في اتحاد المعنيين وقال في قوله وتفسير اللفظ الى آخره
ولقائل ان يقول وآية تفيد العموم لوقوعها في سياق الشرط وهي حال من العامل
فيلزم عمومها **ختم** قالوا من الزائدة مع انها زائدة لم تخل عن معنى الابتداء ولهذا
قال السيرافي اذا قلت ما جاءني من رجل معناه من واحد الى اقصاه ولهذا قالوا انها

ورد بعض الفضلاء بان [illegible] وهو خليفة
او [illegible] ادوات [illegible]
من اسم الشرط العموم [illegible]

وقد بين المصنف عدم لزوم
اشتقاق الحال في شرحه
[illegible]
٢٠١

للاستغراق **السادس عشر** مرادفة اللام الزائدة وسيأتي الكلام فيها ان شاء الله تعالى
السابع عشر مرادفة مذ **الثامن عشر** مرادفة باء القسم ولا تدخل ح الا على لفظ
الرب كما لا تدخل التاء الا على لفظ الله وقد يدخل كل واحد منهما على معمول الآخر نحو
ربّ ومن الله ويجوز في هذا المعنى ضم ميمه قال سيبويه هي حرف جر جاز ضمه في القسم خاصة
وقيل المضمومة الميم مقصورة من ايمن ومكسورتها من يمين **فائدة مناسبة** ايمن بفتح
الهمزة وضم الميم والنون اسم يستعمل في القسم نحو ايمن الله والبصريون على انه مفرد على
افعُل اذ قد جاء عليه المفرد نحو آجُر وآنُك والمفرد هو الاصل ولان العرب قد تصرفت
فيه بفتح الهمزة وغيره تغييرا لم يجئ مثله في الجمع بفتح الهمزة وكسرها كما سمعت الاول
وتسمع الثاني والاصل فيها هو الثاني لانها همزة وصل واللام تسقط في الدرج وهو عند
سيبويه من اليمن بمعنى البركة يقال يمن فلان علينا فهو ميمون فاذا قيل ايمن الله لافعلن
فكانه قيل بركة الله قسمي لافعلن وذهب الكوفيون الى انه جمع يمين لانه لم يجئ
على زنة واحد وآجر وآنك اعجميان ولهذا ليس جعلهما افعُلا اولى من فاعُل فهمزته
عندهم همزة قطع وانما سقطت في الوصل لكثرة الاستعمال هذا وفي هذه الكلمة عشرون
ولغات **الاولى** ما ذكر في ايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم والنون قيل
وانما فتحت الهمزة مع انها همزة وصل لانها نابت مناب الواو وفتحت
لفتحها وانت تعلم ان اخذ حركتها من الواو دون غيرها مع انها نابت مناب الضمّا

تحكم خال عن الدليل **الثانية** ايمن الله بفتح الهمزة والميم وقد يكسر الهمزة **الثالثة**
ايمن بكسر الهمزة وضم الميم **الرابعة** ايم بفتح الهمزة وضم الميم **الخامسة** ايم بكسر الهمزة وضم الميم
السادسة ايم بكسر الهمزة والميم **السابعة** ام بكسر الهمزة وضم الميم **الثامنة** ام بفتح
الهمزة وفتح الميم وضم الميم وكسر الميم **التاسعة** ام بكسر الهمزة وضم الميم وفتح الميم **العاشرة**
هيم بفتح الهاء وضم الميم **الحادية عشر** من بضم الميم والنون **الثانية عشر** من بفتح الميم و
ضم النون **الثالثة عشر** من بكسر الميم وضم النون **الرابعة عشر** من بضم الميم وكسر النون
من بفتح الميم وضمها وكسرها وكذلك النون **الثامنة عشر** م بفتح الميم وكسرها وضمها **التاسعة عشر**
ليم بفتح اللام وضم الميم **العشرون** ليمن بفتح اللام لغة عن الجوهري قد يدخل
على ايمن اللام لتاكيد الابتداء تقول ليمن الله فتذهب الهمزة في الوصل قال الشاعر
فقال فريق القوم لما نشدتهم ✽ نعم وفريق ليمن الله ما ندري ✽ **فائدة شريفة**
تذكرت هنا ما ذكره الامام في تحفة الغريب ان قوله تعالى يا نوح اهبط بسلام
منا وبركات عليك وعلى امم ممن معك قد اجتمعت فيه ثمانية ميمات في اللفظ
متواليات لا فصل بينهن وهذا من الغرائب ان تكون ثمانية امثال ولا يفطن الا حذاق
لذلك ولا يحس اللسان منه بثقل ولا السمع بنبو وذلك من خصائص الكتاب
العزيز وبيان اجتماع هذا العدد في قوله وامم ممن معك ان في امم ميمين وتنوينا
قلب ميما لملاقاته ميم من ونون من قلبت ميما لملاقاتها ميم من وهذه النون قلبت
ميما لملاقاتها ميم مع فجاءت الثمانية **الحرف الثالث الى** ولها معان

احدها انتهاء الغاية الزمانية والمكانية نحو اتموا الصيام الى الليل وقوله تعالى الى المسجد الاقصى تنبيه ان قامت قرينة دالة على دخول ما قبلها بعدها لما قبلها نحو قرأت القرآن من اوله الى آخره فان القرينة فيه ذكر الآخر وجعله غاية وقيل كون الكلام مسبوقا بحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج الغاية والاول اولى لشموله نحو بعتك هذا الحائط من اوله الى آخره او على خروجه عنه نحو اتموا الصيام الى الليل فان فيه قرينة منفصلة خارجية وهي النهي عن الوصال والمنع منه فيها والا فقيل يدخل فيه ان كان من جنسه نحو اكلت السمكة الى رأسها ولعله معنى قول الاندلسي ان كان ما بعدها جزءاً مما قبلها فالظاهر الدخول وان لم يكن كذلك لم يدخل ولذا لم يدخل الليل في قوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وقيل يدخل الا ان يفترق ما قبلها بمن نحو بعتك من هذه الشجرة الى هذه فلا تدخل الغاية حينئذ وقيل يخرج ان لم يكن منفصلا عما قبله بمفصل محسوس كآية الصوم والا دخل كقوله تعالى وايديكم الى المرافق فان المرافق منفصلة بجزء مشتبه وليس تعيين بعض الاجزاء اولى من بعض تعيين البعض الآخر وجب الحكم بالدخول وقيل يدخل مطلقا فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل لا يدخل مطلقا ونسب ذلك الى اكثر المحققين وصححه ابن هشام بان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد اقول قيام القرينة على عدمه يدل على انه ليس معناه الاصلي فيافيه اختيار العدم مطلقا وجعله معنى اصليا بل الاقرب حينئذ اختيار الدخول مطلقا الا ان يقوم دليل على عدمه اللهم الا ان يكون في قوله مع القرينة لفظ العدم مضافا اليها

فسقط من قلم الناسخ لكن لاحظت نسخة اخرى ورأيتها موافقة لها واعترض على هذا الاخير بانه اذا جعل المرفق في الآية غاية للغسل على ما هو المتبادر من تعلق الى باغسلوا تكون المرافق خارجة مع ان دخولها اوفق عند المحققين وهو للجامع القاطع ظاهرا واجيب بان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر قبل الوصول اليها كما تقول ضربته الى ان مات ولا يجوز قتلته كذلك وغسل اليد يتكرر قبل الوصول الى المرافق فالى متعلقة باسقطوا محذوفا لان اليد شاملة لرؤوس الانامل والمناكب وما بينهما ويستفاد من ذلك دخول المرافق على ذلك القول لان الاسقاط ليس من رؤوس الانامل اجماعا بل من المناكب وقد انتهى الى المرافق واذا لم تدخل في الاسقاط بقيت داخلة في المأمور بغسله والحق انها للغاية ولا تقتضي دخول ما بعدها فيما قبلها ولا خروجه لورودها معهما الا ان تدل قرينة داخلة او خارجة على واحد من الامرين على التعيين ولا دلالة في الآية على دخول المرفق ولذلك حكم بعض الفقهاء الشافعية والحنفية بعدم وجوب غسله وكذا لا دلالة فيها على الابتداء بالمرفق ولا الاصابع لان الغاية قد تكون للغسل وقد تكون للمغسول وهو المراد هنا ولا يرد ان المتبادر هو الاول على ما ذكر في الجواب بل كل من الابتداء والدخول مستفاد من بيان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه توضأ وابتدأ بالاعلى الوجه وبالمرفقين وادخلهما ~~والذي كان ذلك~~ وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به أي بمثله الثاني المعية

وذلك اذا ضممت شيئا الى آخر في كونه محكوما به على شيء او محكوما عليه بشيء او متعلقا
بشيء سواء كان من جنسه او لم يكن وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في قوله تعالى
من انصاري الى الله ولا جنسية بين الطرفين والمعنى من انصاري مع الله فضم
الانصار مع الله باعتبار معنى النصرة المتعلقة بالله فيهم وقولهم الذود الى الذود
ابل والذود من الثلثة الى العشرة والمعنى اذا جمع القليل الى القليل صار كثيرا
فائدة الذود بفتح الذال المعجمة وسكون الواو قيل من الثلثة الى العشرة وقيل
من الثلثة الى خمسة عشر وقيل الى عشرين وقيل الى ثلثين وقيل من الاثنين ما بين
الاثنين والتسع وقيل ما بين الخمس الى التسع ويستوي فيها الواحد والجمع وقيل هي
جمع لا مفرد لها وقيل مفرده وجمعها اذواد وعن الفيروزآبادي اختصاصها بالاناث
وتبع في ذلك ابا عبيدة وعممها اهل اللغة ويدل عليه المثل والحديث ليس
فيما دون خمس ذود من الابل صدقة هذا وقيل الى بمعناها او تعلقت بالمحذوف
المتقدم فلا يوقع في مع فلان مال كثير الى فلان مال كثير لان فلانا لم يضم الى الآخر في شيء
مما ذكر اذ يضم اليه فيه كذا ذكر الغزي قال الرضي والتحقيق انها اي الى التي قيل انها بمعنى
مع للانتهاء في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي تضيفونها الى اموالكم و
كذا قوله تعالى الى المرافق اي مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة
الى الذود ونقل الشمني عن المجني الداني انه تأول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين
العامل وابقاء الى على اصلها والمعنى في قوله من انصاري الى الله من يضيف نصرته
الى نصرة الله والى في هذا ابلغ من مع لانك لو قلت من ينصر في مع فلان

لم يدل على ان فلانا

لم يدل على ان فلانا وحده ينصرك ولا بد بخلاف الى فان نصرة ما دخلت عليه محققة
واقعة مجزوم بها اذ المعنى على التضمين من يضيف نصرته الى نصرة فلان **الثالث**
التبيين وهي بهذا المعنى المبينة لفاعلية مجرورها بعد فعل تعجب او اسم تفضيل
من الحب والبغض نحو رب السجن احب الي اي فانا فاعل تلك المحبة **الرابع** مرادفة
اللام كما في حديث الدعاء والامر اليك اي لك وقيل هي للانتهاء الغاية اي منته اليك
ويقولون احمدك اليك الله سبحانه اي انهي حمده اليك **الخامس** مرادفة في ذكره جماعة
في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب وتأوله بعضهم
على تعلق الى بمحذوف اي مطلي بالقار مضافا الى الناس فحذف الحال اعني مضافا وادخل
الباء على غيرها حقها ان تدخل فيه لا مراد خلها على الضمير الذي كان مستترا في مطلي
ورفع القار بمطلي وكان حقها ان تدخل على القار ويرفع الضمير بمطلي فكان في الكلام
قلب هذا على رواية رفع القار واما على رواية جره فهو بدل من الضمير المجرور ولا
قلب فيه وقال ابن عصفور وهو على التضمين مطلي معنى مبغض قال الرضي معنى
مطلي به القار مكروه مبغض والكره يتعدى بالى قال الله تعالى وكره اليكم الكفر جملة
على التحبيب المتضمن معنى الا مالة قال جل شانه وحبب اليكم الايمان انتهى قال ابن عصفور
لصحا ولو صح مجيء الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة **السادس** موافقة عند
كقولك انت الي حبيب او بغيض وجلست اليه قال الرضي في الاول والاولى بقاؤها

قال ابن مالك من المبينة هي المتعلقة بتعجب او تفضيل بحب او بغض

على اصلها كما ذكرنا انتهى واشار به الى قوله حملا على النقيض كما ذكره وذكره في المسائل وقوله ام الى
سبيل الى الشباب وذكره اشهى الى من الرحيق السلسل قال الدماميني قد عرفت ان الى
المتعلقة بما يفهم حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا
يكون الى في البيت على بابها مبينة لفاعلية مجرورها وليست قسما آخر وقد نقلنا عن ابن
مالك ما يدفع هذا اعتراضه حيث قال ان المبينة متعلقة بنفس الحب او البغض
والى في البيت ليست كذلك بل متعلقة باسم تفضيل من الشهوة وليست موضوعة لحب
السابع الابتداء كقول ابن احمر تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى
الى ابن احمرا اى فلا يروى منى **الثامن** التاكيد وهى بهذا المعنى هى الزائدة اثبته
الفراء متمسكا بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو اى تهواهم وخرجت
على تضمين تهوى معنى تميل وعلى ان الاصل تهوى بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والياء
الفا كما قيل في رضى رضا وفي ناصية ناصاة كذا نقل عن ابن مالك واعترض عليه
بان شرط هذه اللغة تحرك الياء في الاصل واجاب ابن الصائغ بان سكون الياء
في تهوى عارض للاستثقال واصلها الحركة واعترضه الشمنى بان سكون تهوى العارض
للاستثقال هو سكونه عن الحركة الاعرابية وتلك عارضة ليست هى له في الاصل لان
الكلمات قبل التركيب ليست بمعربة **الحرف الرابع على** اعلم اولا انه اختلف جماعة
في كونها حرفا فزعموا انها لا تكون الا اسما ونسبوه لسيبويه والحق كونها حرفا لنصا

(ابن خروف وهو ابن طاهر وتلميذه في الشلوبين)

ويدل على الاول دخول الجار عليها كما في قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل
وعن قيض ببيداء مجهل وروى بزيزاء بدل ببيداء فان على فيه اسم بمعنى فوق
او الاعلى ولذا دخل عليه من لان ذلك من خواص الاسماء وعن ابى عبيدة انها بمعنى عند
وعلى الثانى قول عروة بن حزام العذرى تحن فتبدى ما بها من صبابة واخفى الذى
لولا الاسى لقضانى اى لقضا على فحذفت وجعل مجرورها مفعولا اذ لو كانت اسما
لم يحذف ولجعل الاسم المضافة اليه هى اليه مفعولا لا لاوجه حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه كثير فلا يرتكب عليه هنا لان القائل باسميتها جعلها ظرفا
كفوق والظروف المكانية لا تحذف ويقام المضاف اليه مقامها نحو جلست قرب
زيد اى مكان قربه فلا يخرج مثل قضانى عليه كذا ذكر الدماميني وفيه ان كونه قليلا
لا يمنع من حمل البيت عليه هكذا قال ابن هشام وقد حمل الاخفش على ذلك ولكن
لا تواعدوهن سرا اى على سر اى نكاح وكذا لاقعدن لهم صراطك المستقيم اى على
صراطك انتهى وفي الكشاف لاعترضن لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على
الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الظرف كقوله كما عسل الطريق الثعلب
وشبهه الزجاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن اى على الظهر والبطن هذا كلامه
ويدل عليه ايضا انهم يقولون نزلت على الذى نزلت اى عليه كما جاء ويشرب مما
تشربون اى منه فلو كانت على من عليه المحذوفة اسما لم تحذف لعدم جواز حذف
المضاف والمضاف اليه معا واما الحرف فحذفه مع مجرور قياس هذا وتكون على

فعلاً لصًّا لكن اذا كان اسمًا او حرفًا فصورة واحدة واما اذا كان فعلاً يكون على
على خطًّا **تنبيه** هل هي في حالة الاسمية معربة او مبنية حكى ابن قاسم
فيه خلافًا[7] وقال ابن الحاجب في الايضاح يجب ان يكون مبنيًّا لصًّا في حال الاسمية
لحصول ما يقتضي البناء وهو مشابهة الحرف في لفظه واصل معناه والدليل على
صحة ذلك العلم ببنائه عن اذا وقعت اسمًا فلو كان على معربة لوجب ان يكون
عن معربة عند وقوعها اسمًا ولصًّا فلو كانت معربة في الاسمية لوجب ان
يبقى الفها في قولك من عليه فتقول من علاه كما تقول من رحاه وانما يقلبون
الالف في الاخر مع المضمر فيما ثبت انه غير متمكن كقولك لديه وعليه واليه
واما المتمكن فلم يأت عنهم قلب الفه ياءً في مثل قولك من رحاه ومن عصاه
انتهى كلامه واعترض الدماميني على دليله الاول قوله والدليل آه بان للمخالف ان
يفرق بان في عن مشابهة الحرف في الوضع لكونه على حرفين فالبناء لذلك
لا لما ذكره بخلاف على وعلى تمثيله بلديه بالمنازعة في ان لدى غير متمكن بل هو معرب
وثانيًا انها اذا كانت حرفًا جاءت لمعانٍ **احدها** الاستعلاء ولم يذكر الزمخشري
في المفصل غيره وهو اما حقيقي نحو قوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون فاذا استويت
انت ومن معك على الفلك ونحو زيد على السطح[9] او مجازي ويسمى الاستعلاء المعنوي نحو
عليه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه ومنه على قضاء وعليه قصاص وتوكلت على فلان
كانك تحمل ثقلك عليه وكذا توكلت على الله وقوله جل شأنه ولهن مثل الذي عليهن وكما

[7] واستدل بعضهم على الاول بانه الاصل في الاسماء صح

[9] وعبارة ابن هشام لكونه على المجرور كما في الامثلة او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى صح

وفضلنا بعضهم على بعض **الثاني** المصاحبة ونسب اثباته الى الكوفيين والقتيبي
نحو قوله تعالى وآتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم **الثالث** المجاوزة
ونسب اثباته الى من تقدم مستدلين بقوله • اذا رضيت علي بنو قشير • لعمر الله اعجبني
رضاها • اى عني قال ابن هشام ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف اشى وعن الكسائي
حمل على نقيضه وهو سخط وعن ابي عبيدة انما ساغ هذا لانه معناه اقبلت علي
الرابع التعليل نحو قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم اى لهدايته اياكم[8] وفي منح
وانما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنًا معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا
الله حامدين على ما هداكم قال الدماميني واعترضه ابن هشام في حواشي التسهيل بان
هذا التقدير يبطله قول الداعي على الصفا والمروة الله اكبر على ما هدانا والحمد لله
على ما اولانا فيأتي بالحمد بعد تعديته التكبير بعلى قلت فيه نظر لان المستفاد من
الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال ولصًّا على الثانية ظاهرة في التعليل فكذا
نظيرتها الاولى قلت قد يمنع ظهور شيء منها في التعليل هذا كلامه قال الشمني حاصل
اعتراض المصنف انه لو كان وقوع على في الاية لتضمين التكبير معنى الحمد لما وقعها
في قول هذا الداعي الله اكبر لذلك ولو كان لذلك لعطف لجار والمجرور على الجار
والمجرور ولم يذكر الحمد لله والجواب ان ذكر الحمد ليس لتعلق الجار بل لتحصيل
الثواب للاتيان باللفظ وكان هذا هو مراد الشارح بقوله قلت المستفاد من
الاول غير المستفاد من الثاني انتهى **الخامس** الظرفية ونسب الى
الكوفيين[7] كقوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة اى في حينها **السابع**

[8] ويحتمل ان تكون هنا للسببية صح

[7] ومن تعليلية صح

موافقة من قال ابن عقيل اثبته من تقدم مستدلين بقوله تعالى اذا اكتالوا على الناس الله
على ان واجم اشهد ٧ السابع موافقة الباء قال وهو قولهم اركب على اسم الله واستدلوا بقوله تعالى
حقيق على ان لا اقول وقالوا اركب على اسم الله اي وقرأ ابي بالباء في الاولى الثامن
كونها بمعنى عند نحو ولهم على ذنب اي عندي التاسع ان تكون زائدة للتعويض
او لغيره فالاول كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي من
يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا نقله ابن هشام عن ابن جني و
الازهري عن ابن مالك وقيل المراد ان لم يجد يوما شيئا ثم ابتدء مستفهما فقال على
من يتكل والثاني كقول حميد بن ثور الهلالي ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان
العضاة تروق اي تروق كل افنان وراق متعد بنفسه تقول راقني حسن
الجارية قال ابن هشام قاله ابن مالك وفيه نظر لان راقه الشيء بمعنى اعجبه ولا معنى له
هنا وانما المراد تعلو وترتفع اشهد قال الدماميني فضمن تروق معنى ترتفع فعداه بعلى
وفي الصحاح ان حميدا كنى بالسرحة في هذا البيت عن امرأة واذا كان كذلك امكن ان تكون
افنان العضاة كناية عن نسوة آخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن فيبقى تروق على
معناه من غير تضمين ويكون للبيت معنى صحيح هذا كلامه قال الشمني في قوله فيصح اسناد
الاعجاب اليهن نظر لان اسناد تروق ليس الى افنان العضاة وانما هو الى ضمير السرحة
ويمكن الجواب بان مراده من اسناد الاعجاب ليس اسناد تروق بل اسناد ما يترتب
على الاعجاب وهو حصول العجب اشهد ونسب الازهري وابن عقيل الى سيبويه ان
على لا تزاد قال الازهري ولا حجة في البيت لاحتمال تروق تشرق العاشر الاستدراك

والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله تعالى
اي لكنه الحادي عشر بيان الحال نحو قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر ذكره في مجمع
البحرين وفي نظري انها بمعنى في على انه يتوجه عليه انه لا يلزم من كون التقييد على حال
سفر كون على بمعناها بل لا بد ان يكون لها معنى على حياله الحرف الخامس عن
بفتح العين وسكون النون وترد لمعان احدها المجاوزة ولكنه بمعنى خروجها
في المنفصل اي بعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر المعدى بها ولم يذكر البصريون
سواها نحو اطعمه عن الجوع اي بعده عنه بسبب الاطعام وكذا رميت السهم
عن زيد ورميت عن القوس وذكر لها في هذا المثال معنى غير هذا وسيأتي ذكره ان شاء الله تعالى
والمجاوزة حسية وحكمية كما في الامثلة الثاني البدل كقولهم حج فلان عن فلان
وقال تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا الثالث الاستعلاء كقوله تعالى
فانما يبخل عن نفسه اي عليها ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه
بالبخل فانما يصدر البخل عن نفسه لانها مكانه ومنبعه قاله الدماميني وقال
ذو الاصبع العدواني لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت
دياني فتخزوني قال ابن هشام لان المعروف ان يقال افضلت عليه اشهد وخرج
على التضمين معنى الانفراد وقال الرضي معنى افضلت معنى تجاوزت في الفضل الرابع
التعليل اثبته الكوفيون وجعلوا منه قولهم اطعمه عن جوع ووافقهم ابن السراج
وخرج ابن مالك على ذلك قوله تعالى وما كان استغفار ابرهيم لابيه الا عن موعدة

ومانحن بتاركي آلهتنا عن قولك قال ابن هشام ويجوز ان يكون حالاً من ضمير تاركي
اي ما نتركها صادرين عن قولك وهو رأي الزمخشري انتهى الخامس توافق بعد
قال ابن عقيل اثبته الكوفيون والقتبي وجعلوا منه لتركبن طبقاً عن طبق وقوله ومنهل
وردته عن منهل قال الدماميني في الآية هذا قابل للتخريج على وجه يبقى به عن على معناها
بان يكون التقدير طبقا متباعداً في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة
مما قبله وفيه كلام للشمني قال الشمني هذا احتمال بعيد لم يعول عليه المعربون لاضافة الى
ما سمعوه وهو تعلق الظرف والصفة بكون خاص محذوف بلا دليل نعم ذكروا هنا ان عن
يتعلق بكون مطلق صفة او حال من الضمير في لتركبن وقال المفسرون المعنى لتركبن
الشدائد الموت والبعث والحشر وقيل لتركبن الاحوال من النطفة الى البرزخ
وقيل لتركبن الآخرة بعد الدنيا وقيل لتركبن هذه الاحوال امة بعد امة وهذا
المعنى الاخير اوفق بكون عن طبق حالاً والمعاني الاخر بكونه صفة ~~انتهى كلامه اقول~~
واعلم ان ما في الشرح ماخوذ من شرح اللباب فان فيه والاولى ان يقول ان عن
باقية على معناها ويكون المعنى طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه الا ان
المقدر في الشرح متباعداً ولا دليل عليه وفي شرح اللباب متجاوزاً او من دليل عليه
فان معناها المجاوزة لشيء كلامه اقول التجاوز هو التباعد وقد فسروه به
في هذه المسئلة وقد اشرنا اليه اولاً فتقدير متباعداً بمنزلة تقدير متجاوزاً فانظر الى
بحثه كيف جعلته فائدة قال الدماميني لهذا وهذا البيت يمكن تخريجه على ان يكون المعنى

ورحته صادراً عن منهل آخر وهو ظاهر السادس الظرفية كقوله وآس سراة الحي
حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا اي في حمل بدليل قوله تعالى ولا تنيا
في ذكري قاله ابن مالك قال ابن هشام والظاهر ان معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل
فيه وونى فيه دخل فيه وفتر السابع مرادفة من كقوله تعالى وهو الذي يقبل
التوبة عن عباده اي منهم ويعفوا عن السيئات قال الدماميني يجوز التعلق بمحذوف
اي يقبل التوبة صادرة عن عباده وقوله جل شانه اولئك الذين نتقبل عنهم احسن
ما عملوا بدليل فيتقبل من احدهما ولم يتقبل من الآخر قال لرضا يجوز ان يكون التقدير
يتقبل احسن ما عملوا صادراً منهم تبصرة المصباح وفيها معنى من وزيادة معنى
المجاوزة الا تراها فدل في رميت عن القوس على ان مبدء الرمي منها قال عبد القاهر
وكل موضع لم يصلح الا لمعنى الغلبة كان مخصوصا بعن فلا يجوز ان تقول اخذت
الدين من زيد لان هذا موضع التعدي فقط اي تعديت الدين عن زيد واذا
كان موضع لا يجب ان يكون متمحضا للتعدي جاز ان يقع فيه ايهما شئت نحو
قولهم سقاه عن العيمة اي بعده عنها وجاوز به حكمها الى الري وان شئت
قلت بمن على معنى سقاه من جهة العيمة وهذا من عمل من وان كان موضع لا يناسب
معنى المجاوزة لم يجز ان تقع فيه عن فلا تقول زيد افضل عن عمرو لان ذلك التفضيل
ان فضل احدهما فلا انفصل عن صاحبه اليه وتعداه وانما زيد ان فضل
زيد بدا من هذا الموضع الثامن مرادفة الباء نحو قوله تعالى وما ينطق عن

قال في شرح المصابيح عند ذكر عن بمعنى البعد والمجاوزة

الهوى اي به قال ابن هشام والظ انها على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن
الهوى **التاسع** الاستعانة نقله ابن هشام عن ابن مالك قال ومثله رميت عن القوس
لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان
يقع ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على القوس اشى وفي شرح
اللباب ويجوز رميت بالقوس بالنظر الى ان القوس جعلت آلة للرمي ومستعانا
بها فيه ورميت على القوس بالنظر الى يد الرامي التي اعتمدت على القوس في الرمي و
رميت عن القوس بالنظر الى السهم **العاشر** ان تكون زائدة للتعويض من اخرى
محذوفة كذا ذكر ابن هشام والازهري في التصريح وظاهره ان شرط زيادتها التعويض
قال الدماميني ووقع في تفسير الثعلبي ان من الناس من ذهب الى ان عن في قوله تعالى يسئلونك
عن الانفال صلة بناء على ان المراد بالسؤال سؤال الاستعطاف لا سؤال الاستخبار
وليس هذا تعويضا ومثال المسئلة قوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا
التي عن بين جنبيك تدفع قال ابن جني اراد فهلا عن التي بين جنبيك تدفع
فحذفت عن من اول الموصول وزيدت بعده **تذنيب** قد ترد عن
اسما حرفا مصدريا وذلك ان بني تميم يقولون في نحو اعجبني ان تفعل عن تفعل
قال ذو الرمة اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك
مسجوم وكذا يفعلون في ان المشددة فيقولون اشهد عن محمدا رسول الله و
يسمى عنعنة تميم على رواية التي يعني تميم اي يبدلون العين من الهمزة وتسمى عنعنة

الحديث ان يؤتى فيه عن فلان عن فلان ويسمى الحديث حينئذ معنعنا وليس مولدا
بل هو مسموع من العرب صرح به في القاموس **تذنيب** قد ترد عن اسما
بمعنى جانب وذلك متعين في ثلثة مواضع **احدها** ان تدخل عليها من
وهو كثير كما في قوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي قال ابن
هشام وجعل منه ثم لآتينهم من بين ايديهم ومن خلفهم وعن ايمانهم وعن
شمائلهم فقدرت معطوفة على مجرور من لا على من ومجرورها ومن الداخلة على عن
زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه
فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة وللمجاوزة فان جئت بمن تعين
كون القعود ملاصقا لاول الناحية **والثاني** ان تدخل عليها على وذلك نادر
قال والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله على عن يميني مرت الطير سنحا
والثالث ان يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد قاله
الاخفش وذلك كقول امرئ القيس دع عنك نهبا صيح في حجراته
ولكن حديثا ما حديث الرواحل وقول ابي نواس دع عنك لومي
فان اللوم اغراء وداوني بالتي كانت هي الداء قال ابن هشام لئلا
يؤدي الى تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن
وفقد وعدم ولا يجوز ضربتني ولا فرحت بي والجواب انه لو لم تصح اسميتها
لذلك لزم الحكم باسمية الى في نحو فضم اليك واضمم اليك وهزي اليك

وهذا كله يخرج اما على التعلق بمحذوف كما قيل في اللام في سقيا لك واما على
حذف المضاف اي ويح نفسك ومما يدل على انها ليست هنا اسما انها لا يصح
حلول الجانب محلها ولعل بهذا استدل القائل بوقوعها اسما نحو قوله تعالى
امسك عليك زوجك والجواب عنه ما ذكر وانها لو كانت اسما في تلك
الحالة لصح حلول فوق محلها **اشارة** قال ابن الحاجب في الايضاح
والكلام في اسميتها وبنائها كالكلام في على وقد ذكرنا كلامه فيها **الحرف
السادس** اللام وهي مكسورة مع غير المضمر نحو لزيد مفتوحة معه نحو له وكسرها
معه لغة خزاعة وربما فتحت قبل المضمر نحو ليعلم بفتح الميم ويقال فتحها
مع جميع المظهرات وكانه فعل ذلك للفرق بين لفظ اللام التي تجزم الفعل
وهي لام الامر واللام التي ينتصب الفعل بعدها قاله الشمني وقال الدماميني
كراهية لادخال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل
لتشابه ما يدخل على الفعل انتهى ولعل مراده اللام التي في نحو ان زيدا ليقوم
واما لام الامر مكسورة وهي داخلة على نفس الفعل فكيف يكون فتح تلك
اللام لتشابه ما يدخل على الفعل **تبصرة** كل كلمة كانت على حرف واحد
كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الكسرة والضمة على الكلمة
التي هي في غاية الخفة وكسرت لام الجر لتكون حركتها على وفق اثرها ولام الامر
ليتميز عن لام الابتداء اذا دخلت على المظهر فابقيت لام الابتداء

ويقال فتحها مع جميع المظهرات صح
وهو لغة عكل وبلعنبر وبه قراءة سعيد بن جبير
وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بفتح اللام وحكى ابو
زيد انه سمع من يقول وما كان الله ليعذبهم بفتحها مع
... جميع المظهرات

على الاصل

على الاصل وهو الفتح وكسرت لام الجر لموافقة الحركة الاثر ولا التباس في دخولها
على المضمر لان لام الابتداء لا تدخل على المضمر المجرور بل على المضمر المرفوع نحو لانت
والضمير المجرور غير المرفوع فآثروا في لام الجر الفتح جريا على الاصل وان اورد
بكاف التشبيه فجوابه ان الكاف لا تلزم الحرفية لانها تكون اسما ايضا كما في قوله
حيا يضحكن عن كالبرد المنهم فجوابها اخذ ليس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف
عند من قال ان المضاف هو الجار وانما فتحت لام الجر في المستغاث المباشر لها مع
انه ظاهر قال الرضي لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث
والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى
محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعفاء اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث
موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه انتهى وانما قيدنا المستغاث بالمباشر لان
المستغاث الذي ليس مباشرا لها بل هو معطوف على مستغاث مباشر لها
لامه مكسورة نحو يا للكهول وللشبان ويحصل الفرق بينه وبين المستغاث له
بعطفه على المستغاث واما قراءة ابرهيم بن ابي عبلة الحمد لله بضم اللام فانما
هي للاتباع كما حكي عن الحسن البصري انه قرأ الحمد لله بكسر الدال للاتباع ايضا
قال الزمخشري والذي جسرهما على ذلك والاتباع انما يكون في كلمة واحدة
كقولهم منحدر الجبل تنزل الكلمتين منزلة كلمة واحدة لكثرة استعمالهما مقترنتين واشنع
القراءتين قراءة ابرهيم حيث جعل الحركة البنائية تابعة للاعرابية التي

هي اقوى بخلاف قراءة الحسن هذا كلامه وهو صريح في ان حركة الاتباع في المسئلة بنائية ونسب الدماميني الى ابن مالك انها ليست اعرابية ولا بنائية وقد سبق نظير هذا الكلام في بحث الجر الجواري **افتتاح** ذكروا للام الجارة اربعة وعشرين معنى

احدها الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس و الجنة للمؤمن والابن لزيد والتحقيق عمم الملك كالاختصاص وجعله في نحو الثلثة الاخيرة مجازيا او ذكر بعضهم الملك وكذا الاستحقاق بمعنى على حدة لها وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عنهما ويمثل بنحو الحمد لله والعزة لله والملك لله والامر لله وهو الراجح لان فيه تقليلا للاشتراك ولئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة واحدة واكثرهم يمنع جوازه اذا قيل المال لزيد لاجتماع الملكية والاختصاص فيه وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم قال بعضهم والصحيح ما قاله سيبويه من انها للاستحقاق وهو معناها الخاص لانه لا يفارقها وانما جعلت للملك لانه ضرب من الاستحقاق وقد تدخلها مع ذلك معان اخر اشير فيذكر الاختصاص او الاستحقاق لا يحتاج الى ذكر صاحبه والملك نحو له ما في السموات والارض والتمليك نحو وهبت لزيد دينارا وشبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا والعاقبة نحو لدوا للموت وقوله تعالى ولقد ذرأنا لجهنم اذ كان خلقهم لجهنم وولادتهم للموت والتعليل نحو جئتك للتسمن اخ المجيء مختص بذلك بل كل من الاستحقاق والاختصاص يشمل على صاحبه وكل من المعاني المذكورة فعلى هذا ينبغي ان يوعد ان لها سبعة عشر معنى

وهو فيما وقعت بين معنى وذات

وشبه الملك ... ما لاتم

وشبه في هذا النحو لام الصيرورة ولام المآل ايضا صح

نعم لا منع من تكثير الاسماء باعتبار كثرة الاعتبارات **العاشر** توكيد النفي ويسميها الاكثر لام الجحود لملازمتها الجحد اي النفي وعن النحاس ان الصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما يعرف لا مطلق الانكار وفي الاوقيانوس الجحد عن العلم و الانكار عن الجهل وكيف كان هي بهذا المعنى لتوكيد النفي وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو قوله تعالى وما كان الله ليطلعكم على الغيب ولم يكن الله ليغفر لهم ووجه التاكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك قال ابن هشام فعندهم انها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير جار قال الدماميني يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل فان اللام الزائدة تعمل في الاسماء الجر وقد عملت في الفعل النصب و معناها التوكيد في الحالتين فيشمل هذا بقولهم لا تعمل عوامل الاسماء في الافعال وبالعكس لكن لعل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية فلا يرد عليهم هذا قال الشمني ولو كانوا يرون صحة هذه الكلية لا يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل لان عامل الاسم اللام الجارة الزائدة وعامل الفعل اللام الناصبة الزائدة وهذه غير تلك بوضع الواضع وجعله غاية الامر انهما اتفقا في اللفظ و وجهه عند البصريين وهو الاقوى ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد ابلغ من نفيه كذا ذكره ابن هشام واستشكله الدماميني بان التوكيد

فالتابع انتسب لزيد مجرد لعرفي خال صح

لان النصب بان مضمرة وجوبا صح

لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفي السبب واراحة نفي المسبب قال الشمني
بل استفيد التاكيد من اللام لانه استفيد مما تعلقت به واقيمت مقامه بعد
حذفه وعلى هذا فهي عنده حرف جر معدّ متعلق بخبر كان المحذوف قال
كيف يكون معدّيا وهم يعتبرون فاصلا للفعل وقضية هذا ان يكون اللام
للتقوية وكثيرا ما يطلق القول بزيادتها لاطراد صحة اسقاطها والمصري صحح
القول بانها متعلقة بالعامل بناء على انها ليست زائدة محضة ولا هي معدية
محضة بل لها منزلة بين منزلتين قال الشمني اذا كانت اللام المقوية
منزلتها بين الزائدة والمعدية لم يبعد اطلاق القول المعدية عليها الشمني وحرف
ابن هشام بكون منزلتها بينهما في التوضيح واستشكله الازهري بان الزائدة
المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قويته عليه فتكون
متعلقة وغيرها في آن واحد وهو ممتنع لاداته الى الجمع بين متنافيين اول
يمكن الجواب عنه بانه لا يبالي في كونها بينهما ان تتعلق بجهة تعديتها زيادة
قصد فتكون متعلقة من هذه الجهة تنبيه موافقة على قد يحذف
كان قبل تلك اللام كقوله فاجمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لعود
اى فما كان جمع وقول ابي الدرداء في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما
الحادي عشر موافقة الى كقوله تعالى بان ربك اوحى لها كل يجري لاجل مسمى
ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه الثاني عشر موافقة على في الاستعلاء الحقيقي
نحو ويخرون للاذقان وتله للجبين والمجازي نحو وان اسأتم

قال ابن هشام

فلها الثالث عشر موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة وقولهم مضى لسبيله
الرابع عشر موافقة عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف
الميم قال ابو الفتح اى عند مجيئه اياهم ونحو قولهم كتبته لخمس خلون قال الدماميني
هذه هي اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلثة اضرب اما ان يختص
الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبته ~~لليلة بقيت~~ كتبته لغرة كذا او يختص به لوقوعه
قبله نحو كتبته لخمس خلون او يختص به لوقوعه بعده نحو كتبته لليلة بقيت في الاول
يكون الاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت لوقوعه بعده وبقرينة نحو بقيت
لوقوعه قبله كذا قال الرضي الخامس عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس
وفي الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وقول متمم بن نويرة فلما تفرقنا
كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا السادس عشر موافقة مع قاله بعض
وانشد عليه هذا البيت السابع عشر موافقة من نحو سمعت له صراخا وقول
جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل الثامن عشر
التبليغ وهي الجارة اسم سامع قول او ما في معناه نحو قلت له وبينت له
واذنت له وفسرت له وشكرت له ونصحت له التاسع عشر موافقة عن قال ابن
الحاجب في الكافية وتكون اللام بمعنى عن مع القول قال الرضي يعني في قوله تعالى وقال
الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اذ لو كانت كاللام في قلت
لزيد لا تفعل لكان حق ما سبقتمونا ثم قال ويجوز ان تكون اللام للتبليغ كاللام في
قلت لزيد ويعني ~~والتفت عن الخطاب الى الغيبة~~ وانما قيل ما سبقونا على

بالمعنى لا باللفظ هذا والتوضيح ان الرضي رح حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى
في المحكي بالقول فلك ان تقول في حكاية من قال زيد قائم قال فلان زيد قائم وقال
فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقتص فيه عن الامم المختلفة الالسنة
باللسان العربي وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكي
ويجوز ان تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل رعاية لحال الحكاية
فان زيدًا وعمرًا فيه غائبان فيجوز ان تكون الآية من هذا القبيل فاذن لا يتعين
ما قاله ابن الحاجب ولهذا ذكر في الكشاف وغيره من التفاسير ان هذا كلام
الكفار فانهم قالوا للمؤمنين لو كان ما اتى به محمد صلى الله عليه وآله وسلم خيرًا لما
سبقونا هؤلاء اعني المؤمنين ولا يلزم ح ان يقول ما سبقتمونا لجواز انهم خاطبوا
بعض المؤمنين واراد بقولهم ما سبقونا البعض الآخر هذا وقال ابن
مالك وغيره ان اللام في الآية هي لام التعليل ويفهم ذلك من كلام البيضاوي
في تفسيره حيث قال لاجلهم وكذا الفاضل ابو علي الطبرسي رح **العشرون** القسم
في التعجب وتختص باسم الله تعالى ويعنون من المتعجب الامر العظيم الذي يستحق ان
يتعجب منه نحو لله لا يؤخر الاجل ~~دخول المخاطب~~ فلا يقال لله لقد قام زيد ومنه قول الشاعر
لله يبقى على الايام ذو حيد، بمشمخر به الظيان والآس، ويروى تالله بالتاء
الفوقية وحرف النفي محذوف اي لا يبقى مثل تالله تفتؤ فلا يكون من المسئلة **الحادي والعشرون**
التعجب المجرد عن القسم ذكره ابن هشام في المغني قال ويستعمل في النداء كقولهم

بالماء وبالعشب

بالماء ويا للعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله، فيا لك من ليل كان نجومه، بكل
مغار الفتل شدت بيذبل، وقولهم يا لك رجلًا وفي غيره كقولهم لله دره فارسًا ولله
انت وقوله، شباب وشيب وافتقار وثروة، فلله هذا الدهر كيف ترددا انتهى والعجب
من الرضي رح حيث قال في قول من قال ان اللام في لايلاف قريش وللفقراء الذين
احصروا للتعجب والاولى ان تكون للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم
فائدة مناسبة قال الدماميني في تحفة الغريب اكثر ما يمثل به النحويون باضافة حرف
الى الضمير الغائب ويجوز ان يضاف الى الضمير المخاطب والى ضمير المتكلم كذا في شرح
الحاجبية للعلامة نجم الدين سعيد ومن خطه نقلت انتهى **الثاني والعشرون** التعدية
قال ابن هشام ذكره ابن مالك في الكافية ومثل له في شرحها بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا
وفي الخلاصة ومثل له ابنه بالآية وبقولك قلت له افعل كذا ولم يذكره في التسهيل ولا
في شرحه بل ذكر في شرحه ان اللام في الآية لشبه التمليك وانها في المثال للتبليغ والاولى
عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدًا لعمرو وما احبه لبكر **الثالث والعشرون** التوكيد
وتسمى بالزائدة وهي انواع **منها** اللام المعترضة بين الفعل المتعدي
ومفعوله كقوله، ومن يك ذا عظم صليب رجا به، ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره
اذ المعنى رجا به ان يكسر عود الدهر اي مغالبة الزمان والعلو عليه قال ابن هشام وليس
منه ردف لكم خلافًا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب
للناس حسابهم انتهى والاظهر ما ذهب اليه المبرد لان ردف يتعدى بنفسه يقال
ردفه ردفًا من الباب الرابع والاول اذا تبعه وفي مجمع البحرين ردف لكم

ای رحمکم بمعنی تبعکم اشهی و یستعمل للام بالمصدر یوم ردفت النجوم اذا توالت فتکون
اللام زائدة بین الفعل المتعدی و مفعوله لتاکید وصوله الیه کما زیدت الباء فی ولا
تلقوا بایدیکم والیه ذهب صاحب الکشاف وابن مالک فی التسهیل قال وسماعا
فی نحو ردف لکم اشهی ومن المسئلة نحو شکرت له ونصحت له اذ معناهما مع اللام هو
معناهما بدونها واختلف فی نحو یرید الله لیبین لکم وامرنا لنسلم لرب العالمین
وقول الشاعر ٭ ارید لانسی ذکرها فکانما ٭ تمثل لی لیلی بکل سبیل ٭ فقیل زائدة
قال صاحب الکشاف فی الایة الاولی زیدت اللام مؤکدة لارادة التبیین کما زیدت
فی لا ابا لک لتاکید اضافة الاب والمعنی یرید الله ان یبین لکم ما خفی عنکم من
مصالحکم وافاضل اعمالکم انتهی قال الدمامینی صرح بعضهم بانها زیدت لتوکید
الارادة ووجهه بان لام التعلیل لما کانت للغرض کان فی الغرض معنی الارادة
الا تری انک اذا قلت جئتک للسمن یکون معناه لارادة السمن فاذا جمع
بین اللام والارادة یکون جمعا بین الارادتین فیاتی التوکید قلت وهذا
مقتض لان اللام المحکوم بزیادتها مفیدة للتعلیل وهو خلاف کلام ابن هشام
هذا کلامه وقیل للتعلیل ثم اختلف هؤلاء فقیل المفعول محذوف قال ابن
هشام ای یرید الله التبیین لیبین لکم ویهدیکم ای لیجمع لکم بین الامرین وامرنا
بما امرنا به لنسلم وارید السلو لانسی وما قدرته فی الایة الاولی منسوب الی الکوفیین

٥ وقیل للعاقبة کلامه فی تجدیقها لم یکن لهم عدوا وحزنا ولم یذکر هذا القائل المفعول ببین آ کذا نقل الشیخ

وقال الشیخ قال صاحب البحر وتقدیره یرید الله هذا هذا مذهب سیبویه فیما
نقل ابن عطیة ای تحلیل ما حلل وتحریم ما حرم وتشریع ما تقدم ذکره والمعنی
یرید الله تکلیف ما کلف به عباده مما ذکره لاجل التبیین ٢ وما عطف علیه ٢ لم تتعلق الارادة غیر التبیین ٣
هذا مذهب البصریین ولا یجوز عندهم ان یکون متعلق التبیین الی هنا ما ذکره
الشیخ وکان قد کتب وجه عدم جوازه عندهم الا ان النسخة التی اراجعها الان
لحواشیها وکثیر من المطالب فیها وکتبت الی آخر جزئها ضخمة فی طولها وعرضها
فذهب کثیرها وانمحی غیرها لطول استعمالها وکانت علیه هذا المطلب فی حاشیتها
وقطع ما اتصل منها بآخرها فلم تتبین لی بتمامها فاسفا علیها وقد بلغت من الصحة
غایتها کیف وفی اکثر مواضعها خط مصنفها قال ابن هشام وقال الخلیل
وسیبویه ومن تابعهما الفعل فی ذلک مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء
واللام وما بعدها خبر ای ارادة الله للتبیین وامرنا للاسلام وعلی هذا
فلا مفعول للفعل قال الدمامینی تقدیر الفعل هنا بالمصدر من غیر حرف مصدری
لیس بقیاس والقول بانه حذف فهو موجه تقدیرا بدفع قولهم الفعل مقدر
بمصدر اذ لو کان الحرف المصدری مقدرا لکان المؤول بالمصدر هو الحرف
وصلته لا الفعل وحمله علی ان حذف ان ورفع المضارع المنصوب بها لیس
بمقیس علی المختار وذکر الشیخ فی ردّه کلاما طویلا وحاصله وهو بعضه ان
المراد هنا من کون الفعل مقدرا بمصدر انه فی المعنی مصدر وحقیقته

٣ فعند نسخة ثم وقفت علی نسخة اخری قال لانه یقتضی ان یتعدی الفعل الی مفعوله المتاخر بواسطة اللام ولا اضمار ان بعد اللام لیست لام الجحود ولا لام کی کما هو مذهب البصریین ولا یجوز عندهم ایضا وذهب الکوفیین الی ان متعلق الارادة هو التبیین و اللام هو الموصولة الناصبة بنفسها الا ان مضمرة بعدها انتهی ٥

ان الفعل جرد عن احد مدلوليه وهو الزمان واريد به الاخر وهو الحدث ومنها
اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس الحرب والاصل
يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص قال الشاعر يا بؤس للحرب التي
وضعت اراهط فاستراحوا فائدة مناسبة الرهط بفتح الراء وسكون الهاء
القوم والقبيلة وتختص بالرجال قيل وهي من الثلثة الى العشرة وقيل
من السبعة الى العشرة وقيل هي ما دون العشرة وقيل من الثلثة الى التسعة وقيل
هي ما فوق العشرة الى الاربعين وعن ابن السكيت الرهط والعترة بمعنى وعن ثعلب
الرهط والنفر والقوم والمعشر والعشيرة معناهم الجمع لا واحد لهم من لفظهم وجمع
الرهط ارهط واراهط وارهاط واراهيط تنبيه هل انجرار ما بعدها بها
او بالمضاف قولان قال في المغني ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان
الجار لا يعلق لشيء ومراده بالجار هو حرف الجر الموجود في اللفظ فلا يلزم شيء
مما اورد به اللاهيجي بقوله والمضاف جار ايضا فيلزم تعليقه هذا ان قلنا ان
عامل الجر في المضاف اليه هو المضاف وهو الصحيح وان قلنا العامل اللام
المقدرة لزم ايضا تعليق الحرف الجار واستشكله الرضي بان من شان
المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة اقول ان كان مراده بحثا
به ما اورده اللاهيجي اولا فالجواب عنه ما اجيب به عنه وان اراد انه
لا بد في تحقق الاضافة ان يكون جر المضاف اليه بالمضاف والله فلا يخفى

فهذا اول الكلام ضرورة تحققها في نحو غلام زيد وان قلنا بان الجار زيدا انما هو
بالحرف المقدر هذا قال ابن هشام ومن ذلك قولهم لا ابا لزيد ولا اخا
له ولا غلامي له على قول سيبويه ان اسم لا مضاف لما بعد اللام واما على قول من
جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيها بالمضاف لان الصفة من تمام
الموصوف وعلى قول من جعلها خبرا وجعل ابا واخا على لغة من قال ان
اباها وابا اباها وقولهم مكره اخاك لا بطل وجعل حذف النون على وجه
الشذوذ كقوله بيضك ثنتا وبيضي مائتا فاللام للاختصاص وهي متعلقة
باستقرار محذوف انتهى كلامه تبصرة قال اللاهيجي يسأل عن وجه حذف
التنوين في ابا في قولك لا ابا لزيد والوجه شبهه لما يجب ترك تنوينه ويقول هذا
القائل كما حمل على المضاف في الاعراب حمل عليه في ترك التنوين وبعضهم يقول
بل هذا الاسم مبني على اجرائه مجرى المفرد فيستحق عدم التنوين ولقائل ان
يقول على الاول لم كان اجراؤه مجرى المضاف في الاعراب واجبا وفي
ترك التنوين جائزا فان القائل بان الاسم شبيه بالمضاف لا يوجب ترك
التنوين منه بل يجوزه فيقول لا ابا لزيد ولا ابا لزيد بالتنوين وعدمه وجوابه
ان الاصل في الاسم التمكن بل الامكنية فيكون معربا منونا فحمل على المضاف
في الاعراب وجوبا لانه حمل يقتضي بقائه على اصله وجعل حمله عليه في ترك
التنوين جوازا لانه حمل يقتضي خروجه عن اصله الى هنا كلامه قال الشيخ

قال الرضي الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين وجاء لا نصّا على
قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين
الاسماء الستة اذا وليتها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع
واثبات الالف في الاب والاخ نحو لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله
ولا اخاله فيكون معرفة اتفاقاً واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلامي لك مثله
ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار
المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا
بان اللام هيهنا لفظا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني
في ياتيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فكان
الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه
الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيداً دون
ساير الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف
المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفاً وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكريرلا
ففصلوا بين المضافين لفظاً حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف
فلا يستنكر نصبه وعدم تكريرلا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون
هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا رجل حاله كذا ولا

غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله • وقد مات شماخ ومات
مزرد • واي كريم لا اباك يخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقع
لا اخاك ولا ابيك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا
الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام وفي حاشية
التفتازاني فان قيل لو كان لا اباك على الاضافة لكان معرفة فيجب الرفع و
تكرير الخبر قلنا الغرض من هذا الفصل ان يصير المضاف كانه ليس بمضاف
فلا يستنكر ترك الرفع والتكرير لكونه في صورة النكرة والخبر مقدر لكن على وجه
العموم اي لا اباك موجود وليس المعنى على نفي صفة وحال عن ابيه لانهم
قصدوا بهذا الاقحام ان يكون المعنى معنى لا اباك ولا اب لك سواءً
وان كان الاب في الاول معرفة وفي الثاني نكرة كما في لا كان ابوك
موجوداً ولا كان لك اب بتعريف المسند اليه في الجملة الاولى وتنكيره
في الثانية مع ان المعنى واحد الى هنا ما ذكره التفتازاني فائدة مناسبة
كما حذف نون التثنية للضرورة في قوله يضك ثنتا ويضي ماتا حذف لا لذلك
لضا في قوله • كان اذنيه اذا تشوفا • قادمتا او قلما محرفا • على احدى
الروايتين بالفات من غير تنوين على ان الاسماء مثناة ومن ذلك قوله • قد
سالم الحيات منه القدما • على رواية البغداديين بنصب الحيات وقالوا اراد
القدمان وانشده ابن جني وقال نحن نرويه برفع الحيات ونصب القدم وذنب الابابخ

الى الكسائي انه اجاز حذفها في غير الضرورة فيجوز عنده ان يقع في الاخبار قام الذين
بدون نون **ومنها** اللام المسماة لام التقوية وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف
اما بتأخره عن المعمول مع اصالته في العمل نحو قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل
والله اعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر الفعل وتقدم معموله عليه ضعف عمله فقوي
باللام واما بكونه فرعا في العمل كالمصدر واسم الفاعل والمفعول وامثلة
المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو وقوله جل شأنه مصدقا لما معهم ونحو زيد
معط للدراهم وقوله عز من قائل فعال لما يريد نزاعة للشوى وقد اجتمع التأخر
والفرعية في قوله تعالى وكنا لحكمهم شاهدين ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل
يتعدى لمفعولين لانها ان زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد
وان زيدت في احدهما لزم ترجيح من غير مرجح قال ابن هشام وهذا الاخير ممنوع
لانه اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك قال الدماميني
كلام ابن مالك محمول على ما اذا كان فيه المفعولان جميعا مع كونهما متقدمين على العامل
او متأخرين عنه اذ في علته التي ذكرها ايماء لهذا المعنى وذلك انه اذا لم يكن الا
واحد من المفعولين فقط او ذكرا معا ولكن تقدم احدهما جاز لقيام الراجح انتهى
ورد قول ابن مالك بقول ليلى * احجاج لا تعطي العصاة مناهم * ولا الله يعطي
للعصاة مناها * واذا زيدت مع التأخر عن العامل ففي التقديم اولى **تنبيه**
قد سبق انه قال ابن هشام في التوضيح وفي الباب الثالث من المغني ايضا ان

قال ابن هشام وهي ... في تقوية العامل

اللام المقوية

اللام المقوية ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر
ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين وهي متعلقة بالعامل
المقوى وقد عرفت هيهنا اعتراض الازهري عليه والجواب عنه **ومنها** لام المستغاث
عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها وقال جماعة انها غير زائدة
ثم اختلفوا فقال ابن جني متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ورد بان معناه لا يعمل
في المجرور ورد بانه قد عمل في الحال في قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها
العناب والحشف البالي فيعمل في المجرور ايضا لان العامل عامل الحال يجب ان يكون
اقوى من عامل المجرور الا ترى ان عاملها هو الذي عمل في صاحبها فلما جاز ان يعمل
فيها معنى الفعل جاز ان يعمل فيه بطريق اولى وقال الاكثرون متعلقة بفعل النداء
المحذوف ونسب الى ابن الضايع وابن عصفور اختياره ونسبه لسيبويه واعترض
عليه بانه متعد بنفسه فما اللام في الكلام واجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن
معنى الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في مثل يا للدواهي وابن عصفور وجماعة بانه
لما ضعف بالتزام الحذف قوي باللام واعترض ابن هشام بان اللام المقوية
زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة وهذا خلاف ما قاله من ان التحقيق انها
ليست زائدة محضة ولا مقوية محضة وقد ذكرناه عنه مرتين فيما سلف لا يقال
لا تدخل اللام في نحو زيدا ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف لانه لما ذكر في
اللفظ ما هو عوض عنه كان بمنزلة ما لم يحذف والقول بان غاية الامر ان

وعن ابن الضايع ان اللام الداخلة
على المستغاث لام الاختصاص واللام
الداخلة على المستغاث له
لام التعليل
صح

الفعل المذكور دالّ على المحذوف ومفسّر له ولا يلزم منه كونه عوضًا عنه ليس بمستقيم
لانه لا يجوز الجمع بينه وبين المحذوف والعوض هو الذي لا يجمع بينه وبين المعوض لانّ
وكذلك حرف النداء عوض عن فعله لانه ليس عوضًا وانما هو مثله ولو كان عوضًا ثبتت
لم يكن جاز الحذف والتعويل والاعتراض بانه قد يكون الشيء عوضًا ويحذف كالتاء في
اقامة فانه مصدر اقام وحقه ان يجيء على افعال فيقال اقوام الّا انّ الواو قلبت الفًا
حذفت لالتقاء الساكنين وعوض عنها التاء فقيل اقامة ومع ذلك يجوز حذفها
عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلوة والقول بانهم جعلوا المضاف اليه عوضًا عنه
يرده انهما قد اجتمعا في قول الشاعر عرفت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من
يسود ومثله في الكلام كثير اجيب عنه بانا لا نسلم انّ التاء في اقامة عوض عن الالف
المحذوفة وانما هي كالعوض عنها اذ لو كانت عوضًا لم يجز حذفها لكن المذكور في
الكتب الصرفية والنحوية انه لما قلبت الواو في نحو اقوام الفًا التقى ساكنان حذفت
الاولى عند سيبويه عند الاخفش والثانية عند الخليل او الاخفش وعوض عنها
التاء وعندي ان يجاب عنه بانّ في قوله تعالى واقام الصلوة ليس حذف التاء
وانما فيه ترك تعويضها وهذا معنى قول سيبويه وان شئت لم تعوض قال الله تعالى الآية
على انّ حرف النداء ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه **الرابع
والعشرون** التبيين وهي على ثلثة اقسام **احدها** ما يبيّن المفعول من الفاعل
وضابطه ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبًّا او بغضًا تقول ما احبني

وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما ومنه قوله تعالى
والذين آمنوا اشد حبًّا لله وان قلت الى فلان فالامر بالعكس وهذه تتعلق بمذكور
الثاني ما يبيّن فاعلية الفاعل الغير الملتبس بالمفعول نحو تبًّا لزيد وويحًا
فانهما في معنى خسر وهلك فان رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر ومحلها
الرفع ولا تبيين لعدم تمام الكلام فان قلت تبًّا له وويح فنصبت الاول ورفعت الثاني
لم يجز لتخلف الدليل والمدلول عليه اذ اللام في الاول للتبيين واللام المحذوفة لغيره
كذا ذكر ابن هشام وفي القاموس وويح تبًّا له نصبًا على المبالغة اي الزمه الله تبًّا
وهلاكًا انتهى فعلى هذا لا يكون من المسئلة **الثالث** ما يبيّن مفعولية غير ملتبس بالفاعل
قال ابن هشام ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن تتعين
بيانه تقوية للبيان وتوكيدًا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف ومثال
هذا النوع سقيًا لزيد وجدعًا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين
ولا بفعليهما المقدرين لانهما متعديان ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية
ان قدّر انه المصدر او بالتزام الحذف ان قدّر انه الفعل لان لام التقوية صالحة
للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيًا زيدًا ولا جدعًا اياه خلافًا لابن الحاجب
ذكره في شرح المفصل ولا هي وخفوضها صفة للمصدر فيتعلق بالاستقرار لان الفعل
لا يوصف فكذا ما اقيم مقامه وانما هي لام مبيّنة للمدعو له او عليه ان
لم يكن معلومًا من سياق او غيره او مؤكدة للبيان ان كان معلومًا وليس تقدير

المحذوف اعني كما زعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادتي لزيد
وينبني على ان هذه اللام ليست متعلقة بمصدر انه لا يجوز في زيدا سقياً له ان ينصب زيدا
بعامل محذوف على شريطة التفسير ولو قلنا ان المصدر الحال محل فعل دون حرف
مصدري يمنع تقديم معموله عليه فقول زيداً ضرباً لان الضمير في المثال المذكور ليس
معمولا له ولا هو في جملة واما تجويز بعضهم في قوله تعالى والذين كفروا فتعساً لهم كون
الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم وقال ابن مالك في شرح باب النعت
من كتاب التسهيل اللام في سقياً لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وفي هذا
تهافت لانهم ان اطلقوا بان اللام للتبيين فانما يريدون بها انها متعلقة بمحذوف
استؤنف للتبيين الى هنا كلام ابن هشام قوله لا يجوز في سقياً زيداً اه قال الدماميني
لم يستند في رد كلام ابن الحاجب شيخ المحققين الى نقل يعتمد عليه ولا شيخ يتعين
المصير اليه وقوله وليس تقدير المحذوف اه قال انما يتجه الرد لو كان ابن عصفور
يقدره مقدماً على الجار والمجرور والا فتقديره مؤخرا ~~للاهتمام بشأن الظرف المذكور~~
للتبيين لا يمنع من ادخال اللام على معموله المقدم كما في قولك لزيد ضربت
بل الظاهر في هذا المقام ان يقدر مؤخرا للاهتمام بشأن الظرف المذكور للتبيين
فان كان كلام ابن عصفور ما يقتضي تقديره مقدماً فالرد متجه والا حمل كلامه على تقديره
مؤخرا وطاح الرد قال الشمني لو قدر العامل هنا اعني مؤخرا لكانت اللام للتقوية

لضعفه بالتاخير

لضعفه بالتاخير ولا يصح هنا ان تكون للتقوية لان لام التقوية تصلح للسقوط وهذه
لا تصلح فلا يصح ان يقدر العامل اعني مؤخرا وقوله بل التقدير اه ليس المراد به بل تقدير
المحذوف الذي يتعلق به كما هو الظاهر لانه لو كان كذلك لكانت لام التقوية لا لام
التبيين وانما المراد بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين ارادتي لزيد
فيكون ارادتي مبتدأ ولزيد ظرفا مستقرا هو الخبر فيتعلق بمحذوف على ما
هو المعروف ويدل على ان هذا مراده قوله فيما قبل ولكن يتوقف بيانه
تقوية للبيان وتوكيدا له وقوله فيما بعد وانما يريدون بها انها متعلقة بمحذوف
استؤنف للتبيين او لا يطلق الاستيناف الا في الجمل قال الشمني خاتمة بذكر فائدة
قد ذكرت هنا قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت واردت ان اذكر
وجه استعمال الكسب مع اللام والاكتساب مع على ووجهه والله اعلم انه لما
كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة اليه وامارة به كانت في تحصيله
اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتمال
في تحصيل الشيء ولما لم تكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بما
لا دلالة له على الاعتمال والتصرف وهو الكسب قاله الزمخشري وتبعه
فيه التفتازاني في مطوله وقال الجاربردي في شرح الشافية فيه تنبيه
على لطف الله تعالى لخلقه فاثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم

عليهم عقاب الفعل الاعلى وجه مبالغة واحتمال فيه الحرف السابع فى
بالكسر والمد ولها معانٍ احدها الظرفية والظرف هو الوعاء وبالعكس
كما فى كتب اللغة وقيل بينهما فرق بان فى اذا دخلت على اسم من اسماء الزمان والمكان
يكون معناها الظرفية واذا دخلت على غيرها تكون للوعاء وكيف كان المنسوب
نسب الى سيبويه والمحققين انها لا تكون الا للوعاء والظرفية اعم من ان تكون
مكانية او زمانية وهى اما حقيقية نحو زيد فى الدار او مجازية نحو نظرت فى الكتاب
وتفكرت فى العلم وسعى فى حاجة فان النظر والتفكر والسعى تمكن وتستقر
فى استخراج ما فى الكتاب والعلم وتحصيل الحاجة لان الكتاب والعلم
والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والسعى مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف
فكانها محيطة بها من جوانبها فان قلت الظرفية فى قوله تعالى ان المتقين فى
جنات ونهر وفى جنات وعيون حقيقية بالنسبة الى الجنات مجازية
بالنسبة الى النهر والعيون فيلزم اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة فاوجهه
عند القائل بمنعه قلنا نقدر مضافا مجازيا فى الظرفية شاملا لهاتين
اى فى نعيم جنات ونهر او نقدر النهر مجرورا بفى اخرى فتكون الاولى حقيقة
والثانية مجازا وهى فى قوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل بمعناها التمكن
المصلوب فى الجذوع تمكن الظرف فى المظروف فلا حاجة الى قول من قال
انها هنا بمعنى على ولقول من قال انها بمعنى الباء فى قوله تعالى فردوا ايديهم

فى افواههم لان المراد التمكن وقيل هى فى قوله تعالى ادخلى فى عبادى بمعنى مع
والاولى انها بمعناها اى حاصلة فى زمرة عبادى او بمعنى ادخلى فى اجسادهم
وقولهم انت لى فى الله اى فى رضاء الله بمعنى ان رضاه جل شانه مشتمل على
مواخاتنا لا تخرج عنه الى الاغراض الدنية الدنيوية وكذا قولهم الحب
فى الله والبغض فى الله الثانى المصاحبة اثبته الكوفيون والقتبى وتبعهم
ابن مالك فى التسهيل نحو ادخلوا فى امم اى معهم فيجس فى موضعها مع
الثالث التعليل نحو فذلكن الذى لمتننى فيه لمسكم فيما افضتم فيه عذاب
عظيم وذكر الازهرى فى التصريح ان من معانيها السببية ومثل بالاية الثانية
قبل ان يذكر ابن هشام ان من معانيها مرادفة الباء اقول وانت تعلم
ان السببية ليست الا مرادفتها للقاعدة ان الحرف الذى يكون بمعنى حرف
آخر صح مجيئه عوضه والاتيان به موقعه والسببية من معانيها فيجب ان
تكون بهذا المعنى مرادفة لها فاوجه افرادها عن مرادفتها وعندى انه يجوز
ان تكون فى الايتين بمعنى الباء واثبته الكوفيون والقتبى وحكى يونس عن بعض
العرب ضربته فى السيف الخامس الاستعلاء كقوله تعالى لاصلبنكم فى
جذوع النخل نسبه الازهرى الى المذكورين وقد سبق انها هنا للظرفية
ونسبه الدماميني الى البصريين السادس مرادفة الى نحو فردوا ايديهم فى
افواههم وقد ذكر جواز كونها هنا للوعاء السابع مرادفة من كقول

وحكى يونس ان العرب تقول نزلت فى ابيات اى على ابياتهم

امرئ القيس وهل يعمن من كان احدث عهده ثلثين شهرا فى ثلثة احوال وقد
مضى منا انشاد هذا البيت والذى قبله فى على الاوراق السالفة والكلام عليهما
بوجه وعن ابن جنى التقدير فى عقب ثلثة احوال قال ابن هشام ولا دليل
على هذا المضاف وهذا نظير اجازته جلست زيدا بتقدير جلوس زيد
مع احتماله لان اصله الى زيد وقيل الاحوال جمع حال لا حول اى فى ثلثة حالات
نزول المطر وتعاقب الرياح ومرور الدهور وقيل يريد ان احدث عهده خمس
ونصف فجمع بمعنى مع لشذ كلامه وقوله اى فى ثلثة حالات كذا رايته اعنى بالتا
فى ثلثة فى نسختين من المغنى كانتا عندى ولو صدر عنه ذلك فهو غفلة منه من قاعدة
الثلثة الى العشرة بالنسبة الى المميز واظنه من اغلاط قلم الناسخ والله اعلم الثامن
المقايسة وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق لقصد نحو قوله
فما متاع الحيوة الدنيا فى الآخرة الا قليل ما انتم فى سواكم من الامم التاسع التعويض
وهى الزائدة عن اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت
فيه قال فى المغنى اجاز ابن مالك وحده بالقياس على قوله فانظر بمن تثق وفيه
نظر لشذ وضمير فيه يرجع الى القياس او الى قول ابن مالك ووجهه ان ما ذكره فى
الباء ليس بقياسى بل سماعى فلا يقاس عليه حرف غيره او ان المقيس عليه لا يتعين
الباء فيه للزيادة اذ يجوز كما ان تكون من استفهامية لا موصولة والكلام تم

بقوله فانظر

بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما بقوله بمن تثق فلا حذف ولا تعويض العاشر التوكيد
وهى الزائدة لغير تعويض اجازه الفارسى فى الضرورة وانشد قوله انا ابو سعد
اذا الليل دجى تخال فى سواده يرندجا قال الدمامينى ولو جعل هذا البيت من قبيل
التجريد نحو لهم فيها دار الخلد لامكن وعليه فلا زيادة ولا نقص اشى واجازه بعضهم
فى سعة الكلام وجعل منه قوله تعالى وقال اركبوا فيها اى اركبوها خاتمة تشتمل على مباحث
يا فيما باء خال فى على ياء المتكلم وان لا سيما كلمة تستعمل فى مقام التعجب قيل و
يقولون يا خلى يا فى مالى ويا شى مالى ويا هى مالى ومعنى فى تاويل يا عجبا مالى وما
للتعجب وكلها فى موضع الرفع والمحذوف حاصل وقيل تاويلها ما احسن هذا
وعن ابى عبيد انها تستعمل فى معرض التاسف على الشى الفايت والتلهف
عليه والياء فيهن حرف النداء واما الحروف السبعة التى تجر الظاهر فقط فالحادى والثانية
مذ بضم الميم وسكون الذال المعجمة ومنذ بضم الميم وسكون النون وضم
المعجمة اعلم اولا انهما لابتداء الغاية فى الزمان نحو ما رايته مذ يوم الجمعة
تريد ان مبدء انتفاء الرؤية هذا اليوم وثانيا انهم حكموا بان مذ اصله منذ
لان الاصل فى الاسماء ان تكون على ثلثة احرف ولانه لو لم يكن كذلك لم يقل
عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم بضم الذال بل بكسرها على ما هو شان التقاء الساكنين
ولانه لو سمى بها رجل ثم اريد تصغير الاسم يوتى فيه منيذ ويوتى فيه احتاج

ونحو في جمعه امناخ بالنون لما هو شأن التصغير والجمع من اعادة المحذوف
ولان بعضهم يقول مذ خمسه زمان طويل فيضم مع عدم الساكن ويرد الثاني
بما ذكره الرضي من ان تحريك ذال منذ في مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا
يدل على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع والثالث بما قاله صاحب المغني من ان
قولهم منيذ وامناخ غير منقول عن العرب واقول على تقدير نقلهما لا يدلان
على تصغير مذ وجمعه لجواز ان يكونا تصغير منذ وجمعه اللهم الا ان يثبت بدليل
خارجي والرابع بما قاله الرضي لعل ان ضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة
عنده فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رجع
الى الاصل واقول الذان يتلفظ به مضموم الذال من ليست لغته ضمها وقال
المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ او حرفا فهي اصل وقال ابن ملكون هما
اصلان لانه لا يتصرف في الحروف ولا في شبهها ويرده تخفيفهم ان وكان
ولكن ورب وقط وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية قال الاخفش منذ
لغة اهل الحجاز ومذ لغة تميم ويشاركهم فيه اهل الحجاز وحكى اللحياني ان الحجازيين
يجرون بهما مطلقا والتميميون يرفعون بهما مطلقا واكثر العرب على وجوب جرهما
للحاضر من الزمان وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه وترجيح رفع مذ للماضي

قال الازهري ووجه اتباعهم في الدال والنون محذوفة قال الاشموني

وقال الازهري وقيل بل منذ اصلها منه وقلبت النون وفي قول الجحاف

على جره ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا قال الفراء منذ مركبة من من وذو ولعل
اللغة السليمية كما ذكرت فرعه فالمرفوع عندك في نحو مذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف
اي من الذي هو يوم الجمعة اي من الوقت الذي على حذف الموصوف وفي نحو منذ
يومان ينبغي ان يكون المعنى عنده من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف
قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين واختاره السهيلي وابن مالك ان
اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعدها فاعل فعل مقدر
فالتقدير في نحو منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اي من وقت مضى يوم وهو في
نحو ما رايته منذ يومان ينبغي ان يكون عنده من اذ ابتدى اليومان اللذان قبل
هذا الوقت بدخولهما في الوجود اي من وقت ابتداء يومين قال الرضي
واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى انتهى وقال بعض البصريين هما اسمان
مضافان على كل حال وبنيا عند هؤلاء لتضمنهما معنى الحرف في حال جرهما
وللاضافة في حال رفع ما بعدهما ويكون ما بعدهما في جملة كما في حيث
وثالثها ان لهما ثلاث حالات احديها ان يليهما جر اسم مجرور فقيل هما
فذهب بعض البصريين على انهما اسمان مبنيان كما سبق آنفا والجمهور على انهما
حرفا جر فان كان الزمان ماضيا فمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وان كان
حاضرا فمعنى في نحو مذ يومنا وان كان معدودا فمعنى من والى جميعا نحو مذ

وقيل اصلها من اذ حذفت الهمزة تخفيفا وضمت الذال لالتقاء الساكنين وقيل انها مركبة من من وذو فحو ما رايته منذ يومان وهي في تقدير من ذو الوقت يومان وهي لغة الغوثيين لعله من الطائيين انتهى مالا منه

ثلثة ايام **الثانية** ان يليها اسم مرفوع نحو منذ يومان فلا خلاف في كونهما
اسمين لكنه في سبب ارتفاع ما بعدهما وفيه اقوال **احدها** للمبرد وابن السراج والفارسي
وهو انهما مبتدأن وما بعدهما خبرهما ونسبه الرضي الى الجمهور وصرح ابن الحاجب في غير
كافيته بانه مذهب المحققين ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرًا او معدودًا
واول المدة ان كان ماضيًا **بحث وجواب** قال الدماميني اختار ابن الحاجب في كافية
هذا الاعراب لكنه يشكل لعدة لمذ ومنذ في الظروف مع اختيار لهذا
الاعراب فيهما اذ كونهما حينئذ مبتدئين مناف لكونهما ظرفين ولم اعثر على جوابه مع شدة
البحث عنه فتأمله انتهى قال الشمني لا منافاة بين كونهما مبتدئين وكونهما ظرفين لجواز
كونهما ظرفين متصرفين بان يكونا مبتدئين **سؤال** في الابتدائية **وجواب** ما الموجب
لتقدم هذا المبتدئ وهلا جاز يومان منذ كما تقول يومان امد والجواب انهم
اجروها رافعة مجراها خافضة في انها لا تدخل الا على اسم الزمان **والثاني** للاخفش
والزجاج وابي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي انهما ظرفان مخبر بهما مقدمان
وما بعدهما مبتدء ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين
لقائه يومان قال ابن هشام ولا خفاء بما فيه من التعسف انتهى وذلك اشارة
الى ما ذكره ابن الحاجب من ان هذا المذهب وهم لانه يأباه اللفظ والمعنى اما

الثاني فلانك

الثاني فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك خبر محقق واما الاول فلانه كيف
تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة ولا يصح تقديم الخبر الظرف تنكير المبتدء المؤخر
الا اذا كان الظرف ظرفًا للمبتدء كقولك في الدار رجل وفي الجمعة صلوة ويوم الجمعة
قتال وجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفًا ليومان والا كان الواجب ان
يكون زائدًا عليه نحو في رمضان جمعات وليس جميع المدة زائدًا عليه اذ ليس المعنى
في جميع مدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد انه هو هذا ان فسر هؤلاء مذ
ومنذ باول المدة وجميع المدة وان فسروهما بظرف كما تقول مثلًا في ما
رأيته يوم الجمعة اى مع ابتدائها اى ابتداء الرؤية يوم الجمعة وفيما رأيته مذ
يومان اى بعدها اى بعد الرؤية يومان فلا وجه مع تعسف عظيم من حيث
المعنى كذا ذكر الرضي رح **والثالث والرابع والخامس** قول الفراء وبعض الكوفيين وبعض
البصريين وقد تقدم **الثالثة** ان يليهما الجملة الفعلية او الاسمية
كقوله ؎ ومازلت ابغي المال مذ انا يافع ؎ والمشهور انهما حينئذ ظرفان مضافان
الى الجملة وقيل مبتدأن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر
وقيل مضافان الى زمان مضاف الى الجملة هذا الذي ذكرناه
مجمل مما ذكروا فيهما والتفصيل يورث التطويل **الحرف الثالث**

ربّ ــــــــ وفيها سبعة عشر لغة الأولى ضم الرّاء المهملة وفتح الباء المشدّدة
وهذا هو الأشهر الثانية فتح الرّاء والباء المشدّدة الثالثة ضم الرّاء وفتح الباء
المخفّفة الرابعة فتح الرّاء والباء المخفّفة قيل هذا ضرورة الخامسة ضم الرّاء وفتح
الباء المشدّدة مع تاء التأنيث ساكنة السادسة فتح الرّاء والباء المشدّدة
معها كذلك السابعة ضم الرّاء وفتح الباء المشدّدة مع التاء متحرّكة الثامنة فتح الرّاء
والباء المشدّدة معها كذلك التاسعة ضم الرّاء وفتح الباء المخفّفة مع التاء
ساكنة العاشرة فتح الرّاء والباء المخفّفة معها كذلك الحادية عشر ضم الرّاء وفتح الباء
مخفّفة مع التاء متحرّكة الثانية عشر فتح الرّاء والباء المخفّفة مع التاء كذلك الثالثة عشر
ضم الرّاء وسكون الباء المخفّفة الرابعة عشر فتح الرّاء وسكون الباء المخفّفة الخامسة عشر
ضم الحرفين مع تشديد الثاني السادسة عشر ضمهما مع تخفيف الثاني السابعة عشر ربتا
بضم الرّاء وفتح الباء المخفّفة مع الألف في الآخر كذا رأيتها معربة في بعض النسخ
الصحيحة قال بعض فتح الرّاء في الجميع شاذ والوقف على ما فيه التاء قيل بها
وقيل بالهاء ثمّ يستدعي الكلام في هذا الحرف مقامين الأوّل
في انها اسم او حرف مذهب البصريين انها حرف جر وحملهم على ذلك مع انها
في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الأغلب
كافادة كم انهم لم يروها مجرورة بحرف جر ولا باضافة فلا يقال بربّ رجل ولا غلام

ربّ رجل

ربّ رجل ويشكل عليهم امور منها نحو ربّ رجل كريم اكرمت فان حرف الجر
موضوعة لجر معنى الفعل الى المفعول الذي لولاه لم يفض اليه واكرمت يتعدّى بنفسه
واجاب عنه صاحب المغني بان ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر عن المفعول
عن العمل فيعمل بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب
تأخر الفعل كما في ربّ وليس بشيء لان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعيف
باللام فقط من بين حروف الجر لانها للتخصيص فتخصص مضمون ذلك الضعيف
عن العمل في المفعول بذلك المفعول فلا يستكره عمله فيه لتأخره نحو لزيد
ضربت ومنها نحو ربّ رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدّى
الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معًا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا عنه بان
اكرمته صفة وان العامل محذوف قال الرضي رح وهذا عذر بارد لان
معنى ربّ رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف
ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا ربّ رجل كريم
اكرمت لم يحتج معنى الكلام الى شيء آخر يعقد مثل حققت او اثبتّ على ما
ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام
كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال نحو
نحو ربّ رجل كريم لقيته انتهى كلامه رحمه الله وان قالوا ان
لقيته مفسّر للقيت المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه

لم يثبت تعيين الفعل الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته
اى مررت بزيد جاوزته وذهب الكوفيون والاخفش الى انها اسم قالوا
لانه اخبر عنه فى قوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب
قتل عار ومنع بان عارا خبر لمبتدء محذوف والجملة صفة للمجرور او خبر للمجرور
لانه فى موضع المبتدء قال الرضى ويقوى عندى مذهب الكوفيين والاخفش فى
كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل فى اصل الوضع قليل
من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا
على انه مبتدء لا خبر له انتهى وعندى ان هذا المذهب لا يخلو عن قوة
فرب مبتدء لازم الاضافة وما يتم به الكلام الذى هو فيه خبر لا انه مبتدء
لا خبر له اذ لم يتبين لى وجه صحيح له فتأمل التعرف المقام الثانى فى معناه
وفيه مذاهب احدها وهو للاكثرين ان معناه التقليل دائما الثانى
لابن درستويه وجماعة انها للتكثير دائما الثالث لقوم انها للتقليل فى الكثير
الاوقات الرابع لفرقة انها للتكثير فى موضع المباهات والافتخار
دون غيره الخامس لآخرين انها للاثبات دون تقليل او تكثير بحسب الوضع
وانما ذلك مستفاد من السياق السادس انها للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا
واختاره ابن هشام وهو جيد قال الرضى وضع رب للتقليل تقول

وهو المنسوب عند كثير الى سيبويه ونقيض من اكابر البصريين والكوفيين كالخليل وابى عمرو والكسائى والفراء

ونسبه ابن عقيل الى الفارسى

وهو اختيار ابن مالك فى التسهيل

في جواب من قال ما

فى جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اى لا تنكر لقائى للرجال
بالمرة فانى لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على
ان رب جواب الكلام اما ظاهرا او مقدرا فهى فى الاصل موضوعة
لجواب فعل ماض منفى فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب هذا
الذى ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعار بمعنى التكثير حتى صارت فى معنى
التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة انتهى كلامه واستشهد
عليه بما استشهد تذنيب تفارق رب سائر حروف الجر باشياء
تختص بها منها انها تختص بالنكرات بخلاف اخواتها كما ان كم كذلك
ولذا حكم بان الضمير فى ربه رجلا نكرة وذلك لان رب موضوعة للتقليل
وكم للتكثير والنكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءنى رجل وما جاءنى رجل
والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة
على الكثرة فقط كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما
يحتاج الى العلامة فى المحتمل حتى يصير بها نصا ومنها انها تختص
بصدر الكلام وذلك لانها للتقليل وهو النفى من واد واحد وللنفى
صدر الكلام الا ترى انهم استعملوا التقليل فى الانشاء بمعنى النفى فى قولهم

فل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل ولذلك رفعوا زيدًا على البدلية كما هو
القاعدة في الاستثناء من غير الموجب قال المبرح لان التقليل نفي التكثير
لا نوع التكثير نفي التقليل فيلزم ان يكون هو ايضًا نفيًا لانا نقول لا نسلم
ذلك لان التقليل جزء التكثير وليس بالعكس كما ذكر وفي نظري انه لا عبرة في
كونه نفيًا بهذا الاعتبار فيكون هذا وجه تصدرهم لمناسبة الوجه الذي ذكر
في رب **تبصرة** النفي كالاستفهام في انها يستدعيان صدر
الكلام ومثلهما الشرط وذلك لان النفي والاستفهام والشرط معان تدخل الجمل
لتغيير معناها فيجب ان تصرف العناية الى ذكرها اولاً لكونها مقصودة
في الكلام اول ومن هذا يظهر وجه آخر لاختصاص رب وكم بصدر
الكلام فافهم **الحرف الرابع** التاء بالمثناة الفوقية ومعناه القسم
تختص بالتعجب قال الزمخشري في قوله تعالى تالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل
حروف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كأنه
تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمرود وقهره انتهى وتختص
ايضًا بلفظ الله لان واو القسم مبدلة من الباء الالصاقية في اقسمت بالله
وهي اصله لانه اصلها في تلصق فعل القسم بالمقسم به لان الواو للجمع وهو

والالصاق متقاربان

والالصاق متقاربان فاذا ابدلت منها كانت فرعًا لها ولكونها فرعًا لها
نقصت في الاستعمال عنها بدرجة حيث تدخل الباء على المظهر والمضمر ولا تدخل
الواو الا على المظهر والتاء بدل عن الواو لقرب مخرجيهما كما في وراث
وتراث ووكلة وتكلة فلهذا اقتصرت عن الواو ونقصت عنها بدرجة
وعن الباء بدرجتين فلهذا لا تدخل من بين المظهرات الا على لفظ الله كذا
ذكر **اسكات** قالوا السر في ذلك الاختصاص هو انهم في اليمين بالله فاستحبوا
الابتداء بلفظه مخصوصًا التاء به لان الباء اذا دخلت على تلك اللفظة يقع
الابتداء بها ظاهرًا لا تقديرًا لتقدم الفعل على الباء لفظًا او تقديرًا كمتعلق التاء
كما سيذكر فاذا دخلت التاء عليها كان الابتداء بها ظاهرًا وتقديرًا وكذا شأن
الواو لانها توهم العطف بخلاف التاء وربما قالوا تربي وترب الكعبة
وتالرحمن لان الرب والرحمن بمنزلة لفظ الله في الظهور والاستعمال
لكنه شاذ وفي التاء ثلثة خصايص ستذكر في الواو **الحرف الخامس**
حتى وهي ناتي لواحد من ثلثة معان **احدها** انتهاء الغاية وهو
الغالب عليها **الثاني** التعليل ومن لم يذكره اكثر من ذكره **الثالث** الاستثناء
كالا قال ابن هشام وهذا اقلها وقل من يذكره انتهى وتستعمل على ثلثة اوجه
جر مدخولها ورفعه ونصبه وعن الفراء انه في قلبي شبهة نشأت

ويقع الحاء الجملة على شئ وعني بالعين
الجملة في هذا الوزن لغة هذيل و
ضعيف وسعل وبها قرأ ابن مسعود
ليسجننه عتى حين وفي الفائق
انه يقع بالجزم
بمعنى حم

من اختلاف اوضاعها لم استخلص من خلاشتها الى ان اموت والغرض هنا
البحث عن الوجه الاول فنقول اذا جرت مدخولها ان لم يرد كونها عاطفة تكون
بمعنى الى الا ان بينهما فرقا من وجوه الاول انها لا تدخل على مضمر بخلاف الى
خلافا للكوفيين والمبرد فاجازوا دخولها على المضمرات كلها قيل لان مجرورها
لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه ولم يمكن عود ضمير البعض الى الكل و
اعترض عليه اولا بانه قد يكون ضميرا حاضرا فلا يعود على ما تقدم وثانيا بانه
قد يكون ضميرا غائبا لا يعود على الكل بل على شيء آخر كقولك زيد ضربت القوم
حتاه وثالثا بانه يجوز عود ضمير البعض على ما يندرج تحت عام متقدم
مثل قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فانه يرجع على الرجعيات المندرجة
في عموم المطلقات من قوله جل شانه والمطلقات يتربصن اشارة اذا
تعقب العام ضميرا يرجع الى بعض ما يتناوله كما في الآية الشريفة فهل يخصص
العام ام لا وقيل بالتوقف وتحقيقه في الاصول رزقنا الله اخذ مسائله
بمحمد وآله عليه وعليهم الصلوة والسلام هذا وفي شرح المفصل لان
مجرور حتى يجب ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه
والمضمر لا يمكن ان يكون جزءا من الشيء بل هو نفسه انتهى وهذا هو ثاني
الوجوه ووجه ان الفعل المعدى بها الغرض فيه ان يتم ما تعلق به

شيئا فشيئا

شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء الاخير او ملاقيه كقولك اكلت السمكة حتى رأسها
ونمت البارحة حتى الصباح ولا تقول حتى نصفها او ثلثها قاله الزمخشري في المفصل
ونسبه ابن عقيل الى المغاربة واختار ابن مالك في التسهيل خلافه قال ابن عقيل
ورد عليهم بقوله، ان سلمى من بعد يأسي همت، بوصال لو صح لم يبق بؤسا،
عينت ليلة فما زلت حتى، نصفها راجيا فعدت يؤوسا، وقيل لخشية التباسها
بالعاطفة ورد بان بينهما فرقا من جهة ان حتى العاطفة لا تدخل الا على مضمر (من الضمائر)
منفصل فيق قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك لان الضمير لا يتصل الا بعامله
والجارة لا تدخل منها الا على مضمر متصل فيق حتاه مثلا ورد فلا التباس هذا
على مذهب غير ابن هشام الخضراوي فان مذهبه على ما قيل انه يشترط في حتى
العاطفة لفظا ان لا يكون المعطوف بها ضميرا وقيل لانها لو دخلت على
المضمر لزم انقلاب الفها ياء كما فعل في الى واعترض عليه بان حتى فرع عن
الى فلا تحتمل ما تحتمله من قلب الفها ياء والا كان الفرع مساويا للاصل و
اجيب بعد تسليم بطلان هذا اللازم بان فرعية حتى عن الى انما هي
في المعنى والعمل وذلك يوجب ان لا تحتمل ما تحتمله الى في المعنى والعمل لا
في غيرهما وذكر ابن هشام هذا الدليل بهذا الطريق وقيل لو دخلت عليه

قلبت الفها ياءً كما في الى وهي فرع عن الى فلا تحتمل ذلك الشيء فتوهم الدماميني ثم
قوله وهي فرع آه من تتمة الدليل وقال غايته ان يرتكب التغيير بالقلب
لأجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على الضمير مع بقاء الفها
بدون قلب والأظهر انه بيان لبطلان ذلك اللازم كما لا يخفى على من نظر الى
سوق ما ذكره قبل كلامه هذا وحاصله ما ذكرناه آنفا وقال ابن الحاجب حكمة
ترك استعمال المضمر بعد حتى انها لو دخلت عليه فقيل حتاه لأثبتوا مع المضمر
الفا فيما غيرت الفا امثاله كقولك اليه وعليه ولديه وذلك كل الف
آخر حرف او اسم غير متمكن اتصل به مضمر ولو قلبوها ياء لخالفوا الفاظ
الأصلية في ان المضمر للتغيير الكلمة من غير حاجة وهنا لا حاجة لاستغنائهم
عن حتى بالى قال المحقق الدماميني حاصله انه لما كان كل من قلب الالف و
اقرارها مع المضمر ملزوما لمخالفة قاعدة اطرحوه فلم يدخلوها الا على
الظ لكن في تمثيله للاسم الغير المتمكن بلدى نظر لانه معرب وكل معرب
متمكن اشهى وقد ذكرنا فيما مضى نصا قوله بان لدى متمكن رح الابن الحاجب
ومستنده الكوفيين والمبرد قوله فلا والله لا يبقى اناس فتى حتاك يا ابن
ابي زياد وقوله اتت حتاك تقصد كل فج ترجى منك انها لا تخيب

وهما عند البصريين ضرورة **الثالث** دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها بخلاف
الى ونسب الى المبرد والفارسي وابن السراج بخلاف الى لكن نسب الى ابن مالك
ان نحو ضربت القوم حتى زيد يحتمل كون زيد مضروبا انتهى الضرب به وكونه
غير مضروب انتهى الضرب عنده فهو كالمجرور بالى وانه اشار الى هذا
سيبويه والفراء وثعلب وبعضهم يقول وعليه جرى المغاربة ان دلت
قرينة على الشيء عمل بمقتضاها والا فهو داخل ومن الخارج للقرينة قوله
سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير مجدودا
وينبغي ان يكون هذا عين المذهب الاول ونسب الى الفراء والزجاج
وجماعة انه داخل ما لم يكن غير جزء نحو قولهم انه لينام الليل حتى الصباح
قال ابن عقيل والذي يقتضيه ظاهر كلام سيبويه وتمثيله انه داخل اذا كان
بعضا ولذلك في حمل هذا على ما اذا لم توجد قرينة تقتضي لخروج الشيء و
قد ذكرنا في بحث الى المذاهب في هذا الخصوص فالمصير فيهما الى
معاونة الدليل الخ فليتأمل **تتمة** قالوا يجوز في مسئلة
السمكة الوجوه الثلثة **الاول** ان ترفع الرأس بالابتداء وخبره مقدر اي
رأسها مأكول قال في شرحه وقد اباه بعض البصريين وما هو بجيد

لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف كما في ساير الأخبار المحذوفة فلا
وجه لإباءه ورده انتهى **الثاني** ان تنصبه على العطف **الثالث** ان تجره
خاتمة بفائدة حتام في كلامهم اصله حتى ما فحذفت الف ما الاستفهامية وبقيت
الفتحة دليلا وكذا كل حرف من حروف الجر يدخل ما في الاستفهام فان الفها
تحذف كقوله تعالى فيم تبشرون وفيم كنتم ولم تؤذوننى وعم يتساءلون واما
قراءة عكرمة وعيسى عما فنادرة وقال الشاعر فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم
فحتام حتام العناء المطول وربما تبعت الفتحة الالف في الحذف وهو مخصوص
بالشعر كقوله يا ابا الأسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر واما قول
حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رمادي ومثله قول الأخر
فضرورة قال ابن هشام واذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا فلا تحذف الفها
نحو لماذا جئت لان الفها قد صارت حشوا قيل يعني لتحصنها بالوسط
~~بالصلة~~ وبهذه القاعدة رد الكسائي قول المفسرين في نحو بما غفر لي
ربي انها استفهامية وانما هي مصدرية والعجب من الزمخشري حيث جوز كونها
استفهامية قال يعني باي شيء غفر لي ربي الا ان قوله بم بطرح الالف اجود وان
كان اثباتها جايزا مع رده على من قال في بما اغويتني ان المعنى باي شيء
اغويتني بان اذا ادخل حرف الجر على ما الاستفهامية فقليل شاذ والتعارض بين
الموضعين بين ظاهر مكشوف **الحرف السادس** الكاف وهي ترد
حرفا واسما **اما الاول** فذكروا له خمسة معان **احدها** التشبيه نحو زيد
كالأسد والذي يدل على حرفيتها مطلقا كونها على حرف واحد وليس هذا شأن
الأسماء الظاهرة وفي هذه المادة وقوعها صلة في نحو جاءني الذي كزيد والذي
كزيد اخوك ~~الخليقة~~ ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ لا يقع الذي مثل
زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا جيء بالحرف كان متعلقا
بالفعل وهو لا يفارقه فاعله وهو معه جملة فالمعنى في المثال الاخير الذي حصل
كزيد اخوك قال ابن عقيل وذهب الاخفش وابن عصفور في بعض
كتبه والزمخشري في مطول الكشاف الى انها لا تتعلق بشيء **سؤال وجواب**
لم لا يجوز ان تكون الكاف في المثالين بمعنى المثل والمبتدأ محذوف اي الذي
هو كزيد اي مثله فحذف شطر الجملة فلا تكون اذن حرفا بل اسما جاريا مجرى
مثل لان حذف المبتدأ في صلة غير اي في غاية القلة واستعمال نحو الذي
كزيد شايع كثير قال الزمخشري ولا تدخل على الضمير استغناء عنها بمثل وقد
شذ نحو قوله فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا
وقال آخر خلى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا
ذات اليمين غير ما ان ينكبا انتهى قال ابن عقيل والمغاربة يخصونه يعني

دخولها على ضمير الغايب المجرور بالضرورة وقال ابن مالك هو قليل وقد
شذ دخولها على ضمير المتكلم والمخاطب نحو انا كك وانت كي وعلى دخولها على
انت واياك واخواتهما اقل قاله ابن مالك قالوا ما انا كانت ولا انت
كانا وقالوا انت كهو ونسب الى الكوفيين انكاره ونوزع في كون كانت
ونحوه اقل من كها فقيل ان لم يكن اكثر منه فلا اقل من كونهما سيين

من ضماير الرفع المنفصلة وضماير النصب كذلك

اشارة التشبيه في اللغة الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى فالامر الاول
هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه كذا فسره صاحب التلخيص
وظاهره شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجائني زيد وعمرو وما اشبه
ذلك واجيب بان المراد من الدلالة هو ما كان على سبيل المشابهة
فالمثالان ونحوهما خارجان والكلام فيه مستوفي في علم البيان الثاني
التعليل نحو قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا منكم اثبته قوم ونفاه الاكثرون وقيل
بعضهم جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما كما في حكاية سيبويه كما انه
لا يعلم فتجاوز الله عنه قال الدماميني يحتمل ان يكون ليست ما كافة قال ابن هشام
والحق جوازه في المجردة من ما نحو ويكأنه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم
فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كما في المثال وبما المصدرية نحو كما ارسلنا
فيكم رسولا قال الاخفش اي لاجل ارسالي فيكم رسولا منكم فاذكروني وهو

وهو ظاهر في قوله تعالى واذكروه كما هداكم واجاب بعضهم بانه من وضع الخاص موضع
العام اذ الذكر والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة و
احسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام
بخصوصية المطلوب انتهى قال الدماميني يحتمل ان يكون في هذا المثال ليست ما
كافة وانما هي مصدرية وان لا يعلم فاعل بثبت ثبت مقدرا والفاء عاطفة
على محذوف اي لاجل ثبوت عدم علمه سامحه الله تعالى فتجاوز عنه وحرف
التعليل متعلق بالمحذوف لا بما بعد الفاء لئلا يلزم تقدم ما بعدها عليها
وانما قلنا ذلك محافظة على عدم زيادة الفاء لان سيبويه لا يرى زيادتها
هذا كلامه الثالث الاستعلاء اثبته الكوفيون والاخفش وحكي هو عن بعض
العرب انه قيل له كيف انت فقال كخير بمعنى على خير وحكى الفراء كيف
اصبحت فقال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ورده ابن هشام بانه لم يثبت
مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب
خير وخرج الاخفش على هذا قولهم كن كما انت والتقدير وعول عليه الدماميني
اذ في جعلها بمعنى على في هذا المثال المحتمل لاجرائها فيه على معناها الثابت لها
خروج عن الاصل بلا داع اليه ولا ثبت يدل عليه وخرج الاخفش على هذا

قوله كن كما انت والتقدير كن على الحال الذي انت عليه وما موصولة وانت مبتدأ
محذوف الخبر والجملة الصلة وقيل انت فاعل فعل مضمر اي كما كنت والكاف على
بابها والمعنى كن في المستقبل مشبها لما كنت عليه ثم حذف كان فانفصل الضمير
قال ابن هشام وهو بعيد بل الظ ان ما على هذا التقدير مصدرية فا للنحويين في هذا
المثال خمسة اعاريب احدها والثاني ما ذكر الثالث ان ما موصولة وانت
خبر محذوف مبتدؤه اي كالذي هو انت وقد قيل به في قوله تعالى اجعل لنا الها
كما لهم آلهة اي كالذي هو لهم آلهة الرابع ان ما زائدة ملغاة والكاف ايضا
جارة كما في قوله ونصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم وانت
ضمير رفع انيب عن المجرور كما في قولهم ما انا كانت والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا
لنفسك فيما مضى الخامس ان ما كافة وانت مبتدأ حذف خبره اي عليه
او كائن وقد قيل في كما لهم آلهة ان ما كافة قال ابن هشام وزعم بعض
ان الكاف لا تكف بما ورد عليه بقوله واعلم انني وابا حميد كما النشوان
والرجل الحليم وبقول غيره الرابع المباحرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو
سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت قال ابن هشام ذكره ابن الخباز
في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اشهى وفي الاول

دونية

وبو تشبيه فو وعند ندر لسانمزده دخي همان الجو وكيرو يكلك كبي سلام وير
وهمان وقت كيرو ديكه كبي نمازي قيل تعبير اولنور الخامس التوكيد
وهي الزائدة ولیس كمثله شيء قال الاكثرون التقدير ليس شيء مثله لان المقصود
نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله وانما زيدت لتوكيد
نفي المثل قال ابن جني لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا ورد
بعضهم بان الكاف يفيد تاكيد التشبيه لا تاكيد النفي ونفي المماثلة المهملة
ابلغ من نفي المماثلة المؤكدة ورد بانه يفيد تاكيد التشبيه ان سلبا فسلبا
وان اثباتا فاثبات فلو لم تقدر زائدة لزم اثبات المثل له تعالى
عن ذلك علوا كبيرا وذلك لان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا
ليس كابن زيد احد يدل ظاهرا على ان لزيد ابنا وان كان يحتمل ان
يكون نفي مثل المثل بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله
كيف وهو من قبيل الظ ونقيضه وهو نفي مثله قطعي هذا وقيل
الزائد مثل وقيل مثل بمعنى الصفة فلا زيادة وذهب بعض الناس الى
ان الكاف ليست بزائدة فان التنزيل كما يقتضي نفي المثل يقتضي نفي مثل
المثل فاللفظ مستعمل في الاثنين واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بانه لو كا

المراد نفي مثل المثل لزم التناقض لان قولك ليس مثل مثل زيد شيئ ظاهر في
اثبات مثل زيد لما ذكر آنفاً فيكون هو مثل مثله فيكون مفهوم هذا الكلام
مناقضاً لمنطوقه ويمكن ان يجاب عنه بما ذكر آنفاً واعترضوا عليه ايضاً بانه
يلزم ح انتفاؤه تعالى عن ذلك وذلك لانه عز وجل مثل المثله والمقدر ح انتفاء
مثل المثل قال الحسن الجلبي لا يرد لانه صدق ان الله تعالى مثل المثله وانما يصدق
لو كان مثله موجوداً الا انا نقول صدق القضية ليس يتوقف الا على وجود
الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر وهما متحققان هيهنا واما
وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجه ان الحكم
بانه اللهم الا ان يدعى اذا لم يوجد متعلق المحمول فلا يتوقف اعني مثله تعالى
لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما يدعى المفهوم من هذا
التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي ان يكون لمثله مثل سواه بقرينة
الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل داري احد فكذا احد سوى
المتكلم وايضاً لا تم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلاً لمثله لان وجود المثل
محال والمحال جاز ان يستلزم محالاً آخر فتامل ونقل الصفدي في شرح

الاومية انه قال

الاومية انه قال بعضهم الكاف ليست بزائدة بل مثل ومثل ساكناً ومتحركاً سواء
في اللغة كشبه وشبه فمثل هيهنا بمعنى مثل قال الله تعالى وله المثل الاعلى ويكون المعنى
ليس مثل مثله شيئ وهو صحيح انتهى وانتهى كلامه والمحققون ايضاً على ان الكاف
ليست بزائدة لكنهم ذهبوا الى ان الآية من باب الكناية وبينوها فيها
بوجهين احدهما انه نفي للشيئ بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم
كما في قولك ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد
لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس
لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت في الآية
ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل
مثله اذ التقدير انه موجود الثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد
قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا
طريق الكناية قصداً الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على
اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه
يريدون ايفاعه وبلوغه فح لا فرق بين قوله ليس كالله شيئ وقوله ليس كمثله شيئ

الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد
وهو نفي المماثلة عن ذاته قال المحقق الشريف في حاشيته على المطول
الصواب ان الوجه الاول ليس كناية بل هو من المذهب الكلامي وهو ان
يورد المتكلم حجة لما يدعيه على طريقة اهل الكلام وهي ان تكون بعد تسليم
المقدمات مستلزمة للمطلوب كقوله تعالى فلما افل قال لا احب الآفلين
اي القمر افل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي يدل على ذلك تقرير المحقق الثاني
حيث قال اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد
وحيث قال والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله تعالى
اذ التقدير انه موجود ولو جعل هذا الوجه ايضا كناية لم يكن في الحقيقة وجها
آخر غير الثاني بل لا يكون اختلاف الا في العبارة انتهى ما ذكره ويتبين مما
قال الفاضل السمرقندي في حاشيته على ذلك الكتاب مراد التفتازاني
ان هذا كناية واحدة عن نفي المثل وفي كونه كناية عنه وجهان ولا شك انهما
مختلفان حقيقة وان كانت الكناية واحدة وليس اختلافهما منحصرا في
العبارة واما جعله من المذهب الكلامي ففيه ان من لا يسلم مدعى

المتكلم وهو انتفاء

المتكلم وهو انتفاء المثل لا يسلم ايضا انتفاء مثل المثل فكيف يحتج به عليه انتهى
تتمة قد تزاد الكاف خالية من معنى التشبيه حكى الفراء انه قيل
لبعض العرب كيف تصنعون الاقط فقال كهين اي هينا واما الثاني
فهو مرادف لمثل وتتعين اسميتها اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد
المنهم ~~واذا ارتفعت كما في قوله~~ وقوله بيم القلب حب كالبدر لا بل
فاق حسنا من تيم القلب حبا واذا ارتفعت كما في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي
شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل ~~ووقوعها حكما قول الاخفش~~
~~وظاهر قول الفارسي~~ وذهب سيبويه الى انها لا تكون اسما الا في الضرورة
~~وجوز في الاختيار~~ ونسب ذلك الى المحققين وجوز في الاختيار كثير منهم
الاخفش وتبعه الجزولي وهو ظاهر قول الفارسي فجوزوا في نحو زيد كالاسد
ان تكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة قال الزمخشري
في قوله تعالى اني اخلق لكم من الطين كهيئة الطير فانفخ فيه ان الضمير راجع الى
الكاف اي فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى وعلله بعض
الفضلاء بان المنفوخ فيه هو المماثل لا هيئة الطير فانها ليست من خلق
عيسى ولا نفخ في شيء ونسب الى ابي جعفر بن مضا ان الاظهر

كونها اسمًا ابدًا لكونها بمعنى مثل وما كان بمعنى اسم فهو اسم **الحرف السابع** الواو وترد على وجهين **احدهما** القسم وقد مرّ انها بهذا المعنى مبدلة من الباء الالصاقية في اقسمت بالله ولها ثلثة شروط **احدها** حذف فعل القسم معها ولذا قيل انها عوض عنه ومن ثمّ جاز اقسمت بالله وامتنع اقسمت والله على ان يكون جملة واحدة والّا كان الكلام قسمين وذلك لاكثرية استعمالها في القسم من اصلها وبكونها عوضًا عن فعلها اجيب عن الاعتراض الوارد في قوله تعالى واللّيل اذا يغشى والنهار اذا تجلّى من انه قد عطف بالواو في والنهار على رأي على عاملين احدهما الفعل المحذوف والآخر الواو التي هي حرف جرّ وتقريره انّ الواو في واللّيل عوض عن الفعل فصارت عاملة للعملين كليهما فجرت مجرى عامل واحد عمل عملين وذلك سايغ شايع كضرب زيد عمرًا **الثاني** ان لا يستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني **الثالث** ان لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك قيل اختصاصها بهذين الحكمين لكونها بدلًا من الباء ولا تختص بظاهر معيّن كما اختصت التاء بلفظ الجلالة **تنبيه** قد يحذف حرف القسم فان كان المقسم به لفظ الله جاز اثبات الالف بعد الهمزة المفتوحة عوضًا نحو آلله لافعلنّ والمغاربة يعبّرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام والمراد الصورة لا معناه وجاز تعويض ها محذوف الالف او ثابتها مع وصل الف الله وقطعها نحو ها الله وها الله وها آلله والمغاربة يقولون في هذا ها التنبيه وقد يستغنى في التعويض بقطعها فيقول والله لافعلنّ فتقول ا بالله لتفعلنّ ويجوز جرّ الله دون عوض حكى سيبويه الله لافعلنّ بزيد والله وحكى غيره كلّا الله لافعلنّ بزيد كلّا والله **غررة** اذا تكرّر الواو بعد واو القسم نحو قوله تعالى واللّيل والنهار فمذهب سيبويه والخليل انّ المكرّرة واو العطف وقد عرفت الاعتراض عليه والجواب عنه وذهب بعضهم الى انها واو القسم والاول اقوى لانها لو كانت للقسم لكانت بدلًا من الباء على ما ذكر وقطعت الجملة الثانية والثالثة بالاولى فلا بدّ لها من جواب فتطلب ثلثة اجوبة مع انّ الجواب واحد ليس الّا **الوجه الثاني** واو ربّ وتنجرّ بواوها كقول امرئ القيس وليل كموج البحر ارخى سدوله علىّ بانواع الهموم ليبتلي قال ابن هشام ولا تدخل الّا على منكر ولا تتعلق الّا بموخّر والصحيح انها واو العطف وانّ الجرّ بربّ محذوفة خلافًا للكوفيين والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوى المخترق مشتبه الاعلام لمّاع الخفق واجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس

المتكلم ويوضح كونها عاطفة ان واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم
كقوله و والله لولا ترم ماجبته ولا كان ادنى من عبيد ومشرق انتهى
كلامه قال الرضى وروى العباس بن المبرح بدل المصراع الثانى من الشعر الاخير
وكان عياض منه ادنى ومشرق قال الرضى اما الواو الفاء وبل
فلا خلاف عندهم ان الجولين بها بل برب المقدرة بعدها لان بل حرف عطف
بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه
وليست بجارة فان لم تكن فى اول القصيدة والرجز فالعطف ظاهر وان كانت
فى اولهما كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوف عليه كانه قال رب هول
اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف
ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب ولو
كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل
فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت
بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها
بخلاف واو القسم فانها لم تكن فى الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول
واو العطف والفاء وثم عليها نحو ووالله وفوالله وثم والله تعليق لعل والجر

غيلان بن شجاع النهشلي

لعل فى لغة عقيل

لعل فى لغة عقيل جارة حكى ذلك عنهم ابو زيد وغيره وانكره بعض النحويين
وخرج قوله لعل ابى المغوار منك قريب على حذف مضاف وقد ذكرنا فى
مبحث لعل المشبهة بالفعل عن الفارسى انه لا دليل فى ذلك لانه يحتمل ان
الاصل لعله لابى المغوار جواب قريب ثم حذف موصوف قريب وضمير الشان
ولام لعل الثانية تخفيفا وادغمت الاولى فى لام الجر والتخريجان ضعيفان وقد
ذكر فى ذلك المبحث وجه تضعيف الثانى وهى لغة ثابتة وممن حكاها ايضا
الاخفش والفراء قال ابن هشام انهم جروا بها تنبيها على ان الاصل فى الحرف
المختص بالاسم ان تعمل الاعراب المختص به كحروف الجر هذا ومتى ايضا جارة
فى لغة هذيل قال ابن هشام بمعنى من او فى يقولون اخرجها متى كمه اى منه
اشى وقال بعض النحويين ان متى تكون بمعنى وسط وحكى وضعها متى كمه اى
وسطه ولولا فى لولاى ولولاك ولولاه جارة للضمير عند سيبويه وخلا
وعدا وحاشى تخفض المستثنى ايضا قال ابن هشام وانما خفض بهن
المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعالا و
احرفا **تنبيه** قال فى المغنى يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق
ستة امور احدها الحرف الزائد كالباء فى قولنا كفى بالله شهيدا

هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوى والاصل ان
افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد
انما دخل فى الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول الحوفى ان الباء
فى اليس الله باحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح فى اللام المقوية ان يقال
انها متعلقة بالعامل الذى المقوى نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد
وان كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل
فى العامل من الضعف الذى نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد
صحة اسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين **الثانى** لعل فى لغة عقيل
لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها فى موضع رفع بالابتداء
بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال لعل ابى المغوار منك قريب ولانها
لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة التمنى
الثالث لولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة
للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل فى ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء فان
لولا الامتناعية تستدعى جملتين **الرابع** رب فى نحو رب رجل صالح

لعقبة الخ

لعقبة اولقيت لان مجرورها مفعول فى الثانى ومبتدا فى الاول او مفعول على حد زيدا
ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين
حروف الجر وانما دخلت فى المثالين لافادة التكثير او التقليل لا للتعدية عامل هذا
قول الرمانى وابن طاهر وقال الجمهور هى فيهما حرف جر معدى فان قالوا انها عدت
العامل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله فى المثال الاول وان
قالوا عدت محذوفا تقديره حصل ونحوه كما صرح جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام
مستغن عنه ولم يلفظ به فى وقت **الخامس** كاف التشبيه قاله الاخفش وابن
عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف
لا تدل عليه بخلاف نحو فى من نحو زيد فى الدار وان كان فعلا مناسبا
للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف
الجارة الواقعة فى موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار **السادس** حروف الاستثناء
وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه
كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذى هو ايصال معنى الفعل الى
الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك فى الا وليس الى هنا كلام
ابن هشام ورد قوله وذلك عكس معنى التعدية اه بان تعدية الحرف

ايصال معنى الفعل الى المجرور به على الوجه الذى يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح
نفسه بذلك فى على الاستدراكية وبما تكلم به هنا فى خلاف قد نفسه اولاً
ونسيه فذهب الى مردوده ثانياً فهذه الكلمات اذا جرت اقتضت ايصال
معنى الفعل لمجرورها على جهة الثبوت كما فى ما قام القوم خلا زيداً او على جهة
النفى كما فى قام القوم خلا زيداً بقوله ولو صح ان يقال انه ساقط للازم
من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته له فى جميع احكامه ولا ترى ان الا
هذه الحروف بمعناها لا تعمل الجر وهذه تعمله تذنيب لما يتعلق من حروف الجر
لا بد لما يتعلق من تلك الحروف وكذا الظروف من متعلق فعلاً كان
او ما يشبهه او ما اول به او ما يشير الى معناه فان لم يكن شئ من هذه موجوداً
قدر ونسب الى الكوفيين وابن طاهر وخروف انه لا تقدير فى نحو زيد عندك
وعمرو فى الدار ثم اختلفوا فقال ابناهما الناصب المبتدأ زعما منهما انه يرفع الخبر
اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب
سيبويه وقال الكوفيون ويعنون به ان الخبر لما كان هو المبتدأ فى نحو زيد قائم
او كانه هو فى نحو ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفاً له بحيث لا
يحمل عليه حقيقة او حكماً فلا شئ فى نحو زيد فى الدار هو هو خالفه فى الاعراب

٢ وقال الكوفيون الناصب امر معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا ٣

فيكون العامل عندهم معنوياً وهو معنى المخالفة التى اتصف الخبر بها ولا يحتاج الى
تقدير شئ يتعلق الخبر به كذا قال الدماميني وقال الكوفيون الناصب امر معنوى وهو
كونهما مخالفين للمبتدأ ولا معول على هذين المذهبين تنبيه من زعم
ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث منع من تعلقهما به وقد ذكرنا
فى مبحث الافعال الناقصة انها تدل عليه وهو الصحيح فلا منع منه تنبيه
ذهب الفارسى الى جواز تعلقهما بالفعل الجامد فقال فى قوله ونعم مزكاء
من ضاقت مذاهبه ونعم من هو فى سر واعلان ان من نكرة تامة
تمييز لفاعل نعم مستتراً كما قال هو وطائفة فيما فى مما من نحو فنعما هى وان
الظرف متعلق بنعم قال ابن هشام وزعم ابن مالك انها موصولة فاعل
وان هو مبتدأ خبره هو اخرى مقدرة على حد وشعرى شعرى وان
الظرف يتعلق بهو المحذوفة لتضمنها معنى الفعل اى ونعم الذى هو باق
على وده فى سر واعلانه وان المخصوص محذوف اى بشر بن مروان ويمكن
ان يقدر المخصوص هو لتقدم ذكر بشر فى البيت الذى قبله وهو وكيف
ارهب امراً او اراع به وقد ركنت الى بشر بن مروان فيبقى التقدير

٤ ورق ١٢٨

نحو من هو هو انتهى قال الدماميني ولا يحتاج الى تقدير وهو رابع على القول بان
المخصوص خبر مبتدء محذوف **تنبيه** المشهور منع تعلقهما باحرف
المعاني مطلقا وقيل بجوازه مطلقا ونسب الى بعضهم التفصيل بان ذلك
الحرف ان كان نائبا عن فعل محذوف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة
والا فلا قال ابن هشام وهو قول ابي علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان
اللام متعلقة بيا بل قالا في يا عبد الله ان النصب بيا هذا كلامه
يقول المؤلف الحقير ان هذا القدر هو الذي تيسر لي تحريره من
مقاصد النحو ومسائله والمرجو من ناظريه انهم ان وقفوا فيه على خطاء
او غلط فيصفحوا عنه ويعفوا عني والحمد لله المفضل مداد العلماء على دماء
الشهداء والصلوة والسلام على نبينا محمد واله المعصومين الاتقياء

كتب هذه الاوراق المشتملة على الخطوط المختلفة مصنفه
الفقير محمود بن علي اصغر بن محمد تقي بن محمد الحسني
الطباطبائي التبريزي جعل الله مستقبل
ايامه خيرا بالنبي والولي سنة ١٢٦

بمنه تعالى

سرّحت النظر القاصر وادخلت شكائم الفكر العاثر في هذا المصنف
الشريف والكتاب المنيف فوجدته حاوياً لتحقيقات دقيقة تقصر عنها ذوو الأفهام
ومشتملاً على دقائق أنيقة ما جاء بمثلها العلماء الأعلام جامع جوامع الكلم بأفصح
عبارة ومعرب عن دقائق الفكر بأدنى اشارة وكل من وان امتاز برفيع قدره وبلغ
بأحوال حقق غيره فإنه لمن اعجز أولي العقول عن ادراكه وصفه ليس على الله بأمر
مستنكر ان يجمع العالم في رجل متعنا الله ببقائه بمجد وامثاله وهذا دعاء
للبرية شامل

محمود فعل لم يزل بين الورى ... دون الأنام ممجداً محمودا
نشر الفواضل والفضائل في الورى ... فغدى عليه لواؤها معقودا

كتبه الجاني عبكر ابن الشيخ حسين
ابن الشيخ جعفر قدس سره النجفي